



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار - عنابة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي 2014 – 2023

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية

إشراف الأستاذة الدكتورة:

سلوى بن جديد

إعداد الطالب:

سعيد عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ	توفيق حكيمي
مشرفا ومقررا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ	سلوى بن جديد
عضوا ممتحنا	جامعة صالح بوبنيدر 03 قسنطينة	أستاذ	رياض حمادوش
عضوا ممتحنا	جامعة الجزائر 03	أستاذ	توفيق بوقاعدة
عضوا ممتحنا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ محاضر "أ"	عبد السلام قريقة
عضوا ممتحنا	جامعة باجي مختار - عنابة	أستاذ محاضر "أ"	شحمات مراد

السنة الجامعية: 2023 – 2024

"الموقع هو القدر"

نابليون بونابرت

إهداء

أهدي هذا العمل الى والداي أطال الله في عمرهما.

وإلى زوجتي التي كانت دوماً إلى جانبي.. تدعمني،

شكراً لدعمك.

وإلى أصدقائي الصغار.. القوة التي تدفعني إلى الأمام:

شمس الدين، وصال، لؤي،

حفظهم الله ورعاهم.

وإلى جميع إخوتي.

دون أن أنسى زملاء الدراسة في فترة التكوين في الدكتوراه:

عادل سماعيل، أمال نصيبي ،

عزالدين بوطقوقة، آمنة طرفاية.

محمد الحميد

شكر

أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة: الأستاذة الدكتورة سلوى بن جديده على إشرافها ودعمها لي خلال هذه الفترة. لقد تعلمت منها الكثير، وأكثر ما أثر فيّ حقاً هو حرصها على التواصل معي واستجابتها لمكالماتي على مدى 05 سنوات، حتى في الأوقات الصعبة، كانت دائماً تمنحني الوقت الكافي لمناقشة تفاصيل أجزاء الأطروحة، سواء خلال المحادثات الهاتفية أو عند لقائنا في الجامعة. مما يعكس مدى تفانيها واهتمامها بالعمل الأكاديمي.

أشكرها جزيل الشكر على دعمها الدائم.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل الأكاديمي، دون أن أنسى باقي أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة عنابة الذين ساهموا في تكوين طلبة الدكتوراه دفعة 2021، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور عباسي عادل، الذي قدّم لي يد المساعدة في كثير من الأحيان في هذه الفترة.

كما أودّ أن أعرب عن خالص شكري وامتناني للأستاذ الدكتور يوسف أزروال من جامعة تبسة، الذي لم ييخل عليّ بأي جهد أو دعم طوال مسيرتي العلمية. لقد كان له أثر كبير في نجاحي، وأنا مدين له بكلّ ما حقّقته.

ملخص الأطروحة:

تحاول الأطروحة من خلال موضوع البحث فيها الموسوم بـ "الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي 2014 - 2023" أن تهتم جيوبوليتيكية بتركيا في علاقاتها بجوارها، بفهم وتفسير سلوكيات الدول المتنازعة والجماعات المتصارعة في المناطق المجاورة لها، بما فيها المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط، ومنطقة جنوب القوقاز، ومنطقة البلقان، من أجل توسيع النفوذ، والسيطرة على المناطق التي تتعارض فيها رؤى الدول حول المجال الحيوي، وهذا بعد تراجع دور الجغرافيا السياسية ومن ثمة تراجع مكانة الجيوبوليتيك في رسم السياسات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي هيمن فيها الطرح الليبرالي، وظهور الاعتماد المتبادل الذي اختزل الزمان والمسافة.

تدعونا النزاعات الكثيرة في الوقت الراهن وكذا التنافس الحاد بين القوى الدولية والإقليمية من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطاقوية خاصة، إلى إعادة الاهتمام بالعلم المذكور.

وفي هذا السياق، يسعى البحث في موضوع الأطروحة إلى تعميق الفهم بالدولة التركية باعتبارها إحدى القوى المذكورة آنفا حيث تسعى إلى السيطرة على مناطق برية وبحرية مجاورة لها وتجسيد مشروع "عثمانية ثانية" هنا وتفعيل عقيدة "الوطن الأزرق" هناك، من خلال رسم سياسة خارجية بأهداف جيوبوليتيكية تختلف من دولة جار لها إلى أخرى حسب المصالح والإمكانات المتاحة.

وفي هذا الإطار تهدف هذه الأطروحة إلى معرفة دوافع التحركات الجيوستراتيجية لتركيا في الجوار الأوروبي والعربي، وتفترض أن النزاع التاريخي بين تركيا واليونان، إنما أخذ أهمية أكبر بعد اكتشاف مخزون هائل من الموارد الطاقوية في شرق حوض المتوسط. الأمر الذي تعتبره تركيا حقا قد سلب منها وخيرات تحرم منها بموجب اتفاقيات دولية لم تصادق عليها وأن من حقها استرجاع هذا الحق (الحقوق المسلوبة) حتى ولو اصطفت كل أوروبا إلى جانب اليونان.

لهذا نعرض في بحثنا للأطر النظرية والمضمون الاستراتيجي الذي تبرر به تركيا سلوكها تجاه الجار الأوروبي، وكيف تبرر لمحاولة تفعيل مشروع عقيدة الوطن الأزرق، وكذا أهدافها المعلنة بشأن الاتفاق الليبي - التركي حول ترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني، والتعرف على ما تريده تركيا وما تصرح به بشأن تدخلاتها العسكرية في سوريا وما تبرر به وجهة نظرها في موضوع التنافس على موارد الطاقة، بالتنقيب والاستغلال في شرق حوض المتوسط.

كما تتطرق الأطروحة أيضا إلى التحركات الجيوستراتيجية لتركيا تجاه دول الجوار العربي وأهدافها الجيوبوليتيكية، وتحاول التعرف على مدى أهمية المنطقة العربية لتركيا، والدور الإقليمي لهذه الأخيرة فيها، ومدى قدرتها على توظيف مخططاتها الاستراتيجية، وتنامي أدوارها في القضايا العربية واستمالة بعض النخب من شعوبها وتوظيفها في تحقيق أهداف الدولة التركية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الجيوبوليتيك، الجوار الأوروبي لتركيا، الجوار العربي لتركيا.

خطة البحث

عنوان البحث: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي

2023 - 2014

مقدمة

الفصل الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لتركيا ولجوارها الأوروبي والعربي

المبحث الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لتركيا

المطلب الأول: الجغرافيا والتاريخ الحضاري والموروث الثقافي لتركيا

المطلب الثاني: المحددات السياسية لتركيا

المطلب الثالث: القدرات الدفاعية لتركيا.

المطلب الرابع: الديموغرافيا والاقتصاد

المبحث الثاني: المحددات الجيوبوليتيكية لجوار تركيا الأوروبي

المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لدول الجوار القوقازي لتركيا

المطلب الثاني: المعطى الثقافي والحضاري لمنطقة جنوب القوقاز

المطلب الثالث: المعطيات الجيوسياسية لقبرص ولدول البلقان الجوار لتركيا

المبحث الثالث: المحددات الجيوبوليتيكية لجوار تركيا العربي

المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لدول منطقة بلاد الشام والعراق.

المطلب الثاني: الأوضاع الجيوسياسية لدول الجوار العربي البحري لتركيا

المطلب الثالث: الماضي السياسي والموروث العثماني في العالم العربي

الفصل الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي

2023 - 2014

المبحث الأول: التطلع إلى تعزيز الحضور التنافسي في الأسواق الأوروبية

المطلب الأول: إقامة علاقات للتعاون الثنائي وجلب الإستثمارات الأجنبية

المطلب الثاني: إعادة تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: إعادة التفاوض للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: تأمين وتنويع مصادر الطاقة

المطلب الأول: البحث عن عقود غاز طويلة الأجل ومتعددة الموردين

المطلب الثاني: السعي إلى السيطرة على البحار المجاورة

المبحث الثالث: احتواء وانحياز في النزاعات الجيوسياسية المجاورة

المطلب الأول: دعم أذربيجان في نزاع إقليم ناغورنو كاراباخ

المطلب الثاني: دعم جورجيا في نزاعات منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

المطلب الثالث: دعم استقلال كوسوفو ومسلمي البوسنة والهرسك.

المطلب الرابع: دعم قبرص الشمالية في نزاعها مع قبرص الجنوبية

المبحث الرابع: دعم الاستقرار والأمن الإقليميين في الجوار الأوروبي

المطلب الأول: إيجاد توازن بين التعاون والتنافس الجيوبوليتيكي مع روسيا

المطلب الثاني: التعاون الأمني والدفاعي في إطار حلف شمال الأطلسي

الفصل الثالث: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها العربي ومحيطه

2023 - 2014

المبحث الأول: الاستثمار في الفرص الاقتصادية المتاحة والممكنة

المطلب الأول: تعزيز المصالح الاقتصادية

المطلب الثاني: الهيمنة على السوق الإقليمية للمياه

المبحث الثاني: إخضاع الجوار العربي لعثمانية جديدة

المطلب الأول: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في العراق والشام

المطلب الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في ليبيا والسودان والصومال

المبحث الثالث: أدوات وآليات العثمانية الثانية في الجوار العربي ومحيطه

المطلب الأول: تشييد قواعد عسكرية في الجوار العربي ومحيطه

المطلب الثاني: الاستثمار في التحديات الأمنية للجوار العربي

المطلب الثالث: توظيفات استراتيجية لقوة ناعمة مميزة

الفصل الرابع: تحديات تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الأوروبي والعربي

المبحث الأول: تحديات مرتبطة بالداخل التركي

المطلب الأول: تحديات الجغرافيا السياسية لتركيا

المطلب الثاني: تحديات اقتصادية

المطلب الثالث: تحديات سياسية

المبحث الثاني: تحديات مرتبطة بالجوار التركي وتحالفاته

المطلب الأول: تحديات تحالف دول الجوار التركي مع القوى الكبرى

المطلب الثاني: تحديات مرتبطة بمسائل خاصة بالجوار الأوروبي لتركيا

المطلب الثالث: تحديات مرتبطة بمسائل خاصة بالجوار العربي لتركيا

خاتمة

مقدمة

منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، اتبعت الحكومة التركية سياسة خارجية تركز على ما وراء حدودها، من أجل تحقيق عدة أهداف جيوبوليتيكية، أبرزها الترويج للعثمانية الجديدة في المنطقة العربية، وإعادة تأسيس نفوذ جديد يذكرنا بأمجاد الإمبراطورية العثمانية التاريخية، وبالإضافة إلى ذلك، سعت الحكومة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والوصول إلى الأسواق الأوروبية، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتأمين موارد الطاقة.

ساهمت مساعي تركيا نحو تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في تشكيل دورها على الساحة الدولية، من خلال تتبع نهج يجمع بين المشاركة الدبلوماسية والاقتصادية والإقليمية، سمح لتركيا من وضع نفسها استراتيجياً في الشؤون العالمية التي تشغل العالم، فانخرطت في مبادرات مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والعالمية، مثل مواجهة داعش، و الانخراط في صراع ناغورنو كاراباخ من خلال دعم أذربيجان، وانخرطت كذلك في حرب الأزمة السورية من خلال تقديم الدعم للمعارضة في سوريا، والتحقت بقضايا أخرى شبيهة مثل التدخل في السودان، وليبيا، ولبنان، والعراق... الخ.

واتبعت تركيا أيضاً سياسات لتعزيز العلاقات التجارية مع دول الجوار الأوروبي والعربي، الذي يبدأ من الحدود البرية والبحرية ويمتد إلى نفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقاً وفقاً للرؤية التركية، لذلك انخرطت في علاقات اقتصادية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي ودول منطقة جنوب القوقاز، ومنطقة البلقان، وكذلك دول منطقة الشام، والدول العربية الواقعة في إفريقيا، كما عملت أيضاً على جذب الاستثمار الأجنبي من الدول المجاورة، من بينهم مستثمرين من السعودية، الكويت والبحرين، وقطر... الخ، من أجل توسيع بصمتها الاقتصادية على المستوى الدولي، وتوسيع فرص التجارة والاستثمار مع جيرانها الأوروبيين والعرب.

يتأثر موقف تركيا الجيوبوليتيكي بمجموعة من العوامل التي تشكل علاقاتها مع جيرانها الأوروبيين والعرب، من بينها الموقع الجغرافي، فوقوعها على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا، جعل منها تاريخياً تلعب دوراً مهماً على الساحة الإقليمية والدولية، لذلك فإن القادة السياسيين الأتراك يعطون أهمية قصوى لموقع تركيا الجغرافي في عملية رسم وصناعة السياسة الخارجية التركية.

وفي السياق الأوروبي، كانت رغبة تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وكانت هذه الرغبة بمثابة المحرك الرئيسي لسياستها الخارجية تجاه جيرانها الأوروبيين، ورغم أنها بذلت جهوداً للتوافق مع القواعد والمعايير الأوروبية، إلا أن عملية الانضمام واجهتها العديد من التحديات.

من الناحية الجيوسياسية، يعد موضع تركيا كعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودورها كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط عنصر مهم زاد من أهميتها في السياسة الأوروبية. ومع ذلك، فإن قضايا مثل النزاع القبرصي، والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، والاختلافات في القيم السياسية، أدت إلى تعقيد طريقها نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه خلقت عضوية الناتو، إلى جانب العلاقات مع إسرائيل تحديات لتركيا مع العديد من الدول العربية.

في جوارها العربي، سعت تركيا إلى تعزيز نفوذها من خلال مزيج من القوة الناعمة والقوة الصلبة. تاريخياً، ترك الإرث العثماني لتركيا بصمة ثقافية وتاريخية في العديد من الدول العربية، مما سمح لها ببناء علاقات مع الدول العربية أساسها الروابط التاريخية، واتبعت تركيا في السنوات الأخيرة، سياسة خارجية نشطة في الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا، حيث دعمت بعض الجماعات المعارضة، والمتمردة على نظام بشار الأسد، وواجهت الأكراد عسكرياً في العراق، وتحالفت مع بعض الجهات الفاعلة الإقليمية، وفي الوقت نفسه وضعها هذا السلوك على خلاف مع جهات أخرى، مثل النظام السوري، والعراق، ومصر، وزادت موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط من التوترات بين تركيا وبعض دول البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تعقيد العلاقات مع كل من الدول الأوروبية والعربية، وأثر وعلى المشهد الجيوسياسي بين تركيا و العديد من الدول المجاورة لها.

1 - أدبيات الموضوع¹

في الحقيقة لا توجد دراسات سابقة، جمعت بين ازدواجية، الجيوبوليتيكا والجوار، وتعتبر دراستنا هي الأولى التي حاولت ان تجمع بين المفهومين، من خلال معالجة متغيرات موضوع " الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي" خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2014 و 2023 لتتوصل إلى نتائج تكشف فيها كيف يتأثر المفهومين " الجيوبوليتيكا" و " الجوار" ببعضهما البعض.

فيما توجد دراسات عدة تناولت مواضيع تختص بالشؤون التركية، خاصة بعد ان حققت تركيا عدة نجاحات على المستوى، السياسي، والاقتصادي، والعسكري، فأهتمت العديد من الدراسات الأكاديمية بهذا النجاح بكل لغات العالم، بما فيها دراسات باللغة العربية والإنجليزية، منها مايلي:

¹ - للمزيد حول الفائدة العلمية لأدبيات الموضوع (Exploration De La Littérature Sur Le Sujet) يُنظر : Angers, Maurice. Initiation Pratique A La Méthodologie Des Sciences Humaines. Québec : Les Editions CEC Inc., 1996, P.85-86, 355

- كتاب "الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016"، من تأليف مي سامي المرشد، ومن إصدارات المركز الديمقراطي العربي بألمانيا سنة 2017، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية لها دور فاعل ومحوري في الشرق الأوسط لا يمكن تجاهله، فيما تتمن دراستنا هذا الدور وتعالج أحد الفجوات التي لم يتطرق لها في هذه الدراسة، وتتعلق بكيفية تحقيق تركيا أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تحافظ على امن واستقرار المنطقة في ظل التغيرات التي تطرا على النظام الدولي منذ تفشي وباء كورونا.

- كتاب العمق الاستراتيجي، للمؤلف احمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، من إصدارات مكر الجزيرة للدراسات 2011، حيث عالج الكتاب موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، من خلال توضيح العلاقات والمؤثرات بين البعد النظري لـ "العمق الاستراتيجي" ومجالات تطبيقها التي تستند إلى العمق التاريخي والجغرافي للسياسات الإقليمية، ليكون بذلك قد أوضح الرؤية التركية في تحديد مناطق ودول الجوار، ومن هنا انطلقت دراستنا لتكشف عن أهداف تركيا في جوارها الأوروبي والعربي، من خلال الاستفادة من كتاب العمق الاستراتيجي، وتتجاوز توظيف المقاربة الوصفية لحدود تركيا البرية والبحرية، من خلال الاستعانة بأدوات التحليل الجيوبوليتيكي، وباعتبار أن الدولة كائن حي إن لم تنمو سوف تموت.

- مقال بعنوان "النشاط التركي الجديد في غرب البلقان: الطموحات والعوائق"، للكاتب أورهان توربدار نشر على مجلة رؤية تركية عام 2013، تطرق فيه إلى سياسة تركيا في البلقان، ومبادرة تركيا المتعلقة بالبويسنة والهرسك، وحاول ان يجيب تساؤلات بشأن طموحات تركيا لاستعادة قوتها ونفوذها السابقين في المنطقة من مدخل البويسنة الهرسك، فيما توسعت دراستنا في معالجة الإشكاليات المتعلقة باستراتيجيات تركيا في منطقة البلقان، وحاولت إبراز الرؤية الإستراتيجية التي تتبناها تركيا كدولة في المنطقة على مختلف المجالات مثل السياسة الخارجية والأمن القومي والاقتصاد والتنمية.

- مقال باللغة الإنجليزية " استكشاف أهداف تركيا الإستراتيجية في منطقة القوقاز خلال أزمة ناغورنو كاراباخ 2020 " (EXPLORING TURKEY'S STRATEGIC GOALS IN CAUCASUS) ، من تأليف "شابنام دادبارفار" (SHABNAM DADPARVAR) و "سعيد عزيز" (SAEED AZIZ)، نشر في نوفمبر 2020 على مجلة (INTERNATIONAL RELATIONS AND DIPLOMACY)، المجلد 8، العدد 11، من الصفحة 475-482، عالج المقال التوترات السياسية بمنطقة القوقاز بسبب الاشتباكات المسلحة غير المسبوقه بين أذربيجان وأرمينيا، في ظل عدم وجود قوة متفوقة في منطقة القوقاز بإمكانها ان تنافس القوى العظمى إقليمياً ودولياً، كما تطرق إلى الدور التركي في تحديد نتائج النزاعات لصالح أذربيجان ومن خلال

دعمها لها، فيما تعالج دراستنا هذا المتغير الذي يندرج ضمن أحد فصولها، من وراء تقديم الدعم التركي إلى أذربيجان، لتجيب في الأخير عن أحد الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في منطقة القوقاز.

2- أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار موضوع البحث إلى، أسباب ذاتية، وأسباب موضوعية:

أ- الأسباب الذاتية:

-تبنى الباحث للموضوع بعد مناقشة متغيراته مع الأستاذ المشرف، كما ان الباحث كانت لديه دوافع شخصية، متعلقة بأحد مبادئ العقيدة العسكرية التركية، المتمثلة في "عقيدة الوطن الأزرق"، التي بدورها حفزت الباحث على الاهتمام بالموضوع.

-اهتمام الباحث بمواضيع الجغرافيا السياسية التركية، التي تقوم على التفاعل بين الاعتبارات الجغرافية والعوامل الإيديولوجية، ويلعب فيها الإسلام السياسي دوراً مهماً في علاقات تركيا التاريخية والثقافية مع العديد من الدول العربية، حفزت الباحث على الاهتمام بالموضوع كونه ينتمي جغرافياً إلى الدائرة العربية.

- التزام الباحث في تحقيق هدف شخصي في المجال الأكاديمي، وتطوير قدراته في التكيف والقدرة على إيجاد أهمية في الأعمال البحثية المختلفة، كلّها أسباب جعلته يتبنى موضوع الأطروحة، ويبحث فيه برغبة المساهمة في التحصيل العلمي والأكاديمي، من أجل التغلب على تعقيدات الرحلة الأكاديمية والخروج بشعور بالإنجاز والوفاء.

ب- الأسباب الموضوعية:

- تعد خصائص موضوع الدراسة الأصلية أحد الأسباب الموضوعية التي فرضت نفسها على الباحث، من حيث الاهتمامات السياسية، وصلة الموضوع بالمناقشات العلمية الحالية.

- لموضوع البحث جدوى علمية، من حيث إمكانية توليد معرفة جديدة ذات قيمة وقابلة للتطبيق، تختص بالأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في مناطق جوارها.

- يتماشى موضوع البحث مع الفجوات المعرفية الحالية، من حيث معالجته لأحد القضايا المعقدة في مجال الجغرافيا السياسية وعلاقتها بمفهوم الجوار.

3-أهمية الدراسة

توجد عدة أسباب تجعل من دراستنا ذات أهمية علمية تساهم في التحصيل المعرفي الحالي، نتطرق إليها في الآتي:

- إنّ دراسة حركية الجوار بين الدول في إطار علم الجغرافيا السياسية يثري الدراسات السياسية من خلال تقديم منظور دقيق حول تعقيدات العلاقات الدولية على المستويين المحلي والإقليمي، من حيث اكتساب مجال علم الجغرافيا السياسية لمناهج بحثية تسمح له بالخوض في الأبعاد المكانية للعلاقات الدولية والتحديات والفرص المشتركة بين الدول المجاورة، كما يسلّط تحليل مفهوم الجوار الضوئ على القضايا العابرة للحدود مثل قضايا الهجرة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والعلاقات الدبلوماسية، ممّا يسمح للباحث في هذه الدراسة السياسية بالتمييز بين تأثير القرب الجغرافي على التفاعلات السياسية، والسعي وراء تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية في دول الجوار من خلال النزاعات وحل النزاعات من جهة والتعاون الإقليمي والدبلوماسي من جهة ثانية، ليصبح فهم كيفية تجاوز مفهوم الجوار لحدود الدولة أمراً حتمياً.

-أدى ظهور جائحة "كوفيد-19" (COVID-19) سنة 2019 إلى عودة الجغرافيا السياسية، وخاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط، فأدى إلى تعاظم المنافسة بين الدول الكبرى، وبين القوى الصاعدة، مثل تركيا، التي تهتم بها دراستنا، حيث أصبحت هذه الأخيرة، من أهم اللاعبين الرئيسيين في المشهد الجيوسياسي في منطقة شرق المتوسط، والقوقاز، والبلقان، ووضعت نفسها في موقع استراتيجي يتوسط المناورات الجيوبوليتيكية العالمية، من أجل الحصول على مكانة في النظام الدولي الجديد الذي يشهد تطورات سريعة منذ انتشار الوباء.

- إن عودة الجغرافيا السياسية، أدت إلى تضخيم التوترات الجيوسياسية، وإعادة تشكيل ديناميكيات القوة، والنفوذ، على الساحة الدولية، فأصبح التنافس على الموارد والمواقع الاستراتيجية والنفوذ أكثر وضوحاً ممّا سبق، الأمر الذي يؤثر على العلاقات الدبلوماسية والتحالفات فيما بين الدول، ويفرض اضطرابات اقتصادية على الاقتصاد العالمي، وفي هذا السياق، تصبح الدراسة العلمية لعودة الجغرافيا السياسية أمر لا بد منه لفهم المشهد الجيوسياسي دائم التطور، والتنبؤ بمجالات النزاع أو التعاون المتوقعة.

4 - الإشكالية

تكمّن إشكالية موضوع البحث في توظيف تركيا منذ وصول أردوغان إلى الحكم، لمصطلحات "القوة" وتطبيقاتها في سياستها الخارجية، بغاية تحقيق أهداف جيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، تسترجع بها دوراً إقليمياً فقدته منذ عقود، وترسم لنفسها بذلك هُويّة جديدة، ومصالح متجددة، وأصدقاء وأعداء جدد، في مرحلة من تاريخ البشريّة هي الأعقد على الإطلاق. وفي لجوءها إلى القوة من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، تتلوّن تركيا في المشهد الدولي في كل مرة بلون معين، بـ "الأصالة" حيناً وبـ "الحداثة" و "الديمقراطية" حيناً آخر وبـ "التعنت والتغلغل إلى الأعماق" أحياناً كثيرة، ما يزيد في كل مرة، العلاقات الدولية والأوضاع الإقليمية في منطقة شرق المتوسط الواقعة أصلاً على فوهة بركان نظراً للصراعات المعلنة والكامنة فيها، تعقيداً على تعقيد.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح سؤال مركزي هو التالي:

-السؤال المركزي: إلى أي مدى تسمح الظروف والعوامل الخارجية من جهة، والإمكانات المتاحة لتركيا من جهة ثانية، بتحقيق هذه الأخيرة لأهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي؟

- الأسئلة الفرعية:

- 1 - هل يمكن فهم الجيوبوليتيك التركي على أنه إستراتيجية دينية أم سياسة براغماتية لإستمالة المجتمعات العربية وتوظيفها في خدمة الأهداف السياسية التركية؟
- 2- هل يمكن فهم المساعي التركية للسيطرة على البحار المجاورة لها على أنها بداية الانزلاق نحو تورطها في حروب مع الدول المجاورة لها، لارتباط مصالح قوى دولية كثيرة بهذه البحار؟
- 3 - هل ينجح أردوغان في السعي إلى استرجاع أمجاد الدولة العثمانية وافتكاك مكانة في النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب الذي تسعى إليه جميع القوى الصاعدة؟

5 - الفرضيات

حاولنا اختبار الفرضيات التالية:

- قدرة تركيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، متوقفة على مدى إيجاد توازن دقيق بين الظروف الخارجية والقدرات التركية الخاصة.
- سعي الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية إلى الاستفادة من الروابط التاريخية والدينية، هو بالأساس من أجل تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإظهار تركيا نفسها كقائد للعالم الإسلامي.
- كلما زادت الأهمية الاستراتيجية للبحار المجاورة لتركيا، كلما تدهورت الأوضاع السياسية والأمنية، وتورطت قوى دولية عديدة. بما فيها تركيا.
- تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا، بما فيها استرجاع أمجاد الدولة العثمانية، مرهون بمدى قدرة أردوغان، والحكومة التركية على مواجهة التحديات الإقليمية، وباستجابات القوى الكبرى.

6 - الإطار النظري والمنهجي للدراسة

يمثل الإطار النظري والبناء التقني في مجال البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الحجر الأساس، حيث توجه الأدبيات النظرية السابقة الباحث توجيهها صحيحا في فهم الظاهرة، وكذلك تساعده الأدوات والتقنيات المنهجية في تحقيق نتائج موثوقة.

أولاً: المقاربات النظرية

تساهم المقاربات النظرية في وضع دراستنا ضمن السياق الأكاديمي، وتسمح لنا بالبناء على المعرفة السابقة، من أجل إنتاج معرفة جديدة، لذلك كان لابد من الاعتماد على عدة مقاربات نظرية هي كما يلي:

أ. **المقاربة الواقعية:** تساعدنا هذه المقاربة في دراستنا في تفسير السلوك التركي من خلال سعي الحكومة التركية نحو تعظيم قوتها، حيث قطعت شوطا لا بأس به في مجال التكنولوجيا العسكرية المحلية، والتي تجسدت في إنتاج طائرات متقدمة في التكنولوجيا مثل مسيرات بيرقدار، لتكون بذلك قد أثبتت التزامها بالاعتماد على الذات والابتكار العسكري، بالإضافة إلى ذلك تعتبر تركيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة منذ زمن طويل، ولاعباً رئيسياً في استراتيجيات الناتو، ومع ذلك، اقتنت أسلحة من روسيا، تعتبر محظورة داخل حلف شمال الأطلسي، مما تعكس هذه الخطوات السياسية والاستراتيجية وفقاً للمنظور الواقعي رغبة تركيا في تبني سياسة خارجية مستقلة، تساعدنا

على تنويع قدراتها الدفاعية، والتطلع إلى الاكتفاء الذاتي العسكري، وتحقيق المصالح الوطنية وأهدافها الجيوبوليتيكية.

وهكذا فمن شأن المقاربة الواقعية في موضوعنا المساهمة بقسط كبير في إفهامنا سلوك الدولة التركية حيث يركز المنظور الواقعي في العلاقات الدولية على مجموعة من المبادئ ترجع جذورها إلى المفكر اليوناني تيوسيديس خلال فترة حروب البيلوبونيس بين أثينا واسبرطا 404-431 ق.م، التي أكدت على تسابق الطرفين لامتلاك أكبر قدر من القوة، ليظهر مورجانتو 1904-1980 ويؤسس إلى الواقعية الحديثة التي تؤكد على أولوية سلطة الدولة، والمصلحة الوطنية، والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي. والأنانية، والقوة.¹

تؤكد الواقعية أن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الشؤون العالمية، مدفوعة برغبة البقاء، وتعظيم القوة، من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح الذاتية، ويُقصد بالقوة في المنظور الواقعي القوة العسكرية حيث يعتبرها منظري المنظور الواقعي بكل اتجاهاته على أنها عاملاً حاسماً في تحديد أمن الدولة ونفوذها، خاصة وأن النظرية تشكك في فعالية المؤسسات الدولية في تخفيف وحل النزاعات الدولية.

ب. مقارنة ليبرالية: تساعدنا المقاربة الليبرالية في دراستنا في تفسير وقوف تركيا إلى جانب الديمقراطية، حيث أكدت هذا الموقف خلال "ثورات الربيع العربي"، ونادت بالالتزام بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. وأكثر من ذلك دعمت تركيا حركات المعارضة التي ثارت ضد أنظمتها.

وفي الوقت نفسه، سعت تركيا إلى تعزيز الترابط الاقتصادي والتجارة الحرة في شرق البحر الأبيض المتوسط مع جيرانها الأوروبيين والعرب، بهدف بناء علاقات متبادلة المنفعة يمكن أن تساهم في الاستقرار الإقليمي، وامتد هذا النهج إلى ما هو أبعد من العالم العربي، حيث انخرطت تركيا أيضاً في تعاون اقتصادي مع الدول الإفريقية والجيران الأوروبيين في القوقاز والبلقان، إيماناً منها بأن إثراء التعاون الاقتصادي، والتعامل بقيم وبمبادي الديمقراطية، يشجع على الاستقرار والأمن الدوليين.

¹ - إبراهيم يوسف عبید، "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على دراسة الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والحرب الروسية على أوكرانيا 2022"، مجلة دراسات إقليمية، (العدد 17، المجلد 57، 2023)، ص ص: 152-155.

وهكذا فالمنظور الليبرالي في العلاقات الدولية يتميز بعدة مبادئ أساسية تختلف عن المنظور الواقعي، حيث يستقي مبادئه الأساسية من أفكار إيمانويل كانط، ويركز على أهمية الفرد والمؤسسات الدولية والقانون الدولي والدبلوماسية كأدوات أساسية لتعزيز التعاون وحل النزاعات بين الدول، وتعتبر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من المبادئ الأساسية، مع الاعتقاد بأن الدول الديمقراطية مائلة إلى التعاون والعلاقات السلمية، ولا تحارب بعضها البعض، كما يدعون أيضاً بكل تفاعل إلى الترابط الاقتصادي والتجارة الحرة، مفترضين أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يساهم في الاستقرار والسلام.¹

ج. مقارنة بنائية: تمت الاستعانة بهذه المقاربة في هذه الدراسة، لتحليل جانب في السياسة الخارجية التركية، يتميز باهتمام عميق بالتاريخ والهوية الثقافية، يتعلق خاصةً بالأمجاد التاريخية للإمبراطورية العثمانية، من أجل توظيفه في تشكيل علاقاتها مع جيرانها العرب، ليصبح هذا التقارب الثقافي عاملاً غير مادي يؤثر على التفاعلات الدبلوماسية، ويؤكد على الروابط التاريخية المشتركة ويعزز الشعور بالهوية المشتركة. وعلى العكس من ذلك، تلتفت نظرتنا النظرية البنائية أيضاً على كيفية تأثير القضية الكردية بشكل كبير على علاقات تركيا مع الدول المجاورة، وتضع لنا المسألة الكردية في المقدمة، وذلك لاعتبارات ثقافية وهوياتية، مما يتحدى المنظور التقليدي الذي يركز على القوة، ويساعدنا على توضيح كيفية تأثير الديناميكيات الاجتماعية والثقافية الداخلية في تركيا على علاقات تركيا مع جيرانها.

فالنظرية البنائية تفترض أن المعتقدات المشتركة والهياكل الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية، وفي هذا السياق يرى البنائيون وعلى رأسهم ألكسندر وندت، أن تحليل السياسة الدولية وفهمها، يتطلب التركيز على ما هو أبعد وأعمق من المبادئ التي ركزت عليها المنظورات الكلاسيكية، مثل الواقعية والليبرالية، لأن العلاقات الدولية لا تتحدد فقط من خلال المصالح المادية أو ديناميكيات القوة، لذلك ينادي البنائيون على التركيز أيضاً على دور الأفكار والأعراف والهويات في تشكيل السياسة العالمية، لأن هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالمعتقدات المشتركة والبنى الاجتماعية، وفي هذا يجادل البنائيون بأن هويات الدول المرتبطة بمفهوم السيادة، ومفهوم الأمن، يتم بناؤها

¹ - مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير"، المجلة العلمية كلية الدراسات

الاقتصادية والعلوم السياسية، ينظر الموقع: <https://bit.ly/4c130EM>، ص ص: 163، 164.

اجتماعيًا، وليس من خلال الهياكل والمؤسسات الثابتة، وعلى المستوى العالمي يجادون أيضا بان المنظمات الدولية والحركات الاجتماعية، يمكن لها أن تؤثر على السياسة العالمية.¹

د. مقارنة النظرية السياسية الرابعة لدوغين: يكمن اللجوء إلى النظرية السياسية الرابعة للمنظر السياسي والفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين لاستلهم مقارنة نظرية منها، تساعدنا في تحليل بعض جوانب موضوع هذه الدراسة، في كون هذه النظرية تدعو إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، وتعترف بتنوع الحضارات والثقافات، وهذا يساعدنا على تفسير وتحليل الاستراتيجية الدبلوماسية التركية، وإدراكها للديناميكيات العالمية المتطورة في وقتنا الراهن، حيث أصبحت تركيا تتعامل بمهارة في العلاقات الدولية مع القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة والصين، من خلال تعزيز العلاقات مع روسيا، والاستفادة من الشراكات الإقليمية مع الصين والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الحصول والقيام بدور بارز في النظام العالمي متعدد الأقطاب المتصور.

فالنظرية السياسية الرابعة هي أيديولوجية سياسية صاغها المنظر السياسي والفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين، في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وتقوم على إنشاء أيديولوجية جديدة بعد فشل المشروع الحداثي، وتنتقد بشدة الديمقراطية الليبرالية والماركسية والمحافظة التقليدية، وتقدم إطارًا بديلاً لفهم التنظيم السياسي العالمي، حيث ينطلق دوغين في نظريته من مسلمات تدعي أن النظريات السياسية الثلاث الأولى - الليبرالية، والشيوعية، والفاشية - جميعها قد فشلت في تقديم رؤية شاملة ومستدامة للمستقبل، وفشلت كذلك في تحقيق السعادة والرفاه للبشرية، لذلك يقترح في النظرية السياسية الرابعة العودة إلى نظرة عالمية أكثر تقليدية ومجتمعية وروحية، تركز على أهمية الهوية الثقافية والحضارية، وتجاوز حدود الأيديولوجيات السابقة، ويدعو إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يعترف بتنوع الحضارات والثقافات.²

هـ. مقارنة نظرية الدور: توفر لنا نظرية الدور إطارًا لفهم سلوك تركيا على المسرح الدولي من خلال تقصي الأدوار التي تسعى الدولة التركية إلى لعبها في إطار السياق العالمي، والسياق الإقليمي، من خلال مشاركتها في مختلف الصراعات الدولية و العديد من المبادرات الإنسانية، وبلاستعانة بهذه

¹ - حنان دريسي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، (المجلد 5، العدد 2، 2021)، ص: 243-245.

² - احمد محمد عبد الرحمن العايدي، "تأثير النظرية السياسية الرابعة على السلوك السياسي الروسي تجاه جمهورية مصر العربية بعد ثورة 30 يونيو 2013"، المجلة العلمية، (كلية التجارة أسيوط، العدد 74، 2022)، ص ص: 24، 25، 26.

النظرية، فإن دراستنا ترى بان تركيا تهدف إلى فرض نفسها كدولة فاعلة إقليمياً، ومؤثرة، لها القدرة على معالجة وتصحيح المظالم الدولية، ويمكن لنا أن نلاحظ هذا الطموح في مشاركتها النشطة في الجهود الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، في تفاعلاتها مع الدول الأخرى من أجل تعزيز الاستقرار والسلام في مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وفقاً لرؤيتها الخاصة والتي تتوافق في كثير من الأحيان مع القوى الكبرى التي وضعت قواعد النظام الدولي الحالي، ومن خلال الاضطلاع بهذا الدور، تسعى تركيا إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في المجتمع الدولي، وتأكيد نفسها كلاعب رئيسي في الجغرافيا السياسية الإقليمية وناصر للعدالة وفقاً لقواعد النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، بغية معرفة وفهم موقع الفرد وتأثيره في بيئته،¹ إلا أن رغبة علماء السياسة في تطوير الحقل وعلى رأسهم ستيفن وولكر، وكال هولستي، جعلهم يسقطون ذلك على الدول من أجل معرفة دور الدولة وتأثيرها في النظام الدولي.

فنظرية الدور في العلاقات الدولية، التي حاول فيها كال هولستي عام 1970 أن يجيب فيها عن العديد من التساؤلات من أجل فهم كيفية تعريف الدول لهوياتها وسلوكياتها داخل النظام الدولي، وتوصل إلى أن الدول تعمل في إطار عدد كبير من العلاقات الثنائية المتعددة، وتتصرف بناءً على الأدوار التي تقوم بها أو تخطط للقيام بها، والتي تتشكل من خلال العوامل المحلية، والتجارب التاريخية، مثل: التورط والتدخل في الشؤون الدولية، ومدى اهتمام الدولة بالقضايا خارج حدودها، إضافة إلى قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية،² وبذلك يعتبر مفهوم قاعدة الدور الأكثر ملائمة لتحليل وشرح التغييرات التي تطرأ على الأدوار المختلفة للدول وفعالية سلوكها السياسي الخارجي.³

إذ تؤثر هذه الأدوار على قرارات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية. على سبيل المثال تصبح دولة ما ترى نفسها كزعيم إقليمي، أو مدافع عن أيديولوجية معينة، أو وسيط في النزاعات معينة، كما تساعدنا أيضاً نظرية الدور في تفسير الأسباب التي قد تجعل من الدول تتصرف بشكل يتعارض مع

¹ - زلاقي حبيبة، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (العدد 17، 2018)، ص. 772.

² - جهاد عبد المالك عودة، سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (المجلد 31، العدد 3، د، س)، ص ص. 578-581.

³ - المرجع نفسه، ص. 597.

مصالحتها المادية، لأنها مدفوعة بالحاجة إلى التوافق بين أدوارها التي يفرضها عليها الوضع الناتج عن مكانتها في النظام الدولي، وتوقعات المجتمع الدولي.

ثانياً: المقاربات المنهجية

تساهم المقاربات المنهجية في بناء الدراسة، وفي موضوعنا يقوم المدخل الجيوبوليتيكي بدور رئيسي في هذا البناء، من خلال تركيز الاهتمام على جوانب يستدعيها البحث في موضوعنا المتعلق بـ "الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الأوروبي والعربي".

أ. **مدخل جيوبوليتيكي:** من شأن هذا المدخل بكل ما يتفرع عنه من مداخل فرعية (مدخل النظرية البرية والمجال الحيوي، ومدخل نظريتي قلب العالم والريملاند، ومدخل النظرية البحرية وكذا مدخل النظرية الجوية الجيوبوليتيكية)، مساعدتنا في تحليل موضوع بحثنا حيث أن دراستنا هي أساساً دراسة جيوبوليتيكية.

- **مدخل النظرية البرية والمجال الحيوي:** من شأن مفهوم المجال الحيوي مساعدتنا في تفسير سلوك تركيا، في سعيها إلى امتصاص الأراضي المجاورة ذات القيمة مثل، شمال سوريا، وشمال قبرص، والمحافظة على الحدود التي تحميها، مما أثار مخاوف المجتمع الدولي، خاصة بعد إن قررت تركيا المحافظة على وجود عسكري في شمال قبرص منذ عام 1974، مما يؤكد على أن تركيا تسعى إلى توسيع نفوذها في المناطق المجاورة وفق مفهوم المجال الحيوي.

والنظرية البرية والمجال الحيوي جاء بها الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (1844-1904)، الذي يعتبر أب "الجغرافيا السياسية" وأول من استعمل هذا المصطلح من خلال كتابه المعنون بـ "الجغرافيا السياسية" الذي أصدره سنة 1897، والذي ركز فيه على معالجة المكان والموقع للدول، وبحسب له أنه أول من درس موضوع المكان والموقع، وتأثيره على الدول، بذلك يكون اسم راتزل قد ارتبط في مجالات الجغرافيا السياسية بمفهوم "المجال الحيوي" الذي تركز عليه النظرية البرية، والذي أكد على التوسع الإقليمي للدول باعتباره عنصراً حيوياً لبقاء الأمة وتنميتها، وكي تنمو الدولة وتتطور حدد راتزل سبعة قوانين أطلق عليها "قوانين تطور الدول"، وهي:¹

- ✓ تنمو رقعة الدولة مع تطور ثقافتها وحضارتها.
- ✓ حدود الدولة هي التي تسيطر عليها من خلال عملية النمو، لا بد من الحفاظ عليها.

¹ - محمد عبد السلام، الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، (دار الكتب، مصر، 2019) ص: 213-212.

- ✓ تستهدف الدول في عملية نموها إلى استيعاب الأقاليم ذات القيمة الجيوبوليتيكية.
- ✓ الدولة كائن حي إن لم تنمو سوف تموت، لذلك فإن الأقاليم الحيوية الخارجة عن حدودها تدفعها للتوسع.
- ✓ ظاهرة الميول إلى التوسع، تنتقل من دولة إلى أخرى ثم تتزايد وتشتد.
- ✓ إن الدول ستوسع حدودها استجابة لضغوط مثل النمو السكاني، والاحتياجات الاقتصادية، وندرة الموارد.
- ✓ وختمها أخيراً، بأن كوكبنا الصغير "الأرض" لا يتسع إلا لدولة واحدة كبرى.

وبذلك كان راتزل قد أرسى عمله الأساس للتفكير الجيوبوليتيكي، واستكشف العلاقات المعقدة بين المجتمعات البشرية وبيئتها، وامتد تأثير راتزل إلى النظريات الجيوبوليتيكية اللاحقة، حيث ساهمت فيما بعد النظرية البرية ومفهوم المجال الحيوي في النقاشات النظرية لعلم الجيوبوليتيكا وتطورها.

- **مدخل نظريتي قلب العالم والريملاند:** تساعدنا كل من نظرية الهارتلاند لماكيندر، ونظرية الريملاند لسبيكمان في دراستنا في تفسير وتحليل مدى تأثير موقع تركيا على أهدافها الجيوبوليتيكية، وكيف يمكن لتركيا أن تستغل موقعها الجغرافي وفي تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، بالرغم من أن تركيا لا تقع داخل المنطقة التي أطلق عليها ماكيندر "قلب العالم"، والتي تشمل المناطق الداخلية الشاسعة من أوراسيا، وتقع في المنطقة التي أطلق عليها سبيكمان "الريملاند" على طول هوامش "قلب العالم"، ووفقاً لنظرية ماكيندر فإن منطقة الهلال الداخلي أو الهامشي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تسهيل أو عرقلة مهام القوة المهيمنة على قلب العالم "الهارتلاند"، ويوافق سبيكمان في هذا، إلا أنه يعطيها أهمية أكثر من ماكيندر، أي أنه يساوي بين الأهمية الجغرافية لمنطقة قلب العالم، ومناطق الهوامش بما فيها "الريملاند".

لخص الجغرافي والعالم السياسي البريطاني هالفورد ماكيندر (1861-1947) صاحب النظرية الجيوبوليتيكية المؤثرة الموسومة بـ "قلب العالم" (الهارتلاند)، نظريته فيما يلي: "من يسيطر على أوروبا الشرقية سيطر على قلب الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على القلب الجزيرة العالمية يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".¹ أي أن ماكيندر يجادل بأن القوة التي تسيطر على "قلب العالم-الهارتلاند" في أوراسيا، التي تمتاز بمواردها الهائلة وموقعها الاستراتيجي، يمكن أن تهيمن على الجزيرة العالمية التي عدل من حدودها ثلاث مرات وفي أزمنة

¹ - المرجع نفسه، ص. 214.

متتالية، التي ظهرت في كتاباته في عام 1904، و1919، و1943، وبالتالي من يسيطر على الجزيرة العالمية سيسيطر على العالم.¹

في عام 1904، حدد ماكيندر الجزيرة العالمية بأنها منطقة شاسعة في وسط أوراسيا، والتي اعتبرها منطقة حاسمة بالنسبة للقوى العالمية، وفي عام 1919، بعد الحرب العالمية الأولى، قام بتعديل نظريته لتشمل إمكانية تحدي القوة البحرية للقوة البرية، مع الحفاظ على مبدأ "الهارتلاند" مفتاح السيطرة، وبحلول عام 1943، خلال الحرب العالمية الثانية، قام بتعديل وجهات نظره بشكل أكبر، مؤكداً على أن السيطرة على قلب العالم في أوراسيا ضرورية للهيمنة العالمية، وأن القوة التي تسيطر على الجزيرة العالمية (التي أصبحت خلال التعديل الأخير تجمع بين جزء من أوروبا ووسط آسيا وجزء من إفريقيا)، ومن ثمة السيطرة على العالم.

اكتسبت هذه النظرية، التي صيغت في أوائل القرن العشرين، أهمية كبيرة خلال الاعتبارات الجيوبوليتيكية للحربين العالميتين وأثرت على التفكير الجيوبوليتيكي فيما بعد، خاصة في كتابات الاستراتيجي نيكولاس سبيكمان الذي تأثر بنظرية قلب العالم وطورها إلى نظرية الريملاند.

ففي كتابه "إستراتيجية أمريكا في السياسة العالمية"، طور المفكر الاستراتيجي الجيوسياسي الهولندي الأصل، الأمريكي الجنسية نيكولاس سبيكمان، "نظرية الريملاند" كمنظور مقابل لـ "نظرية الهارتلاند" التي بلورها هالفورد ماكيندر²، وتوصل إلى نتائج مماثلة للنتائج التي توصل إليها ماكيندر.³

تجادل نتائج سبيكمان بأن القوة لا تكمن فقط في قلب الأرض (وسط أوراسيا) ولكن أيضاً في الأطراف الساحلية أو حافة أوراسيا، انطلاقاً من النتيجة التي توصل إليها القائلة "بأن هامش الأمان لبلد ما، هو هامش الخطر بالنسبة إلى بلد آخر"⁴، لذلك فإنه حسب سبيكمان السيطرة على المناطق الساحلية (الريملاند)، التي تعد هوامش لمنطقة قلب العالم والتي تشمل أوروبا الغربية والشرق الأوسط

¹ - محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للنشر، 2017)، ص. 60-65.

² - محمد طي، "الجيوبوليتيك منذ القرن التاسع عشر حتى الآن"، دراسات وتقارير، (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 19، 2019)، ص: 15.

³ - الأميرال بيبير سيليريه، ترجمة احمد عبد الكريم، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، (دمشق، الأهالي للنشر والتوزيع، 1988)، ص: 28

⁴ - المرجع نفسه، ص: 16.

والمحيط البحري لآسيا، يعد أمر بالغ الأهمية للهيمنة العالمية، لأنها مناطق حسب سبيكمان تتمتع بأهمية جيوسياسية كبيرة بسبب وصولها إلى كل من أوراسيا والطرق البحرية.

- مدخل النظرية البحرية: تساعدنا النظرية البحرية للمفكر الاستراتيجي الأمريكي ألفريد ماهان¹ في تفسير السلوك التركي في سياق تحركاتها في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه، من خلال تأمين الحدود البحرية مع ليبيا لتوسيع النفوذ في شرق البحر الأبيض المتوسط، والدخول في منافسة مع روسيا في البحر الأسود، وتتنافس مع اليونان في بحر إيجه، ومن ثمة محاولاتها لتحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق، لتوفر لنا النظرية البحرية رؤية ثاقبة حول تحركات تركيا الاستراتيجية، لتخبرنا بأنها تتماشى مع رؤية ماهان القائلة بأن السيطرة على الطرق والمناطق البحرية الرئيسية أمر ضروري للهيمنة الجيوبوليتيكية والأمن القومي.

تؤكد نظرية ماهان على الأهمية الاستراتيجية للقوة البحرية في تشكيل مسار الشؤون العالمية. حيث يرى ماهان أن السيطرة وأعلى البحار، وتكوين قوة بحرية قوية، قادرة على السيطرة على الطرق البحرية وتأمين الهيمنة البحرية، أمر ضروري للرخاء والأمن الوطني، ووفقا لماهان أيضا فإن التفوق البحري لا يسهل التجارة والتوسع الاقتصادي فحسب، بل يوفر أيضا القاعدة لاكتساب النفوذ الجيوبوليتيكي، ويمنع من ظهور الأعداء، والتهديدات الكامنة، لذلك أوصى ماهان الولايات الأمريكية المتحدة بالافتداء باستراتيجية بريطانيا البحرية، التي تمتلك أسطولا بحريا قويا منذ القرن السادس عشر أهلها بأن على أن تكون قادرة على التدخل في كل أماكن العالم.²

- مدخل النظرية الجوية الجيوبوليتيكية: بالرغم من أن دراستنا ترى، بأنه لا يمكن المبالغة في الأهمية الاستراتيجية للتفوق الجوي في الحروب الحديثة، إلا أن النظرية الجوية للمفكر الجيوبوليتيكي سيفرفسكي تساعدنا على فهم كيف يمكن أن تصبح هذه الرؤية ذات أهمية خاصة في تحليل الاستراتيجيات المتعلقة بالطيران التركي، والتي تتمثل في تطوير تركيا للمسيرات بيرقدار، إضافة إلى سعيها الحثيث للحصول على طائرات F35 الأمريكية، الأمر الذي يؤكد التزام الدولة التركية بتأمين

¹ - كان ألفريد ماهان (1840-1914)، ضابط ومؤرخ في البحرية الأمريكية، اشتهر بنظريته البحرية التي أثرت كثيرا على منظري الجيوبوليتيك فيما بعد، والتي تم توضيحها بشكل خاص في عمله الأساسي الموسوم بـ "تأثير القوة البحرية على التاريخ"، 1890، وأعمال أخرى مسومة بالعناوين التالية: "تأثير القوة البحرية في الثورة الفرنسية والإمبراطورية"، 1898، و"تأثير أمريكا في القوة البحرية في الحاضر والمستقبل"، 1897، و"مسألة آسيا وتأثيرها في السياسات الدولية"، 1900. (عن: الكسندر دي توفاي، ترجمة حسين حيدر، الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكية، (بيروت لبنان، عويدات للنشر والطباعة، 2007)، ص: 23).

² - المرجع نفسه.

التكنولوجيا المتطورة والحفاظ على قوة جوية متعددة الاستخدامات، مما يعكس لنا فهماً للدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه القوة الجوية في العمليات العسكرية المعاصرة في العقيدة العسكرية التركية.

قدّم ألكسندر دي سيفرسكي، رائد الطيران الروسي الأمريكي والخبير الاستراتيجي العسكري، مساهمات في مجال النظريات الجيوبوليتيكية تختص بالطيران والقوة الجوية، خاصة خلال منتصف القرن العشرين، حيث أكد في كتابه الموسوم " القوة الجوية مفتاح البقاء " عام ، على الأهمية الاستراتيجية للتفوق الجوي في الحرب الحديثة، لاسيما وأن كتابة واكب الحرب الأيديولوجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فكان تركيزه على منطقة تداخل السيادة الجوية لكل من أمريكا والاتحاد السوفياتي، والتي أطلق عليها اسم "المصير"، والتي تمتد من منطقة القلب في أوراسيا إلى أوروبا البحرية، إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط.¹

وجادل سيفرسكي بأن القوة الجوية لها الدور حاسم في نتائج النزاعات والمعارك خلال الحرب، لذلك دعا إلى تطوير القدرات الجوية، وإعطائها الأولوية في التخطيط العسكري خلال الحروب، وتوصل إلى التلخيص الآتي: من يملك القوة الجوية سوف يتحكم في مناطق تداخل النفوذ (منطقة المصير)، ومن تتحكم بمنطقة المصير سوف يسيطر على العالم.²

ب. **مدخل صنع القرار في السياسة الخارجية:** يساعدنا مدخل صنع القرار لريتشارد سنايدر في تحليل السياسة الخارجية التركية، خاصة في عهد حكم حزب العدالة والتنمية وفترة حكم الرئيس رجب طيب أردوغان من خلال التأكيد على أهمية فهم الجهات الفاعلة في عملية صنع القرار، ومن خلال التركيز على شخصية أردوغان ومستشاريه المقربين وتسليط الضوء على معتقداتهم الشخصية وتفضيلاتهم الاستراتيجية للسياسة، والتعامل معهم كشخصيات مركزية مثل داوود أحمد أوغلو الذي يعتبر شخصية بارزة في الوسط السياسي التركي، لاسيما فيما يتعلق بأهداف السياسة الخارجية التركية التي اقترنت معظمها باسم أحمد داوود أوغلو وبكتابه الموسوم بالعمق الاستراتيجي.

¹ - محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص: 231.

² - المرجع نفسه.

يعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار على "أنها عملية اجتماعية يتم فيها اختيار مشكلة معينة لتكون موضوعا لقرار ما، لينتج عن هذا الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم الأخذ بها ووضع أحدها حيز التنفيذ والتطبيق".¹

فيما تتعمق مقارنة صنع القرار في تحليل السياسة الخارجية، في كيفية فهم اتخاذ الدول لخيارات معينة على الساحة الدولية، ولماذا؟ وتتأثر هذه العملية بعدد كبير من العوامل، مثل أهداف ومصالح الدولة، والبيئة الدولية، والسياسة الداخلية، وتصورات وقرارات القادة السياسيين، فيدرس الباحثون والمحللون هذه العناصر لتفكيك شبكة تعقيدات الدوافع التي تشكل على إثرها القرار وإجراءات السياسة الخارجية.

ج. مقارنة نسقية: تساعدنا المقاربة النسقية لدافيد أستون في تفسير التوازن بين مدخلات النظام التركي ومخرجاته من خلال تصور النظام السياسي بأنه المسؤول عن عملية التغذية الاسترجاعية، إذ يتم تلقي المدخلات من البيئة الخارجية، مثل الضغوط السياسية الدولية، والظروف الاقتصادية، والتهديدات الأمنية، للتم معالجتها من خلال الهياكل الداخلية لتركيا، بما في ذلك مؤسساتها الحكومية المسؤولة عن عمليات صنع السياسات، لينتج النظام السياسي مخرجات "قرارات السياسة الخارجي، و"الأعمال العسكرية، والاستراتيجيات الاقتصادية"، استجابة للمدخلات التي تلقاها النظام السياسي من بيئته الخارجية، من أجل الحفاظ على النظام السياسي التركي على توازن استراتيجي يسمح له بمتابعة تحقيق أهدافه الجيوبوليتيكية، واستقراره على الساحة الدولية.

أحدث نهج ديفيد إيستون ثورة في منهجية العلوم السياسية من خلال تقديم إطار شامل يهتم بتحليل الأنظمة السياسية على أساس أنها كيانات متحركة وديناميكية.

أكد نموذج دافيد استون على المدخلات، الممثلة في المطالب والدعم، والمخرجات، المتمثلة في السياسات والقرارات، داخل النظام السياسي، فيما سلب إيستون الضوء على حلقة ردود الفعل (التغذية الرجعية)، حيث تؤثر نتائج القرارات السياسية على المدخلات المستقبلية، مما يخلق عملية مستمرة من التكيف والتغيير، وعملية تأثير متبادلة بين النظام والبيئة المحيطة به.² ومن خلال هذا التصور للأنظمة السياسية، أصبح نموذج إيستون يقدم تفسيراً أكثر دقة للعمليات السياسية، وقدرة النظام

¹ - أميرة مصطفى، "اقترب صنع القرار في السياسة الخارجية"، المركز العربي الديمقراطي، نشر على الرابط: https://democraticac.de/?p=61480#_ftn4 بتاريخ 2019/06/29، تاريخ تصفح الموقع 2024/06/04.

² - عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، (ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2011)، ص 186.

السياسي على الحفاظ على التوازن من خلال الاستجابة للضغوط الخارجية والداخلية، وبالتالي يساعد نموذج دافيد استون الباحث على عملية التحليل السياسي، ويقدم رؤية عن كيفية عمل الأنظمة السياسية الديمقراطية.

د. مدخل نظرية المباريات: يساعدنا مدخل نظرية المباريات في تفسير، وتحليل السلوكيات التي تنتهجها الدولة التركية لتعظيم قوتها، ومن ثمة الإجابة عن التساؤل المتمثل في مدى عقلانية تركيا كجهة فاعلة في المنطقة، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، وعن مدى التزامها بالتعاون، والدبلوماسية، وتبادل المنفعة بدلا من النزاع والتشابك، من أجل تقادي المعضلة الأمنية، فتركيا تعمل في بيئة تتسم بعدم اليقين، لاسيما وأنها محاطة بالعديد من النزاعات الجيوبوليتيكية في الجوار الأوروبي والجوار العربي، وفي الوقت نفسه تريد تعظيم قوتها، ومنفعتيها، مما قد يتسبب في حدوث معضلة أمنيها لها في المنطقة.

يعرف ستيفن برامز نظرية المباريات التي تعرف أيضا بـ "نظرية اللعبة" (GAME THEORY) على أنها "مجموع القواعد التي تربط اللاعبين أو المنسجمين بالنتائج" وتهدف هذه النظرية إلى ترشيد الاختيار من بين البدائل المختلفة التي تفرزها هذه المواقف الصراعية، لتوفر إطارًا استراتيجيًا لتحليل التفاعلات، والترابط بين الدول من خلال التأكيد على اتخاذ القرار العقلاني في بيئة تنافسية.¹

ويُنظر إلى الدول من خلال نظرية اللعبة على أنها جهات فاعلة عقلانية تسعى إلى تعظيم منفعتها أو مصالحها، تعمل في بيئة تتسم بعدم اليقين. تكون فيها الخطط التي تتفدها الأطراف مرتبطة بمصالحهم الذاتية وفي الوقت نفسه تأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين،² وأحيانا تكون قرارات دولة ما، نتيجة للاختيارات التي تتخذها الدول الأخرى، من أجل تقادي "المعضلة الأمنية".

هـ. مدخل نظرية الاحتواء: يساعدنا مدخل نظرية الاحتواء في دراستنا على تفسير ما وراء الجهود التي تبذلها تركيا لاحتواء السكان الأكراد، من خلال تبني الحكومة التركية، بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، سياسات محلية وإقليمية تهدف إلى إشراك أكراد تركيا في عملية التنمية، من أجل التصدي إلى التهديدات المتصورة من الجماعات الكردية بأدوات القوة الناعمة.

¹ - علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد، دون دار نشر، 2010)، ص: 205.

² - المرجع نفسه، ص. 206.

وفي الصدد نفسه تروج تركيا لنفسها بأنها حامية للشعوب العربية، وإبراز نفوذها الدبلوماسي والثقافي في العالم العربي، وصورت نفسها كحارس للمصالح العربية، من خلال المسلسلات والدراما التركية، التي أعطت صورة عن تركيا لدى الشعوب العربية، بأنها الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية.

ظهرت نظرية الاحتواء (THEORY OF CONTAINMENT) في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، وارتبطت بشكل خاص باستراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي، فيما تمحورت مبادئ النظرية حول فكرة منع توسع الخصم الأيديولوجي أو الجيوسياسي المتصور.¹ أي أنها تؤكد على أهمية إدارة النزاعات والحفاظ على توازن القوى لمنع تصعيد التوترات إلى أعمال عدائية دائمة، أو طويلة المدى.

تتضمن هذه الاستراتيجية استخدام مجموعة من الوسائل العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية للحد من نفوذ الدولة أو الأيديولوجية المستهدفة وتوسعها الإقليمي، وكان جورج كينان من أبرز المساهمين وفي وضع وبلورة الإطار العام لهذه النظرية، وتم فيما بعد احتضانها وتنفيذها من قبل حكومة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، بهدف مقاومة انتشار الشيوعية دون السعي بالضرورة إلى القضاء عليها.²

بالرغم من ان نظرية الاحتواء صياغتها في الأصل في سياق الحرب الباردة، وتسبب الردع النووي في فشلها فيما بعد، إلا ان معظم واهم المبادئ الأساسية لنظرية الاحتواء مازالت تستمر في توجيه المناقشات والاستراتيجيات في العلاقات الدولية المعاصرة عند التعامل مع التهديدات أو التحديات المتصورة.

و. منهج تحليل المضمون: يساعدنا منهج تحليل المضمون في تحديد الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا بدقة من خلال الفحص المنهجي لمختلف أشكال الارتباطات الصادرة عن القادة الأتراك، والوثائق الرسمية، ووسائل الإعلام التي تديرها الدولة التركية. ومن خلال تحليل الخطابات، والبيانات السياسية، والمنشورات الحكومية والمراسلات الدبلوماسية، حيث يمكن لنا كباحثين تحديد الموضوعات، والكلمات الرئيسية، والسرديات المتكررة، التي تساعدنا على كشف الأهداف الجيوبوليتيكية، وأولويات السياسة الخارجية التركية، مثل الكشف عن شراكات تركيا الاقتصادية، ومخاوفها الأمنية، وأهدافها

¹ - المرجع نفسه، ص. 208.

² - المرجع نفسه، ص. 209.

الأيدولوجية، وبذلك يكون منهج تحليل المضمون قد وفر لنا فهماً شاملاً ودقيقاً للنوايا الاستراتيجية لتركيا وتوجهات سياساتها الخارجية.

يلعب منهج تحليل المضمون دوراً محورياً في العلاقات الدولية من خلال الفحص المنهجي لمخرجات خطابات القادة السياسيين، وذلك بإخضاع الخطاب إلى التحليل الكمي لمحتوى الخطاب وتحديد الكلمات المتكررة، ومن ثمة الخروج بنتائج، أو إخضاعها للتحليل النوعي من خلال المقارنة بين الصور المرئية والنص المقروء،¹ وطرح أسئلة كيفية؟ وماهية؟ مثلاً: ماهي الظروف التي جعلت القادة السياسيين يتحدثون عن هذا الموضوع؟ وكيف أثرت هذه الظروف على القادة؟ من أجل توفير بيانات وأدلة مفيدة لاختبار الفرضيات وتجييب على أسئلة البحث.

يساعد هذا المنهج في قياس وتحليل، تكرار وسياق وأنماط الكلمات أو العبارات أو المفاهيم في النصوص والخطابات والوثائق السياسية والتقارير الإعلامية، من خلال عمليتي التحليل الكمي والنوعي، حيث يستطيع الباحثون تمييز الأيدولوجيات والقيم التي يؤمن بها أصحاب الخطابات قيد التحليل، والكشف عن ونواياهم، وتحيزاتهم، وبالتالي يساهم منهج تحليل المضمون في تقديم فهم عميق عن القوى والدول الفاعلة العلاقات الدولية.

ز. المنهج التاريخي: من شأن هذا المنهج مساعدتنا في معرفة التاريخ التركي، الذي تشكلت على أنقاضه الهياكل ومؤسسات الدولة التركية الحديثة، والأحداث، والأيدولوجيات السياسية، من خلال فحص المصادر الأولية، مثل الكتابات السياسية الماضية المتعلقة بإرث الإمبراطورية العثمانية، والإرث البيزنطي، وأحداث وظروف تشكيل الدولة التركية العثمانية، ومن ثمة إعادة بناء وتفسير العمليات والقرارات السياسية السابقة، وإيجاد العلاقة التي تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل.

فالمنهج التاريخي يصف ويسجل الحقائق والأحداث الماضية، ويقوم بالتحقيق فيها وتفسيرها وتحليلها على أساس علمي منهجي ودقيق، بغرض التوصل إلى حقائق ومعلومات حدثت في الماضي، تساعدنا في فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل.² ففي دراسة الظواهر السياسية، يعمل المنهج التاريخي كأداة تحليلية حاسمة.

¹ - Marilyn Domas White And Emily E. Marsh. Content Analysis: A Flexible Methodology. Article In Library Trends. (Vol 55, No. 1, Summer 2006).P27.

² -محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، (صنعاء، اليمن، دار الكتب، ط 3، 2019)، ص: 36.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي

تلعب المفاهيم دوراً مهماً في توجيه وتشكيل البحث العلمي من خلال توفير إطار لفهم مصطلحات الدراسة وشرحها، كما تساعد على توفير فهما مشتركاً داخل المجتمع العلمي، وبعد توظيفها بشكل صحيح يمكن الباحثين من المساهمة في التقدم التراكمي في مجالات بحثهم، ولدراستنا مفاهيم أساسية هي كالآتي:

- **الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية:** تميز العديد من مدارس العلاقات الدولية بين الجيوبوليتيكا (الجيوسياسية) والجغرافيا السياسية، فيرون أن الجغرافيا السياسية تجيب على سؤال "أين نحن الآن؟" في حين، تجيب الجيوبوليتيكا على أسئلة تتعلق بالمستقبل وكيفية الوصول إليه، وبهذه الطريقة تتعامل الجيوبوليتيكا مع الدول على أساس أنها كيانات حيّة لها تطلعاتها وأهدافها الخاصة التي تسعى إلى تحقيقها مع الحفاظ على التوازن مع البيئتين المحلية والعالمية، وبالتالي فهي مفتاح السياسة الوطنية، ولها مكانة أساسية عند جميع المخططين الاستراتيجيين وصناع القرار، لأنها تساعد على خلق رؤية تتعلق بالسياسة المستقبلية على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا.¹

الجيوبوليتيكا: يتكون مصطلح "GEOPOLITIC" من كلمتين يونانيتين "GEO" وهي الأرض، ثم "POLITIC" ومعناها سياسة، لذلك فهي تقوم على علاقة جدلية بين الأرض والسياسة، ويندمج فيه علم الجغرافيا بعلم السياسة، ويعتبر الأستاذ رودولف كلين (1864-1922) أول من استعمل كلمة جيوسياسية أو جيوبوليتيكا في نهاية القرن التاسع عشر، ثم كثر استخدامها فيما بعد في العالم الأنجلوسكسوني وألمانيا.²

يدرس علم الجيوبوليتيكا التأثيرات المختلفة للإقليم (موقعه وشكله ومناخه)، على أداء صناع القرار السياسيين داخل الدولة نفسها، وعلى أداء السياسة الخارجية للدول بشكل عام، كما يدرس تأثير السياسة على الأرض، في محاولات السياسة الاستفادة من ميزات الأرض من أجل التغيير المستقبلي لأبعاد الدولة الجغرافية،³ ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الجيوبوليتيكا أو الجيوسياسية على أنها السيناريو الذي تخدم فيه السياسة مصالح الجغرافيا أو الأرض، مع التركيز على تأثير العوامل الجغرافية مثل الموقع والموارد والتضاريس المادية على الاستراتيجيات السياسية وديناميكيات السلطة.

¹ - محمد طي، مرجع سابق، ص 05.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

الجغرافيا السياسية: صاغ مصطلح الجغرافيا السياسية في الأصل عالم السياسة السويدي رودولف كلين في أوائل القرن العشرين، وانتشر استخدامه في جميع أنحاء أوروبا خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية (1918-1939).¹ وتهتم الجغرافيا السياسية بتحليل التفاعلات البشرية السريعة التغير (الاتجاهات المحلية والدولية والسياسية والعسكرية) مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، بحيث تكون الدول هي وحدة بحث أساسية في دراسات الجغرافيا السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار ان الدولة بحد ذاتها اصطناع بشري مؤقت الثبات نتيجة التغير السريع الداخلي أو الخارجي.² ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الجغرافيا السياسية بأنها المجال الذي يتم فيه استخدام الأرض أو الجغرافيا في خدمة أهداف السياسة.

- الجوار الجغرافي: يشير مفهوم الجوار إلى القرب الجغرافي والعلاقات المكانية بين المناطق أو البلدان المتجاورة، وفي العلاقات الدولية، يعد فهم ديناميكيات الجوار الجغرافي لدولة ما أمراً ذو أهمية لأنه يؤثر بشكل كبير على الحسابات السياسية والاقتصادية والأمنية، وغالباً ما تساهم الحدود المشتركة والقرب الجغرافي في عمليات التعاون ترابط المصالح والارتباطات الثقافية أو النزاع ، أو حتى الحرب، لان الدول التي تتقارب جغرافياً قد تواجه نفس التحديات، مثل القضايا البيئية أو النزاعات الإقليمية، وبالتالي فإنه قد ينتج عن هذه التحديات، تعاون مشترك، صراعات بين الدول المجاورة.

أما من الناحية اللغوية، فتشير المعاجم إلى مفهوم الجوار بمعنى القرب المكاني، بما يتضمنه ذلك من صلات وروابط. ففي اللغة العربية فإن الجار هو المجاور، وفي اللغة جاوره، والإجارة هي الغوث والنجدة. وفي اللغة الإنجليزية (NEIGHBOURING) بمعنى المجاورة أو المتاخمة، وتشير إلى الشيء القريب قريباً مادياً في المكان، أو قريباً معنوياً، أو تشير إلى العلاقة أو الرابطة التي تشمل معاني: الود، والصداقة، والألفة، والمحبة، والتعاون والمساعدة، كخصائص متوقعة من الجار. وفي اللغة الفرنسية فإن (VOISINAGE) تعني قرب مكان السكن، وتشير إلى قوة الروابط والصلات بين الجيران، وهكذا، فإن مفهوم الجوار، من الناحية اللغوية، يشتمل على معنيين هما: المتاخمة المكانية من ناحية، والروابط والوشائج المترتبة على ذلك من ناحية أخرى.³

¹ - **Encyclopedia Britannica**, Daniel H Deudney (Britannica Website, January 6, 2024), Geopolitics Article, See the Website <https://www.britannica.com/topic/geopolitics> Website Browsing History:23/02/2024

² - محمد طي، مرجع سابق، ص 05.

³ - موقع سعورس، "إشكاليات نظرية في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي 1 من 2"، نشر على الرابط:

<https://www.sauress.com/alhayat/30973499> ، تاريخ تصفح الموقع: 2024/03/01

الجوار وفق التصور التركي: إن تصور تركيا لجوارها يمتد إلى ما هو أبعد من التقارب الجغرافي، والاشتراك في الحدود البرية والبحرية، ويتضمن على عدة أبعاد أخرى مثل البعد التاريخي، والبعد الثقافي، والمتمثل خصوصاً بنفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقاً.

دعا احمد داوود أوغلو الحكومة التركية في كتابه الموسوم بالعمق الاستراتيجي إلى تبني سياسة جوار جديدة تتجاوز مفهوم جوار الحدود الإقليمية، وإن تأخذ بسياسة إحياء التراث العثماني-الإسلامي في دول البلقان، مع الحفاظ على اليوشناق، والألبان كدول أساسية، كونهما العنصران الأساسيان المتبقيان من الإرث العثماني في البلقان، وكذلك دعا إلى اتباع سياسة جريئة وترك المخاوف في القوقاز، والشرق الأوسط.¹

ليصبح الجوار بالنسبة لتركيا وحسب الرؤية التركية، يتجاوز مفهوم جوار الحدود الإقليمية، ليشمل المناطق التي ترك فيها الإرث العثماني بصمة ثقافية وتاريخية، لتعكس لنا هذه الرؤية فهماً أوسع يتجاوز القرب الجغرافي المباشر، وتؤكد على أن الروابط التاريخية المشتركة، والارتباطات الثقافية، وإرث النفوذ تتجاوز الحدود، وبإمكانها أن تدخل الدول البعيدة جغرافياً عن دولة أخرى ضمن سياسات الجوار .

ويؤكد لنا النفوذ التركي الذي أصبح يمتد غالباً إلى ما وراء جوار الجوار، من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية، والشراكات الاقتصادية، اعتراف تركيا بجوار أوسع، وذو جذور تاريخية يمتد إلى ما أبعد من الحدود البرية والبحرية، ليصبح جوارها الأوربي والعربي يمتد إلى دول منطقة البلقان، والقوقاز، ودول شرق المتوسط، والدول العربية في منطقة الشام والعراق، والدول العربية المتواجدة في إفريقيا.

- **عقيدة الوطن الأزرق:** أو "مافي فاتان MAVI VATAN" كما يطلق عليها باللغة التركية، عبارة تستخدم كثيراً في الأوساط السياسية التركية، وهي عبارة شائعة في الحياة السياسية التركية، تعبر عن مطالبات أنقرة البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط والجرف القاري، ومن أهم مطالبها،

¹ - احمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية لدار العلوم ناشرون، ط 2، 2011)، ص ص: 78، 79، 80.

السيطرة على احتياطات الغاز الطبيعي الهائلة الواقعة شرق ساحل قبرص، والتي تعتبرها تركيا منطقتها الاقتصادية الخالصة.¹

رابعاً: المجال الزمني والمكاني

ترسم دراسة موضوع الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2023 حدودها المكانية والزمانية من خلال التركيز على نطاقين محددين، جغرافي وزمني، فمن الناحية الجغرافية، تركز الدراسة على تفاعلات تركيا الجيوبوليتيكية مع الدول الأوروبية والعربية، كما يسمح القيد الزمني، الذي يغطي العقد من عام 2013 إلى عام 2024، بإجراء فحص شامل لتطورات السياسة الخارجية لتركيا خلال فترة تميزت بتحولات جيوسياسية كبيرة، واضطرابات إقليمية، وتحولات داخلية، تضمنت أحداث عديدة مثل الربيع العربي، والنزاع السوري، والتحولات في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، مما يوفر للباحث فترة محددة جيداً للتحليل.

خامساً: متغيرات البحث

في سياق موضوع الدراسة المتمثل في "الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي والعربي 2014-2023"، فإن تحديد المتغير المستقل، والمتغير التابع، يأتي يكون كما يلي:

أ- المتغير المستقل: وهو "الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا" هذا المتغير الذي يفترض أن يؤثر أنه يؤثر على جميع المتغيرات الأخرى، ولا يتأثر بأي متغير منهم، وفي هذه الدراسة يمثل الإجراءات والقرارات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها تركيا في علاقاتها مع دول الجوار الأوروبية والعربية.

ب- المتغير التابع: "العلاقات مع دول الجوار الأوروبية والعربية" هذا هو المتغير الذي من المتوقع أن يتغير، نتيجة للتغيرات في المتغير المستقل، ويشمل في هذه الدراسة التفاعلات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بين تركيا والدول المجاورة لها في أوروبا ودول الجوار العربي.

وعليه فإن المتغير المستقل هو "الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا"، والمتغير التابع هو "العلاقات مع دول الجوار الأوروبية والعربية". وتحاول دراستنا ان تكشف عن تأثير التغيرات التي تطرأ على السياسة الخارجية التركية على علاقاتها مع الدول الأوروبية والعربية المجاورة.

¹ - سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، "استراتيجية تحقيق عقيدة الوطن الأزرق" دراسة في المضمون والأهداف والوسائل"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، (المجلد 7، العدد 2، 2023)، ص: 92.

7 - وسائل وأدوات البحث

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة واسعة ومتنوعة من المراجع التي بلغ عددها الإجمالي (393 مرجع)، تضمنت مختلف الفئات، كان من بينها 58 كتابًا، موزعا الى 38 كتابا باللغة العربية و20 كتابًا باللغة الإنجليزية، و79 مقالا علميًا، موزعا الى 50 مقالا باللغة العربية، و29 مقالا باللغة الإنجليزية، وكذلك 07 رسائل أكاديمية منها 05 رسائل باللغة العربية، ورسالتان باللغة الإنجليزية، فيما بلغت مواقع الأنترنت 240 موقعًا، منها 232 موقع باللغة العربية، و11 موقع باللغة الإنجليزية، بالإضافة الى 09 تقارير رسمية منها 07 تقارير باللغة العربية، وتقاريران رسميان باللغة الإنجليزية، حيث ساعدنا هذا التنوع في المراجع على التمييز بين المعلومات الموثوقة والمعلومات المبنية على التخمين، وكانت هذه الترسانة من المراجع لنا بمثابة بوصلة قامت بتوجيهنا عبر عالم الأفكار، والأحداث السياسية الكبيرة.

تمتاز المراجع التي اعتمدناها سواء منها الأجنبية أو العربية بالحدثية، وأخرى قديمة، مما يضمن مواكبة دراستنا لأحدث التطورات، دون أن تكون بمنأى عن الأحداث التاريخية القديمة والهامة، التي ساهمت في رسم استراتيجيات الدولة التركية نحو تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، ونتيجة لذلك، ستصبح دراستنا هي كذلك مرجع يواكب الإطار الزمني الذي تم البحث فيه، يمكن الاعتماد عليه في عمليات البحث العلمي السياسي، ويسمح للباحثين في التطورات المستجدة في الموضوع، والمفاهيم ذات الصلة، بالبناء والاعتماد عليه بهدف تعزيز التقدم التدريجي للأفكار.

8 - صعوبات البحث

- تتبنى تركيا سياسة خارجية متقلبة، من خلال تورطها في صراعات إقليمية مختلفة، وشراكات متباينة، ومناورات دبلوماسية صارمة، كلها عواما ساهمت في تعقيد عملية التحليل والخروج بنتائج واضحة.

- منذ ظهور جائحة كوفيد، أصبح النظام العالمي يعاني من اختلالات سياسية واقتصادية وثقافية، وأصبحت الدول أكثر واقعية من قبل، بحيث يصعب توقع سلوك الدول. حيث أدت حالة عدم اليقين السائدة المحيطة بالوباء إلى العودة إلى الشك والريبة، مما يشكل تحديا لمعايير التعاون الدولي في حقبة ما قبل الوباء، التي كانت تزوج لها القوى الغربية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

- نقص الدراسات التي تتناول الازدواجية المعقدة الجغرافيا السياسية وسياسة الجوار، شكلت لنا تحديا كبيرا في تحديد وتوصيف الجوار التركي، مما انبثقت عنها صعوبات في تحديد الجوار التركي مع دول الجوار الأوروبي، والعربي، فتحت الاستعانة في تحديد برؤية تركيا إلى جوارها، مما أدى بنا إلى الاستعانة والاعتماد على مزيج العوامل أهمها: السياق التاريخي، والاعتبارات الجيوبوليتيكية، والجغرافيا الطبيعية، في تحديد الجوار الأوروبي، والعربي لتركيا.

9 - بنية الخطة

استلزم منا مشروعنا البحثي هذا، الاستعانة بإطار منهجي منظم من أجل عرضه للقارئ في أحسن حالة، وتندرج ضمن هذا الإطار المنهجي، المقدمة وعناصرها والتي قمنا فيها بتوضيح مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وأسئلة البحث أو فرضياته، بالإضافة إلى مراجعة شاملة للأبحاث الموجودة ذات الصلة بالموضوع، مع تسليط الضوء على الفجوات التي يهدف بحثنا هذا إلى سدها.

ثم قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول، يدرس كل منها بدقة الجوانب المختلفة للتحركات الجيوستراتيجية لتركيا مع دول جوارها العربي والأوروبي، فيتعمق الفصل الأول في تحليل متعمق للمحددات الجيوبوليتيكية التي يمكن أن تساعد أو تؤثر على تركيا، والتي تشمل جيرانها العرب والأوروبيين، من خلال الاستعانة بمقاربة وصفية للجغرافيا السياسية والظروف الجيوسياسية والجيواقتصادية لتركيا وجوارها الأوروبي والعربي.

وبالانتقال إلى الفصل الثاني، يتحول التركيز نحو توضيح الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا داخل جوارها الأوروبي خلال الفترة من 2014 إلى 2023، ليكشف عن رؤية تركيا الإستراتيجية في جوارها الأوروبي عبر عدة مجالات، بما في ذلك السياسة الخارجية والأمن القومي والاقتصاد والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على منطقتي القوقاز والبلقان.

ويمتد الفصل الثالث ليشمل التطلعات والأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها في جوارها العربي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، بهدف إحياء ماضيها التاريخي المتمثل في الإمبراطورية العثمانية في شكل جديد متكيف مع المرحلة، من خلال تبنيها لعدة استراتيجيات، تتراوح أدوات تنفيذها بين القوة الناعمة والقوة الصلبة.

وأخيرًا، يعالج الفصل الرابع بشكل منهجي معظم التحديات التي تواجهها تركيا أثناء سعيها لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، لتصل في النهاية هذه الدراسة إلى نتائج تساعد القارئ على الفهم الدقيق لموقع تركيا وطموحاتها الجيوسياسية، وتقدم أيضًا رؤى حول التفاعل المعقد بين العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية التركية التي تؤثر على علاقاتها الإقليمية.

أما الخاتمة فتوصلنا فيها لأهم نتائج البحث، المتمثلة في أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، وانعكاساتها على الوضع الإقليمي والعالمي، والقيود التي تعرقل من عملية تحقيقها، ومقترحات للبحث المستقبلي في المواضيع ذات الصلة ببحثنا، لننهي عملنا بتحديد قائمة جميع المصادر والمراجع التي اعتمدناها في البحث.

الفصل الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لتركيا ولجوارها الأوروبي والعربي

تساعد دراسة تاريخ وجغرافيا الدول، على إيجاد علاقة تساعد على ربط الماضي بالحاضر، والمستقبل، وتوفر القدرة على إدراك الواقع المعاش من خلال الأبعاد الزمانية، وعلى نحو مماثل، فإن دراسة أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، ترغمنا على الفهم العميق للمحددات الجيوسياسية لتركيا وجيرانها الأوروبيين والعرب، وعلى استعادة عناصر النفوذ التاريخي للإمبراطورية العثمانية في دول منطقتي القوقاز، والبلقان من جهة، والدول العربية من جهة ثانية، من أجل التمييز وتحليل الاستراتيجيات التي تستخدمها تركيا لتحقيق أهدافها في هذه المناطق المعنية.

المبحث الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لتركيا

تكمن أهمية الموقع الجيوسياسي لتركيا، في تواجد هذه الأخيرة على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا، ما سمح لها بأن تكون دولة أوروبية وآسيوية بالقدر نفسه، ودولة قريبة من إفريقيا، وما سهل لها بأن تتواجد في جوارها الأوروبي، والعربي، من خلال إقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي، بهدف التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي، ومن خلال السعي في الوقت نفسه للتعاون مع جيرانها العرب بأداء فعال في المجال.

المطلب الأول: الجغرافيا والتاريخ الحضاري والمروث الثقافي لتركيا

تتربع تركيا على منطقة الأناضول غرب قارة آسيا، وتعتبر جزءاً من منطقة الشرق الأوسط، ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية.

الفرع الأول: الجغرافيا الطبيعية والحدود السياسية لتركيا

تتربط حدود تركيا البرية مع ثلاث ساحات جيوسياسية في المنطقة، سوريا جنوباً، والعراق وإيران شرقاً، وأرمينيا ومنطقة القوقاز في الشمال الشرقي، بخط حدود طوله 1673 كم، بما يعادل نسبة 63% من إجمالي حدودها السياسية،¹ وتبلغ مساحتها 783,562 كم²، وتسيطر على مضيق البوسفور

¹ - عبد الأمير عباس عبد الحياي، وحيد أنعام الكاكائي، "الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، (المجلد الرابع، العدد الثاني، 2015)، ص: 6.

² - فيصل براء متين المرعشي، "قراءة في المحددات السياسية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي"، المركز الديمقراطي العربي، نشر على الرابط: <https://arbne.ws/3fQt4M> في 2018/05/25، تاريخ الاطلاع: 2022/11/01.

والدردينيل مما يساعدها في التحكم بمداخل البحرين الأسود، والبحر الأبيض المتوسط،¹ الأمر الذي يجعل منها فاعلاً دولياً وإقليمياً أساسياً في كل القضايا الدولية ويعزز من أهميتها بالنسبة للشرق الأوسط مقارنة بالأقاليم القريبة الأخرى، لتكون بذلك تركيا جزء مهم من الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً ولا يمكن فصله عن هذه المنطقة.² يحدها البحر الأبيض المتوسط من الجنوب والغرب والشرق، وتحدها سوريا والعراق من الجنوب الشرقي وجورجيا وأرمينيا وإيران من الشرق، وتحدها بلغاريا واليونان من الغرب وأذربيجان والقرم في شمال الشمال، كما هو مبين في الخريطة المرفقة.

¹ - رويترز، تركيا.. سفينة تتسبب بتعليق الملاحة في مضيق البوسفور، نشر على الرابط: <https://arbne.ws/3YABiLt> في 2024/07/10، تاريخ الاطلاع 2024/08/09.

² - عبد الأمير عباس عبد الحياي، مرجع سابق، ص: 06.

الخريطة رقم (1): الحدود السياسية لتركيا مع جوارها الأوروبي والآسيوي



- تركيا
- الجوار الآسيوي
- الجوار القوقازي (جنوب القوقاز)
- الجوار البلقاني (أوروبا)
- جوارها للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تطبيق مباشرت (Map chart)

توضح الخريطة في الأعلى الحدود السياسية لتركيا مع جوارها الأوروبي والآسيوي، حيث تشكل تركيا الأوروبية 3% فقط من إجمالي مساحة تركيا كما هو واضح من الخريطة في الأعلى، ويمتد الباقي في قارة آسيا، الذي يقطن به حوالي 92% من سكان تركيا.

ليست كل الدول تحتل موقعا جيوسياسيا وإستراتيجيا مثل تركيا، إذ تتوسط قارة أوروبا وآسيا، وتمتلك عدة منافذ إلى المياه، إذ تطلّ على عدّة مسطحات مائية وهي البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر مرمرة وبحر إيجه.

وعليه عمدت تركيا إلى إقامة مشروعين عملاقين على مياه نهري دجلة والفرات، يتمثل المشروع الأول في مشروع الغاب (GAP) أو مشروع التنمية التركي بشرق الأناضول الذي تم تدشينه سنة 1992م ومن ثمة تجسيده على أرض الواقع، ويتغذى من نهري دجلة والفرات بشكل أساسي، ويعد من أكبر المشاريع المائية في العالم، يحتوي على 22 سدًا، و19 محطة توليد كهربائية، ذو قاعدة تخزينية عالية، ويغطي هذا المشروع 19% من المساحة الزراعية المروية في تركيا، أما المشروع الثاني فهو مشروع أنابيب السلام، لا زال فكرة حيصة لمسيرة الصراع العربي- الإسرائيلي وقضايا التسوية النهائية، حيث بدأت الفكرة سنة 1987م، ويتكون المشروع من خطين، الخط الأول بطول 2650 كم، ينطلق من تركيا ويمر عبر سوريا والأردن، وفلسطين، والسعودية. والثاني بطول 2950 كم، ينطلق من تركيا إلى السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان، وتبلغ كمية الضخ اليومية لكلا الخطين 6 مليون لتر مكعب، ويهدف مشروع أنابيب السلام إلى تزويد الدول المذكورة بفائض مياه نهري سيحان وجيحان التركيين.¹

كما تمتلك تركيا بعض موارد الفحم والطاقة المائية المحلية لإنتاج الكهرباء، يقع حوالي ثلثي هذه الموارد في الجزء الشرقي، أما الطلب عليها فإن معظمه موجود في الجزء الغربي الأكثر اكتظاظا بالسكان من البلاد، وقد يكون هناك مستقبلا احتياط كبير من النفط والغاز الصخري تحت بحر إيجه والبحر الأسود،² إضافة إلى مقومات تضاريسها حيث تحتضن عدة مرتفعات جبلية أهمها جبال طوروس الشرقية، وجبل أرارات وهضبة الأناضول فضلا عن مناخها المعتدل ذو الأربع فصول ومواردها الطبيعية.

¹ - صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية 2002-2011"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، (المجلد 6، العدد 2، 2013)، ص: 227.

² - ole gunnar austvik and gulmira rzayeva, "turkey in the geopolitics of natural gas", havard kennidy school , (m-rcbg associate working paper series, no 66) .p:02

الفرع الثاني: المعطى الثقافي والماضي الحضاري لتركيا

لدولة تركيا تاريخ طويل وغني، إذ كان موقعها الجغرافي مركزاً لاثنتين من القوى السياسية التاريخية العظمى هما "الإمبراطورية البيزنطية" التي جاءت في آخر زمن الحضارة الرومانية التي تنتمي إليها وتشكل امتدادها الشرقي "الإمبراطورية الرومانية الشرقية"، بعد نقل الإمبراطور الروماني قسطنطين العاصمة من روما إلى روما الجديدة "القسطنطينية"، ودولة "الخلافة العثمانية" التي ميّزت المرحلة الأخيرة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية التي جاءت ضمنها كآخر خلافة فيها.

ولهذا تمتلك تركيا تراثاً ثقافياً وحضارياً غنياً ومتنوعاً، تشكّل على مرور الزمن من خلال الحضارات التي انتمت إليها (الحضارة الرومانية والحضارة العربية الإسلامية) وتلك التي تأثرت بها مثل حضارة الإغريق وحضارة الفرس.

وهكذا جعل الموقع الجغرافي من تركيا "دولة مركزية" تمتلك "عمق استراتيجي" تربط بين العالم المسيحي والإسلامي،¹ حيث شهدت المنطقة تواجد إمبراطوريات ضخمة، وتاريخ غني حافل بالأحداث المصيرية، استفادت منه تركيا الحديثة التي برزت عام 1923، بتوجه علماني وبهوية غربية، معتمدة في ذلك على تحالفات غربية، ومتخلفة بذلك عن هويتها الإسلامية بانهايار دولة الخلافة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى.

أولاً: الإمبراطورية البيزنطية

استمرت الإمبراطورية البيزنطية لأكثر من ألف عام، بداية من القرن الرابع الميلادي حتى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين الأتراك عام 1453.²

تركزت الإمبراطورية البيزنطية إرثاً دائماً في تركيا في العديد من المجالات، بما في ذلك، السياسة، والفن والعمارة واللغة والدين.³ وفي هذا السياق يُذكر أن من أبرز الإنجازات البيزنطية في تركيا في مجال الهندسة المعمارية كنيسة آيا صوفيا (التي تم تشييدها في عام 532م)⁴ والتي حولها أردوغان إلى مسجد سنة 2022، وكنيسة خورا في إسطنبول، والتي قد تم تحويلها إلى جامع في العصر

¹ - Ibid. P:143

² - حنان الحديد، مثلى الشديفات، "الدولة البيزنطية"، موقع موضوع، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3LJHWJ2> بتاريخ 2021/07/30

2023/03/24 تاريخ تصفح الموقع:

³ - يُنظر الملحق رقم (1) المتعلق بجدول خاص بالأسر البيزنطية الحاكمة.

⁴ - موقع بي. بي. سي. نيوز عربي (bbc news)، "آيا صوفيا: ما هي قصة الكنيسة/المسجد التي أثارت ردودا

عالمية واسعة؟"، نشر على الرابط: <https://bbc.in/42k6T3A> بتاريخ 2020/07/13 تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/18.

العثماني، ثم أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية متحف "كاريه" (1948) في إطار جهود تركيا لإقامة جمهورية علمانية جديدة.¹

وتتمتع تركيا بموزاييك من النسيج الثقافي المتنوع مذهبياً وعرقياً، يشكل المسلمون فيه حوالي 99% من السكان، معظمهم مسلمين من فرقة السنة، وثالث سكانها علويون، مع وجود أقليات تعتنق الديانة اليهودية والديانة المسيحية، حيث يوجد في تركيا حالياً حوالي 120 ألف مسيحي. ومن ناحية عرقية هناك في تركيا التركمان والأكراد، بالإضافة إلى أقليات عربية وأرمنية وجورجية ويونانية... الخ.²

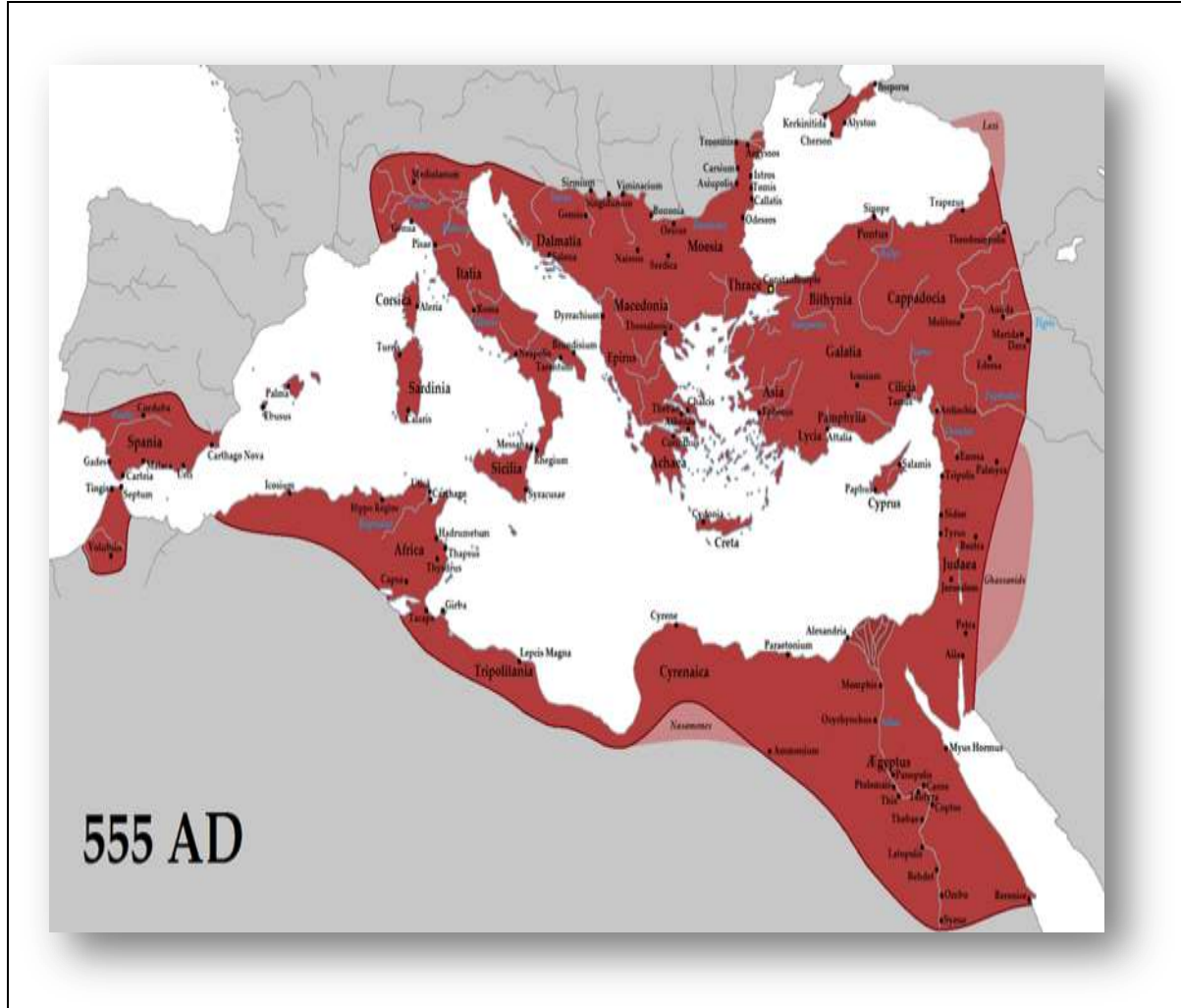
ويستخدم ما يُقارب 90% من السكان في تركيا اللغة التركية بصفتها اللغة الرسمية، كما يستخدم ما يُعادل 6% من السكان اللغة الكردية المنتشرة بين الأقليات، أما النسب المتبقية فهي موزعة على مجموعة من اللغات، مثل اللغة العربية واللغة اليونانية.

¹ -موقع دي دابل يو (DW)، "من جديد... أردوغان يأمر بتحويل كنيسة سابقة بإسطنبول إلى مسجد"، على الرابط:

<http://bit.ly/3ZWr1Ht> بتاريخ 2021/08/21 تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/18

² - صايل فلاح مقدار السرحان، مرجع سابق، ص: 226.

الخريطة رقم (2): الوجود البيزنطي في حوض المتوسط في عهد جستنيان 550



المصدر: ينظر موقع <https://bit.ly/3Vstppm>

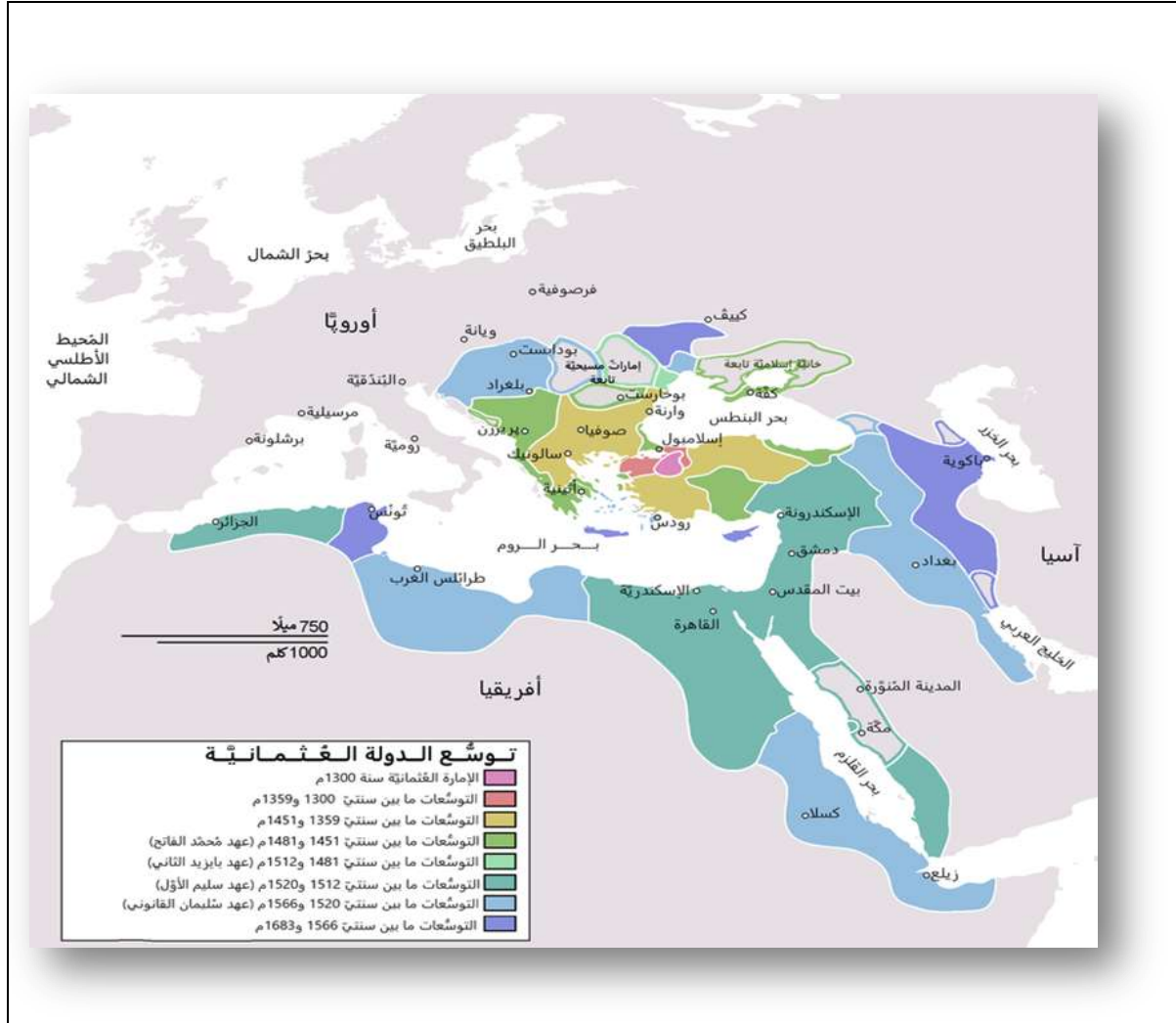
توضح الخريطة في الأعلى الوجود البيزنطي في حوض المتوسط في عهد جستنيان 550م، حيث بلغت الإمبراطورية البيزنطية ذروتها في شمال إفريقيا وإيطاليا وأجزاء من إسبانيا، وتميزت بحملات عسكرية طموحة وتوسع إقليمي واسع النطاق بهدف استعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية، مما أعاد جزءًا كبيرًا من غرب البحر الأبيض المتوسط إلى السيطرة البيزنطية، كانت فيه القسطنطينية (تركيا حاليا) بمثابة مركز حيوي للتجارة والثقافة والقوة السياسية، تولى فيها جستنيان ببناء مشاريع ضخمة، مثل صرح "آيا صوفيا" الذي حوله أردوغان مؤخرًا في سنة 2022 إلى مسجد.

ثانيا: الإمبراطورية العثمانية

تأسست الدولة العثمانية في بداية القرن 13 ميلادي، وتعود تسميتها إلى مؤسسها عثمان ابن أرطغرل، وامتد حكمها إلى ثلاث قارات وهي آسيا وإفريقيا وأوروبا فحكمت أجزاء من الجزيرة العربية

وبلاد العراق والشام ومنطقة شمال إفريقيا والصومال، والنمسا وإيطاليا وجورجيا وكردستان ورومانيا وبلغاريا.¹

الخريطة رقم (3): مناطق سيطرة ونفوذ الدولة العثمانية



المصدر: موقع: <https://bit.ly/3V6RjFT>

توضح الخريطة في الأعلى مناطق سيطرة ونفوذ الدولة العثمانية، منذ 1300 الى 1683، حيث سيطرت الإمبراطورية العثمانية، في ذروة قوتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، على منطقة شاسعة ومتنوعة امتدت الى ثلاث قارات وهي: أوروبا وآسيا وأفريقيا، وشملت الأراضي الأوروبية للإمبراطورية البلقان والمجر وأجزاء من اليونان وجزر في شرق البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود والمناطق المحيطة به، مثل شبه جزيرة القرم، مما أدى إلى إرساء الهيمنة العثمانية في

¹ - أروى القحطاني، وآخرون، تركيا بين العثمانية والعلمانية، (د. مكان نشر، د. دار نشر، د. سنة نشر)، ص ص:

جنوب شرق أوروبا وفي آسيا، امتدت إلى الأناضول وبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين (العراق الحديث) وشبه الجزيرة العربية، بما فيها المدن المقدسة مكة والمدينة. أما في أفريقيا، فقد حكم العثمانيون مصر وأجزاء من ساحل شمال إفريقيا (ليبيا وتونس والجزائر الحديثة)، ومارسوا نفوذاً عسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً على هاته الأراضي الشاسعة.

ترجع السلاطين العثمانيين على عرش الدولة العثمانية لمدة 625 سنة، وكانوا سلاطين وخلفاء في آن واحد، يمثلون الشريعة الإسلامية ولهم السلطان المطلق على الأراضي العثمانية بنظام سياسي ذو طبيعة إسلامية ممزوجة بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية، إلا أن ظروف القرن التاسع عشر، التي اتسمت بالصراعات الكبيرة والحروب التي أعادت تشكيل الدول والإمبراطوريات، من بينها الثورة الفرنسية 1789 والتي وصلت مبادئها إلى الدولة العثمانية على يد نابليون بونابرت على اثر حملته على مصر، والتي جاءت بأفكار جديدة في الحرية والمساواة ومفاهيم أخرى في حقوق الإنسان، أجبرت النظام السياسي العثماني على إحداث تغييرات في الحياة السياسية العثمانية رغم أن هاته الأفكار كانت غريبة عن الفقه الإسلامي، حيث قام السلطان بتعيين سفراء للدولة العثمانية في كل من باريس ولندن وفيينا وإرسال بعثات تعليمية عسكرية إلى فرنسا، فتأثرت هذه الفئة "السفراء" بالثقافة الغربية بمرور الزمن، فعملت على اكتساب مكانة اجتماعية في أوساط الدولة العثمانية وقوة ونفوذ داخل الجيش العثماني، وبعد ذلك استطاعت أن تتغلغل فيه.¹

تشكل الإمبراطورية العثمانية من منظور الحكام الأتراك "العمق التاريخي" بالنسبة لجمهورية تركيا، وبصفتها الوريث الشرعي للإمبراطورية، فإن تركيا ترى نفسها مسؤولة عن استقرار وتطور الأحداث في المنطقة التي كان يتربع عليها عرش الإمبراطورية، والتي تمتد من المغرب العربي إلى القوقاز ومن البلقان حتى المحيط الهندي.²

كما كانت تركيا مركزاً حيوياً للتجارة والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم³، فقد سمح لها موقعها الجغرافي بأن تكون منطقة عبور أساسية بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر استهلاكاً للطاقة، لا سيما منها الدول التي تملك قطاع صناعي يحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة لتمويل عمليات الإنتاج وتغذية وصيانة والآلات والمرافق، بالإضافة الى أنها بلدان تتميز بمناخ بارد، يتطلب احتياجات كبيرة للتدفئة، مثل ألمانيا وإسبانيا وبولندا وإيطاليا وفرنسا... الخ، وبين الموردين في الشرق

¹ - احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص: 55، 12، 11، 09.

² -Kinga Smoleń, **The arab spring in syria implications for turkey's regional policy**. (Faculty of political science, maria curie-sklodowska university Lublin). p:141.

3 - عبد الأمير عباس عبد الحياي، مرجع سابق، ص: 07.

الأوسط، والجنوب القوقاز، ودول الخليج العربي الفارسي مثل أذربيجان، وإيران، ومصر، والكيان الإسرائيلي، وقطر، والعراق.... الخ.

إضافة إلى الثروة المائية التي شجعت على نمو السكان، وبناء الكثير من المراكز الحضرية في العصر الحديث،¹ خاصة في المناطق المحيطة بنهري دجلة والفرات، والمناطق الأخرى الساحلية المحيطة بالبحر الأسود والبحر المتوسط، كلها عوامل ساعدت المواطنين الأتراك في الأرياف على النهوض بقطاعي الزراعة، والفلاحة، وشجعت أيضا الحكومة التركية على تشييد السدود، ومن ثمة تزويد الفلاحين في الأرياف والسكان في المدن الحضرية بالمياه.

يضاف الى ذلك، أن الساسة الأتراك يحملون رؤية جيوبوليتيكية لاستعادة دور تركيا التاريخي على الساحة الإقليمية والدولية، أبرزها مشروع عقيدة "الوطن الأزرق" الذي بات حلم كل الأتراك شعبا وحكومة، وبناء قوة عسكرية، حيث يسعى صناع القرار الأتراك إلى الاستثمار في الموقع الجغرافي لتركيا الذي يشكل حلقة وصل بينها وبين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، لاعتماده كمحدد جغرافي في رسم السياسة الخارجية التركية من اجل تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية للدولة التركية، إلا أن الموقع الجغرافي يعود عليها أحيانا بالسلب، حيث تتبثق عنه ظروف جيوسياسية غير مستقرة في المنطقة، ويخلق لها تحديات وعوائق تتمثل في عدم وضوح انتمائها، إذا ما كان آسيوي أم أوروبي.

المطلب الثاني: المحددات السياسية لتركيا

خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا، خضع المشهد السياسي لتحولات كبرى، حيث وعد الحزب بوصوله إلى الحكم، بالإصلاح الديمقراطي وتحسين دواليب الحكم، فتمكنت قيادة الحزب من تحقيق التوازن بين القيم المحافظة والنمو الاقتصادي والتحديث السياسي، وبمرور الوقت، نشأت مخاوف بشأن تركيز السلطة داخل الحزب وقيادته، خاصة منذ تولي الرئيس رجب طيب أردوغان الرئاسة، والذي استفرد بالقرارات السياسية، وقيد من حرية الصحافة والحرّيات المدنية، الأمر الذي افرز العديد من النقاشات الأكاديمية حول تآكل المؤسسات الديمقراطية في تركيا، فاعتبر المؤيدون لقرارات أردوغان إن الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، يعد الحل الأنسب لمعالجة أوجه القصور في الحكم وتعزيز السلطة التنفيذية من أجل اتخاذ قرارات أسرع، فيما اعتبر معارضيه أن هذه الخطوة هي بمثابة ترسيخ للدكتاتورية وخروج عن الضوابط والتوازنات الديمقراطية، فكان هذا التحول

1- المرجع نفسه.

بمثابة لحظة محورية في تاريخ تركيا السياسي، مما أثار تساؤلات حول المسار المستقبلي للأمة والتزامها بالقيم الديمقراطية.

وللتفصيل في موضوع الحزب الحاكم والحكومة وطبيعة النظام السياسي لتركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية والمعارضة في عهد حكم أردوغان، نرى من المنطقي أن نعرض أولاً وباختصار لشيء من تاريخ التأسيس للجمهورية التركية الحديثة العلمانية على يد مؤسسها "مصطفى كمال أتاتورك".

الفرع الأول: الجمهورية التركية العلمانية ومؤسسها مصطفى كمال أتاتورك

جاء تزعم مصطفى كمال أتاتورك للجمهورية التركية بعد إعلانه للكفاح الوطني لمجابهة قوى الاستعمار الغربي المتمثلة بـ "بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وروسيا"، رافضا الوصاية الغربية،¹ ورافضا قبول السلطان للهزيمة آنذاك، حيث اعتبر أن قبول الهزيمة يعني نهاية تركيا، كدولة وكشعب وكأمة، ودعا السلطان إلى ضرورة إنقاذ تركيا من الخراب والدمار والموت، وفضل إنقاذ دولة تركيا من الاندثار، على إحياء الإمبراطورية العثمانية واسترجاع أمجادها في ذلك الوقت، لكن السلطان رفض دعوته، الأمر الذي أدى بمصطفى أتاتورك إلى التحرك سراً، وتنظيم حركة شعبية مقاومة للاحتلال الخماسي "بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وروسيا".²

بدأ كمال أتاتورك يؤسس لشرعية أساسها الشعب، بدلاً من شرعية الخليفة والسلطان المستمدة من التاريخ، بداية من مدن الأناضول، حيث عقد بها المؤتمرات والاجتماعات الشعبية لحشد الشعب وتشجيعه للمشاركة بحرب التحرير والاستقلال،³ وأخيراً وبعد التوقيع على معاهدة لوزان، توجت هذه الجهود عام 1923 بإعلان الجمهورية التركية الحديثة بزعامة كمال مصطفى أتاتورك، وبدستور جديد يحمل في طياته مبادئ علمانية جديدة على الشعب التركي آنذاك.

بعد تزعم مصطفى أتاتورك للجمهورية الحديثة، باشر مهامه وبعجالة في تحديث السياسات والإصلاح الديني، وأصدر دستور جديد في سنة 1924، جسد مبادئ دستور تركيا لعام 1921، واخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للسلطات التركية، متأثراً بقوانين الجمهورية الفرنسية الثالثة عام 1875، والدستور البولندي لعام 1921، مركزاً على الحريات المدنية والسلطة القضائية، مع الحفاظ على المادة القائلة بأن الإسلام هو دين الدولة، ولم تتغير إلا في التعديل الدستوري عام 1928، حينها

¹ موقع تي آر تي عربي TRT، "19 مايو... يوم أشعل أتاتورك فتيل حرب الاستقلال التركية ودحر الاحتلال الغربي"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3JFGk1V>، 2021/05/19، تاريخ زيارة الموقع 2023/02/02.

² جمال خالد محمد الفاضي، "بنية النظام السياسي التركي"، موقع Academia، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3wUIQtK> تاريخ زيارة الموقع : 2023/02/02، (دون مكان نشر، د. سنة نشر)، ص : 05.

³ - المرجع نفسه.

أصبحت المادة الثانية من الدستور "إن تركيا هي جمهورية وطنية، شعبية، علمانية، ديمقراطية، ثورية، لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة أنقرة"، فيما حذفت كل من المادة القائلة بأن الإسلام دين دولة وكذلك المادة التي تحث على تطبيق الأحكام الشرعية التي تستمد شرعيتها من الدين الإسلامي.¹

ونتيجة لهذه التطورات التي بدأت بتحرير تركيا من الاحتلال، ومن حكم السلطان، ثم تأسيس الجمهورية من خلال تأسيس حزب الشعب الجمهوري، الحزب الوحيد في الجمهورية التركية، وكذلك ترأس قيادة الجيش الذي أوكل إليه مهام حماية تركيا، والتعاليم والقيم التي قامت عليها الجمهورية. وبذلك استطاع الزعيم أتاتورك أن يسيطر على زمام السلطة في تركيا، وأعطى لنفسه سلطة مطلقة عليها، من خلال قيادته للجيش ورئاسته للدولة والحزب الحاكم، فألغى الخلافة وطرد الخليفة وألغى المدارس الدينية، وألغى الطربوش وحظر الحجاب على السيدات، وكذلك أمر بإرساء التعليم المدني على كافة تراب الجمهورية، وأمر بكتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية، كما أعلن أن يوم العطلة هو يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة، وأعلن أن مشروعه السياسي يقوم على أربعة أركان وهي: الجمهورية، والقومية، والعلمانية، والشعبية، وفي اعتقاده أن هذه الأركان باستطاعتها أن تقدم للسكان الإحساس بالانتماء والمسؤولية تجاه الدولة التركية، بدلاً من الشعور بأنهم مجرد رعايا تابعين للسلطان.²

لذلك يجب الأخذ بالحسبان والتأكيد على أن الزعيم التركي كمال مصطفى أتاتورك، كان له الفضل الكبير في تحديد ملامح الدولة التركية الحديثة، وفي القوة التي تملكها اليوم، وهذا ليس فقط لأنه قام ببناء البنية التحتية للدولة التركية، بل لأنه فضل مصلحة تركيا كدولة على مصلحة الإمبراطورية العثمانية، وحارب السلطان الذي بطبيعة الحال كان يريد حماية سلطانه وملكه على حساب شعب الأناضول، السلطان الذي استسلم إلى العدو الخماسي المتمثل في "بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وروسيا" ورضخ لأوامره وسيطرته، ولم يستجب لدعوة أتاتورك بالنهوض ضد الاحتلال، مما أجبر أتاتورك للعمل خفية من أجل الكفاح ضد الاحتلال، الذي توج في الأخير بقيام الجمهورية التركية، لذلك كان لا بد من إبراز الدور الذي قام به رجل الدولة القوي أتاتورك فيما أصبحت عليه تركيا اليوم.

الفرع الثاني: الحزب الحاكم والحكومة

سيطر حزب العدالة والتنمية على عملية تشكيل الحكومة في تركيا منذ اعتلائه سدة الحكم سنة 2002، وهو الحزب الذي تأسس عام 2001 بعد انشقاق مؤسسيه عن حزب الفضيلة، ويشهد له أنه

¹ - احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص: 190-194.

² - جمال خالد محمد الفاضي، مرجع سابق، ص 6.

استطاع أن ينهض بتركيا بزعامة رجب طيب أردوغان، وإن الفضل يرجع إليه وإلى شخصية أردوغان البراغمانية فيما توصلت إليه تركيا من مستويات التنمية الاقتصادية المتقدمة، سواء على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية يوم 14 أوت 2001 من طرف النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من المحكمة الدستورية التركية في 22 جوان 2001، وهو الحزب رقم 193 من عدد الأحزاب السياسية التركية التي دخلت معترك السياسة، وعدد أعضائه المؤسسين 63 شخصا برئاسة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول آنذاك الذي انتخب أول زعيم للحزب، وعرف الحزب تنظيماً محكماً خلال رئاسته وذاع صيته على المستويين الإقليمي والعالمي.¹

وجاء اختيار أردوغان لعدة اعتبارات كونه شخصاً مقبولاً لدى الأوساط السياسية والاجتماعية وله شعبية كبيرة في تركيا، خاصة وأنه يشهد له بأنه حقق إنجازات عديدة لبلدية إسطنبول خلال المدة التي كان رئيس لها 1994-1999، إضافة إلى أنه رجل دين وداعية في الفكر الإسلامي، وسبق وأن تمت إدانته بالسجن لمدة سنة مع حرمانه من الممارسة السياسية، بسبب خطاباته ذات الطابع الديني المعارضة لمبادئ أتاتورك العلمانية، وسمح له بالعودة إلى الحياة السياسية بقرار صدر من المحكمة الدستورية.²

وجاء في أدبيات حزب العدالة والتنمية أنه حزب سياسي يحترم القوانين التركية، ويعمل بجدية من أجل الحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال حماية التنوع الديني والثقافي والفكري، والدفاع جميع الحقوق السياسية للمواطنين واحترام حرية التعبير، والحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات التي تخدم هذا الهدف، ودعم البرامج التعليمية والتدريبية، في إطار نظام ديمقراطي تعددي اهتمامه إقامة دولة العدالة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيه، لأنه يؤمن بأن العدالة الاجتماعية تتحقق عندما يتم القضاء عن البطالة، والتي تعتبر من أكبر المشكلات الاقتصادية، كما يؤكد ورفضه لكل أشكال التمييز بين المواطنين.³

¹ - موقع الجزيرة، "حزب العدالة والتنمية التركي"، نشر على الموقع: <https://bit.ly/3yys2ex> بتاريخ 2014/04/02، تاريخ تصفح الموقع: 2022/10/08.

² - احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، (زهرا للنشر، الأردن، 2011)، ص: 389.

³ - موقع الجزيرة، (حزب العدالة ...)، مرجع سابق.

الفرع الثالث: طبيعة النظام السياسي لتركيا أثناء حكم حزب العدالة والتنمية

يتشكل علم تركيا من هلال أبيض ونجمة بيضاء على خلفية حمراء، ولغتها الرسمية هي اللغة التركية، وعاصمتها السياسية انقره، على مر التاريخ عرفت البلد عدة نظم سياسية، وخلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 تحولت تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي من خلال استفتاء دستوري أثار الكثير من الجدل في عام 2017، أعطيت فيه صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، مما أدى إلى مخاوف من تمركز السلطة في يده، خاصة بعد أن اتخذت الحكومة موقفا متشددا ضد بعض الشخصيات السياسية والعسكرية وسائل الإعلام، وإغلاق العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية. كما تم اعتقال العديد من الصحفيين والأكاديميين والنشطاء السياسيين والعسكريين بتهم الإرهاب وإهانة الرئيس.

أولا: النظام البرلماني

استمر النظام البرلماني في تركيا لما يقارب أكثر من تسعون عام، أي منذ الإعلان عن تأسيس جمهورية تركيا الحديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923، وحتى عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، لازل النظام السياسي في تركيا نظام جمهوري ديمقراطي برلماني، يستند إلى دستور علماني، يقر بان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويسمح بتعدد الأحزاب السياسية، إلا ان المؤسسة العسكرية كانت مسيطرة على زمام الأمور وشكلت عائق أمام الديمقراطية.

أقبل أردوغان على تغيير نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، بعد التغيير الأول الذي طرأ على النظام السياسي سنة 2014 عندما أصبح الرئيس منتخبا مباشرة من طرف الشعب، حيث تحول النظام البرلماني إلى نظام شبه رئاسي، وهو ما جعل السلطة التنفيذية برأسين، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وهذا ما قد يولد صراعات بينهما، في حالة ما إذا كانت الانتماءات السياسية لهما مختلفة، مما استدعى مرة أخرى، السعي في تغيير النظام السياسي إلى نظام رئاسي، وقد نجح الرئيس رجب طيب أردوغان في سعيه، وتم الاستفتاء عليه في 16 أبريل 2017 من طرف الشعب، وانتهى بانتصار التعديلات التي اقترحها أردوغان، وهي الانتقال من نظام برلماني الى نظام رئاسي.

ينص دستور على العمل بالنظام البرلماني 1982، الذي وضعه الجنرال كنعان إيفرين بعدما أصبح رئيسا للدولة ويتحدد تكوين سلطات الدولة وفقا للدستور كما في الشكل الموالي:

الجدول رقم (1): سلطات الجمهورية التركية وفقا لدستور 1982

السلطة	مكوناتها، ومهامها.
البرلمان	يتكون البرلمان من 550 عضواً، حيث يتم انتخابهم من قبل الشعب بتمثيل نسبي، تقدر كل فترة بخمس سنوات.
رئاسة الجمهورية	ينص دستور 1982 على انتخاب رئيس الجمهورية من طرف أعضاء البرلمان ولمرة واحدة لمدة سبع سنوات، وبعد تعديل الدستور على إثر استفتاء 2007 أصبح رئيس الجمهورية التركية، ينتخب مباشرة عن الشعب، وكان أول تطبيق له في الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في 2014/08/10، والتي أفرزت عن فوز الرئيس رجب طيب أردوغان.
مجلس رئاسة الوزراء	يتمثل في الحكومة التركية "الوزراء"، ويتأهه رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء، يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين من الانتخابات البرلمانية.
المحكمة الدستورية	أحكامها نهائية، تراقب تطابق القوانين والمراسيم مع الدستور، ولها صلاحية فك الأحزاب السياسية.
مجلس الأمن القومي	يتكون من رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وقائد الجيش وقادة القوات البرية والجوية والبحرية والجنود، وينعقد برئاسة رئيس الجمهورية، وتعطى أولوية للقرارات التي يخرج بها المجلس.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي، (بيروت لبنان، دار ابن حزم للنشر، 2017)، ص: 50.

يوضح الجدول في الأعلى سلطات الجمهورية التركية وفقاً لدستور 1982 والذي تأسس تحت قيادة الجنرال كينان إيفرين على أعقاب الانقلاب العسكري عام 1980، والذي أسس نظاماً برلماني حدد هيكلاً ووظائف سلطات الدولة. وكان فيه البرلمان باعتباره الهيئة التشريعية، المسؤولة سن القوانين، في حين كانت رئاسة الجمهورية، بمثابة سلطة تنفيذية رئيسية تتمتع بصلاحيات كبيرة، أما المحكمة الدستورية فكانت بمثابة الوصي على الدستور، والهيئة الضامنة لشرعية القوانين والإجراءات الحكومية، بالإضافة إلى إعطاء هذا الدستور أدوار مهمة لمسؤولين عسكريين في تشكيل سياسات الأمن القومي، الأمر الذي انعكس عنه ترسيخ نفوذ الجيش في هيكل الحكم.

ثانياً: الظروف الممهدة للانتقال إلى نظام رئاسي

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، شرع بسرعة في إجراء إصلاحات سياسية كما وعد في حملته الانتخابية واعتمد سياسة خارجية ملتزمة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كما تبني استراتيجية "صفر مشاكل مع الجيران". أما على المستوى المحلي فقد دعت حكومة الحزب إلى الانخراط وتبني القيم الديمقراطية الليبرالية جنباً إلى جنب مع الهوية الدينية الإسلامية،

وألغت عقوبة الإعدام مع توسيع الحريات المدنية مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، كما أدخل البرلمان التركي سلسلة من الحقوق الثقافية للأقليات تتعلق بالأكراد، مما جعل زعماء حزب العدالة والتنمية يطلقون على أنفسهم تسمية "المسلمون الديمقراطيون"، محاكاة لأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا.¹

يعتبر حزب العدالة والتنمية نفسه داعماً للديمقراطية والتعايش السلمي بين الأديان والثقافات في تركيا، إلا أن بعض الآراء تشير إلى وجود العديد من العلامات التي تدل على تبني الحزب لاستراتيجيات تخفي الأهداف الحقيقية والأبعاد الأيديولوجية التي يسعى إليها، من خلال تبني هذا الأخير تدريجياً لسياسات، بدت وكأنها تتحدى الأسس العلمانية للبلاد، مثل التعيينات في المؤسسات الرئيسية، والتحول في الخطاب المجتمعي، ومحاكمات "أرغينكون"، وتقييد حرية التعبير وحرية الصحافة، الأمر الذي جعل من الكثيرين الأكاديميين والإعلاميين العلمانيين في تركيا ينددون ويتوقعون تآكل النظام العلماني، والديمقراطية في تركيا مع مرور الوقت في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية للبلاد، بالرغم من أن الحزب قدم نفسه منذ بداية الحكم على أنه من دعاة الديمقراطية والحرية الدينية.

1- محاكمات أرغينكون: في أكتوبر 2008، وجهت الجهات القضائية اتهامات للعديد من العلمانيين نقاد الإسلام السياسي، من بينهم صحفيون وأكاديميون وضباط في القوات المسلحة بالانتماء إلى منظمة أرغينكون، التي وجهت إليها تهمة محاولة الانقلاب ضد أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وتم تحميلها مسؤولية جميع التحركات المتضمنة أعمال عنف سياسي طوال العقدين السابقين، وصدرت أحكام قاسية بحق أكثر من 250 متهماً من أصل 275 قضية في سنة 2013، وفي عام 2010 بدأت محاكمة ثانية في " قضية المطرقة " واجه فيها أكثر من 300 شخص، غالبية من الضباط، اتهامات بالتخطيط لتنفيذ انقلاب عسكري. تمت تبرئتهم سنة 2015.²

كما تعرض متظاهرين إلى القمع بحديقة "غيزي" بإسطنبول في 15 جوان 2013 ضد سياسات رئيس الوزراء آنذاك، والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان على إثر تحويل الحديقة الشهيرة إلى مركز تجاري، أسفرت عن 11 قتيلاً وثمانية آلاف مصاب، وتجدر الإشارة أن حديقة "غيزي بارك" من الأماكن التي يرتادها معارضو أردوغان وأصحاب التوجه العلماني.³

¹ - Kemal kirisci, Ilke toygür, "Turkey's new presidential system and a changing west: implications for turkish foreign policy and turkey-west relations". Turkey project policy paper (Turkey, n15, 2019). P: 04.

² - نيك آشدون، "قضية أرغينكون انتهت، لكن الملاحقات مستمرة في تركيا"، موقع أحوال، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3ExfIxH> بتاريخ 2019/6/12، تاريخ تصفح الموقع 2022/10/08.

³ - موقع الحرية، "خمس سنوات على احتجاجات غيزي... تركيا إلى أسوأ"، منشور على الرابط: <https://arbne.ws/3fQti4M> بتاريخ 2018/06/01، تاريخ تصفح الموقع: 2022/10/08.

2- الانقلاب العسكري 2016: لتركيا تاريخ حافل في الانقلابات العسكرية¹، ومن أهمها في الفترة الأخيرة محاولة الانقلاب الفاشل التي حدثت في شهر جويلية من سنة 2016، والتي حمل فيها الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، مسؤولية تدبير محاولة الانقلاب إلى حركة فتح الله غولن، من خلال التنسيق مع كبار الجنرالات².

إن المنتبغ لمحطات الانقلابات العسكرية في تركيا، يلاحظ أن المؤسسة العسكرية هي الحامي الأساسي للتعاليم الأتاتورية، والجمهورية العلمانية³. لكن بعد محاكمات أرغينكون وعمليات التطهير التي مست العديد من الضباط العسكريين، تقلصت أدوار المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي، ولم يعد كما كان. وبغض النظر عن يقف وراء الانقلاب الفاشل سنة 2016، فإن ثماره قد قطفها الرئيس رجب طيب أردوغان، من خلال تقليص أدوار الجيش على مستوى المجال السياسي، وجعل منه ذريعة لكسب المزيد من السلطة، منها الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي الذي يتوافق مع شخصية أردوغان وتطلعاته.

¹ - للمزيد حول الموضوع يُنظر الملحق رقم (2) الخاص بكونولوجيا الانقلابات العسكرية في تاريخ تركيا الحديثة.
² - يوجد رأي آخر يعتبر محاولة الانقلاب عملية مزيفة، ويدعى أنصاره بأن الرئيس أردوغان هو من يقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة، وأنه هو من قام بالتخطيط لها، ويرون أن أردوغان يريد بها كسب المزيد من السلطة. (عن: إزغي باصران، "انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟"، موقع الجزيرة، منشور بتاريخ 07/17/2016 على الرابط: <http://bit.ly/3JXyalE> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/02/02).

³ - تكلم كثير من الفلاسفة من بينهم كارل ماركس، وفيرباخ عن مفهوم العلمانية الثورية في أواخر القرن التاسع عشر والتي تهدف إلى إبعاد الدين عن الحياة السياسية، وتخليص الدولة من تأثيراته تماماً، من أجل تحرير الشعوب من الحروب الدينية التي طالت أوروبا في ذلك الوقت، لكن بعد ذلك تطور مفهوم العلمانية وأصبح يتضمن حرية العقيدة، وتخليص المجتمع من شعائر الدين. وهذا ما فهمه أتاتورك وتأثر به، لاسيما وأن علمانية أتاتورك في تركيا كانت تهدف إلى الحد من دور الدين والكنيسة في سياسة الدولة وشؤون المجتمع، والتي تعد بمثابة الإطار التأسيسي للمسألة العلمانية في تركيا الحديثة. وإذا أدت الصراعات بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية في أوروبا، إلى تتويج الجمهوريات بشكلها العلماني الحالي، وكان الوضع الطبيعي لميلاد الجمهورية العلمانية هو الصراع بين السلطات الدينية، والسلطات المدنية، فإن هذا ما لم يحدث في تركيا، وكان تأسيس النظام الجمهوري في تركيا رغبة مشتركة بين وريث النظام العثماني والأوروبيين، قامت على مبدأ فصل الدين على الدولة، وإبعاد كل من يريد إبقاء النظام العثماني دون تغييرات. (للمزيد يُنظر: معمر فيصل خولي، "من ديميريل إلى أردوغان.. هل بدأت مرحلة تصدع علمانية أتاتورك؟"، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، منشور على الرابط: <https://bit.ly/3gzkCkc> بتاريخ: 2020/05/20، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2022/11/27. & محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص: 28).

ثالثاً: النظام الرئاسي

على إثر الأحداث المتتالية السابق ذكرها، استطاع أردوغان أن ينجح في إجراء استفتاء لتعديل الدستور وتحويل النظام البرلماني التركي إلى نظام رئاسي في 16 أبريل 2017، ثم بعد ذلك تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة فاز فيها رجب طيب أردوغان، ليكون بذلك قد حكم تركيا بيد من حديد، لاسيما وأنه قد منحت صلاحيات جديدة للرئيس، بما في ذلك الحق في إصدار المراسيم، واقتراح الميزانية، وتعيين الوزراء ومجلس القضاة والمدعين،¹ دون تدخل أعضاء البرلمان واعتراض المحكمة الدستورية.

يحق لرئيس الدولة أن يختار بمفرده نائبه، وكذلك الوزراء ليس فقط من بين أعضاء البرلمان، ولكن أيضاً من خارجه، ويتم تعيينهم وإقالتهم من قبل الرئيس وتخفيضهم إلى مراتب أقل دون تدخل البرلمان حسب المادة 106 من الدستور الجديد، ويمتد نفوذه أيضاً إلى جهاز المخابرات، من خلال توليه رئاسة جهاز الاستخبارات الوطنية، الأمر الذي جعله يصدر مراسيم بخصوص هذا الجهاز الحساس تتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية حول العسكريين في وزارة الدفاع والمدنيين في السلطة، وفي حزب العدالة والتنمية، أي الحزب الذي ينتمي إليه أردوغان، وذلك بغرض إبقاء حزبه تحت السيطرة، وفي هذا الشأن صرح الرئيس رجب طيب أردوغان في سنة 2019 علناً أن "جهاز المخابرات الوطنية وإدارة مخابرات الشرطة سوف يفحصان مرشحي حزب العدالة والتنمية للانتخابات المحلية من الرأس إلى أخمص القدمين".²

وبشكل عام يمكن القول إن طبيعة النظام السياسي في تركيا خلال حكم حزب العدالة والتنمية، تميزت بمزيج معقد من الاستبداد السياسي والتقدم الاقتصادي.

الفرع الرابع: المعارضة في عهد حكم أردوغان

تتبنى أحزاب المعارضة أيديولوجيات مختلفة، ما بين العلمانية الأتاتورية والقومية إضافة إلى أحزاب حديثة تقودها شخصيات منشقة عن الحزب الحاكم حزب العدالة والتنمية، والجامع المشترك بينها أنها تتبنى خطاباً "ديمقراطياً وسطياً" يتجنب الإقصاء أو التطرف تجاه فئة محددة من الشعب، كما تجمعها معارضة الرئيس أردوغان والسعي إلى الإطاحة به خلال الانتخابات.³

كانت المعارضة في الأول تتمثل في فيما يسمى بتحالف الأمة، المتكون من حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد القومي حديث النشأة، وحزب السعادة المحافظ، وفي شهر فيفري 2022 اجتمع

¹ - kemal kirisci, Ilke toygür. op.cit, p:05.

² - Sinem Adar, Günter Seufert, **Turkey's Presidential System after Two and a Half Years**, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs, April 2021), Pp: 09-12.

³ - موقع الجزيرة، "كتل سياسي تركي يضم 6 أحزاب معارضة -تحالف "الطاولة السادسة"... تأسيسه وأبرز محطاته"،

قادة الأحزاب الثلاثة، وهم زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو، وزعيمة حزب الجيد ميرال أكشنار، ورئيس حزب السعادة تمل كرم الله أوغلو مع قادة 3 أحزاب أخرى هم رئيس حزب الديمقراطية والتقدم علي باباجان، ورئيس حزب المستقبل أحمد داود أوغلو، وكلاهما منشقان عن حزب العدالة والتنمية، الحزب الحاكم، ورئيس الحزب الديمقراطي غول تكين أويصال، انبثق عنه تحالف سياسي يضم ستة أحزاب تركية معارضة تتبنى معتقدات وأيديولوجيات مختلفة، يهدف إلى العودة بالبلاد من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، في حالة فوز مرشحهم في الانتخابات الرئاسية.¹

ترى المعارضة أن الانتقال إلى النظام الرئاسي بمثابة مدخل لحكم شمولي دكتاتوري، وأن الرئيس أردوغان سيستغل هذا الانتقال ليصبح حاكماً مطلقاً، وهذا ما يشكل خطراً على الديمقراطية والتعددية في البلاد، وفي هذا الشأن يرى النائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض أنور أويمن أن أردوغان يسعى جاهداً لإرساء الدكتاتورية خطوة تلو الأخرى.

المطلب الثالث: القدرة الدفاعية الهجومية لتركيا

عند التكلم عن القوة العسكرية لابد للإشارة إلى أن ثقافة بناء قوة عسكرية لدى الساسة الأتراك والشعب التركي تمتد إلى مئات السنين في الماضي، وحصرنا إلى الموروث التاريخي العثماني إذ شهدت الدولة العثمانية نهضة عسكرية مهمة.² فطورت من أساليب عملها العسكري، وأصبحت لها تقاليد عسكرية راسخة أسهمت في بناء دولة كبرى، استطاعت أن تمد نفوذها شرقاً وغرباً، وبسطت نفوذها على معظم الدول الأوروبية.³

تملك تركيا قوة عسكرية هائلة، وتترأس ترتيب القوى العسكرية إقليمياً مقارنة بجيرانها، وتترتب من الأوائل على المستوى الدولي، كما تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر قوة في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية⁴، وحسب تصنيف تقرير "غلوبال فاير باور" لأقوى جيوش العالم لسنة 2022، جاء فيه ترتيب تركيا في المرتبة 13، مع الإشارة إليها بسهم متجه للأعلى يشير إلى أن القوة العسكرية التركية في حالة تزايد.⁵ وحسب الموقع التركي ترك برس ونقلنا عن تصنيف تقرير "غلوبال فاير باور" لأقوى جيوش العالم لسنة 2019 فإن عدد الأفراد العسكريين في الجيش التركي يقارب حوالي

¹ - المرجع نفسه.

² - مي، سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، (برلين ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص: 37.

³ - يُنظر الملحق رقم (3) المتضمن لجدول حول مقومات الأسطول العثماني.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - موقع غلوبال فاير باور، "تقرير ترتيب القوة العسكرية لسنة 2022"، ينظر الموقع: <https://bit.ly/3rxUckz> تاريخ

735 ألف عسكري من بينهم 355 ألف في حالة نشاط، فيما بلغت ميزانية الدفاع التركية لعام 2019 حوالي 8 مليارات و600 مليون دولار، وتمتلك 107 مليار و700 مليون من احتياطات الذهب والنقد الأجنبي، فيما تمتلك تركيا أيضاً 1067 طائرة، و207 طائرة مقاتلة، و492 مروحية، و3200 دبابة قتالية، و9500 مدرعة قتالية، و2392 مدفعية تلقائية الدفع ومقطورة، فيما تمتلك تركيا أيضاً 194 قطعة بحرية، بينها 12 غواصة.¹

حث الرئيس رجب طيب أردوغان على ضرورة تطوير القدرات العسكرية التركية المحلية، خلال الخطاب الذي القاه عند مشاركته سفينة حربية في بحر مرمرة محلية الصنع في 18 جوان 2016، وذلك من أجل استخدام الأدوات المحلية والوطنية عندما يقتضي الأمر باللجوء إلى الردع قائلاً "لا يمكننا التوقف والتباطؤ، خاصة فيما يتعلق بمسيرة تطوير الصناعات الدفاعية والعسكرية، وقبل كل شيء فإن موقعنا الاستراتيجي لا يسمح لنا بذلك".²

حققت تركيا قفزات مهمة في مجال المركبات الجوية المسلحة، وأصبحت تملك منظومة طيران قوية، خاصة في مجال الطائرات دون طيار المصغرة المصنعة من قبل الشركة التركية للصناعات الدفاعية (STM)، ونماذج طائرات البيرقدار التي يتم تصنيعها من طرف شركة "بايكار" (BAYKAR) التركية للتصنيع العسكري.

ويأتي هذا التطور بعدما لاحظت تركيا فعالية وتأثير الطائرات بدون طيار على الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي لعبت فيها الطائرات دون طيار دوراً حاسماً في تنفيذ العمليات، هذا النجاح دفع القوات المسلحة التركية لتوفير دعم أكبر لقطاع صناعة المركبات الجوية المسلحة، معتمدة على أنظمة دفاعية متطورة ومفاهيم جد مبتكرة.³

وعلى رأس هذه المشاريع تأتي طائرات البيرقدار المتمثلة في طائرة تي-بي-2 (T-p-2)، ومسيرات بيرقدار آقيني (BAYKAR AKINCI)، و"بيرقدار قزل ألمه" (KIZILELMA)، التي يتم تصنيعها من طرف شركة بايكار التركية للتصنيع العسكري، التي تعود إلى مالكةا الخاص هالوك بيرقدار، هاته

¹ - موقع ترك برس، موقع عسكري متخصص يكشف تصنيف تركيا عسكرياً في الشرق الأوسط والعالم، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3rxUckz> بتاريخ: 2019/03/06، تاريخ تصفح الموقع: 2022/10/05.

² - مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص: 38.

³ - جان قصاب أوغلو، "في 3 أسئلة... الطائرات التركية المسلحة من دون طيار"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/40KQCUy> ، بتاريخ 2023/02/07، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/11.

الشركة التي ذاع صيتها كقطب من أقطاب صناعة الطائرات من دون طيار،¹ وبذلك تكون شركة "بايكار تكنولوجي" التركية (BAYKAR TECHNOLOGY) قد اضطلعت بمهمة الارتقاء بصناعة الطائرات التركية إلى مستوى الدول المتقدمة، أو ربما سبقتها بخطوة واحدة.²

ووفقا لمسؤولي شركة بايكار، فإن نموذج طائرة بيرقدار "تي-بي-2" له مميزات فريدة، وقدرات قتالية كبيرة، ويصفونها بأنها الأقوى وصاحبة القدرات القتالية الأعلى في العالم بين الطائرات المندرجة ضمن فئتها، حيث تستمر في التحليق لمدة ساعة و16 دقيقة، وتبلغ قوة محركها الهوائي ما يعادل قوة 1500 حصان، كما لديها القدرة على تحمل الارتفاعات العالية طويلا، إضافة إلى أنها مجهزة برادار من تطوير شركة "أسيلسان" (ASELSAN)، وأنظمة اتصال "بيوند لاين اف سايت" (BEYOND LINE OF SIGHT)، وأنظمة دعم إلكترونية، مما يسمح لها بالقدرة على جمع المعلومات عن طريق تسجيل البيانات التي تتلقاها من أجهزة الاستشعار والكاميرات الموجودة في الطائرة، كما يتوفر في النموذج الجديد للطائرة نظام ذكاء اصطناعي يمكنها من اكتشاف زوايا الميل، والوقوف، واتجاه للطائرة لوحدها، دون الحاجة إلى أي أجهزة استشعار خارجية أو نظام تحديد المواقع العالمي. مما يجعلها تملك القدرة على اتخاذ القرارات بنفسها من خلال معالجة البيانات التي تحصل عليها، لتكتشف الأهداف الأرضية الدقيقة جدا، والتعامل معها بشكل أكثر فعالية.³

وتعد طائرات "تي-بي-2" مقارنة بمنافستها الأميركية "ريبر" أخف منها مرتين، إذ يبلغ طول جسمها نحو 6,5 متر، وقل تكلفة منها، هذه المميزات المهمة جعلتها تبرز في سوق الأسلحة الدولي، خاصة بعد أن أثبتت فعاليتها في ساحة المعركة وأكدت قدراتها القتالية، عندما تم استخدامها في النزاعات بأذربيجان وإثيوبيا، وأوكرانيا، وناهيك على أنها تشكل عاملاً رئيساً في التأثير على موازين القوة في الحرب التي تشنها موسكو على كييف، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على منتجات الشركة.⁴

¹ - موقع يورونيوز، "بايكار" التركية للتصنيع العسكري تعزز زيادة إنتاجها من الطائرات المسيّرة بمعدلات عالية، منشور على الموقع: <http://bit.ly/3RPF2mW> ، بتاريخ 2022/09/02، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/10.

² - موقع ترك برس، "المقاتلة التركية المسيّرة "بيرقدار"... قدراتها وميزاتها مقارنة بـ "F35" الأميركية و"SU-57" الروسية؟"، نشر على الموقع: <https://bit.ly/3xcNVgX> بتاريخ 2022/09/22، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/10.

³ - موقع الجزيرة، "طائرة بيرقدار التركية.. كشف حجم الإنتاج الشهري وطلبات الدول المتراكمة لسنوات"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3If5KSM> بتاريخ: 2022/08/14، تاريخ تصفح الموقع: 2023/01/11.

⁴ - موقع يورونيوز، ("بايكار" التركية للتصنيع ...)، مرجع سابق.

كما استطاعت القوات التركية منذ 2009 أن تتوصل إلى تطوير صواريخ "أطمجة" (ATMACA) المحلية الصنع، التي يصل مداها إلى 200 كم، والتي أظهرت الفعالية والدقة ضد الأهداف الثابتة والمتحركة، بعد اختبارها في تجربتها الأولى، عندما تم إطلاق صاروخ أطمجة من منصة برية متحركة وأصاب الهدف في البحر الأسود، وبعد هذا النجاح سلّمت مهام تطوير النسخة البحرية منه، إلى شركة "روكيتسان" (ROKETSAN) التركية المختصة بصناعة الصواريخ، لتباشر تطوير النسخة البحرية من هذا الصاروخ،¹ ليكون قوة أخرى محلية الصنع تضاف إلى ترسانتها الوطنية من الأسلحة، قد يغنيها عن صواريخ "هاربون" (HARPOON) الأمريكية المستوردة.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصناعات المحلية الدفاعية في تركيا، على إثر إلى انخراطها في تعاملات مع مؤسسة عسكرية روسية، من أجل الحصول على منظومة صواريخ "إس-400" الروسية، التي تعدّ أفضل دفاع جوي بالعالم، وتمثلت العقوبات في حظر رخص التصدير الأميركية لهيئة الصناعات الدفاعية التركية، وفرض قيود على تأشيرة رئيسها إسماعيل ديمير ومسؤولين آخرين، وتجميد أرصدتهم، وفي هذا الشأن صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بأن "العقوبات الأمريكية المفروضة على أنقرة لشرائها منظومة الدفاع الجوي الروسية "إس-400"، لم تتمكن من "الإضرار بالصناعات الدفاعية التركية".²

واستنادا إلى ما سبق، تفيد بيانات معهد ستوكهولم للسلام، أن تركيا خلال الفترة من 2016-2020، قد زادت صادراتها من الأسلحة بنسبة 30%، مقارنة بالخمس سنوات السابقة عن عام 2016، كما أن وارداتها من الأسلحة خلال الفترة 2016 - 2020 انخفضت بنسبة 59% مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات الخمس السابقة لعام 2016.³

في عام 2022، تم إدخال أول سفينة استخبارات تركية منتجة محلياً من نوع "تي سي جي أوفوك" (TCG UFUK) إلى الخدمة مع القوات البحرية التركية. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على تطوير غواصتين جديدتين، هما "هازار رايس" (HIZIR REIS) و"سلمان رايس" (SELMAN REIS)، فيما تسارعت الجهود في المشاريع المتعلقة بالمركبات البحرية الأخرى، ومن أبرزها: أولاك (ULAQ)،

¹ - موقع ترك برس، "صاروخ "أطمجة".. آخر خطوات تركيا لتعزيز أسطولها والتخلص من الصواريخ الأمريكية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3xhwnQY> بتاريخ 2022/07/07، الاطلاع عليه في 2023/02/11.

² - موقع سكاي نيوز، "أردوغان: عقوبات واشنطن لن تردع صناعاتنا الدفاعية"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3lwjztZ> بتاريخ 2020/12/16، تاريخ الاطلاع على الرابط 2023/02/12.

³ - موقع الجزيرة، "في ظل رئاسة العدالة والتنمية..إنجازات اقتصادية تركية تقابلها تحديات عديدة"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3jSgyNq> بتاريخ 2022/2/14، الاطلاع عليه بتاريخ 2022/02/12.

و"سالفو" (SALVO)، و"سكار" (SANCAR)، و"مير" (MIR)، و"ألباتروس" (ALBATROS)، فيما تم البدء أيضاً في بناء تطوير غواصة جديدة تحمل اسم "مارلين" (MARLIN).¹

من الأسباب التي دفعت بتركيا إلى تطوير قدراتها العسكرية هي الرغبة بأن تكون فاعلاً في الساحة الإقليمية والساحة الدولية، باعتبار أن التفوق العسكري يعد أحد أهم أساليب الردع الاستراتيجي، وبإمكانه مساعدة الدولة في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية.

المطلب الرابع: الديموغرافيا والاقتصاد

في الحقيقة هناك ترابط وثيق بين العامل البشري والعامل الجغرافي وكذلك العامل الاقتصادي، فكل واحد يحتاج إلى الآخر في عملية بناء القوة، فالعامل الجغرافي على سبيل المثال يؤثر في المناخ، والتضاريس والموارد الطبيعية، كما أن العامل البشري يبرز من خلال أنماط النشاطات الاقتصادية والقدرة الإنتاجية، والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ.² وبما لا يدع للشك تملك تركيا ثقلًا ديموغرافياً يعطيها طاقة بشرية تمكّنها من بناء قاعدة إنتاجية قوية على المستوى الاقتصادي، وعلى باقي المستويات الأخرى.

واجهت تركيا على مرّ تاريخها مشكلة عدم القدرة على تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق والمحافظات من ناحية التطور الاقتصادي والاجتماعي منذ الستينيات، إلاّ أنّه لم يتم إحراز أي تطورات تستحق الثناء في هذه المجالات خلال تلك الفترة، بل ازدادت سوءاً جراء تهريب رؤوس الأموال منها إلى الخارج، وأوشكت أن تتوقف فيها الاستثمارات الداخلية والخارجية تماماً، مما ضاعف من مشاكلها، وانتشرت فيها ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن بسبب مشكلة الإرهاب التي تعيشها مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول، الأمر الذي انبثق عنه نقشي ظاهرة البطالة، ومشاكل اجتماعية أخرى، كان من المحتم السيطرة عليها.³

وبمجيئ حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقع تحوُّلاً ضخماً في الاقتصاد التركي، جرّاء الإصلاحات البنوية التي شملت مجالات كثيرة، انعكس بالإيجاب على النمو الديموغرافي في تركيا وعلى الدخل القومي للفرد أيضاً.

¹ - كوكسل يلدرم، "تركيا 2022.. عام الصناعات الدفاعية بامتياز (تقرير)"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3YQX36R> بتاريخ 2022/12/30، تاريخ الاطلاع عليه 2023/02/12.

² - مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص: 40.

³ - موقع ترك برس، "مسيرة تركيا خلال 12 عام: الحلقة الثانية عشرة: معجزة النهضة الاقتصادية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Y1R1B0> بتاريخ 2015/04/06، تاريخ تصفح الموقع 2023/03/10.

الفرع الأول: السكان

يبلغ عدد سكان تركيا 85 مليون نسمة تقريباً، وفقاً لإحصاء عام 2021، منهم حوالي 18% أكراد، بمعدل نمو سكاني حوالي 1.5% سنوياً،¹ يتوزع معظم سكان تركيا في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب، وتتركز الأقلية العربية شرقاً، وخاصةً في إقليم الأناضول، ومحافظة الإسكندرونة التي كانت تمثل جزءاً من الأراضي السورية.

وتختلف الأنماط المعيشية للسكان باختلاف طبيعة المناطق التي يعيشون عليها؛ إذ يختلف النمط المعيشي الخاص بسكان المدن عن الذين يعيشون في الأرياف على شكل جماعات وقبائل واحدة.²

أولاً: طبيعة المجتمع: إنّ طبيعة المجتمع التركي معقدة ومتنوعة، تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل، الجغرافية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ويلعب الإسلام دوراً مهماً في المجتمع التركي في العديد من جوانب حياة الأفراد والجماعات، خاصة فيما يتعلق بالتماسك الأسري والبنية الاجتماعية، حيث غالباً ما يكون لأفراد الأسرة علاقات وثيقة فيما بينهم، ويقدمون الدعم لبعضهم البعض في أوقات الحاجة.

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية العديدة في المجتمع التركي، إلا أنه هناك أيضاً بعض التحديات التي تواجه تماسك المجتمع التركي، مثل عدم المساواة في الدخل، والتمييز ضد الأقليات، مثل الأقليات العرقية كالأكرد والأرمن واليونانيين، الذين واجهوا تحديات تاريخية ومستمرة من حيث التمثيل الثقافي والسياسي.

ثانياً: الصحة والتعليم: ينقسم نظام التعليم في تركيا إلى عدة مستويات، بما في ذلك التعليم قبل المدرسي، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، ومن خصائصه الإلزامية، والمجانية، لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاماً، ويبدأ من مرحلة التعليم قبل المدرسي، والتي تعتبر مرحلة اختيارية، ولكنها متاحة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و6 سنوات، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التعليم الابتدائي والتي تستمر لمدة 4 سنوات، لينتقل إلى المرحلة الثانوية والتي بدورها تنقسم إلى مرحلتين: المرحلة الإعدادية والتي تستمر لمدة 4 سنوات، و مرحلة الثانوية العليا تستمر هي كذلك لمدة 4 سنوات أخرى، بعد تعديل "قانون التعليم الابتدائي وقوانين أخرى" في 2012، وذلك

¹ - موقع موضوع كوم، "عدد سكان تركيا"، على الرابط: <http://bit.ly/3K9nVe9> بتاريخ 2022/08/11 تاريخ تصفح

الموقع 2023/02/16

² - المرجع نفسه.

ليتماشى مع شروط ومعايير الدخول إلى الاتحاد الأوروبي¹، لتنتهي مرحلة الثانوية بإجراء اختبار وطني يسمى اختبار القبول بالجامعة، يتم على إثره الانتقال إلى مرحلة التعليم العالي.

تشرف وزارة التربية الوطنية على نظام التعليم التركي وهي المسؤولة عن وضع السياسات والمبادئ التوجيهية والتعليمية، والتي تعتمد منهج موحد في جميع أنحاء البلاد، يغطي مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك اللغة التركية والرياضيات والعلوم والدراسات الاجتماعية واللغة الأجنبية والتربية البدنية، بالإضافة إلى دورات دينية تقدم في المدارس للطلاب الذين يختارون الحضور، فيما تعتبر اللغة التركية هي اللغة الأساسية في التدريس، بالإضافة إلى هناك فرص متاحة للطلبة لتعلم لغات أخرى، مثل الإنجليزية أو الألمانية أو الفرنسية.²

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين التعليم في تركيا، لا سيما منها الإصلاحات المختلفة التي أدخلتها مؤخرًا، بما في ذلك زيادة تدريب المعلمين، وإدخال التكنولوجيا في الفصول الدراسية، وتحسين البنية التحتية من أجل تحسين جودة التعليم، إلا أنه لا يزال نظام التعليم يواجه تحديات عديدة مثل عدم كفاية التمويل ونقص الموارد وتدني جودة التعليم، لا سيما في المناطق الريفية.

تشرف وزارة الصحة على نظام الصحة في تركيا³ الذي يتكون من قطاعين، العام والخاص، ويتم تمويل القطاع العام من قبل الحكومة من خلال الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي، أما القطاع الخاص فهو يعمل بنظام الرسوم مقابل الخدمة ويستخدمه في المقام الأول أولئك الذين لديهم تأمين صحي خاص، أو الذين يرغبون في الدفع من جيوبهم الخاصة.⁴

كما يوجد في تركيا نظام تأمين صحي وطني يسمى التأمين الصحي العام يغطي جميع المواطنين والمقيمين بشكل قانوني، ويعتمد هذا النظام التعليمي في تركيا على نموذج التأمين الاجتماعي وتدار من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي (SSI)، حيث يحق للمؤمن عليه الحصول على

¹ - جو حمورة، "تطور أنظمة التعليم التركية: أدلة التعليم والإملاءات الغربية وحقوق المرأة"، موقع المفكرة القانونية،

نشر على الرابط: <http://bit.ly/401jIhL> بتاريخ 2019/06/05، تاريخ التصفح: 2023/03/20.

² - موقع Egypt Online، "نظام التعليم في تركيا تقرير مفصل"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3IGyKub>، بتاريخ

2012/07/12، تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/23

³ - احمد ذكر الله، "موقع العربي الجديد، نهضة القطاع الصحي التركي"، نشر، على الرابط: <http://bit.ly/407ZB1x>

بتاريخ 2020/07/21، تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/23.

⁴ - ويكيبيديا، "الرعاية الصحية في تركيا" نشر على الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Health_care_in_Turkey

تاريخ تصفح الموقع 2023/03/23.

خدمات الرعاية الصحية، كما أصبح يوجد في كل حي مركز طبي خاص، يسمى بمركز الأسرة الصحي، يوفر الرعاية الطبية المبدئية بالمجان للجميع، لا سيما الأطفال والنساء.¹

قامت الحكومة التركية بإنشاء العديد من المجمعات الصحية العملاقة، من بينها مستشفى "بيلكنت" في العاصمة أنقرة الذي افتتح عام 2019، والذي يُعدّ أكبر مستشفى في أوروبا والثالث على مستوى العالم، إذ يتضمن 3 آلاف و633 سريراً، و131 غرفة عمليات، و904 عيادة خارجية، ويحتوي على منطقتين لهبوط وإقلاع المروحيات، وله القدرة على استقبال 30 ألف مريض و8 آلاف حالة طوارئ يومية، ويعمل به أكبر عدد من الأطباء في البلاد، وكذلك المدينة الطبية العملاقة التي افتتحها أردوغان سنة 2020 الكائن مقرها بإسطنبول بمنطقة باشاك شهير، التي تضم 6 أبنية أقيمت على مساحة مليون متر مربع، تقدّم خدماتها الطبية لـ 23 ألفاً و600 مريض، تحتوي على 3102 سرير، منها 520 للعناية مركزة، و90 غرفة عمليات، و1662 غرفة إقامة، ولم يتوقف الأمر عند بناء المستشفيات، فقد توسعت الدولة في بناء الجامعات وكلّيات الطب والتمريض، مما جعلها تصبح مقصداً تعليمياً هاماً للطلاب من كل دول العالم لاسيما الدول العربية.²

أحرزت تركيا تقدماً كبيراً في تحسين نظام الرعاية الصحية على مر السنين، تتعلق بالوصول به إلى معايير الجودة وتمويله بالمال وبالإمكانيات الصحية، حيث أصبح الخواص في مجال الرعاية الصحية يتمتعون بشعبية كبيرة في تركيا، خاصة في أوساط الطبقات المتوسطة والعليا من المجتمع، نظراً لارتفاع جودة الرعاية لديهم، وبأوقات انتظار قصيرة، ولا يزال هناك مجالاً للتحسين أكثر، لاسيما فيما يتعلق بزيادة الوصول إلى خدمات الجودة لجميع المواطنين.

ثالثاً: التشغيل والبطالة والدخل الفردي: انعكس أداء النمو الاقتصادي في تركيا جراء الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على سياسة التشغيل، ونقص معدلات البطالة وعلى حجم الدخل القومي للفرد أيضاً.

حيث ارتفع الدخل الفردي ارتفع في نهاية عام 2012 ليصل إلى 10504 دولار، بعد أن كان يقدر بـ 3500 دولار عام 2002م، إضافة إلى انخفاض معدل البطالة، حيث ظهر في إحصاء قام به معهد الإحصاء التركي سنة 2021، إن معدل البطالة في البلاد قد انخفض إلى 0.4%، في شهر جانفي 2021،³ وبذلك تكون تركيا قد استطاعت تضاعف نصيب الفرد من الدخل ثلاث مرات تقريباً،

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

³ - موقع ترك برس، (مسيرة تركيا...)، مرجع سابق.

في ظرف قياسي، والذي يتجاوز 10.5 ألف دولار سنوياً¹، بما في ذلك رفع مرتبات المتقاعدين بعدما كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام 2002 يبلغ 376 ليرة تركية، أصبح 872 ليرة مع حلول عام 2011 ورفعت الحكومة راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل إلى 554 ليرة، في حين كان لا يعدو 148 ليرة سابقاً، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من 275 إلى 632 ليرة،² تهدف استراتيجيتها المتعلقة بالجانب الاقتصادي لعام 2023 إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالمياً، بحيث يصبح حجم اقتصادها 2 تريليون دولار، وصادرتها 500 مليار دولار، ويصبح دخل الفرد 25 ألف دولار.³

الفرع الثاني: الاقتصاد

كان الاقتصاد التركي قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية من أضعف النظم الاقتصادية في العالم، حيث شهد العديد من الأزمات المالية الرئيسية، وواجهت أعرق ركود اقتصادي أدى إلى تراجع الاقتصاد الوطني، فيما نمت النفقات الحكومية بسرعة كبيرة.

بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية منذ سنة 2002، دفعت بعجلة الاستثمارات الاقتصادية بشكل أساسي في مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول، بمبالغ مالية تزيد عن 37 مليار ليرة تركية، فبدأ الاقتصاد التركي بالنمو والتعافي اعتباراً من عام 2002م وقد بلغ متوسط نسبة النمو السنوي في الاقتصاد التركي 5.2% في الفترة ما بين عام 2002، وعام 2011. وأصبح ثباتاً أمام اضطرابات الأسواق العالمية، جراء القوانين الصارمة التي أخضعت القطاع المالي للدولة إلى الرقابة المستمرة عن طريق مؤسسات مستقلة، تم استحداثها على إثر الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية.⁴

عملت تركيا على منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، على استحداث العديد من الإصلاحات، من أجل إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، تضمنت إصلاحات ذات أبعاد اقتصادية، تمثلت في إعادة تنظيم أسواق المال بما يواكب تنظيم الأسواق العالمية للعصر الحديث، وإلغاء العديد

¹ - موقع بيني شفق (yeni Şafak)، "ما حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا؟"، على الرابط: <http://bit.ly/3YrQCay> بتاريخ 2016، تاريخ تصفح الموقع 2023/02/13.

² - إلهام الحدادي، "قراءة في المشروع التركي... آفاق الممكنات وتحديات التأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، نشر على الرابط: <https://bit.ly/4ckEsaS> بتاريخ 2023/03/08، تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/10

³ - عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (سلسلة تحليل سياسات، 2015)، ص: 10.

⁴ - موقع ترك برس، (مسيرة تركيا ...)، مرجع سابق.

من العوائق البيروقراطية، ومنح للعملة المحلية قيمة ومكانة في الأسواق العالمية من خلال إزالة ستة أصفار من الليرة التركية عام 2005، مما سهل أيضا الحساب في تعاملات البنوك وفي النفقات اليومية للمواطنين.

كما حقق الاقتصاد التركي سرعة نمو عالية، في عامي 2003 و 2010، تقدر نسبتها بـ 4.9%، ووصل إلى 7.1% عام 2017،¹ فأصبح الاقتصاد التركي بذلك، ثاني أكبر اقتصاد من حيث سرعة النمو بعد الصين، وأسرع اقتصاد في أوروبا من حيث النمو، وواصل الاقتصاد التركي نموه في وقت شهدت فيه العديد من الدول الأوروبية أزمة اقتصادية طاحنة.

أما على صعيد التجارة الخارجية، فإن الصادرات السلعية لتركيا تواصل نموها بشكل مستمر، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها تركيا على صعيد ارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، ولكن الصادرات السلعية اعتمدت بشكل رئيسي على القاعدة الإنتاجية القوية، التي حوّلت أزمة سعر الصرف إلى فرصة، وبالتالي نتج عنها زيادة في نمو الصادرات السلعية التركية إلى 225 مليار دولار بنهاية عام 2021، بينما كانت بحدود 177 مليار دولار في عام 2018، أمّا قيمة صادرات التكنولوجيا المتقدّمة بلغت في عام 2020 بتركيا 4.17 مليارات دولار، بعد أن كانت 3.7 مليارات دولار في عام 2018.²

تشجع تركيا على الاستثمار الأجنبي، من خلال قانون جذب الاستثمارات الأجنبية، والذي يقوم على مبدأ المساواة في المعاملة بين المحليين والأجانب، بالحصول على نفس الحقوق والواجبات، إضافة إلى إصدار الحكومة التركية قانوناً عقارياً جديداً يتيح للأجانب أن يملكوا الأراضي والشقق السكنية والعقارات بشكل حر وكامل، دون اشتراط الإقامة داخل البلاد، الأمر الذي حفز كثير من المستثمرين الأجانب على الاستثمار في تركيا، وشراء العقارات، من بينهم مستثمرين من السعودية، الكويت والبحرين، وقطر... الخ، وبلغت الاستثمارات الخليجية وحدها نحو 30% من الاستثمارات الأجنبية في تركيا سنة 2014.³

أما بالنسبة للثروات المتمثلة في النفط والغاز، فقد تم اكتشاف آبار للنفط في محافظة ماردين بالقرب من الحدود السورية، وكذلك تم اكتشاف عدة آبار للغاز الطبيعي بمنطقة البحر الأسود، إضافة

¹ - مصطفى إبراهيم، "التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002"، المعهد المصري للدراسات، (إسطنبول، عدد تقارير اقتصادية، 2018/04/01)، ص: 15.

² - موقع الجزيرة، (في ظل رئاسة العدالة ...)، مرجع سابق.

³ - موقع بيني شفق yeni Şafak، (ما حجم الاستثمارات ...)، مرجع سابق.

إلى ذلك استطاعت تركيا أن تحافظ على حقوقها في ثروة الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط في قبرص التركية، وهذا سيساعد كثيرا على تغيير أوضاع الطاقة بتركيا، خاصة أن تركيا تستورد 90% من احتياجاتها من الطاقة، وبما يكلفها نحو 45 مليار دولار سنويا، إلا أن التوقعات تشير إلى أن إمكانيات الغاز في البحر الأسود التي تم اكتشافها مؤخرا، قد تغطي كامل احتياجات تركيا من الغاز لمدة 7 سنوات.¹

أولاً: الصناعة التركية

أكدت تركيا على لسان مستشار الصناعات الدفاعية إسماعيل دمير، أن العمل في مجال الصناعة مع الدول الأخرى يكون بمبدأ الصديق للصديق، وأن تركيا لا تحتل شروط الدول في مجال الصناعات الدفاعية مثل: الطائرات بدون طيار والغواصات والصناعات المحلية الأخرى، خاصة وأن رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان يدعمها بشكل كامل.² كما استطاعت تركيا أن تدخل عالم تصنيع السيارات وتتجج فيه لتحتل المرتبة الأولى على مستوى أوروبا في تصنيع وتصدير السيارات، لكن هذا ما لم يكتف به الرئيس رجب طيب أردوغان، وصرح في هذا الشأن أن عدم وجود سيارة محلية من بين السيارات المصنعة على الأراضي التركية "لظالما شكل غصة" للأتراك، لهذا حرص الرئيس أردوغان على افتتاح مصنع السيارة التركية الوطنية "توغ" (TOGG) في أكتوبر 2022، على أمل أن ينتج 175 ألف سيارة سنويا عند وصوله إلى العمل بطاقة كاملة.³

ثانياً: الزراعة

يتميز قطاع الزراعة في تركيا بتنوع المحاصيل ووفرتها، ويرجع الفضل في ذلك إلى خصوبة الأراضي ووفرة الأيدي العاملة الخبيرة، إضافة إلى مجهودات الدولة المتواصلة، من حيث استخدام أحدث الأساليب في الري والمراقبة والحصاد.

¹ - موقع الجزيرة، (في ظل رئاسة ...)، مرجع سابق.

² - موقع بيني شفق yeni Şafak، "الانتهاء من صناعة الغواصات التركية عام 2020"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3YR5Cyw>، بتاريخ 2016/06/06، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/14.

³ - إبراهيم العلبي، "تركيا تدشن مصنع إنتاج سيارتها توغ... كيف بدأت القصة ومتى يمكن الشراء؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3S31IAu>، بتاريخ 2022/10/30، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/14.

وصرح رئيس جمهورية تركيا رجب طيب أردوغان في هذا الشأن، أنه منذ أن تولى حزب العدالة والتنمية الحكم منذ 2022، شيدت الدولة 600 سد و423 بركة ماء و1457 مرفقاً للري، وقامت بتذليل العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من أجل دعم القطاع الزراعي في البلاد.¹

يعد القطاع الزراعي في تركيا أحد أهم الروافد التي تسهم في نمو اقتصادها، من خلال إسهامه بنحو 50 مليار دولار أمريكي عام 2020، حيث حقق القطاع في السنوات الأخيرة 2019-2022 أعلى مستوى صادرات في تاريخه مقارنة بالسنوات السابقة، وجعلها تتربع على العرش الأوروبي بحلولها المرتبة الأولى أوروبياً من حيث العائدات الزراعية لعام 2019، والتي بلغت قرابة 48.5 مليار دولار أمريكي، فيما حلت بالمرتبة السابعة عالمياً، حيث حقق قطاع الزراعة ومنتجات الغابات نمواً بمقدار 3.7% خلال عام 2019، وبلغت قيمة صادراته أكثر من 11 مليار دولار أمريكي سنة 2021، محققاً ارتفاعاً بنسبة 18.2% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، حيث شكلت صادرات القطاع الزراعي نسبة 13% من إجمالي صادرات تركيا خلال 5 أشهر، وتخطط الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي والوصول به إلى 150 مليار دولار أمريكي خلال السنوات القليلة القادمة، بعد أن حققت مداخيله 50 مليار دولار أمريكي عام 2020.²

ثالثاً: السياحة

احتلت تركيا المرتبة السادسة من بين أحسن الوجهات السياحية الأكثر شعبية في عام 2019، وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، كما تسهم السياحة بـ 13% من إجمالي الاقتصاد التركي، فقد حققت مبلغ 34 مليار دولار عام 2019 قبل تفشي جائحة كورونا، ويعود ذلك بدرجة أولى إلى سعر الصرف المناسب، الذي يعد من أهم عوامل استقطاب السواح من كل أنحاء العالم،³ إضافة إلى تنوع السياحة في تركيا مثل: السياحة البيئية والطبيعية، والسياحة الصحية، والسياحة التاريخية... الخ.

وفرت السياحة فوائد اقتصادية واسعة لتركيا، بعد أن عملت هذه الأخيرة على النهوض بها، بتبني عدة استراتيجيات على طويلة المدى، عملت فيها على بناء البنية التحتية للبلد، وتشجيع السواح المحليين والأجانب على زيارة تركيا.

¹ - موقع تي آر تي (TRT) عربي، "الأولى أوروبياً بعائدات ملياريه... ماذا تعرف عن ثروة تركيا الزراعية؟"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3Iop2Fz> بتاريخ: 2021/07/01، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/15.

² - المرجع نفسه.

³ - فيكتوريا كريغ، "السياحة في تركيا: هل تخفف من ضغوط التضخم على المواطن التركي؟"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3EagFuM> بتاريخ: 2022/02/06، تاريخ تصفح الموقع: 2023/12/15.

تعد تركيا من أهم البلدان الفاعلة في الاقتصاد العالمي والإقليمي، بعد أن شهدت معدلات نمو عالية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، من خلال الاعتماد على نظام السوق الحر، وقد ساعدها في ذلك موقعها الجيوستراتيجي الذي يعدّ مجالاً حيويّاً لنقل الطاقة، خاصّة بالنسبة لدول الجوار العربي التي يعتمد اقتصادها على بيع النفط. إلّا أنه مؤخراً وبسبب جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية منذ عام 2022 والتي شكّلت تحديّاً للنظام العالمي، انعكس عنهما زيادات كبيرة بأسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعيّة، أدّت إلى تأزم الاقتصاد العالمي، وأصبح يعاني من ارتفاع نسب التضخم في الأسعار، وانخفاض كبير في التنمية والنمو، وهذا ما اعتبره الكثير من الخبراء الاقتصاديين أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام ازدهار الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، ومن تبعات انتشار وتفشي جائحة كورونا في العالم.

كما هو الحال في تركيا التي عرفت في السنوات الأخيرة انخفاض لقيمة الليرة التركية مقابل الدولار لأكثر من النصف، ممّا تسبب في غلاء أسعار المواد الغذائيّة، وارتفاع نسبة التضخم إلى 83,5% بداية سنة 2022، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الاقتصاد التركي منذ العام 1998، الأمر الذي أدى إلى تدهور في الاقتصاد التركي، والذي على إثره أقر الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان في شهر مارس 2022 بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للحدّ من التضخّم وارتفاع الأسعار، حتى لا يفقدون الفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب الثقة في السياسات الاقتصادية للحكومة التركية.¹

وخلاصة القول يبقى المشكل الأساسي للاقتصاد في تركيا، والسبب الرئيسي في الزيادة في التضخم وارتفاع الأسعار، هو أن قيمة السلع والخدمات التي تستوردها أكبر من صادراتها، لذلك تسعى تركيا بتفعيل الصناعات المحليّة، والتشجيع على استهلاك السلع المحليّة من أجل التقليل من هذا العجز، ثم التفوق عليه.

استطاعت تركيا أن تتجح في المحافظة على مكانتها كمناطق جذب للمستثمرين الأجانب والمحليين في عدة قطاعات مثل القطاع الصناعي والزراعي والتجاري... إلخ، رغم التبعات التي خلفتها جائحة كورونا، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، بفضل السياسات الإصلاحية بالنهوض بالاقتصاد المحلي، التي انتهجها النظام السياسي التركي بإشراف حزب العدالة والتنمية، ورغم ذلك لا بدّ التطرق إلى أنه توجد هناك فجوة كبيرة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية ويشعر الكثير من الناس الذين يقطنون الريف بأنهم تخلفوا عن الركب.

¹ - موقع جورنال عرب (journal)، "تركيا...بين تدهور الاقتصاد والسعي إلى الإصلاح"، نُشر على الرابط: <https://bit.ly/3lsd0lr> بتاريخ 2022/11/15، تاريخ تصفح الموقع: 2023/02/13.

المبحث الثاني: المحددات الجيوبوليتيكية لجوار تركيا الأوروبي

نقصد بالجوار الأوروبي في دراستنا، الدول الأوروبية ذات السيادة المجاورة لتركيا برّاً، وبحراً ويضمّ هذا الجوار الدول الأوروبية القوقازية الثلاثة: أرمينيا وجورجيا وأذربيجان إلى جانب دول البلقان: بلغاريا واليونان، ودولة الشرق الأوسط الأوروبية "قبرص"، إضافة إلى دول جوار الجوار في القارات الثلاث، أوروبا، آسيا، إفريقيا، حيث ترى تركيا جوارها بأنه يمتد إلى نفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقاً.

وستكون لنا هذه الدول بمثابة مدخل للبحث في طبيعة الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في المناطق الجيوسياسية الكبرى المجاورة لها. وعليه ستكون جورجيا وأرمينيا وأذربيجان مدخلا للبحث في الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في منطقة القوقاز الأوروبية التي تشمل هذه الدول، والتي كما سنرى كيف تتفاعل معها تركيا بمنظورين جيوبوليتيكيين مختلفين لاعتبارات نذكرها لاحقاً، وستكون بلغاريا واليونان مدخلا للبحث في منطقة البلقان التي تتّسع لدول أخرى غير مجاورة لتركيا برّاً، وستكون قبرص مدخلا للبحث في الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في الحزام الجيوبوليتيكي الشرق أوسطي لأوروبا الذي يصل إلى "إسرائيل" عبر البوابة القبرصية.

كما ستكون أيضاً الدول الأخيرة الثلاثة (بلغاريا واليونان وقبرص) بمثابة مدخل للبحث عن أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في فضاء آخر مهم هو "الإتحاد الأوروبي" ككيان وتكتّل جيوبوليتيكي واحد.

المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لدول الجوار القوقازي لتركيا

توجد تقسيمات عديدة لمنطقة القوقاز (CAUCASUS)، منها ما تعتمد عليه دراستنا هذه، أن القوقاز هو إقليم جغرافي يتكون من سلسلة جبلية شمالية كبرى، وسلسلة جبلية أخرى صغرى، يشكّلان حلقة وصل بين قارة أوروبا وآسيا، وبهذا يكون الموقع، موقع جيوبوليتيكي أكثر من كونه موقع جغرافي، يمكن لنا إدراجه في الجوار الأوروبي بالنسبة لتركيا، فمنطقة القوقاز تنتزع على قارة أوروبا وقارة آسيا، وبالتحديد آسيا الوسطى.

تقع منطقة القوقاز في الجزء الجنوبي بدءاً من روسيا الاتحادية وصولاً إلى الدول المحيطة بالبحر الأسود وبحر قزوين. وتتشترك في منطقة القوقاز الدول التالية: روسيا (الجزء الشمالي من منطقة القوقاز)، جورجيا، أذربيجان، أرمينيا، إيران (الجزء الشمالي من إيران وبالتحديد إقليم أذربيجان الإيرانية)، تركيا (منطقة البحر الأسود شمال شرق تركيا).

يعود اصل كلمة القوقاز إلى الكلمة اللاتينية (KAUKASOS)، وتعني الجبال المنحصرة بين البحار، حيث تقع منطقة القوقاز بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق، يحدها من الشرق بحر قزوين وداغستان، ومن الغرب البحر الأسود، ومن الشمال روسيا، ومن الجنوب تحدّها إيران، ويتكون جنوب القوقاز من ثلاث دول: جورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، كانت سابقا تندرج ضمن فضاء الاتحاد السوفياتي سابقا، كما يضم القوقاز الشمالي الروسي بعض الجمهوريات الصغيرة وهي: الشيشان، وداغستان، وقبردينو، وكراتشاي، وجمهورية أوسيتيا الشمالية...الخ، أما القوقاز الجنوبي فيضم كل من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان.¹

الخريطة رقم (4): دول الجوار القوقازي لتركيا



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تطبيق مابشارت (Map chart)

¹ - محمد فوزي حسن، "التنافس الاستراتيجي الدولي في منطقة القوقاز"، مجلة آفاق آسيوية، (العدد السابع، 2021)، ص ص: 239، 240.

توضح الخريطة في الأعلى دول الجوار القوقازي لتركيا، حيث تعتبر تركيا جنوب القوقاز (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) منطقة استراتيجية تربطها بآسيا الوسطى والعالم، وتعمل على تعزيز تحالفها مع أذربيجان من خلال مشاريع الطاقة والنقل، وتحافظ على علاقات جيدة مع جورجيا كحلقة وصل حيوية، بينما تبقى علاقاتها مع أرمينيا متوترة بسبب الخلافات التاريخية والسياسية.

ويتركز سكان إقليم القوقاز في سواحل البحر الأسود وبمحاذاة الأودية وسفوح الجبال، بمقتضى إن السكان معظمهم يمتنعون النشاطات الزراعية بكثرة.¹ ونظراً لكونها منطقة جبلية فهي تتمتع بمناخ شتوي بارد مصحوب بالثلوج والأمطار إذ يقع جبل "إلبروس" (ELBURS) الذي يبلغ ارتفاعه حوالي 5,642 متر السلسلة الجبلية المسماة بالقوقاز الكبرى في الشمال، والتي تفصل بين أوروبا وآسيا.²

أما بالنسبة للثروة المائية، يقع على الإقليم بحر قزوين الذي يعد ظاهرة طبيعية مميزة، باعتباره أضخم بحر مغلق، إذ يبلغ طوله حوالي 1200 كم، وعرضه تقريبا 300 كم، تصب فيه العديد من الأنهار أكبرها نهر تيريك ونهر الفولغا من روسيا، ونهر كورا من أذربيجان ونهر الأورال من كازاخستان والنهر الأبيض من إيران، ويتأثر بانخفاض منسوبها، وبسبب التبخر، حيث انخفض مستوى المياه على مدار نصف قرن فيه بـ مقدار 2 متر، وتقلصت مساحته من 423300 كيلومتر مربع لتستقر عند 360000 كيلومتر مربع سنة 2018.³

وكانت أذربيجان وجورجيا وأرمينيا جزءا من الاتحاد السوفياتي، منذ عام 1920، وظلوا قرابة 70 عاما داخل اتحاد واحد، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1990، وبزوغ بيئة جيوسياسية جديدة، تغيرت النظرة العامة لجنوب القوقاز، ليس فقط بولادة ثلاث دول وطنية ولكن أيضا بظهور نزاعين رئيسيين تمثلا في الحرب على ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، ونزاعات أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في جورجيا، وعلى الرغم من مرور سنوات على بداية هذه النزاعات، إلا أنها مازالت مجمدة تراوح مكانها.⁴

تعتبر دول جنوب القوقاز التي تضم أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، دول ضعيفة باعتبارها جمهوريات ناشئة حديثا، مما يجعلها تواجه تحديات أمنية سببها الأول ضعف قدراتها الدفاعية التي

¹ - قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، (إصدارات إي - كتب، لندن، 2016)، ص: 106.

² - موقع عمون، مرجع سابق.

³ - يزيد سامي سليمان الساعي، الجغرافيا السياسية لمنطقة القوقاز وأثرها على العلاقات الروسية الأمريكية، رسالة ماجستير، (جامعه آل البيت، الأردن، 2018)، ص: 34.

⁴ - Shabnam Mammadova. "Offensive Vs Defensive Realism : Russia's Foreign Policy Towards South Caucasus". *International Forum Of The Caucasus Studies Scholars*, (April 2017, Number 1). P:280

تشجع على الاستقطاب الدولي، الأمر الذي جعل منها بيئة خصبة لتنامي الصراعات العرقية والإقليمية، جرّاء تعارض المصالح الجيوسياسية للقوى الإقليمية والعالمية في المنطقة.

فيما تزخر منطقة القوقاز بالثروات الطبيعية، خاصة الغاز الطبيعي والنفط، لذلك نجد أن الدول الكبرى تهتم بها، وتسعى للسيطرة عليها، ووفقاً لتقرير سابق لوزارة الطاقة الأمريكية في أبريل 1998، فإن منطقة القوقاز تحتوي على ما يقارب 660 متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 5.13% من احتياطي الغاز في العالم، و20% من احتياطي النفط في العالم،¹ وعلى إثر حرب روسيا وأوكرانيا 2022، أصبحت منطقة القوقاز الثلاثية "أرمينيا، أذربيجان، جورجيا" أكثر جاذبية، بالنسبة للدول الكبرى، ولدول الاتحاد الأوروبي خاصّة، بسبب مواردها الطاقوية، وإمكانياتها الكبيرة لاسيما منها المتمثلة في ممرات الطاقة.

وبناء على ذلك يمكن القول أن تميز منطقة جنوب القوقاز بمزيج من الفرص والتحديات الاقتصادية، مع إمكانات كبيرة للنمو والتنمية في بعض القطاعات ولكن أيضاً توجد عقبات كبيرة يتطلب التغلب عليها، ويوفر الموقع الاستراتيجي للمنطقة بين أوروبا وآسيا، ومواردها الطبيعية الوفيرة، العديد من الفرص للنمو الاقتصادي والتنمية، يتطلب استغلالها استغلالاً أمثل، من خلال موازنة هذه الفرص مع التحديات الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

حيث تملك منطقة القوقاز واقعا جيوسياسياً، له الكثير من الأهمية والتعقيد، حيث تقع في منطقة مفترق طرق بين آسيا وأوروبا، مجاورة لمختلف الأمم، الأتراك والفرس والروس، الأمر الذي جعلها محطة مهمة للتجارة، ونقل السلع بين القارات، إضافة إلى ثرواتها الطبيعية، لاحتوائها على موارد طبيعية، مثل الغاز الطبيعي والفحم، وبذلك ازدادت التعقيدات الجيوسياسية في القوقاز، حيث نجد في المنطقة علاقات يسودها التعاون، إلا أنه كذلك توجد العديد من العلاقات بين الدول يخيم عليها الصراع والتنافس، وهذا ما ينطبق على علاقات الدول المتجاورة فيها، مثل روسيا وتركيا وإيران وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا، مما يجعل من إقليم القوقاز مكاناً استراتيجياً للصراعات الجيوسياسية بين الحدود الإقليمية، وسنتطرق إلى الأوضاع السياسية والجيوسياسية لدول جنوب القوقاز والقضايا المشتركة التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة ككل.

¹ - هويدا سعيد، "آسيا الوسطى والقوقاز... تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية"، موقع البيان، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3A3enek> بتاريخ 2002/01/25، تاريخ تصفح الموقع: 2023/04/16

الفرع الأول: الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي لدولة أرمينيا

تقع أرمينيا في منطقة القوقاز، تحدها تركيا من الغرب، وجورجيا من الشمال، وأذربيجان من الشرق، مما يجعلها موقعها الجغرافي بلد محروم من أي منفذ على البحر.¹ لأرمينيا واقع جيوسياسي معقد، يتسم بعلاقات وثيقة مع روسيا، وتاريخ من الصراع مع أذربيجان المجاورة حول منطقة ناغورنو كاراباخ، كما طورت أرمينيا علاقات وثيقة مع إيران والولايات المتحدة وسعت إلى موازنة علاقاتها مع القوى الإقليمية والعالمية، حيث تسعى جاهدة لتحسين علاقات التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

إلا أنها لم تحظ بأي دعم سياسي خارجي، فيما يخص نزاع ناغورنو كاراباخ، حيث اعترف المجتمع الدولي بوحدة أراضي أذربيجان، لذلك، فإن أقصى ما يمكن لأعضاء المجتمع الدولي أن يفعلوه لأرمينيا وللسلام الإقليمي، هو الرد على العدوان الأذربيجاني ووقف القتال مؤقتاً.²

أدى انخراط أرمينيا في النزاع العسكري في إقليم ناغورنو كاراباخ في سبتمبر 2020، إلى إدخالها في أزمة سياسية حادة، كادت أن تؤدي إلى سقوط الحكومة، خاصة وأن بعض أجزاء القوات المسلحة دعت علناً إلى استقالتها في فيفري 2021، إلا أن الحكومة الأرمينية تداركت أخطاؤها بالتعاون مع مجلس أوروبا وأجرت انتخابات برلمانية مبكرة في جوان 2021، وبالتالي خرجت أرمينيا من الأزمة السياسية الخطيرة التي أثارته نتيجة النزاع في ناغورنو كاراباخ.³

وعلى إثر الإصلاحات التي قامت بها جمهورية أرمينيا مؤخراً، أصبحت الجمهورية ذات نظام ديمقراطي شبه رئاسي، حيث الرئيس هو رأس الدولة، ورئيس الوزراء هو رأس الحكومة، وبرلمان يتكون من مجلس واحد ويضم 132 مقعداً، فيما يحث الدستور على إلزامية استقلالية السلطة القضائية، إلا أنه توجد مخاوف بشأن استقلاليتها وحيادها.

لدى أرمينيا اقتصاد صغير يعتمد التحويلات والصادرات، لا سيما في قطاعي التعدين، إذ يعتمد على الزراعة واستغلال المعادن والطاقة الكهرومائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والمجوهرات والسياحة. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات كبيرة، بما في ذلك نقص الموارد الطبيعية، وارتفاع معدل البطالة، ومحدودية الاستثمار الأجنبي.

¹ - موقع بي بي سي نيوز عربي BBC News، "معلومات عن أرمينيا"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3ZpABkX>

بتاريخ: 2018/04/26، تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/29

² - Eleonora Tafuro Ambrosetti, "A New Regional Order In The Making: Of The South Caucasus", *Italian Institute For International Political Studies*, (Italy, 2022), P:19

³ - Report Issued By The Council Of Europe, **The Functioning Of Democratic Institutions In Armenia**, 2021, P:02.

تمثل الزراعة 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يوظف القطاع 24% من إجمالي القوى العاملة، وتعاني أرمينيا من عدم وجود أراضي صالحة للزراعة، ومحدودية الموارد والإمكانات التي تساعد على النمو، بسبب عدم الاستقرار السياسي، حيث تستخدم قطع الأراضي الصغيرة والمجزأة لزراعة البطاطا، والطماطم والعنب والقمح والبطيخ والقطن والتبغ.¹

ويمثل قطاع الصناعة بنسبة 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يوظف القطاع 25% من إجمالي القوى العاملة، وتعد رواسب النحاس والموليبدينوم واليوكسيت والزنك والرصاص والحديد والذهب والزنبق أساس قطاع الصناعة الكيميائية في البلاد وصادراتها الرئيسية، كما يعد قطاع التعدين من أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.²

وتمثل الخدمات 52.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف 51% من إجمالي القوى العاملة، ويشمل القطاع المجوهرات والسياحة، و قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً ويعتبر من أولويات الحكومة، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص الذي يعتبر قطاعاً قوياً ومستقراً ويتألف من 17 مصرفاً تجارياً، فيما تأثر قطاع السياحة بشدة من جائحة كورونا "كوفيد-19" (COVID-19) وقيود السفر التي تلت ذلك، ومع ذلك فقد أظهرت علامات الانتعاش في عام 2022، حيث استقبلت الدولة 1.54 مليون سائح في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام حوالي 83% من مستوى ما قبل الجائحة.³ تواجه أرمينيا عدة تحديات جيوسياسية وجيواقتصادية، إذ توضح لنا الخريطة رقم (4) أنها تشترك في الحدود مع تركيا وأذربيجان وجورجيا وإيران، مما يؤثر على علاقاتها الخارجية، بسبب عدم حل نزاع ناغورنو كاراباخ، أما اقتصادياً فإن أرمينيا بالرغم من عضويتها في الاتحاد الأوروبي إلا أنها تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، بسبب جغرافيتها غير الساحلية، مما يؤثر على التجارة، من خلال تأثير الجغرافيا على عمليات الوصول المباشر للسلع والبضائع إلى الموانئ البحرية، مما يجبرها على الاعتماد قطاعات أخرى مثل الزراعة، والتحويلات المالية من جالياتها.

الفرع الثاني: الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي لدولة أذربيجان

أذربيجان هي دولة تقع في منطقة جنوب القوقاز عاصمتها باكو، تتربع على مساحة قدرها 86000 كيلومتر مربع، أكثر من 50% من أراضيها ذات طبيعة جبلية، فيما تمتد سواحلها على مسافة 800 كم، ويضاف إلى هذا ثروة كبيرة من المعادن تتمثل في احتياطي النفط والغاز الطبيعي.⁴ وتعد

¹ - Lloyds Bank Website, "Armenia: Economic and Political Overview", Posted in March 2023 at The Link: <http://bit.ly/3zysFmR>, The Date of Browsing the Site Is 03/04/2023.

² - Ibid.

³ - Ibid.

⁴-Nicoletta varani, azerbaijan frameworks: geopolitical and socio-economic considerations, geopolitical, social security and freedom journal, (volume 1, issue 2, 2018), P: 44.

أذربيجان الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في منطقة القوقاز، ويبلغ عددهم حوالي 10 ملايين نسمة، مقسمين إلى مجموعات عرقية مختلفة، أغلبهم أذربيجانيون، وأقليات مثل الروس، والأرمن وآخرون، كما يغلب على الطابع السكاني الفئة الشبابية بمعدل 31 سنة متوسط للعمر، بالإضافة إلى الجالية الأذربيجانية في الخارج، إذ يقدر عددهم في شمال إيران حوالي 15 مليون شخص، وفي روسيا أكثر من مليون شخص، وفي تركيا حوالي مليون شخص، وفي أمريكا الشمالية حوالي أربع مئة ألف شخص، وفي أوروبا حوالي ثلاث مئة ألف شخص.¹

أصبحت أذربيجان مستقلة عن الاتحاد السوفيتي منذ عام 1991، وتمكنت من بناء هويتها الخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، دون المساس بعلاقاتها مع روسيا، وفي نفس الوقت الدفع نحو بناء علاقات وروابط سياسية واقتصادية مع جيدة مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، خاصة تركيا التي لديها معها علاقات دبلوماسية واقتصادية جيدة ومتأزرة ساعدتها في الاقتراب أكثر فأكثر من الغرب، مستغلة في ذلك التقارب العرقي اللغوي بين البلدين.²

تعد أذربيجان لاعب رئيسي في منطقة جنوب القوقاز، لاحتوائها على احتياطات كبيرة من الطاقة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، كما تتمتع بعلاقات قوية مع تركيا وتسعى إلى تحقيق التوازن في علاقاتها مع روسيا وإيران والولايات المتحدة، كما انخرطت في نزاع طويل الأمد مع أرمينيا بشأن منطقة ناغورنو كاراباخ.

أما فيما يتعلق بالوضع السياسي، يعد منصب رئيس الجمهورية في أذربيجان من أهم المناصب السياسية في النظام السياسي، ويتم انتخابه عن طريق انتخابات عامة لمدة خمسة سنوات، ويمكن له التقدم للترشح في أكثر من مرة بعد التعديلات الدستورية الأخيرة التي تم إجرائها في مارس عام 2009، بعد أن كان يسمح للرئيس بعهدتين رئاسيتين فقط،³ وبذلك فإن طبيعة النظام السياسي في أذربيجان نظام رئاسي، حيث يكون الرئيس هو رأس الدولة ورئيس الحكومة، أما البرلمان فيتكون من مجلس واحد ويضم 125 مقعدا، فيما تخضع السلطة القضائية إلى تبعية السلطة التنفيذية، مما ينجر عنها عدة مخاوف أهمها الضغط السياسي على القضاء.

بفضل الجغرافيا الاقتصادية لأذربيجان، ارتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بأسعار النفط والغاز الطبيعي، حيث تمكنت من زيادة صادرات الطاقة إلى الأسواق الدولية، بما في ذلك الأسواق الأوروبية،

1-Ibid. P: 45.

2-Ibid. P : 48.

³ - محمد صلاح الجوهرى، "دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي في أذربيجان"، المركز الديمقراطي العربي، نشر على الرابط: <http://bit.ly/40APQcd> ، بتاريخ: 2017/07/07، تاريخ تصفح الموقع: 2023/04/02.

إلى ما يزيد عن 19 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في سنة 2021، منها 8.5 مليار متر مكعب إلى تركيا، وحوالي 7 مليار متر مكعب إلى إيطاليا، فيما تم تصدير الحجم المتبقي إلى دول أخرى منها: جورجيا واليونان وبلغاريا، إضافة إلى دول أوروبية أخرى تعمل على إكمال شبكة توزيع الغاز مثل ألبانيا. فبالرغم من أن أذربيجان تملك احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي يصل إلى 2.6 تريليون متر مكعب حسب تصريح وزير الطاقة الأذربيجاني بيرفيز شهبازوف، إلا أنها تحتاج إلى تنفيذ استثمارات إضافية من أجل زيادة إمدادات الغاز إلى أوروبا.¹ وكذلك يعتمد الاقتصاد الأذربيجاني على الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات بشكل ضعيف، حيث يمتنون الزراعة في التلال الشمالية، وعلى ساحل بحر قزوين، إذ تتم زراعة التبغ، والنباتات العطرية، وزراعة الكروم في التلال الشمالية، وزراعة الحمضيات والفواكه الأخرى والشاي والخضروات على ساحل بحر قزوين، فيما تتم تربية الأغنام والماعز في المناطق الجافة.²

وبناء على ذلك يمكن القول أن أذربيجان تتمتع باقتصاد أكبر وأكثر تنوعاً من أرمينيا، مع تركيز قوي على قطاع الطاقة، لاسيما وإن الدولة تعد منتجاً رئيسياً للنفط والغاز، ومورداً موثوقاً به لدى السوق الدولية، وقد استثمرت بكثافة في البنية التحتية والنقل لدعم صادراتها من الطاقة منذ 2006، إلا أن أذربيجان تواجه تحديات كبيرة، خاصة فيما تعلق بالفساد وعدم الاستقرار السياسي ونقص التنويع الاقتصادي.

الفرع الثالث: الصراع الجيوسياسي حول إقليم ناغورنو كاراباخ

يقع إقليم ناغورنو كاراباخ على أراضي معترف بها دولياً كجزء من أذربيجان،³ ويخضع لسيطرة الأرمن منذ الحرب التي اندلعت بداية التسعينيات وتبلغ مساحته 4 آلاف و800 كيلومتر مربع، يغلب عليه الطابع الجبلي، ويقطن به زهاء مئة وخمسين ألف نسمة، يمثل الأرمن 95% من عددهم، ومن الناحية الاقتصادية فإن إقليم ناغورنو كاراباخ يفتقر إلى الموارد الاقتصادية، ويعتمد النشاط الاقتصادي فيه على الزراعة وتربية الماشية وبعض الصناعات الغذائية من المحاصيل المشهورة كالحبوب والقطن والتبغ، فيما أعلن الإقليم عام 1992 انفصاله عن أذربيجان من دون أن يحظى ذلك باعتراف أي دولة

¹ - موقع الأناضول، "أذربيجان: لدينا احتياطي من الغاز الطبيعي يكفي جيراننا وأوروبا"، على الرابط:

<http://bit.ly/3K7QK9k>، نشر بتاريخ 2023/03/13، تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/31

² - Nicoletta Varani, op.cit, p51

³ - Cory Welt، Andrew S. Bowen، Azerbaijan And Armenia: The Nagornokarabakh Conflict, (Congressional Research Service, 2021), P:01.

بما ذلك أرمينيا.¹ ورغم ذلك، مازال سكان الإقليم يعتبرون أنفسهم دولة مستقلة ويطالبون باعتراف دولي بشكل رسمي.

بدأ النزاع بين الأرمن والأذربيجانيين من خلال تصورات ومعلومات متناقضة حول حقوقهما التاريخية في إقليم ناغورنو كاراباخ منذ عقود، فالأرمن يرون أن هذا الإقليم قد خضع لسيطرة أرمينيا منذ القرن 8 ق.م، وأن الإقليم يمثل مهدا للحضارة الأرمينية، حيث أقام الأرمن بها العديد من الكنائس التي غاية سيطرة المسلمين على المنطقة، أما الأذريون فيرون أن الكنائس التي أقيمت قبل سيطرة المسلمين على المنطقة، أقامها الألبان المسيحيون في المنطقة، ولا دخل للأرمن فيه.²

وبعد استقلال أرمينيا وأذربيجان في 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، دخل الطرفان في نزاع من أجل إقليم ناغورنو كاراباخ حيث قامت القوات الأرمينية في نهاية 1993 باحتلال سبع مقاطعات محيطة بأذربيجان، بالإضافة إلى إقليم ناغورنو كاراباخ أي ما يعادل 16% من مجمل مساحة أذربيجان، حيث لاقت هذه الأخيرة هزيمة كبيرة في هذه الحرب، لتتوقف بعدها العنف بين الطرفين في 1994، بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة روسية، إلا أن السلم بين الطرفين كان مجل إلى حين، خاصة وأن أذربيجان لم تنس الهزيمة التي منيت بها في عام 1994، التي على أثرها خسرت العديد من الأقاليم، استولت عليها أرمينيا.³

بعد تحديث أذربيجان قواتها والتزود بالأسلحة المتطورة من طائرات مسيرة وأنظمة دفاع جوي، شن الجيش الأذربيجاني في أبريل 2016 هجوما بالأسلحة الثقيلة، مستعملا كامل ترسانته من الصواريخ أرض-جو والمدفعية الثقيلة والقوة الجوية عبر خط التماس مع إقليم ناغورنو كاراباخ، وتميزت هذه الحرب بالعنف الشديد حيث أسفرت عن مقتل أكثر من 200 قتيل في فترة قصيرة قدرها 4 أيام، والتي بعدها توقف إطلاق النار.⁴

بعد أن تطور النزاع ووصل إلى الاشتباك المسلح بداية التسعينيات، في سنة 2016، وأفضى إلى مقتل أكثر من 30 ألف قتيل، تجدد الاشتباك في سنتي 2020، و2022 على التوالي، ووصفت

¹ - موقع سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، "إقليم الدم... لماذا استعرت الحرب مجددا في ناغورني كاراباخ؟"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3FWrcdP>، بتاريخ 2020/09/29، تاريخ تصفح الموقع: 2023/03/27.

² - جلال خشيب، "إقليم ناغورنو كاراباخ... بين الإرث التاريخي القوقازي والحسابات الإقليمية التركية-الإيرانية"، مجلة رؤية تركية، (تركيا، 2016)، ص: 174.

³ - عباسي عادل، "النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ دراسة جيوسياسية وقانونية على ضوء التطورات الراهنة"، مجلة مدارات سياسية، (المجلد 6، العدد 1، 2022)، ص: 27.

⁴ - المرجع نفسه.

الاشتباكات الأخيرة بأنها من أكثر المواجهات دموية بين الدولتين، حيث أسفرت الحرب عن مقتل الكثيرين من الطرفين،¹ وتسببت في نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص، مما أدى تفاقم الأوضاع الجيوسياسية، وإلى زيادة نفوذ القوى الدولية والإقليمية في الإقليم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، وتركيا، وإيران.

الفرع الرابع: الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي لدولة جورجيا

تتشترك جورجيا الدولة الأوروبية الواقعة بمنطقة القوقاز مع تركيا في حدود برية طولها حوالي 252 كلم، وتتمتع جورجيا بموقع جيوسياسي له قدر من الأهمية نظراً لموقعها الجغرافي على الحدود بين قارتي أوروبا وآسيا، الأمر الذي سمح لها بأن تكون لاعباً مهماً في الشؤون الإقليمية والعالمية، وان تبني علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه تسعى أيضاً إلى تحقيق التوازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية مثل روسيا، وتركيا.

يوجد في جورجيا أقاليم تسعى إلى الانفصال تغذيها أفكار دينية وعرقية، وبدعمها وبشجعها الوجود العسكري الروسي في المنطقة بدرجة أولى، وهما إقليم أوسيتيا الجنوبية وإقليم أبخازيا، حيث أكدت جورجيا أن روسيا في مطلع عام 2017 كُفّت من التدريبات العسكرية على الأراضي الجورجية، وأجرت 59 تمريناً في أبخازيا، و20 تمريناً في أوسيتيا الجنوبية خلال العام نفسه، وأنشأت مركزاً مشتركاً للمعلومات والتنسيق ونشرت مجموعات إضافية من منظومات القذائف الدفاعية الجوية من طراز "أس-300" (S-300) الأمر الذي تم فهمه لدى صانع قرار جورجيا، أن روسيا قد بدأت في عملية الضم الواقعي للمناطق الجورجية.²

كما يضاف إلى التواجد العسكري الروسي على أراضي جورجيا، قوات أجنبية أخرى تحت مسمى قوات حفظ السلام مصدرها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، تهدف إلى مساعدة جورجيا واستغلالها في آن واحد؛ المساعدة تتمثل في التخلص من مشاريع الانفصال والنفوذ الروسي، أما الاستغلال فيمثل في السعي لإقامة قواعد عسكرية لخدمة أهداف جيوسياسية لحلف الناتو.³

¹ - موقع فرانس 24، "تجدد الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان غداة يوم دام قتل فيه عشرات الجنود"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3FZhYxt> بتاريخ 2022/09/14، تاريخ تصفح الموقع 2023/03/29.

² - موقع الأخبار، "جورجيا: تحويل نظام الحكم من رئاسي إلى برلماني"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3LUWAX8>، بتاريخ 2017/09/27، تاريخ تصفح الموقع 2023/03/37.

³ - عاطف معتمد عبد الحميد، "التنافس الروسي الأمريكي في جورجيا... إعادة رسم الخريطة"، موقع الجزيرة، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3nhKofz> بتاريخ تصفح الموقع 2023/03/26.

كما شهدت جورجيا أيضًا صراعات مع القوات الانفصالية في منطقة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، حيث قام الاتحاد السوفياتي بضم أبخازيا الجنوبية إلى جورجيا السوفياتية سابقًا، ثم جعل فيه حكم ذاتي داخل جمهورية جورجيا سنة 1926، له حدوده وعاصمته وبرلمانه، الأمر الذي لم يتقبله الجورجيون لأنهم يرون بأن أبخازيا إقليم تابع لجورجيا شعبًا وأرضًا، واتهموا النظام السوفياتي سابقًا بتقسيم جورجيا من خلال خلق ثلاث كيانات تتمتع بالحكم الذاتي وهي: أوسيتيا الجنوبية، أبخازيا، أديجاريا.¹

أما إقليم أوسيتيا فقد تم ضمّه إلى الاتحاد السوفياتي سنة 1918، وبعدها أقيم على الإقليم حكم ذاتي سنة 1920، ومن ثمة الإعلان عن قيام جمهورية أوسيتيا،² لكن جمهورية جورجيا لا تعترف بها، وتدخلت عسكريا في الإقليم في العديد من المرات، بحجة أنها لا تحظى باعتراف دولي، وأنها في الحقيقة تنتمي إلى جورجيا، رغم فقدان السيطرة عن الإقليم منذ مدة طويلة، كما أن جل سكان الإقليم أصبحوا يحملون الجنسية الروسية.³

تحولت جمهورية جورجيا من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، بعد أن صوت البرلمان نهائيا بإقرار التعديلات الدستورية في سنة 2017،⁴ ليكون الرئيس هو رأس الدولة، ورئيس الوزراء هو رأس الحكومة، وبرلمان يتألف من مجلس واحد يضم 150 مقعدًا، ويخضع وزير الدفاع والداخلية لرئيس الدولة، مع ضمان استقلالية السلطة القضائية، إلا أنه توجد مخاوف من التدخل السياسي في القضاء.

تتنوع النظم السياسية في بلدان جنوب القوقاز، لكن البلدان الثلاثة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، والفساد، والحريات السياسية. كذلك هناك مخاوف بشأن الافتقار إلى حرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام في أذربيجان، وتعرضت البلاد لانتقادات بسبب معاملتها للمعارضين السياسيين، فيما واجهت أرمينيا تحديات تتعلق بالفساد وعدم الاستقرار السياسي، وكانت هناك مخاوف بشأن حياد القضاء، أما جورجيا فقد أحرزت تقدمًا كبيرًا في الإصلاحات الديمقراطية في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالفساد والتأثير السياسي على القضاء.

أما من الناحية الاقتصادية فيعدّ موقع جورجيا مصدرا لثروتها، ليس لِمَ في باطنها إنما من خلال تقديم الخدمات من داخل حيزها الجغرافي لدول أخرى تملك الثروات وتفتقر إلى منافذ بحرية،

¹ - لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب فرج، "الأهمية الاستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، (المجلد 13، العدد 4، 2015)، ص: 196.

² - المرجع نفسه.

³ - إنغو مانتوفيل، طارق أنكاي، "طرفا النزاع في أوسيتيا الجنوبية تعلمتا من بعضهما البعض دون استيعاب الدرس"، موقع دي دابل يو dw، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3K7jBeS> بتاريخ 2008/08/09، تاريخ تصفح الموقع 2023/03/26.

⁴ - موقع الأخبار، مرجع سابق.

بتسهيل عملية مرور المواد الطاقوية على أرضها، خاصة وأنها تسيطر على العديد من جبال القوقاز مما يسهل عليها التحكم في الطرق التي تمر منها مواد الطاقة، وبهذا يكون موقع جورجيا مصدر ثروتها، متقدما على كل الخصائص الأخرى.¹

إضافة إلى ذلك يعتمد اقتصاد جورجيا على خدمات القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعة، إذ يمثل قطاع الزراعة حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب حوالي 40% من قوة العمل، ويتم تصدير معظم محاصيله المتمثلة في القمح والذرة والعنب والشاي، إلى روسيا، أما قطاع الصناعة الذي يمثل أساسا في صناعة الجرارات، والأغذية والتعدين والصناعات الاستخراجية، إلى جانب صناعات الغزل والنسيج، فيساهم بـ 23% من الناتج المحلي الإجمالي.²

تحوز جورجيا على اقتصاد صغير نسبياً، يعتمد بشكل كبير على الخدمات التي تقدمها إلى الدول المصدرة والمستوردة للطاقة عبر أراضيها، أي أنها دولة عبور للطاقة، إضافة إلى خدمات القطاعات الأخرى المتمثلة في الزراعة، والتجارة الخارجية، والسياحة، كما أحرزت تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة من حيث الإصلاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل.

المطلب الثاني: المعطى الثقافي والحضاري لمنطقة جنوب القوقاز

تشتهر منطقة القوقاز بتنوعها الثقافي واللغوي والديني وتاريخها الطويل والمعقد، وطالما كان الإقليم عبر العصور مكانا لالتقاء الحضارات، نجد من الشمال "الحضارة الروسية"، ومن الغرب "حضارات شرق أوروبا"، وكذلك من الشرق "حضارات آسيا الوسطى"، وبالتالي يمثل الإقليم بموقعه هذا حضارة أوروآسيوية. يتسم القوقاز بتنوع عرقي كبير مقارنة بمساحته الصغيرة، ويرجع الأمر إلى الحضارات التي تعاقبت على المكان، وإلى التنوع البشري الذي استقطبته منطقة القوقاز من قارة آسيا وأوروبا وأفريقيا... الخ، إذ يبلغ عدد سكان منطقة القوقاز حوالي 20 مليون نسمة،³ يقطن به أكثر من 50 شعباً يتحدثون لغات مختلفة ولهجات متنوعة، مما جعل الكثيرين يطلقون على الإقليم اسم "جبل الألسن" نسبة إلى التنوع الكبير في لغات الإقليم،

¹ - لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب فرج، مرجع السابق، ص ص: 200-201.

² - هويدا سعيد، "آسيا الوسطى والقوقاز... تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3A3enek> بتاريخ 2002/01/25، تاريخ تصفح الموقع: 2023/04/16.

³ - المرجع نفسه.

وهكذا فمِنطقة جنوب القوقاز هي منطقة متنوعة ومعقدة تشكلت من خلال مجموعة متنوعة من المعطيات الثقافية والحضارية، وتتمثل أهم المعطيات الثقافية والحضارية الرئيسية لمنطقة جنوب القوقاز فيما يلي:

لغات القوقاز: منطقة جنوب القوقاز هي موطن لمجموعة متنوعة غنية من اللغات، بما في ذلك الجورجية والأرمنية والأذربيجانية ولغات الأقليات المختلفة مثل: اللازية والأوسيتية بالإضافة إلى اللغات المينغريلية والسوانية والأبخازية والأوراية والأودية الشيشانية، اللاكية، الشوركيلية. هذه اللغات لها تاريخها وثقافتها وآدابها المتنوعة، قد لعبت دوراً مهماً في تشكيل الهوية الثقافية للمنطقة¹.

الديانات: تتميز منطقة جنوب القوقاز بتاريخ ديني معقد، حيث تلعب المسيحية والإسلام أدواراً مهمة في المعطيات الثقافية والحضارية في المنطقة. للمسيحية تاريخ طويل في المنطقة، وكان للكنائس الأرثوذكسية الجورجية والأرمنية تأثير في تشكيل الهوية الثقافية للمنطقة²، من ناحية أخرى، تعود الاتصالات الأولى بين العالم الإسلامي وشعوب القوقاز إلى القرن السابع وكان له تأثير كبير على ثقافة المنطقة ومجتمعها³. ويشكل المسلمون الأغلبية الدينية في أذربيجان بنسبة 96% من السكان، منهم حوالي 65% شيعة و36% سنة. أما في جورجيا، فيعترف 83.41% من السكان أنفسهم كمسيحيين، بينما ينتمي نحو 95% من سكان أرمينيا إلى الكنيسة الأرمنية الرسولية⁴.

إن المعطيات الثقافية والحضارية لمنطقة جنوب القوقاز متنوعة ومعقدة، وتعكس تاريخ المنطقة الغني ثقافياً، وساهمت هذه المعطيات الثقافية والحضارية في تشكيل هوية المنطقة ولعبت دوراً مهماً أيضاً في تشكيل تاريخها وتطورها.

وبناء على ما سبق وبشكل عام، يمكن القول أن لدى دول جنوب القوقاز الثلاثة، أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، أنظمة وهياكل سياسية مختلفة تقتدر إلى كثير من مقومات بناء الدولة وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية، كما تتميز منطقة جنوب القوقاز بواقع جيوسياسي معقد وديناميكي، نظراً

¹ - محمد شطب، "اللغات القوقازية (2)"، موقع صحيفة المثقف، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3nHJbyv> بتاريخ 2020/06/28، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/03.

² - عمران عبد الله، "كنيسة الحسن الكبير وروائع شوشه وألبان القوقاز.. عمارة قره باغ وتاريخ التنوع والثراء في مواجهة الحرب"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3K6Y3OI> بتاريخ 2020/11/26، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/03.

³ - موسوعة أر-تي RT، "الإسلام والمسلمون في روسيا عبر العصور"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/4337bfK> بتاريخ 2015/12/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/03.

⁴ - Sophie Zviadadze. BRILL Website. "Religion In The South Caucasus Tradition", Ambiguity, And Transformation, Journal Of Religion In Europe, Online Publication Date: 20/12/2021 On The Link: <http://bit.ly/3nEXbsS> The Date Of Browsing The Site Is 03/04/2023

لموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية، الأمر الذي افضى إلى حتمية وجود قوى إقليمية وعالمية تتنافس من أجل مصالحها في المنطقة، مما افرز عنه تاريخ طويل من الصراعات المستمرة والتوترات الجيوسياسية أبرزها نزاعات عرقية وإقليمية مثل نزاع ناغورنو كاراباخ، ونزاعات أخرى داخل أراضي جورجيا، والتي بدورها شكلت تحديات كبيرة لاستقرار المنطقة وتنميتها.

المطلب الثالث: المعطيات الجيوسياسية لقبرص ودول البلقان المجاورة لتركيا

تمثل قبرص ودول البلقان المجاورة لتركيا منطقة ذات أهمية جيوبوليتيكية يسيطر عليها التشابك والتعقيد، إذ يشكل النزاع التركي اليوناني حول قبرص محورا رئيسيا للخلاف بين الدولتين، إلى جانب النزاع المائي بين تركيا وبلغاريا واليونان حول تقاسم الموارد المائية. كما تتداخل النزاعات الهوياتية والجيوسياسية في المنطقة، مثل الخلاف اليوناني المقدوني حول الهوية والتسمية، والصراع بين ألبان كوسوفو وصربيا الذي يعكس التوترات الإثنية والسياسية المتراكمة في المنطقة. كل هذه المعطيات تجعل المنطقة بؤرة للتحديات الإقليمية، وبالرغم من ذلك تسعى تركيا لتعزيز نفوذها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

الفرع الأول: النزاع الجيوسياسي التركي اليوناني حول قبرص

قبرص هي دولة جزرية صغيرة، عضو في الاتحاد الأوروبي، تقع في شرق البحر الأبيض المتوسط، لها حدود بحرية وبرية مع تركيا لأن شمال الجزيرة خاضع لحكم دولة قبرصية تركية غير معترف بها دوليا. لهذا السبب تعدّ وضعية قبرص الجيوسياسية جدّ معقدة، حيث تشكلت من خلال العديد من العوامل أهمها النزاع طويل الأمد حول الوضع السياسي للجزيرة الذي دعت تركيا إلى حله من خلال اقتراح حل الدولتين، وإنشاء دولة قبرصية يونانية في الجنوب ودولة قبرصية تركية في الشمال، لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من قبل جمهورية قبرص واليونان.¹

ففي سنة 1974 تدخلت تركيا في الجزء الشمالي من الجزيرة واحتلته على أعقاب الانقلاب الذي قام به القبارصة اليونانيون من أجل توحيد الجزيرة مع اليونان، وتماشيا مع وضع تركيا كدولة ضامنة، فأدى الصراع إلى تقسيم الجزيرة، ونزوح آلاف الأشخاص، حيث أصبح القبارصة اليونانيون يعيشون في الجنوب، وهي الدولة المعترف بها دوليا وأصبحت عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 2004، أما القبارصة الأتراك فيعيشون في شمال جمهورية قبرص التي تأسست سنة 1983 بدعم من تركيا، وهي غير معترف بها من قبل المجتمع الدولي كما أشرنا في الأعلى، فيما تعتبر تركيا الدولة الوحيدة التي تعترف بسيادة شمال قبرص التركية المعلنة من جانب واحد.²

¹ - George Economou, Op.Cit. P: 06.

² - Engin Yüksel, **Turkey's Interventions In Its Near Abroad: The Case Of Northern Cyprus**, (Netherlands Institute Of International Relations, May 2022)، p: 02.

الخريطة رقم (5): موقع جزيرة قبرص بالنسبة لتركيا



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تطبيق مابشارت (Map chart)

توضح الخريطة في الأعلى موقع جزيرة قبرص بالنسبة لتركيا، ويلاحظ أن قبرص تقع في شرق البحر الأبيض المتوسط، جنوب تركيا مباشرة، على بعد حوالي 70 كيلومتراً من سواحلها. ويُعد موقعها استراتيجياً بالنسبة لتركيا، حيث يمكنها بأن تتحكم في طرق الملاحة والطاقة في المنطقة، لذلك تُولي تركيا أهمية كبيرة لعلاقتها مع قبرص الشمالية (قبرص التركية)، التي تعترف بها لوحدها كدولة مستقلة، في ظل النزاع المستمر مع قبرص اليونانية.

يعد موقع جزيرة قبرص موقعها الاستراتيجي جعل منها ركيزة أساسية في السياسات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بقضايا مثل الأمن الإقليمي والهجرة والتنمية الاقتصادية، وأيضاً باعتبارها نقطة عبور لموارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأدى اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في المنطقة إلى زيادة أهميتها كمركز متوقع للطاقة، وإلى زيادة التوترات بين تركيا واليونان تضاف إلى تاريخهما طويل من النزاعات، وتعد المطالبات الإقليمية في بحر إيجه، والأوضاع الجيوسياسية في قبرص، وحقوق الأقليات العرقية والدينية، كلها عوامل ساهمت في تنامي الصراعات بين البلدين، أدت في كثير من الأحيان إلى مواجهات عسكرية على مر السنين، ولا تزال التوترات بين البلدين عالية.

يعد النزاع بين تركيا واليونان من بين النزاعات التي لا تهدأ حتى تثور بين فترة وأخرى، وتعود جذوره إلى حقبة زمنية بعيدة، منذ القرن الخامس عشر، أين سيطرت الدولة العثمانية على اليونان، وجزر بحر إيجه، والجزيرة القبرصية، وبانتهاء السيطرة العثمانية التي دامت حوالي أربعة قرون، انتقلت الإدارة الفعلية للجزيرة القبرصية من أيدي الأتراك العثمانيين إلى أيدي البريطانيين سنة 1878، مما أدى إلى حصول جزيرة قبرص على الحكم الذاتي سنة 1882. وبقيام الحرب التركية-اليونانية سنة 1919-1922، أنهيت باتفاقية لوزان في 24 جويلية 1923، إلا أنه مازالت العديد من القضايا محل خلاف بين الدولتين من بينها جزيرة قبرص، ومسألة السيطرة على المجال الجوي فوق بحر إيجه، ورسم خطوط الجرف القاري في بحر إيجه، وحدود المياه الإقليمية لكل من الدولتين.¹

منذ الغزو التركي للجزء الشمالي من قبرص سنة 1974، ردّا على انقلاب القبارصة اليونانيين بدعم من اليونان، واحتلت 36% من أراضي الجزيرة القبرصية، الأمر الذي أدى إلى انقسامها.² فأصبحت إلى يومنا مقسّمة إلى جزئين، الجزء الشمالي من قبرص معترف به فقط من قبل تركيا، بينما الجزء الجنوبي معترف به من قبل المجتمع الدولي باسم جمهورية قبرص، وأدى هذا التقسيم في العديد من المرات إلى قيام مناوشات بين البلدين فكادت تندلع بينهما الحرب لولا وساطة دول حلف الناتو في المفاوضات، ومع اكتشاف احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، سارعت الدول المطلة على ضفافه في التنقيب عن الغاز فتزايد التنافس فيما بينها، وكانت أنقرة منافساً نشطاً في ذلك، الأمر الذي سرّع من عودة الخلاف بين كل من تركيا واليونان ليطفو على السطح من جديد، حيث تعترض أثينا على تنقيب القوات البحرية التركية على الغاز في ما اعتبرته منطقة الجرف القاري الخاص بها.³

استمرت الجهود المبذولة لإعادة توحيد الجزيرة منذ عقود، مع أشواط عديدة من المفاوضات بين تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، إلا أن الحل ظلّ بعيد المنال، في ظلّ تمسك تركيا أن بالمطلب القائل بأن الطائفة القبرصية التركية في الشمال لها الحق في تقريرها مصيرها وإقامة دولة مستقلة، بينما تؤكد اليونان وجمهورية قبرص أن قبرص دولة واحدة غير قابلة

¹ - أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية... والصراع التركي - اليوناني في ظل الموقف الدولي (1960-1994) دراسة تاريخية"، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، (جامعة بابل، العراق، المجلد 6، العدد 1)، ص: 82.

² - موقع وكالة الأنباء القبرصية، "الخارجية القبرصية تعرب عن قلقها من تشويه تركيا للحقيقة بشأن غزو عام 1974"،

نشر على الرابط: <http://bit.ly/40VPop4> ، بتاريخ 2022/08/17، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/10

³ - إيمان زواري، "تغيير خرائط الوطن... تركيا والعودة إلى الوطن الأزرق"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3o45NJ5>

بتاريخ 2021/02/18، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/11

للتجزئة، ومما زاد الطين بلة، توزيع السلطة بين الطائفتين، والوجود العسكري التركي في الجزيرة، ومؤخرا قامت تركيا بأنشطة حفر بحرية في المياه التي تطالب بها جمهورية قبرص بعد ما تم اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في الجزيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة وحدة التوترات بين تركيا واليونان في السنوات الأخيرة، وبذلك ظلت الجهود المبذولة لحل النزاع حول قبرص مستمرة منذ عقود، ولا يزال الصراع دون حل.

الفرع الثاني: المعطيات الجيوسياسية لدول البلقان الجوار لتركيا

يعد الجزء الصغير من مساحة تركيا في القارة الأوروبية، أحد أهم المزايا التي استفادت منها دولة تركيا على مر التاريخ في عدة مجالات، مثل الانفتاح الحضاري، والتطور الصناعي والتكنولوجي، كما تسبب لها أيضا برسم صورة نمطية سلبية من طرف جيرانها الأوروبيين، تمثلت في ان الشرق العثماني التركي خطر على أوروبا نظرا لإيديولوجية المواطن التركي الإسلامية، والتي انعكست على الدولة بالسلب، مما جعل من الأوروبيين يخشون هجرة المسلمين اليهم عبر هذا الجزء الصغير، أو اقتداء المواطن الأوروبي بالمواطن التركي وتبنيه للإيديولوجية الإسلامية، وتعتبر المصطلحات التي تستعملها المجتمعات الأوروبية مثل: الإسلاموفوبيا، التركوفوبيا، وإردوغانفوبيا... عن ذلك الخوف، الذي يشكله الخطر المتصور.¹

تتشارك تركيا في الحدود البرية مع منطقة البلقان مع دولتين أوروبيتين، هما اليونان التي تقاسمها حوالي 212 كيلومترا في حدودها البرية في الغرب، وبلغاريا التي تشاركها زهاء 269 كيلومترا في حدودها البرية في الشمال الغربي. بالإضافة إلى أن هاتين الدولتين تتقاسمان مع تركيا حدودا بحرية، فاليونان تشترك معها في حدود بحرية على مستوى بحر إيجه، وبلغاريا تشترك مع تركيا في حدود بحرية في البحر الأسود، كما لتركيا حدودا بحرية مع دولة أخرى من البلقان هي رومانيا.

منطقة البلقان هي المنطقة الشاملة لمجموعة الدول الآتية تقريبا: ألبانيا، بلغاريا، وتركيا، واليونان، ورومانيا واليونان، والمجر، وكذلك الدول التي نشأت على إثر تفكك الاتحاد اليوغسلافي سابقا في بداية التسعينات وهي سلوفينيا، وصربيا، ومقدونيا، والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وكوسوفو.² تقع منطقة البلقان في قارة أوروبا وهي أضعفها وأكثرها فقرا من الناحية الاقتصادية والثروات الطبيعية، وأكثرها تشعبا من الناحية الثقافية والعرقية، وتعاقبت على المنطقة عدة

¹ - محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص ص: 7، 8.

² - هاني صلاح، "دول البلقان... معلومات أساسية؟"، موقع الجزيرة، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3KLSbMb> ،

بتاريخ 2011/01/17، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/09

حروب أهلية دموية أشهرها حرب البوسنة (1992-1995)، ويرجع تسمية البلقان إلى مصطلح "البلقنة" الذي يشير إلى التشتت والانقسام والصراع بسبب الحرب الأهلية التي ظهرت فيها.¹

ويمتاز موقع الجغرافي لمنطقة البلقان بثلاث خصائص هامة وهي الجبال المرتفعة، والأنهار، إضافة إلى أنها تعد كشبه جزيرة ذات حدود شمالية واسعة تحيط بها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود، وبحر إيجه، والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي.² إذ يتوسط إقليم البلقان القارة الأوروبية تقريبا، ويجاور أوروبا الغربية على ضفة البحر الأبيض المتوسط والتي تعد من أهم مناطق خطوط الملاحة الدولية، لذلك فإن ما يحصل فيه من اضطراب وعدم استقرار ينعكس بشكل مباشر على دول الاتحاد الأوروبي وحركتها وأهدافها، إضافة إلى قربها من منابع نفط الشرق الأوسط مما يجعل من هذا الموقع الجغرافي منطقة حيوية تتنافس عليها القوى الكبرى، خاصة الدول الأوروبية منها ليس فقط من أجل ضمها، بل كذلك من الاستفادة من موارده البشرية والزراعية لتفعيل الاقتصاد الأوروبي.³

لذلك كان موقعها الاستراتيجي على مر التاريخ أحد العوامل التي جعلت منها موقعا لصراعات سياسية وعسكرية كبرى عبر التاريخ، ويمكن إرجاع هذه الصراعات إلى تفكك الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إضافة إلى ذلك يعتبر إرث تفكك يوغوسلافيا في التسعينيات من أهم العوامل الرئيسية التي شكلت الأوضاع الجيوسياسية في البلقان، والذي أدى إلى سلسلة من الحروب والصراعات بين مختلف الدول والجماعات العرقية، بما في ذلك حرب البوسنة وحرب كوسوفو وحرب الاستقلال الكرواتية، واتسمت هذه النزاعات بالتوترات العرقية والدينية وأسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد السكان.

حيث دارت العديد من الحروب في منطقة البلقان، انبثقت عن تفكك يوغوسلافيا منها حرب البوسنة والهرسك بعد أن أعلنت البوسنة استقلالها عن يوغوسلافيا سنة 1991، وأخرى وبين القوات الصربية والكرواتية البوسنية التي سعت فيها البوسنة إلى إنشاء مناطق منفصلة خاصة بها، كما نشبت حرب كوسوفو بين قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "صربيا والجبل الأسود" وجيش تحرير كوسوفو

¹ - موقع الجزيرة، "مدن ومناطق البلقان"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3fDikjc> ، بتاريخ 2016/03/16، تاريخ تصفح الموقع: 2022/11/03.

² - أسماء سعد الدين، "بحث حول شبه جزيرة البلقان"، نشر على الرابط: <https://www.almrsal.com/post/385647> ، بتاريخ 2016/06/19، تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/25.

³ - نزار إسماعيل عبد اللطيف، "التنافس الروسي-التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم السياسية، (العراق، عدد خاص 37، جامعة بغداد)، ص ص: 210، 211.

الذي سعى إلى استقلال كوسوفو، إضافة إلى ذلك كان التمرد الألباني في مقدونيا، الذي نتج عنه صراع بين الألبان العرقيين في مقدونيا والحكومة المقدونية، وادت هذه الحروب إلى تدخل الناتو وإنشاء إدارة بقيادة الأمم المتحدة في العديد من الدول الحديثة في منطقة البلقان، وكما أدت هذه الحروب التي تغذيها التوترات العرقية والدينية، والنزاعات الإقليمية، والصعوبات الاقتصادية، والطموحات السياسية، إلى قتل مئات الآلاف وتشريد ملايين الأشخاص، وبالتالي خلقت جراحا عميقة في المنطقة أثرت بشكل سلبي على عملية المصالحة وإعادة البناء من جديد.

ويستمر إرث هذه الصراعات في تشكيل المشهد السياسي للمنطقة، مع الخلافات الإقليمية التي لم يتم حلها والتوترات بين المجموعات العرقية والقومية المختلفة، والنزاع المستمر بين صربيا وكوسوفو هو أحد الأمثلة على ذلك، حيث رفضت صربيا الاعتراف باستقلال كوسوفو، الذي أعلن في عام 2008.

حيث صرح "بوروت باهور" (BORUT BAHOR) رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا "إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة"، في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية في 7 مارس 2011 "إن السلام في البلقان يهدده عدم حل الخلاف المستمر بين مقدونيا واليونان، وبين صربيا وكوسوفو وعدم حلّ المسائل الحساسة في البوسنة".¹

كما يعتبر أيضا تأثير الجهات الخارجية عاملاً رئيسياً في الوضع الجيوسياسي في البلقان، يرى الباحث من خلال هذه الدراسة أن لتركيا وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مصالح استراتيجية وأهداف جيوبوليتيكية المنطقة، تسعى هذه الكيانات إلى ممارسة نفوذها بكل الوسائل المتاحة وغير المتاحة منها الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حيث تتمتع هذه البلدان لاسيما منها المتواجدة في منطقة البلقان بتاريخ طويل من التفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي مع تركيا، وقد تشكلت علاقتها مع تركيا من خلال التعاون والصراع، وإلى هنا سنتناول في دراسة هذا المطلب من الدراسة، أهم النزاعات والأوضاع الجيوسياسية التي تشكل حاضر ومستقبل المنطقة الجيوسياسي، لاسيما وإن المنطقة لا تزال المنطقة عرضة للتوترات والتأثيرات الخارجية.

¹ - محمد الأرناؤوط، موقع الجزيرة، "مقدونيا واليونان..من يوقف دوامات الصراع؟"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3OXYIog> ، بتاريخ 2011/03/31، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/27

الخريطة رقم (6): دول البلقان الجوار لتركيا



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تطبيق مابشارت (Map chart)

توضح الخريطة في الأعلى دول البلقان الجوار لتركيا، التي تضم كل من كل من تركيا واليونان ورومانيا، وبلغاريا، حيث تبين لنا الحدود البرية والبحرية التي تشترك فيها كل من اليونان، وبلغاريا مع تركيا، وكذلك الحدود البحرية التي تشترك فيها تركيا مع رومانيا.

الفرع الثالث: النزاع المائي بين تركيا وبلغاريا واليونان

تقع اليونان في الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا، عند مفترق طرق ثلاث قارات: أوروبا وآسيا وأفريقيا، مما جعل منها موقعها الاستراتيجي اليونان رئيسياً في السياسة الإقليمية، وتشترك اليونان في حدود برية مع تركيا في الشمال الشرقي، وعلى طول نهر مريج التركي الذي يصب في بحر إيجه.¹

¹ - موقع الجزيرة، "اليونان"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3KFOcPN> بتاريخ 2014/11/03، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/16.

وتعد اليونان جمهورية ديمقراطية نيابية برلمانية،¹ تشكل نظامها السياسي من خلال مجموعة متنوعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما في ذلك حضارتها القديمة، ودورها في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتجربتها في الحكم العثماني، ومشاركتها في الاتحاد الأوروبي، بانضمامها إليه في عام 1981، وكان لهذا تأثير كبير على نظامها السياسي، حيث اعتمد النظام السياسي اليوناني العديد من الإصلاحات السياسية ساعدت على دمج اليونان في المجتمع الأوروبي الأوسع، كما تأثرت اليونان في السنوات بأزمة اللاجئين، التي شهدت وصول أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين إلى البلاد من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي فرض ضغوطاً كبيرة على الحكومة اليونانية وأدى إلى توتر العلاقات مع بعض الدول الأوروبية.²

واجهت اليونان تحديات اقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، منها أزمة الديون التي بدأت في عام 2008 واستمرت لما يقارب عقد من الزمان، وكانت الأزمة ناتجة عن مجموعة من العوامل، بما في ذلك المستويات المرتفعة للدين العام، والانكماش الاقتصادي العالمي، والضعف البنوي في الاقتصاد اليوناني، وعلى إثر هذه الأزمة، تلقت اليونان عمليات إنقاذ متعددة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، مقابل تنفيذ سلسلة من إجراءات النقشف بهدف استقرار الاقتصاد اليوناني وتقليل عبء الديون، وقد شملت هذه الإجراءات تخفيضات في الخدمات العامة ومعاشات التقاعد، وزيادة الضرائب، وإصلاحات سوق العمل، في مناخ من الصراع السياسي الحاد والاحتجاج الاجتماعي، بعد أن شهد المواطن اليوناني انخفاضاً في مستويات المعيشة وتراجعاً في الوصول إلى الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وارتفعت البطالة بشكل حاد، لا سيما بين الشباب، وازدادت معدلات الفقر،³ كما أضاف وباء كوفيد 19 (COVID-19) ثقل كبير على اقتصاد اليونان، خاصة بعد غلق الحدود بين الدول، مما انعكس سلباً على قطاع السياحة والتي تعد مصدراً رئيسياً للإيرادات للبلاد.

اعتمدت اليونان منذ سنة 2008 على سياسات النقشف بشكل كبير من أجل استقرار اقتصادها والتقليل من أعباء الديون الخارجية، بالرغم من أن هذه السياسات لها أيضاً تأثير كبير على الرفاهية الاجتماعية، إلا أن اليونان اعتمدت خطة استراتيجية مبنية محاكية للواقع، لأنها لا تريد أن تفرط في أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة، منها توسيع مياها الإقليمية إلى عشرات الأميال في شرق البحر

¹ - ينظر الموقع الرسمي لسفارة دولة قطر في أثينا-اليونان، "النظام السياسي"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/9k1ow> تاريخ تصفح الموقع 2023/12/03

² - George Economou, "The Geopolitical Problems Facing Greece", Eastern Mediterranean Policy Note, Cyprus Center For European And International Affairs. (University Of Nicosia, No 45, December 2019), P:02.

³ -George Petrakos, "Economic Crisis in Greece". European and Domestic Market and Policy Failures, (Region and Development Magazine, N° 39, 2014), P: 11.

الأبيض المتوسط حتى تكون متوافقة مع مجالها الجوي الوطني، خاصة وأنها عضوًا في الاتحاد الأوروبي يمكنها الاعتماد عليه في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز ريادة الأعمال، وتحسين كفاءة القطاع العام وتقليل البيروقراطية، في ظل وجود منافس قوي يتمثل في الدولة الجارة تركيا، والتي بدورها تسعى إلى توسيع منطقتها الاقتصادية الخالصة في المنطقة.

أما بلغاريا فتشارك في حدود برية مع تركيا، في الجنوب الشرقي على طول نهر ماريتسا (MARITSA) البلغاري.¹ ويوجد هناك العديد من الخلافات بين تركيا وبلغاريا واليونان تسببت في تنازع البلدين على مرّ السنين، منها الخلافات التي تدور حول استخدام الأنهار والموارد المائية المشتركة، أهمّها الخلافات حول إدارة حوض النهر الذي ينبع من بلغاريا ويصب في بحر إيجة.

يطلق الأتراك على النهر العابر للحدود، الذي يتدفق عبر البلدان الثلاثة الذي ينبع من بلغاريا ويصبّ في بحر إيجة نهر "مريج" (MUREJ NEHRI)، أما البلغار فيطلقون عليه اسم "ماريستا" (MARITSA)، وفي اليونان يسمى "إيفروس" (EVROS)، ويعتبر النهر محل اختلاف بين الدول الثلاثة.² حيث قامت بلغاريا ببناء العديد من السدود والخزانات على النهر، واستعماله بشكل مفرط لأغراض الري، مما أدى إلى انخفاض تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر في اليونان، وتركيا. وعلى إثر ذلك وجهت اليونان اتهامات إلى بلغاريا بانتهاك القانون الدولي من خلال عدم تقاسم موارد المياه بشكل منصف، ومن ناحية أخرى أنشأت تركيا العديد من السدود ومشاريع الري على النهر، الأمر الذي زاد من تضرر اليونان، حيث صرحت اليونان في العديد من المرات أن السدود ومشاريع الري التي أنشأتها بلغاريا واليونان على النهر أدت إلى انخفاض تدفق المياه وإلحاق الضرر بالنظام البيئي في اتجاه مجرى النهر.

في عام 2019، اندلعت التوترات بين تركيا واليونان بشأن عزم على تركيا تطوير الموارد المائية في جميع أنحاء البلاد لتوليد الطاقة الكهرومائية وإنتاج السلع الزراعية، ورفع مستوى معيشة السكان، حيث قامت بإنشاء سد كبير على نهر "جوروه" بولاية أرتوين، أحد أكبر السدود يصب في البحر الأسود،³ وهذا ما لم توافق عليه اليونان، لأن اليونان ترى أن السد سيؤثر سلبًا على تدفق المياه في

¹ - موقع الجزيرة، "بلغاريا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3GOn7J7> بتاريخ 2012/01/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/16.

² - إسماعيل نوري حميدي، "المشاكل المائية بين تركيا وبلغاريا واليونان 1954-2015 (نهر مريج نموذجًا)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، (العراق، العدد 27، المجلد 4، 2020)، ص 197. (195-219)

³ - موقع الأناضول، "33 سدا شيدتهم تركيا في منطقة البحر الأسود خلال 16 عاما"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/43MPEZA> بتاريخ 2018/06/30، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/16

اتجاه مجرى نهر إيفروس اليوناني، والذي يتدفق أيضاً إلى البحر الأسود، فيما ترى تركيا بأن السد ضروري لها من أجل توليد الكهرباء وتتفي بأن يكون له أي آثار سلبية على نهر إيفروس اليوناني. انخرطت الدول الثلاث في مناقشات ومفاوضات، وقد بُذلت جهود لحل هذه النزاعات حول المياه من خلال الدبلوماسية والتعاون، ووقعت كل من تركيا وبلغاريا على اتفاقية تعاون عام 1968 تعهدا فيها الطرفان على استعمال المياه وفق مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، وكذلك تم توقيع الطرفان لمعاهدة صوفيا في 13 سبتمبر 1975 على اتفاقية تعاون ثنائي طويل الأمد تتعلق كهر ومائية على بإقامة تسهيلات اقتصادية، وفنية، وإنتاج طاقة كهرومائية على سدود نهر مريج، إضافة إلى اتفاق الطرفان عام 1986 على الزام بلغاريا بإطلاق تدفق المياه عبر نهر تركيا، حتى يتسنى للمزارعين الأتراك سقي محاصيلهم الزراعية.¹

على الرغم من إعداد دراسات أكدت على ضرورة إجراء تعاون ثلاثي لمعالجة مشاكل الفيضانات والتلوث التي يعد نهر مريج مصدرها، إلا أنّ الدول الثلاثة لم تتخذ التدابير اللازمة وبقيت مشاكل الفيضانات والأضرار الناجمة عن النهر على حالها، ويرجع ذلك إلى الخلافات بينهم، على بعض الجزر الصغيرة داخل النهر، مثل جزيرة "كوليت" (GOULET) التي تقع بين تركيا وبلغاريا، وكل الأطراف تطالب بأحققتها في الجزيرة، الأمر الذي عرقل العمل المشترك بينهم.²

الفرع الرابع: النزاع الهوياتي اليوناني المقدوني

لا تشترك تركيا في حدود برية مباشرة مع مقدونيا الشمالية، حيث تفصل بين البلدين دولة بلغاريا، إذ تقع بلغاريا في الشمال الشرقي من مقدونيا الشمالية، وفي الجنوب الشرقي من تركيا، لذلك، لا توجد حدود مباشرة بين تركيا ومقدونيا الشمالية، في حين أن الصراع الهوياتي اليوناني المقدوني يؤثر بشكل على الديناميكيات الجيوسياسية الأوسع في البلقان، ويجعل من الدول القريبة مثل تركيا تتأثر بالوضع على الرغم من عدم مشاركة حدود برية مباشرة، خاصة وأن للبلدان "تركيا، مقدونيا الشمالية" روابط علاقات مختلفة، بما في ذلك الروابط التاريخية، والاعتبارات السياسية، والاتفاقيات التجارية.

كان النزاع بين اليونان والدولة المشكلة حديثاً والتي يشار إليها باسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" والتي نشأت بعد انهيار يوغوسلافيا في عام 1991 مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في غرب البلقان لأكثر من 25 عاماً.

¹ - اسماعيل نوري حميدي، مرجع سابق، ص 206.

² - المرجع نفسه، ص ص. 206-208،

تعد مسألة التسمية بين اليونان وجمهورية مقدونيا الشمالية مسألة جيوسياسية معقدة تدور حول استخدام اسم "مقدونيا"، حيث كانت لدى اليونان على مر التاريخ مخاوف بشأن استخدام مصطلح "مقدونيا" من قبل جارتها الشمالية، لأنه يشير أيضاً إلى منطقة في اليونان تُعرف باسم مقدونيا، الأمر الذي أدى بها إلى الاعتراض على استخدام الاسم من قبل الدولة المجاورة، خوفاً من المطالبات الإقليمية المحتملة أو الاستيلاء الثقافي، لأنها كانت ترى بان استخدام الاسم قد يتضمن طموحاً إقليمياً من جانب جمهورية مقدونيا الشمالية تجاه منطقة مقدونيا اليونانية، لذلك تضمن هذا النزاع حسابات الهوية الثقافية والتاريخية والوطنية.

يعتبر النزاع بين اليونان والدولة المشكلة حديثاً والتي يشار إليها باسم "جمهورية مقدونيا الشمالية" والتي نشأت بعد انهيار يوغوسلافيا في عام 1991، مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في غرب البلقان لأكثر من 25 عاماً، وفي الأول راقبت اليونان عملية بناء الدولة في جارتها الشمالية الجديدة بقدر من القلق، وبعدها ترسخت النظرة القيادية اليونانية والأغلبية العظمى من الشعب اليوناني على ان تشكيل دولة جارة تحمل اسم مقدونيا يشمل تهديداً طويل الأمد، وتلخص رد اليونان في إقناع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوجود تهديد لأمن اليونان وأمن المنطقة ، يتمثل في الاسم المعلن للدولة المستقلة حديثاً. وقد حققت نجاح دبلوماسي كبير، من خلال قبول مجلس الأمن هذا التخمين، وسمح للدولة الجديدة بالانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة بتسمية مؤقتة "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة"، الأمر الذي لم يتقبله قادة جمهورية مقدونيا الشمالية، وهكذا اشتد النزاع، وأصبحت مقدونيا منطقة حيوية تتصارع الدول المجاورة مثل اليونان، وبلغاريا، وصربيا، من اجل السيطرة عليها، حيث فرضت عليها اليونان حصارا اقتصاديا واسعا، وبقيت الدولة المقدونية تكافح إلى غاية اتفاقية سبتمبر 1995، التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، وأنهى الإجراءات الاقتصادية اليونانية.¹

وكان لهذا النزاع تداعيات دولية كبيرة، على قدرة مقدونيا الشمالية في الانضمام إلى مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، مثل سلوفينيا وكرواتيا، حيث خلقت اعتراضات اليونان لها تحديات دبلوماسية وسياسية أمام تطلعات الدولة المجاورة للتكامل الأوروبي الأطلسي.²

وفي جوان 2018، تم التوصل إلى اتفاق بين اليونان وجمهورية مقدونيا الشمالية لحل مشكلة التسمية عرفت باتفاقية بريسبا، وقد نصت الاتفاقية على أن البلاد سوف تغير اسمها إلى "جمهورية

¹ - Matthew Nimetz, *The Macedonian "Name" Dispute: The Macedonian Question—Resolved*. (Association for the Study of Nationalities, 2020), p 205, p 209, p 211.

² - محمد الأرنؤوط، مرجع سابق.

مقدونيا الشمالية"، وبالتالي معالجة مخاوف اليونان بشأن العواقب الإقليمية،¹ واعتبر حل قضية التسمية خطوة إيجابية نحو الاستقرار والتعاون الإقليميين، حيث سمحت هذه الخطوة لجمهورية مقدونيا الشمالية بالمضي قدماً في تطلعاتها للانضمام إلى المنظمات الدولية، كما حسنت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

تعتبر قضية التسمية هذه وحلها مثلاً على كيفية تأثير الاعتبارات التاريخية والثقافية والهوية الوطنية على العلاقات الدبلوماسية بين الدول المجاورة، حيث أدت إلى خلق صراع بين دولتين محور حول استخدام اسم "مقدونيا" من قبل جمهورية مقدونيا الشمالية، لان اليونان هي كذلك تمتلك منطقة شمالية تسمى مقدونيا لها بعد تاريخي وثقافي وتراثي يتعلق بمقدونيا القديمة، التي تنسب إليها اليونان نفسها، والتي هي موطن الإسكندر الأكبر، الأمر الذي أثار مخاوف اليونان من الاستيلاء على تراثها التاريخي والثقافي، ومن ثمة المطالبة بحقوق جغرافية.

يمكن القول أن منطقة البلقان عانت كثيراً من سوء التنمية الاقتصادية والنمو في حقبة ما بعد الشيوعية، حيث شكل الانتقال من الاقتصادات التي تعتمد على التخطيط إلى اقتصاد السوق تحدياً كبيراً للمنطقة، كما تأثرت المنطقة بالأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الاستدانة إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي وتباطؤ النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفساد في العديد من الدول، بالإضافة إلى ذلك، عانت العديد من البلدان في المنطقة من هجرة الأدمغة، حيث أجبرت الأوضاع الجيوسياسية الشباب والمتعلمون على الهجرة بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل في أماكن أخرى من بقاع العالم.

انبثق عن تفكك يوغسلافيا العديد من النزاعات التي كان لها آثار كبيرة على منطقة البلقان، حيث كانت يوغسلافيا عبارة عن اتحاد اشتراكي يتكون من عدة جمهوريات ذات مجموعات عرقية ودينية مختلفة، وعندما بدأ الاتحاد في التفكك في أوائل التسعينيات، ظهرت المشاعر القومية والمظالم التاريخية والصراعات على السلطة بين هذه المجموعات، منها النزاعات الجيوسياسية سابقة الذكر، التي لا يزال إرثها يؤثر على منطقة البلقان حتى اليوم، حيث لا تزال القضايا المرتبطة بالمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع، والتوترات العرقية، والفساد السياسي.

وبالرغم من ذلك، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة، أحرزت بعض دول المنطقة تقدماً من حيث النمو الاقتصادي والاستقرار، فعلى سبيل المثال، شهدت ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية نمواً اقتصادياً معتدلاً في السنوات القليلة الماضية.

¹ - Matthew Nimetz, Op.cit. P: 212.

الخريطة رقم (7): دول جوار الجوار البلقاني لتركيا



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تطبيق مابشارت (Map chart)

يلاحظ من خلال الخريطة في الأعلى أن دول جوار الجوار البلقاني لتركيا تتمثل في: رومانيا وصربيا ومقدونيا (الشمالية) وألبانيا، والتي لها حدود مباشرة مع دول الجوار التركي مثل اليونان، وبلغاريا، ورومانيا.

وكما يلاحظ في الخريطة في الأعلى فاليونان تحدها من الشمال جمهورية مقدونيا التي كانت تنتمي إلى يوغسلافيا سابقاً، والتي تحمل نفس الاسم لمدينة يونانية تقع في الشمال "مقدونيا"، الأمر الذي تسبب في صراع طويل الأمد بين اليونان وجمهورية مقدونيا الشمالية، حيث اعتبرت أن استخدام جارتها اسم "مقدونيا"، يحمل في مضمونه مطالبة إقليمية بالمنطقة الشمالية اليونانية التي تحمل الاسم نفسه، مما أثر على العلاقات الدبلوماسية والاستقرار الإقليمي لعدة عقود.

الفرع الخامس: النزاع الجيوسياسي بين ألبان كوسوفو والصرب

تقع كوسوفو في منطقة البلقان جنوب شرق أوروبا، وتعد أصغر دولة من دول البلقان، تحدها جمهورية مقدونيا من الجنوب الشرقي وصربيا من الشمال الشرقي والجبل الأسود من الشمال الغربي وألبانيا من الجنوب، فيما تبلغ مساحتها 10887 كيلومترا مربعا،¹ وتشارك ألبانيا في حدود بحرية مع تركيا في البحر الأيوني²، كما تربط البلدين علاقات تاريخية تعود إلى العهد العثماني، كما تعتبر ألبانيا مؤيدا قويا لاستقلال كوسوفو، والتي كانت من أوائل الدول التي اعترفت بكوسوفو كدولة مستقلة بعد أن أعلنت استقلالها عن صربيا في عام 2008، وتمتد جذور هذا الاعتراف إلى الروابط التاريخية والثقافية والعرقية بين البلدين، خاصة أن سكان كوسوفو معظمهم من أصل ألباني.

بينما لا تشارك تركيا في حدود برية مباشرة مع صربيا، وتفصلهما كل من بلغاريا واليونان، وتجمعهما منطقة البلقان التي تقعان عليها في أجزاء مختلفة، حيث تقع تركيا في الجنوب الشرقي من أوروبا وجنوب غرب آسيا، بينما تقع صربيا في الجزء الأوسط والغربي من شبه جزيرة البلقان، ونقصد هنا بالجوار، الجوار المناطقي حيث تقع البلدان في منطقة البلقان.

كانت كوسوفو خلال الحرب العالمية الأولى تدرج تحت لواء دولة يوغسلافيا السابقة، وخلال الحرب العالمية الثانية تم ضمها إلى ألبانيا التي كانت تحت الاحتلال الإيطالي، وتمت إعادة ضم كوسوفو إلى يوغسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى يوغسلافيا، وافق الجنرال جوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا الاتحادية سنة 1947 على منح كوسوفو حكما ذاتيا ضمن إطار اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية، وبعد وفاة تيتو، قام الزعيم الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش الحكم الذاتي لكوسوفو وبدأت حملة قمع ضد السكان الألبان.³

مما تسبب في فيفري عام 1998، بحرب داخل الأراضي الكوسوفية بين "جيش تحرير كوسوفا" الألباني ومعه حلف شمال الأطلسي "الناتو" من جهة، والحكومة اليوغسلافية والقوات الصربية من جهة ثانية، بدأت 1998 واستمرت حتى جويلية 1999، حينها أجبرت القوات الصربية على إعلان الانسحاب

¹ - موقع الجزيرة، "كوسوفو أصغر دولة من دول البلقان"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3GBuF1C>، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/12.

² - موقع الجزيرة، "ألبانيا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3KDwkvH> بتاريخ 2010/12/15، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/16.

³ - محمد شربي، "ما الذي يؤجج الصراع المستمر بين كوسوفو وصربيا؟"، نشر على الرابط: <http://bit.ly/43sSDGZ> بتاريخ 2022/12/29، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/12.

مقابل وقف ضربات الناتو، وتوقيع معاهدة سميت كومانوفو بين يوغسلافيا وحلف الناتو في جوان 1999، نصت على استبدال القوات الصربية بقوات دولية.¹

ومنذ ذلك الوقت بقيت كوسوفو تحت حماية الأمم المتحدة، حتى أعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا عام 2008، واعترفت بها العديد من الدول، منها الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا، فيما رفضت صربيا وروسيا الاعتراف بها كدولة مستقلة مما انجر لنزاع حول وضع كوسوفو آثار إقليمية ودولية كبيرة، وقد قدرت الخسائر في هذه الحرب بنحو 13 ألف قتيل، 11 ألفا منهم ألبانيون والباقي من الصرب، وهجرت الحرب قرابة مليون لاجئ إلى ألبانيا ومقدونيا، وقتلت قوات الناتو بضربات عن طريق الخطأ 500 مدني من الصرب والألبان حسب منظمات لحقوق الإنسان.²

وترى صربيا بأن كوسوفو جزء لا يتجزأ من أراضيها وكانت تاريخياً قلب الثقافة والهوية الصربية، وأكد هذا الرئيس الحالي الصربي ألكسندر فوسيتش (ALEKSANDAR VUCIC) من خلال تصريحه، حيث قال إن كوسوفو ليست دولة مستقلة وإنها جزء من صربيا بموجب القانون الدولي.³ وتصر صربيا أيضاً على أن تدخل الناتو عام 1999 كان غير قانوني وينتهك سيادتها.

ومن ناحية أخرى، ترى كوسوفو أن لها الحق في تقرير مصيرها وأن طلبها للاستقلال مبرر بالتاريخ الطويل من القمع والتمييز ضد السكان الألبان من قبل الحكومة الصربية، وأن مطالبهم لن تحل سلمياً، فقرروا عام 1996 تشكيل "جيش تحرير كوسوفو" (ALK)، ليباشروا العمل المسلح ضد الجهات الأمنية الصربية.⁴

وتتواصل الجهود الدولية لحل نزاع كوسوفو، على رأسها هيئة الأمم المتحدة التي أعلنت أنها تتابع الوضع بين كوسوفو وصربيا عن كثب وتدعوهاما للهدوء وتجنب التصعيد، وفي 19 أبريل 2013، وقّعت صربيا وكوسوفو اتفاقية تطبيع العلاقات بين البلدين، وصفها الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالتاريخية،⁵ ومع ذلك، فإن نسبة التقدم في إيجاد الحل بطيئة جداً، ولا يزال الخلاف متواصل دون إيجاد حل يعالجه من جذوره.

¹ - موقع الجزيرة، "حرب كوسوفو... من التوتر إلى الاستقلال"، نشر بتاريخ 2022/09/23 على الرابط: <http://bit.ly/407phu4> تاريخ تصفح الموقع 2023/04/13

² - المرجع نفسه.

³ - موقع الجزيرة، صربيا تعدّ كوسوفو جزءاً من أراضيها والناتو يعلن استعداداته للتدخل، نشر على الرابط: <http://bit.ly/3zUpRAQ> بتاريخ 2022/08/04، تاريخ تصفح الموقع 2023/04/13

⁴ - موقع الجزيرة، (حرب كوسوفو...)، مرجع سابق.

⁵ - موقع الجزيرة، (صربيا تعدّ كوسوفو ...)، مرجع سابق.

المبحث الثالث: المحددات الجيوبوليتيكية لجوار تركيا العربي

لتركيا جوار مع العديد من الدول العربية، إذ تشترك تركيا في الحدود البرية والبحرية مع العديد من الدول العربية، منها سوريا، حيث تشترك تركيا معها في حدود برية تقارب 822 كيلومترًا في الجنوب الشرقي، وحدود بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك العراق، تشترك تركيا معها في حدود برية تقارب 384 كيلومترًا مع العراق في الجنوب الشرقي، وتشترك مع لبنان، ومصر، وليبيا في حدود بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

تشهد الدول العربية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عملية إعادة تشكيل جيوسياسية عميقة منذ سنة 2011، على إثر موجة ثورات شعبية مغمورة بأحلام وآمال إرساء الديمقراطية، لكن الآمال والأحلام تبخرت، وأدخلت المنطقة في دوامة التشرذم وانعدام الأمن والهشاشة، ورسخت الحكم الاستبدادي في المنطقة، وولدت منافسات على القوة بين القوى الإقليمية والعالمية، والدول والجهات غير الحكومية الفاعلة في المنطقة، انبثق عنها شبكة معقدة من العلاقات المتغيرة.¹

يرى أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي، إنه من الضروري لتركيا أن تعود إلى التاريخ ويقصد هنا استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، والاهتمام بالاستراتيجيات البرية والبحرية خاصة فيما يتعلق بالمناطق البرية القريبة، مثل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، والأحواض البحرية القريبة مثل البحر الأسود، وشرق المتوسط، والخليج، وبحر قزوين، والمناطق القارية القريبة: أوروبا، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، ووسط وشرق آسيا.²

تشير رؤية أوغلو أن تركيا لديها إرث تاريخي وحضاري عميق، خاصة في فترة الدولة العثمانية، مما يجعلها لاعبًا استراتيجيًا مهمًا في المنطقة، من خلال العودة إلى التاريخ واستلهم الدروس من الماضي لتعزيز دورها الحالي في السياسة الدولية، خاصة في المناطق المجاورة لها.

المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لدول منطقة بلاد الشام والعراق.

اتّسم الوضع الجيوسياسي في بلاد الشام والعراق بشبكة معقدة من العوامل التاريخية والعرقية والدينية والسياسية، حيث عرفت هذه المنطقة صراعات مستمرة، حيث واجهت دول مثل سوريا ولبنان عدم استقرار طويل الأمد بسبب الحروب الأهلية والتوترات الطائفية والتدخلات الخارجية، كما أدى صعود داعش إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة ككل، خاصة في العراق، التي مازالت تعاني من تداعيات الغزو عام 2003، الذي ترك فراغ في السلطة وصراع طائفي استغله الجماعات المتطرفة

¹ - Kristina Kausch. *Geopolitics And Democracy in The Middle East*, (First Published in Spain in 2015 By Fride). P: 11.

² - أحمد داوود أوغلو، ترجمة محمد جابر تلجي، مرجع سابق، ص: 77-81.

التي دفعت بمزيد من الانقسامات العميقة الجذور، والمنافسات الإقليمية، كما تدخل القوى الخارجية، مثل روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا، من تعقيد الديناميكيات، خاصة بعد أن تم اكتشاف ثروات نفطية هائلة في المنطقة.

في مارس 2010 قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS)، باستخدام منهجية التقييم المستندة إلى الجيولوجيا، أن حوض بلاد الشام بأكمله التي تشمل الأقسام البحرية لكل من فلسطين ولبنان وسوريا وقبرص، يمكن أن يحتوي إلى ما يصل 3,4 مليار متر مكعب من الغاز القابل للاستخراج و1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج¹. فأصبحت كل القوى الخارجية الفاعلة في المنطقة إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية. مما شكل تحديات أمام تحقيق السلام والأمن الدائمين.

الفرع الأول: النزاع في سوريا

تقع سوريا في منطقة بلاد الشام والشرق الأوسط، على حدود مع لبنان وفلسطين والأردن والعراق وتركيا، وموقعها الاستراتيجي جعل منها لاعباً مهماً في الجغرافيا السياسية لمنطقة بلاد الشام والشرق الأوسط، حيث تسعى العديد من القوى الدولية أن تجعل من سوريا نقطة عبور للغاز الطبيعي وخطوط أنابيب النفط بين دول الخليج وأوروبا، وهذا من أحد العوامل الذي ساهم وبشكل كبير في تأجيج وديمومة الحرب الأهلية في سوريا، وبمعنى آخر ستمكن القوة التي تسيطر على سوريا من الوصول إلى موارد الطاقة والأسواق الدولية.

انبثقت عن الانتفاضة الشعبية في عام 2011 التي كانت جزءاً مما يسمى بمشروع الربيع العربي الأوسع الذي طال العديد من الدول العربية، حيث طالب فيها الشعب السوري بإصلاحات سياسية وإنهاء الحكم الاستبدادي للرئيس بشار الأسد وحكومته البعثية، لكن النظام السوري قام بقمع التظاهرات الشعبية، مما أدى إلى تصعيد التوترات واندلاع الصراع المسلح، وعلى مر السنين، تطورت الحرب الأهلية في سوريا إلى صراع معقد متعدد الجوانب يضم جهات فاعلة داخلية وخارجية مختلفة، وله العديد من التداعيات الجيوسياسية.

يمكن تقسيم الجبهات الأكثر نشاطاً في الحرب الأهلية السورية، إلى أربع جبهات رئيسية، تتمثل الجبهة الأولى في الحكومة السورية بقيادة الرئيس بشار الأسد، التي عقدت العزم على أن تحتفظ بقبضتها على السلطة واستخدمت من أجل ذلك القوة العسكرية، مثل الضربات الجوية وتكتيكات

¹- Andreas Stergiou, Zenonas Tziarras. **The New Geopolitics of The Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security**, (Cyprus. P R I O Cyprus Centre, 2019), P: 12.

الحصار، من أجل ردع قوات المعارضة واستعادة الأراضي التي سيطرت عليها قوى المعارضة،¹ كما حظي نظام الأسد بالدعم من قبل حلفاء أقوياء مثل روسيا وإيران، الذين قدّموا له الدعم العسكري والمالي.²

أما الفاعل الثاني هو قوى المعارضة، التي تضم مجموعات مختلفة متمردة على نظام بشار الأسد ذات أيديولوجيات وأهداف متنوعة، في البداية كانت هذه المجموعات تحت مظلة واحدة، يجمعها هدف معارضة نظام الأسد، لكنها لم تلبث حتى انقسمت فيما بعد، ممّا أدى إلى معارضة مجزأة، تمثلت في فصائل الجيش السوري الحر، وأحرار الشام،³ فيما تلقت المعارضة دعماً من قوى إقليمية ودولية، مثل تركيا، والسعودية، وقطر، ودول عربية، لكنها غالباً ما واجهت تحديات في التنسيق والوحدة.⁴

والفاعل الثالث فيتمثل في المنظمات المتطرفة والإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، والتي استغادت هذه من الفوضى والفراغ في السلطة، الأمر الذي ساعدها في تأسيس وجودها ومتابعة أجندها المتطرفة، والسيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي في سوريا، رغم تضافر جهود المجتمع الدولي ضدها من خلال تحالف تقوده الولايات المتحدة، والتي قامت بتنفيذ عمليات عسكرية كبيرة من أجل إضعاف التنظيم وهزيمته، الأمر الذي أدى إلى خسائر إقليمية كبيرة، ومع ذلك، لا تزال فلول داعش تشكل تهديداً في أجزاء من سوريا،⁵

أما الفاعل الرابع فيتمثل في القوات الكردية، يمثلها بشكل أساسي حزب العمال الكردستاني "الحزب التركي"، ولا يوجد ما يربطهم بسوريا إلا أنهم جماعة وظيفية قتالية، يضطلع أعضاؤها بدور قتالي فقط، وتعمل هذه المجموعة في سوريا تحت مسمى "قوات سوريا الديمقراطية-قسد"، وعناصرها مؤلفة من مجموعات مرتزقة، قسم منها تم تجنيده من خارج المجتمع السوري، وقسم آخر تم تجنيده من داخل المجتمع السوري، وهم في الغالب من الطبقات الفقيرة، والكادحة، يجازفون بأنفسهم في عمليات القتال من أجل المال، دون وجود أهداف أو قواسم مشتركة بينهم، من حيث الانتماء القومي أو اللغوي

¹ - إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، وآخرون، "الأزمة السورية: (2011_2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة - دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Do976D> بتاريخ 2023/02/02، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/23.

² - براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الأهلية السورية، (مؤسسة راند للأبحاث والنشر RAND، 2014)، ص 2.

³ - المرجع نفسه، ص ص: 8، 9.

⁴ - إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، وآخرون، مرجع سابق.

⁵ - المرجع نفسه.

أو العقائدي، أي أن الجندي فيها لا ينتمي ولا يدين بالولاء لأحد إلا للمال، وبالتالي هو مستعد لتغيير ولائه، وفق إرادة صاحب المال.¹

تبعّت الحرب الأهلية في سوريا عواقب وخيمة على اقتصاد البلاد، حيث أدى الصراع إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية والصناعات والقطاعات الزراعية، وانبثقت عنه أزمة إنسانية حادة، جراء قتل وتهجير ملايين السوريين من داخل البلاد إلى خارجها، حيث أجبروا على البحث عن ملاذ في البلدان المجاورة، مما زاد الطلب عن الموارد وتفاقمّت التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

ولم يكتف الوضع عند هذا الحد، إضافة إلى ذلك فقد أقرّت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على المؤسسات العامّة وأركان النظام السوري، تمثلت في تجميد الأموال مع الشخصيات المادية والمعنوية التابعة للنظام السوري، وتبعّت الولايات المتحدة الأمريكية في قرارها قوى دولية وإقليمية، ففرض الإتحاد الأوروبي هو كذلك عقوبات اقتصادية على النظام السوري، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية التي علّقت عضوية سوريا وفرضت عليها عقوبات اقتصادية،² ممّا جعل الاقتصاد السوري يتأثر سلباً جراء العقوبات المفروضة على النظام السوري، الأمر الذي زاد من عزلة سوريا عن النظام الاقتصادي العالمي، وشكّل لها عدة تحدّيات ومعيقات أهمها عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية، مما أدى إلى التضخّم ونفشي ظاهرة البطالة، ونقص في السلع والخدمات الأساسية في وسط أجواء تسودها الحرب والتهجير والقتل، الأمر الذي جعل من الحرب الأهلية السورية شبكة معقّدة، تتسم بمزيج من المصالح والتحالفات والتنافس، بين القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع، والتي تسبّبت في خسائر إنسانية هائلة، حيث أزهقت ملايين الأرواح، وألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية والمؤسسات في البلاد.

الفرع الثاني: الصراعات الطائفية في لبنان

دولة لبنان دولة صغيرة تقع في شرق البحر الأبيض المتوسط، تحدّها سوريا من الشمال والشرق وفلسطين من الجنوب، ولها حدود بحرية مع تركيا، وقد لعب موقعها الاستراتيجي دوراً رئيسياً في التجارة الإقليمية والنقل عبر التاريخ، وفي الوقت نفسه يعدّ موقع شرق البحر الأبيض المتوسط عرضة إلى الصراعات الإقليمية، ومثال على ذلك الحرب الأهلية السورية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الأمر الذي جعل من الاقتصاد اللبناني يتمتع باقتصاد قائم على الخدمات، حيث تعتبر البنوك والسياحة من الصناعات الرئيسية. ومع ذلك، فقد عانت لبنان من مستويات عالية من الديون والتضخم

¹ - مهند الكاطع، أكراد سورية التاريخ-الديموغرافيا-السياسة، (العراق بغداد، دار فنديل للنشر والتوزيع، 2020)، ص479.

² - إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، وآخرون، مرجع سابق.

وعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى أزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية. خاصة وإن لبنان، تمتلك موارد طبيعية محدودة وتعتمد على الواردات في احتياجاتها من الطاقة.

تاريخياً، تم تشكيل لبنان من خلال تركيبته الثقافية والدينية المتنوعة، بما في ذلك المسيحيين والمسلمين "الشيعية" والدروز، ومجموعات أثنيه أخرى، حيث شهدت البلاد فترات من الصراع الطائفي، بما في ذلك الحرب الأهلية التي استمرت من 1975 إلى 1990. وعليه ونتيجة للمواقف المتناقضة انقسم الداخل اللبناني إلى تيارين متضادين، الأول تيار مسيحي مؤيد للمعسكر الغربي، والثاني أما فقد ضم كلا من الرئيس "إميل لحود" وحزب الله برئاسة زعيمه "حسن نصر الله"، وحركة أمل برئاسة "نبيه بري" رئيس مجلس النواب والتيار الوطني الحر برئاسة "العماد ميشال عون"، ودعا هذا التيار إلى الإبقاء على سلاح المقاومة مادامت لبنان محتلة في إشارة إلى مزارع شبعا التي أصرت القوات الإسرائيلية على احتلالها بعد انسحابها من جنوب لبنان في سنة 2000،¹

جاء هذه الانقسامات الطائفية، انقسمت السلطة السياسية بين هذه المجموعات المختلفة. مما جعل من لبنان يواجه وضعاً جيوسياسياً معقداً يتسم بالتوترات الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدم استقرار البلاد، حيث بات يعرف نظامها باسم نظام الطائفية الذي ترسخ وجوده منذ نهاية الحرب الأهلية في عام 1990. وبالتالي أدى هذا الوضع إلى الجمود السياسي، والفساد، والانفجار إلى الحكم الفعّال، جراء تضارب مصالح الطوائف السياسية المختلفة، مما أصبح من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الجيوسياسية الحاسمة.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد استمرت لبنان في مواجهة التحديات المتعلقة بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية في حقبة ما بعد الحرب الأهلية، وشهدت البلاد فترات قليلة من الاستقرار النسبي، وفترات أخرى طويلة اتسمت بالتوترات السياسية والضعف الاقتصادي، واستمرت على هذه الحالة إلى أن شهدت أزمة اقتصادية حادة منذ عام 2019، جراء التوترات السياسية القائمة، والتي بدورها أدت إلى مستويات مرتفعة من الديون والفساد وسوء إدارة الأموال العامة وانخفاض قيمة العملة، وتقشي ظاهرة الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية، خاصة وإن الاقتصاد اللبناني يعتمد بشكل كبير على الخدمات والمصارف والسياحة، الأمر الذي جعل من مشكلات ارتفاع مستويات الديون، تكون بمثابة مشكلات هيكلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية، وتضخم متصاعد، وانتشار البطالة، ونقص حاد في السلع والخدمات

¹ - نادية فاضل عباس فضلي، "التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، مجلة دراسات دولية،

(العدد السابع والأربعون، 2011)، ص ص: 105، 106، 117.

الأساسية، وقد ساهم عدم التوافق السياسي بشأن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة وتأمين المساعدة المالية الدولية في تفاقم الوضع.

يرى البعض أن الكساد في لبنان، متعمّد ومن تدبير قيادات النخبة في البلاد التي تسيطر منذ وقت طويل على مقاليد الدولة وتستأثر بمنافعها الاقتصادية، خاصة وأن هذه الهيمنة مازالت في استمرار على الرغم من شدة الأزمة والتي تعتبر من أشد ثلاث أزمات في العالم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وجاء في تقرير البنك الدولي بعنوان المرصد الاقتصادي للبنان أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تراجع بنسبة 10.5% في 2021 على أعقاب تراجع آخر نسبته 21.4% في سنة 2020، كما انخفض إجمالي الناتج المحلي للبنان إلى ما يعادل 52 مليار دولار أميركي في 2019، مسجلاً تقلصاً نسبته 58.1%، وهو أشد انكماش في قائمة تضم 193 بلداً، فيما مازالت الفوضى النقدية والمالية تغذي ظروف الأزمة، والتي أفرز تحديات جسيمة على الاقتصاد اللبناني، حيث استمر التدهور الحاد لقيمة الليرة اللبنانية في 2021، إذ هوى سعرها مقابل الدولار الأمريكي ومتوسط سعر الصرف الذي يحتسبه البنك الدولي بنسبة 219%، وبالتالي أثر تهاوي أسعار الصرف على الأسعار وانبثق عنه قفزة كبيرة من التضخم الذي بلغ معدله نسبة 145% في سنة 2021، ليسجل بذلك ثالث أعلى معدل على مستوى العالم بعد فنزويلا والسودان.¹

كما تعد ظاهرة التفاوت في المداخل ظاهرة مستفحلة في لبنان، فقد توصلت دراسة نشرها مختبر اللامساواة العالمية (WORLD INEQUALITY LAB) في العام 2018، بيانات مالية جزئية لوضع تقديرات عن توزيع الدخل على مجموع سكان لبنان بين سنة 2005 وسنة 2016 بما في ذلك العمال الوافدين واللاجئين، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج صادمة، إذ كشفت الدراسة أن فئة الـ 10% الأكثر ثراء في البلاد كسبت ما بين 49 و 54% من الدخل الوطني، فيما حصلت الشريحة المتوسطة التي تقدر بنسبة 40% من المجتمع على نسبة تقدر بـ 34% من الدخل الوطني، وشريحة الـ 50% الأكثر فقراً لم تجن سوى ما بين 12 و 14% من الدخل الوطني، وفي المعدل السنوي، استحوذت فئة الـ 10% الأكثر ثراء على ما يزيد عن 50% من مجموع المداخل في البلاد.² وعلى إثر هذا الاضطراب الاقتصادي، نزل المواطنون في أكتوبر 2019 من خلفيات أيديولوجية مختلفة إلى الشوارع للتعبير عن إحباطهم من الطبقة السياسية والمطالبة بإصلاحات لمعالجة الفساد والمصاعب الاقتصادية، ومحاسبة

¹ - تقرير البنك الدولي، "الأزمة في لبنان: إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمّد"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/442FN0r> بتاريخ 2022/01/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/09.

² - ليديا أسود، "الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/49HKTDJ> ، بتاريخ 2021/03/22، تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/09

الخب السياسية، وظهرت في شعاراتهم رغبة قوية في التغيير ورفضاً للمؤسسة السياسية الطائفية التقليدية.

أضاف انفجار بيروت في أوت 2020 المزيد من الأعباء على الحكومة في لبنان، حيث دمر أجزاء كبيرة من العاصمة وزاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية المستفحلة أصلاً بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد وكذلك بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث تأثرت ما يقارب 93% من المؤسسات جراء الجائحة، وتأثرت جميع المؤسسات التي تعمل من المنزل تقريباً بسبب إغلاق الأسواق وخدماتها، وعلى أعقاب الكارثة تدفقت المساعدات الدولية إلى لبنان واستفادت فقط 12% من المؤسسات من المساعدة للتعافي من انفجار ميناء مرفأ بيروت، حيث تم تقديم أكثر من 90% من الدعم لتجديد المباني والبنية التحتية المادية والمعدات.¹

وبالتالي أصبح الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان معقداً وهشاً للغاية عجزت فيه النخب السياسية عن تنفيذ الإصلاحات، في ظل استمرار نظام سياسي قائم على الطائفية والصراعات التاريخية، بالإضافة إلى المنافسات الجيوسياسية الإقليمية، كلها عوامل أدت إلى تحديات أثرت بشكل سلبي على استقرار لبنان وتنميته.

الفرع الثالث: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تقع فلسطين في منطقة في الشرق الأوسط، وتحديداً في غرب آسيا، وتشمل قطاع غزة على طول البحر الأبيض المتوسط وال الضفة الغربية، وتحدها إسرائيل والأردن، ولا تشترك في حدود برية مباشرة مع تركيا ولكنها تتصل بها عبر منطقة الشرق الأوسط الأوسع، ويعد الوضع في فلسطين جد معقد ومازال موضوع اهتمام دولي بسبب النزاع مع إسرائيل.

يرى الكثير من الباحثين الفلسطينيين أن الصراع الأساسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو صراع مع الفكرة الصهيونية، وهو ليس صراعاً سياسياً أو وجودياً أو عقائدياً كما يتم تصويره في العادة، أي أن الحركة الصهيونية عملت على إنجاح مخطط استيطاني تهويدي، يستهدف الوطن الفلسطيني، اعتمدت فيه على تحويل أفكار وتاريخ مزيف إلى مسألة وجود تهدف إلى إيجاد وطن

¹ - تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية، "انفجار في خضم الأزمات: أثر انفجار مرفأ بيروت على مؤسسات المدينة"، 2021، ص: 3، 2.

قومي يهودي على الأراضي الفلسطينية، وتوّجت هذه الفكرة الصهيونية بالنجاح من خلال إنشاء إسرائيل.¹

وتعد الأوضاع الجيوسياسية والجيواقتصادية في فلسطين، من أهم وأبرز الأسباب التي عقّدت من حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وساهمت في إنجاح هذا المخطط الاستيطاني، حيث ظلت الظروف السياسية والاقتصادية في فلسطين صعبة للغاية، جراء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر والانقسامات الداخلية، والذي أدى عقود إلى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية وفرض الحصار على قطاع غزة، وبالتالي افضى إلى قيود شديدة على الحركة والنشاط الاقتصادي والوصول إلى الخدمات الأساسية للسكان الفلسطينيين. أما في الضفة الغربية، فقد حافظت قوات الأمن الإسرائيلية على سيطرتها على جوانب رئيسية من الحياة اليومية، مثل المسائل الأمنية والإدارية، بينما واصلت السلطة الفلسطينية ممارسة حكم ذاتي محدود في مناطق معينة، حيث سيطرت فتح على السلطة في الضفة الغربية، وحماس على قطاع غزة، وقد أدى هذا الانقسام الداخلي إلى تعقيد قدرة القيادة الفلسطينية على تقديم جبهة موحدة في المفاوضات مع إسرائيل، مما انعكس سلباً على المشروع الوطني.²

ساهم الحصار الإسرائيلي في تزداد الأوضاع الجيوسياسية في قطاع غزة وتدهورها بسبب القيود التي فرضها على تدفق السلع والأشخاص من وإلى القطاع، فأدى الحصار إلى أزمة إنسانية مطولة، مع ارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، والبنية التحتية غير الملائمة، كما شهد قطاع غزة تصعيداً متقطعاً للعنف بين الفصائل الفلسطينية المسلحة وإسرائيل، مما أدى إلى تفاقم المأساة للسكان المدنيين، في وسط ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر، وما زاد من حالة المأساة هو التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة،³ الأمر الذي يعتبر خرق للقانون الدولي من الجانب الإسرائيلي، مما أدى إلى زيادة التوترات بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية، ودمار واسع النطاق وخسائر في الأرواح.

في عام 2017، اعترفت الولايات المتحدة تحت إدارة دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في إطار خطة السلام أو ما عُرفت إعلامياً بـ صفقة القرن، مما أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق بين

¹ - سعيد عبد الحميد، "الانقسام الفلسطيني وانعكاساته على المشروع الوطني"، في القضية الفلسطينية بين الانقسامات الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية، تح، عبد القادر دندن، (مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة، 2022)، ص ص: 85، 86.

² - المرجع نفسه، ص ص. 86-94.

³ - المرجع نفسه، ص ص. 84، 85.

الفلسطينيين والعديد من الدول العربية الأخرى، فزاد هذا القرار من تعقيد وضع القدس، حيث أصبح الإسرائيليون والفلسطينيون يعتبرونها عاصمتهم، وزاد من التوترات الإقليمية¹.

وما زاد الطين بلة في عام 2020، وقعت الإمارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقيات تطبيع تاريخية مع إسرائيل، عُرِفَت باتفاقيات إبراهيم، لتصبح بذلك أولى الدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل منذ عقود، تبعتهما فيما بعد دول أخرى مثل المغرب، ليصبح بذلك ستة دول عربية تطبع علاقاتها مع إسرائيل التي بدورها رحبت بهذه الخطوة، فيما أثارت انتقادات من الفلسطينيين، ودول عربية أخرى مثل دولة الجزائر، الذين اعتبروها بمثابة تقويض لسعي الفلسطينيين لاستعادة دولة فلسطين لحقها المسلوب وتقرير مصيرهم بأيديهم.

كما أنه لم تحقق الجهود المبذولة في مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بقيادة الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى أي تقدم، وواجهتها العديد من العراقيل، مثل الحدود والمستوطنات واللاجئين ووضع القدس، وبالتالي لا تزال الظروف السياسية والاقتصادية في فلسطين تخلق تحديات كبيرة لتحقيق حل يرضي الأطراف المتنازعة وينهي الصراع طويل الأمد.

الفرع الرابع: الأزمة السياسية في العراق

تقع دولة العراق في منطقة الشرق الأوسط، وفي الدائرة الموسعة لمنطقة الشام، تحدها إيران والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا وتركيا، ويعد موقع العراق موقعا استراتيجيا بالنسبة للقوى الإقليمية والعالمية، نظرا لتمرّكه على مفترق طرق الشرق الأوسط، ولاتصاله بممرات مائية رئيسية، مثل الخليج العربي الفارسي، ونهري دجلة والفرات، وما زاد من أهميته من الناحية الاقتصادية هو أن موقع دولة العراق على مَرِّ التاريخ كان يعتمد عليه بشكل كبير في نقل السلع والبضائع، أي أنه كان موقعا مهما للتبادل التجاري،

بالإضافة إلى ذلك تعد دولة العراق، دولة غنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط، حيث تم تصنيفها عام 2021 في المرتبة الخامسة عالميا، ضمن الدول التي تتوفر على أكبر احتياطي للنفط، حيث جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى، بحجم إنتاج يقدر بـ 16585 مليون برميل يوميا، وبمعدل 18.5% من الإنتاج العالمي، تلتها السعودية بحجم إنتاج يقدر بـ 10954 مليون برميل يوميا، وبمعدل 12.2% من الإنتاج العالمي، ثم بعد ذلك في المرتبة الثالثة روسيا بحجم إنتاج يقدر بـ 10944 مليون برميل يوميا، وبمعدل 12.2% من الإنتاج العالمي، أما المرتبة الرابعة فاحتلتها كندا بحجم إنتاج يقدر بـ 5426 مليون برميل يوميا، وبمعدل 6% من الإنتاج العالمي، فيما احتلت العراق المرتبة

¹ - المرجع نفسه، ص 87.

الخامسة بحجم إنتاج يقدر بـ 4102 مليون برميل يوميا، وبمعدل 4.6% من الإنتاج العالمي،¹ مما جعل دولة العراق تعتمد على إنتاج وتصدير النفط في اقتصادها بشكل كبير، الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي تحت رحمة تقلبات أسعار النفط والطلب عليه في الأسواق الدولية، وبذلك ساهم كل من اقتصادها الضعيف، وموقعها الاستراتيجي بأن تكون هدفا للتدخلات الأجنبية والصراعات الجيوسياسية، مثلما كان عليه الحال في حرب الخليج سنة 1991، والغزو الذي قادت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003.

تأثر الوضع السياسي والاقتصادي في العراق بشكل كبير بعد سقوط نظام صدام حسين، جراء الغزو الذي قادت الولايات المتحدة عام 2003، حيث واجهت العراق تحديات كبيرة في إعادة بناء مؤسساته وإقامة نظام سياسي مستقر وشامل، حيث اتسم المشهد السياسي في العراق بتنافس الفصائل الشيعية والسنية والكردية على السلطة والنفوذ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوترات الطائفية بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية في العراق،² وإلى توفير أرضا خصبة لإرساء الأيديولوجيات المتطرفة، مثل القاعدة في العراق، ومؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، الذي كان قد برز في سنة 2014،³ مشكلاً هواجس أمنية، وتحديات سياسية في العراق، باستلائه على الموصل، التي تعتبر ثاني أكبر مدينة في العراق، وتم استعادتها بتظافر الجهود الدولية في جويلية 2017،⁴ والتي من خلالها كشف تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" عن ضعف وقصور قوات الأمن العراقية والقيادات السياسية، كما أدى احتلال تنظيم الدولة الإسلامية إلى فظائع كبيرة تمثلت ونزوح ملايين المواطنين وتدمير العديد من المنشآت، ودفع بالمزيد من المزيد من الانقسامات داخل المجتمع العراقي.

كل هاته المعطيات لعبت دورا في التشكيل البنوي لحكومات العراق المتعاقبة، والتي نظم قواعدها دستور 2005 الذي وضع أسسه الاحتلال الأمريكي، حيث ينصّ على المحاصصة من خلال اقتسام السلطة وفق أسس طائفية-عرقية، وتفاهم بين النخب الحاكمة، مما جعل النظام يخضع إلى عملية تدوير السلطة بين نفس النخب والقوى السياسية، فعانت الحكومات العراقية المتعاقبة من تدني قدراتها على تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث توضح المؤشرات المالية خلال سنة

¹ - موقع وحدة أبحاث الطاقة، "قائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط في 2021 (إنفوغرافيك)"، نشر <https://bit.ly/3Ys2z0C> بتاريخ 2022/06/09 على الرابط، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/10.

² - مروة محمد عبدالمعظم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، المجلد 23، العدد 2، أبريل 2022)، ص: 159.

³ - المرجع نفسه، ص 165.

⁴ - موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، الدبلوماسية الفرنسية، "هل هزم تنظيم داعش؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/47pxYVC> بتاريخ نوفمبر 2019، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/10.

2019، على إثر انهيار أسعار النفط وتراجع الإنتاج العراقي بسبب اتفاقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط "أوبك" أن الدخل القومي العراقي لا يغطي إلا أقل من نصف حاجاتها المالية مما دفع هذا العجز بالحكومة العراقية بالتوجه إلى التدين، وتعطيل فرص التنمية في العراق، حيث تراجعت المتحصلات والعائدات النفطية طول عام 2019 تصل إلى 6.5 مليار دولار شهريا يضاف إليها ما يزيد على مليار دولار شهريا من مجالات أخرى غير النفطية، وبالتالي لم تغطي حاجات الدولة المالية، حيث كانت الدولة تحتاج إلى 100 مليار دولار، مما جعل من الحكومة العراقية في السنة الموالية تتخذ إجراءات تقليص الرواتب لما يقرب من أربعة ونصف مليار دولار أمريكي.¹

وفي أول من أكتوبر عام 2019 اندلعت الاحتجاجات الشعبية في جميع أنحاء البلاد، على إثر تفشي ظاهرة البطالة وانهيار البنى التحتية وانعدام الديمقراطية، قُتل فيها أكثر من 560 شخصا، وطالب فيها المتظاهرون بإصلاح النظام السياسي، وبإسقاط حكومة عبد المهدي، الذي بدوره قدم استقالته تحت الضغط الشعبي، وفاز بعد ذلك رجل الدين البارز، مقتدى الصدر، بالأغلبية في انتخابات أكتوبر 2021.²

إن الوضع السياسي والاقتصادي في العراق معقد للغاية ومتعدد الأوجه، شكلته العديد من الانقسامات الداخلية والتوترات الطائفية والتدخلات الخارجية وإرث الصراع، ومازالت الطبقة السياسية الحاكمة هي نفسها منذ عام 2003، وتغييرها لا يتجاوز دورانها على الطوائف الثلاث المتنافسة، مما أصبحت وجهود المصالحة والإصلاحات الاقتصادية والتعاون بين مختلف الفصائل أمر تواجهه العديد من التحديات تتجاوز العراقيين في حد ذاتهم.

المطلب الثاني: الأوضاع الجيوسياسية لدول الجوار العربي البحري لتركيا

يتسم الوضع الجيوسياسي للدول العربية المتواجدة في إفريقيا بمزيج من التحديات والفرص، وتشترك هذه الدول، منها مصر، وليبيا، والجزائر، والسودان، والصومال في العديد من الروابط منها التاريخية والثقافية واللغوية، إلا أنه لكل منها مسار سياسي يختلف عن الآخر، كما تركت انتفاضات الربيع العربي تأثيراً على المنطقة، بدرجات متفاوتة من التحول السياسي وعدم الاستقرار، حيث شهدت مصر تحولات في القيادة وتحقيق التوازن بين السيطرة العسكرية والتطلعات الديمقراطية، كما يستمر كفاح ليبيا من أجل الاستقرار وسط الفصائل المتنافسة والتدخلات الأجنبية، فيما نجحت الجزائر في تجنب الاضطرابات الكبيرة، على الرغم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التي لا تزال

¹ - مروة محمد عبد المنعم بكر، مرجع سابق، ص ص: 162، 163.

² - موقع الحرة، "ذكرى احتجاجات تشرين العراقية.. بين تراجع الزخم وآمال "إحياء الثورة"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3qrqBw9> بتاريخ 2022/10/02، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/10.

قائمة، كما شهد السودان نقطة تحول حاسمة في أبريل 2019 عندما أُطيح بالرئيس عمر البشير من السلطة في انقلاب عسكري، لا تزال مخلفاته تهدد امن واستقرار البلد، كما واجهت الصومال العديد من المجاعات الشديدة طوال تاريخها جعلها تواجه تحديات اقتصادية كبيرة.

الفرع الأول: النزاع في ليبيا

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية، وتعد رابع أكبر البلدان مساحة في قارة أفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم،¹ لها حدود مع تونس والجزائر والسودان ومصر، والنيجر والتشاد، فيما كانت حدودها البحرية مع تركيا موضع نزاع جيوسياسي وقانوني عندما وقعت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، مذكرة تفاهم مع تركيا لترسيم الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي أنشأ منطقة اقتصادية خالصة بين البلدين في عام 2019، واعترفت بها هيئة الأمم المتحدة والعديد من الدول، أصبحت تركيا دولة جارة لليبيا تفصلهما حدودا بحرية.²

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، انزلت ليبيا في وضع سياسي معقد واستثنائي، خلق فراغ في السلطة وأبرزت فصائل وجماعات مسلحة وانقسامات قبلية متنافسة متعددة تتنافس للسيطرة على موارد البلاد وحكمها، وغياب سلطة مركزية قوية مستقرة، تجتمع تحت مظلتها الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط القذافي، وكان إسهامات القوى الحزبية في ليبيا أثناء الانتفاضة الشعبية شبه معدومة،³ لافتقارها إلى آليات وثقافة التنظيم، خاصة وأن النظام الليبي في عهد معمر القذافي كان يمسك الدولة بيد من حديد واختزل الحكم في شخصه،⁴ ويحارب التنظيمات التي لا تتناسب مع أيديولوجيته وتهدد بقاءه، الأمر الذي ساعد على ظهور الميليشيات المسلحة، والمجالس القبلية، والجماعات المسلحة التابعة للنظام السابق، فأدت هذه العوامل إلى إعاقة الانتقال إلى حكومة موحدة وفاعلة، وبالتالي أصبحت في ليبيا حرب أهلية مستمرة يصعب حلها.

تبلور عن هذه الصراعات في ليبيا تشكيل حكومتين متنافستين، التي بدأت بانقسام البرلمان الليبي إلى كتلتين الأول المؤتمر الوطني العام والثاني مجلس النواب، ادعت كل منهما الشرعية وتمثيل الشعب الليبي، حظي الأول الذي يتواجد مقره في طرابلس بدعم مختلف الميليشيات ذات الميول

¹ - أحمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، (الأردن، العدد 13، مارس 2017)، ص: 8.

² - سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، (استراتيجية تحقيق...)، مرجع سابق، ص 931.

³ - ميادة علي حيدر، حيدر عبد الله، "أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، المجلة السياسية والدولية، (د، م ن، د. ع، د. س)، ص 924.

⁴ - أحمد سعيد نوفل، وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

الإسلامية، وحظي الثاني الذي يتواجد مقره في طبرق بدعم الجيش الوطني الليبي، بقيادة اللواء خليفة حفتر، وما زاد الوضع تعقيداً ظهور الجماعات المتطرفة، على رأسهم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، التي استغلت الفوضى لترسيخ وجودها في مناطق معينة وشن هجمات وزعزعة استقرار البلاد، كما انضم لها العديد من الفصائل الليبية منها تنظيم مجلس شورى شباب الإسلام، وجزء مما تبقى من تنظيم الشريعة بعد تفتته، اعتنقوا فكراً متطرفاً وأعلنوا انضمامهم إلى تنظيم داعش.¹

في ديسمبر 2015 أفضى الحوار السياسي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة بين السلطات في شرق ليبيا وغربها إلى عقد اتفاق الصخيرات بالمغرب، مسفراً عن تأسيس حكومة الوفاق الوطني،² ومقرها طرابلس بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج، منبثقة عن الكتلة سابقة الذكر التي تتلقى الدعم من الميليشيات ذات الميول الإسلامية، وتم الاعتراف بها من قبل الأمم المتحدة، وعددا كبيرا من الدول.

وفي المقابل، وبدايو من عام 2016، برز اللواء خليفة حفتر على الساحة الوطنية، بمساعدة مجلس النواب من الجيش الوطني الليبي الذي منحه رتبة المشير، معترضاً على قرار هيئة الأمم المتحدة، والدول التي اعترفت بحكومة فايز السراج كسلطة شرعية، بعد أن استطاع أن يسيطر على إقليم كبير في شرق وجنوب ليبيا، حيث بتعزيز سيطرته على الهلال النفطي في ذلك الوقت، ساعياً للسيطرة على العاصمة طرابلس لتوحيد البلاد تحت حكم مجلس النواب.³

فأدى هذا التشرذم السياسي إلى صراع طويل الأمد بين الجانبين، مما أدى إلى عنف وأزمات إنسانية في جميع أنحاء البلاد، فيما أضافت التنظيمات المتطرفة درجة أخرى من التحديات الأمنية وأثار مخاوف بشأن التداعيات الإقليمية والدولية.

حيث واجهت ليبيا اضطرابات اقتصادية كبيرة بعد سقوط الرئيس معمر القذافي، خاصة وان ليبيا في عهده تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط "المرض الهولندي"، الذي تسبب باختلالات أصابت الاقتصاد الليبي قبل الانتفاضات، تمثلت في افتقار الاقتصاد إلى التنوع، وعدم مرونة هيكله الاقتصادية؛ مقاومة الإصلاح والتغيير، وخلال الفترة الانتقالية التي اتسمت بسبب النزاعات المسلحة، والتشرذم السياسي، تأثرت عملية إنتاج النفط وتصديره سلباً، كما أدى وجود حكومة موحدة إلى خلافات عميقة حول من يسيطر على المنشآت النفطية إلى عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار وإنعاش

¹ - المرجع نفسه، ص ص 11، 12، 13.

² - عماد الدين بادبي، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة، (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ديكاف، سويسرا، 2020)، ص: 26.

³ - المرجع نفسه، ص 32.

الاقتصاد،¹ وبطبيعة الحال ساعدت هذه الأوضاع السياسية على انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا، الأمر الذي عرقل الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الاقتصادية وتوزيع الثروة بشكل أكثر إنصافاً بين السكان.

ظلت، ومازالت الأوضاع السياسية والاقتصادية في ليبيا هشة ومتقلبة، الرغم من إحراز بعض التقدم في التوصل إلى وقف إطلاق النار والتفاوض بشأن الترتيبات المؤقتة، إلا أن الانقسامات عميقة الجذور وتأثير الجماعات المسلحة لا يزالان يعيقان التوصل إلى حل شامل ومستدام للصراع، كما أضاف وجود الجماعات المتطرفة بعداً أمنياً للصراع.

ومع ذلك تحاول ليبيا جاهدة التعامل مع الأزمات الثلاث المترابطة، وهي الحرب الأهلية وجائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية، التي تسببت في إنهاك الاقتصاد الليبي حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف قيمته للعام 2010 قبل بدء النزاع، ومنذ عام 2020، تعرضت ليبيا لموجات متعددة من جائحة كوفيد-19، زادت من إرهاب النظام الصحي، المنهك أصلاً بسبب الصراع، وبالإضافة إلى ذلك، ازداد الأمن الغذائي سوءاً بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية وما نتج عنها من نقص في المواد الغذائية الأساسية وارتفاع في أسعارها في السوق المحلية، والتي بدورها ساهمت بشكل رئيسي في ارتفاع معدل التضخم في ليبيا منذ عام 2021، حيث سجل معدل التضخم في سنة 2021 ما يقدر بنحو 2.8% مقارنة بعام 2020 الذي سجل فيه معدل التضخم نسبة 1.4%، وفي سنة 2019 سجل نسبة 2.2%، ليسجل في سنة 2022 ارتفاعاً وصل إلى 5.7% في مارس 2022.²

شكلت الأطراف المتصارعة في ليبيا مجموعة من المصالح والأيديولوجيات، وهذا ما زاد من تعقيد الأوضاع الجيوسياسية في البلد، حيث أدى الصراع على السلطة والسيطرة على الموارد إلى تقديم رؤى مختلفة لمستقبل ليبيا، مع تمسك كل جهة من الجهات المتصارعة برؤيتها، وكلهم غير مستعدين إلى تقديم التنازلات، فأفضى إلى عدم القدرة على إيجاد رؤية مشتركة لمستقبل البلاد، وإلى صراع طويل الأمد ومدمر أثر بعمق على حياة الشعب الليبي وساهم في عدم الاستقرار الإقليمي، يعد حله حلماً صعب المنال بالنسبة للشعب الليبي.

¹ - تقرير هيئة الأمم المتحدة، صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا موجز تنفيذي"، بيروت، 2020.

² - تقرير، الموقع الرسمي البنك الدولي، "ليبيا: الآفاق الاقتصادية — سبتمبر 2022"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3DUmjk9> بتاريخ 2022/09/01، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/11.

الفرع الثاني: الأوضاع الجيوسياسية في مصر

في الحقيقة لا توجد حدود برّية مشتركة بين تركيا ومصر، إلا أننا نعني بالجوار في هذا السياق إلى التقارب الجغرافي في بين الدولتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن الدولتين تشتركان في حدود بحرية بسبب قريهما على طول البحر الأبيض المتوسط، حيث تقع مصر في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لها موقع استراتيجي يتوسط ثلاث قارات -إفريقيا وآسيا وأوروبا- وتحدها ليبيا من الغرب والسودان من الجنوب، وفلسطين من الشرق.

اتسم الوضع الجيوسياسي في مصر مؤخراً، بالعديد من التغييرات والتحديات، حيث مرت البلاد بمرحلة انتقالية، على إثر احتجاجات واسعة النطاق ضد الرئيس السابق لمصر محمد مرسي وحكومته، تطالب بإجراء انتخابات مبكرة، إلا أن الرئيس مرسي رفض هذا الطلب مبرراً ذلك بشرعية الانتخابات التي فاز فيها، فتدخل الجيش بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي وأطاح بمرسي من السلطة في 03 جويلية 2013، مبرراً ذلك بتصحيح مسار ثورة يناير، وإن مرسي لم يستجب لمتطلبات شعبه، التي يراها الجيش بأنها طلبات مشروعة، وشرعية الصندوق التي يتحجج بها مرسي وحدها لا تكفي، بل يجب أن تكون مقترنة كذلك بالإنجازات، فهي شرعية يعطيها الشعب ويسحبها الشعب، وليست شيك على بياض، وكان هذا بمثابة نهاية لحكم ولتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، الذي بدأ من تاريخ الانتخابات عام 2012.¹

وبعد تنظيم انتخابات رئاسية في 2014، تلتها أخرى في عام 2018، فاز فيهما المشير عبد الفتاح السيسي، واتسمت فترة ولايته الأولى، بتأكيد قوي على إعادة الاستقرار والأمن إلى البلاد، فقامت حكومته بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى كمنظمات إرهابية، وعرضتهم لاعتقالات ومحاكمات واسعة النطاق، وقتلت قوات الأمن المئات من أنصار مرسي وسجنت الآلاف بعد الإطاحة به من السلطة،² مما نتج عن هذه الخطوة إلى انخفاض كبير في النشاط السياسي العام للفصائل الإسلامية، ومخاوف دولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتقلص مساحة المعارضة السياسية.

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسي، "تداعيات حكم الإخوان المسلمين على توجهات مصر الخارجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشر على الرابط / <https://2u.pw/cJN4jxr> بتاريخ 2013/07/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/12

² - توم بيرري، "أبو الفتوح: سياسة القمع في مصر تنكي التطرف وتمثل خطراً على الخارج"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/4fkbSGP> بتاريخ 2014/05/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/12.

وفي أعقاب سقوط الإخوان المسلمين، واجهت مصر تهديدات أمنية داخلية، بسبب العنف الذي تعرض له الإخوان المسلمين من طرف القوات الأمنية، فانقسم التنظيم حول كيفية التعامل مع هذا العنف، من جهة يرى فصيل من شباب الإسلاميين أنه لا مفر من "التكيف" مع النظام السلطوي، ومن جهة أخرى يرى فصيل آخر من شباب الإسلاميين أنه لا مفر من مواجهة هذا النظام،¹ لذلك بايع العديد من شباب الإخوان المسلمين تنظيم الدولة الإسلامية مثلما حدث في ولاية سيناء، وكان رد الحكومة على التطرف بالعمليات العسكرية ومعاملتهم معاملة الإرهاب، إلا أن هذا التمرد المستمر لا يزال يشكل تحديات على استقرار البلاد.

ومن الناحية الاقتصادية، تتمتع مصر باقتصاد متنوع، مع قطاعات تشمل الزراعة والتصنيع والسياحة. كما تعد الدولة منتجاً ومصدرًا رئيسياً للغاز الطبيعي، ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتراجع قيمة الجنيه المصري، والوقوع في أزمة مديونية داخلية وخارجية.

مما ساعد على ارتفاع معدل التضخم ووصل إلى نسبة 40% حسب بيانات البنك المركزي المصري سنة 2023، فيما بلغ الدين الخارجي 162.9 مليار دولار ونهاية 2022، أما الدين الداخلي فقد بلغ حوالي 176.4 مليار دولار في سنة 2022،² ترتب عنها أمور سلبية كثيرة، تمثلت في زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة، وقيد يد صانع السياسة العامة في البلاد، فيما يتعلق بزيادة الإنفاق على الخدمات العامة من تعليم وصحة، أو الإنفاق على مشروعات البنية التحتية.

ويذكر أن مصر واجهت تحديات خطيرة بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين، حيث بدأت الحكومة إصلاحات اقتصادية تمثلت بما في ذلك خفض الدعم وإدخال تدابير النقشف، لتأمين قرض من صندوق النقد الدولي (FMI) من أجل معالجة قضايا اقتصادية طويلة الأمد، لكن هذه الاستراتيجية كان لها تأثير كبير على تكلفة معيشة المصريين العاديين، مما أدى إلى ارتفاع التضخم والمصاعب للطبقة الفقيرة من المواطنين.

كما حصلت مصر على تمويل جديد آخر تبلغ قيمته نحو 5 مليارات دولار في السنة المالية 2022-2023، حصلت على 2 مليار دولار منها من خلال بيع أسهم في رأس مال شركات من

¹ - أبو رمان محمد سليمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيولوجية، (مؤسسة فريدريش ايبرت، بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان الأردن، 2019)، ص ص: 100، 99.

² - موقع البنك المركزي المصري، "إحصائيات"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3BFuvqL> بتاريخ 2023/03/23، تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/08/11.

القطاع العام، وودائع دول مجلس التعاون الخليجي لدى البنك المركزي، أما المبلغ المتبقي بقيمة ثلاث مليارات دولار جاء من دعم متعدد الأطراف.¹ مما يتبين لنا أن الحكومة المصرية منذ سقوط نظام الإخوان المسلمين في 2013 اعتمدت على معونات مالية واقتصادية سخية من دول الخليج في شكل منح وقروض وودائع بنكية، فضلا عن توفير وقود بسعر زهيد لمصر خلال أزماته، غير أن منابع تلك المساعدات بدأت تجف في السنوات الأخيرة، وبات على الحكومة المصرية الآن ومستقبلا البحث عن مصادر دخل ذاتية جديدة لتوفير معيشة كريمة لأكثر من 100 مليون نسمة.²

اتسمت طبيعة النظام السياسي في مصر بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين بالشمولية، خاصة بعدما حكم المشير عبد الفتاح السيسي عهدة أولى ثم ثانية، كل عهدة تقدر بأربع سنوات، وكان يفترض أن تنتهي فترة رئاسته في سنة 2022، إلا أنه قام بتعديل الدستور وبإضافة سنتين لعهدته الثانية، ويحق له الترشح إلى عهدة ثالثة مدتها ستة سنوات، ما يعني أن السيسي سيحكم مصر إلى غاية سنة 2030،³ مما يجعل من الأوضاع الجيوسياسية في مصر موضع تدقيق محلي ودولي، خاصة فيما يتعلق بشؤون حقوق الإنسان والحريات السياسية وشمولية النظام السياسي، خاصة وان فترات حكم السيسي عرفت قمع كبير للحريات.

وعلى الرغم من هذه التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي تواجه مصر، التي تتمثل في الفقر والفساد وعدم الاستقرار السياسي، إلا أن تركيز الحكومة على الاستقرار والأمن بعض النجاحات، كما حققت مصر أيضا بعض التطورات الإيجابية في جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز اقتصادها، خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، مثل توسيع قناة السويس وإنشاء مدن جديدة، لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، من أجل مواجهة التحديات سابقة الذكر مستقبلا، وتحقيق التوازن بين الجهود المنصبة حول ضمان الأمن والاستقرار والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث: أوضاع متميزة في دول جوار الجوار العربي لتركيا

تتوسع دراستنا في متغير الجوار، لنتهم كذلك بجوار الجوار، في هذه الحالة تعد تركيا جارة لدولة ليبيا بعد ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، والجزائر هي دولة جارة لليبيا، وبذلك يمكن القول إن

¹ - تقرير صندوق النقد الدولي، "أسئلة أساسية عن اتفاق مصر"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/41xoqHF> بتاريخ 2022/12/16، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/11

² - موقع بي بي سي نيوز عربي bbc news، "مصر: ماذا تحقق بعد 10 سنوات على أحداث 30 يونيو؟"، نشر على الرابط: <https://bbc.in/3WDFXK9> بتاريخ 2023/07/06، تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/11

³ - موقع رويترز، "البرلمان المصري يوافق على تعديلات دستورية تتيح تمديد حكم السيسي"، نشر على الرابط: <https://reut.rs/46FarzS> بتاريخ 2019/04/16، تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/12

الجزائر وتونس تتدرجان ضمن جوار الجوار العربي البحري لتركيا، كما تتدرج السودان ضمن هذه الفئة عبر الحدود البرية التي تجمعها بمصر على طول حوالي 1,276 كيلومتراً. تمتد الحدود من مثلث حلايب على ساحل البحر الأحمر شرقاً إلى النقطة الثلاثية التي تلتقي فيها حدود مصر والسودان وليبيا غرباً، وتعد الكويت والعربية السعودية والأردن ولبنان وفلسطين دول جوار الجوار العربي البري لتركيا، ولقد تطرقنا الى أوضاع بعض هذه الدول في المطلب الأول من هذا المبحث.

الخريطة رقم (8): دول جوار الجوار العربي لتركيا



يلاحظ من خلال الخريطة في الأعلى دول جوار الجوار العربي لتركيا والذي يمتد شرقاً إلى الدول المجاورة للعراق، مثل الأردن، والسعودية، والكويت، وغرباً إلى الدول المحيطة بلبييا، كتونس والجزائر. أما جنوباً، فتتصل بالدول المجاورة لمصر، مثل السودان، ويعكس هذا الامتداد الجغرافي

أهمية موقع تركيا كحلقة وصل استراتيجية بين العالم العربي ومناطق آسيا الوسطى وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي، مما يعزز مكانتها الإقليمية ودورها المحوري في التفاعلات الجيوسياسية.

أولاً: الأوضاع الجيوسياسية المتميزة في السودان

رغم غياب وجود حدود برية وبحرية مشتركة بين تركيا والسودان، إلا أنه توجد العديد من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والتاريخية، يمكن لها أن تثير العلاقات التركية السودانية في إطار الجوار، حيث يمكن العودة بالعلاقات إلى أيام الإمبراطورية العثمانية عندما كانت السودان جزءاً من دائرة نفوذ الإمبراطورية العثمانية، وكذلك تتمتع الدولتان بموقعين استراتيجيين، فموقع تركيا مكنها بأن تكون دولة عابرة للقارات، لتلعب دوراً مهماً في كل من أوروبا وآسيا، وموقع السودان يعتبر موقعاً جيواستراتيجياً بالنسبة لتركيا في سياق نفوذها الأفريقي، لذلك فإن التفاعلات بينهما يمكن أن تكون مفيدة لمعالجة العديد من الظواهر السياسية الخاصة بالدولتين في إطار سياسات الجوار.

شهد السودان نقطة تحول حاسمة في أبريل 2019 عندما أُطيح بالرئيس عمر البشير من السلطة في انقلاب عسكري بعد شهور من الاحتجاجات الجماهيرية، التي بدأت في ديسمبر 2018، ليلها الانقلاب العسكري في 2021 ليزيد من تعقيد الأمور،¹ جعل من السودان تواجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، حيث زادت الأوضاع سوءاً، وزادت الإحباطات من سوء الإدارة الاقتصادية، وارتفاع التضخم، والفساد، وانعدام الحريات السياسية، جراء التفاوتات الإقليمية والتوترات العرقية والصراعات من أجل السلطة والموارد.

بعد الإطاحة بالبشير، تولى المجلس العسكري الانتقالي أمور الدولة، وتوصل إلى اتفاق مع المعارضة تحت مظلة قوى الحرية والتغيير، فضلاً عن عدد من الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات ذات التوجهات الإثنية والجهوية، بتقاسم السلطة، لتتوج أخيراً بتشكيل حكومة انتقالية تتكون من ممثلين مدنيين وعسكريين، على الرغم من الضغوط التي تعرض لها من طرف المحتجين الذين طالبوا بحكومة تشرف عليها قيادة مدنية، وإنهاء الحكم العسكري.²

تم تكليف الحكومة الانتقالية، المكونة من ممثلين مدنيين وعسكريين، بالإشراف على انتقال البلاد إلى الديمقراطية ومعالجة القضايا السياسية والاقتصادية، إلا أن كانت التحديات في المشهد

¹ - خطر أبودياب، "فرنسا واللعبة الجيوسياسية فائقة المخاطر في السودان"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/Yuzo8> بتاريخ 2023/05/30، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/20.

² - احمد امل، قراءة أولية للاتفاق السياسي الإطاري في السودان، (مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2022)، ص: 2.

الاقتصادي في السودان عميقة، خاصة مع ارتفاع التضخم ونقص السلع الأساسية وأزمة صرف العملات الأجنبية، والتي انبثق عنها تفاقم الأوضاع السياسية، والاقتصادية.

ومن أجل معالجة هذه الأوضاع شرعت الحكومة الانتقالية في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي (FMI)، شملت هذه الإصلاحات خفض الدعم، وتخفيض قيمة العملة، وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة التي تهدف إلى استقرار الاقتصاد وإطلاق العنان للمساعدات المالية الدولية، إلا أن هذه الإصلاحات بالرغم من ضرورتها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية العامة في السودان، إلا أنها انبثق عنها أيضًا ارتفاع تكلفة المعيشة، وزيادة الأعباء على المواطنين العاديين، حيث صرحت ميلينا ستيفانوفو المسؤولة عن ملف السودان في البنك الدولي أن آلاف الأسر الليبية لا تستطيع شراء سلع أساسية مثل الخبز، والحليب، وسط تفاقم زيادات الأسعار بسبب جائحة كوفيد-19.¹

وفي سنة 2021 أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان عن حل مجلس السيادة والحكومة برئاسة عبد الله حمدوك واعتقاله، لأن حكومة حمدوك حسب رأي البرهان لم تستطع معالجة القضايا السياسية الكبرى في البلاد، خاصة منها ما يتعلق بالانقسامات التي باتت خطر وشيك يهدد أمن الوطن، لذلك حسب رايه سيكون من الأفضل للدولة الليبية ان يتولى الجيش الوطني السوداني إكمال المرحلة الانتقالية إلى غاية تسليم السلطة إلى "حكومة كفاءات" منتخبة، تحل محل حكومة حمدوك، فيما أكد البرهان التزام "بلاده بالاتفاقات الدولية الموقعة"، بعد إعلان حال الطوارئ في البلاد وحل مجلس السيادة والحكومة، خاصة فيما يتعلق بالاتفاق الخاص بتقاسم السلطة بين عسكريين ومدنيين.²

كما أدى الصراع بين الحكومة ومجموعات المتمردين المختلفة، وخاصة في مناطق مثل دارفور وجنوب كوردوفان والنيل الأزرق، إلى عنف واسع النطاق، والنزوح، والأزمات الإنسانية، فقد قتل أكثر من 500 مدني وأصيب الآلاف، وأجبر أكثر من 150 ألف شخص على الفرار من السودان.³ الأمر الذي جعل من طبيعة الصراع في السودان تتعدّد أكثر فأكثر، خاصة وأن الصراع تغذيه العديد من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقضايا الحكم والهوية والاختلافات الدينية.

¹ - نفيسة الطاهر، الطيب صديق، "برنامج لتوفير دخل أساسي للسودانيين لتخفيف وطأة المعاناة الاقتصادية"، نشر على الرابط: <https://reut.rs/4dDRIHf>، بتاريخ 2021/04/29، تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/28.

² - موقع فرانس 24، البرهان يحل الحكومة الانتقالية ومظاهرات احتجاج توقع قتلى وعصيان مدني لموظفي البنك المركزي، نشر على الرابط: <https://cutt.us/eTln0> بتاريخ 2021/10/25، تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/28.

³ - تقرير مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان"، الجلسة 9326، ماي 2023، نيويورك، ص8.

على الرغم من التحديات سابقة الذكر، إلا أنه يمكن القول ان الحكومة الانتقالية قطعت بعض الخطوات نحو الإصلاحات السياسية، حيث تم التوقيع على إعلان دستوري في عام 2019، يحدد إطار العمل الانتقالي وإنشاء مجلس سيادي، ويسير شؤون الدولة خلال الفترة الانتقالية، في عام 2020، تم تعيين المدني، عبد الله حمدوك، رئيساً للوزراء، على رأس الحكومة الانتقالية المكلفة بتوجيه البلاد نحو انتخابات حرة ونزيهة، إلا انه تمت الإطاحة به في عام 2021، وترأس الحكومة المؤقتة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، الذي تعهد بانه سيقوم بتسليم السلطة إلى "حكومة كفاءات" منتخبة من طرف الشعب، إلا ان ذلك يبقى غير كافي، وطريق السودان نحو الديمقراطية مازال مهترئاً ومتنازعاً عليه من طرف الجيش، ومختلف الفصائل ذات المصالح الخاصة في النظام القديم.

ثانياً: الأوضاع الجيوسياسية في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة جارة للجوار التركي بحراً، فالجزائر تشترك مع ليبيا في حدود برية يبلغ طولها حوالي 982 كيلومتراً تمتد هذه الحدود في المناطق الصحراوية، وتشكل ممراً استراتيجياً يربط بين شمال إفريقيا ووسطها. تقع الجزائر في شمال إفريقيا بإطلالة على البحر الأبيض المتوسط بطول 1,622 كيلومتراً، مما يجعلها صاحبة أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في إفريقيا، ولها أيضاً حدود مع تونس والمغرب والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية، وتجمعها بتركيا روابط تاريخية تتمثل في الإرث العثماني.

بعد سنة 2014، شهدت الجزائر تطورات سياسية مهمة، حيث تمت إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهد رئاسية ثالثة على إثر تعديلات قامت بها الحكومة في الدستور، الأمر الذي جعل من الأوضاع الجيوسياسية في الجزائر تزيد سوءاً، فظهرت بعد ذلك احتجاجات جماهيرية عرفت باسم "الحراك الشعبي" دعت إلى الإصلاح السياسي ووضع حد للفساد، فواجه نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي حكم السلطة منذ عام 1999، تحديات واسعة، أدت إلى إسقاطه في عام 2019، وبعد ذلك، مرت البلاد بفترة انتقالية، ثم أجريت انتخابات في عام 2019، أفضت إلى فوز الرئيس عبد المجيد تبون.

وظلّ الوضع السياسي في الجزائر معقداً باستمرار التوترات بين الحكومة وشباب الحراك، وتباينت رد الحكومة على طلباتهم، من الاستجابة إلى الاعتقال، فيما أظهر شباب الحراك قدرة كبيرة على الاستمرار في الاحتجاجات، والتصميم على إحداث تغيير سياسي حقيقي، على الرغم من الإجراءات القمعية التي تعرض لها.

من الناحية الاقتصادية، واجهت الجزائر تحديات بسبب اعتمادها الكبير على عائدات النفط والغاز، وتعد الجزائر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وهي ثالث منتج للنفط في إفريقيا

ومن بين أول عشر دول منتجة للغاز في العالم، وهي تزود السوق الأوروبية بثلاث إمدادات التكتل من الغاز،¹ وتحتل الجزائر المرتبة 9 عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي، ولها عاشر احتياطي عالمي منه، كما تحتل المرتبة 16 عالمياً في احتياطي النفط، وتعد الجزائر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا وإيران.²

تعتمد الجزائر على إيرادات النفط في دعم أسعار الوقود والمياه والصحة والسكن والمواد الأساسية، مما جعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤدي إلى تراجع دخل البلاد، ويؤثر على الميزانية الوطنية والإنفاق العام، ف وقعت الجزائر في ضغوط مالية مما دفع الحكومة إلى محاولة خفض الإنفاق على واردات السلع والخدمات ونتيجة لتلك الإجراءات، بلغ العجز التجاري للبلاد ما يقارب 15.2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021،³ وقد بلغت سنة 2021 احتياطات الصرف للبلاد سنة 42 مليار دولار، وهذا بعد أن بلغت كانت احتياطات العملة الأجنبية قد مليار دولار في أبريل 2019 تاريخ رحيل الرئيس بوتفليقة عن السلطة، أي تراجعت بثماني مليارات مقارنة بشهر ديسمبر 2018، حيث بلغت 79.88 مليار في ديسمبر 2018، فيما بلغت 97.33 مليار في نهاية 2017.⁴

وتمتاز الجزائر بقدرتها الدفاعية القوية في منطقة شمال إفريقيا، لاهتمامها المتزايد بالمؤسسة العسكرية منذ الاستقلال، ويعد ذلك إلى تجربتها التاريخية، والاعتبارات الجيوسياسية، والحاجة إلى حماية سيادتها وأمنها، مما نتج عن الاهتمام ببناء قوة عسكرية كبيرة ومجهزة تجهيزاً جيداً، والتي أصبحت تعد واحدة من أكبر القوات في إفريقيا.

حيث تم تجهيز الجيش بمختلف الأسلحة الحديثة، مثل الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية وأنظمة الدفاع الجوي، بالإضافة إلى ذلك، بذلت الجزائر جهوداً لتتويع وتحديث قدراتها الدفاعية من خلال العمل على ترقية الصناعات الميكانيكية وتنفيذ استراتيجية الإدماج الصناعي للتمكن من تحقيق اقتصاد وافر وانخفاض محسوس في فاتورة الواردات، والحصول على معدات عسكرية أكثر تطور مثل الطائرات المقاتلة والمروحيات والسفن البحرية، بهدف "مسايرة ركب الدول المتطورة وتحديث وسائلها الدفاعية مع تكوين مستخدميها والرفع من جاهزيتهم، وغالباً ما يركز الموقف الدفاعي للجزائر على

¹ - يورونيوز، "ماهي التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر بعد أول انتخابات تشريعية في عهد الرئيس تبون؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3x1JBot> بتاريخ 2021/06/16 تاريخ تصفح الموقع: 2023/08/13.

² - جلال الورغي، "العلاقات التركية-الجزائرية من منظور استراتيجي"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/44dbDaR> بتاريخ 2022/05/18 تاريخ تصفح الموقع 2023/08/21.

³ - يورونيوز، (ماهي التحديات الاقتصادية ...)، مرجع سابق.

⁴ - المرجع نفسه.

الحفاظ على وحدة الأراضي ، وجهود مكافحة الإرهاب، والاستقرار الإقليمي،¹ نظراً لموقعها الجغرافي، حيث تقع الجزائر بالقرب من عدة دول تواجه تحديات أمنية، مثل الصراع المستمر في ليبيا وعدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، كما تواجه البلاد خطر الإرهاب، لا سيما من الجماعات المرتبطة بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرها من المنظمات المتطرفة.

خلقت الاضطرابات السياسية والصعوبات الاقتصادية وضعاً حساساً لمستقبل الجزائر، أدت إلى شكوك حول عدم قدرة الحكومة على معالجتها، وتنفيذ إصلاحات سياسية ذات مغزى، وإدارة الانتقال الاقتصادي، لاسيما وأن الدولة تعتمد بشكل كبير على النفط، كما زادت جائحة كوفيد -19 من تعقيد هذه التحديات. ومن أجل مواجهتها، تركزت الجزائر على الإنتاج الدفاعي المحلي والحفاظ على درجة من الاعتماد على الذات في قطاع الدفاع، حيث دخلت في شراكات مع دول مختلفة، بما في ذلك روسيا والصين وفرنسا، كما طلبت الانضمام إلى مجموعة البريكس، من أجل اقتناء المعدات العسكرية ونقل التكنولوجيا، خاصة وأن الجزائر تنتج معدات عسكرية خاصة بها، ومازالت تسعى إلى تطوير بعض أنظمة وقدرات الدفاع المحلية.

المطلب الثالث: الماضي السياسي والموروث العثماني في العالم العربي

قبل الخوض في الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها تركيا لتوظيف القوة الناعمة في الوطن العربي، من المهم جداً التطرق إلى العلاقات العربية التركية التاريخية المعقدة، حيث كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام 1922م، بعد أن تفككت الدولة السلجوقية التي تكونت على أنقاضها الإمبراطورية العثمانية بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، وأخذت بالتوسع حتى سيطرت على الإمبراطورية البيزنطية وبلغاريا وصربيا إلى أن توقف توسعها إثر هزيمة بايزيد الأول "يلدرم" عام 1402م، تلت هذه الهزيمة فترة اضطرابات سياسية، لكن لم تؤثر على قوة الإمبراطورية، فاستعادت توازنها و تواصلت سياسة التوسع في عهد مراد الثاني، ثم محمد الفاتح، والذي استطاع أن يدخل القسطنطينية سنة 1453م، وينهي التواجد البيزنطي في المنطقة، ثم مرت الدولة العثمانية بمراحل تدهور وانحطاط تلتها بعض مراحل النمو والازدهار الذي لم يلبث سوى القليل من الزمن ليبدأ وضع الإمبراطورية في الانحلال، لتعلن على إثرها سنة 1839م إدخال العديد من الإصلاحات على الطريقة الأوروبية، لينتهي أخيراً السلطان عبد الحميد الثاني هذه الإصلاحات بطريقة استبدادية، ونتيجة لذلك

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، "الجيش الشعبي الوطني يسعى لإدماج المؤسسات الخاصة والعمومية في الصناعات الميكانيكية العسكرية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3VCVXMU> بتاريخ 2021/05/18، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/14.

استقوت القوى الوطنية في تركيا على السلطان، ليتم خلع آخر السلاطين محمد السادس وفي سنة 1922م، ليعتلي مصطفى كمال أتاتورك الحكم ويلغي الخلافة نهائياً في 1924م.¹

تعود جذور نفوذ الإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية، إلى أوائل القرن السادس عشر، وامتد إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقوبل توسع الإمبراطورية العثمانية في البداية، بدرجة لا بأس بها من القبول من قبل معظم سكان العرب، حيث كان ينظر إليهم على أساس أنهم قوة، ستساعدهم على الاستقرار والازدهار الاقتصادي. لاسيما وأن السلاطين العثمانيين سمحو بدرجة معينة من الاستقلالية في الحكم المحلي، من خلال دمج الزعماء القبليين والدينيين في الهيكل السلطوي.

إلا أنه مع مرور الوقت، أصبح الحكم العثماني أكثر بيروقراطية، خاصة بعدما واجهت الإمبراطورية العثمانية تحديات داخلية، في منتصف القرن التاسع عشر، مما أدى بالسلطة إلى زيادة الضرائب والتجنيد العسكري الإجباري، فتعمق الاستياء العربي، وأثيرت المشاعر القومية بين مختلف المجموعات العرقية والدينية، وتغيرت هذه النظرة، وبدأ العرب ينظرون إلى العثمانيين على أنهم يفرضون عليهم شكلاً من أشكال الاستعمار والطغيان، مما أدى إلى تفاقم التوترات والمساهمة في المقاومة العربية من أجل الانفصال عن الحكم العثماني.

بعد نهاية الحكم العثماني في المنطقة العربية في أوائل القرن العشرين، والتي دامت أكثر من ستة قرون خلفت صورا نمطية لدى النخبة التركية عن لعرب وأخرى لدى النخبة العربية عن لأتراك كان لها دورا مهماً في ترسيخ الهويات الوطنية عند كلا الجانبين من خلال تقديم بناء معرفي لكلا الطرفين، أي إعطاء صورة لتعريف الذات الوطنية من طرف الآخر، وفي ذلك الوقت كانت تركيا تقدم صورا سلبية عن العرب على أساس أنهم متخلفون وغير جديري بالثقة، وذلك بسبب اعتماد العرب على البريطانيين في صراعهم ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، على عكس التصورات التي تقدمها عن العالم الغربي، فكانت تعتبره عالما متقدما ومتحضرا وحديثا، وانعكست هذه النظرة في سياسات مصطفى كمال أتاتورك الأب المؤسس لتركيا الحديثة، والتي كانت قائمة على التغريب والعلمنة وتوحيد الأبجدية وتطهير اللغة التركية من الكلمات العربية والفارسية ومنع ارتداء الملابس "الشرقية"، وبرر أتاتورك ذلك بأن تركيا تنتمي إلى العالم العربي المتحضر وليس إلى العالم الشرقي المتخلف، ويقصد هنا العالم العربي والخلافة الإسلامية.²

¹ - منتديات شبكة الأسهم القطرية، "جمهورية تركيا"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/QfwFZerI> تاريخ تصفح

الموقع 2023/12/04

² - Omar Al-Ghazzi, Marwan Kraidy, **Turkish Nation Branding and Arabic Language Transnational Broadcasting**. (University of Pennsylvania. International Journal of Communication vol. 2013). p: 2341-2360.

من ناحية أخرى، ظهرت الصور النمطية العربية للأتراك على أنهم برابرة منذ القرن الحادي عشر، ونمت هذه المشاعر المعادية للأتراك أواخر العهد العثماني، منذ بروز فكرة القومية الحديثة في أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين القائمة على السيادة الشعبية والوحدة اللغوية، الفكرة التي أعادت إحياء العصر العربي الذهبي "بغداد وقرطبة" إلى أذهان الشعوب العربية، الأمر الذي زاد من حدة كره الشعوب العربية الحكم التركي الذي اعتبروه أنه سبب تخلفهم وانحطاطهم في ذلك الوقت.¹

وعليه فإن التصورات السلبية المتبادلة من الطرفين بعد نهاية الحكم العثماني وبداية الدولية القومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كان لها بعد في رسم العلاقات التركية العربية على مر التاريخ سواء كان ذلك على مستوى كل دولة عربية منفردة، أو على مستوى العالم العربي كذاكرة جماعية، وبعد اعتراف تركيا بإسرائيل سنة 1949، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي في عام 1952، من أهم من القرارات التي أوضحت التصورات النمطية السلبية التركية المعادية للدول العربية، وهذا ما سمح للولايات المتحدة باستخدام قواعد انقده العسكرية للتدخل في الشرق الأوسط بدءا بالحرب اللبنانية عام 1958.²

لذلك اتّسمت العلاقات التركية العربية بالتوتر منذ انتهاء فتره حكم الإمبراطورية العثمانية لمعظم البلدان العربية، لأن تركيا حاولت منذ نشأة الجمهورية التركيز على علاقاتها مع الغرب وخاصة أوروبا و الولايات المتحدة، وهذه التبعية للغرب أدت إلى تحسين العلاقات التركية الإسرائيلية، التي يرى فيها العرب مثل سوريا والعراق والجزائر آنذاك تهديدا لمصالحهم و أمنهم، خاصة وان الاعتراف التركي بإسرائيل انبثق عنه عدة تحالفات معها في عدة مجالات، منها التجارية و العسكرية، حيث رأت سوريا في ذلك تهديدا مستمرا لأمنها القومي، كما أدت سياسات تركيا المائية والزراعية و بناء العديد من السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول على نهري دجلة و الفرات، اللذان يعتبران عصب الحياة في العراق و سوريا، والتدخل العسكري التركي في شمال العراق بحجة محاربة الأكراد، إلى المزيد من التوتر السياسي و خاصة مع العراق.

يمكن القول إن التاريخ التركي العربي هو تاريخ غني ومعقد، ساهمت كل من الحضارة الإسلامية، والإمبراطورية العثمانية، واللغة العربية، في صياغته، حيث لعب الإسلام دورا مركزيا خاصة وانه انتشر في جميع أنحاء المنطقة في القرنين السابع والثامن الميلاديين، فكان أرضية مهمة

¹-Ibid. p :2341-2360

²- Ibid. p :2341-2360

مهدت وساهمت في قيام إمبراطورية عظمى أسستها القبائل التركية في القرن الرابع عشر، فجمعت هذه الأخيرة بين ما هو عرقي وديني تحت نظام سياسي وثقافي واحد تحت قيادة الإمبراطورية العثمانية.

إلا أنه وبعد قيام الجمهورية التركية العلمانية تراجعت العلاقات التركية العربية إلى أدنى مستوياتها بسبب ارتقاء الدولة التركية في أحضان الغرب، دون مراعاة تاريخها الحضاري والثقافي الذي يشترك ويتداخل في كثيرا من الأحيان مع التاريخ والحضارة الإسلامية العربية.

وبقدوم حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى سدة الحكم في السنوات الأخيرة، ظهرت محاولات تركيا في إعادة تحسين علاقاتها بجيرانها وخاصة العرب منهم، فعلى سبيل المثال احتجت تركيا مرارا على سياسة إسرائيل الاستيطانية والعمليات العسكرية القاسية ضد الفلسطينيين، حتى وإن كان هذا الموقف يقتصر على النقد الخطابي، والجانب الدبلوماسي إلا أن هذا كذلك له وزنه في العلاقات الدولية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم تسليط الضوء على أهم المحددات الجيوبوليتيكية الرئيسية لتركيا، ولجوارها العربي، وأهم الأوضاع الجيوسياسية المحورية التي تشكل جوهر الموضوع، يمكن تلخيصها في رؤوس الأقسام الآتية:

- تحتل تركيا موقعا جيوسياسيا متميزا، يربط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتتميز بطبيعة متنوعة تتراوح من المناطق الجبلية إلى المناطق الساحلية، لها تأثير على الزراعة، وتوزيع الموارد، والتنمية الشاملة، كما يؤثر الموقع الجغرافي لتركيا بطبيعته على علاقاتها الخارجية وسياساتها الداخلية، ونفوذها الإقليمي، وصناعة القرارات الاستراتيجية، فيما ينعكس بالإيجاب على اقتصادها، ويجعل منه اقتصاد متنوع من حيث عمل الأسواق التركية كجسر بين الأسواق العالمية المختلفة، مما يساهم في أهميتها الجيوسياسية، وساعد تركيا على إعادة بناء قدراتها الدفاعية، من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية العسكرية، وإقامة التحالفات الاستراتيجية، من أجل تعزيز الدولة التركية لمكانتها على الساحة العالمية.

- إن دراسة المشهد الجيوسياسي لجوار تركيا الأوروبي يكشف لنا عن التفاعل المعقد بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، حيث تؤثر النزاعات القائمة في جنوب القوقاز، والبلقان، مثل النزاع حول إقليم ناغورنو كاراباخ، والصراعات بين ألبان كوسوفو والصرب، والأوضاع الجيوسياسية في البوسنة والهرسك، على الاستقرار الإقليمي والمصالح، وتعكس تأثير صدى التوترات التاريخية

والثقافية، وفي الوقت نفسه، تلعب الأوضاع الاقتصادية للاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في تشكيل علاقات تركيا مع جيرانها الأوروبيين.

- إن دراسة المشهد الجيوسياسي لجوار تركيا العربي يكشف لنا عن التفاعل المعقد بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مثل تأثير الصراع القائم في سوريا على الاستقرار الإقليمي، وتضيف كل من الصراعات الطائفية بين الفصائل الدينية والسياسية في لبنان، والأزمة السياسية في العراق، الناجمة عن الصراعات الداخلية على السلطة والتأثيرات الخارجية، طبقة أخرى من التعقيد في المنطقة، ويظل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الدائم نقطة محورية في أمن واستقرار المنطقة، ويضاف إلى ذلك الأوضاع الجيوسياسية في مصر، والسودان، والجزائر، والصومال، التي تبرز عوامل تاريخية وثقافية واقتصادية، يعد فهمها بشكل دقيق أمر ضروري من أجل فهم تموقع تركيا في القضايا الجيوسياسية في جوارها العربي.

الفصل الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي

2014 - 2023

نعرض في هذا الفصل للتحركات الجيوستراتيجية لتركيا تجاه دول الجوار الأوروبي وأهدافها الجيوبوليتيكية، وإلى المضمون الاستراتيجي الذي تبرر به تركيا سلوكها تجاه الجار الأوروبي. إذ ساهم التوظيف السياسي والفكري للمفاهيم الجيوبوليتيكية في تركيا بصورة كبيرة في رسم حدود الهوية الداخلية والإقليمية والدولية لتركيا.

يرى العديد من الأكاديميين الأتراك أن استخدام تركيا للمقاربات الجيوبوليتيكية سيكون بمثابة مقارنة حيوية ضد الطامعين في أراضيها، ونجد أن الكتاب الأتراك والمؤسسة العسكرية قد اهتموا بعلم الجيوبوليتيك رغم تصنيفه من طرف الغرب كعلم عنصري، وأكثر من ذلك فقد دافعوا عنه وبشدة من خلال تقديم سلسلة من المحاضرات منشورة في دوريات ومجلات عسكرية صادرة عن باحثين ذو خلفية عسكرية.¹

في الواقع، لا يُمكن لنا معرفة الدور الجيوبوليتيكي لتركيا في جوارها الإقليمي وأهدافه دون التعمق في الأفكار التي طرحها أحد أهم منظري حزب العدالة والتنمية سابقاً ورئيس الوزراء التركي السابق احمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي، وأفكار الباحث سوات إلهان، إذ تطرق أوغلو في كتابه عن المكانة المؤثرة لتركيا في الساحتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن ضرورة قيام تركيا بتوظيف موروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية، للوصول إلى المكانة الإقليمية والدولية التي ستمكّنها شيئاً فشيئاً من الاستحواذ على كل مفاصل الشرق الأوسط، كما كتب الباحث سوات إلهان في كتابه الحساسية الجيوبوليتيكية أن تركيا هي الدولة المحور الواقعة على أكبر قطعة أرضية في العالم والمتكونة من أوروبا، آسيا وإفريقيا أو جزيرة العالم بالمعنى الجيوبوليتيكي.²

عندما وصل حزب العدالة والتنمية في عام 2002 في تركيا إلى السلطة، باشرت الحكومة التركية بتنفيذ نموذج "العمق الاستراتيجي" وبعد بضع سنوات، كشفت تركيا عن طموحاتها في أن تصبح لاعبا مؤثراً في العديد من المجالات، وكان هذا بمثابة خروج عن استراتيجيات السياسة

¹ - أمينة مصطفى دلة، "الحنمية الجيوبوليتيكية التركية الجغرافية وسؤال الهوية"، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016) ص ص: 2، 3.

² - حسن مرهج، "أطماع تركيا التوسعية والقفز فوق الجغرافية السياسية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3S9RjBS>

بتاريخ 2022/09/15، تاريخ التصفح 2022/09/16

الخارجية التقليدية وكشف عن تطلعات تركيا لتأكيد نفسها كلاعب بارز على الساحة العالمية، من أجل الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، وتراثها التاريخي، وروابطها الثقافية، لتوسيع نطاقها وتعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً ممارسة النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي في عدة مجالات .

المبحث الأول: التطلع إلى تعزيز الحضور التنافسي في الأسواق الأوروبية

تهدف تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية من خلال الوصول إلى الأسواق الأوروبية بشكل أفضل ممّا هي عليه الآن، خاصة وأن انخراطها في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، منذ عام 1987، كان ومازال مدفوع بالرغبة في تعزيز الاقتصاد الوطني، والتجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي، ولا يزال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً طويل المدى لتركيا.

المطلب الأول: إقامة علاقات للتعاون الثنائي وجلب الإستثمارات الأجنبية

على غرار الاتحاد الأوروبي الذي أبرمت معه تركيا اتفاقية اتحاد جمركي، والتي تسمح بحرية حركة البضائع والمنتجات بين تركيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سنتطرق إليها في المطلب القادم من هذا الفصل، أبرمت تركيا أيضا العديد من الاتفاقيات الثنائية تهدف إلى إقامة علاقات تجارية واستثمارية مع دول مختلفة في القارة الأوروبية، ونذكر بعض البلدان المجاورة لها ولديها اتفاقيات تجارية واستثمارية معها:

الفرع الأول: علاقات التعاون الثنائي مع دول جنوب القوقاز

تعمل تركيا بفعالية كبيرة من أجل تعزيز التعاون الثنائي مع دول جنوب القوقاز، المتمثلة في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، حيث تهدف بهذه الاستراتيجية إلى تقوية العلاقات السياسية، والاقتصادية والثقافية، بين تركيا وجوارها في جنوب القوقاز، وتشمل جهود الاستراتيجية التركية، النشاط الدبلوماسي، والاتفاقيات التجارية، والمشاريع التعاونية في مختلف القطاعات، من خلال بناء شراكات قوية بين تركيا ودول جنوب القوقاز المجاورة لها، لتكون تركيا بذلك قد ساهمت في وضع بصمتها في مشاريع التنمية والتكامل في منطقة جنوب القوقاز .

أولاً-العلاقات التركية الأذربيجانية: تعد العلاقات الاقتصادية بين تركيا وأذربيجان جد مهمة، فكلا الطرفين يدرك أهمية المصالح الاقتصادية مع الطرف الآخر، حيث عملا الطرفان على تقويتها على مر السنين، فمُنذ تأسيس دولة أذربيجان عمّق البلدان شراكتهما الاقتصادية من خلال التجارة الثنائية، ومشاريع الطاقة المشتركة، والاستثمارات المباشرة، فأصبحت تركيا تشكل الجسر الذي يربط أذربيجان بدول أخرى في أوروبا.

لدى تركيا وأذربيجان شراكة استراتيجية، وقامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات لتعزيز التجارة والاستثمار الثنائي، ووضعنا خطة عمل في عدة مجالات في بما في ذلك قطاعات التجارة، والطاقة، والنقل، والصناعة.

وفي عام 2010، وقع البلدان على اتفاق إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي التركي الأذربيجاني واتخذ خطوات لإزالة العوائق أمام العلاقات الاقتصادية، وتعتبر تركيا ثاني أكبر شريك اقتصادي من حيث الاستيراد والتصدير من وإلى أذربيجان، حيث بلغت قيمة الاستيراد من أذربيجان في سنة 2019 ما يقارب 1,6 مليار دولار، واحتلت المرتبة الثانية بعد روسيا، فيما بلغت نسبة التصدير إلى أذربيجان ما يقارب 2,55 مليار دولار في سنة 2019، واحتلت تركيا المرتبة الثانية بعد إيطاليا، وتسعى تركيا إلى التوسيع من عملية التبادل التجاري مع أذربيجان، حيث وقع الرئيس التركي أردوغان مع الرئيس أذربيجان عليف عدة اتفاقيات متعلقة بالتبادل التجاري في عام 2019 بقيمة 15 مليار دولار، وبذلك تسعى تركيا أن تكون الشريك التجاري الأول لأذربيجان في المستقبل القريب.¹ لاسيما وأن أذربيجان تعتبر أفضل مزود للغاز في تركيا، حيث استوردت تركيا خلال النصف الأول من عام 2020 نحو 20.4 مليون متر مكعب من الغاز الأذربيجاني، فيما انخفضت واردات الغاز الروسي خلال النصف الثاني من سنة 2019 بنحو 62%.²

كما وقع قادة كل من أذربيجان وجورجيا وتركيا في عام 2007 على اتفاقية تعاون تستهدف مشاريع البنى التحتية في تبليسي، تجسدت في إنشاء خط سكة حديد باكو-تبليسي -كارس (B-T-K)، يمتد طوله إلى 846 كيلومترا، يربط عن طريق البر بين باكو عاصمة أذربيجان الواقعة على ساحل بحر قزوين، وتبليسي العاصمة الجورجية، وكارس المدينة الشهيرة في شرق تركيا، مما يتيح نقل البضائع يصل حجمها إلى 5 ملايين طن، ومليون مسافر، تم تمويل المشروع من طرف المعنيين المباشرين المتمثلين في الثنائي تركيا وأذربيجان، بعد أن رفض البنك الدولي، والبنك لأوروبي لإعادة البناء والتنمية، تمويل المشروع سنة 2007.³

¹ - حسن الشاغل، تأثير البعد التجاري وموارد الطاقة على العلاقات التركية الأذربيجانية، (إدراك للدراسات والاستشارات، 2020)، ص ص، 4، 5.

² - Shabnam Dadparvar, Saeed Azizi, "Exploring Turkey's Strategic Goals in Caucasus Region During The 2020 Nagorno-Karabakh Crisis", *Journal Of International Relations And Diplomacy*, (Vol 8, No 11), p: 477.

³ - مايا أوتارا شفييلي، "سكة باكو - تبليسي - كارس.. طريق الحرير الجديد"، *جريدة بانوراما الصحافة*، (لبنان، الاثنين 2017/11/20، العدد 7903، السنة 22)، ص: 14.

وبهذا المشروع استطاعت تركيا ان قد تعزز مكانتها كدولة عبور مهمة ومركز نقل إقليمي، لتندمج في شبكات اقتصادية وشبكات نقل إقليمية أوسع، نظر لسهولة حركة الأشخاص، السلع، وموارد الطاقة، عن طريق خط سكة حديد باكو-تبيليسي-كارس.

كما يعد التعاون في مجال الطاقة جانباً حاسماً في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وأذربيجان، إذ يسمح خط أنابيب باكو -تبيليسي -جيهان (B-T-C)، الذي اكتمل في عام 2005، بنقل النفط الأذربيجاني إلى سواحل تركيا في البحر المتوسط، مما يوفر لتركيا مصدراً موثوقاً للطاقة، بالإضافة إلى خط أنابيب جنوب القوقاز (S-C-P) وخط أنابيب الغاز الطبيعي تاناب (TANAP) الذي يمر إلى الأناضول، حيث توفر هاته الأنابيب نقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دنيز الأذربيجاني إلى تركيا، ومن ثمة إلى الأسواق الأوروبية.

أما في مجالات الاستثمار والمشاريع المشتركة، فقد رحّبت كل من تركيا وأذربيجان بفكرة الاستثمار بين البلدين ودعمتهما، وقامت الشركات التركية باستثمارات كبيرة في أذربيجان، في العديد من القطاعات مثل البناء والمصارف والاتصالات والتصنيع. وكذلك، استثمرت الشركات الأذربيجانية في تركيا، بما في ذلك قطاعات الطاقة والعقارات والسياحة، كما تم إنشاء مشاريع مشتركة وشراكات تجارية للاستفادة من نقاط القوة لدى بعضهم البعض واستكشاف فرص عمل جديدة.

إذ بلغت قيمة الاستثمارات التركية حوالي 11 مليار دولار في الاقتصاد الأذربيجاني، بين سنتي 2019 و2020، ووصل عدد الشركات الأذربيجانية في تركيا إلى 2467 شركة، وأهمها شركة سوكار (STATE OIL COMPANY OF AZERBAIJAN REPUBLIC) التي تعمل في مجال صناعة البترول والغاز والبتروكيماويات، وهي شركة مملوكة للدولة الأذربيجانية، فيما بلغ عدد الشركات التركية المستثمرة في أذربيجان 3400 شركة، وتعمل أغلب تلك الشركات في مجال مقاولات البناء والنسيج.¹

وبالتالي استطاعت تركيا ان تطور علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع أذربيجان بشكل كبير، من خلال تعزيز مشاريع الطاقة، والتكامل الاقتصادي، وتبادل الاستثمارات بين البلدين، ومازالا الطرفين في كل مرة يتّخذ تدابير مختلفة لتعزيز التجارة الثنائية، والاستثمار في الروابط التاريخية والثقافية واللغوية التي يتمتع بها البلدين، والتي كان لها دور في أرساء الأساس لتعاونهما الاقتصادي، مما أضاف أساساً قوياً لتعاونهما الاستراتيجي متعدد الأوجه.

كما ساعد بناء خط سكة حديد باكو-تبيليسي -كارس، تركيا على تحقيق أهدافها الجيوسياسية من خلال تعزيز الاتصال الإقليمي، بينها وبين العديد من دول الجوار، حيث أصبحت تركيا دولة

¹ - حسن الشاغل، (تأثير البعد التجاري ...)، مرجع سابق، ص: 6.

عبور مهمة ومركز نقل إقليمي، لها دور كبير في تسهيل حركة السلع وموارد الطاقة والأشخاص، وبالتالي سمح بإدماج الدولة التركية في شبكات اقتصادية وشبكات نقل إقليمية أوسع، بالإضافة إلى تنويع طرق النقل، والنقل من الاعتماد على روسيا.

اعتمدت هذه المنطقة تاريخياً، بشكل كبير على خطوط الأنابيب والسكك الحديدية التي تمرّ عبر روسيا، ممّا سمح لها بأن تهيمن بشكل كبير على عمليات نقل موارد الطاقة والسلع والأشخاص، إلى غاية بناء خط السكك الحديدية باكو -تبليسي -كارس (B-T-K)، الذي قلل من نفوذ روسيا وزاد من نفوذ تركيا الجيوسياسي وزاد كذلك من فرصها الاقتصادية، من خلال تعزيز أمن الطاقة، حيث أصبح يسمح لأذربيجان ودول منطقة بحر قزوين الأخرى بتصدير موارد الطاقة إلى الأسواق الدولية دون الاعتماد فقط على البنية التحتية التي تسيطر عليها روسيا.

وبالتالي قللت تركيا من نسب التعرض لانقطاع الإمداد وتعزيز مكانتها كمر للطاقات، وتوسيع نفوذها الإقليمي بإبراز نفسها كلاعب رئيسي في المنطقة وتشكيل التطورات السياسية والاقتصادية لصالحها.

ثانياً - العلاقات التركية الجورجية: يشهد الاقتصاد التركي - الجورجي تزايداً كبيراً في العديد من المجالات، حيث أوضحت سفيرة تركيا لدى جورجيا، فاطمة جرن يازغان (FATIMA JARN YAZGAN)، بالتزامن مع حلول الذكرى المئوية الأولى لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في تصريح أشارت فيه إلى روابط التعاون المشترك بين تركيا وجورجيا، وأكدت أن علاقات التعاون خلال سنة 2021 حققت زخماً لجميع المجالات، وأن العلاقات الاقتصادية التركية الجورجية حققت نمو ملحوظ على مرّ السنين، واتّسمت بالتجارة والاستثمار والعديد من المبادرات التعاونية.¹

في عام 2007 أبرمت تركيا وجورجيا اتفاقيات عديدة متعلقة بالتجارة الحرة، منها اتفاقية للحد من الحواجز التجارية لتجنب الإزدواج الضريبي "تركيّة-جورجيّة"، اتفاقية أخرى ثلاثية "تركيّة-جورجيّة - أذربيجانيّة" بشأن نقل الطاقة الكهربائية والخطط المستقبلية للمبيعات المشتركة للطاقة الكهربائية إلى أوروبا.² حيث شهدت التجارة والاستثمار نمواً كبيراً، جراء اتخاذ كلا البلدين خطوات لتسهيل وتعزيز التجارة الثنائية، بما في ذلك الحد من الحواجز التجارية وتعزيز الشراكات التجارية.

¹ - موقع الأناضول، "سفيرة تركيا بجورجيا: التعاون بين البلدين حقق زخماً ملموساً (مقابلة)"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/45FLRxZ> بتاريخ 2023/01/03، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/31.

² - Andrei Areshev, "Turkey's Policies in the Southern Caucasus and Regional Security Mechanisms", *Review of Armenian Studies*, (Çankaya, Ankara, no 32, 2015), p: 176.

كما قامت الشركات التركية باستثمارات كبيرة في جورجيا، لا سيما في قطاعات مثل الطاقة والبناء والاتصالات والسياحة، وأكدت السفيرة فاطمة جرن يازغان أن عام 2021 شهد تطورات مهمة في الاستثمارات المتبادلة وتنمية العلاقات الاقتصادية، وأنه "كان عامًا مثمرًا في مجالات التربية والثقافة والسياسة والدفاع والاقتصاد والتجارة"، وأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ساهمت في إيجاد فرص العمل ونقل التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية في كلا البلدين، كما تطرقت السفيرة أيضًا إلى التعاون التركي الجورجي في العديد من مشاريع النقل والبنية التحتية، وتعزيز الاتصال وتسهيل التجارة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك خط سكة حديد "باكو-تيليسي-كارس"، الذي يربط بين تركيا وجورجيا وأذربيجان، ويعمل كحلقة وصل مهمة بين أوروبا وآسيا، حيث أشادت به السفيرة، واعتبرته معبرًا مهمًا يشكل دعمًا استثنائيًا للاقتصاد الجورجي لوصول البضائع الجورجية إلى الأسواق الأوروبية، ويعزز شبكات النقل الإقليمية والتدفقات التجارية.¹

كما يعد التعاون في مجال الطاقة مجالاً حيويًا في العلاقات الاقتصادية التركية الجورجية، فبالإضافة إلى مشاريع خطوط المتمثلة في خط أنابيب النفط باكو -تيليسي -جيهان وخط أنابيب الغاز باكو-تيليسي - أرضروم.

تعد تركيا أيضًا سوقًا رئيسيًا لصادرات الطاقة الجورجية، في مجال الكهرباء، حيث عملت تركيا في إطار التعاون مع نظيرتها جورجيا على إنشاء محطة توليد الطاقة "غارداباني" في جورجيا، والتي تقع جنوب العاصمة الجورجية تبليسي بكلفة 220 مليون دولار، وجدير بالذكر أن جورجيا تستورد 80 بالمئة من طاقتها من دول أخرى، وعلى الرغم من أن 85 بالمئة من الطاقة الكهربائية في جورجيا مولدة من الطاقة الكهرومائية.²

وعلى مدى السنوات الأخيرة، اكتسبت تركيا مكانة قوية لدى جورجيا وأصبحت لها نظير رائد في قطاع الدفاع، حيث قدمت تركيا مبالغ مالية ضخمة لجورجيا، تم إنفاق جزء كبير منها على تحديث وإعادة تجهيز مطار مارنيولي ونظام الدفاع البحري الجورجي وكذلك قوات العمليات الخاصة والدعم اللوجستي وفرق المهندسين، وقدمت أيضا الحكومة التركية المساعدة بقوة إلى تبليسي من أجل إعادة بناء قواتها المسلحة ووقّرت لها ترسانة لا بأس بها من الأسلحة، والمعدات العسكرية.³

¹ - موقع الأناضول، (سفيرة تركيا بجورجيا...)، مرجع سابق.

² - موقع ترك برس، "جورجيا وتركيا يفتتحان محطة توليد طاقة بكلفة 220 مليون دولار"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/42fM2gC> بتاريخ 22 /07/ 2015، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/31.

³ - Andrei Areshev, op.cit, p:177.

كما يلعب التبادل الثقافي والتعليمي دورًا مهما في تعزيز العلاقات الثنائية المتعلقة بتركيا وجورجيا وتقوية الروابط بينهما تحت مظلة الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، من خلال المنح الدراسية وبرامج التبادل الطلابي والباحثين والانخراط في الهمم الأكاديمية.

تهدف تركيا بهذه المنشآت، والبرامج في إطار التعاون بين البلدين إلى تنويع مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها، بينما تستفيد جورجيا من رسوم العبور والوصول إلى السوق التركية، من أجل زيادة من استقلاليتها في مجال الطاقة.

الفرع الثاني: علاقات التعاون الثنائي مع دول الجوار في البلقان

تسعى تركيا بفعالية كبيرة إلى تعزيز التعاون الثنائي مع البلدان المجاورة لها في منطقة البلقان، في العديد من المجالات مثل جهود تعزيز العلاقات الدبلوماسية، والشراكات الاقتصادية، لاسيما منها والاتفاقيات التجارية، ومشاريع البنية التحتية، والجهود التعاونية، إضافة إلى التعاون العسكري الذي يعد عنصرا هاما في توطيد العلاقة بين تركيا ودول جيرانها في منطقة البلقان، وهذا من أجل وضع تركيا بصمتها في مشاريع التنمية في منطقة البلقان، ومنافسة الدول الأوروبية، والقوى العظمى عليها.

أولا-العلاقات التركية الألبانية: في عام 1992 وقعت تركيا وألبانيا اتفاقية للتعاون العسكري تضمنت قيام تركيا بتحديث الجيش الألباني والمساعدة في تدريب الضباط الألبان، كما دعمت تركيا روابطها بمقدونيا واعترفت بها كدولة جديدة وعقدت معها عام 1995 اتفاقية عسكرية تضمنت قيام تركيا بتحديث الجيش المقدوني وإجراء تدريبات مشتركة، فضلاً عن تحسين العلاقات التركية مع بلغاريا بعد التوتر الذي تميزت به حقبة الحرب الباردة نتيجة لقيام بلغاريا عام 1979 بتهجير 300 ألف تركي ومصادرة أملاكهم، وبعد سقوط النظام الشيوعي في بلغاريا عاد الأتراك المهجرين.¹

ينمو التعاون الاقتصادي بين تركيا وألبانيا باستمرار، وتوسعت العلاقات التجارية إلى أن أصبحت تركيا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لألبانيا، حيث زادت استثمارات الشركات التركية في قطاعات مثل البناء والطاقة والمنسوجات، مما ساهم في التنمية الاقتصادية في ألبانيا خاصة، لأن تركيا بلد أغنى وأقوى بكثير من ألبانيا، لذلك تنظر ألبانيا إلى تركيا بأنها حليف استراتيجي في منطقة البلقان ولا يمكن التخلي عنها، رغم تقلباتها المزاجية في سياساتها الخارجية.

¹ - نزار إسماعيل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 213.

تعمل الحكومة التركية على تسهيل العلاقات الاقتصادية والثقافية مع ألبانيا من خلال وكالة التعاون والتنسيق "تيكا" (TIKA) ومركز يونس إمرى الثقافي التركي في ألبانيا بناء على طلبات من الحكومة الألبانية، في الاستثمار في ترميم "المساجد والأسواق والمنازل التاريخية" في ألبانيا.¹

تستثمر الشركات التركية الرائدة وتعمل في قطاعات مهمة من الاقتصاد الألباني، حيث يوجد 114 شركة تركية كبيرة مثل: شركة "إنكا" (ENKA) التي تقدم خدمات البناء والهندسة، و مجموعة "أرمادا" (ARMADA) التجارية المختصة في المستلزمات والإكسسوارات المنزلية، وشركة "ميتال" (METAL) المختصة في صناعة الألمنيوم، وشركة "دمير للإنشاءات" (ALDEMIR SERVOMATIK)، التي تشارك في البناء وصناعة مواد البناء في ألبانيا، بالإضافة إلى شركات تعمل في مجال الاتصالات إلى جانب شركة الهاتف الوطنية الألبانية الوحيدة البييتليكوم (ALBTELECOM) أبرزها شركة "إجل موبيل" (MOBILE EAGLE) وهي شركة تابعة لشركة "كاليك" (ÇALIK) التركية، التي تمتلك أيضا ثاني أكبر بنك في ألبانيا المتمثل في "البنك الوطني التجاري" (BANKA KOMBËTARE TREGTARE)، كما استثمرت شركة كوروم (KÜRÜM) في صناعة الحديد والصلب، حيث تدير مصنع "ألباسان" (ELBASSAN) للمعادن والصلب، وهو الجزء الوظيفي الوحيد من العمود الفقري السابق لصناعة المعادن الألبانية.²

تميّزت العلاقات التركية الألبانية تاريخياً بالروابط الوثيقة والتعاون في مختلف المجالات، تطوير البنية التحتية، حيث شاركت تركيا في العديد من مشاريع تطوير البنية التحتية في ألبانيا، بما في ذلك بناء الطرق السريعة والجسور والبنية التحتية للطاقة، بالإضافة إلى التنسيق بين الدولتين بشأن المسائل الإقليمية والدولية، المتعلقة بمنطقة البلقان من أجل حماية مصلحة الطرفان في المنطقة، فتركيا دائما تحرص على حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية في منطقة البلقان ككل.

ثانيا- العلاقات التركية الصربية: في الحقيقة، ان الباحث المتتبع لسلوك تركيا تصيبه الحيرة والدهشة في النهج الذي تسلكه ، كذلك يثير صعودها في هذا الظرف الوجيز العديد من التساؤلات، حيث يلاحظ أن الدولة تمارس السياسة بمستوى عال من النفوذ في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه تُقدم على سلوكيات غريبة مع حلفاءها التقليديين، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي وإسرائيل، سلوكيات قد يبني عليها الباحث بنهاية العلاقات التركية مع حلفائها التقليديين، خاصة عندما يصطدم بسلوك آخر لتركيا تريد به بناء علاقات مع روسيا، أو صربيا اللذان طالما كانا يمثلان أعدائها التقليديين، فيما تمثل روسيا العدو الأول لشركاء تركيا الغربيين.

¹ - Perparim Xhaferi. The Post-Ottoman Era: A Fresh Start for Bilateral Relation between Albania and Turkey, *Journal of European Studies*, (Australia and New Zealand, Vol 9, No 1 2017) 2017, p:109.

² - *ibid.* p 109.

يمكن حصر العلاقات الثنائية بين تركيا وصربيا بين فترتين أساسيتين، تميزت الفترة الأولى من تسعينيات القرن الماضي بالتوتر والخلافات، ويعود ذلك أساسا إلى مواقف تركيا من الحرب في البوسنة بعد تفكك يوغوسلافيا، ومن أزمة كوسوفو في 1998-1999، أما المرحلة الثانية بدأت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إردوغان إلى السلطة عام 2002 والذي غير السياسة الخارجية التركية بأكملها، حيث أصبحت الدولة التركية لاعبا نشطا في منطقة البلقان، وبدأت في تطوير روابط وثيقة مع دول البلقان، منها العلاقات التركية الصربية، إلا أن العلاقات التركية الصربية تخللتها انتكاسة عام 2008 بشأن استقلال كوسوفو.¹

بعد استقلال كوسوفو في 2008، استبدل صرب البوسنة "صربسكا" خطابهم بشأن الانضمام إلى صربيا، وأصبحوا ينادون بالاستقلال التام عن البوسنة والهرسك، التي تقف من ورائها تركيا،² وبالتالي بدأت صربيا تتراجع تدريجيا عن عدائها التاريخي لتركيا، وفي نهاية المطاف عادت العلاقات إلى التحسن.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، تغيرت ملامح السياسة الخارجية لتركيا، وأصبح يُنظر إلى صربيا على أنها "جار"، على الرغم من أنهما ليست لهما حدود مشتركة، ومن طبيعة العلاقات بين البلدين التي سادها التوتر والتعقيد لمدة طويلة، حيث كان كلا البلدين يعتبران نفسيهما خصوم تقليديين، لكن مؤخرا ساد على علاقات التركية الصربية تطورات التعاون والهدوء مهمة في السنوات الأخيرة، في حين أن البلدين لهما تاريخ معقد، وأصبحا يعملان على تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، وأبرمتا الدولتان عدة اتفاقيات ثنائية، ومن النقيض إلى النقيض أصبحتا الدولتان تتكلمان مؤخرا عن تشابه السياسة الخارجية بين البلدين تجاه بعضهما البعض.³

أظهرت تركيا مهارات عالية في الجانب الدبلوماسي والتفاوض، حيث يبدو بوضوح مدى نجاح الحكومات التركية في وضع صفقات التي من شأنها أن تغري الأطراف المشاركة، حيث استطاعت تركيا أن تعود بالعلاقات بينها وبين صربيا إلى بر الأمان، رغم أن تركيا كانت من أول الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو عن صربيا، في حين أن صربيا لا تعترف بكوسوفو إلى حد الآن.

وقام رئيس رجب طيب إردوغان بزيارة إلى صربيا في السابع والثامن من أكتوبر 2019 رفقة مجموعة من رجال الأعمال الأتراك، ووقع تسع اتفاقيات تعاون جديدة، وقام بافتتاح جماعي لبعض

¹ - Karol bieniek, **thirty years of relations between the republic of turkey and the republic of serbia: changing political and international dynamics**, (Poland, Yearbook of the Institute of Central and Eastern Europe, 2021), p: 183.

² - Sanja Arežina, " Turkish Foreign Policy Towards Balkans and Serbia Under Davutoglu Administration", Journal of Political Science), Marmara University, Volume 6, Issue 2, September 2018), p:207.

³ -Karol Bieniek. **op.cit.** P: 176- 178.

الاستثمارات التركية الكبيرة هناك. لقد وضع أسس الطريق السريع "سريمسكا راجا-كوزمين" الذي يربط بين بلغراد عاصمة صربيا، وسراييفو عاصمة البوسنة والهرسك، الدولة التي تقع في إقليم البلقان وترتبطها علاقات وثيقة مع تركيا، وتوقع أردوغان من خلال خطاباته أن هذا المشروع المتمثل في الطريق السريع سيقوم بدور مهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلقان، وقال إنه سيقدم مساهمة مهمة في تقارب وتعزيز التعاون بين الشعبين الصربي والبوسني، لأن هذا الطريق حسب رؤية إردوغان ليس مجرد استثمار في مجال النقل، بل هو رسالة التي لم يتوقعها أحد، ولكنها كانت في السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها تركيا منذ فترة طويلة، وهاهي اليوم أصبحت واقعا.¹

تكّلت هذا الواقع بعدة اتفاقيات في مجالي الاقتصاد والتجارة بين تركيا وصربيا، منها اتفاقية التجارة الحرة "إفتا" (EFTA)، حيث أبرمت تركيا اتفاقية تجارة حرة مع العديد من الدول من بينها صربيا سارية منذ عام 2008، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية من خلال خفض وإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية بين البلدين، حيث ارتفع حجم التجارة الخارجية مع صربيا ليسجل نسبة 17,8% ليصل إلى 1.1 مليار دولار ما بين الفترة الممتدة بين 2008 و 2017.² كما أنشأت تركيا وصربيا لجنة اقتصادية مشتركة لتعزيز التعاون وتسهيل الحوار في مختلف المسائل الاقتصادية، وتشكل اللجنة منصة لمناقشة التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي بين البلدين، توجت في الأخير بإبرام عدة اتفاقيات، منها اتفاقية تشجيع وتحفيز الاستثمار التي أبرمت في سنة 2022 حيث وقع وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى ورايك، ووزيرة التجارة والاقتصاد الصربية "أنديكا أتاناسكوفيتش" (ANDELKA ATANASKOVIC)، والتي توفر إطاراً لحماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، بالإضافة عدة مشاريع وشركات أعمال مشتركة أخرى، حيث انخرطت الشركات التركية والصربية في مشاريع مشتركة وشركات تجارية عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك التصنيع والبناء والطاقة والزراعة،³ كلّها تهدف إلى الاستفادة من نقاط القوة في كلا البلدين وتعزيز التعاون الاقتصادي، وخلق ظروف مواتية للمستثمرين وتعزيز تدفقات الاستثمار الثنائي.

¹ - ياسين أقطاي، "الخلفية التاريخية للتوتر في كوسوفو ودور تركيا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/42fy2nb> بتاريخ: 2022/08/09، تاريخ تصفح الموقع: 2023/06/02.

² - موقع ترك برس، "اتفاقيات التجارة الحرة ترفع من حجم التجارة التركية الخارجية خلال العقد الماضي"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/45NQbv8> بتاريخ 2018/03/14، تاريخ تصفح الموقع: 2023/06/10.

³ - موقع الأناضول، تركيا وصربيا توقعان 7 اتفاقيات تعاون بمجالات مختلفة، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3CjxNN4> بتاريخ 2022/09/07، تاريخ تصفح الموقع 2023/06/10.

تراهن تركيا على منطقة البلقان وتراها حاسمة بالنسبة للتجارة، وكمجال للتعاون السياسي الإقليمي، وتم التركيز على صربيا باعتبارها الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في الإقليم الذي كانت تنزع عليه دولة يوغوسلافيا سابقا، وبوابة تركيا التقليدية إلى أوروبا.

ثالثا - علاقات تركيا بمقدونيا الشمالية: كانت أنقرة من أوائل العواصم التي اعترفت باستقلال مقدونيا، منذ تفكك الجمهوريات الأربع ليوغوسلافيا سابقا سنة 1992 ، وحافظت على علاقات تعاون معها في مختلف المجالات، واستغلت عزلتها كجمهورية صغيرة وصنفتها كشريك محلي، وفي الوقت نفسه لم يكن القادة المقدونيون مترددين في التعاون مع أنقرة خاصة بعد ان طالبت اليونان بالأراضي المقدونية، والتي تعدّها اليونان جزءاً من اليونان الكبرى، الأمر الذي جعل من الأمة المقدونية تشعر بالعزلة، لتوتر العلاقات بين الجيران، فلم يجدوا إلاّ الدولة التركية التي بدت وكأنها الدولة الإقليمية الوحيدة في التعاون مع الجمهورية المقدونية، هذا التعاون الذي أعطى لمقدونيا الشمالية نوعاً من الثقة والتحالف الاستراتيجي، جعل من صربيا واليونان عدوّان مشتركين في ذلك الوقت.¹

وعلى مرّ السنين تطور هذا التعاون ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وتم تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في العديد من المجالات ، حيث عملا الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي والتجاري، مع زيادة تبادل السلع والخدمات، بإبرام عدة اتفاقيات ثنائية لتسهيل التجارة والاستثمار، والتكثيف من المندييات والاجتماعات التجارية لتعزيز التعاون التجاري، بالإضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة لتحسين البنية التحتية ووصلات النقل في المنطقة، مثل بناء الطرق والجسور وتعزيز أنظمة النقل وتسهيل تدفق البضائع والأشخاص بين البلدين.

تطرق ستيفو بنداروفسكي (STEVO PENDAROVSK) رئيس مقدونيا الشمالية، إلى العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومقدونيا، وذلك خلال حوار مع وكالة "الأناضول"، سنة 2022 بمناسبة الذكرى الـ 30 لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين مقدونيا الشمالية وتركيا، وصرّح بان بلاده ترغب في مواصلة التعاون مع تركيا في كافة المجالات خلال الفترة المقبلة، لاسيما وان التعاون كان إيجابيا للغاية بالنسبة للعلاقات التجارية في السنوات السابقة بين البلدين، لذلك لا بدّ من استمراريته والعمل على تطويره أكثر بشكلٍ يصبّ في مصلحة البلدين والشعبين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حسب الرئيس بنداروفسكي نحو 780 مليون يورو في عام 2021، وتجاوز 250 مليون يورو في الربع الأول من عام 2022، فيما توجد نحو 1350 شركة أجنبية في مقدونيا الشمالية، رُبع هذه الشركات مملوكة لمستثمرين أتراك، وهذا ما اعتبره الرئيس بنداروفسكي أمر مهم للغاية بالنسبة لبلده، لأن المستثمرين الأتراك ينظرون إلى مقدونيا الشمالية على أنها واحدة من أكثر الوجهات جاذبية، خاصة

¹ - Sylvie Gangloff, The Relations Between Turkey And Macedonia: The Incoherencies Of A Political Partnership, *Turkish Review Journal Of Balkan Studies*, (Türkiye, N°6, 2001), Pp 2,3.

وان العلاقات التجارية مع تركيا متنوعة، ولا تُغطّي قطاعًا واحدًا فقط، الأمر الذي جعل رئيس مقدونيا الشمالية يتفاعل بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، بتحقيق نتائج إيجابية في مختلف المجالات.¹

تتمتع تركيا ومقدونيا الشمالية بعلاقات اقتصادية متنامية، في كل من قطاعات الطاقة والصناعة والتجارة والسياحة والزراعة، حيث تهتم الشركات التركية اهتمامًا كبيرًا بالاستثمار في البنى التحتية لدولة مقدونيا الشمالية، فتعمل على إنتاج الطاقة الكهرومائية والطاقة المتجددة في مجال الطاقة، وكذلك تهتم بإنشاء مرافق للتصنيع وإقامة روابط تجارية مع مقدونيا الشمالية، من خلال المشاركة في مشاريع البنى التحتية مثل الطرق والجسور وإنشاء المباني وتطوير الفنادق والمنتجات الأخرى المتعلقة بالسياحة، وكذلك تصنيع الأغذية والتكنولوجيا المتعلقة بالإنتاج الزراعي، وتعزيز السياحة وتبادل الزوار من خلال إجراء حملات ترويجية للسياحة بين البلدين، تعمل تركيا هذا أجل ان تحافظ على علاقات سياسية وثيقة مع مقدونيا الشمالية، خاصة وان الدولتين لهما خلافات سياسية مع اليونان، ليدعم كل منهما الآخر في مختلف المحافل الدولية، وفعلًا قد تبادلوا وجهات نظر متشابهة حول المسائل الإقليمية وعملوا معًا في مبادرات دبلوماسية.

رابعاً-العلاقات التركية البلغارية: بلغاريا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتشارك في الحدود البرية مع تركيا، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ جانفي 2007، كما أنها تتمتع بكامل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ مارس 2004، وكان تدعيم تركيا واضحا في عمليات الاندماج في الهياكل الأوروبية الأطلسية منذ البداية، ويرجع ذلك إلى العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين، والتي نلتبسها في جميع المجالات والنشاطات المتعلقة بالتعاون الإقليمي، لاسيما منها العلاقات الاقتصادية والتجارية، أصبحت تركيا أحد أكبر الشركاء التجاريين لبلغاريا فاعتبارا من عام 2012 ، بعدما ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين بين عامي 2011 و2012 ليبلغ 2,8 مليار دولار أمريكي، وبلغ متوسط الصادرات من تركيا إلى بلغاريا سنة 2014 حوالي 167.86 مليون دولار، فيما تراجع متوسط حجم الصادرات التركية إلى بلغاريا قليلاً إلى ما يقارب قيمة 131.74 مليون دولار أمريكي في شهر جانفي من سنة 2015، فيما بلغ أعلى مستوى لحجم الواردات من بلغاريا إلى تركيا سنة 2014 إلى ما يقارب قيمة 243.16 مليون دولار أمريكي، وادنى مستوى لحجم الواردات من بلغاريا إلى تركيا في جانفي 2015 إلى قيمة 189.86 مليون دولار أمريكي، وتتمثل العناصر الرئيسية التي تصدرها تركيا إلى بلغاريا في الحديد والصلب، والسيارات، والآلات، والمعدات الكهربائية، وغير

¹ - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 'رئيس مقدونيا الشمالية: تركيا تتبع نهجًا متوازنًا تجاه جميع دول منطقة البلقان"، نشر على الرابط: https://www.ecssr.ae/global_news/243750 بتاريخ 2022/08/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/06/13.

الكهربائية، ومنتجات الحديد والصلب، والبلاستيك والسلع البلاستيكية، فيما تتمثل المنتجات الرئيسية لواردات تركيا من بلغاريا في الحديد والصلب، والنحاس والسلع النحاسية، والوقود والزيوت.¹

وفي تصريح لوزير الابتكار والنمو البلغاري "ألكسندر بوليف"، إلى وكالة الأنباء التركية الأناضول، صرّح فيه بأن "التبادل التجاري بين تركيا وبلغاريا تجاوز 7.3 مليارات يورو 2022، فيما تجاوزت تكلفة استثمارات تركيا المباشرة في بلغاريا المليار يورو، إلى جانب استثمارات غير المباشرة التي تصل إلى 2.5 مليار يورو، وتوجد 2200 شركة تركية تعمل بنشاط في بلغاريا وتوفر فرص عمل لما لا يقل عن 4500 شخص"، مما جعله كذلك يصرح بأن الدولة التركية تعتبر أحد الشركاء الأساسيين لاقتصاد بلغاريا، وفي المقابل، صرحت سفيرة أنقرة في صوفيا "أيلين سيكيزكوك"، مستشهدة بمقولة لمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك قال فيها: "يجب أن تظل تركيا وبلغاريا صديقتين، وأي جهة تقف ضد بلغاريا هي أيضا تقف ضد تركيا".²

حافظتا بلغاريا وتركيا على علاقات تعاون في مختلف المجالات، تخلّلتها روابط سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وساهمت الحدود المشتركة وعلاقاتهما التاريخية في ديمومة واستمرار في تعاونهما، كما ان التعاون الاقتصادي والتجاري كان لهما أثر مهمّ في العلاقات بين البلدين، حيث أبرما البلدان عدة اتفاقيات ثنائية لتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، أدى تنفيذها إلى تنويع البلدان بزخم كبير من الإنتاج الصناعي، وحجم كبير من التجارة، فأصبحا كلا البلدين شريكين تجاريين مهمين لبعضهما البعض، وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة ومدى علاقات التعاون بين البلدين يمكن أن تتطور أكثر بمرور الوقت، لاسيما ان البلدان لديهما صراعات مع اليونان الدولة الجارة لكليهما، ويعملان معا لإضعاف النفوذ اليوناني في الإقليم.

خامسا - العلاقات التركية اليونان: تركيا واليونان بلدين لهما تاريخ معقد ولديهما خلافات حول مسائل مختلفة، وتعد اليونان دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وتشارك في الحدود البرية مع تركيا، فيما تسعى تركيا جاهدة للانضمام إلى هذه الكتلة الاقتصادية، اتسمت العلاقات بينهما بالتعاون لفترات، وفترات أخرى بالنزاع والتوتر، بما في ذلك النزاعات الإقليمية حول المياه، والحدود البحرية، وحقوق الأقليات العرقية، وفيما يلي سنلقي نظرة عامة على علاقات التعاون بين تركيا واليونان فيما سنخصص مساحة أخرى من هذه الدراسة لتتكلّم فيها عن النزاع بين البلدين.

¹ - Davut Han Aslan, Hasan Eren, **Economic Relations of Turkey with Balkans: Greece, Bulgaria, Serbia and Romania**, (Vistula Academy of Finance and Business, Warsaw, 2018), p: 112.

² - موقع الأناضول، "بلغاريا... منتدى أعمال يجمع 200 شركة محلية وتركية"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3CB07uH> بتاريخ 2023/03/23، تاريخ تصفح الموقع: 2023/06/18.

بعد فترة طويلة من العلاقات المعقدة، تحسنت علاقات التعاون بين تركيا واليونان بشكل ملحوظ ابتداء من عام 1999، من خلال إنشاء العديد من الآليات لبدء تشكيل هذه العلاقات وتكثيف الاتصالات والزيارات المتبادلة بين الدولتين المتجاورتين، وتسارعت التطورات في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بعد عام 1999، على إثر التطورات الإيجابية في العلاقات السياسية الثنائية حيث بلغ حجم التجارة الثنائية ما يقارب 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وهو رقم قياسي في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين آنذاك، إلا أن الأرقام تراجعت إلى 2.8 مليار دولار في عام 2009 بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم بعد ذلك برز حجم التجارة الثنائية مرة أخرى في عام 2010 وبلغ 3 مليار دولار أمريكي، فيما انخفضت الصادرات التركية إلى اليونان بنسبة 11% لتصل إلى 1,456 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بعام 2009، ويرجع ذلك نسبياً إلى قيود اليونان على الواردات نتيجة لتأثير الأزمة المالية التي حلت بالبلاد، ومن ناحية أخرى بلغت الواردات التركية حجم 1,541 مليار دولار في نفس العام مما يشكل زيادة بنسبة 37%، وبالتالي كان الميزان التجاري في عام 2010 لصالح اليونان.¹

أحتلت تركيا مرتبة الشريك الثاني عشر بالنسبة إلى اليونان في التجارة الخارجية في عام 2009، فيما احتلت المركز التاسع في نفس العام، في تصدير المنتجات التركية الرئيسية إلى اليونان، المتمثلة في الحديد والصلب، والقطن والأقمشة، والمنتجات المعدنية، والخضروات والفواكه والأسماك، والملابس والآلات والجلود، والزجاج والسيراميك، فيما تمثلت أهم الواردات التركية من اليونان في الزيوت المعدنية والمنتجات البترولية، والمنتجات البلاستيكية، وزادت الصادرات من تركيا إلى اليونان مما يقارب 102.14 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2014 إلى 105.89 مليون دولار أمريكي في جانفي 2015، حيث بلغ متوسط الصادرات إلى اليونان من تركيا 127.03 مليون دولار أمريكي، من عام 2014 حتى عام 2015 لتصل إلى أعلى مستوى 147.42 مليون دولار أمريكي في أكتوبر 2014 وأدنى حجم 102.14 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2014، في المقابل ارتفعت الواردات من اليونان إلى تركيا إلى 265062 ألف دولار أمريكي في جانفي 2015 من 241740 ألف دولار أمريكي، في ديسمبر 2014، وبلغ متوسط الواردات من اليونان إلى تركيا 347710.50 ألف دولار أمريكي، من عام 2014 حتى عام 2015، لتصل إلى أعلى مستوى عند 482914 ألف دولار أمريكي في مايو 2014 وأدنى حجم 241740 ألف دولار أمريكي، في ديسمبر 2014.²

على الرغم من التوتر المتزايد في العلاقات الثنائية بين تركيا واليونان، خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في ارتفاع مستمر، وفق بيانات نشرتها وكالة الأنباء التركية

¹ - Davut Han Aslan, Hasan Eren, **op.cit**, p 111.

² -Ibid, p 111.

الأناضول، قد زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا واليونان 46% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، وبلغت واردات أثينا من أنقرة حوالي 2.3 مليار يورو.¹

وأخيرا يمكن القول ان تركيا واليونان وقعتا عدة اتفاقيات ثنائية في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة والنقل والتبادل الثقافي والسياحة، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون وتسهيل التفاهم المتبادل، وإيجاد تدابير بناء الثقة بين الطرفين، لذلك تركيا على مر السنين، تكثف من جهودها لوضع تدابير لبناء الثقة بين تركيا واليونان، من أجل تعزيز التواصل ومنع النزاعات المحتملة وتقليل حدة المعضلة الأمنية بين الطرفين.

المطلب الثاني: إعادة تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي

الجغرافيا الفريدة لتركيا وضعتها في مكانة مرموقة فيما يتعلق بعلاقاتها بالاتحاد الأوروبي، حيث تحدها ثلاث دول أعضاء في هذا الاتحاد، هي اليونان وبلغاريا وجزء صغير من الحدود البرية مع قبرص. وهكذا يصبح الاتحاد الأوروبي كيان مجاور لتركيا، إذا اعتبرنا ان الاتحاد الأوروبي عندما يقرر يتخذ إجراءات مشتركة،² حيث تتفق الدول الأعضاء فيه بما فيها المتاخمة لحدود تركيا بشكل جماعي على مجموعة من الأهداف والسياسات والتدابير لمعالجة قضية معينة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

في الواقع تعد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي قديمة قدم المشروع الأوروبي نفسه، حيث قدمت تركيا طلبا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) في وقت مبكر من عام 1959، وتوج هذا الطلب باتفاقية شراكة بين تركيا والأعضاء الستة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأطلق عليها اسم "اتفاقية أنقرة"، تنص على إنشاء اتحاد جمركي تدريجي على ثلاث مراحل، مرحلة تحضيرية ومرحلة انتقالية ومرحلة نهائية،³ تتوج بانضمام تركيا الكامل إلى الاتحاد الأوروبي.

دخلت اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي في 5 مارس 2015، حيز التنفيذ في الأول من شهر جانفي 1996،⁴ ومنذ ذلك الوقت أصبحت تركيا الدولة الوحيدة العضو في الاتحاد

¹ - موقع الأناضول، "التبادل التجاري التركي اليوناني يتجاهل التوترات السياسية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3NATU8c> بتاريخ 2022/02/16، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/18.

² - للمزيد في الموضوع يُنظر الملحق رقم (2) المتضمن شكل بالبنية المؤسسية والتنظيمية للاتحاد الأوروبي

³ - سليم كسير، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا"، مجلة معارف، (قسم العلوم القانونية جامعة البويرة، الجزائر، السنة 11، العدد 21، ديسمبر 2016)، ص 255.

⁴ - موقع الأناضول، "التبادل التجاري التركي اليوناني يتجاهل التوترات السياسية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3NATU8c> بتاريخ 2022/02/16، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/18

الجمركي مع الاتحاد الأوروبي دون أن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي، بعد أن استبعد مجلس لوكسمبورغ الأوروبي في ديسمبر 1997 تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي،¹ إلا أن الاتحاد الجمركي يسمح لها بالحركة الحرة لمعظم البضائع بين تركيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما يسهل التجارة ويقلل من الحواجز التجارية.

من خلال اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي أصبح بإمكان تركيا تداول سلع دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بحرية ودون تعريفات جمركية وضرائب، ويطبق الطرفان نفس معدلات التعرف الجمركية ونفس السياسات التجارية للواردات من البلدان المشاركة في الاتفاقية، الأمر الذي سمح بتزايد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، خاصة منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية، حيث إرتفع معدل التبادل التجاري بين الطرفين، ووصل نهاية عام 2022 إلى نحو ما يقارب 134 مليار دولار، وفي عام 2021 حققت تركيا رقما قياسيا في تاريخها بخصوص حجم صادرات إذ بلغ 225.4 مليار دولار، انصرفت نسبة 41,3% منها إلى دول الاتحاد الأوروبي، لتحل بذلك المرتبة السادسة في ترتيب البلدان المصدرة لدول الاتحاد الأوروبي بحصة بلغت 3,7% من إجمالي واردات دوله، وبحسب أرقام عام 2020، بلغت واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي نحو 73 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 33,4% من إجمالي وارداتها التي بلغت 219 مليار دولار، وبهذا يستمر الاتحاد الأوروبي في كونه الشريك التجاري الأهم بالنسبة لتركيا.²

وجدير بالذكر أن الاتحاد الجمركي لا يغطي الزراعة والخدمات العامة، لذلك عقدت تركيا عشرات اللقاءات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة خلال عام 2022، من أجل تحديث شروط الاتفاقية، بتوسيع قائمة السلع والخدمات إلى المنتجات الزراعية والمشتريات العامة والرقمنة، حيث صرحت بيرنا كيوزباشي (PERNA KUZBASHI)، منسقة مجالس الأعمال التركية الأوروبية في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا، أن "تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي يخدم مصلحة الطرفين من أجل زيادة تسهيل مجالات تصدير الخدمات وتوريدها، وتوفير تسهيلات إضافية للمواطنين والشركات الممارسة للأعمال التجارية في سوق الاتحاد الأوروبي"، خاصة وأن المفوضية الأوروبية كانت قد أعلنت عن اتفاقية أوروبا الخضراء التي تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون لتصبح أول قارة

¹- زاهر البيك، "ربع قرن على اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي... لماذا تصر أنقرة على تحديثها؟"، موقع الجزيرة، نشر بتاريخ 2022/03/08 على الرابط: <https://bit.ly/3IDxT64> تاريخ تصفح الموقع 2023/05/26.

²- زاهر البيك، (ربع قرن على ...)، مرجع سابق.

محايدة للكربون بحلول 2050، وبذلك ترى الحكومة التركية أنه يجب أن تتواءم اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي مع اتفاقية أوروبا الخضراء.¹

ورغم ان اتفاقية الاتحاد الجمركي حققت العديد من المكاسب الاقتصادية لتركيا، إلا ان ما يعيبها هو أن تركيا ليست طرفا مباشرا في اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى، مما ينجم عنها، عدم إشراكها كما يجب أن يكون في آليات التشاور وصنع القرار المتعلقة بالاتحاد الجمركي، حيث تؤثر القرارات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في المسائل المتعلقة بالتجارة، وفي الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى بشكل مباشر على تركيائها عضو الاتحاد الجمركي، وليست عضو الاتحاد الأوروبي، مما جعل تركيا تستشعر بأن غيابها عن طاولة المفاوضات حول المسائل السياسية والاقتصادية في الاتفاقيات التجارية يتسبب لها في العديد من المشاكل.²

أي ان القرارات المتعلقة بالاتحاد الجمركي، هي قرارات أحادية الجانب تتخذها دول أعضاء الاتحاد الأوروبي فيما بينها، ويتعين على تركيا كدولة خارج كيان الاتحاد الأوروبي، تطبيق قراراته على المستوى الاقتصادي الخارجي بالكامل، وإذا لم يف الاتحاد الأوروبي بالتزاماته في الاتفاقية، فلا يمكن لتركيا تطبيق العقوبات عليه، الأمر الذي أثر التجارة الخارجية لتركيا وعلاقاتها مع دول العالم بشكل سلبي، لذلك فإنه من مصلحة تركيا، إعادة النظر في الاتفاقية وتحديثها من أجل توسيع وتعميق نطاق الاتحاد الجمركي، بسبب التعقيدات التي فرضتها الأوضاع التجارية الحالية المتغيرة .

وعليه نرى في دراستنا هذه، انه في حالة تحديث الاتفاقية، فستكون في خدمة الأهداف الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية لتركيا، وبإمكانها تعظيم الفوائد لصالح الدولة التركية كما يلي:

-ستتوسع قائمة السلع والخدمات لتشمل المنتجات الزراعية والخدمات والمشتريات العامة، بالإضافة إلى تطوير الوسائل والامتيازات الزراعية بشكل متبادل، وبذلك ستمكن تركيا من دخول الأسواق الداخلية للاتحاد بالكامل، والذي يعد أكبر تكتل تجاري في العالم، مما يسمح للبضائع والخدمات التركية جميعها بأن تتدفق إلى دول الاتحاد دون عوائق،³ خاصة وان الاتحاد الجمركي يسمح بحرية حركة البضائع بين تركيا والدول الأعضاء في الاتحاد وإلغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية، وهذا من شأنه أن يوفر للشركات التركية وصولاً أوسع إلى الأسواق داخل الاتحاد

¹ - موقع الأناضول، "تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي لصالح تركيا وأوروبا (مقابلة) بيرنا كيوزياشي"، نشر بتاريخ 2022/03/06 على الرابط: <https://bit.ly/3WDf8Fw>، تاريخ تصفح الموقع: 2023/05/26.

² - موقع الأناضول، "الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي... التحديث ضرورة (تقرير)"، نشر بتاريخ 2023/03/06 على الرابط: <https://cutt.us/RQY4X> تاريخ تصفح الرابط: 2023/10/01

³ - زاهر البيك، (ربع قرن على اتفاقية...)، مرجع سابق.

الأوروبي، مما يعزز قدرتها التنافسية مما سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز الصناعات الموجهة للتصدير في تركيا ويزيد من حجم التبادل التجاري.

- ستركز تركيا على أن تشارك في عملية اتخاذ القرار بشأن آليات الاتحاد الجمركي، من أجل إقناع الاتحاد الأوروبي على إبرام المعاهدات التجارية مع أطراف ثالثة "خارج الاتحاد الأوروبي"، لمعالجة مجموعة من الحواجز غير التعريفية على تجارة السلع التي ظهرت حديثاً، وأصبحت مهمة، وتحسين الإطار المؤسسي لإدارة العلاقات التجارية الثنائية.

- سيخلق تحديث الاتفاقية بيئة أعمال أكثر استقراراً، تشجع على الاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا من دول الاتحاد الأوروبي إلى تركيا.

- يبحث المستثمرين الأجانب عن علاقات تجارية في بلدان مستقرة، وتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي ستجلب ثقة المستثمرين الأجانب، وتجعل تركيا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاتحاد الأوروبي يُنظر إليه كعلامة للاستقرار، وهذا ما سيشجع الشركات التركية على زيادة تحسين معايير الجودة والابتكار لتكون قادرة على المنافسة في سوق الاتحاد الأوروبي، لأنها ستحتاج إلى التكيف مع معايير ولوائح الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سيرغمها على تعزيز جودة المنتجات والخدمات المحلية، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة ليس فقط في الاتحاد الأوروبي ولكن في الأسواق العالمية التي تعترف بمعايير الاتحاد الأوروبي أيضاً، مما سيعود بالفائدة على مختلف قطاعات الاقتصاد التركي، ويؤدي إلى زيادة الكفاءة وجودة الإنتاج.

- تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي، ستكون بمثابة خطوة جديدة، نحو تحقيق الهدف الجيوبوليتيكي طويل المدى، المتمثل في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعدما فشلت كل المساعي السابقة.

- تجديد الاتفاقية يلفت الانتباه بأن تركيا سيكون لها التزام جديد تجاه الاتحاد الأوروبي وفق معايير كوبنهاغن، ويخفف من حدة التوترات الأخيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بسبب رفض قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي سابقاً، كما يمكن أن تساهم تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي في عودة المفاوضات لعملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وتعزيز العلاقات الثنائية، من خلال فتح باب الدبلوماسية السياسية واستعمال الحوار السياسي الذي سيكون مدعوم بطعم الاقتصاد.

- يحمل تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي أهمية استراتيجية للأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا، من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، حيث تستطيع تركيا تعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في الاستقرار والأمن الإقليميين، كما إن الاتفاقية المحدثة لن تعزز مكانة تركيا الاقتصادية

فحسب، بل ستعزز أيضا نفوذها الدبلوماسي، وتسهل المشاركة البناءة مع الاتحاد الأوروبي بشأن التحديات الإقليمية المشتركة مثل الهجرة، ومكافحة الإرهاب، وحل النزاعات في المناطق المجاورة مثل الشرق الأوسط والبلقان. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يساعد تركيا في إيجاد توازن دقيق بين تطلعاتها إلى الاتحاد الأوروبي وموقعها الجيوسياسي الفريد، وتعزيز دورها كجسر بين الشرق والغرب، وتعزيز الاستقرار والتعاون في جزء مضطرب من العالم.

- الاتحاد الجمركي المحدث يمكن أن يساهم بشكل كبير في وصول تركيا إلى السوق الأوروبية، فإنه ينبغي أن ينظر إليه على أنها أحد الجوانب المهمة من الاستراتيجية التركية الواسعة للتكامل الاقتصادي، التي تسعى إلى الوصول إلى الأسواق الأوروبية، لكنها قد لا تضمن الوصول الكامل إلى سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة أو العضوية في الاتحاد الأوروبي، لأن الطريق الذي تسلكه تركيا نحو التكامل الاقتصادي الأعمق مع الاتحاد الأوروبي يتضمن مجموعة من الاتفاقيات التجارية، والمواءمة التنظيمية، والتعاون السياسي، واعتبارات أخرى، أيديولوجية، وجيوسياسية، وديمغرافية... الخ.

أما في حالة عدم تحديث الاتفاقية، سينعكس ذلك سلبا على العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وستكون تركيا مشكلة مستمرة لزعماء الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، مما سيؤدي بالضرورة إلى التراجع الديمقراطي، والانتهازية السياسية، وتنامي النزاعات الإقليمية، وبروز كل من المسائل الكردية والأرمنية على الساحة الإقليمية، وتأجيج الحساسيات السياسية المرتبطة بالتعاون النقفي في المجال الأمني بين الطرفين مثل مسائل الهجرة غير الشرعية، والإرهاب... الخ.¹

وستعيد تركيا من جديد استخدام الطاقة كأداة ضغط على الاتحاد الأوروبي وبشكل حازم هذه المرة، لاسيما وأنه طالما تحدثت صناع القرار الأتراك على أنه من الضروري، أن يضع مسؤولي الاتحاد الأوروبي الذين أقروا علنا بأن تركيا لديها القدرة على المساهمة في تأمين الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي في الحساب، ضرورة إقامة صلة بين استخدام موقع تركيا كقناة لتأمين الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي من جهة، وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.² لاسيما وأن العلاقات الدبلوماسية بين تركيا الاتحاد الأوروبي كان سبب تراجعها الاختلاف في وجهات النظر في العديد من الملفات الدولية والإقليمية، أهمها التدخل التركي في العدد من النزاعات، وإصرارها على مواصلة عمليات التنقيب عن موارد الطاقة شرق المتوسط في سواحل قبرص، واستعمالها لورقة اللاجئين للضغط على الاتحاد الأوروبي من حين لآخر، بالإضافة إلى الاتهامات الحقوقية الموجهة للرئيس

¹ - Eduard Soler Lecha, op.cit: P3.

² - Tolga demiryol, op.cit, p: 110.

التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الحاكم بالانتهاكات تجاه الصحفيين والمعارضين له.

لذلك يصرّ الاتحاد الأوروبي على عدم اتخاذ خطوات لتحديث الاتحاد الجمركي مع تركيا التي تعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين له، وفي كل مرة يتم تأجيل عملية تحديث الاتحاد الجمركي لدواعٍ سياسية، علماً أن بداية المفاوضات الرسمية بشأن تحديث الاتفاقية يتطلب حصول المفوضية الأوروبية على صلاحيات من المجلس الأوروبي، ومع ذلك، ما يزال المجلس المكوّن من الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي لم يتخذ أي خطوة في هذا الصدد¹.

المطلب الثالث: إعادة التفاوض للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي

تمتاز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بتاريخها الطويل، حيث بدأت الشراكة بتوقيع اتفاقية عام 1963، والتي كانت تعتبر بالنسبة إلى تركيا، مرحلة تحضيرية للعضوية الكاملة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك، لكن المشاكل الداخلية التي واجهت تركيا من بينها الانقلابات العسكرية التي حدثت في تواريخ مختلفة، وكذلك التدخل العسكري في قبرص سنة 1974 الذي كان أحد أهم العوامل التي جعلت من تركيا تقطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي². لتكون بذلك قد استوعبت الدرس جيداً بخصوص استحالة قبول انضمامها للمجموعة الأوروبية.

وبقدم حزب العدالة والتنمية عام 2002 تم التركيز على العديد من الإصلاحات التي تتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، والتي بإمكانها أن تلبي معايير كوبنهاغن المطلوبة لتصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، وبوتيرة سريعة، مثل إلغاء عقوبة الإعدام، والترخيص للبلث بلغات أخرى غير التركية، واحترام سيادة القانون، واحترام وحماية حقوق الإنسان، والأقليات، واقتصاد السوق... الخ، سمحت كل هذه الإصلاحات للمفوضية الأوروبية بأن تعلن المفاوضات سنة 2005 مع تركيا لإمكانية انضمامها للاتحاد الأوروبي، وهذا ما استقبله تيار الإصلاح في تركيا بصدور رجب، لكن الآمال سرعان ما تبددت بعد فترة وجيزة، خاصة بعد قمع احتجاجات غيزي عام 2013، وانتصار أردوغان في أول انتخابات رئاسية عام 2014، وعمليات التطهير والاعتقال التي أعقبت محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016، وتآكل الفصل بين السلطات مع دخول النظام الرئاسي حيز التنفيذ، مما جعل من الاتحاد الأوروبي يعبر عن انتقاداته في مجالات حقوق الإنسان، والعدالة، وحرية التعبير، والصحافة والتجمع، وفي نوفمبر 2017 قرر المجلس الأوروبي قطع أموال تركيا قبل انضمامها، وفي مارس

¹ - يُنظر الملحق رقم (4) المتضمن لشكل بالبنية المؤسسية والتنظيمية للاتحاد الأوروبي.

² - Eduard Soler Lecha, EU-Turkey relations: mapping landmines and exploring alternative pathways, (fondation for european progressive studies, 2019), p: 4.

2019، حث البرلمان الأوروبي على تعليق عملية التفاوض مع تركيا حول إمكانية انضمامها للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.¹

وفي 10 جويلية 2023، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خطوة غير متوقعة، إلى استئناف محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وربط هذا بموافقة تركيا على مسعى السويد للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي،² ويذكر أن تركيا والمجر هما الدولتين الوحيدتين في حلف شمال الأطلسي اللتين تعارضان انضمام السويد إلى الحلف، وجاءت دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد قمة ثلاثية جمعت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون والأمين العام للناو ينس ستولتنبرغ على هامش قمة الناو في فيلنيوس بليتوانيا في شهر جويلية 2023، أعلن فيها ستولتنبرغ أن أردوغان وافق على إحالة بروتوكول انضمام السويد إلى مجلس الأمة التركي، والعمل مع المجلس لضمان التصديق عليه.³

مما يعني أن تركيا لم تياس من محاولاتها المتعددة في إقناع دول الاتحاد الأوروبي بأنها تستحق العضوية في الاتحاد الأوروبي، وكل ما تُتاح لها الفرصة تعيد الكرة من جديد، حيث رأت هذه المرة بأن الضغط بورقة انضمام السويد إلى حلف الناو فرصة ذهبية للعودة من خلالها إلى نقطة الصفر في مفاوضاتها من أجل الظفر بعضوية الاتحاد الأوروبي، لاسيما وأن عضوية السويد إلى حلف الناو مدعّمة من طرف الغرب، من أجل التأثير على الأمن القومي الروسي، في محاولة منهم لإرغام موسكو على خسارة الحرب الأوكرانية، وهذا بدوره سوف يزجج روسيا التي تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع تركيا، مما صعب من مأمورية القرار الأخير لتركيا بشأن انضمام السويد إلى الناو، والذي تطلب تمريره على البرلمان التركي مدة زمنية طويلة. فتركيا تدرك أن نوايا الغرب غير صادقة بخصوص مسائل كثيرة منها وعوده بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ورفع العقوبات المتعلقة بشراء طائرة أف 16 الأمريكية، وهذا امر صعب التحقق، لأن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا ترغب في وجود تركيا بينهم في هذا الاتحاد وان تظاهروا بذلك، وذلك لاعتبارات أيديولوجية، وجيوسياسية، وديمغرافية... الخ.⁴

¹ - Ibid, Pp: 5,6.

² - موقع فرانس24، "الاتحاد الأوروبي يبدي استعداد لإعادة التواصل مع تركيا ويضع شروطا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3LLqGSY> بتاريخ 2023/07/21، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/03

³ - إبراهيم العلي، "السويد على أعتاب الناو بضوء أخضر تركي.. ما مكاسب أنقرة؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3rASjXR> بتاريخ 2023/07/11، تاريخ تصفح الرابط 2023/10/03

⁴ - يُنظر الملحق رقم (5) المتضمن لشكل حول كيفية صياغة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

حيث تترسخ في أذهان الأوروبيين صورة نمطية تفيد بأن تركيا هي امتداد لدولة الخلافة الإسلامية، ومرجعية للمسلمين، على الرغم من علمانيتها، وتعاليم أتاتورك المستسقة من التجربة الأوروبية، وهذا ما يفسر التناقض المستمر للمنهج الأوروبي في تعامله مع الحالة الإسلامية التركية، حيث يتخوف الأوروبيون من وجود دولة يشكل المسلمون أغلبية شعبها داخل الاتحاد الأوروبي، مما يهدد الهوية المسيحية الأوروبية، حيث يطرح بعض الأوروبيين العامل الإسلامي كحاجز بين تركيا والعضوية في الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى يبلغ عدد المسلمين الذين يعيشون في القارة الأوروبية نحو 23 مليون نسمة ما يشكل نحو 5% من سكان القارة، وبانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يبلغ عدد مسلمي أوروبا نحو 90 مليوناً أي ما يوازي 15% من إجمالي سكان القارة.¹

وإضافة إلى ذلك فالاتحاد الأوروبي ينظر إلى تركيا بأنها شريك لا يمكن الوثوق به، خاصة وان موقعها الجغرافي يحيط بكثير من النزاعات الجيوسياسية، مما يصعب على الاتحاد الأوروبي التنبؤ بأهداف تركيا الجيوبوليتيكية، وفي الوقت نفسه يخشى الاتحاد الأوروبي من امتداد المشاكل التي تتولد عن النزاعات الجيوسياسية بالجوار التركي إلى أوروبا، لذلك يسعى دائماً لبناء علاقات جيدة مع تركيا، وإبقاء بصيص أمل للقادة الأتراك في إمكانية الانضمام إلى التكتل الاقتصادي الأوروبي.

أما الجانب التركي "حزب العدالة والتنمية" فإنه يدرك جيداً ان هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، صعب التحقيق، على الرغم من مصالحهما المشتركة في الأمن والاستقرار، إلا أنهما لا يشتركان في نفس الأهداف في مقاربات سياساتهم الخارجية، مثل قضية قبرص وقضية الأكراد، وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك فهي تعتبره هدف طويل المدى، ويتم توظيفه كمبرر في السياسات الإصلاحية في البلاد، والذي بدوره ساعد حزب العدالة والتنمية على إجراء إصلاحات كثيرة من بينها إضعاف الجيش، وذلك لاستعماله كمبرر في كل السياسات الإصلاحية التي قام بها حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي جعل من الحزب يعزز من سلطته في البلاد، وهذا في حد ذاته يعتبر مكسب كبير للدولة التركية، قد يكون أفضل للأتراك من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من الناحية الاقتصادية والسياسية، خاصة وان هذا الحزب منذ اعتلائه الحكم في تركيا استطاع ان ينجح في النهوض باقتصاد البلاد، وتحسين صورة تركيا على المستوى الدولي، وكذلك استطاع ان يغير من نمط المعيشة للشعب التركي من خلال القضاء على البطالة وتوفير العمل والتعليم والصحة... الخ، كما ان معظم سكان تركيا تراجعوا عن تدعيم فكرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

¹ - حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشاركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد 26، العدد الأول، 2010)، ص ص: 352، 353.

اغتنم حزب العدالة والتنمية فرصة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتطبيق عدة إصلاحات اقتصادية مختلفة منذ اعتلائه سدة الحكم من سنة 2002، وعمل على تحسين الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وتعزيز النمو، وجذب الاستثمار الأجنبي، بعد أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي التركي، وارتفاع معدل البطالة ومعدل التضخم، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في سنوات التسعينات، في الفترة التي سبقت اعتلائه السلطة.

وفي خضم هذه التطورات حققت تركيا قفزة نوعية في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2002، حيث ارتفع من 230 دولار أمريكي إلى 800 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2014، واستطاعت تركيا منذ عام 2002 حتى عام 2014 الخروج من فئة الدول منخفضة الدخل المتوسط إلى فئة الدول مرتفعة الدخل المتوسط، حيث كان يقدر متوسط الدخل الفردي بها بـ 3570 دولار عام 2002 ثم وصل إلى 100515 دولار في عام 2014، كما استطاعت أن تسيطر على معدلات التضخم التي كانت بالغة الارتفاع، بفضل سياسة الإصلاحات المالية والنقدية الفعالة.¹

توجت تركيا أخيرا ببناء اقتصاد منفتح على الأسواق الدولية، بدأ بالاستثمار في البنية التحتية، حيث راهنت الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية على تطوير البنية التحتية، كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الاتصال، مثل بناء الطرق السريعة والمطارات والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة، بهدف تعزيز شبكات النقل وتسهيل التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي، مما خلق بيئة جيدة للعمل وتحفيز على الاستثمار.

لاقت التدابير والإجراءات التي قام بها حزب العدالة والتنمية المتمثلة في تطوير البنية التحتية كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الاتصال، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتقليل الأعباء التنظيمية، وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، إقبال كبير من المستثمرين المحليين والأجانب، وفي نهاية المطاف أفضت هذه الاستراتيجية إلى إنشاء مناطق استثمارية متخصصة ومخططات تحفيزية تهدف إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات ومناطق محددة.

وبالرغم من إدراك حكومة تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية بصعوبة مأمورية تحقيق هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تيأس من المحاولة لأنها ترى فيه الملجأ الآمن الذي يمكن أن يخلصها من بقايا النظام العسكري العلماني المتشدد الذي حكم تركيا ثمانية عقود، قبل أن يضعف بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فيما لا تزال محاولاته في إعادة هيكلة نفسه من جديد تُقْلَقُ

¹ - بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، "دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (العدد 05، 2018)، ص ص: 74-76.

الحكومة التركية، بالرغم من فشلهم الذريع في انقلاب 2016، والعضوية التركية في الاتحاد الأوروبي هي وحدها التي تستطيع ان تحمي الديمقراطية الحريات وحقوق الإنسان في تركيا، وسترفع من مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، بعد ان قطعت شوطا كبيرا في طريق الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية بزعامة حزب العدالة والتنمية، الذي لا يزال يسعى إلى تحقيق أهداف جيوبوليتيكية تجعل من تركيا قوة إقليمية ودولية في جوارها الأوروبي والعربي، وهذا ما سيكون صعب التحقق بعدم الانضمام إلى الكتلة الاقتصادية الأوروبية المسماة بالاتحاد الأوروبي.

كما يمكن أن يساعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في وصولها إلى الأسواق الأوروبية، وإلى السوق الأوروبية الموحدة، التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، وتعد واحدة من أكبر الأسواق الفردية في العالم وأكثرها تكاملاً، حيث يصبح للمستثمرين والمصدرين الأتراك قادرين على الوصول غير المقيد إلى هذه السوق التي تضم أكثر من 450 مليون مستهلك، وسيعزز ثقة المستثمرين الأجانب في تركيا، لأنه كثيراً ما ينظر المستثمرون الأجانب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بانها علامة تدل على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة الصادرات التركية إلى الأسواق الأوروبية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، مما يمكن أن يساعد في توسيع الأعمال التجارية، والنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل في تركيا.

المبحث الثاني: تأمين وتنويع مصادر الطاقة

تدرك تركيا أهمية كونها منطقة عبور للطاقة، حيث تتموقع جغرافيا بين مناطق هامة لانتاج وتصدير الطاقة (روسيا، أذربيجان، إيران، العراق، دول الخليج)، ومناطق استهلاك لها تتمثل أساسا في عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي، حيث يعترف هذا الأخير بأن امن الطاقة يشكل معضلة تؤثر عليه ككل، على الرغم من أن هناك تباينا كبيرا في أنماط استهلاك الطاقة وإنتاجها للدول الأعضاء فيه، إذ يمتلك الاتحاد الأوروبي كمية ضئيلة للغاية من احتياطات النفط في العالم، والاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي، وفي المقابل، مقارنة باستهلاكه المرتفع لهذه الموارد، بالرغم من ان بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل الدنمارك، وهولندا ورومانيا، تتمتع بالاكثفاء الذاتي إلى حد ما من ناحية الغاز الطبيعي ولا يحتاجون إلى أي واردات، وتعتمد الدول ذات الاقتصادات الصغرى في أوروبا الوسطى والشرقية اعتمادا كليا على الغاز الروسي

وتترجم تركيا اهتمامها بمجال الطاقة بالسعى إلى تنويع مصادرها من هذه المادة الاستراتيجية وطرق جلبها وتميرها من خلال إقامة شراكات في المجال مع الدول الأوروبية، تهدف بها إلى وضع نفسها كمركز ثقل إقليمي للطاقة من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي، لا سيما فيما يتعلق بخطوط أنابيب الغاز الطبيعي ونقل النفط، لتكون المستفيدة الأكبر من تعاونها مع الدول الأوروبية في مشاريع

الطاقة، ولتكون بذلك قادرة على الوصول إلى أهدافها الجيوسياسية بداية من تأمين الطاقة لديها، إلى النفوذ الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: البحث عن عقود غاز طويلة الأجل ومتعددة الموردين

تعد تركيا جسرا للطاقة يربط بين منطقة القوقاز والقارة الأوروبية، حيث يتم نقل النفط والغاز عن طريق خطوط أنابيب تمر عبر الأراضي التركية، وبذلك تكون أهمية خطوط أنابيب النفط والغاز ليست مرتبطة فقط بمصالح منتجي الطاقة ومستهلكيها، بل أيضا مرتبطة بمصالح البلدان العابرة، وذلك لأن نقل الطاقة عبر خطوط الأنابيب ليس مجرد مسألة فنية وجغرافية فقط، بل هي أيضا مسألة تنطوي على أهداف وحسابات جيوبوليتيكية ومزايا اقتصادية.¹

الموقع الجيوستراتيجي لتركيا جعلها مركزا مهما للعديد من خطوط أنابيب الطاقة، وان تكون من اهم الفاعلين في مسائل جيوبوليتيك خطوط أنابيب النفط البارزة التي تمر عبر الأراضي التركية من دول جنوب القوقاز إلى القارة الأوروبية وهي كمايلي:

* **خط أنابيب باكو-تبليسي-أرضروم (B-T-E):** يطلقون عليه أيضا خط أنابيب جنوب القوقاز (S-C-P)، ويعتبر من أهم خطوط أنابيب الغاز، إذ يبلغ طوله نحو 3 آلاف و600 كيلومتر، وتصل سعته إلى حوالي 20 مليار متر مكعب سنوياً، يتصل بحقل شاه دنيز، ويمرّ عبر جورجيا إلى حدود جورجيا مع تركيا.² حيث يبدأ خط الأنابيب خط أنابيب باكو-تبليسي-أرضروم، من محطة سانجاشال (SANGACHAL) بالقرب من باكو "أذربيجان"، ويمر عبر تبليسي "جورجيا"، ثم يدخل تركيا في بلدة بوسوف وينتهي عند محطة أرضروم للغاز الطبيعي في مقاطعة أرضروم بشرق تركيا، لذلك يمكن القول ان هذا الخط يلعب دوراً مهماً في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، ويساعدها على تنويع موارد الطاقة.

واستحوذ خط أنابيب "باكو-تبليسي-أرضروم" على نحو 50.5% من حجم نقل الغاز، بإجمالي كمّيات بلغت نحو 14 ملياً و364.9 مليون متر مكعب،³ ولا زالت أذربيجان تعمل على تطوير عدّة خطوط لأنابيب الغاز الطبيعي، التي تُعرف باسم ممرّ الغاز الجنوبي لأذربيجان، بالتزامن مع زيادة

¹ - Shabnam dadparvar. Saeed azizi. Op.cit.p:479.

² - شيرين صبحي، "أذربيجان... ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي في أول 10 أشهر من 2021"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/43m3wcy> بتاريخ 2021/11/26، تاريخ تصفح الموقع 2023/06/04.

³ - المرجع نفسه.

إنتاج الغاز من حقل شاه دنيز، وكذلك من أجل زيادة إمدادات الغاز الأوروبية وتنويعها من بحر قزوين إلى الأسواق في أوروبا.

* **خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان (B-T-C):** ينقل خط أنابيب خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان النفط الخام من حقل نفط أذربيجان - جيرك - جونشلي في بحر قزوين بأذربيجان إلى ميناء جيهان على ساحل البحر المتوسط التركي. ويمتد على مسافة 1760 كيلومتراً (1100 ميل) وتبلغ طاقته حوالي 1.2 مليون برميل في اليوم، ويهدف هذا المشروع إلى نقل النفط الخام الذي يتم إنتاجه في الدول التي تقع إلى جانب حوض بحر قزوين مثل أذربيجان وكازاخستان، عن طريق خط أنابيب إلى محطة بحرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط لتركيا في جيهان ومن ثمة إلى الأسواق العالمية بواسطة العديد من الناقلات، وبائتمان البنك الدولي.¹

* **خط أنابيب التيار الأزرق:** خط أنابيب الغاز الأزرق هو مشروع روسي إيطالي، شاركت في إنجازه كل من شركة غازبروم (GAZPROM) المعنية بالطاقة من الجانب الروسي، وشركة النفط والغاز "إيني" (ENTE NAZIONALE IDROCARBUR) من الجانب الإيطالي، وأثناء إنشاء خط أنابيب الغاز تم إشراك أيضا العديد من الشركات المصنعة الألمانية والإيطالية واليابانية. لتحسين موثوقية خط أنابيب الغاز، حيث تم صناعة الأنابيب من الفولاذ المقاوم للتآكل، وخضعت جميع مرافق التيار الأزرق لمراجعة بيئية صارمة.²

ينقل خط أنابيب "التيار الأزرق" الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود، يبلغ طول خط الأنابيب حوالي 1200 كيلومتراً وتبلغ طاقته حوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً،³ حيث يبدأ من السواحل الروسية بمسافة 373 كم، مروراً بالبحر الأسود بمسافة 396 كم، لتدخل الأراضي التركية من بوابة سامسون (SAMSUN)، ليتم إكمال الأنبوب براً من سامسون التركية إلى العاصمة انقره بمسافة 444 كيلومتر، وتعد ظاهرة بناء أنفاق طويلة على الجزء الجبلي الأولى في تاريخ روسيا لإنشاء أنابيب النفط والغاز.⁴

* **خطي ترك ستريم:** هو مشروع لخط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يربط روسيا بتركيا. ويتكون من خطي أنابيب، ترك ستريم 1 وترك ستريم 2، بدأ تشغيله في أوائل عام 2020، والغرض الأساسي

¹ -Toncay Babali, "Implications of the Baku-Tbilisi-Ceyhan Main Oil Pipeline Project", (Turkey perceptions, winter 2005), P; 30.

² - Bibahtari website, "Trans-Black Sea Gas Pipeline on the Map. Blue Stream Gas Pipeline," published at the link: <https://bit.ly/3IZIJDo>, date of browsing the site 06/07/2023.

³ - موقع سبوتنيك عربي (Sputnik Arabic)، "غازبروم" تستأنف إمدادات الغاز إلى تركيا عبر "السيال الأزرق"، نشر

على الرابط: <https://bit.ly/42hF7na> بتاريخ 2022/05/30، تاريخ تصفح الموقع: 2023/06/04.

⁴ -Bibahtari website, op.cit.

منه هو توفير الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا ومن ثمة إلى أوروبا عبر نقاط الربط وتبلغ الطاقة التصميمية لخط الأنابيب الواصل بين موسكو وأنقرة نحو 31.5 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، ويتكون الخط من قسمين، أحدهما بحري والآخر برّي، إذ يمتد الجزء البحري من الخط من مدينة أنابا في روسيا، وصولاً إلى ولاية "قرقلار إيلي" التركية، وكلتاها مطلّتان على البحر الأسود، بطول 930 كيلومتراً، والذي بدوره ينقسم إلى فرعين، أحدهما يصبّ في تركيا مباشرةً، والثاني يغذي دول أوروبا، في حين يتكون القسم البرّي كذلك من خطّين، أحدهما بطول 142 كيلومتراً، والثاني بطول 70 كيلومتراً، ينطلق ويصبّ قرب سواحل كلا البلدين "روسيا، وتركيا".¹

* **خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول تاناب (TANAP):** يعتبر خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول جزء من ممّر خط أنابيب باكو-تيليسي-أرضروم، أو كما يطلق عليه أيضاً خط أنابيب جنوب القوقاز،² الذي تم إنشاؤه بهدف نقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دنيز الثاني "أذربيجان" إلى أوروبا، حيث يبدأ خط الأنابيب عند الحدود التركية الجورجية، ويعبر تركيا، ويتصل بخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي على الحدود التركية اليونانية، فيما يبلغ طوله ما يقارب 1850 كيلومتراً وسعته حوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً.

* **خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي تاب (TAP):** في 17 مارس 2015، دشّن كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأذري "إلهام علييف" (ILHAM ALIYEV)، والجورجي "جيورجي مارغفيلاشفيلي" (GIORGI MARGVELASHVILI)، رسمياً مشروع بناء خط أنابيب لضخ الغاز من حقل "شاه دينيز 2" الأذري الضخم عبر الأناضول إلى تركيا ودول الاتحاد الأوروبي من خلال خط "تاب" العابر للبحر الأدرياتيكي، يبلغ طول خط الأنابيب حوالي 878 كيلومتراً وسعة 10 مليار متر مكعب سنوياً.³

تتقل خطوط تاب للغاز الطبيعي من الحدود التركية اليونانية إلى إيطاليا، مروراً باليونان وألبانيا، وعلى الرغم من أن غالبية خط أنابيب تاب (TAP) تقع خارج الأراضي التركية، إلّا أنه يتّصل بخط تاناب (TANAP) على الحدود التركية اليونانية.

¹- أحمد بدر، "ماذا تعرف عن خط أنابيب ترك ستريم؟.. بوابة تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3THxkhc> بتاريخ 2022/10/16، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/18

²- شيرين صبحي، مرجع سابق.

³- موقع الجزيرة، تشغيل خط "تاب" لنقل غاز أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا، نشر على الرابط

<https://bit.ly/3JfS1LN> بتاريخ 2020/11/17، تاريخ تصفح الموقع 2023/06/18.

تحاول تركيا تلبية احتياجاتها من الطاقة من موارد غير منقطعة وثابتة وبأسعار معقولة، خاصة وأنها تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز المستورد، مما يشكل لها هواجس ومخاوف تتعلق بتأمين الطاقة، لاسيما وان الطاقة لها تأثيرات عديدة على اقتصادها الوطني، وعلى قوتها العسكرية، ونفوذها الإقليمي، وأمنها القومي.¹ خاصة في مجال القطاعات الصناعية وتوليد الكهرباء، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية والنمو، وتصل نسبة استهلاكها لهاته المادة الحيوية إلى نسبة 35% من إجمالي الطلب على الطاقة، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الغاز الطبيعي حتى سنة 2030.²

وقعت أذربيجان وتركيا عدة اتفاقيات، لإنشاء خطوط نقل أنابيب الغاز الطبيعي، لاسيما منهم الخطوط التالية : خط أنابيب باكو-تبليسي-أرزنروم، وخط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، وخط أنابيب التيار الأزرق، خطي ترك-ستريم، وخط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول تاناب الشهير، إذ أصبح يتم نقل النفط الأذربيجاني، والكرديستاني، والروسي عبر الجزء الشرقي من بلاد تركيا إلى جيهان عن طريق البحر الأبيض المتوسط، فيما يتم تزويد اليونان بالغاز الأذربيجاني عبر أنابيب الغاز الطبيعي شرق-غرب من خلال الاعتماد على شركة الاستثمارات (SGC) بخط طوله حوالي 3500 كم، منها 2000 كم على الأراضي التركية، وهذا ما يزيد من أهمية موقع تركيا على المستوى الإقليمي والعالمي، ويجعل منها مركزا بين المنتجين في الشرق الأوسط واسيا والبحر الأبيض المتوسط من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.³

استطاعت تركيا ان تستغل الوضع الجيوسياسي المتأزم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، في ظلّ قطع شركة الطاقة الروسية العملاقة "غازبروم" إمداداتها من الغاز إلى بلغاريا الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي منذ 27 أبريل 2022 بسبب رفضها دفع المقابل بالروبل الروسي، ممّا أدى باليونان وبلغاريا إلى التفكير في الغاز الأذربيجاني عن طريق إنشاء خط أنابيب غاز تعبر تركيا بلغت تكلفته 220 مليون يورو "226 مليون دولار"، الذي سيتيح لبلغاريا الاتصال عبر اليونان بخطي الأنابيب "تاناب-تاب" (TAP-TANAP) المصمم لتزويد غرب أوروبا بالغاز من الحقل الأذربيجاني العملاق الذي ينطلق من شاه دنيز في بحر قزوين.⁴ أي أنه سينقل الأنبوب الغاز الطبيعي من شمال اليونان إلى بلغاريا، وسيتم ربطه بخط أنابيب آخر ينقل الغاز من أذربيجان عبر أقاليم دولة تركيا .

¹ - Shabnam dadparvar. Saeed azizi. Op.cit.p:479.

² - Ole gunnar austvik, gulmira rzayeva. Op.cit.p:03

³ -Ibid, p:02

⁴ - موقع الشرق، "جسر الطاقة منفذ اليونان وبلغاريا للهروب من الغاز الروسي"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3dsjHjK> بتاريخ 08 /08 /2022، تاريخ تصفح الموقع 2022/09/20.

وقّعت أذربيجان مؤخراً في سنة 2022، مذكرة تفاهم لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، في إطار بحث التكتل عن بدائل للغاز الروسي، تنصّ على زيادة إمدادات الغاز الأذربيجاني ومضاعفة السعة الحالية لخط أنابيب الأناضول تاناب، وتنصّ كذلك على أن تركيا هي صاحبة الأولوية في الاستفادة من أي سعة إضافية لخط الأنابيب، مما يتوجب على الاتحاد الأوروبي الاتفاق أولاً مع تركيا والحصول على موافقتها حالة ما رغب في الاستفادة من كميات إضافية من الغاز الأذربيجاني.¹ وهذا ما يضيف على خطوط أنابيب النفط والغاز أهمية جيوبوليتيكية، لتصبح مسألة حيوية، تتضمن اعتبارات سياسية ومزايا اقتصادية لصالح البلدان التي تمر عليها الأنابيب، ومحل اهتمام للمنافسة والنزاع في اغلب الأحيان، لتكرس مفاهيم الجغرافيا السياسية وحتمية الجيوبوليتيك والمجال الحيوي.

وبطبيعة الحال، تركيا لن تضمن فقط نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي، بل تهدف أيضاً إلى تصبح جزء من نظام الطاقة في أوروبا من حيث الأبعاد التنظيمية، والبنية التحتية.²

يمكن القول ان تدخل تركيا في إقليم القوقاز من خلال دعم أذربيجان سياسياً وعسكرياً كان على أساس تحقيق على مصالحها الوطنية والحفاظ عليها، وتحقيق أهداف جيوبوليتيكية تمثلت في تأمين الطاقة، وزيادة نفوذها في الإقليم، لإدراكها بأنها ستبقى دولة مستوردة للنفط والغاز، وبهذه الأنابيب التي تمر على أراضيها، من جنوب القوقاز إلى أوروبا، قد تحقق تركيا تأميناً واكتفاء لاحتياجاتها من الطاقة. وتصبح المستفيد الأكبر منها.

لذلك نجد القوى الكبرى هي كذلك تعطي أهمية كبيرة لدول جنوب القوقاز، والتي تشمل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على المحافظة على علاقات مع هذه البلدان من خلال عدة سياسات وبرامج، ويعتبرهم جزء من برنامج الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي.

من الناحية الأمنية يعمل الناتو على احتواء دول جنوب القوقاز من خلال برنامج "الشراكة لأجل السلام"، وتضييق الخناق على البر الأوراسي، ومن الناحية الاقتصادية عرض الاتحاد الأوروبي على الدول المعنية إمكانية العضوية ضمن برنامج سياسة الجوار الأوروبية بهدف تقاسم السلام والاستقرار والازدهار التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي مع دول المنطقة، ومن أجل بعث استراتيجية جيواقتصادية تنماشى والإستراتيجية الأطلسية تجاه روسيا.³ حيث يهدف إلى تعميق التعاون السياسي

¹ - موقع الأناضول، (غاز أذربيجان...)، مرجع سابق.

² - kinga smolen. Op.cit.p:144

³ - جلال خشيب، مرجع سابق، ص 173.

والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية، بما فيهم دول جنوب القوقاز سابقة الذكر، حيث توفر برامج الشراكة منصة للحوار والإصلاحات والتعاون في العديد من المسائل مثل التجارة والطاقة والحكم، لأن العملية الفعلية لعضوية الاتحاد الأوروبي تتضمن الاستجابة للعديد من المعايير السياسية والاقتصادية والقانونية، في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تحدها الدول الغربية التي أسست هذا الكيان، لذلك فإن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لن تكون مهمة سهلة على دول جنوب القوقاز، حتى وإن كان العرض جاء من الاتحاد الأوروبي نفسه، لأن الانضمام يفرض على كل دولة أن تمر بعملية مفاوضات شاملة وأن تنفذ إصلاحات جوهرية لتتماشى و معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه.

بالتالي، سيكون لمنطقة جنوب القوقاز في السنوات المقبلة، دورا جيوبوليتيكية أكثر أهمية، خاصة أذربيجان وجورجيا، فالأولى تستمد أهميتها لزخم مواردها الطبيعية، أما الثانية فأهميتها تكمن في موقعها الجيوبوليتيكي وإمكانية استغلاله كمنطقة عبور للطاقة، الأمر الذي قد ينقلب في أي لحظة لتصبح هذه الخصائص مصدرا للتوترات الجيوسياسية، وهذا ما تخشاه وتحسب له تركيا، من خلال تنويع إمدادات وتأمين مصادر الطاقة، من عدة موردين، ففي هذه الحالة يمكن لتركيا تقليل اعتمادها على بلد أو منطقة واحدة لاحتياجاتها من الطاقة، كما يساعد هذا التنويع على ضمان إمداد مستقر وغير منقطع للطاقة، حتى إذا كانت هناك اضطرابات في أسواق الطاقة أو توترات جيوسياسية مثل النزاعات السياسية أو الكوارث الطبيعية أو الأعطال الفنية في البنية التحتية مع أحد الموردين للطاقة، أو على الأقل تقلل من قابلية التعرض لانقطاعات الإمداد في الحالات سابقة الذكر.

المطلب الثاني: السعي إلى السيطرة على البحار المجاورة

إن المتتبع لسلوك تركيا يلاحظ محاولاتها المدفوعة بالرغبة الشديدة للسيطرة على البحار المجاورة لها، لاسيما منها بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وهاته الرغبة تتبع من مصلحتها ومن موقعها الجيوسياسي، ومن المخاوف الأمنية... الخ، حيث تقع تركيا على مفترق طرق حرج بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، الأمر الذي يسمح لها من الوصول إلى ممرات مائية مهمة مثل مضيق البوسفور والدردينيل، ومن ثمة الوصول إلى البحار المحيطة بها، التي تثير لعاب تركيا، لأنها بحار غنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الثروة السمكية والهيدروكربونات والمعادن، لاسيما بعد اكتشاف احتياطات الغاز الطبيعي في مناطق البحار المجاورة، كما ترغب في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة المتمثلة في النزاعات الإقليمية والإرهاب والأنشطة غير القانونية مثل التهريب والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات.

لذلك فإن تأكيد سيطرتها على هذه المناطق البحرية، يحقق لتركيا مكاسب اقتصادية، من خلال استغلال الموارد الموجودة بالمنطقة وإدارتها وتطوير صناعاتها المحلية، ومن ثمة إبراز نفوذها وحماية مصالحها وتأمين حدودها البحرية من الوصول غير المصرح به، ومكافحة الأنشطة غير المشروعة.

الفرع الأول: بحر إيجه

صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطاب له في نوفمبر 2018 قال: " بما أننا جعلنا الإرهابيين في سوريا يدفعون الثمن، فلن نترك المشهد لقطاع الطرق في البحر الأبيض المتوسط (إشارة إلى شركات الطاقة العاملة في المناطق البحرية في قبرص)، من غير المقبول إطلاقا الاستيلاء على الموارد الطبيعية لشرق البحر الأبيض المتوسط مع استبعاد تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية".¹

ومن هذا المنطلق فإن تركيا تهتم بالبحار المجاورة لها، لاسيما منها بحر إيجه الذي تعتبره منطقتها الاقتصادية الخالصة، ويظهر اهتمامها جلياً من خلال تحركاتها الاستراتيجية فيه، التي تفسر لنا تفسيراً واضحاً بمحاولة فرض سيطرتها على بحر إيجه لعدة عوامل:

الأهمية الجيوسياسية: يتمتع بحر إيجه بأهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا نظراً لموقعها بين شبه جزيرة الأناضول "حيث تقع تركيا" والبر الرئيسي اليوناني، مما ستعطي السيطرة على هذا البحر امتيازات وتأثيرات عديدة لتركيا على طرق التجارة البحرية والأمن الإقليمي والوصول إلى الموارد الطبيعية، كما يثير الموقع الاستراتيجي لبحر إيجه مخاوف تركيا الأمنية، حيث أفصحت عن مخاوفها في العديد من المرات، من استخدام بحر إيجه كبوابة للهجرة غير الشرعية والتهريب والتهديدات الأمنية الأخرى.

النزاعات الإقليمية: هناك نزاعات طويلة الأمد بين تركيا واليونان حول ترسيم الحدود البحرية ومن أجل بسط السيادة والنفوذ على مختلف الجزر في بحر إيجه، وتتبع هذه الخلافات من تفسيرات مختلفة للقانون الدولي والمطالبات التاريخية للبلدين، وتهدف تركيا من خلال السعي للسيطرة على مختلف الجزر في بحر إيجه، إلى تأكيد حقوقها المتصورة وحماية مصالحها.

ومن هذا المنطلق حافظت تركيا على وجودها العسكري في شمال قبرص منذ تدخل عام 1974 في أعقاب انقلاب القبارصة اليونانيين، وعملت على تدعيم القبارصة الأتراك ودعت في العديد من المرات إلى إحياء حل يضمن حقوقهم ومشاركتهم في إدارة الجزيرة، ومازال كلا البلدين تركيا واليونان يتنازعا على سيادة بعض الجزر الصغيرة في بحر إيجه، وامتداد المجال الجوي الوطني والمياه

¹ - Emre Iseri, Ahmet Çağrı Bartan, "Turkey's Geostrategic Vision and Energy Concerns in The Eastern Mediterranean Security Architecture: A View from Ankara", Part of A Book **the New Geopolitics of The Eastern Mediterranean Trilateral Partnerships and Regional Security**, (Peace Research Institute Oslo, Report 3, 2019), P:111.

الإقليمية، مما جعل من الخلافات تطول، ومستمرة بين البلدين، تراوحت ما بين التهديد والمواجهات العسكرية، وانتهاكات المجال الجوي.

الفوائد الاقتصادية: قدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) أن احتياطات منطقة البحر الأبيض المتوسط، من النفط والغاز، بما في ذلك بحر إيجه، يمكن أن تحتوي على أكثر من 340 تريليون قدم مكعبة من الغاز.¹ وإضافة إلى احتياطات بحر إيجه من النفط والغاز، يحتوي كذلك بحر إيجه على العديد من الموارد الطبيعية، بما في ذلك مخزون الأسماك، والسيطرة على هذه المنطقة البحرية من شأنه أن يوفر لتركيا وصولاً حصرياً إلى هذه الموارد، مما قد يعزز اقتصادها وأمن الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يكون مخزون السمك مصدراً قيماً للدخل من خلال الاستهلاك المحلي والتصدير، وتوفير فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان في العديد من المجتمعات الساحلية والداخلية. مما يساعد على تقليل معدلات البطالة ومستويات الفقر في هذه المناطق.

ان المتنبع لتحركات تركيا في المناطق المجاورة يلاحظ أنها تهتم بشكل كبير بالبحث عن مصادر الغاز، ويرجع ذلك إلى مخاوفها المتمحورة حول كيفية تحقيق الكميات الهائلة التي تستهلكها من الغاز مستقبلاً، والذي ويتوقع أن يستمر الطلب على الغاز في تركيا على مدى العقود المقبلة.

**الجدول رقم (2): واردات تركيا من الغاز الطبيعي
من سنة 2015 إلى 2019**

العام	الكمية المستوردة
2015	48 مليار متر مكعب
2016	46 مليار متر مكعب
2017	53.9 مليار متر مكعب
2018	49.7 مليار متر مكعب
2019	44.8 مليار متر مكعب

المصدر: حسن الشاغل، "كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات، الطاقة في تركيا بين عامي 2015 - 2020"، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Ps9ZOa> بتاريخ 2021/04/14، تاريخ تصفح الموقع: 2023/12/01.

يلاحظ من خلال الجدول في الأعلى أن تركيا بلغت حوالي 48 مليار متر مكعب من استيراد مادة الغاز الطبيعي، في سنة 2015، ووصلت النسبة إلى 53.9 مليار متر مكعب سنة 2017، وتراجعت قليلاً في سنة 2019، و2020، 2021، أي السنوات التي واكبت وباء كوفيد 19 الذي كان له دور في

¹ - Andreas Stergiou, Zenonas Tziarras, op.cit, p:12.

هذا الاتجاه التنازلي، بسبب تراجع وتيرة إنتاج محطات توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي، التي توقفت عن العمل في فترة انتشار الجائحة.¹

ومن هذا المنطلق يتضح لنا تأكيد تركيا على السيطرة على بحر ايجه، تهدف به إلى تعزيز قدرتها على مراقبة وتنظيم الأنشطة البحرية، ومعالجة مخاوفها الأمنية، والاقتصادية المتمثلة في تحقيق الكميات الهائلة التي تستهلكها من الغاز، والتصدي إلى التهديدات المنبثقة عن الهجرة غير الشرعية والتهريب.

الخريطة رقم (9): موقع بحر ايجه



المصدر: موقع إسبانيا بالعربي: <https://bit.ly/3veeF3u> (عن: وكالة الأنباء الفرنسية)

توضح الخريطة في الأعلى تموقع بحر ايجه على الخريطة العالمية، حيث يبرز بحر إيجه كواحد من المناطق البحرية الأكثر تعقيدا على مستوى العالم، إذ يضم ما يقارب أو يزيد عن 3000 جزيرة، معظمها عبارة عن نتوءات صخرية صغيرة، وكانت هذه الجزر تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، مما يدل على مسارها التوسعي عبر هذه المنطقة، إلا أنه مع اقتراب انهيار الإمبراطورية

¹ - حسن الشاغل، "كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات، الطاقة في تركيا بين عامي 2015 - 2020"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3Ps9ZOa> بتاريخ 2021/04/14، تاريخ تصفح الموقع: 2023/12/01.

العثمانية، بدأت تفقد السيطرة تدريجياً على هاته الجزر المنتشرة في بحر إيجه، لتسيطر عليها القوى الأوروبية الكبرى، بعد ان تشكل مشهد جيوسياسي مهّد لظهور قوى جديدة في المنطقة اثر تراجع الحكم العثماني.

الفرع الثاني: بحر قزوين

على الرغم من ان تركيا لا تشترك في حدود مباشرة مع بحر قزوين، حيث يُحيط به خمس دول وهي روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، إلا أنها لديها مصالح إقليمية فيه، وتعد لاعب نشط تنافس دولة روسيا صاحبة النفوذ التاريخي في المنطقة، في مختلف المسائل الجيوسياسية التي يختص بها بحر قزوين، حيث تعطي كلا القوتين الإقليميتين "روسيا وتركيا" أهمية كبيرة لبحر قزوين، نظرا لمكانته الاقتصادية والجيوسياسية الكبيرة بسبب احتياطاته الغنية من النفط والغاز، فضلاً عن موقعه الاستراتيجي.

وعلى الرغم من أن منطقة بحر قزوين لا يوجد بها صراعاً مباشراً، إلا أن الديناميكيات الجيوسياسية التي تتمتع بها المنطقة، لها العديد من الانعكاسات على تركيا، لذلك تسهر تركيا دائماً على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية جيدة مع دول المنطقة، بما في ذلك روسيا وكازاخستان وتركمانستان وإيران وأذربيجان.

خاصة بعد ان انخرطت الدول الساحلية الخمس في مفاوضات ومناقشات لوضع أطر قانونية لاستكشاف واستغلال ونقل الموارد داخل بحر قزوين، وتوصلوا إلى إبرام اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، الموقعة في عام 2018، واعتبر الكثير ان هذه الاتفاقية تعد خطوة مهمة في تحديد حقوق ومسؤوليات الدول المطلة على البحر ومن المتوقع أن يخفف هذا الاتفاق من التوتر الإقليمي بين روسيا وإيران وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان حول الخلافات المرتبطة بهذه المساحة المائية المغلقة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي ، والتي تعد المساحة المائية الأكبر في العالم.¹

وفي الوقت نفسه، تسعى تركيا لممارسة نفوذها في المنطقة مستغلة في ذلك الروابط التاريخية والثقافية والعرقية، من خلال مبادراتها المختلفة في العديد من المجالات، سواء منها الاقتصادية أو الثقافية أو مجالات أخرى، لتوسيع نفوذها، وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة.

¹ - موقع فرانس24، "الدول المطلة على قزوين توقع اتفاقا تاريخيا حول الوضع القانوني للبحر"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3XUwIoV> بتاريخ 2018/08/12، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/15.

وبالرغم ان تركيا ليس لها خط ساحلي مباشر على بحر قزوين، مثل روسيا وكازاخستان وتركمانستان وإيران وأذربيجان، إلا ان تركيا تولي أهمية كبيرة لبحر قزوين، وتسعى إلى السيطرة وبسط نفوذها فيه لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:

-تشتهر منطقة بحر قزوين باحتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، لذلك تسعى تركيا، باعتبارها مركزاً رئيسياً لاستهلاك الطاقة والعبور، إلى تأمين إمدادات الطاقة وتنويع مصادرها، من خلال الحفاظ على علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع الدول المطلة على بحر قزوين، فعندما وقعت تركيا وجورجيا وأذربيجان الاتفاقية الحكومية الدولية لمشروع خط أنابيب النفط الخام "باكو-تبليسي-جيهان"، خلال قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من 17 إلى 19 نوفمبر 1999 في إسطنبول، أوضح وزير الطاقة الأمريكي بيل ريتشاردسون (BILL RICHARDSON) أهمية هذا المشروع بقوله: "هذه ليست مجرد صفقة نفط وغاز فقط، وهذه ليست مجرد خط أنابيب فقط، بل هي مشاريع لديها القدرة على تغيير الجغرافيا السياسية بأكملها في المنطقة".¹

- تعطي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لبحر قزوين ويعتبره أحد المسائل الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، نظرا لأهمية خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق المستهلكة له في أوروبا وفي أماكن أخرى في العالم، لكن الولايات المتحدة فضلت الاعتماد على تركيا باعتبارها حليف استراتيجي لها في هذه المسألة،² خاصة وان روسيا تُعتبر فاعلا رئيسيا في جيوبوليتيك خطوط الأنابيب في المنطقة، حيث تتفادى الولايات المتحدة الأمريكية الصدام مع روسيا بشكل مباشر في المنطقة، باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي والعدو الأيديولوجي، والعسكري الأول لها، لذلك أولكت المهمة لتركيا وأعطت لها هامش كبير من الحرية للتعامل والتعاون مع روسيا، لاسيما وان تركيا تتبنى شعار تفسير المشاكل مع دول الجوار، والّا كيف نفسر تعاون دولة عضو شمال الأطلسي "تركيا" مع روسيا؟! في الوقت الذي أقامت فيه روسيا حرب بأكملها بسبب توسع حلف الناتو في أوكرانيا.

-منذ تفكك الاتحاد السوفياتي أصبحت منطقة بحر قزوين واحدة من أكثر المناطق جاذبية في العالم، بسبب موقعها الجيوبوليتيكي ومواردها الطبيعية، حيث أدى تفكك الاتحاد السوفياتي وزيادة حركات التجارة العالمية إلى خلق فرص جديدة للتنمية الاقتصادية في المنطقة، مما جعل من الدول الناشئة تتكيف مع وضع المنطقة، والانفتاح على العالم من بوابة اقتصاد السوق الحر، فأصبحت

¹ - Tuncay Babali, op.cit, p: 40.

² -نوار عبلة جي، "تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية"، مجلة المعهد المصري، (مصر، العدد 27، المجلد 07، جويلية 2022)، ص: 91.

فرصة كبيرة للالتقاء وللتكامل الاقتصادي بين دول بحر قزوين.¹ الأمر الذي يمكن ان يوفر العديد من الفرص الاقتصادية لتركيا بما في ذلك صيد الأسماك والتجارة البحرية والسياحة، حيث تسعى تركيا باعتبارها قوة اقتصادية إقليمية إلى تعزيز حضورها في مجالات الاقتصاد في منطقة بحر قزوين.

-تعد مسألة غياب أي فاصل طبيعي بين المنطقة الواقعة بين شمال القوقاز ومدينة فولغا غراد الروسية، بالإضافة إلى تباثر التجمعات السكانية في المنطقة، مسألة في غاية الخطورة بالنسبة لروسيا، حيث يعني هذا أن خسارة موسكو للسيطرة على شمال القوقاز يتسبب في الانكشاف الأمني لمدينة فولغا غراد الروسية، وبالتالي يؤدي إلى قطع موسكو عن سيبيريا، لذلك تعطي روسيا أهمية كبيرة للمنطقة، وسبق لها ان خاضت حربين في الشيشان، الأولى عام 1991 والثانية عام 1994 و كانت نتائجها وخيمة، حيث تكبدت خسائر بشرية ومادية كبيرة في هذه المنطقة، إضافة إلى ذلك ورثت صراعا داميا مع الجماعات الإسلامية في المنطقة.²

وبالتالي روسيا هي كذلك تعطي أهمية كبيرة للمنطقة، وتعتبرها منطقة نفوذ لها، وترفض رفضا قاطعا ان لا تكون لها السيطرة على المناطق المطلة على بحر قزوين، خاصة وان المنطقة غنية بالغاز الطبيعي، وكذلك تستخدمها روسيا كمنطقة عبور وممر لنقل أنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا.

فيما تدرك تركيا ان بحر قزوين يلعب دورًا مهمًا في طرق النقل التي تربط آسيا الوسطى بالشرق الأوسط وأوروبا، وتدرك أيضا ان سلطة اتخاذ القرار الرئيسية والسيطرة على بحر قزوين وموارده تقع على عاتق البلدان التي تحدها مباشرة، لذلك تسعى إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول البلقان التي تقع على ساحل بحر قزوين مثل روسيا، وإيران، وأذربيجان، وتركمانستان، وكازاخستان، وشاركت في مبادرات مختلفة لتعزيز التعاون في مجالات مثل تطوير البنية التحتية والتجارة والتعليم، لترسم بذلك طريق لنفسها يساعدها على توسيع نفوذها الجيوسياسي في منطقة البلقان، وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية في أوروبا، والحفاظ على ديناميكية قوة متوازنة في أوروبا من خلال تعزيز مكانتها كدولة عبور للسلع وموارد الطاقة، لتسهيل التجارة والربط بين منطقة بحر قزوين وأجزاء أخرى من العالم تكون فيه تركيا المحور الرئيسي، وإقامة شراكات وتحالفات مع دول أوروبية مختلفة مع تجنب الصدامات المباشرة مع روسيا، خاصة وانها تتبع نهج السياسة الخارجية

¹ - Ulviyye Aydin, "Barriers And Solutions To Economic Integration Of Caspian Sea Countries", *Asian Development Bank*, (Working Paper Series, adbi institute, Tokyo, ,2020), p: 01.

² - موقع الجزيرة، "الصراع على القوقاز"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3zM7a2J> بتاريخ: 2011/05/30، تاريخ

متعددة الأوجه، لتجنب الاعتماد المفرط على دولة واحدة أو تحالف واحد، ليتسنى لها تعظيم نفوذها الجيوسياسي والاستفادة من موقعها في الشؤون الأوروبية.

الخريطة رقم (10): موقع بحر قزوين



المصدر: موقع الجزيرة: <https://bit.ly/3vx5kUf>

توضح الخريطة في الأعلى تموقع بحر قزوين على الخريطة، وعلى الرغم من ان تركيا، رغم أنها ليست متاخمة مباشرة لبحر قزوين، لا ان لها مصلحة خاصة المنطقة وإدارة مواردها، لاسيما بعد الاقتراح الذي طرحته إيران بتقسيم موارد بحر قزوين بالتساوي بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، والذي كان سبباً في لفت انتباه الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك تركيا، والتي أكدت تركيا على أهمية وجود ترتيبات عادلة ومنصفة لتقاسم الموارد تأخذ في الاعتبار السياق الجغرافي والتاريخي لكل دولة. ورغم اعترافها بموقف إيران.

الفرع الثالث: البحر الأسود

تقع تركيا على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأسود، مما يتيح لها الوصول المباشر إلى هذا الجسم المائي الحيوي. يعمل البحر الأسود كحدود طبيعية لتركيا ويربطها بالعديد من الدول المجاورة، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا وجورجيا وبلغاريا، مما يساعد هذا الموقع الاستراتيجي لتركيا على ممارسة النفوذ في المنطقة من خلال العمل كبوابة بين أوروبا وآسيا، ويمنح لها الفرصة لتركيا بأن تلعب دوراً مهماً في الأنشطة التجارية والاقتصادية، كطريق تجاري رئيسي في نقل البضائع التي بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يمكنها من الانخراط في التجارة البحرية مع الدول الأخرى المطلة على البحر الأسود وما وراءه، ويوفر لها إمكانية الوصول إلى الموانئ المهمة.

كما يعد البحر الأسود عنصراً حاسماً في هندسة الأمن والدفاع في تركيا، إنه بمثابة منطقة عازلة طبيعية، تحمي الجناح الشمالي لتركيا ويعمل كحاجز بحري، بالسيطرة عليه تصبح تركيا قادرة على التحكم في مراقبة المرور البحرية وإدارتها في الوصول إلى البحر الأسود لتركيا، وفرض مطالبها الإقليمية،

إلا أن التحديات الرئيسية في المنطقة هي في الأساس ذات طبيعة أمنية، حيث توجد قوة عظمى اسمها روسيا تزاخم تركيا على منطقة البحر الأسود الكبرى، وتركز روسيا على التسلح العسكري ودورها المحوري في النزاعات الإقليمية في جورجيا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأذربيجان ناغورنو كاراباخ وأوكرانيا وجزر القرم وبحر آزوف، دونباس.

بعد أن كانت تركيا القوة البحرية المهيمنة في المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، باعتبارها الدولة التي كانت تمتلك أقوى قوة عسكرية في المنطقة، تشير المعطيات الآن بأن الميزان الاستراتيجي في منطقة البحر الأسود قد تحول بشكل جذري لصالح روسيا لاسيما منذ ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، فأصبحت تركيا يحيطها النفوذ الروسي من الشرق، ومن الجنوب. وعلى الرغم من أن هذا أمر يثير قلق أنقرة، إلا أن تركيا لم تفعل تستطع فعل أي شيء يتعلق بالقوة الصلبة حتى الآن بخصوص منطقة البحر الأسود، واكتفت بالترويج للحفاظ على البحر الأسود كمنطقة بحرية مستقرة وفضلت استراتيجية الأمن الجماعي من خلال إشراك كل الدول الساحلية، وتحميل كل دولة مسؤوليتها في تحقيق أمنها.¹

تعتمد تركيا اتفاقية مونترو لعام 1936، التي تمنح لها الحق في السيطرة على المضائق والحق في عدم منح أي إشعار بالعبور عبر هاته المضائق، إلا أن تركيا لا تريد أن تعرض المنطقة للخطر،

¹ - Bernhard Bartsch, et al..., **Antagonisms in the EU's neighbourhood Geopolitical Ambitions in the Black Sea and Caspian Region**, (Bertelsmann stiftung, Berlin Germany ,2020), p:27.

وجعلت البحر الأسود قضية مشتركة للأمن الروسي التركي، ودائماً تحرص بان لا يصبح البحر الأسود ساحة معركة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، لذلك فهي تدرك جيداً بان الاجتهادات في فتح النقاش حول اتفاقية مونترو التي تعتبر الوثيقة الأساسية التي تنظم مرور السفن البحرية من البحر المتوسط عبر المضائق التركية إلى البحر الأسود، سيضر بمصالح كل منهما ويفتح الفرصة للجهات الأمنية الخارجية ، أي الولايات المتحدة وأعضاء الناتو الآخرين.¹

يحتل البحر الأسود أهمية استراتيجية وجيوسياسية كبيرة لتركيا، لكنه يلعب دوراً ثانوياً في المناقشات الاستراتيجية التي تدور بين تركيا والدول الأوروبية بما فيها الكتلة الاقتصادية الأوروبية المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالأمن والتجارة والنقل وطرق الطاقة، فيما ينافسها الجانب الروسي في المنطقة، ويعتبران اللاعبين الأبرز في منطقة البحر الأسود.

تعد منطقة البحر الأسود الكبرى بالنسبة لروسيا نقطة انطلاق لإبراز القوة والنفوذ في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا، وبالتالي، فإن البحر الأسود هو المركز ونقطة الوصول إلى المناطق الرئيسية التي تواجه تحديات سياسية وأزمات أمنية مثل سوريا وإيران والعراق وليبيا، بالإضافة إلى موارد الطاقة الهامة في الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين وشمال إفريقيا، وبالرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية ومن حيث السياسة الأمنية لتركيا.²

من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، يعتبر البحر الأسود مساحة للتجارة والتنمية الاقتصادية وعبور السلع، إلا أن التركيز الرئيسي لسياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة تمحور في مبادرة تعاون البحر الأسود، وهي منصة تعاون إقليمي تأسست في عام 2007 بمناسبة انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك، لم يكن هذا النهج التصاعدي كافياً بان يصبح الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة بعلاقات قوية في منطقة البحر الأسود الكبرى.³

أما حلف شمال الأطلسي "الناتو" فقد عزز وجوده في البحر الأسود رداً على سياسة الضم الروسي لشبه جزيرة القرم وزيادة مستويات أنشطتها العسكرية الروسية، حيث تعمل روسيا على تحديث أسطولها في البحر الأسود وتعزيز قدراتها العسكرية في شبه جزيرة القرم، وبالتالي يعتبر هذا تحدي كبير للناتو وتركيا كدولة مستقلة وكعضو في الناتو.⁴

¹ - Ibid.

² - Stefan Meister, *Strategic Sovereignty in the EU's Southeastern Neighbourhood: The Black Sea as Part of a Larger Geopolitical Region*, (Heinrich Boll Foundation, 2021), p 20.

³ - Ibid, p: 20.

⁴ - Ibid, p: 21.

وفي الوقت نفسه، تغازل موسكو أنقرة بمشاريع الطاقة والتعاون الاقتصادي، حيث يعمل أسطول البحر الأسود الروسي كخط إمداد مهم للأعمال العسكرية في سوريا وليبيا.¹ وبالتالي فإن تركيا لا تريد ان تعرض المنطقة للخطر، وبأدوار خفية جعلت من البحر الأسود قضية مشتركة للأمن الروسي التركي، ودائماً تحرص بان لا يصبح البحر الأسود ساحة معركة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي.

تريد روسيا منع دول ما بعد الاتحاد السوفياتي مثل أوكرانيا وجورجيا من أن تصبح أعضاء في الناتو والاتحاد الأوروبي،² لأن المنظور الروسي يرى ان جورجيا وأوكرانيا هما جزء من مجال روسيا الحيوي، ونفوذها التقليدي وترى بان عضويتها في الاتحاد الأوروبي تعتبر بمثابة تعدي على مجالها الحيوي. بالإضافة إلى أن توسع الناتو وفي البلدان المجاورة له يمثل تهديداً لمصالحها الاستراتيجية. لذلك يشعر القادة الروس بالقلق من إنشاء قواعد عسكرية للناتو أو أنظمة صواريخ دفاعية صاروخي على مقربة من حدودهم، مما أدى بهم، وبعزم كبير على تقويض سيادة تلك البلدان باستخدام القوة الصلبة والتدخل العسكري وتأجيج النزاعات الإقليمية وتعميمها.

وفي 24 فيفري 2022 بعد مضي 8 أعوام على ضمه شبه جزيرة القرم، اتخذ الاتحاد الروسي قراراً له يتمثل في شن حرب على أوكرانيا³ فكان موقف الناتو من التدخل الروسي في أوكرانيا مُدينياً لروسيا. وأفصح الناتو عن دعمه لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها ودعا إلى إنهاء فوري للصراع وانسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية،⁴ كما قدم أيضاً دعماً سياسياً وعملياً لأوكرانيا، من خلال نشر قوات متعددة الجنسيات، والتدريب العسكري، والمساعدة في مختلف المجالات.

إلا أن الرؤية الروسية وطموحات بوتين تتجاوز أوكرانيا، حيث تضمنت المعاهدات الأمنية التي قدمها الرئيس بوتين إلى الناتو والولايات المتحدة في ديسمبر 2021 عدة طلبات، من بينها، امتناع حلف الناتو عن أي توسع إضافي، وإزالة قوات الناتو من الدول التي انضمت إلى الحلف بعد عام 1997.⁵ مما يعني ان هذه الطلبات تُظهر رغبة بوتين في استعادة الهيمنة الروسية على مجالات النفوذ السوفييتي السابق، مما يدل أيضا على تحضير روسيا لعدة استراتيجيات أمنية أوسع مما يجري في

¹ - Ibid, p: 21.

² - Ibid, p: 21.

³ - موقع الدبلوماسية الفرنسية، "الحرب في أوكرانيا وموقف فرنسا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/42qIIzd> تاريخ

تصفح الموقع 2023/06/06.

⁴ - Nato's Official Website, "Speech By Nato Secretary General Jens Stoltenberg At The Kultaranta Talks In Finland", Published On 06/13/2022 At The Lin <https://bit.ly/3ojby1q> The Date Of Browsing The Site Is 06/06/2023.

⁵ - Ibid.

أوكرانيا، كجزء من جهود روسيا للتأثير في السياسة العالمية وتعزيز موقفها في مواجهة الهيمنة الغربية
بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من أن تركيا هي الشريك الأكثر أهمية لحلف الناتو في منطقة البحر الأسود، وحلف
الناتو يعد لاعبا رئيسيا في منطقة البحر الأسود الكبرى، ويسعى للسيطرة على المنطقة بشتى الوسائل
والطرق، ورغم ما يعنيه البحر الأسود لتركيا، والتي بدورها تهدف إلى السيطرة عليه ليصبح ممرا
للطاقة من أذربيجان وإيران والعراق، ومن آسيا الوسطى إلى أوروبا، إلا أنها تخشى الصدام مع روسيا،
وتخشى كذلك صدام روسيا بحلف الناتو، فكلا الحالتين لا تخدم المصالح التركية، لذلك فهي تلعب
على عدة أوتار، فمن ناحية هي الشريك الأكثر أهمية لحلف الناتو في منطقة البحر الأسود، ومن
ناحية أخرى وبدءا كبيرا هي شريك لروسيا في أمن منطقة البحر الأسود.

ان البحر الأسود يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لتركيا من حيث موقعها الجيوسياسي، وفرصها
التجارية والاقتصادية، وأمن الطاقة، واعتبارات الأمن والدفاع، إلا ان انخراط تركيا في علاقات تعاون
مع روسيا في منطقة البحر الأسود، رغم أنها شريك وعضو حلف شمال الأطلسي، الذي يشكل تحديا
بالنسبة لروسيا في المنطقة، مدفوع برغبة تركيا الملحة في حماية مصالحها، وتعزيز الاستقرار
الإقليمي، والاستفادة من موارد البحر وإمكاناته لصالحها.

الخريطة رقم (11): موقع البحر الأسود



المصدر: موقع الجزيرة: <https://2u.pw/SRyAGEvj>

توضح الخريطة في الأعلى تموقع البحر الأسود على الخريطة العالمية، والدول المجاورة له، والذي يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا وآسيا الصغرى يتصل بالبحر المتوسط عن طريق مضيق البوسفور وبحر مرمرة ويتصل ببحر آزوف، مما يعطي له أهمية جيوسياسية لاسيما فيما يتعلق بمناقشة الحروب التجارية.

المبحث الثالث: احتواء وإنحياز في النزاعات الجيوسياسية المجاورة

تعمل تركيا على احتواء النزاعات الجيوسياسية المجاورة ودعمها لدول مجاورة مثل في نزاع ناغورنو كاراباخ، وكوسوفو، ونزاعات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، والبوسنة، وتدفع هذا الدعم مجموعة من العوامل الاستراتيجية والتاريخية والعرقية والأيدولوجية.

لتركيا مصالح استراتيجية وأهداف جيوبوليتيكية، تتحقق من خلال الحفاظ على نفوذها في جوارها. لذلك أشركت نفسها في صراعات الجوار من أجل المشاركة في تشكيل النتائج التي تقضي إليها هذه النزاعات، لتتماشى مع أهدافها الاستراتيجية وتحافظ على ديناميكيات إقليمية مواتية، لا سيما وأنها تطمح إلى ترسيخ نفسها كقوة إقليمية وتعزيز نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي وفي منطقة البلقان، من خلال دعم دول مثل أذربيجان وكوسوفو وجورجيا، التي ترى فيه تركيا وفق منظور

العمق الاستراتيجي لداود أوغلو بأنه سيساعد تركيا على إبراز قوتها وتوسيع دائرة نفوذها وتقوية تحالفاتها الإقليمية.

المطلب الأول: دعم أذربيجان في نزاع إقليم ناغورنو كاراباخ

يرى داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" أن تركيا هي جزء لا يتجزأ من جنوب منطقة القوقاز، وفقا لاعتبارات تاريخية وجغرافية وثقافية، وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد لتركيا الجديدة بإقليم القوقاز، الذي يمثل لها ككل "شمال، جنوب" بوابة آسيا، أما الجنوب "جنوب القوقاز" فهو بالنسبة لتركيا يمثل مركز ثقل سياسي بين منطقة شمال القوقاز والشرق الأوسط.¹

تنظر تركيا إلى منطقة القوقاز، على أنها منطقة ذات أهمية قصوى لسياستها الخارجية ومجالها الحيوي، نتيجة لتشابك الروابط والمعارف التاريخية، والثقافية، والدينية، والسياسية، والجغرافية، واللغوية، خاصة وأن منطقة القوقاز تعتبر الموطن الحقيقي لعدد كبير من المهاجرين الذي يعيشون في تركيا.²

بدأت الاهتمامات الجيوبوليتيكية لتركيا بمنطقة آسيا الوسطى عامة، وجمهوريات جنوب القوقاز خاصة، وإدراجها ضمن أجندة سياساتها الخارجية التركية في أوائل التسعينيات، عندما إدعت تركيا القربة مع مجتمعات آسيا الوسطى، وكانت أول دولة تعترف بالجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سنة 1991، وقامت تركيا بإنشاء الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية (TIKA) في 24 جانفي 1992، والتي كانت تهدف إلى تقديم المساعدة الإنمائية لهذه البلدان في مجالات الأمن، والاقتصاد، والتعليم، والعدالة، والثقافة، والفن والسياحة، والإدارة... الخ. وهذا ما كشف الاهتمام المتزايد لتركيا تجاه الجمهوريات الناشئة حديثا، والمنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي جعلها تُحدث تغييرا في تحديد المناطق المجاورة لها، فقبل التسعينيات كان الجوار التركي يشمل البلقان وشمال شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وبعد التسعينيات تم توسيع الجوار لتشمل القوقاز وآسيا الوسطى.³

فقدت أذربيجان العديد من أراضيها على يد الأرمن في الحرب الأولى بين البلدين في التسعينيات، إلا أن باكو لم تستسلم للأمر، فمضت في العديد من الإصلاحات العسكرية الجديدة، شملت زيادة الإنفاق العسكري، وتأسيس وحدات قتالية جديدة وجامعة للدفاع الوطني، مع رفع أعداد مقاتلي القوات الخاصة، مستفيدة من النموذج التركي، الذي كان له تأثيرا كبيرا عليها، وعملية التسليح العسكري هي الوجه الأوضح للتأثير التركي على جيش أذربيجان، إذ لعبت الطائرات المسيّرة "بيراقدار"

¹ - Shabnam dadparvar. Saeed azizi, op.cit. p:477

² - Efe çaman. Ali akyurt. "Caucasus and central asia in Turkish foreign policy: the time has come for a new regional policy". Alternatives Turkish journal of international relations. (Turkey, Vol 10, no3, 2011). P:46

³ - Ibid. P47

دورا حاسما في الانتصار على أرمينيا عام 2020، لكنها بالطبع ليست السلاح التركي الوحيد المتواجد في ترسانة أذربيجان، فقد حصلت باكو على نظام المستشعر الكهروضوئي "دراجون آي" (DRAGONEYE)، والعربات المدرعة "كوبرا 2"، وأنظمة إطلاق الصواريخ الموجهة "تي آر جي 300"، والصواريخ الموجهة بالليزر "تي آر إل جي 230"، ونظام إطلاق الصواريخ المتعددة "تي 122 سقاريا"، وغيرها الكثير من السلاح التركي.¹

حاولت تركيا من خلال المشاركة العسكرية في أزمة ناغورنو كاراباخ عام 2020 زيادة نفوذها في منطقة جنوب القوقاز، الأمر الذي جعل من أذربيجان تعتمد عليها أكثر من اعتمادها على روسيا، وأبدت تركيا استعدادها لمساعدة أذربيجان من خلال منحها الدعم السياسي، والعسكري والأسلحة خاصة فيما يتعلق بالطائرات بدون طيار، وذلك من أجل استعادة أذربيجان لمناطقها المحتلة والسيطرة عليها، حيث قال فؤاد أقطاي، نائب الرئيس التركي في هذا الشأن، إن بلاده لن تتردد في إرسال قوات وتقديم دعم عسكري لأذربيجان.²

من جهة أخرى تحاول تركيا بهذا التدخل، أن تثبت للولايات المتحدة وأوروبا أن المشاكل الإقليمية التي تجري في الجوار التركي، لا يمكن حلها دون إشراك تركيا، وكذلك تهدف محاولات تركيا إلى تقويض النفوذ الروسي في إقليم جنوب القوقاز، وتقوية نفوذها في المنطقة، كما يبدو أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على استعداد لإضعاف موقف روسيا في منطقة القوقاز لزيادة نفوذها في المنطقة إلى جانب تركيا باعتبارها حليف تاريخي واستراتيجي للغرب، على عكس روسيا التي طالما كانت تمثل العدو التاريخي للغرب وللولايات المتحدة.³

فيما يلاحظ ان الحرب "الروسية-الأوكرانية" بعد 24 فيفري 2022، أدت إلى تشتيت انتباه روسيا، التي تعتبر احد اهم الجهات الرئيسية الفاعلة في منطقة القوقاز، مما نتج عنها فراغ جوهري وإخلال في توازن القوى في المنطقة، الأمر الذي مكّن أذربيجان من اللعب مع أرمينيا بقوة أكبر، حيث بدأت أذربيجان بدعم من حليفها تركيا بالمطالبة ببعض أجزاء من الأراضي من جمهورية أرمينيا، وذهبت إلى أبعد من ذلك استرجعت بعضها في سبتمبر 2022، ثم شنت عدوانًا عسكريًا واسع النطاق، واستهدفت أكثر من ثلاثين مجتمعا محليًا على أراضي أرمينيا.⁴

¹ - نور خيرى، "تركيا هي كلمة السر... لماذا تعيد أذربيجان بناء جيشها؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Ro96Yz>

بتاريخ 2023/09/15، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/15.

² - Shabnam Dadparvar. Saeed Azizi, op.cit. P: 478.

³ - ruben elamiryan, the US, strategic environment in the south caucasus and armenia: a sight on the future, *journal of political science*, (Yerevan University, Volume 1 Issue 3, December 2022), p: 29.

⁴ - Ibid.

شمل الدعم العسكري التركي لأذربيجان تقديم طائرات مسيّرة وطائرات حربية، وتوفير المعدات العسكرية والتدريب العسكري، وإرسال مستشارين عسكريين أترك إلى أراضي أذربيجان، كما اتُهمت تركيا بإرسال مرتزقة سوريين يبلغ عددهم نحو ما يقارب 4000 مقاتل تنقلوا من شمال سوريا إلى أذربيجان للقتال نيابة عن أذربيجان في النزاع.¹

ووصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دعم أنقرة لأذربيجان، بأنه جزء من جهود تركيا لوضع نفسها في المكانة التي تستحقها في النظام العالمي الجديد.²

لعبت تركيا دورًا مهمًا في النزاع المستمر بين أرمينيا وأذربيجان، حول منطقة ناغورنو كاراباخ، وكانت ولا تزال تركيا حليفًا رئيسيًا يقف إلى جانب أذربيجان، حيث قدمت لها الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري في النزاع، كما تعتبر تركيا من أشد المدافعين عن وحدة أراضي أذربيجان ودعت في العديد من المرات إلى انسحاب القوات الأرمينية من ناغورنو كاراباخ، من حماية مصالح تركيا الجيوسياسية والتي تتوافق بشكل كبير مع الطرف في النزاع الأذربيجاني، لأن سكان الأرمن هم الطرف الثاني في نزاع ناغورنو كاراباخ، والذين لديهم روابط تاريخية وثقافية مع أرمينيا، التي بدورها لديها تاريخ معقد مع تركيا بما في ذلك الإبادة الجماعية للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، والتي خلفت عداً عميقاً بين البلدين، الأمر الذي جعل تدخل تركيا في النزاع مثيراً للجدل، لا سيما منه النزاع بين الأوساط السياسية في أرمينيا وحلفائها، والتي بدورها اتهمت تركيا بتأجيج النزاع من خلال تقديم الدعم العسكري لأذربيجان واتهمتها بارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب الأرميني خلال الحرب العالمية الأولى.

وتجدر الإشارة فيما سبق، أنه في 24 أبريل 2021 استخدم جو بايدن مصطلح "الإبادة الجماعية" في الخطاب المخصص لعمليات القتل الجماعي للأرمن في تركيا في أوائل القرن العشرين، مما قد يُفهم على أنه إشارة أمريكية بالعودة إلى جنوب القوقاز، ومن ناحية أخرى، قد يكون خطاب بايدن حول الإبادة الجماعية للأرمن موجه إلى تركيا نظرًا للتدهور المستمر في العلاقات الأمريكية التركية.³

وبشكل عام يمكن القول ان لتركيا دور كبير في نزاع ناغورنو كاراباخ، ودعمها لأذربيجان يعد عاملاً مهماً في تطور النزاع وإدامته، بالرغم ان تركيا ليست القوة الإقليمية الوحيدة التي تسعى إلى النفوذ في المنطقة، إنما تتنافسها على ذلك قوى أخرى مثل روسيا، وإيران، كما تتنظر تركيا إلى نزاع

¹ - موقع رويترز (Reuters)، "محاربان: تركيا تنشر مقاتلين سوريين لدعم أذربيجان"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/425TJpy>، بتاريخ 2020/09/28، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/28

² - Shabnam Dadparvar. Saeed Azizi, op.cit, p:479

³ - Ruben Elamiryan, op.cit, p:29.

ناغورنو كاراباخ بأنه يشكل عقبة أمام خطتها الاستراتيجية الجيوسياسية والاقتصادية ويؤثر على استقرار المنطقة في ظل الوجود العسكري الروسي في أرمينيا ، خاصة وان روسيا هي اقوى دولة متواجدة في المنطقة، تعمل على تعزيز أسطولها في البحر الأسود تحسبا لأي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط، وفي الوقت نفسه، تعمل على توسيع نطاق سيطرتها على المنطقة باعتبارها مجاورة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي تنتظر تركيا الى هذا المشهد الجيوسياسي على أنه إحاطة بمجالها الحيوي.

ومن ناحية أخرى قد تكون تركيا متعمدة في إدانة النزاع في إقليم ناغورنو كاراباخ من خلال الوقوف إلى جانب أذربيجان، لان ذلك يصب في مصلحة أهدافها الجيوبوليتيكية المتمثلة في تأمين مصادر الطاقة من خلال الأنابيب الناقلة للنفط والغاز إلى القارة الأوروبية عبر الأراضي التركية.

لاسيما وأن منطقة جنوب القوقاز كانت جسر لنقل الطاقة، يتم من خلالها نقل النفط والغاز من روسيا إلى دول المنطقة وإلى أوروبا عن طريق السكك الحديدية وخطوط الأنابيب عبر بحر قزوين، إلا أن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حرّم تريفان وكاراباخ من منافع نقل الطاقة بعد حرب 1994، حيث انتهت معظم العلاقات الاقتصادية بين أذربيجان وأرمينيا وأيضاً بين تركيا وأرمينيا، بينما مازال ممر ناختشيفان يدعم العلاقات بين باكو وأنقرة.¹ الذي يعد أحد أبرز إنجازات اتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا، الذي أعلن في نوفمبر 2020، بعد 44 يوماً من العمليات العسكرية في كاراباخ، حيث يتمتع هذا الممر الذي يربط بين أذربيجان وناختشيفان، بدور مهم في ربط تركيا ببلدان العالم التركي "آسيا الوسطى" عبر أذربيجان. واعتبر رئيس الأكاديمية التركية الدولية "دارهان قدر علي" (DARHAN) (QADR ALI) هذه التطورات أنها بمثابة بداية لحقبة جديدة على المستويين الجيوسياسي والجيواقتصادي بين تركيا وآسيا الوسطى، لاسيما وان المادة التاسعة من الاتفاق، نصت على إزالة العوائق التي تعترض حركة النقل والروابط الاقتصادية في المنطقة، فضلا عن بناء شبكات النقل والمواصلات بين جمهورية ناختشيفان ذات الحكم الذاتي "ضمن أذربيجان" مع المناطق الغربية لأذربيجان "البر الرئيسي".²

تسبب الانفلات الأمني في منطقة جنوب القوقاز في إثارة مخاوف تركيا، مما جعلها تطور في شراكاتها الاستراتيجية، المتضمنة أهداف جيوبوليتيكية واسعة مع حلفائها في المنطقة، فاستثمرت تركيا في البنية التحتية للطاقة في أذربيجان، وجعلت منها شريكاً رئيسياً في جهودها لتتويع إمدادات الطاقة

¹ - shabnam dadparvar. saeed azizi, op.cit, p:479.

² - كلثوم اينجه قايا، "اتفاق قره باغ.. ممر ناختشيفان همزة وصل بين أنقرة والعالم التركي"، موقع الأناضول، نشر على الرابط: <https://bit.ly/45SpXHo> بتاريخ 2022/11/16. تاريخ تصفح الموقع 2023/09/15.

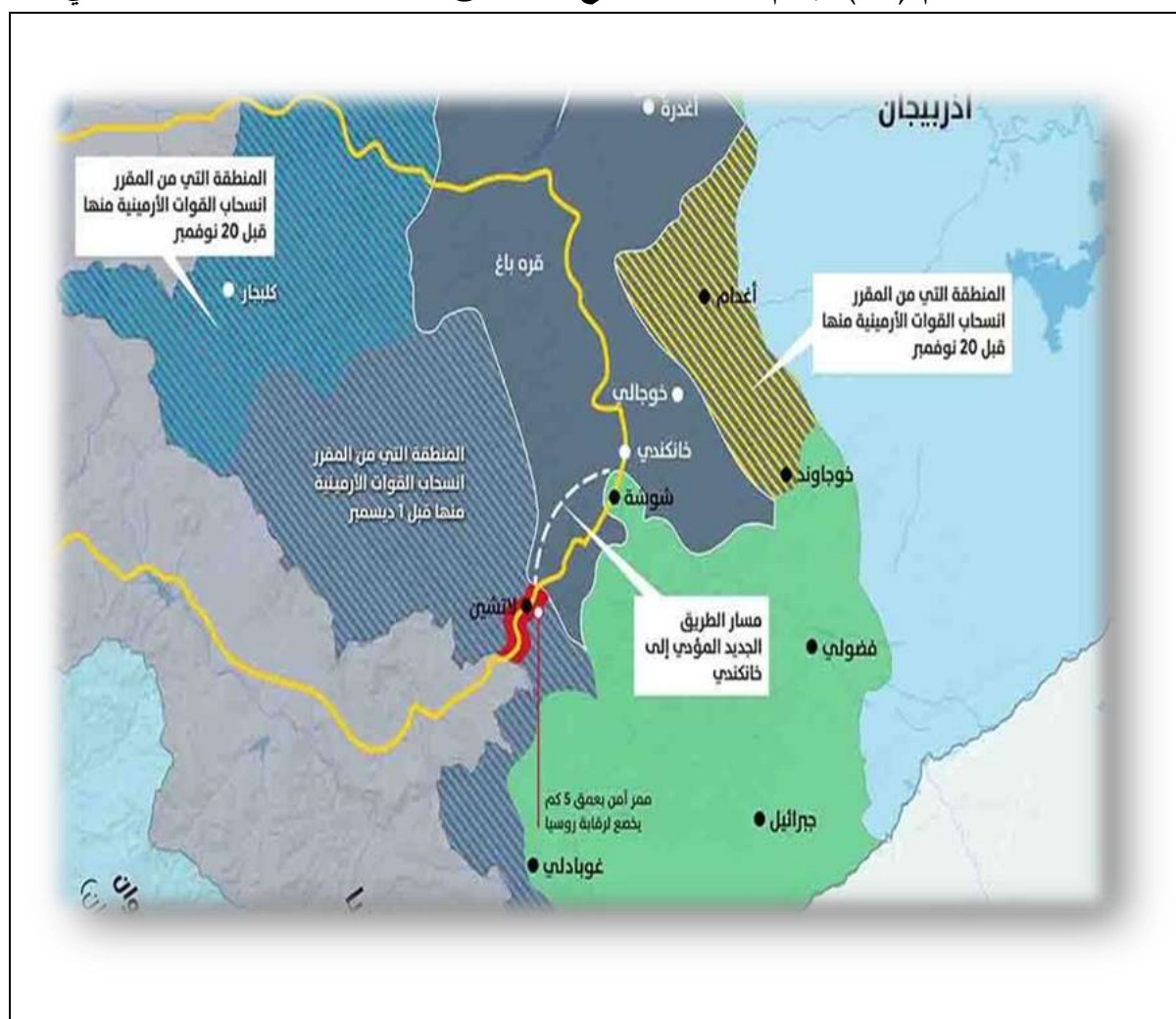
وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، من أجل زيادة نفوذها في منطقة جنوب القوقاز، مستغلة في ذلك التقارب الثقافي والسياسي بين البلدين.

وعليه قالت عضو الهيئة التدريسية في كلية العلاقات الدولية بجامعة نيشانطاشي التركية، "نورشين آنش أوغلو كوناي" (NURÇIN AÇOĞLU KONAY)، "أن الدعم الذي قدمته تركيا لأذربيجان أتى أكله في كاراباخ، من خلال ما كشفت عنه التطورات الميدانية ببروز تركيا كفاعل رئيسي وحاسم في المنطقة"، كما اعتبرت الخطوة التي توصلت إليها تركيا وأذربيجان من جهة مع روسيا وأرمينيا من جهة ثانية، في قبولهما للمصادقة على اتفاق وقف إطلاق النار يعد تطوراً هاماً للغاية، ويعبر عن نجاح الدبلوماسية التركية".¹

اتخذ الدعم التركي لأذربيجان في صراع ناغورنو كاراباخ عدة أشكال، وتراوح ما بين الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية إلى المساعدات العسكرية على شكل أسلحة ومعدات قتالية، وإشراك مستشارين عسكريين أترك في العمليات الأذربيجانية في ناغورنو كاراباخ، إضافة إلى ذلك قدمت تركيا مساعدات إنسانية إلى النازحين واللاجئين الأذربيجانيين المتضررين من النزاع، ويرجع هذا طبيعة العلاقات التركية الأذربيجانية حيث تربطهما عوامل تاريخية وثقافية وجيوسياسية، كما يعكس طموحات، وأهداف تركيا الجيوبوليتيكية الأوسع التي تسعى إلى تحقيقها في منطقة القوقاز، حيث ترغب تركيا في أن تكون أكثر بروزاً في الشؤون الإقليمية، كما انعكس هذا الدعم على الاستقرار الإقليمي والجغرافيا السياسية، لأنه يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى الوضع الحساس والمتقلب بالفعل في جنوب القوقاز.

¹ - المرجع نفسه.

الخريطة رقم (12): إقليم ناغورنو كاراباخ، والمناطق المحتلة من قبل الجيش الأرميني



المصدر: موقع الأناضول: <https://bit.ly/45SpXHo>

يلاحظ من خلال الخريطة في الأعلى تتموقع منطقة ناغورنو كاراباخ على الخريطة العالمية، والمُعترف به دولياً كإقليم تابع لأذربيجان، بالرغم من أن غالبية سكانه من الأرمن، والذي يعد مصدراً للتوتر الإقليمي في جنوب القوقاز منذ فترة طويلة، وكذلك والمناطق التي تديرها القوات الأرمينية، والتي أخلتها بعد الاتفاق الذي صرح عنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بشأن النزاع الدائر في كاراباخ، حيث أعلن أن أذربيجان وأرمينيا توصلتا إلى اتفاق لتنفيذ وقف إطلاق النار في إقليم ناغورنو كاراباخ، وبموجب بنود هذا الاتفاق، ستبقى قوات البلدين متمركزة في المناطق الخاضعة لسيطرتها حالياً، فيما تستقبل أذربيجان ثلاث مقاطعات محتلة من القوات الأرمينية كما هو مبين على الخريطة، مع تحديد الموعد النهائي لعملية النقل هذه في موعد أقصاه 1 ديسمبر 2020.

المطلب الثاني: دعم جورجيا في نزاعي منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

ترتبط النزاعات في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالمناطق الانفصالية في جورجيا، التي ظهرت هذه في أوائل التسعينيات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما تبعه من حركات الاستقلال في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، والتي سعت للانفصال عن جورجيا، مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات الدامية في المنطقة في أوقات مختلفة.

تدخلت روسيا عسكرياً سنة 2008، لارتباط أوسيتيا الجنوبية بروسيا عرقياً، ويعد 80% منهم حاملين للجنسية الروسية،¹ وبذلك ترى روسيا أن هاته الأقاليم المجاورة لها، تعد مجالها الحيوي التقليدي، وأن تحركات الغرب في هاته الأقاليم تعد بمثابة التعدي على حقوق روسيا المسلوبة، فيما ظهرت تركيا أمام الرأي العالمي على أنها على موقف الحياد في النزاعات بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

لكن تركيا في الحقيقة كانت تؤيد موقف سلامة أراضي جورجيا وسيادتها، وذلك لارتباطها بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاستثمارية والعسكرية المميزة مع جورجيا، حيث درّبت تركيا الجيش الجورجي خلال حربهم، كما زوّدتهم بالمعدات العسكرية.² إلا أن روسيا استطاعت أن تحسم الحرب من خلال إرغام جورجيا على الهزيمة، واستقلال أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية سنة 2008، واعتراف روسيا وبعض الدول الأخرى مثل فنزويلا ونيكاراغوا وناورو وسوريا باستقلالهما.³

وأدى اعتراف روسيا بالجمهوريتين الانفصاليتين، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، إلى العديد من المناشدات الغربية التراجع عن فعل ذلك، إلا أن روسيا أكدت اعترافها رسمياً من خلال توقيع معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين روسيا وأوسيتيا الجنوبية في 15 سبتمبر 2008 في موسكو، من طرف الرئيس الروسي "ديميتري ميدفيديف" (DIMITRI MEDVEDEV) ورئيس أوسيتيا الجنوبية "إدوارد كوكويتي" (EDWARD COCOITY)، التي كانت بحاجة ماسة إلى هذا الاتفاق، لا سيما وأن أوسيتيا الجنوبية لا تملك عملتها الخاصة، وتستخدم الروبل الروسي في تعاملاتها، وتعتمد بشكل شبه كامل على مساعدات الميزانية الروسية، ففي الفترة بين عامي 2009 و2016، تلقت أوسيتيا الجنوبية

¹ - معمر فيصل خولي، العلاقات الروسية التركية من ارث الماضي إلى أفاق المستقبل، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014)، ص: 51.

² - موقع أحوال، "أطماع تركية جنوب القوقاز تبدأ بالثروات الطبيعية وتنتهي بالصراعات"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3OX9Vqh> بتاريخ 2022/11/10، تاريخ تصفح الموقع 2023/06/08.

³ - موقع الحرية، "تاريخ يعيد نفسه... قصة اعتراف موسكو بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3IYP16n> بتاريخ 2022/02/22، تاريخ تصفح الرابط: 2023/06/08.

أموالاً بقيمة 52.45 مليار روبل "أي ما بين 1.5 مليار و 3.4 مليارات دولار"، وحسب تحقيق أصدرته صحيفة "توفيا غازيتا" جانفي 2021، فإن روسيا تدعم جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصاليتين عن جورجيا مادياً، وقد بلغ حجم المساعدات لهذه الجمهوريات الانفصالية في السنوات الخمس الماضية زهاء 32 مليار دولار، وشمل الدعم دفع الرواتب التقاعدية للسكان، والكهرباء المجانية للشركات، ونفقات أخرى.¹ الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين روسيا وجورجيا، واتهمتها هذه الأخيرة في العديد من المرات بمحاولة تقويض سيادة جورجيا.

ويعود التوتر وانعدام الثقة المتبادل بين روسيا وجورجيا، منذ أن أعلنت جورجيا استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991، والتي سعت بعد استقلالها إلى الحفاظ على سياسة خارجية مستقلة وعملية تبعدها عن دائرة النفوذ الروسي، وإلى التشارك مع الغرب مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، مما أعطى تصور سلبي لروسيا، أثار استياءها وعدم رضاها على رغبة جورجيا في الاندماج مع الغرب والارتقاء في أحضانها، لاسيما وأن النفوذ الأمريكي في تزايد مستمر في منطقة جنوب القوقاز.² لذلك تعمّدت روسيا زعزعة استقرار جورجيا لتصبح أقل جاذبية في نظر الغرب فيما يرتبط بالاستثمار والشراكة السياسية، ودعمت الجمهوريات الانفصالية.

وأكثر من ذلك أصبحت أوسيتيا الجنوبية تسعى إلى الانضمام إلى روسيا الاتحادية، حيث صرح "أناتولي بيبيلوف" (ANATOLY BIBILOV) زعيم إقليم أوسيتيا الجنوبية لوكالة "تاس" (TASS) الروسية في مارس 2022، بأن أوسيتيا الجنوبية ستتخذ الخطوات القانونية اللازمة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الروسي في المستقبل، وأضاف قائلاً "أنا مؤمن بأن الاتحاد مع روسيا هو هدفنا الاستراتيجي، وهذا هو سبيلنا، ومصدر إلهام شعبنا، ويجب أن نمضي على هذا الطريق، وسيجري اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة في المستقبل القريب، حيث ستصبح جمهورية أوسيتيا الجنوبية جزءاً من وطنها الأم التاريخي روسيا".³

وفي هذا سبق أن صرح "ميخائيل ساكاشفيلي" (MIKHEIL SAKASHVILI) الرئيس السابق لجورجيا في سنة 2004، أن استعادة سلامة أراضي جورجيا تعد من أولويات وأهداف السياسة

¹ - سامر إلياس، "أوسيتيا الجنوبية... من الانفصال عن جورجيا لمحاولة الانضمام إلى روسيا"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/45Wj4oi> بتاريخ 2022/03/31، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/10

² - Tracey German، 'Abkhazia and South Ossetia: Collision of Georgian and Russian Interests' (ifri Center for research on major international political and economic issues, 2006)، p:10.

³ - موقع عربي بوست، "الحرب في أوكرانيا تحيي مناطق النزاع المجدد.. ما هي أوسيتيا الجنوبية التي تريد الانضمام إلى روسيا؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/4879zV8> بتاريخ 2022/04/02، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/11.

الخارجية الجورجية، ووصف الزعيم الجورجي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بأنهما "أرض الميعاد" ويمثلان أسماً للأهداف الجيوبوليتيكية بالنسبة له وللدولة، وإن له رغبة كبيرة في إعادة إدماج الجمهوريتين المفصلتين،¹

وفي الفترة بين عامي 2004 و2008 كانت جورجيا تستعد للانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، أرادت الحكومة الجورجية بإلغاء الحكم الذاتي في المنطقة وحاولت إعادة ضم المنطقتين بالقوة، إلا أن القوات الروسية ساعدت الجمهوريات الانفصالية على السيطرة الكاملة على إقليم أوسيتيا الجنوبية بالكامل، من خلال التدخل العسكري الروسي الذي مازال يتواجد في الإقليم حتى وقتنا هذا من أجل حماية جمهورية أوسيتيا الجنوبية من الهجوم العسكري الجورجي.² الأمر الذي ساهم في تصاعد التوترات، وقتل العشرات، واقترب الوضع من حرب شاملة في عهد الرئيس ساكاشفيلي انتهت بالتدخل العسكري الروسي وشن حملات عسكرية على جورجيا أدت إلى أضعافها، مما يوضح لنا أن السياسة التي تنتهجها روسيا في ملاحقة مصالحها في مجال القوة في مناطق الاتحاد السوفييتي سابق ستؤدي إلى توترات جديدة في المنطقة، لاسيما وأنها أظهرت جدتها في محاولاتها لاسترجاع أمجاد الاتحاد السوفيياتي من خلال ضم جزيرة القرم، والتدخل العسكري في أوكرانيا، هذه الدويلات التي طالما اعتبرت روسيا فضائها الجيوسياسي ومجالها الحيوي.

ومن الأمثلة عن ذلك، أبرمت روسيا مع أبخازيا الجنوبية الانفصالية في 14 نوفمبر 2014 اتفاقية بشأن إعادة تصميم شراكتهما الاستراتيجية، كان بإمكانها أن تربط أبخازيا بروسيا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً أكثر من أي وقت مضى، لولا لم تتعال أصوات المعارضة والبرلمان في أبخازيا قبل التوقيع عليها، بشأن خطورة الخسائر الكبيرة التي ستلقاها أبخازيا جراء هذه الاتفاقية لاسيما فيما يتعلق بالسيادة، وأرجعت للأذهان ذكرى قديمة صادمة تتعلق بالتمييز العرقي الذي طالما كان خطر يهدد الهوية الوطنية في أبخازيا، فلا يزال الأبخاز يتذكرون جيداً أحداث الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، عندما أصدر ستالين أوامره بنقل الجورجيين على نطاق واسع إلى أبخازيا. وأدى ذلك إلى تغيير كبير في التوازن العرقي، وعلى حساب السكان الأبخاز الأصليين، مما خلق نوع من الضغط على روسيا جعلها تتراجع وتوافق على بعض التعديلات في الاتفاقية، وبالرغم من التحفظ الروسي على بعض نصوص الاتفاقية، إلا أن جورجيا وصفت المعاهدة بأنها خطوة نحو ضم روسيا لأبخازيا.³

¹ - Tracey German، op.cit، p:8.

² - موقع عربي بوست، (الحرب في أوكرانيا ...)، مرجع سابق.

³ - Dieter Boden, "The Russian-Abkhaz Treaty New Tensions in The South Caucasus", (Germany, Friedrich Ebert Stiftung, December 2014), P: 02

فيما ترى دراستنا بأن روسيا أقدمت على هاته الاتفاقية بعد إبرام جورجيا لاتفاقية الشراكة والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في نفس العام الذي أبرمت فيه روسيا اتفاقيتها مع أبخازيا، فكانت هذه الأخيرة بمثابة ردّة فعل روسية على التصرف الذي قامت به جورجيا، وبمثابة رسالة تحذير لها تنبّؤها بأن روسيا ستصبح أكثر واقعية كلما اقتربت من حدودها مؤسسات النظام الغربي، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وأن النتائج ستكون وخيمة وشبيهة بالوضع في جزيرة شبه القرم، وأوكرانيا.

وتماشيا مع ما تم ذكره، يرى أستاذ العلوم السياسية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، كيريل كوكيتش (KIRILL KOKTYCH)، أن الأزمة الجورجية كانت بمثابة المقدمة لحلقات مسلسل المواجهة الروسية الغربية غير المباشرة، بما فيها الحرب الجارية حالياً في أوكرانيا، حيث ولدت الحرب الجورجية شكوكاً في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية كوصي وصديق غير موثوق فيه، حيث كان الجميع يعتقد بأن الولايات المتحدة ستقدم دعماً للرئيس الجورجي آنذاك، ميخائيل ساكاشفيلي، ولكنها خيّبت آمال الجميع، ولم تصدر سوى بيانات تنديد.¹

أي ان الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت للعالم بأن قوتها في الواقع محدودة، ولا يمكنها ان تتدخل لحل كل النزاعات الموجودة في العالم، على عكس ما يروج لها أكاديميا وإعلاميا، لذلك وجدت روسيا ضالتها المنشودة، في تحدي دور أمريكا التي نصبت نفسها دركي العالم، ومسؤول عن كل ما يجري فيه، فتدخلت في جورجيا عام 2008، وأوكرانيا في عام 2014 وضمت شبه جزيرة القرم أولاً، ثم دعمت القوات الموالية لها في منطقة دونباس، ثم في سوريا في عام 2015، وصولاً إلى الحرب المستمرة في أوكرانيا منذ 24 فيفري 2022.

أما موقف تركيا فكان مثل موقف معظم بلدان المجتمع الدولي، حيث لم تعترف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وبقيت على موقفها الداعم لسلامة أراضي جورجيا وسيادتها، معتبرة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الجورجية، فيما أكدت تركيا على ضرورة التوصل إلى حلول سلمية لهذه النزاعات من خلال الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات.

ومن هذا المنطلق تحافظ تركيا على علاقات دبلوماسية مع جورجيا وتدعم تطلعاتها بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى ذلك تتشارك تركيا مع جورجيا

¹ - رامي القليوبي، "خمسة عشرة عاماً على اجتياح جورجيا: لماذا تعجز روسيا عن الحسم بأوكرانيا؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Rjo5Dq> بتاريخ 2023/08/08، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/11.

في العديد من مبادرات التعاون ، بما في ذلك التبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية،¹ والمشاركة في جهود حفظ السلام الدولية في المنطقة من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث صرح الرئيس أردوغان قائلا "نحن في تركيا، نؤكد في كل مناسبة دعمنا لسيادة جورجيا ووحدة أراضيها"، وصرح برغبة تركيا في حل نزاع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالوسائل السلمية في إطار وحدة أراضي جورجيا، وأكد أن تركيا تدعم بالكامل هدف جارتها جورجيا في الاندماج مع الهياكل الأوروبية الأطلسية، قائلا " كما تبادلنا وجهات النظر مع رئيس الوزراء بشأن المسائل الإقليمية. إن تركيا تعتبر جورجيا مفتاحا للتعاون الإقليمي في المنطقة. أعتقد أنه يمكننا العمل معًا على أساس التعاون الإقليمي الشامل. إن تعاوننا الثلاثي مع أذربيجان مهم في هذا الصدد".²

ومن جهة أخرى تحاول تركيا ان تظهر للفاعلين الدوليين الآخرين في المنطقة أنها على حياد، لكنها تدرك جيدا ان الانفصال التام عن الوضع في جورجيا لا يساعدها، ويشكل خطرا على مستقبل مصالحها الاقتصادية في البحر الأسود والقوقاز، لان حيادها سيسمح بتعاظم النفوذ الجيوسياسي الروسي في المنطقة، ويحد من نفوذها، لذلك تتمسك تركيا بموقفها بشأن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الداعم لوحدة أراضي جورجيا، والذي يتوافق مع الإجماع الدولي.

تدعم تركيا بشكل عام وحدة أراضي جورجيا وتعتبر أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية جزءًا من جورجيا، ولم تعترف باستقلالهما وتصر على ضرورة حل النزاع في إطار سلامة أراضي جورجيا، وينسجم هذا الدعم مع الأهداف الجيوبوليتيكية الأوسع لتركيا في منطقة جنوب القوقاز، المتضمنة الحفاظ على الاستقرار وتعزيز العلاقات الودية مع الدول المجاورة، والحد من النفوذ الجيوسياسي لروسيا في المنطقة، إضافة إلى ذلك يعد تدعيم الولايات المتحدة لجورجيا احد العوامل الرئيسية التي تجعل من تركيا تقف إلى جانب جورجيا، وذلك لحرص تركيا الدائم على ان تكون في صف الغرب باعتبارها صديق تاريخي للولايات المتحدة الأمريكية وتحاول دائما إرضاءها، خاصة في المسائل التي تتعلق بأمن المنطقة.

نستنتج مما سبق ان جورجيا تسعى للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وللاتحاد الأوروبي، وهذا ما تريده كذلك تركيا والدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي، ليس فقط لأنهم مهتمون بسلامة الأراضي الجورجية، ولكن أيضا بسبب موقعها الاستراتيجي وأهميته لا سيما في مجال

¹ موقع وزارة الخارجية التركية، رئيس الجمهورية غل يزور جورجيا، نشر على الرابط: https://www.mfa.gov.tr/president-gul-in-georgia_ar.ar.mfa ، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/10

² موقع رئاسة الجمهورية التركية، "تركيا تعتبر جورجيا مفتاحا للتعاون الإقليمي في المنطقة"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/4ehybxl> بتاريخ 2021/06/01، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/10.

الطاقة، ولجوارها مع روسيا، إلا أن هذا يقلق روسيا لأنها تحاول الحفاظ على هيمنتها في المنطقة وتقويض المشاريع الغربية والتركية أيضا، إضافة إلى ذلك طالما برزت روسيا تدخلها في الشأن الجورجي بانتماء جمهورية أوسيتيا الجنوبية القومي إلى روسيا، حيث يتداول معظمهم اللغة الروسية، ويتعاملون بالروبل الروسي، لذلك فإن النزاعات في جورجيا المتعلقة بالجمهوريتين المنفصلتين عنها، لن يتوقف عند هذا الحد، وستحاول القوى الفاعلة في المنطقة بما فيها تركيا تحويل ميزان القوى لصالحها دون الدخول في صدام مباشر مع روسيا، لاسيما وانها تسعى بأن تكون دولة عبور للطاقة من منطقة جنوب القوقاز إلى أوروبا مما يزيد من أهمية تواجدتها والرغبة في السيطرة على في المنطقة.

الخريطة رقم (13): موقع منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المتنازع عليهما



المصدر: موقع الحرة: <https://bit.ly/3IYP16n> (عن: وكالة الأنباء الفرنسية)

توضح الخريطة في الأعلى المنطقتين اللتين اعترفتا روسيا باستقلالهما وهما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، حيث كان هذا الاعتراف بمثابة توجيه ضربة قوية لسلامة أراضي جورجيا، باعتبارهما منطقتان داخل تراب جورجيا، فيما أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة خاصة عندما تدخلت تركيا لتقديم الدعم لجورجيا، ونتجت عنه تحالفات وتقاطع للمصالح الإقليمية في المنطقتين.

اندلع النزاع نتيجة للانقسامات العرقية والسياسية التي طال أمدها، والتي تفاقت بسبب تطلعات جورجيا إلى علاقات أوثق مع الغرب وتطلعاتها إلى حلف شمال الأطلسي، وقد قوبل قرار روسيا بالاعتراف باستقلال هذه المناطق بإدانة واسعة النطاق من جانب المجتمع الدولي، حيث اعتبرته العديد من الدول بمثابة انتهاك لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها.

المطلب الثالث: دعم استقلال كوسوفو ومسلمي البوسنة والهرسك

يرى المنظر الجيوبوليتيكي ماكيندر " أن أوراسيا هي مركز العالم، من يتحكم بالمركز يتحكم بالجزيرة العالمية، ومن يتحكم بالجزيرة العالمية يتحكم بالعالم"، فيما تعد منطقة البلقان هي المنطقة الوسطى من أوراسيا، مما يظهر لنا أهمية كوسوفو كبوابة إلى البلقان،¹ وأهمية موقف تركيا في العملية ودورها المحوري في التدخل الدولي على طريق دعم استقلال كوسوفو.

قد يبدو الوضع في منطقة البلقان تحت السيطرة، لكنه غير مستدام، وتبقى النزاعات مؤجلة إلى أجل غير مسمى، ليس هناك ما يضمن أن النزاعات التي لم تحل داخل البوسنة أو بين صربيا وكوسوفو ستبقى مجمدة ولن تتصاعد، أو أن العنف السياسي المحلي لن يتصاعد، الأمر الذي يجعل دائما عيون اللاعبين الخارجيين لا تغيب عن المنطقة، مما يساعد على تأجيج تدفقات جديدة من اللاجئين والأسلحة والمخدرات إلى الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، وتُظهر الاشتباكات الأخيرة في سنة 2021، حول لوحات ترخيص السيارات لصرب كوسوفو كيف يمكن لشرارة صغيرة أن تشعل الأشياء الجافة.

تسبب قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالهجوم على أوكرانيا، في إثارة قلق العديد من المواطنين في المنطقة، مما أدى إلى تأجيج النزعة القومية المتطرفة بين الصرب المتشددون الموالين لروسيا، وعادت ذكريات الموت والدمار المؤلمة بين أولئك الذين عاشوا خلال الحروب اليوغوسلافية في التسعينيات، وهذا ما تريده روسيا، حيث تعمل موسكو على تأجيج القومية الأرثوذكسية السلافية الشاملة واستغلال الانقسامات حيثما أمكن ذلك، وفي هذا الشأن قدمت الدعم لزعيم صرب البوسنة ميلوراد دوديك في تهديداته بالانفصال عن البوسنة ونشر معلومات مضللة لتضخيم عداوة صرب كوسوفو لحكومة بريشتينا.²

¹ - Ahmet Deniz Yilmaz، 'The Role Of Turkiye On Kosovo's Independence And The Turkish Foreign Policy Towards Kosovo'، Graduation Thesis، (Department Of Political Science، Hasan Kalyoncu University، Turkey، 2022)، P: 22

² - Paul Taylor، "Eu Must Seize the Geopolitical Moment in The Balkans"، Politico Website، Published On 12/14/2022 At the Link: <http://bit.ly/3ZzsgLG> The Date of Browing the Site Is 04/04/2023.

تتظر روسيا إلى منطقة البلقان على أنها جزء من مجال نفوذها، مدفوعة بهويتها المسيحية الأرثوذكسية ودورها التاريخي كحامية للأمم السلافية، وكثيراً ما أدى هذا التصور إلى وضع روسيا على خلاف مع تركيا، التي بدورها تتمتع بعلاقاتها تاريخية وثقافية خاصة بالمنطقة، فضلاً عن رغبتها هي كذلك في ممارسة النفوذ في البلقان، وخاصة بين السكان المسلمين مثل مسلمي البوسنة "البوشناق"، وألبان كوسوفو لذلك انتهجت تركيا، بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه سياسة خارجية تؤكد على التضامن الإسلامي وتدعيم الدول ذات الأغلبية المسلمة، وقد ظهر هذا النهج من خلال دعم تركيا لأذربيجان في نزاع كاراباخ في منطقة جنوب القوقاز ولكوسوفو التي تقطنها أغلبية مسلمة، ولمسلمي البوسنة والهرسك، في منطقة البلقان.

الفرع الأول: دعم ألبان كوسوفو

تشارك تركيا بعدة نشاطات في التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية في كوسوفو، فضلاً عن تقديم المساعدة الإنسانية والمشاركة في جهود حفظ السلام، حيث أعلنت مؤخراً وزارة الدفاع التركية في شهر جوان 2023، أنها تعترف بإرسال قوات خاصة إلى كوسوفو، استجابة لطلب حلف شمال الأطلسي "الناتو" وذلك للمشاركة في قوات حفظ السلام على إثر الاضطرابات شمالي كوسوفو التي تسببت فيها الانتخابات البلدية، بين صرب كوسوفو والألبان العرقيون حيث تفاقمّت الأوضاع السياسية وتحولت إلى أعمال عنف.¹

لتركيا علاقات تاريخية قوية مع كوسوفو، التي يتكون أغلبية سكانها من الألبان العرقيون، وهم في الغالب يعتقدون الديانة الإسلامية، مما خلق شعور بالتضامن بين البلدين يقوم على أوجه تشابه لغوية ودينية وثقافية، الأمر الذي أضاف نوع من الليونة والسهولة في توطيد العلاقات بين البلدين، وجعل من تركيا تقف إلى جانب كوسوفو وتدعمها سياسياً واقتصادياً.

كانت تركيا من أول الدول الداعمة لتطلعات كوسوفو إلى الاستقلال سنة 2008، عندما أعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا، فكانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بها كدولة ذات سيادة، وحافظت على علاقات دبلوماسية معها وقدّمت لها الدعم السياسي في المحافل الدولية،² بالإضافة إلى الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين حيث شاركت تركيا بنشاطات عدّة في مجالات التعاون الاقتصادي مع كوسوفو، واستثمرت الشركات التركية في قطاعات مختلفة في كوسوفو، بما في ذلك الطاقة والبناء والاتصالات، كما شهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً كبيراً بين البلدين.

¹ - موقع الجزيرة، "مع استمرار التوترات.. تركيا تعترف بإرسال قوات إضافية إلى كوسوفو استجابة لطلب الناتو"، نشر

على الرابط: <https://bit.ly/439f41X> بتاريخ 2023/06/30، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/02.

2 - Ahmet Deniz Yilmaz, Op.cit, P:22.

ومن اهم الأمثلة الملموسة على تحسن العلاقات بين تركيا وكوسوفو هي، إلغاء التأشيرة بين البلدين سنة 2009، وفتح قنصلية، وتعتبر تركيا أول دولة تفتح قنصلية عامة في كوسوفو سنة 2015، إضافة إلى الوجود التركي في كوسوفو المتمثل في الشركات التركية والمستثمرين الأتراك والمنظمات غير الحكومية، خاصة وان كوسوفو دولة حديثة النشأة، تواجه صعوبات كبيرة في عملية جذب المستثمرين الأجانب، في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في البلاد، وكذلك لا تزال كوسوفو حديثة التحول من السوق الشيوعي إلى قدرة السوق الرأسمالية، مما يعكس دعم تركيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو، لاسيما وان هذه الأخيرة لم تكن على ضمن قائمة البلدان الموصي بها للاستثمار من قبل المنظمات الدولية، وعلى راسهم البنك الدولي.¹

وفي هذا الصدد ترى "ميرفي اوزير يلماز" (MURPHY OZER YILMAZ) رئيسة مجلس الأعمال "التركي -كوسوفو"، الذي تم تأسيسه سنة 2008 ان تركيا تعطي أهمية خاصة لكوسوفو من حيث التاريخ المشترك وكذلك العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وان البلدان يعملان لتسهيل وزيادة التجارة بينهما، حيث أبرمتا العديد من على الاتفاقيات التالية وتطبيقها مثل، اتفاقية منع الازدواج الضريبي ، واتفاقية التعاون في مجال الصحة، واتفاقية التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات، وفي الصدد نفسه صرح اتصل بصقر سفير جمهورية تركيا في كوسوفو بان صادرات كوسوفو إلى تركيا تجاوزت نسبة 67% وفقا للإحصاءات التركية في عام 2020، وان تركيا تحتل تركيا المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوسوفو، فيما تخلق الشركات التركية تخلق فرص عمل لما يقرب 10.000 موظف من كوسوفو، باستثمارات تتجاوز 368 مليون يورو.²

كما لم تتوان تركيا عن تقديم المساعدات الإنسانية إلى كوسوفو، خاصة خلال فترة ما بعد حرب كوسوفو في أواخر التسعينيات، حيث أشركت تركيا المنظمات الإنسانية التركية في مشاريع إعادة الإعمار ومبادرات الرعاية الصحية والبرامج التعليمية في كوسوفو، وعقدت العديد من الاجتماعات والمحادثات الثلاثية بين "تركيا، وكوسوفو، وصربيا" منها قمة إسطنبول في 2010، و 2011، ثم قمة انقره 2013 والتي صرح فيها رجب طيب أردوغان بأن "تركيا هي كوسوفو، وكوسوفو هي تركيا"، مما أدى هذا التصريح إلى قيام رئيس صربيا "توميسلاف نيكوليتش" (TOMISLAV NIKOLIC) بتجميد مشاركة صربيا في المحادثات الثلاثية، فيما انبثق عن هذه المحادثات عدد من الاتفاقيات بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة.³

¹ - Ibid, p:23 .

² - Merve Özer Yilmaz Et Al..., "Interconnected Business Series: Türkiye-Kosovo", (Turkey-Kosovo Business Council, 29 June 2021), Without page.

³ -Sanja Arežina, op.cit, p:208.

وجدت أنقرة نفسها معنية بأحداث كوسوفو، ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والدينية التي تجمعها مع ألبان كوسوفو من المسلمين، ولكن أيضا يعد استقلال إقليم كوسوفو فرصة لتعطيل المشروع الروسي اليوناني لإقامة وحدة الشعوب السلافية الأرثوذكسية، وبمعنى آخر تفرض أحداث كوسوفو على تركيا حضوراً ودوراً فاعلاً، حتى لا تنعكس نتائج الأزمات في أي مكان من إقليم البلقان على حساب المصالح التركية القومية، لأن أي تهاون تركي في أزمة كوسوفو خاصة ومنطقة البلقان عامة سيساهم في تعاضم النفوذ الروسي واليوناني في الإقليم، خاصة وأن روسيا رفضت وبشدة أي خطوة تؤدي إلى استقلال كوسوفو، واستعملت في حينها حق النقض ضد أي قرار أممي يتحدث عن خروج كوسوفو عن صربيا وانحازت بالكامل لصربيا، نظراً للمصالح والروابط التي تربطها مع الصرب منذ أيام التحالف الشيوعي، وما زالت تنتظر إليها بأنها موطئ قدم لمجالها الحيوي في منطقة البلقان، يساعدها على فك الحصار الذي يطوقها نتيجة اتساع النفوذ الأمريكي وانضمام أوروبا الشرقية إلى عضوية الناتو، وهذا يمثل خطراً على روسيا وعلى أمنها القومي في منطقة البلقان.¹

تهدف تركيا إلى زيادة نفوذها الجيوسياسي والدبلوماسي في منطقة البلقان من خلال دعم كوسوفو، ليتسنى لها الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ومن ثمة الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، حيث عملت تركيا على الاستثمار في مختلف قطاعات اقتصاد كوسوفو، من البنية التحتية إلى الطاقة والتجارة، مما يساهم ويساعد في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في منطقة البلقان.

وفي المقابل يدرك الكوسوفيون خطورة وجود كيان صربي في شمال كوسوفو بإمكانه أن يكون بمثابة شوكة في حلق الدولة الناشئة، ويشكل خطورة دائمة على أمنها واستقرارها، وفي نفس الوقت تستنزف التوترات المتكررة على الحدود الشمالية، موارد الدولة المحدودة وتمنع الاستثمارات الأجنبية في الدولة،² لذلك لا يملك الجانب الكوسوفي حلاً كثيرة، ويعتبرون أن التمسك بالعلاقات مع تركيا التي تعتبر من أهم الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، يساعد على وجود دولتهم الناشئة وعلى مستقبلها، خاصة وأن تركيا تسعى إلى تعزيز قوتها وإحداث تغييرات في المنطقة ومن ثمة بسط نفوذها الجيوسياسي فيها، التي طالما اعتبرت عمقها الاستراتيجي.

ومن جهة أخرى تحافظ تركيا تاريخياً على علاقة وثيقة مع ألبان كوسوفو من خلال تقديم لها أشكالاً مختلفة من الدعم لاسيما منها الدعم الاقتصادي، حيث يشكل النفوذ الاقتصادي أيضاً عنصراً أساسياً في المنافسة بين روسيا وتركيا، اللتان استثمرتا في مشاريع البنية التحتية، وصفقات الطاقة،

¹ - نزار إسماعيل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 218، 219.

² - محمد شربي، "إلى أين يتجه التوتر في شمال كوسوفو؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3r8yLtf> بتاريخ

2023/06/07، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/04.

والاتفاقيات التجارية في البلقان للحصول على النفوذ الاقتصادي والنفوذ السياسي، وقد أضاف الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي إلى هذه المنافسة طبقة إضافية من التعقيد، حيث تتاور كلتا القوتين لتعزيز مصالحهما في المنطقة.

بالرغم من انه يوجد الكثيرين من القادة الغربيين الذين يعتبرون قضية كوسوفو من صربيا تشبه قضية الأقلية الكردية في تركيا، وهذا ما يثير قلق تركيا في هذا الموقف، فعلى سبيل المثال، قال رئيس الوزراء الإيطالي "ماسيمو داليمو" (MASSIMO D'ALEMA) أعتقد، أنه إذا كان يجب ان ندافع عن حقوق الألبان في كوسوفو، يجب علينا أيضا الحفاظ على حقوق الأقلية الكردية في تركيا والدفاع عنها".¹ ومع ذلك كانت تركيا من بين الدول الأولى التي اعترفت بإعلان استقلال كوسوفو عن صربيا في عام 2008، وقدمت المساعدات المالية والمساعدة الطبية ودعّمت مشاريع البنية التحتية في أعقاب حرب كوسوفو في أواخر التسعينيات، وتعاونت تركيا معها كوسوفو في المسائل الأمنية، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات لقوات الأمن في كوسوفو... الخ.

يشير اعتراف تركيا باستقلال كوسوفو، ودعمها لألبان كوسوفو في تقرير مصيرهم سياسيا، ودبلوماسيا وعسكريا، ولوجيستيا، إلى مصلحة تركيا في وجود دولة تخرج من رحم صربيا، وتنافسها، او على الأقل تشكل لها عائق، لاسيما وان صربيا تعطي الولاء إلى روسيا في المنطقة، مما يقوض النفوذ الروسي، ويساعد على استمرار التنافس الجيوسياسي في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في البلقان، لتكون تركيا لاعبا رئيسيا فيه.

¹ - Ahmet Deniz Yilmaz، Op.cit، P:22.

الخريطة رقم (14): موقع إقليم كوسوفو



المصدر: موقع الجزيرة: <https://2u.pw/qQ5QnJcc>

توضح الخريطة في الأعلى إقليم كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية المسلمة، الذي تحصل على الاستقلال الذاتي سنة 2008، وجغرافيا غير مطل على أي منفذ بحري، تحيط به صربيا والجبل الأسود ومقدونيا وألبانيا. مساحته تزيد قليلا عن عشرة آلاف كيلومتر مربع، عاصمته بريشتينا.

الفرع الثاني: دعم مسلمي البوسنة والهرسك

يبدو ان الوجود التركي في البوسنة والهرسك أكثر وضوحا، فتركيا عضو في مجلس تنفيذ السلام¹، الذي يعتبر المؤسسة التي لها صلاحية الإشراف على تطبيق اتفاقية دايتون في البوسنة

¹ - النزاع بين صربيا والبوسنة والهرسك تعود جذوره إلى تفكك يوغوسلافيا، في الفترة الممتدة بين 1991-1995، عندما أعلنت البوسنة والهرسك استقلالها عن يوغوسلافيا بعد مشاهدة تفكك سلوفينيا وكرواتيا عن يوغوسلافيا الفيدرالية، وكان أول رئيس للبوسنة والهرسك هو علي عزت بيجوفيتش ذو الأصول الإسلامية، حينها انخرط الجيش الشعبي اليوغوسلافي في أكبر حرب له، مما أدى إلى صراع وحشي بين صرب البوسنة من جهة، والكروات والمسلمين من جهة ثانية، كان المسلمون والكروات أكثر تأييدا للاستقلال، أما صرب البوسنة "صربسكا" الذين لم يطالبوا بالاستقلال، فقد تم تدعيمهم من طرف القوات الصربية خلال هذه الحرب، الأمر الذي أودى بحياة 200000 إلى 300000 شخص، معظمهم من المسلمين. وعندما أوشك الاستقلال أن يتحقق أصبح صرب البوسنة "صربسكا" يطالبون

والهرسك، ومع ذلك فهي تقف كحامي فعلي للبوشناق، مدعية أن اتفاق دايتون¹ لا يمكنه ضمان سلامتهم ورفاههم بشكل كامل، لذلك تستثمر تركيا في الاقتصاد البوسني المتعثر، وتخلق صورة الراعي الأكبر للبوسنة و"الوطن الثاني" للبوشناق، حيث قامت بالعديد من الاستثمارات الكبرى، فاشترت الخطوط الجوية التركية 49% من شركة النقل الوطنية البوسنية في عام 2008، واستثمرت في المنتجات الحيوية في صناعة الأغذية، وفتحت تركيا حصصا للواردات من البوسنة والهرسك يخطط، إضافة إلى ذلك يستثمر بنك إكسيم التركي في البنية التحتية والطرق وشبكة الكهرباء في البوسنة والهرسك.²

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، حاولت أنقرة الابتعاد عن كونها مجرد مساند لمسلمي البوسنة والهرسك "البوشناق"، وبدلاً من ذلك تعمل تركيا كقوة إقليمية بين الدول، والمجموعات العرقية المختلفة في منطقة البلقان عامة³، حيث أصبح هذا واضحاً من خلال زيارة أردوغان للبوسنة، وزيارة

بالانفصال عن البوسنة والهرسك وتشكيل جمهورية صرب البوسنة، ليتم على أنقاض هذه الحرب توقيع اتفاقية دايتون. عن:

Magnus Bjarnason, 'The War and War-Games in Bosnia And Herzegovina From 1992 To 1995, (Published By Author, 2001)', Pp:25 - 30.

¹ - اتفاقيات دايتون تم توقيعها بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1995، وعلى إثرها انتهى النزاع رسمياً بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية (1992-1995) في يوغوسلافيا السابقة، وأنشأت اتفاقيات دايتون البوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة تتألف من كيانين: اتحاد البوسنة والهرسك، التي تتألف من البوسنيين المسلمين، والكروات، على مساحة 51%، وجمهورية صربيا "صربسكا" على مساحة 49% من المساحة الإجمالية للبوسنة والهرسك، أما رئاسة فيدرالية البوسنة والهرسك فقد توصل الثلاثي المتكون من المسلمين والكروات وصرب البوسنة إلى إنشاء مجلس يتكون من الأطياف الثلاثة، يتناوب على الرئاسة، وبذلك تكون جمهورية صربسكا أحد الكيانين اللذين يشكلان دولة البوسنة والهرسك، والكيان الآخر هو اتحاد البوسنة والهرسك، أي أن جمهورية صربسكا تتمتع بحكومتها الخاصة ورئيسها وبرلمانها، وتمارس درجة من الحكم الذاتي في مجالات مختلفة. (عن: موقع الجزيرة، "دايتون... اتفاق أنهى الحرب وقسم البوسنة"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3mzWOQ1> بتاريخ 2016/03/19، تاريخ تصفح الموقع (2023/04/14)

² - Sanja Arežina, Op.cit, P: 207.

³ - بلغ عدد الصرب في يوغوسلافيا السابقة حوالي 10 ملايين، أي أقل بقليل من نصف إجمالي عدد السكان اليوغوسلافيين قبل الحرب الأهلية البالغ عددهم 23 مليوناً، وكان نصف عدد سكان الصرب في يوغوسلافيا السابقة يعملون في مناصب رئيسية مثل مديري المصانع أو في الأسلاك الأمنية مثل الجيش والشرطة، إذ كان حوالي 75% من ضباط الجيش الشعبي اليوغوسلافي من الصرب، لذلك ليس من المستغرب أن يشعر العديد من الصرب بأنهم هم اليوغوسلافيون فقط. فيما بلغ عدد السلوفينيين في يوغوسلافيا السابقة حوالي 2 مليون، والكروات حوالي 5 ملايين، وقبل الحرب الأهلية كان عدد سكان البوسنة والهرسك حوالي 4 ملايين نسمة، منهم حوالي 4% مسلمون، بوسنيون، 31% صرب، و17% كروات، أما الأقليات الأخرى في يوغوسلافيا السابقة فكانت: من الجبل الأسود حوالي 1 مليون، والألبان حوالي 2 مليون، والمقدونيون حوالي 1 مليون، والمجريون حوالي 1 مليون. عن:

زعيم جمهورية صرب البوسنة "صريسكا" ميلوراد دوديك (MILORAD DODIK) إلى تركيا، كما زار كذلك الرئيس الصربي "ألكسندر فوتشيتش" (ALEKSANDAR VUCIC)، تركيا في سبتمبر 2021، وصرح عن اهتمام بلاده بشراء أسلحة ومعدات وأسلحة من تركيا، وخاصة طائرات "بيرقدار تي بي 2" التركية المسيّرة، فيما أكد الرئيس رجب طيب أردوغان أن تركيا لا تسمح أبداً بوقوع أحداث مؤسفة في البوسنة والهرسك مجدداً، كتلك التي شهدتها البلاد قبل اتفاقية دايتون المبرمة عام 1995، وقال أردوغان -خلال لقائه ممثلي منظمات مدنية للبوشناق في تركيا، "إن تركيا لطالما قدمت الدعم من أجل استقرار البوسنة والهرسك عبر الحفاظ على البنية الثقافية والإثنية المتعددة لهذا البلد، ودون تمييز بين مكوناته"، وتابع ليقول: "لا نريد أبداً أن تتحول البوسنة والهرسك إلى ساحة نفوذ وتتافس للأطراف التي لديها حسابات بشأن هذه المنطقة".¹

يعني هذا أن تركيا قد تجاوزت مرحلة لعب دور الحامي للبوشناق في البوسنة والهرسك، بل أصبحت تلعب دوراً أكثر نفوذاً بين الدول، والمجموعات العرقية المختلفة في منطقة البلقان، باعتبارها القوة الإقليمية الأولى في المنطقة وحامي مصالح النظام الدولي الذي وضعه الغرب في المنطقة ككل، لكن هذا طبعاً لا يعني أنها تخلت عن دعم مسلمي البوسنة "البوشناق"، بل يندرج دعم مسلمي البوسنة ضمن الاستراتيجية الجديدة التي تتبناها تركيا تجاه المنطقة، وفيديريالية البوسنة والهرسك، من خلال دعوة جميع الأقليات إلى الحفاظ على البنية الثقافية والإثنية المتعددة لهذا البلد، من أجل كسب الدعم الإقليمي لتعزيز مواقف البوشناق في الوضع البوسني المعقد.

صرح العضو البوشناقي في المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك شفيق "جغروفيتش" (SEFIK JAFAROVIC)، إن "تركيا والبوسنة تربطهما علاقات صداقة قوية، وتدعم بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ومؤسساتها، كما تقدم دعماً كبيراً لمساعي البوسنة والهرسك في الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي"، إضافة إلى ذلك قام رئيس أركان البوسنة والهرسك الفريق "سيناد ماسوفيتش" (SENAD MASOVIC)، في سنة 2021 بزيارة إلى مصنع "بيرقدار" لتطوير وإنتاج الطائرات المسيّرة المحلية في تركيا، و تجول في المصنع برقعة المدير التقني لشركة "بايكار" الرائدة في مجال الطائرات المسيّرة، سلجوق بيرقدار، في مسعى الحصول على الطائرة التركية الهجومية التي ذاع صيتها في الكثير من المواجهات العسكرية.²

Magnus Bjarnason، op.cit, Pp: 14-15.

¹- موقع عربي بوست، "تركيا تلوح للصرب بجزرة الاقتصاد وعصا البيرقدار، فهل تنجح في حل أزمة البوسنة بعدما

فشل الأوروبيون؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/44PSagI> بتاريخ 2021/12/30، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/12

²- المرجع نفسه.

كما ان تعامل تركيا مع صربيا في البداية كان مشروط بالوضع في البوسنة والهرسك، إلا انه عندما استبدلوا صرب البوسنة خطابهم بشأن عدم رغبتهم إلى الانضمام إلى صربيا، وأنهم أصبحوا يريدون الاستقلال التام اقتداءً بكوسوفو، لم تعد صربيا تتمتع بالسيطرة الكاملة على صرب البوسنة "صربسكا"، ولم تعد قادرة على الضغط عليهم، الأمر الذي أدى بتركيا في السنوات الأخيرة إلى ان تعزز وتكثف من التعاون مع صربيا لزيادة عزلة جمهورية صربسكا،¹ من اجل تتراجع هذه الأخيرة عن طلب الانفصال عن البوسنة والهرسك.

دعمت تركيا باستمرار سلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها، وتشدد على أهمية الحفاظ على الحدود الحالية للبلاد كما حددتها اتفاقية دايتون، إضافة إلى ذلك وبصفتها عضو مجلس تنفيذ السلام البوسنة والهرسك تدعو تركيا إلى إقامة دولة البوسنة والهرسك تشمل جميع تعدد الأعراق، من خلال تشجيعها على الإصلاحات السياسية والتغييرات الدستورية من اجل إنشاء نظام سياسي أكثر استقرارا وفعالية، وتأكيدا على أهمية التمسك باتفاقية دايتون باعتبارها الإطار التأسيسي للسلام، والدعوة إلى الحوار السلمي والدبلوماسية لحل المسائل العالقة، ليتسنى لجميع المجموعات العرقية، بما في ذلك البوشناق والكروات والصرب، أن تتعايشوا بسلام. فيما تُعارض تركيا أي جهود تهدف إلى مزيد من الانقسام أو العزل العرقي في البلاد.

¹ - Sanja Arežina, op.cit, p: 207.

الخريطة رقم (15): موقع البوسنة والهرسك



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تطبيق مابشارت (Map chart)

يلاحظ من خلال الخريطة في الأعلى ان جمهورية البوسنة والهرسك تحدها كرواتيا من الغرب والشمال، وصربيا من الشرق، والجبل الأسود من الجنوب الشرقي. بالإضافة إلى ذلك لديها خط ساحلي صغير على طول البحر الأدرياتيكي إلى الجنوب، فيما تعد مدينة سراييفو أكبر مدينة في الجمهورية، ولا تزال فيها التوترات والنزاعات العرقية قائمة بين صرب البوسنة (صربسكا) ومسلمي البوسنة والهرسك في السنوات التي تلت النزاع ومازالت محتملة وتعد من المسائل القابلة للانفجار في وقتنا الحالي.

وتعد مجزرة "سريبرينيتسا" إحدى أهم نقاط الخلاف الرئيسية بين جمهورية "صربسكا"، واتحادية "البوسنة والهرسك" اللتان تشكلان الجمهورية، حيث يعتبرها مسلمو البوسنة رمزاً لسياسة التطهير العرقي ضدهم التي مارسها صرب البوسنة خلال الحرب الأهلية من 1992 إلى 1995. لقد نفذت القوات الصربية البوسنية آنذاك إبادة جماعية ضد المدنيين "مسلمي البوسنة" فيما اعترفت دولة صربيا

المساندة لصرب البوسنة بعمليات القتل على أنها إبادة جماعية، إلا أنها لم تقبل بتحمل مسؤوليتها لعمليات القتل الفظيعة التي طالت مدنيين عزّل وتعويض الضحايا وأهاليهم¹.

ويمكن القول ان أدوار الدولة التركية لم تكتمل بعد، ومازالت ستقوم بها بأي شكل من الأشكال، لأن الانقسامات العرقية والسياسية داخل جمهورية البوسنة والهرسك لا تزال قائمة، مع تنافس الرؤى حول مستقبل البلاد، في ظل وجود نظام سياسي مختل تم وضع معالمه كحل مؤقت لإنهاء الحرب، تواجهه عدة تحديات متعلقة بالإصلاحات الدستورية، والسياسات القومية، ومسائل من الماضي لم يتم حلها لا تزال تعيق التقدم.

لقد أدى النظام السياسي في البوسنة والهرسك، والذي كان المقصود منه أن يكون حلاً مؤقتاً لإنهاء الحرب، إلى هيكّل حكم مجزأ للغاية ومختل في كثير من الأحيان. وتؤدي المصالح الجيوسياسية من الدول المجاورة، بما في ذلك صربيا وكرواتيا، وربما دول أخرى، ولما لا تركيا، إلى زيادة الوضع تعقيداً، حيث تسعى هذه الدول إلى التأثير على الاتجاه السياسي للبلاد وحماية حقوق أقاربها العرقيين.

لذلك فإن نجاح الديمقراطية في كل جمهورية البوسنة والهرسك المتكونة من صرب البوسنة وكروات البوسنة ومسلمي البوسنة، يبقى مرهوناً بالأهداف الجيوبوليتيكية لدول الجوار البوسني وكذا القوى الإقليمية بما فيها تركيا، ومرهون بحسم النزاعات الأثنية في البلقان وبإخماد نيرانها من طرف الزعامات السياسية المحلية، والتوقف عن استعمالها للوصول الى الحكم والبقاء فيه، لان النزاع داخل جمهورية البوسنة والهرسك مسألة معقدة وطويلة الأمد لا يتم حلها بالكامل الا بتنازلات وتوازنات دقيقة صعبة الانجاز، لذلك ستظل لتركيا، جهود دبلوماسية تبذلها باستمرار وحوار ترعاه بين المجموعات العرقية من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم².

¹ - دوشان يانيتش، ترجمة: عاطف موشينوفيتش، "منطقة البلقان... التحديات المشتركة"، مركز الجزيرة للدراسات، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3L22LPe> بتاريخ 2011/01/17، تاريخ تصفح الموقع: 2023/04/15 & موقع يورو نيوز، "سربرينيتسا.. محنة البوسنة التي شارك في صنعها ملاديتش واستمرت ثلاثة أعوام"، نشر بتاريخ 2021/06/08 على الرابط: <https://bit.ly/3UF3LvH> تاريخ تصفح الموقع 2023/04/15

² - للمزيد يُنظر: دوشان يانيتش، مرجع سابق.

المطلب الرابع: دعم قبرص الشمالية في نزاعها مع قبرص الجنوبية

يرتبط النزاع القبرصي بين الجزيرتين المقسمتين بالنزاع التركي اليوناني الأوسع ارتباطاً وثيقاً، حيث تعد قضية قبرص واحدة تضاف إلى مسائل الخلاف بين تركيا واليونان المختلفة، المتنازع عنها، مثل النزاعات الإقليمية في بحر إيجه، والخلافات حول ترسيم الحدود البحرية، والنزاعات حول السيادة والسيطرة على بعض الجزر انبثقت عن معاهدة لوزان عام 1923، والماضي التاريخي لكلا الدولتين.

وبعد الأحداث التي وقعت وفي سنة 1974، التي تكلمنا عنها سالفا المتمحورة حول الغزو التركي للجزء الشمالي من الجزيرة واحتلاله، وتقسيم جزيرة قبرص إلى قسمين "الشمال، والجنوب"، وجاء هذا ردّاً على الانقلاب الذي قام به القبارصة اليونانيون من أجل توحيد الجزيرة مع اليونان. ومنذ ذلك الوقت لعبت كل من تركيا واليونان تاريخياً أدواراً مؤثرة في النزاع القبرصي المستمر، حيث تدعم تركيا السلطات القبرصية التركية في الشمال، بينما تدعم اليونان حكومة القبارصة اليونانيين في الجنوب، وكثيراً ما أدى هذا الدعم إلى تفاقم التوترات بين الأطراف المتنازعة، ووضع القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، في وضع جيوسياسي معقد، تُحرّكه ولايات سياسية مختلفة.

تحتفظ تركيا بوجود عسكري في شمال قبرص، يتمثل في فرق مشاة تابعة لها مجهزة بناقلات جند ومركبات قتالية، ولواء مدرع، وأفراد من الكوماندوس، وأفراد العمليات الخاصة، ووحدات الدعم، مما يمنح لها نفوذا مهماً، في التوازن العسكري لشرق المتوسط من الناحية الجيوبوليتيكية، لاسيما في ظل وجود قواعد أخرى على جزيرة قبرص، تتمثل في قوات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى الوجود العسكري للمملكة المتحدة، واليونان في منطقة القبارصة اليونانيين من الجزء الجنوبي من جزيرة قبرص.¹

تدعم تركيا وباستمرار الجانب القبرصي التركي في المفاوضات والمناقشات الدولية المتعلقة بالقضية القبرصية سياسياً ودبلوماسياً، حيث رفضت تركيا في كثير من الأحيان إدانات وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمشاريع قبرص ووقفت إلى جانب قبرص الشمالية، فعلى سبيل المثال، عندما رفض مجلس الأمن الدولي قرار حكومة جمهورية شمال قبرص التركية المتعلق بفتح منطقة مرعش السياحية المغلقة منذ 1974، سبب قلق في أوساط الخارجية التركية، وردت الخارجية التركية على موقعها الرسمي، على المزاعم الصادرة عن مجلس الأمن التي تقول بأن فتح المنطقة يشكل انتهاكاً لقراراته، ودافعت الخارجية التركية على قرارات شمال قبرص، وأكدت على أن مزاعم مجلس الأمن ليست أعلى من حقوق ملكية وسيادة جمهورية قبرص الشمالية على أراضي منطقة مرعش، وجاء في

¹ - موقع ترك برس، "القاعدة المتقدمة بقبرص.. نفوذ مهم لتركيا في التوازن العسكري لشرق المتوسط"، نشر على الرابط:

<https://www.turkpress.co/node/39436> بتاريخ 201/09/16، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/26.

بيان وزارة الخارجية التركية "نرفض رفضاً تاماً التصريحات التي تتعارض مع الحقائق في الجزيرة وتستند إلى مزاعم لا أساس لها، ونشارك بشكل كامل بالإجابات التي قدمتها جمهورية شمال قبرص التركية حول هذه التصريحات".¹

إضافة إلى ذلك تستثمر تركيا في مشاريع البنية التحتية في شمال قبرص، مثل بناء الطرق والجسور والمرافق، وتدعم تركيا كذلك التبادلات الثقافية والتعليمية بين القبارصة الأتراك والبر الرئيسي لتركيا، من خلال تقديم المنح الدراسية والبرامج الأكاديمية والفعاليات الثقافية، حيث صرح فؤاد أوقطاي نائب الرئيس التركي في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء القبرصي التركي أرسان سانر في شهر جوان 2021، أن بلاده ستواصل دعمها للمشاريع الجارية في جمهورية شمال قبرص التركية، من خلال مواصلة العمل في البنية التحتية ومشاريع النقل والري وإنشاء مطار قبرص، فضلاً عن مشاريع قطاع السياحة والتعليم، وبناء مستشفيات الطوارئ، وإمداد اللقاحات المتعلقة بمكافحة جائحة كورونا.²

تهدف تركيا من خلال هذه المبادرات إلى تحسين نوعية الحياة وتحفيز التنمية الاقتصادية في قبرص الشمالية، وتعزيز العلاقات والروابط بين الشعب التركي وشعب جمهورية قبرص الشمالية الذي طالما نظرت إليه تركيا بنظرة الشعب الواحد، وقد تجلّى ذلك من خلال توفيرها فرصة الحصول على الجنسية التركية للقبارصة، وهي فرصة يمكن أن توفر لهم مزايا كبيرة، بما في ذلك الوصول إلى سوق العمل التركي والخدمات الاجتماعية.

بعد فوز الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان في الانتخابات بعهدة رئاسية جديدة، والتي جرت انتخاباتها في 28 ماي 2023، أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين في 29 ماي 2023 أن الرئيس التركي ستكون جمهورية شمال قبرص التركية وجهته الأولى خارج البلاد، مما يعكس الاهتمام التركي المتزايد لجمهورية شمال قبرص التركية، وإعطائها الأولوية في إستراتيجية الأمن القومي التركي، لذلك يطلق القبارصة الأتراك على تركيا أسم الوطن الأم.³

¹- موقع الجزيرة، "تركيا ترفض انتقادات مجلس الأمن لموقفها بشأن قبرص"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/KcNnb> بتاريخ: 2017/07/24، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/28.

²- موقع الأناضول، "نائب أردوغان يؤكد مواصلة دعم المشاريع في قبرص التركية"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/oWKmY> بتاريخ 2023/06/23، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/28.

³- بلال المصري، جمهورية شمال قبرص التركية في نظرية الأمن القومي التركية واقتراح بتغيير ما في موقف مصر من القضية القبرصية، نشر على الرابط: https://democraticac.de/?p=90245#google_vignette بتاريخ 2023/09/05، تاريخ تصفح الرابط 2023/09/26.

يمكن لنا ان نلتمس هذا التعاطف الجماهيري للقبارصة الأتراك نحو تركيا، من خلال متابعة جماهير قبرص الشمالية لأحداث الانتخابات في تركيا عن كثب، حيث نقل موقع "هابر كيبريس" (HABER KYBRIS) وهو أحد المواقع التي تُبث في جمهورية قبرص الشمالية، تغطية خاصة للانتخابات التركية ونتائج دون انقطاع، كما بث أيضا الاحتفالات في مدن جمهورية شمال قبرص التركية بعد الانتخابات، حيث نزل مئات الأشخاص في الجزء من نيقوسيا المقسمة والذي يمثل عاصمة لجمهورية قبرص الشمالية إلى الساحات للاحتفال بفوز أردوغان في الجولة الثانية من الانتخابات، وقام الموقع على الفور بنقل الخطاب الذي ألقاه أردوغان إلى المواطنين بعد الانتخابات، وتجدر الإشارة إلى ان قضية جمهورية قبرص الشمالية، غير قابلة للخلاف بين المرشحين لرئاسة تركيا أوبين معظم الأحزاب التركية، فالجميع يشترك في الرؤية القائلة بان قبرص الشمالية تدخل ضمن استراتيجية الأمن القومي التركي.¹

في السنوات الأخيرة، حدثت بعض التطورات الإيجابية والجهود المبذولة لاستئناف المحادثات لحل القضية القبرصية، لكن التحديات لا تزال كبيرة، ولم يتم التوصل إلى حل شامل بعد، ويستمر النزاع التركي اليوناني الأوسع في تعقيد الوضع، لاسيما وان اليونان وجمهورية قبرص الجنوبية الدولتان العضويتان في الاتحاد الأوروبي، قد أقامت علاقات وثيقة مع مصر وإسرائيل، مما جعل تركيا تشعر بأنها محاصرة، وأصبح الاتحاد الأوروبي جزءا من لعبة تحالفات الشرق الأوسط، تقع تركيا في التحالف الآخر المضاد له.²

أدت التحالفات إلى احتدام المنافسة والخلافات في منطقة الشرق الأوسط، بسبب، تصادم الأهداف الجيوبوليتيكية لكل دولة المتمثلة أساسا في البحث عن مصادر الغاز، بأهداف الدول أخرى في المنطقة، وتحديدًا بين كل من دولة "تركيا واليونان، وقبرص الشمالية، وقبرص الجنوبية، وإسرائيل، ولبنان، وفلسطين" قطاع غزة"، ومصر، ف وقعت دول منها مثل مصر وقبرص الجنوبية في سنة 2018 اتفاقية لنقل الغاز من حقل افروديت المتواجد بجانب جزيرة قبرص، إلى أراضي مصر.³

اعترضت وزارة خارجية جمهورية شمال قبرص التركية، على الاتفاق المبرم بين مثل مصر وقبرص الجنوبية واعتبرته محاولة لاغتصاب حقوق الشعب القبرصي التركي، معتبرة ان موارد الجزيرة تعود إلى ملكية للقبارصة الأتراك، ودعت نظيرتها جمهورية قبرص الجنوبية إلى مراجعة خطواتها

¹ - المرجع نفسه.

² - Eduard Soler I Lecha, "EU-Turkey Relations: Mapping Landmines and Exploring Alternative Pathways". (Fondation for European Progressive Studies. 2019), P : 14

³ - ياسمين أحمد صالح، "النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة"، المجلة الجنائية القومية، (المجلد الثالث والستون، العدد الثالث، نوفمبر 2020)، ص 129.

الأحادية، من أجل الحفاظ على العلاقات بين الطرفين،¹ أما بالنسبة لإسرائيل ولبنان، لم يتم التوصل لأي اتفاق حول استغلال هذه الموارد، فإسرائيل تبنت موقفاً حازماً لتأكيد حقها في استغلال المواد الهيدروكربونية، أما لبنان فقد احتجت على هذه التحركات بدعم من إيران، كما هدد حزب الله في لبنان بضرب السفن الإسرائيلية إذا تدخلت في مشاريع تطوير الغاز في لبنان.²

وقد اندلعت شرارة التوترات مرة أخرى في صيف سنة 2023، بين القبارصة الأتراك وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ونشبت بينهم اشتباكات بالأيدي، عندما حاول جنود قوات حفظ السلام منع القبارصة الأتراك من البناء في المنطقة، حيث حاولت السلطات القبرصية التركية تعبيد طريق يربط قرية بيللا الواقعة في المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة بأراضي قبرص التركية، مما أثار غضب القبارصة اليونانيين، فقامت قوات حفظ السلام بمنعها، معتبرة أن المشروع يعد انتهاكاً فعلياً للمنطقة العازلة التي مازالت تخضع لسلطة هيئة الأمم المتحدة القضائية، فيما رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تصرفات قوات حفظ السلام ووصفها بغير المقبولة، وأكد على ضرورة مشروع الطريق الذي حاولت سلطات قبرص التركية إنشائه.³

ترفض تركيا كل المفاوضات التي تأتي بحلول للقضية القبرصية تقصي وجود جمهورية قبرص الشمالية، أي أن تركيا تعتبر مسألة وجود دولتين وشعبين مختلفين ومستقلين، يتمثلان في جمهورية قبرص الشمالية، وجمهورية قبرص الجنوبية أمر لا بد منه، وغير قابل للتنازل، وأكد الرئيس أردوغان في العديد من المرات، من خلال إصراره على حماية حقوق بلاده وحقوق القبارصة الأتراك في شرق المتوسط، حيث قال في خطاب له بمناسبة عيد الأضحى الموافق لسنة 2021، في مسجد "هالة سلطان" في لفكوشا عاصمة جمهورية قبرص الشمالية "إن مفتاح حل أزمة جزيرة قبرص يكمن في إقرار مساواة القبارصة الأتراك في السيادة.. وأن حل الدولتين يعني تجاهل حقوق القبارصة الأتراك في السيادة والمساواة والاستقلال والحقوق"، وقال في مناسبة أخرى "أن قبرص التركية اقترحت حلولاً لتقاسم ثروات المنطقة بشكل عادل، لكن الإدارة الرومية أعلنت أنها ستبدأ بأعمال التنقيب والبحث بمفردها، وهذا الإعلان يظهر بوضوح من يرفض التعاون ومن يعرقل سبل الحل"، وفي رد ضمني على الانتقادات الغربية لموقف بلاده من الأزمة القبرصية، قال أردوغان "تؤكد مجدداً أننا لا نطمح في أراضي أو ملكية أحد، لكننا لن نسمح في الوقت ذاته لأحد باغتصاب أراضينا أبداً، وكل ما نتمناه هو

¹ - مراد دمرجي، "اتفاق مصر وقبرص الرومية لنقل الغاز غير مشروع"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/sPSzH> بتاريخ 2018/09/20، تاريخ تصفح الموقع: 2023/09/28.

² - ياسمين أحمد صالح، مرجع سابق، ص 129.

³ - موقع الجزيرة، "طريق ترابي يشعل أزمة بين قبرص التركية والأمم المتحدة"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/MmKh1> بتاريخ 2023/08/23، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/28.

أن يعم السلام والرخاء والاستقرار في المنطقة، وانطلاقاً من هذا المبدأ نقدم مقترحات بناءة لحل الأزمة، ومقترحنا لعقد مؤتمر دولي حول شرق المتوسط يظهر صدق نوايانا في هذا الشأن"، وخلص أردوغان إلى القول "بعد الآن لن نقول الشطر الشمالي والشطر الجنوبي لجزيرة قبرص، سنقول بعد الآن قبرص التركية".¹

وتعتبر دراستنا دعوة تركيا إلى تقاسم ثروات المنطقة بشكل عادل مع جارتها اليونان، من خلال تقسيم الجزيرة إلى جمهوريتين شمالية تركية، وجنوبية يونانية، استراتيجية تسعى بها تركيا إلى الحفاظ على الوضع القائم، وإبقاء قبرص الشمالية تحت سيطرتها، وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى توحيد الجزيرتين، لا سيما وأن قبرص الجنوبية تم قبول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مما يعني أنه أي تهاون تركي في القضية القبرصية، سيكون الاتحاد الأوروبي، الذي حاولت تركيا مراراً وتكراراً الانضمام إليه، أول منافسيها على الجزيرة.

فيما ترى دراستنا كذلك أن الهدف الأساسي لتدخلات تركيا السياسية والعسكرية في شمال قبرص هو سعيها المستمر لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، والجيواقتصادية في المناطق المجاورة لها، المتمثلة في التقيب واستكشاف الموارد الهيدروكربونية، وتنفيذ استراتيجية عقيدة الوطن الأزرق، من خلال استخدام جزيرة قبرص كمحور أساسي لطموحاتها البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط للمطالبة واستكشاف الموارد".²

تقدم تركيا أشكالاً مختلفة من الدعم للقبارصة الأتراك في شمال قبرص، مثل الدعم العسكري، والمساعدات الاقتصادية والمالية، التكامل التجاري والاقتصادي، والدعم السياسي والدبلوماسي، والمساعدة على تطوير البنية التحتية لجمهورية قبرص الشمالية "المعترف بها من جهة واحدة"، إذ تقدم تركيا إليها مساعدات مالية كبيرة على مر السنين، ويشمل ذلك دعم الميزانية للمساعدة في الحفاظ على الاقتصاد، وتمويل الخدمات العامة، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، كما تستفيد من اتفاقيات التجارة التفضيلية والتكامل الاقتصادي مع تركيا، وهذا ما يسهل تدفق السلع والخدمات ويساعد على استدامة الاقتصاد القبرصي الشمالي، لا سيما وأن اقتصادها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالليرة التركية، التي تعد العملة الرسمية في شمال قبرص.

ترى تركيا أن تدعيمها لبلدان الجوار التي تعيش نزاعات مختلفة، يمكن أن يلعب دوراً مهماً في إنعاش مصالحها الاقتصادية، وأن يساعد في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في مناطق الجوار، وذلك

¹ - موقع الجزيرة، "أردوغان: مساواة القبارصة الأتراك في السيادة مفتاح حل الأزمة القبرصية"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/46oSy7e> بتاريخ 20/07/2021، تاريخ تصفح الموقع 27/09/2023.

² - سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، (استراتيجية تحقيق ...)، مرجع سابق، ص: 289.

من خلال تعميق التعاون الاقتصادي لا سيما في قطاع الطاقة وممرات النقل، ودعم تركيا لشمال قبرص يندرج ضمن هذا الإطار، لأنه ينبع من مصالحها الاستراتيجية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

الخريطة رقم (16): جزيرة قبرص المقسمة إلى جمهوريتين مستقلتين



المصدر: موقع الجزيرة على الرابط: <https://2u.pw/Fj8jmtL5>

توضح الخريطة في الأعلى جزيرة قبرص التي تبلغ مساحتها الإجمالية 9200 كيلومترا مربعا، منها 65% تمثل جمهورية قبرص الجنوبية، المعترف بها من طرف الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فيما تمثل نسبة 35% من مساحتها جمهورية شمال قبرص التركية" التي لا تعترف بها إلا تركيا.

المبحث الرابع: دعم الاستقرار والأمن الإقليميين في الجوار الأوروبي

تهدف تركيا إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن في الجوار الأوروبي، وتنشط في المبادرات الأمنية الإقليمية بالتعاون مع الدول الأوروبية المجاورة لها، والدول الأوروبية الكبرى التي تنشط تحت غطاء حلف شمال الأطلسي، لاسيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأمن الحدود.

ويعد أمن المناطق هو الهدف الرئيسي من هذه النشاطات، وليس أمن بلدان معينة. لذلك، من المهم أيضا ملاحظة أن تركيا تختلف مع الدول المجاورة التي لا تتوافق معها في الرؤى، حول كيفية تحقيق أمن واستقرار المناطق المجاورة، لذلك فهي تحاول أن تعمل بنهج متوازن مع جميع المناطق واللاعبين السياسيين النشطين، لأن الأهداف الجيوبوليتيكية التي تسعى تركيا لتحقيقها، والتي تركز على استقرار أوروبا مدفوعة برغبة معالجة التهديدات الأمنية المشتركة وإدارة تدفقات الهجرة وضمان أمن حدودها.

صرّح وزير الخارجية التركي مولود "جاويش أوغلو" (MEVLÜT ÇAVUSOĞLU) عندما التقى بنظيره الصربي "سيلاكوفيتش" (SELA KOVICH) والكوسوفي "شوارتز" (SHWARTZ)، بأن تركيا تسعى دائما لدعم الاستقرار والأمن الإقليميين في دول الجوار قائلا: "إن تركيا تولي أهمية دائمة لسلام واستقرار البلقان، والتوترات الجديدة لن تساعد أحداً، ونحن مستعدون للقيام بدورنا في تخفيف التوترات"، ودعا الجميع إلى تكثيف الجهود لضمان الاستقرار في المنطقة والحفاظ عليه¹.

كما تعتبر تركيا، الاتحاد الأوروبي شريكاً مهماً في تشكيل الأمن والاستقرار الإقليميين، خاصة في شرق المتوسط، لذلك سعت تركيا إلى لعب دور مركزي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال المبادرات الأمنية المتوافقة مع استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، مثلما دعت أيضا إلى تعاون أوثق في مجالات عديدة مثل مكافحة الإرهاب، والهجرة، وأمن الطاقة، من خلال مشاركتها في عدة نشاطات تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتعاون الاقتصادي والتكامل في غرب البلقان، من خلال دعمها إلى تطلعات الدول التي تريد الانضمام للاتحاد الأوروبي مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا، والسويد، حيث شاركتهم الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي، وقدمت مساعدات أخرى استهدفت بها العديد من المجالات مثل تطوير البنية التحتية والتبادلات التعليمية.

تدرك أهمية الاستقرار والأمن في البلدان المجاورة لها، لذلك تسعى إلى الحفاظ على العلاقات السلمية والمشاركة في التعاون الاقتصادي والمساهمة في الاستقرار الإقليمي من خلال الجهود

¹ - ياسين أقطاي، مرجع سابق.

الدبلوماسية والتدخلات العسكرية عند الضرورة، بشكل فردي، أو بالمشاركة تحت غطاء المنظمات الدولية مثل الناتو، فيما تختلف مستويات وطبيعة التعاون، والدعم باختلاف البلد الجار والظروف القائمة فيه، وبالتالي يعزز هذا التعاون، والتوازن من دورها كقوة إقليمية تدرك جيدا حجم الآثار التي يمكن أن يتسبب فيها عدم الاستقرار أو النزاعات في المناطق المجاورة على أمنها ومصالحها الاقتصادية.

المطلب الأول: إيجاد توازن بين التعاون والتنافس الجيوبوليتيكي مع روسيا

بعد نهاية الحرب الباردة لم تعد تركيا وروسيا تشتركان في الحدود، إلا ان نفوذ الدولتين تتداخلان في العديد من المناطق منها منطقة القوقاز، واسيا الوسطى والشرق الأوسط،¹ لأنهما تشتركان فيما هو أكثر من الحدود، وهي تطلعاتهما كدولتين تطمحان إلى استعادة مكانة في النظام الدولي الجديد، لذلك فان تركيا تعمل باستمرار للوصول إلى أهدافها الجيوبوليتيكية المتعلقة بهذه المناطق، دون ان تصطدم بروسيا، تحت شعار وهدف تصفير المشكلات بالنسبة لدول الجوار.

حيث استطاع أردوغان تحويل تركيا إلى قوة قائمة بحد ذاتها، تسعى في سياستها الخارجية مع الغرب وروسيا، إلى الموازنة بين هويتها الجيوسياسية بوصفها جزءاً من حلف شمال الأطلسي "الناتو" والمنظومة الغربية وبين مصالحها مع موسكو.²

وعليه فانه عندما تتدهور علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وروسيا، يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية، وإذا تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة وجميع حلفائها، فإن هذا يؤثر بشكل غير مباشر على مسار الاتحاد الأوروبي، ومن هذا المنطلق، فلا شك أن موسكو تعمل باستمرار على إضعاف تماسك التحالف الغربي، وأن دفع العلاقات مع تركيا منذ صيف 2016 جزء من هذا المشروع، حيث تعمل روسيا على استغلال انعدام ثقة تركيا وإحباطها تجاه الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لتقريب أنقرة من مواقفها، وبعبارة أخرى، تحاول موسكو الاستفادة من جمود العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وبين حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة من جهة أخرى.³

وتعود تطور العلاقات التركية -الروسية إلى نحو عقدين، وازداد زخمها عندما تأسس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى"، كما كرست "القمة الروسية - التركية" التي عقدت في أنقرة في

¹ - وحيد أنعام الكاكائي، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (العدد 59، المجلد 14، 2017)، ص: 46.

² - محمود علوش، "تركيا تختبر حدود قوة أردوغان"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3PxfQAY> بتاريخ 2023/05/14،

تاريخ تصفح الموقع 2023/09/27.

³ - Eduard Soler i Lecha. Op.cit, p:12

ديسمبر 2014 العديد من مجالات التعاون الاستراتيجي بين البلدين،¹ تحمل في طياتها دوافع وأهداف جيوسياسية مختلفة تدرج ضمن الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق امن واستقرار المنطقة، وتجنب التصادم المباشر بين البلدين.

من الجانب التركي تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية، لإحداث تحول استراتيجي في مكانتها الدولية والإقليمية، بعد أن مالت كفة توازن القوى في المجال النووي وتقنيات الفضاء لمصلحة إيران وإسرائيل، وتعد روسيا الملجأ الوحيد الذي يمكن ان يساعدها على انجاز مشاريعها المتعلقة بالطاقة النووية والأقمار الاصطناعية، فأبرمت معها اتفاقيات في هذا المجال في عامي 2010، و 2014، وانبثق عنها محطة "آق قويو" للطاقة النووية وتشغيلها في محافظة مرسين التركية،² الذي تبلغ تكلفته 20 مليار دولار وقدرته 4800 ميغاواط ويتضمن بناء أربعة مفاعلات في قرية آق قويو المطلّة على البحر المتوسط، مما سيسمح لتركيا بالانضمام إلى الدول التي تمتلك طاقة نووية مدنية، وتحقيق وعود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي أطلقها حول هذا المشروع في خطابه المترام مع مرور مئة سنة منذ قيام الجمهورية التركية، بهدف الحد من اعتماد البلاد على واردات الطاقة.³

إضافة إلى ذلك تسعى تركيا إلى رفع التبادل التجاري بين البلدين، والحفاظ على جلب السواح الروس، لاسيما وان السوق الروسية تمثل فرصة كبيرة للمنتجين الأتراك لزيادة حجم صادراتهم من اللحوم والألبان والأسماك والخضروات والفواكه، كما ان السياحة الروسية في تركيا تعد مهمة لانتعاش هذا القطاع المهم الذي يستفيد منه عدد كبير من رجال الأعمال والمواطنين الأتراك.⁴

أما من الجانب الروسي فقد ركز فلاديمير بوتين على الإغراءات الاقتصادية من اجل استقطاب تركيا وتحبيدها عن السياسات الغربية المعادية إلى روسيا، باعتبار تركيا حليف استراتيجي تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث شجع كل الخطوات التي قامت بها تركيا، المتمثلة في توقيع عدة اتفاقيات إستراتيجية مع روسيا، واعتبرها خطوة نحو استقلالية تركيا عن الغرب، حيث قال: "نثمن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة بعلاقاتها مع روسيا، بما فيها التعاون الاقتصادي، بشكل مستقل. لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط بمصالحهم في سبيل المطامع السياسية للآخرين"، حيث تحاول روسيا إعادة السياسة الخارجية التي انتهجتها سابقا مع إيران، مع الجانب التركي، لاسيما وان الأوضاع الجيوسياسية متأزمة بين تركيا والغرب بسبب عدم قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، من خلال

¹ - عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص: 5.

² - المرجع نفسه، ص: 9.

³ - عدنان عبد الرزاق، "تركيا تستعد لتدشين أول مفاعل طاقة نووية بالشراكة مع روسيا"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/9Gnww> بتاريخ 2023/04/03، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/29.

⁴ - عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص: 9.

الاستراتيجيات المقصودة التي يتبناها الطرف الروسي في إعطاء الفرصة لتركيا باستغلال آثار العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب على روسيا، لتستفيد من الوضع، من جهة، وربط أوروبا بالغاز الروسي عبر أوروبا من جهة ثانية.¹

ومن هذا المنطلق، سيؤثر بالضرورة التقارب "التركي-الروسي"، في مخرجات سياستهما الخارجية، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف الجيوبوليتيكية لكلا الدولتين في مناطق الجوار، والمسائل التي تتعلق بروسيا ونفوذها في مناطق الاتحاد السوفياتي سابقا.

فمثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا الشرق أوسطية، بوصفها ذراعا للناتو وقوة مركزية تعمل وتتسق مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة، فإن الترابط الاستراتيجي بين تركيا وروسيا، هو كذلك يلعب دورا مهما في مواقف كلا البلدين في العديد من المسائل، ويمكن ملاحظة هذا في موقف تركيا من خلال ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، حيث تجاهلت تركيا الخطر الذي قد تشكله هيمنة روسيا على البحر الأسود، ومن جهة أخرى، يتجاهل الطرفان المواقف المتناقضة، والمتعارضة في سوريا، من أجل فتح المجال للمضي قدما في تطوير علاقاتهما الثنائية.²

على الرغم من سعي الطرفين "التركي-الروسي" لتعزيز العلاقات بينهما، إلا أن مصالح البلدين تتعارض في كثير من الأحيان، لاسيما في المسائل ذات الأبعاد الجيوسياسية، خاصة في المسائل المتعلقة بالبحر الأسود و منطقة القوقاز، فكلا البلدان يسعيان لتحقيق أهداف ذات أبعاد جيوبوليتيكية، تتعارض مع الطرف الآخر، حيث نلاحظ الطرفان على سبيل المثال موجودان في صراع ناغورنو كاراباخ ويدعمان الجهات الفاعلة التي تقف في مواجهة بعضها البعض، إذ تقف موسكو إلى جانب أرمينيا لأنها لديها اتفاقية دفاع معها، في حين تقف أنقرة إلى جانب أذربيجان ملتزمة بشراكة إستراتيجية واتفاقيات المساعدة المتبادلة.³

وشهدت تركيا وروسيا العديد من الحوادث والتوترات في الماضي، لا سيما في السنوات الأخيرة، فقد قامت تركيا في 22 نوفمبر 2015 بإسقاط طائرة، طائرة روسية من طراز "سوخوي أس يو 24" (SUKHOI SU-24) بالقرب من الحدود التركية السورية بعد أن زُعم أنها انتهكت المجال الجوي التركي. أدى هذا الحادث إلى تصعيد كبير للتوترات بين تركيا وروسيا.⁴

¹ - المرجع نفسه، ص: 7.

² - المرجع نفسه، ص: 8.

³ - Bernhard Bartsch, Christian-P. Hanelt et al., op.cit, p: 29.

⁴ - محمود سمير الرنتيسي، "تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (مصر، أبريل 2016)، ص: 3.

أدانت روسيا تصرفات تركيا ونفت تصريحات الجانب التركي، وصرحت بان روسيا لم تُقدم على انتهاك المجال الجوي التركي، وعلى إثر ذلك فرضت روسيا عقوبات اقتصادية على تركيا، وعلّقت مختلف الاتفاقات الثنائية والتعاون، كما أدى الحادث إلى نشوب حرب كلامية بين قادة البلدين، حيث تم تبادل الاتهامات والخطابات شديدة اللهجة، وأكدت تركيا على موقفها والتزامها بحماية سيادتها والسعي لتحقيق مصالحها الوطنية، وأظهرت استعدادها التام لتحدي روسيا لاسيما عندما تكون مصالحها على المحك، كما هو الحال في سوريا.

وكادت الدولتين ان تتجها نحو العنف في ظل التهديد الروسي بقصف مناطق التركمان، فتفاهم الوضع مما أدى بتركيا إلى تجهيز منظومة كورال، فيما قامت روسيا أيضا بتجهيز منظومة صواريخ "أس 400" (S400) الدفاعية¹، ومع ذلك، وبالرغم من التصعيد الأولي، بذلت كل من تركيا وروسيا جهودًا لاحقًا لتهدئة الموقف، وعقدا محادثات دبلوماسية، وفي نهاية المطاف، عادت العلاقات بين البلدين إلى التحسن، ورُفعت العقوبات الاقتصادية تدريجيًا، واستؤنف الحوار والتعاون في مختلف المسائل.

وبعد إحباط تركيا من عدم النجاح في شراء نظام دفاع جوي من الولايات المتحدة، قررت أنقرة في عام 2017 اختيار البديل الروسي، من خلال شراء صواريخ منظومة "أس 400" المضادة للطيران، على الرغم من التحذيرات المتكررة من الولايات المتحدة، وقيادات حلف شمال الأطلسي لتركيا على عدم الأقدام على هذه الخطوة، التي لا تتوافق مع نظام الناتو، إلا ان تركيا صممت على شراء ونشر نظام الدفاع الصاروخي الروسي الصنع "أس 400"، ونتيجة لذلك تم استبعاد تركيا من برنامج المقاتلات الشبح "أف-35" (F-35)، وعقوبات اقتصادية أخرى، حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية "إن تركيا ستعرض لعقوبات بموجب قانون مكافحة أعداء أمريكا التركية"². لان عملية شراء تركيا لمعدات عسكرية، مثل نظام الدفاع الجوي "أس 400"، من روسيا، تثير مخاوف حلفائها في الناتو، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلق هذا وضعا صعبًا لتركيا في إيجاد توازن بين تدعيم قدراتها الدفاعية بمنظومة صواريخ "أس 400"، ومعالجة المخاوف الأمنية لشركائها في حلف شمال الأطلسي.

اتبعت تركيا نهجًا معقدًا لعلاقاتها مع روسيا، بهدف تحقيق التوازن بين الجوانب التعاونية ومجالات المنافسة الجيوسياسية، فأقامت معها علاقات اقتصادية في مجالات عدة مثل الطاقة والتجارة والسياحة، ويعتبر خط أنابيب الغاز الطبيعي ترك ستريم والذي تطرقنا إليه سابقا، أحد المشاريع

¹ - المرجع نفسه.

² - Eduard Soler i Lecha, op.cit. P: 15.

الرئيسية بين البلدين، والذي أدى إلى زيادة التعاون في مجال الطاقة ، مما أدى إلى توسع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث أصبح يستفيد كلا البلدين من التجارة والاستثمار، وتعمل تركيا كجسر للبضائع الروسية التي تدخل الشرق الأوسط وأوروبا. وتوفر هذه المصالح الاقتصادية حوافز للتعاون والمنفعة المتبادلة.

وفي الوقت نفسه أظهر كلا البلدين نهجاً عملياً براغماتياً، سعيًا وراء مصالحهما الوطنية مع الاعتراف المتبادل بالحاجة إلى تجنب النزاع والتصادم المباشر بين الدولتين، وهذا ما شجع المصالح الاقتصادية والتعاون والحوار الدبلوماسي بينهما، الأمر الذي أنقص من إمكانية حدوث معضلة أمنية بين البلدين، خاصة وأنه توجد مجالات عدة يتنافسان وتختلفان فيها، لاسيما فيما يتعلق بأهدافهما الجيوبوليتيكية في مناطق القوقاز، وآسيا الوسطى، وسوريا... الخ، حيث تتعارض مصالح وأهداف الطرفين، ودعما كلا الدولتين أطراف مختلفة وفقا لمصالحهما القومية، مثل تدعيم أطراف النزاع في سوريا وليبيا، وأذربيجان، وأرمينيا.

وعليه، ساهم الانخراط الدبلوماسي والحوار السياسي والاجتماعات رفيعة المستوى بين الدولتين، في إدارة الخلافات وإيجاد أرضية مشتركة، وحلول سياسية للمسائل التي يختلفان فيها، بالرغم من أنها تعد في اغلب الأحيان حلول مؤقتة، مثل الاتفاق على إيقاف إطلاق النار، والحد من عمال العنف، في المناطق المتصارعة عنها، مثل القوقاز، والبلقان، وشرق المتوسط، إلا أنها تعتبر حلول مهمة لتحقيق التوازن بين التعاون والمنافسة، وهذا يدل على النهج العملي الذي تعتمده تركيا في علاقاتها مع روسيا، مدركة أن التعاون يمكن أن يتعايش مع المنافسة، حيث خلقت توازن بين الجوانب التعاونية والمنافسة الجيوسياسية، تدفعه الرغبة التركية في الحفاظ على سيادتها والسعي وراء مصالحها الوطنية، وأمنها، مع العمل قدر المستطاع على تجنب المواجهات المباشرة ، معتمدة في ذلك على الدبلوماسية، والدبلوماسية متعددة الأطراف، حيث يمكنها الدفاع عن مصالحها والتعاون مع مختلف البلدان، بما في ذلك روسيا، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

على الرغم من أن هذا التوازن التركي، الذي انبثق عنه علاقات بين تركيا وروسيا، نستطيع أن نقول نصفها بالموثوقة، قد أثارت في كثير من الأحيان مخاوف حلفاء تركيا في الناتو، خاصة عندما تدخلت روسيا في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، بالقوة العسكرية، إلا أن تركيا تجد لنفسها وبدقة مكانة، تستطيع فيها الموازنة بين التزاماتها في حلف شمال الأطلسي وعلاقاتها الثنائية مع روسيا.

المطلب الثاني: التعاون الأمني والدفاعي في إطار حلف شمال الأطلسي

حاول أحمد داود أوغلو، إظهار واجبات الدولة التركية من خلال سرد سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث جادل داود أوغلو "بأن تركيا كانت داخل الناتو كدولة جناح خلال الحرب الباردة، لكن بعدما تغيرت الأمور بعد نهاية الحرب الباردة، وبسبب تركيبتها الديموغرافية أصبحت تركيا مجبرة على لعب دور إقليمي في الناتو أكثر مركزية ونشاطاً، الأمر الذي أدى إلى خلق اختلالات في عضويتها في الناتو، رغم أنها كانت ملتزمة بإقامة انسجام بين تحالفاتها الاستراتيجية الحالية وجيرانها".¹

تحاول تركيا بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي ان تستفيد من الضمانات الدفاعية والأمنية الجماعية التي يوفرها الحلف، وكونها جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية لتدخلات حلف الناتو، الذي يعمل لتحقيق المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية من خلال ردعه للتهديدات المحتملة، وتوفير الدعم العسكري للدول الأعضاء، لذلك يرى صناع القرار الأتراك انه يمكن لتركيا الاستفادة من قدرات وموارد حلف الناتو لتعزيز موقفها الدفاعي ومعالجة مخاوفها الأمنية الإقليمية، إذ توفر عضوية حلف الناتو لتركيا التعاون الدفاعي وقابلية التشغيل البيني بينها والدول الأعضاء الأخرى، من خلال التدريبات المشتركة وتبادل الخبرات العسكرية، واكتساب التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، والاستفادة من تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون في صناعة الدفاع، مما يساعدها على تعزيز قدراتها العسكرية وتحديث أسلحتها، وتطوير علاقات وثيقة مع القوات المتحالفة معها.

تدعم تركيا حلف شمال الأطلسي في مهامه الجوية، بطائرات محلية الصنع المختصة في الإنذار المبكر، في إطار عملية الوجود الأمامي المعزز للحلف، في منطقة البلطيق ورومانيا وبلغاريا بعد تصاعد التوترات مع روسيا، كما تستضيف قاعدة "قونية" الجوية وسط تركيا طائرات أواكس التابعة للحلف لدعم عمليات الإنذار الجوي المبكر، وتستقبل منطقة كورجيك بولاية مالاطية وسط تركيا قاعدة رادار ومراقبة تعد جزء من نظام الدفاع الصاروخي لحلف الناتو، وتوفر تركيا كذلك دعماً دائماً للكتيبة العسكرية البحرية، والكتيبة العسكرية المعنية بالتدابير المضادة للألغام (SNMCMG-2)، فيما تولت في عام 2021 قيادة قوة المهام المشتركة عالية الجاهزية (VJTF) التابعة للحلف، التي يبلغ قوامها حوالي 4200 جندي تابعين لقيادة لواء المشاة الميكانيكي الـ 66، لمدة عام كامل، ثم سلمت القيادة إلى فرنسا

¹ - Ibrahim g. Aoude, "turkey and its immediate arab neighbors in the twenty-first century", published by [pluto journals](http://plutojournals.com), (vol. 42, no. 1-2, 2020), p: 93.

في 1 جانفي 2022، مما جعل من تركيا تكون واحدة من أكثر الدول الأعضاء مساهمة في ميزانية الحلف، إذ تعد ثامن أكثر عضو يساهم في الميزانية.¹

ووفقا للعديد من الإحصائيات الرسمية، فإن تركيا قد أنفقت أكثر من أي دولة أخرى في تدريب جميع مستويات القوات العسكرية الألبانية كما قامت بتحديث مصانع الذخيرة في "بوليسا جرامش" (POLIÇA GRAMSH) بين عامي 1992 و 2000، فيما تلقى أكثر من 1000 طالب ومسؤول عسكري ألباني تعليمهم في الأكاديميات التركية، ودرّب المسؤولون العسكريون الأتراك في ألبانيا 3491 جندياً ألبانياً، وبعد عام 1998 تخرج العديد من الطلبة الألبانيين من أكاديمية الشرطة الوطنية، كما قامت الغواصة التركية "تي-سي-جي-ساكاريا" (T-C-G-SAKARIA) بزيارة دوريس الألبانية في نوفمبر 2014، فلاقت ترحيباً كبيراً من كبار المسؤولين العسكريين الألبان، ونتيجة لهذا التدخل التركي في ألبانيا يرى العديد من الأكاديميين والسياسيين أن تركيا لديها معرفة وثيقة ومُفصّلة حول المسائل الأمنية الألبانية.² وهذا بعد أن قام حلف شمال الأطلسي بتقويض تركيا بتمثيله في التعاون الثنائي مع ألبانيا، الأمر الذي صنعت منه تركيا فرصة سانحة، لتطوير علاقاتها الثنائية في العديد من المجالات، منها الجانب العسكري، الذي اضحى يعتمد وبشكل كبير على الخبرات والعتاد التركي.

قبل أن تصبح ألبانيا عضواً في حلف شمال الأطلسي سنة 2009، فوّض الناتو تركيا بالتعاون الثنائي مع ألبانيا في مجال الدفاع، وكان فعلاً نموذجاً للتعاون القوي بين البلدين، حيث اعتمدت ألبانيا بشكل كبير على الجانب التركي في مساعدتها على تدريب قواتها العسكرية وتوفير أحدث التقنيات الدفاعية وإعادة بناء القواعد العسكرية الألبانية وصيانتها، من خلال إبرام اتفاقيات لتوسيع التعاون الثنائي في مجالات التعليم العسكري والتكنولوجيا، فقام أفراد الجيش التركي في سلاح المشاة والقواعد البرية والبحرية والجوية بتدريب القوات المسلحة الألبانية، وتوفير المعدات التكنولوجية ومساعدتها في إعادة بناء بنيتها التحتية العسكرية، وكان لدى ألبانيا وحدة من الجنود منتشرة في أفغانستان، تعمل تحت إشراف القيادة التركية في العاصمة كابول.³

إضافة إلى ذلك، فإن عضوية الناتو توفر لتركيا مزايا وفرصاً مختلفة، حيث تم دعم البلدين القوقازيين جورجيا وأذربيجان من خلال وساطة تركيا في الأمور المتعلقة بأمن خط أنابيب النفط من قبل الناتو.⁴ ويعود تدخل تركيا لصالح البلدين لعدة عوامل واعتبارات، منها العلاقات التاريخية والثقافية

¹ - طغرل تشام، "بسبب التوترات مع روسيا.. الناتو يعزز وجوده شرقي أوروبا" (تقرير) نشر على الرابط <https://bit.ly/465OIQF> بتاريخ 2022/02/12، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/03.

² - Perparim Xhaferi, op.cit. P :58.

³ - Ibid.P:57.

⁴ - Andrei Areshev, op.cit. P:176

التي تشترك فيها مع البلدين، ولأجل مصالحها الإستراتيجية التي تتطلب الحفاظ على الاستقرار هناك بما في ذلك طرق عبور الطاقة وفرص التجارة في المنطقة، الأمر الذي توافق عليه أيضا الولايات المتحدة الأمريكية ويتمشى مع استراتيجيتها في المنطقة، باعتبارها الدولة الأكثر هيمنة على تحالف شمال الأطلسي.

وتماشيا مع ما تم ذكره فان العلاقات التركية الأمريكية تتمتع بأساس جيوسياسي متين ذو خلفية عسكرية قوية، يحمل تقريبا جميع خصائص العلاقة بين قوة قارية ودولة مركزية تتمتع بأفضل موقع جيوسياسي في منطقة الأفرو-أورواسيا، التي تحتوي على حوال 80% من سكان العالم، مع موارد الطاقة الرئيسية وثرواتها الثقافية وطرق التجارة وكون الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى في النظام الدولي، لا يمكن لها أن تحتفظ بمكانتها إلا من خلال تحالفات مع دول منطقة الأفرو-أورواسيا، ولهذا السبب ومنذ فترة الجيوبوليتيكي ألفريد ماهان عام 1905 كان هناك مكونان رئيسيان لاستراتيجية الولايات المتحدة، أولها، الحفاظ على قوة بحرية فعالة، أما الاستراتيجية الثانية هي تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية على أساس نظام التحالفات مثل سياسة الاحتواء في حقبة الحرب الباردة، والتي تجعل البلدان المركزية في أفريقيا وأوروبا واسيا مثل تركيا، جهات فاعلة على مستوى الأقاليم التي تتموقع بها، ومن من ناحية أخرى تحتاج تركيا أيضا بصفتها دولة مركزية متوسطة الحجم إلى قوة عظمى قارية ضمن معايير موازين القوى الداخلية لمنطقة "أفرو - أورواسيا".¹

واستنادا إلى ما سبق فانه بالرغم من انتماء كل من تركيا واليونان إلى حلف الناتو، إلا أن هذا الأخير عجز في إيجاد حلول لتسوية نزاعاتهما² لانهما يدخلان ضمن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فكلا الطرفين يخدمان المصالح الأمريكية، لذلك فهي لا تريد التدخل حتى لا تكون سببا في تغليب أحد الأطراف على الآخر، وقد يكون النزاع بينهما في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، في بعض الأحيان، من خلال تقديم لها العديد من التنازلات والخدمات.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم من خلال السيطرة على الأقاليم الجيوستراتيجية فيه كأقاليم الشرق الأوسط، واسيا الوسطى والقوقاز وأقاليم أخرى، ويعتبر حلف الناتو أحد أهم الأدوات الأساسية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على هاته الأقاليم، لتأمين القسم الجنوبي من جهة روسيا، ومنعها من التحول لقوة عظمى مرة أخرى،³ حيث برزت على أعقاب نهاية الثنائية القطبية مناطق حساسة، تحتاج إلى قوة تسد هذا الفراغ الذي يمكن ان يخل

¹ - Ahmet Davutoğlu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment Of 2007", *Insight Turkey*, (Vol. 10, N1, 2008), P: 88.

² - نزار إسماعيل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 216.

³ - المرجع نفسه، ص 215.

بقواعد برواسي النظام الدولي، وتسيطر على القدرات الإستراتيجية لهذه لمناطق الجيوبوليتيكية الأساسية التي تمتلك قدرات هائلة من الموارد الطبيعية وموقع جيواستراتيجي للتجارة الدولية، وكبح المواجهات العرقية والطائفية، فكان على الولايات المتحدة أن تواجه هذا التحدي كقوة عظمى للنظام أحادي القطب بينما كان على تركيا، كدولة تقع في قلب هذه المناطق الحساسة، أن تستجيب للمخاطر التي تشكلها.¹

ومن هذا المنطلق، فإن تركيا تتدرج ضمن الاستراتيجية الأمريكية كقوة إقليمية في المنطقة، تعمل إلى جانب حلف الناتو، من أجل حماية حدودها من خلال احتواء النزاعات الإقليمية، ومنافسة روسيا، الأمر الذي يجعل من عضوية تركيا في حلف الناتو تعظم من نفوذها الدبلوماسي على المسرح الدولي، حيث يوفر لها منبراً للانخراط في حوار دبلوماسي مع أعضاء الناتو الآخرين، وتشكيل سياسات التحالف، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وبهذا النفوذ تستطيع تركيا لدفاع عن مصالحها وأهدافها الجيوسياسية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، والتصدي للتحديات الأمنية التي تؤثر على أمنها القومي.

وأخيراً يمكن القول إن تركيا، باعتبارها عضواً في حلف شمال الأطلسي، تسعى إلى تحقيق عدة أهداف مهمة من خلال تعاونها الأمني والدفاعي في إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو" وهو منظمة جماعية أمنية تضم 30 دولة عضواً، وكانت عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي ركناً أساسياً في أمنها القومي وسياساتها الخارجية منذ انضمامها إليه عام 1952، لاسيما وأن حلف شمال الأطلسي يعتبر أن الهجوم على أحد الأعضاء يعتبر هجوماً على جميع الأعضاء، وهذا ما يوفر لتركيا مظلة أمنية حاسمة، ويردع الخصوم المحتملين ويعزز موقفها الأمني، ويساعدها في الحفاظ على استقرارها وأمنها، وكذلك يساعدها إلى حد ما في تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة المتواجدة فيها، المليئة بالنزاعات الجيوسياسية، والمذهبية، والطائفية... الخ، حيث يوفر الحلف آليات للتشاور والتنسيق بشأن المسائل الأمنية، مما يساعد الدول الأعضاء على الاستجابة للتهديدات الناشئة.

فمن خلال حلف شمال الأطلسي، توفر تركيا لنفسها إمكانية الوصول إلى آليات التخطيط والتنسيق الدفاعي التي تعزز قدراتها الدفاعية، حيث تعمل الدول الأعضاء معاً على التخطيط الدفاعي، وتطوير هيكل القوة، وقابلية التشغيل البيني لضمان قدرتها على الاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية، وهذا يعني أن القوات العسكرية التركية يمكنها التدريب والعمل جنباً إلى جنب مع قوات الدول الأعضاء الأخرى في الناتو، حيث تسمح إمكانية العمل بين دول الحلف على تعزيز قدرات تركيا العسكرية ومرونتها في الاستجابة للآزمات المختلفة، وحلها.

¹ - Ahmet Davutoğlu, Op.cit, P :88.

وقد ساهمت تركيا في العمليات والمهام التي يقودها حلف شمال الأطلسي، وخاصة في البوسنة والهرسك أثناء "عمليات تنفيذ القوة" (IFOR) في أعقاب اتفاقية دايتون في عام 1995، أثناء تكليفها بمراقبة وتنفيذ الاتفاق الذي كان يهدف إلى إنهاء حرب البوسنة وإحلال السلام في المنطقة، وكذلك شاركت في عمليات "حفظ الأمن في كوسوفو" (KFOR)، من خلال دعم قوات كوسوفو بوحدة عسكرية تولت مهمة تدريب العديد من جنود الحلف الذين تدخلوا في العراق، وتولت مهمة تأمين وتشغيل مطار حامد كرزاي الدولي في العاصمة كابل بصفتها دولة إيطارية، وواصلت القيام بهذه المهمة حتى انسحاب قوات الناتو من أفغانستان.¹

مما ساهم في جهود حفظ السلام والأمن الدوليين وفقا للرؤية التركية وشركائها في الحلف، وفي تبادل المعلومات الاستخبارية بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، الذي كان أمر بالغ الأهمية للإنذار المبكر وتقييم التهديدات والاستجابة لمختلف التحديات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب والتهديدات السيبرانية.

تقدم تركيا دعماً بحرياً دائماً لأنشطة الحلف الخاصة بمنع الهجرة غير النظامية في بحر إيجه، ودعماً لوجيستياً في إطار عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي من خلال توليها مهمة تزويد طائرات الإنذار المبكر والتحكم "أواكس" التابعة للحلف، بالوقود في الجو، مثلما دعمت تركيا سابقاً مهمة "الأمم المتحدة-الاتحاد الإفريقي" المشتركة في دارفور في الفترة من 2005-2007، بالإضافة إلى مساهمتها في عملية "درع المحيط" لمكافحة القرصنة في خليج عدن والصومال وبحر العرب والمحيط الهندي،² الأمر الذي منح تركيا منبرا لممارسة نفوذها الدبلوماسي والسياسي على المسرح الدولي، إذ سمحت عضوية حلف الناتو لتركيا بالمشاركة في المناقشات وعمليات صنع القرار المتعلقة بالمسائل الأمنية التي تؤثر على مصالحها، وتبادل وجهات النظر مع حلفائها، والسعي إلى إيجاد نهج مشترك في التعامل مع المسائل الإقليمية والعالمية.

كما يمكن لتركيا من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي "الناتو" ان تستفيد من شراء المعدات عسكرية من الدول الأعضاء الأخرى، من اجل تحديث قواتها المسلحة، لاسيما منها طائرة "أف-16"، التي تطمح تركيا إلى شرائها من حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ التوترات والخلافات بين الحين والآخر داخل الحلف حول مسائل محددة، مثل شراء تركيا لنظام الدفاع الجوي الروسي "أس400" وعملياتها العسكرية في سوريا، قد افشل هذه الصفقة، ومع ذلك تظل تركيا ملتزمة بعضويتها في حلف شمال الأطلسي، وتستمر في العمل مع حلفائها لمعالجة هذه التحديات في إطار

¹ - طغرل تشام، مرجع سابق.

² - المرجع نفسه.

مبادئ الحلف وقيمه، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين في المنطقة التي تتواجد بها تركيا، وفقاً للمنظور الاستراتيجي التي الذي يخدم مصالح تركيا، وشركائها في الحلف.

خلاصة الفصل

تهدف تركيا من خلال عدة استراتيجيات على تعزيز حضورها التنافسي في الأسواق الأوروبية من أجل ترسيخ مكانتها كلاعب تنافسي في الأسواق الأوروبية، وتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار، وهي:

- استراتيجية إعادة التفاوض على شروط عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بهدف تأمين ظروف أكثر ملاءمة تتماشى مع أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى حرصها على تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي، من أجل إيجاد إطار تجاري محوري يسهل التفاعلات الاقتصادية الأكثر سلاسة مع الشركاء الأوروبيين.
- تعمل تركيا على تعزيز علاقات التعاون الثنائي مع الدول الأوروبية الرئيسية، ومع دول منطقة البلقان، والقوقاز، لتعزيز العلاقات التجارية وتعزيز النمو المتبادل،
- تسعى تركيا بنشاط إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من نقاط قوتها وفرصها الفريدة لجذب رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم.
- تركز تركيا بشكل استراتيجي على تأمين وتنويع مصادر الطاقة لديها لضمان الاستقرار والاستقلال على المدى الطويل، من خلال بحثها الدائم والمتواصل عن التفاوض مع عدة موردين بشأن عقود بيع وشراء الغاز، بهدف إقامة شراكات في مجال طاقة موثوقة ومستدامة
- تهدف تركيا إلى استكشاف الطاقة ونقلها، من خلال رغبتها في السيطرة على البحار المجاورة، بما في ذلك مناطق بحر إيجه، وقزوين، والبحر الأسود، من أجل تعزيز أمن الطاقة لديها، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الفردية، التي قد تتنبثق عنها مخاطر جيوسياسية تعرض مكانتها كلاعب في المنطقة.

كما اتخذت تركيا موقفاً إستباقياً في احتواء النزاعات الجيوسياسية المجاورة من خلال تقديم الدعم للعديد من الأطراف مختلفة:

- في صراع ناغورنو كاراباخ، وقفت تركيا باستمرار وراء أذربيجان، وقدمت لها الدعم الدبلوماسي والعسكري. وعلى نحو مماثل، وفي النزاعات المتعلقة بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، قدمت تركيا الدعم لجورجيا، مؤكدة على التزامها بالحفاظ على سلامة أراضيها.
- دعت تركيا إلى استقلال كوسوفو وكانت مؤيداً قوياً للسكان المسلمين في البوسنة والهرسك، وكذلك، دعمت تركيا باستمرار شمال قبرص في النزاع بين شمال قبرص وجنوب قبرص، سعياً

لحماية مصالحها في منطقة البلقان وشرق المتوسط. تعزيز الاستقرار والأمن في المناطق المجاورة وفقا لرؤيتها لمفهوم الأمن والاستقرار.

- لتركيا لروابط لتاريخية ثقافية وعرقية مع دول معينة في مناطق الجوار، إذ نجد على سبيل المثال، العلاقة بين أذربيجان وتركيا تغذيها اعتبارات عرقية ولغوية قوية، وتعتبر تركيا نفسها حامية للمصالح الأذربيجانية. وبالمثل، فإن لتركيا أيضا روابط تاريخية وثقافية مع الألبان في كوسوفو، وتشترك أيضا في المعتقدات الدينية مع جورجيا، لذلك يمكن أن يكون دعم تركيا للبلدان في صراعات مجاورة مدفوعا باعتبارات أيديولوجية، إذ تعمل حكومة حزب العدالة والتنمية، بجذورها في الإسلام السياسي، على تدعيم مسائل تتواءم ما أيديولوجيتها وتتماشى مع رؤيتها للعدالة وتقرير المصير والسيادة، وقد أدى ذلك إلى دعم تركيا لاستقلال كوسوفو ودعمها لوحدة أراضي جورجيا وكذلك حالة نزاع كاراباخ.

- تركز تركيا استراتيجياً على تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين في جوارها الأوروبي من خلال إيجاد توازن دقيق بين علاقات التعاون والمنافسة الجيوسياسية، وخاصة مع روسيا، وذلك إدراكاً منها لأهمية الحفاظ على العلاقات مع روسيا في حماية مصالحها الخاصة، وفي الوقت نفسه، تظل تركيا ملتزمة بالتعاون الأمني والدفاعي في إطار عضويتها في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، من خلال التركيز على الدفاع الجماعي والتضامن بين الدول الأعضاء في إطار مبادرات الناتو.

الفصل الثالث: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها العربي ومحيطه

2014 - 2023

نحاول في هذا الفصل التعرف على اهم الأهداف الجيوبوليتيكية التي تريد دولة تركيا أن تحققها في الوطن العربي من خلال الاستراتيجيات والمقاربات التي تعتمد عليها سواء منها الاستراتيجيات والمقاربات المتعلقة بالقوة الصلبة في شكلها العسكري والاقتصادي أو مقارنة الإسلام السياسي، والإعلام والدراما التركية التي تتدرج ضمن أدوات استخدام القوة الناعمة التي تولي لها تركيا أهمية كبيرة في المنطقة العربية.

تبنت تركيا موقفا مؤيدا للديمقراطية، على الرغم من أنه لا توجد استراتيجية مشتركة واضحة بين تركيا والقوى الفاعلة في النظام الدولي فيما يتعلق بالتحول في العالم العربي لتحقيق هذه الغاية، إلا أن العديد من الاكاديميين يرى أن القوى العظمى والقوى الإقليمية لها مسؤولية تاريخية وفرصة في الوقت الحاضر للعمل بشكل جماعي، من خلال الجمع بين طاقاتهم وإمكاناتهم في تصميم سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية، لأن التحول في العالم العربي لم يستميل القوى العظمى فقط، بل أيضا سيختبر الدور الجديد الذي تسعى إليه القوى الإقليمية، مثل تركيا في العالم العربي¹، من خلال الأهداف الجيوبوليتيكية التي تريد تحقيقها في الدول العربية المجاورة على عدة مجالات مختلفة، الأمر الذي حفزها بأن تكون دولة وقوة إقليمية فاعلة في المنطقة.

يحتاج نجاح تركيا في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها العربي إلى قاعدة إنتاجية، وتأسيس نظام اقتصادي إقليمي تكون تركيا مركزه، لذلك بدأت تركيا تطرح على العلن توجهاتها الاقتصادية الجديدة من خلال الانفتاح على الشرق الأوسط، والاستفادة من أسواقه، وبناء مصالح اقتصادية واسعة، خاصة مع دوله العربية، من خلال توظيف ثرواتها المائية ومشاريعها الزراعية العملاقة، وإنتاجها الصناعي، وبيئتها السياحية وموقعها الجغرافي كحلقة وصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا لتعزيز مسعاها لتكون شريكاً اقتصادياً وقائداً في المنطقة العربية².

إضافة الى ذلك، حاولت تركيا قدر الإمكان ان تزيل العوائق التي تعترض تعبيد طريقها في مجال الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري، لاسيما منها القضايا التي تتعلق بالجانب السياسي، حيث تحاول تذليل مشاكل الحدود، وحفظ الملفات المتعلقة بقضايا الأقليات والمياه إلى وقت لاحق، حسب

¹ - Dorothee Schmid, Thomas Straubhaar, Nathalie Tocci, **Europe, Turkey and the Mediterranean, Fostering Cooperation and Strengthening Relations**, (bertle mann stiftung, 2012),p:16

² - صايل فلاح مقدار السرحان، مرجع سابق، ص: 230.

أهميتها، والتطورات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، مما يجعلها تحاول اللعب على حبل المتناقضات، ومحاولة إحداث توازن بين علاقاتها ما بين الأنظمة العربية الرسمية والشعوب العربية، وبين علاقاتها مع العرب وإسرائيل¹.

ومن هنا نتناول دراستنا جوانب التغير في السياسة الخارجية التركية لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية، سواء كان ذلك على الصعيد الدبلوماسي في محاولات تركيا لتحقيق امن واستقرار الدول العربية المجاورة وفقاً لرؤيتها، أو على مستوى الجانب الاستراتيجي العسكري حيال القضايا التي استعصت حلّها بالطرق الدبلوماسية وفرضت عليها التدخل العسكري.

المبحث الأول: الاستثمار في الفرص الاقتصادية المتاحة والممكنة

كان للصعود السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي، لتركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، أثر إيجابي في المنطقة العربية، وأعطى صورة نمطية إيجابية عن تركيا في المجتمعات العربية، وادراك تركيا لهذا التصور الإيجابي عنها جعلها تطمح بأن تلعب دوراً بارزاً في الشرق الأوسط وممارسة نفوذها في الشؤون الإقليمية، بهدف وضع نفسها كقوة إقليمية وفاعل مهم في الدول العربية، لذلك تسعى إلى توسيع التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية وفرص الاستثمار مع الدول العربية، من خلال إقامة شراكات الطاقة ومشاريع البنية التحتية وزيادة الوصول إلى الأسواق العربية، معتمدة في ذلك على الانخراط في المبادرات الدبلوماسية، والتوسط في النزاعات، والدعوة لمصالحها الخاصة في القضايا الإقليمية.

المطلب الأول: تعزيز المصالح الاقتصادية

تهدف تركيا إلى تعزيز علاقاتها الثنائية ومصالحها الاقتصادية مع الدول العربية، من خلال التجارة والاستثمار في المقام الأول، وإقامة تعاون اقتصادي أوثق، تسعى فيه تركيا إلى توسيع وصولها إلى الأسواق، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمار من الدول العربية، وهذا يشمل قطاعات مثل البناء والطاقة والسياحة والتصنيع، مصحوبة بالشعارات الليبرالية، مثل النداء لإقامة نظام ديمقراطي يسوده القانون ويحترم حقوق الإنسان وحماية الأقليات، لاسيما ان تركيا كانت تلبس ثوب المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما أضاف حافزاً مهماً لتلبية هذه النداءات التي كانت تمثل القيم الأساسية التي تحرك الربيع العربي، وبالتالي تحولت العلاقات الاقتصادية والهيئات السياسية إلى نفوذ جيوسياسي

¹ - المرجع نفسه، ص 230.

تركي داخل المنطقة العربية، جعل منها تشارك خبرتها في مجالات مختلفة مع العديد من الدول المعنية بالربيع العربي مثل الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات.¹

وبناء على ذلك، سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول العربية من خلال زيادة التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، وشاركت الشركات التركية في قطاعات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة العربية وفي مختلف القطاعات، مثل البناء والطاقة والبنية التحتية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المنطقة، وتعزيز العلاقات الوثيقة، مما ساهم في الترابط الاقتصادي والتأثير على الديناميكيات السياسية.

الفرع الأول: تجارة واستثمارات وتعاون اقتصادي مع لبنان

يشهد الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان خلال السنوات القليلة الماضية أزمات متصاعدة، تعد الأسوأ له منذ الحرب الأهلية في سبعينيات القرن الماضي، حيث لم تتمكن النخب السياسية الحاكمة من أي نجاح يحقق الاستقرار الاقتصادي للبلاد، حتى يتوقف مشهد الانهيار الذي يسير نحوه البلد، ولبنان لا يملك من الموارد الجاري استغلالها إلا القليل. ومع الصعود الإقليمي لتركيا حاولت على مدار سنوات أن يكون لها تأثير في العديد من الملفات العربية، خصوصاً تلك التي تشهد أزمات مثل لبنان، محاولة بذلك وضع موطئ قدم لها بالمنطقة عبر قوتها الناعمة أو الصلبة إن احتاج الأمر.² وبالتالي أصبحت لتركيا علاقات اقتصادية مع لبنان، حيث تلعب التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي أدواراً مهمة، بالرغم من أن الوضع الاقتصادي في لبنان يعد صعباً بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة، والتي يمكن لها أن تنعكس سلباً على هذه العلاقات.

قامت تركيا بإدراج دولة لبنان في برنامج المساعدة العسكرية الخارجية التركي منذ عام 2015، وقدمت له مساعدات متنوعة، شملت ذخائر حيّة، وقطع غيار للدبابات وناقلات جنود مدرّعة، ومعدّات عسكرية، إلى جانب إعلانها في 2018 توسيع إطار مساعداتها ليشمل المؤسسات الأمنية اللبنانية، وتحاول تركيا أيضاً أن ترسم حدودها البحرية مع لبنان في البحر الأبيض المتوسط، ما يحقق للطرفين مكاسب مهمّة في منطقة شرق المتوسط حيث يوجد احتياطي كبير جداً من الغاز.³

¹ - Dorothee Schmid, Thomas Straubhaar, op.cit, p 17.

² - عبد الناصر القادري، "دعم عسكري ومشاريع تنموية وتجنيس: لماذا تهتم تركيا بلبنان"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/MviYF> بتاريخ 2022/09/28، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/07

³ - المرجع نفسه.

قام وزير الخارجية مولود تشاوش أوغلو بتاريخ 23 أوت 2019 بزيارة رسمية إلى لبنان،¹ وقبله، كانت زيارة رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا آنذاك "رئيس البلاد حالياً" في عام 2010،² وكذلك قام رئيس الأركان اللبناني العماد جوزيف عون بزيارة إلى العاصمة أنقرة بدعوة من نظيره التركي يشار غولر، في شهر سبتمبر 2021، وهذا ما يشير إلى اهتمام تركيا بعلاقاتها مع الدولة اللبنانية.³ حيث انخرطت كل من تركيا في علاقات ثنائية، مدعومة بالتجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي، والمساعدات الإنسانية.

وصل عدد الاتفاقيات بين البلدين إلى 30 اتفاقية، كان أبرزها اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة في عام 2010، تضمنت إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات من الجانبين، وإلغاء تأشيرة الدخول لمواطني البلدين، وأخرى تتعلق بالتعاون الزراعي والصحي، واستمر تعزيز التبادل التجاري بين البلدين إلى أن بلغت قيمته 1.3 مليار دولار عام 2013،⁴ وأدى رفع التأشيرة عن اللبنانيين إلى تدفق مئات الآلاف منهم للسياحة في تركيا سنوياً، بمعدل وسطي يقارب 300 ألف سائح سنوياً.⁵

قدمت تركيا مساعدات إنسانية للبنان خلال أوقات الأزمات، فعلى سبيل المثال، قدمت تركيا مساعدات واسعة للإصلاح العاجل وإعادة إعمار لبنان في أعقاب الحرب الإسرائيلية اللبنانية في عام 2006،⁶ وكذلك بعد انفجار مرفأ بيروت المدمر في 04 أوت 2020، حيث بدت تركيا أكثر اهتماماً بلبنان حينما وقع انفجار ميناء بيروت في والذي خلف مقتل قرابة 200 شخص وإصابة أكثر من 6 آلاف آخرين، ودماراً هائلاً في المنطقة، وخسائر تتجاوز قيمتها 15 مليار دولار، أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان محادثة هاتفية مع نظيره ميشال عون، مباشرة عقب الانفجار، عبر خلالها عن مساندة تركيا حكومة وشعباً للشعب اللبناني، وان تركيا مستعدة لدعم بيروت في كل المجالات التي تحتاج إليها، لا سيما في المجال الصحي، وارسل إلى بيروت وفد تركي مكون من 37 خبيراً من وزارة الصحة ومنظمة الهلال الأحمر التركي، مجهزين باللوازم الطبية، وعربات إنقاذ، ووحدات استجابة

¹ - موقع وزارة الخارجية التركية، "العلاقات السياسية بين تركيا ولبنان"، نشر على الرابط:

https://www.mfa.gov.tr/turkiye-lubnan-siyasi_iliskileri.ar.mfa تاريخ تصفح الموقع 2023/10/07

² - نعيم برجاي، "لبنان وتركيا: 30 اتفاقية تعاون في 7 عقود من الأخوة"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/Ts6jo>

بتاريخ 2022/02/01، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/08

³ - عبد الناصر القادري، مرجع سابق.

⁴ - نعيم برجاي، مرجع سابق.

⁵ - عبد الناصر القادري، مرجع سابق.

⁶ - موقع وزارة الخارجية التركية، (العلاقات السياسية ...)، مرجع سابق.

للتوارئ، وخيام،¹ وعلى نفس النهج سارعت تركيا في تقديم مساعداتها على إثر انفجار عكار في أوت 2020، الذي أدى إلى مصرع 31 شخصا وإصابة 79 آخرين، بينهم أفراد بالجيش، وأشاد وزير الصحة اللبناني حينها حمد حسن، بمساهمات تركيا، ووصفها بأنها "مبادرة إنسانية بامتياز".²

وبالرغم من العلاقات الجيدة بين الحكومة التركية ونظيرتها اللبنانية، إلا أنه لا يوجد لتركيا أي حليف سياسي معن في المجلس النيابي اللبناني أو مجلس الوزراء، سوى بعض العلاقات الشخصية التي نمت مؤخراً بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على عكس إيران والسعودية وفرنسا، لم تدعم أنقرة أي حزب سياسي لبناني بما في ذلك الأحزاب السياسية الإسلامية التي تحمل فكر الإخوان المسلمين، ما جعلها مبتعدة عن الاستقطاب السياسي الحزبي الذي تقوده العوامل الخارجية مثل إيران والسعودية وفرنسا، مما جعل من تركيا تحظى بدعم شعبي، خصوصاً في الوسط السنّي المهمش إلى حد ما المتواجد ببعض مدن الشمال اللبناني مثل طرابلس وعكار.³

قدمت تركيا مساعدات سياسية وعسكرية واقتصادية إنسانية لدولة لبنان، وكانت مسألة ترسيم الحدود البحرية نقطة اهتمام بسبب موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث سعت تركيا إلى توسيع أنشطتها للتنقيب عن الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وشاركت لبنان، مثل الدول المجاورة الأخرى في المنطقة، في المناقشات المتعلقة بالتنقيب عن الغاز البحري وإدارة الموارد.

تعمل تركيا بنشاط على استكشاف موارد الغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل مناطق ذات أهمية أيضاً للبنان، ويعتقد أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لديها احتياطات كبيرة من الغاز، وتتنافس دول المنطقة على الوصول إلى هذه الموارد، مما أدى إلى نزاعات حول ترسيم الحدود البحرية مع دول متعددة في شرق البحر الأبيض المتوسط، مثل تركيا واليونان وقبرص، كما أنّ للبنان أيضاً مطالب باحتياطات الغاز البحرية المحتملة في منطقته الاقتصادية الخالصة، مما يشكّل ترسيم الحدود البحرية مع الدول المجاورة، أولوية بالنسبة لتركيا، لأن التوصل إلى اتفاقية حدود بحرية مع لبنان يمكن أن يخدم الأهداف الجيوبوليتيكية التركية بعدة طرق، ويمكن أن توفر لها إطاراً قانونياً لأنشطتها في استكشاف الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما قد يعزّز من مكانة تركيا في أسواق الطاقة الإقليمية، ويدعم نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط.

¹ - عبد الناصر القادري، مرجع سابق

² - نعيم برجوي، مرجع سابق.

³ - عبد الناصر القادري، مرجع سابق.

إلا أن ذلك امر صعب التحقق، في ظل الوضع الاقتصادي المتردي، والصّعب في لبنان، حيث تعاني لبنان من التضخم المفرط، وانخفاض قيمة العملة، وأزمة القطاع المصرفي، مما قد يؤثر بشكل كبير على ديناميكيات العلاقات الاقتصادية التركية اللبنانية، وكذلك في ظل وجود بعض الجهات الإقليمية الفاعلة مثل، السعودية، وإيران، لاسيما وأن العلاقات الإيرانية اللبنانية لها جذور عميقة في لبنان، ولذلك، يكون من الصعب على تركيا، أو أي من الجهات الإقليمية الأخرى الفاعلة الأخرى، أن تقوم بزراعة الوضع القائم التي تسيطر عليه إيران بسهولة، ويجب على تركيا أن تكثف من جهودها في لبنان، حتى تحظى بقاعدة شعبية كبيرة في المجتمع اللبناني، من أجل أن تحظى بدعم من الجسم الاجتماعي.

الفرع الثاني: شراكة إقتصادية استراتيجية مع الجزائر

تعود العلاقات الجزائرية التركية إلى خمسة قرون إلى الوراء من ماضيها التاريخي، عندما وصل القائد العثماني خير الدين بربروس إلى شمال إفريقيا في سنة 1516، ولعب دوراً أساسياً في مواجهة الإسبان والفرنسيين في البحر الأبيض المتوسط، وقد احتقلت الجزائر وتركيا في 2016 بمرور 500 عام على العلاقات بينهما،¹ وقال السفير الجزائري مراد عجابي " التاريخ المشترك للبلدين، كانت كتابته حكراً على المؤرخين الغربيين.. آن الأوان لأن نعيد كتابة تاريخنا المشترك بأنفسنا معتمدين على مؤرخينا ومراجعنا وخاصة الأرشيف العثماني خلال الفترة بين 1516-1830".²

ويبدو أن تركيا هي كذلك حريصة اليوم من أي وقت مضى، على تعزيز العلاقات بينها وبين الجزائر، وتتمينها عبر روابط استراتيجية في إطار مصالح مشتركة ومتوازنة، في مجالات مختلفة، تتجاوز السياسة إلى الثقافة، والاقتصاد و الأمن، والشراكة في إنجاز مشاريع صناعية عسكرية، تعزز قوة البلدين.³ ويقول في هذا السفير الجزائري مراد عجابي أن "هناك علاقات متميزة تجمع الجزائر وأنقرة على مختلف الأصعدة.. وأن البلدين يعملان على تثمين إرثهما الثقافي المشترك، مثل ترميم بعض المعالم التاريخية التي تعود إلى الحقبة العثمانية"، ومن جهة تركيا قالت سفيرة تركيا لدى الجزائر ماهينور أوزدمير كوكطاش، إن "التقارب السياسي الموجود بين البلدين، وضع أسساً جديدة للعلاقات الثنائية.. وأن تركيا ترى الجزائر كدولة ودولة شقيقة، ويربطنا معها علاقات ثقافية واقتصادية وسياسية، وتبدي تركيا أهمية كبيرة للتعاون معها"، فيما يرى الأستاذ أحمد أويصال مدير مركز دراسات وأبحاث

¹ - جلال الورغي، "العلاقات التركية-الجزائرية من منظور استراتيجي"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Rqazhj>

بتاريخ 2022/05/19، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/20

² - مركز أورشام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، "أفاق العلاقات التركية - الجزائرية"، نشر على الرابط:

<https://2u.pw/VTtyNyMe> بتاريخ 2020/05/28، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/20.

³ - جلال الورغي، مرجع سابق.

الشرق الأوسط أن: "الجزائر وتركيا هما شريكان مهمّان، الأول في غرب المتوسط والثاني في شرقه، ولهما دور هام في استقرار المنطقة.. ان البلدين يدعمان القضية الفلسطينية، وعدم سقوط ليبيا في يد المرتزقة الأجانب، ويريدان مصلحة الليبيين، على عكس من يدعمون الانقلابات".¹

وتعتبر تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر، بينما تعد الجزائر ثاني أكبر شريك اقتصادي وتجاري لتركيا في أفريقيا، وتمثل تركيا المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات،² حيث تطورت العلاقات التركية الجزائرية الاقتصادية والتجارية خلال العقدين الأخيرين بشكل كبير، بعد ان حققت الجزائر مستوى مقبول من الأمن والاستقرار، الأمر الذي مكّنها بأن تصبح قطباً جاذباً للاستثمارات الخارجية، وتضع خططاً لتعزيز بنيتها التحتية بشكل نوعي، إذ تشير بعض التقارير إلى مخططات في هذا الصدد بموازنة قد تصل إلى 150 مليار دولار، إذ بلغ حجم التبادل التجاري سنة 2020، بين تركيا والجزائر 3.5 مليار دولار، وتستثمر شركات تركية في الجزائر بمجال الحديد والفولاذ بحجم يقدر بـ 2.5 مليار دولار، واستثمارات أخرى بمجال التصنيع تقدر حجمها بـ 200 مليون دولار، مما ستجعل من الجزائر بلداً مصدراً لأول مرة منذ الاستقلال.³

من بين الشركات التركية المستثمرة في الجزائر، شركة "توسالي" (TOSYALI) التي مُنحت لها مهمة بناء مصنع للصلب في ولاية وهران بميزانية قدرها حوالي 750 مليون دولار، وله القدرة على تشغيل حوالي 1000 شخص، وإنشاء مصانع لإنتاج المنسوجات في ولايتي بجاية وغلزيان، تهدف إلى تمكين الجزائر من تصدير الألبسة إلى أوروبا، ومصنعين في ولاية البليدة متخصصين في منتجات التنظيف المنزلية والمنتجات الصحية بميزانية تبلغ حوالي 50 مليون دولار، كما ستركز الاستثمارات التركية في الجزائر على مجال الطاقات المتجددة لإنتاج الألواح الشمسية.⁴

ويستهدف البلدان مضاعفة حجم التبادل التجاري، الذي يتراوح بين 3.5 و 4 مليارات دولار سنوياً، إلى 10 مليارات دولار "لكل منهما" في غضون 2030، وفي هذا أشار الرئيس الجزائري على إثر مقابلة مع صحيفة لوبوان الفرنسية إلى أن العلاقات مع تركيا "تعتبر ممتازة"، وقال: "بلا شروط سياسية استثمر الأتراك 5 مليارات دولار في الجزائر".⁵

¹ - مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، مرجع سابق.

² - سمية رمدوم، "العلاقات الجزائرية - التركية (2002-2020)"، مجلة رؤية تركية، (تركيا، 2021)، ص: 165.

³ - مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، مرجع سابق.

⁴ - سمية رمدوم، مرجع سابق، ص: 165.

⁵ - موقع تي آر تي عربي TRT، "مليارات الدولارات و 1400 شركة: تعرّف حجم الاستثمارات التركية في الجزائر"،

نشر على الرابط: <https://cutt.us/QYHBt> بتاريخ 2022/06/28، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/08.

وفضلاً عن عزم البلدين على رفع حجم المبادلات التجارية بينهما من خلال الاستثمارات التركية في الجزائر، يتوجهان البلدان إلى تعزيز علاقتهما في مجال التعاون العسكري، بما يدعم القدرات القتالية والدفاعية للجزائر، لاسيما مع التطور الملحوظ في الصناعات العسكرية التركية فيما يتعلق بمجال الطائرات دون طيار، التي باتت إحدى الصناعات الحيوية الحديثة عبر العالم، مما قد يساعد الجزائر من تأمين ترابها، خاصة وأنها تترجّع على مساحة جغرافية واسعة، تحتاج إلى مثل هذه التكنولوجيا العسكرية الحديثة.

كما سيتم تزويد تركيا بالغاز الطبيعي من الجزائر، عبر محطة الغاز المسال في ريفيثوسا، غرب أثينا، ومن المحطة المقرر إنشاؤها في ألكسندر بوليس بشمال شرق اليونان.¹ في ظل أزمة الطاقة التي خيمت على العالم بأسره منذ اندلاع الحرب الأوكرانية أواخر فيفري 2022، الأمر الذي يجعل تركيا تستفيد من التقارب السياسي والاقتصادي مع الجزائر لتعزيز حصتها من الغاز الجزائري على حساب غاز روسيا وإيران، حيث بدأت تركيا استيراد الغاز من الجزائر بكمية تبلغ 5.4 مليار متر مكعب سنوياً، كما فتحت أبوابها أمام شركة سوناطراك الجزائرية لتصبح أحد أكبر الشركات المستثمرة في المشروع البتروكيميائي بمدينة جيهان، عقب توقيعها لثلاثة عقود بلغت قيمتها 1.7 مليار دولار لاستخدام غاز البروبان الجزائري لإنتاج مادة البولي بروبيلن البلاستيكية.²

عرفت العلاقات بين البلدين مرحلة نشطة للعلاقات السياسية والاقتصادية مؤخراً، وزار رئيس الجمهورية التركية الجزائر مرتين خلال سنتين متتاليتين، حيث كان أول رئيس جمهورية يزور الجزائر في 26 جانفي 2020 ويلتقي بالرئيس عبد المجيد تبون بعد انتخابه،³ وصرح الرئيس تبون في المؤتمر الصحفي المقام على هامش زيارة أردوغان للجزائر، أنه جرى الاتفاق على تخصيص التواصل بين الوزراء الجزائريين ونظرائهم الأتراك لعدم ترك مجال لأي سوء تفاهم، وأعطى موافقته بحيازة أرض لبناء سفارة تركية جديدة في الجزائر، وكذلك بافتتاح مركز الثقافة التركي في الجزائر ومركز ثقافي جزائري في تركيا، الشخصية للرئيس تبون في تغيير اتجاه العلاقات مع تركيا، وهذا يوحي لأهمية العلاقات بين الطرفين.⁴ وزار كذلك وزير الخارجية التركي الجزائر في أكتوبر 2019، وفي 5 جانفي

¹ - موقع الشرق، (جسر الطاقة...)، مرجع سابق.

² - موقع تي.ار.تي. عربي (TRT)، (مليارات الدولارات...)، مرجع سابق.

³ - مركز أورشام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، مرجع سابق.

⁴ - سمية رمدم، مرجع سابق، ص: 160.

2020،¹ وهذه الزيارات المتكررة تعتبر إشارة إلى مدى أهمية العلاقات بين البلدين، والأهمية التي تبديها تركيا لها.

وتتظر تركيا إلى الجزائر بحكم وزنها الجغرافي والديموغرافي، ومكانتها التاريخية والجيوسياسية، على أنها البوابة الرئيسية للمنطقة المغاربية، وتحلّ الجزائر المرتبة التاسعة عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي، وتحلّ المرتبة العاشرة عالمياً من الاحتياطي العالمي منه، وتحلّ كذلك المرتبة الثالثة في تصديره إلى تركيا بعد روسيا وإيران، كما تحلّ المرتبة السادسة عشر عالمياً في احتياطي النفط.² وهذا ما يفسر لنا تزايد الاهتمام الدولي بالجزائر منها الجمهورية التركية، وذلك لمحتوي عليه من مصادر حيوية للطاقة، ولموقعها الحيوي المتجاور مع أوروبا، وبوابة إفريقيا، حيث تعتبر الشراكة بين تركيا والجزائر فرصة للبلدين للتنسيق والتعاون لدخول السوق الإفريقية التي تحتوي على إمكانيات هائلة، جعلت القارة محلّ اهتمام وتنافس واضح في السنوات الأخيرة بين واشنطن وموسكو والصين التي ضمت إفريقيا إلى طريق الحرير باستثمارات تقدر بأكثر من 300 مليار دولار،³ مما يجعل من تركيا تخطو خطوة مهمة في تعزيز خططها الاستراتيجية الموجهة نحو إفريقيا، من أجل تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، من خلال سياستها الخارجية، بزعامة حزب العدالة والتنمية، التي تحمل مقاربات تجاوزت المستوى الاستثماري الاقتصادي، لتصل إلى تقديم المساعدات الإنسانية، والإغاثة للعديد من دول القارة الإفريقية.

يمكن القول ان الصورة النمطية لتركيا في تحسن ملحوظ لدى الجزائريين، منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، مما يعني ان السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر في عهد حزب العدالة والتنمية عملت على إعادة رسم صورة إيجابية عن الدولة التركية في المنطقة العربية، والجزائر خصوصاً، من خلال توجيه استراتيجيات جذابة نحو المنطقة، تمزج بين السياسة الفعالة، والبراغماتية الاقتصادية، والأيدولوجية الدينية.

لكن ما يعيب السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، هي أنها في الحقيقة لا تتماشى مع درجة القبول لدى الجمهور الجزائري وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا المباشرة في المغرب العربي.⁴ مثل قضية الصحراء الغربية التي تعد إحدى نقاط الخلاف في التوجهات السياسية الخارجية لكلا من البلدين إذ تدعم تركيا الموقف المغربي في عدم الاعتراف بالصحراء الغربية، وترى بأنه إقليم منفصل عن

¹ - مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، مرجع سابق.

² - جلال الورغي، مرجع سابق.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، مرجع سابق.

المغرب، ويرجع ذلك إلى خلفية صراعها مع الأقلية الكردية، التي تطمح إلى الانفصال وإقامة الحكم الذاتي، في حين تدعم الجزائر جبهة البوليساريو وترى بأن قضية جمهورية الصحراء الغربية قضية تحررية، يناضل فيها الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره، مستندة في ذلك إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما ينص عليه ميثاق الاتحاد الإفريقي.¹

يمكن القول ان جهود تركيا في بناء علاقات مع الدول التي تملك موارد الطاقة مثل الجزائر، مدفوعة باعتبارات اقتصادية وجيوسياسية، أهمها العمل على تنويع مصادرها من الغاز الطبيعي وتقليل اعتمادها على موردين محددين، مثل روسيا وإيران، في ضوء أزمة الطاقة والمشهد الجيوسياسي الذي يشهده العالم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة إلحاح جهود تركيا لتنويع مصادر الطاقة لديها، من أجل التقليل من الاعتماد على الموردين الذين يمكن ان تتأثر علاقاتها بهم بسبب التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، والذين يمكن ان يستعملوا عملية التموين بالغاز كوسيلة لإجبار تركيا عن التنازل عن بعض أهدافها الجيوبوليتيكية، لذلك تستمر تركيا في تطوير علاقاتها الثنائية مع الدول التي تمتلك مصادر الطاقة، بما في ذلك الجزائر، التي تعد مورداً مهماً للغاز الطبيعي إلى تركيا لسنوات عديدة ، والتي يمكن ان تضمن لها تنويع إمدادات الغاز، والتقليل من خطر تعرضها لانقطاع الإمدادات وتقلبات الأسعار.

وفضلا عن استراتيجية التنويع الجذابة التي تعتمد عليها تركيا مع الجزائر في إمدادات الطاقة، لدى كل من الجزائر وتركيا أيضا مخاوف تتعلق بالأمن الإقليمي وجهود مكافحة الإرهاب، لذلك يكون في مصلحة البلدين ان يبادلا المعلومات الاستخباراتية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، مثل قضايا الإرهاب والتطرف، لاسيما ان المواقع الجغرافية للدولتين لهما العديد من التداعيات الجيوسياسية، والأمنية على الدولتين، مما يستوجب عليهما التعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، لاشتراك مصالحهما في بعض القضايا الإقليمية والدولية، مثل التعاون في قضايا مثل حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، واستقرار شمال إفريقيا بما في ذلك ليبيا، ومع ذلك، توجد اختلافات في مثل هذه القضايا، تتحكم فيها بدرجة أولى مواقعهما الجيوسياسية مثل قضية جمهورية الصحراء الغربية.

الفرع الثالث: علاقات متناقضة مع تونس

إن اهتمام تركيا بتعزيز علاقاتها مع تونس خلال فترة الترويكا (2011-2014) ينبع من السياق الأوسع للربيع العربي والتحولت السياسية اللاحقة في العالم العربي. فبعد الربيع العربي، شهدت العديد من البلدان في المنطقة، بما في ذلك تونس، تغيرات جيوسياسية واقتصادية كبيرة.

¹ - سمية رموم، مرجع سابق، ص ص: 168، 169.

خاصة عندما تولّت الترويكما الحكم في السلّطة تونس، وهي ائتلاف من ثلاثة أحزاب بقيادة حركة النهضة، الأمر الذي أتاح الفرصة لتركيا للانخراط بشكل أعمق مع المنطقة.

استطاعت تركيا ان تستفيد من الحكومة الانتقالية في تونس وعمليات التحول الديمقراطي الأوسع في المنطقة لتعزيز نفوذها، جزئياً كجزء من الهدف الجيوبوليتيكي الأسمى الذي يُنظر إليه على أنه مشروع عثماني جديد لتعزيز دور تركيا في العالم العربي.

أدت الاتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس وتركيا منذ سنة 2005 والتي تطورت بمجيء حزب النهضة، إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تونس. فمنذ عام 2011، شهدت الاسواق التونسية غزواً بالمنتجات التركية، مما أدى إلى إضعاف الصناعة المحلية وإفلاس العديد من الشركات التونسية. فآثارت هذه الوضعية عدة تساؤلات حول مدى استفادة تونس من هذه الشراكة الاقتصادية، خاصة في ظل التفاوت الكبير في الميزان التجاري بين البلدين.¹

في السابق أعطى العثمانيون لتونس الأولوية نظراً لأهميتها الاستراتيجية في شمال إفريقيا، بسبب موقعها الساحلي الذي سمح للعثمانيين بتوفير قاعدة بحرية حاسمة في البحر الأبيض المتوسط، ومكّنهم من الدفاع على أنفسهم، ومصالحهم في المنطقة ضد الغزوات المحتملة ومحاولات الاستعمار من قبل القوى الأوروبية، مما سهل عليهم تأكيد هيمنتهم في شمال إفريقيا ومواجهة النفوذ الأوروبي.²

أرادت الحكومة التركية بقيادة أردوغان أن تسير على خطى الإمبراطورية العثمانية، من خلال استغلال الموقع الجيوسياسي للدولة التونسية بعد أحداث الربيع العربي. حيث سعت الحكومة التركية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى توسيع نفوذها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستغلة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية في المنطقة العربية، التي عرفت موجة احتجاجات وانتفاضات بدأت في عام 2010 وأعادت تشكيل المنطقة من جديد.

حدّدت تركيا عدة أهداف جيوبوليتيكية، مستخدمة عدّة استراتيجيات لتأكيد حضورها الجيوسياسي في المنطقة العربية. فأصبحت تونس، نظراً لموقعها المحوري في البحر الأبيض المتوسط ودورها الرمزي كمكان ميلاد الربيع العربي، نقطة محورية للسياسة الخارجية التركية. حيث كانت تركيا تهدف إلى وضع نفسها كنموذج للحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، وعرض إصلاحاتها ونموها

¹ - منية غانمي، "اتحاد الشغل يدعم مراجعة الإتفاقية مع تركيا: أضرت بتونس"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3DL5LhD> نشر بتاريخ 2021/11/22، تاريخ تصفح الموقع: 2024/05/28

² - الزبير خلف الله، "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة"، نشر على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/1706> بتاريخ 2014/09/11، تاريخ تصفح الموقع: 2024/05/28.

الاقتصادي كنموذج للدول الأخرى في المنطقة، من خلال تأكيد نفوذها مستعملة الشراكات الاقتصادية والاستثمار والمشاركة الدبلوماسية، في دعم التحول الديمقراطي في تونس، من أجل ترسيخ موطئ قدم لها في شمال أفريقيا، وكلها أمل في توسيع نفوذها إلى بلدان عربية أخرى تواجه تحولات مماثلة.

بعد فترة الترويك، وبمجيء الرئيسين قيس سعيد والباقي قائد السبسي، أدركا النفوذ المتزايد لتركيا في تونس خلال فترة الترويك عندما كانت حركة النهضة في السلطة. وقد دفعهما إدراكهما للطموحات التركية في تونس، بما في ذلك التطلعات المتوافقة مع المشروع العثماني الجديد في المنطقة العربية، إلى البحث عن طرق لتقليص موطئ قدم تركيا وحماية سيادة تونس.

اتخذ الباقي قائد السبسي، الذي شغل منصب الرئيس من عام 2014 إلى عام 2019، موقفاً أكثر حذراً ضد صعود نفوذ القوى الأجنبية في تونس، ودافع عن الهوية الوطنية التونسية، ودعا إلى مقاومة التدخلات الخارجية، وتعزيز السلطة السياسية وبناء مشهد سياسي أقل ملائمة للنفوذ الأجنبي.¹

كما عبّر قيس سعيد، الذي تولى منصبه في عام 2019، عن مخاوفه بشأن الديناميكيات السياسية المتأثرة بالقوى الأجنبية، بما في ذلك تركيا. ودعا إلى نهج أكثر قومية وأكد على الحاجة إلى السيادة التونسية في عمليات صنع القرار.

أعلنت الحكومة التونسية الحالية التي تزامن فترة حكم الرئيس قيس سعيد بأنها بصدد دراسة إمكانية مراجعة اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، بل وقد تذهب إلى حد إلغائها، وذلك نتيجة التأثيرات السلبية التي لحقت باقتصادها. فقد بلغ العجز التجاري مع تركيا حوالي مليار دولار، مما دفع السلطات إلى التفكير في خطوات تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي والحد من استنزاف العملة الصعبة.²

يمكن القول ان انخراط تركيا في تونس في فترة بعد الربيع العربي يجسد استراتيجية أردوغان الأوسع لإحياء نفوذ تركيا في المناطق العثمانية السابقة، ومن خلال الاستفادة من الأهمية الجيوسياسية لتونس والتحولات السياسية، هدفت تركيا إلى تقديم نفسها كزعيم إقليمي. إلا أن هذه الجهود واجهت مقاومة كبيرة، سواء على المستوى المحلي داخل تونس أو من القوى الإقليمية المتنافسة. ولازال موضوع تدخل تركيا في المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي محل جدل، مما يعكس الديناميكيات المعقدة للجغرافيا السياسية بعد الربيع العربي.

¹ - خطاب الرئيس التونسي الباقي قائد السبسي سنة 2018 بمناسبة عيد الاستقلال، للمزيد ينظر الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=llH4vGfzSe8>

² - منية غانمي، مرجع سابق.

الفرع الرابع: استثمارات ومساعدات تركية للصومال

تشارك تركيا في العديد من مشاريع التنمية والمساعدات في الصومال، مما ساهم في توثيق العلاقات بين البلدين، بالرغم من أن الصومال لا تعتبر من الجوار ولا حتى جوار الجوار التركي البري ولا البحري، إلا أن المسافة القصيرة نسبياً بين البلدين ساهمت بشكل كبير في تسهيل التواصل والتفاعل بين حكومتي البلدين وبين الشركات والأفراد.

يصنف العديد من الباحثين الدولة التركية بأنها اللاعب القديم الجديد في القرن الإفريقي، فمنذ عام 2011 اضحى التدخل التركي أكثر وضوحاً في بلدان القارة الإفريقية، لاسيما العربية منها، من خلال توفير الدعم الإغاثي العاجل، والاستثمارات في أهم القطاعات الحيوية، مروراً بدعم الحكومات عسكرياً وسياسياً، وهو ما ينطبق على الحكومة الصومالية، حيث دعم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان علناً ميزانية الدولة الصومالية خلال حكم نظيره الرئيس الصومالي السابق، حسن شيخ محمود، وذلك بملايين الدولارات، وأعطى تعليمات لحكومته بتنفيذ جانب من البرامج الإنمائية والمشاريع الإنسانية في ربوع البلاد.¹

وفي الانتخابات الرئاسية التي أقيمت في عام 2017 كانت أنقرة تؤيد بقاء الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، كخيار مناسب لاستمرار استراتيجياتها، والحفاظ على مكتسبات الحكومة الصومالية الفيدرالية مما حققته من إصلاحات سياسية واقتصادية، لكن كان صعود "فرماجو" إلى سدة الحكم على حساب الرئيس، حسن شيخ محمود، بمثابة مفاجأة لتركيا، التي توقعت بقاء حسن شيخ محمود لفترة ثانية، ومع ذلك استمرت العلاقات التركية-الصومالية لكن بنسق أقل مما عرفته عهدة حسن شيخ محمود الأولى.²

لذلك كانت أنظار تركيا مشدودة نحو الاستحقاق الانتخابي الذي أقيم في عام 2022، لأن تحالفاتها الاستراتيجية مع العديد من الدول الإفريقية، وطموحاتها في ترسيخ وجودها ودورها في القرن الإفريقي، دفعوا بها للبحث عن مرشح مناسب لها تعول عليه في تنفيذ استراتيجياتها تجاه القرن الإفريقي، لذلك قامت تركيا بتدعيم الرئيس السابق، حسن شيخ محمود،³ في الانتخابات الرئاسية الصومالية التي أقيمت في منتصف ماي 2022.

¹ - الشافعي أبتدون، "التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة"، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، قطر، 2020)، ص:5.

² - المرجع نفسه. ص:5.

³ - المرجع نفسه. ص:5.

واجه الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو معركة صعبة لإعادة انتخابه، وتمكّن من الوصول إلى الجولة الثانية مع ثلاثة مترشحين آخرين. ثم انتقل المترشحان الأولان في الجولة الثانية إلى الجولة الثالثة، وصوّت فيها أكثر من 165 برلمانياً لصالح حسن شيخ محمود، وأعلن شيخ محمود رئيساً للبلاد في 15 ماي 2022، في انتقال سلمي للسلطة بعد أن أقر الرئيس بالهزيمة وهنأ خصمه، بعد أن شهدت البلاد أزمة سياسية حادة بعد انتهاء ولاية الرئيس فرماجو في 08 فيفري 2021، والذي حاول تمديد عهده إلى عامين إضافيين، لكن المعارضة تصدّت لهذا القرار وخرجت إلى الشارع، ممّا أدى إلى تدخل أطراف دولية عديدة لإنهاء الخلافات حول الانتخابات، وفي النهاية اجبر الرئيس فرماجو على البقاء بنظام الانتخابات غير المباشر، مع إدخال بعض التعديلات عليه.¹

وبعد نجاح الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، لعهدة أخرى، وتفوقه على الرئيس فرماجو المنتهية عهده، دعاه الرئيس إردوغان لزيارة تركيا، الذي بدوره قام بتلبية الدعوة في 19 أوت 2020، تزامناً مع بالذكرى السنوية الحادي عشر لإحياء العلاقات الدبلوماسية بينهما،² مما يؤكد عودة العلاقات التركية الصومالية على ما كانت عليه في الأول بعد نجاح رهانها على عودة الرئيس حسن شيخ محمود إلى كرسي الرئاسة في الصومال.

أكد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود أن بعد انتخابه رئيساً للبلاد بأيام قليلة في تصريح صحفي أن "تركيا تتمتع بوضع مميز بالنسبة للصوماليين.. إن الدعم التركي للصومال واضح وملحوس في كل المجالات ويلمس قلب وعقل الشعب الصومالي.. إن الشعب التركي والحكومة التركية قدّما الكثير من أجل الشعب الصومالي، إلى المواطنين العاديين، وليس للسياسيين أو لأي شخص آخر، لقد لامس دعم تركيا قلوب الناس وعقولهم، هذا الدعم واضح وملحوس للغاية".

ويذكر أن تركيا لديها علاقات تعاونية استراتيجية مميزة مع الصومال في المجال العسكري، والاقتصادي، والسياسي، حيث وقفت أنقرة إلى جانب الشعب الصومالي في أصعب الظروف كما قدمت مشاريع إنسانية وإنمائية ساهمت في خدمة الصوماليين وتعزيز العلاقات بين أنقرة ومقديشو، حيث تجاوزت كلفة المشاريع الإنسانية والإنمائية التي نفّذتها تركيا في الصومال المليار دولار، ومن أبرز المشاريع هي افتتاح إردوغان "مستشفى رجب طيب إردوغان" في مقديشو في 25 جانفي 2015، والذي يقدم خدماته لآلاف المرضى الصوماليين، كما تعمل العديد من المنظمات والهيئات والجمعيات

¹ - صهيب محمود، "الانتخابات الصومالية 2022: قراءة في نتائجها وتحديات الحكومة الجديدة"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/45ghr5H> بتاريخ 2022/06/13، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/09

² وكالة أنباء تركيا، "تركيا والصومال: علاقات تاريخية تلامس القلوب وتنتطع لمثلها الشعوب (تقرير)"، نشر على

الرابط: <https://2u.pw/i0ZpJZgX> بتاريخ 2022/07/04، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/11

التركية في الصومال على تنفيذ المشاريع الإغاثية والتنمية والصحية، مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا"، هيئة الإغاثة التركية، وجمعية "حجر الصدقة"، مما أصبحت هذه المشاريع مثال يستدل به على نجاح الدبلوماسية التركية في الصومال.

أما على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد ارتفع التبادل التجاري بين البلدين من 8 ملايين دولار إلى 280 مليون دولار سنوياً، وتؤكد الحكومة التركية دائماً على لسان مسؤوليها أن الصومال يعد دولة مهمة واستراتيجية بالنسبة لتركيا وعلاقتها الدبلوماسية،¹ لذلك تسعى هذه الأخيرة أن تتقدم العلاقات بين البلدين إلى الأحسن في كل المجالات، بما فيها مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار، من أجل مصلحة ومنفعة الطرفين.

أما عسكرياً، فإن تركيا تواصل مهامها في تدريب الجيش الصومالي وتقديم جميع أشكال الدعم المادي واللوجستي له، وذلك من أجل الارتقاء بقدراته العسكرية وتمكينه من الاضطلاع في مهام حفظ الأمن والاستقرار في الصومال والقرن الأفريقي، وتعزيز قوته في مكافحة الإرهاب وإحلال السلام والاستقرار، لاسيما وأن القوات الصومالية لها سنوات وهي تكافح ضد مسلحي حركة الشباب المتطرفة في الصومال.² حيث ابتليت منطقة القرن الأفريقي بمختلف الجماعات المتطرفة، على رأسها حركة الشباب في الصومال، لذلك يساهم الوجود العسكري التركي في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، بما يتماشى مع أهدافها الأوسع لمكافحة الإرهاب.

وافتحت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في إفريقيا، وتقع على بعد كيلومترين جنوب العاصمة الصومالية، مقديشو، وتبلغ مساحتها نحو 400 هكتار، وتضم ثلاثة مرافق مختلفة للتدريب، إضافة إلى مخازن للأسلحة والذخيرة، وتبلغ تكلفتها المالية 50 مليون دولار تقريباً.³

إن اهتمام تركيا بتعزيز علاقاتها مع الصومال، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية وتطوير البنية التحتية، والمساعدة في بناء قدرات الحكومة للجيش الوطني الصومالي، تدعمه الرغبة التركية الملحة لتواجدها العسكري في الصومال، وذلك لاعتبارات جيوسياسية، واستراتيجية، منها الأهمية الاستراتيجية التي تمنحها تركيا لمنطقة القرن الأفريقي والمنطقة المحيطة به، التي تشمل الصومال، بسبب قربها من الطرق البحرية الرئيسية، مثل مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، الذي تمر عليه ملايين براميل النفط يومياً، متجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، مما جعل من الصومال تكون بوابة، لمنطقة حيوية تسيل لعب العديد من القوى الإقليمية

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

³ - سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، (استراتيجية تحقيق...)، مرجع سابق، ص: 936.

والدولية، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر وإيران والمملكة العربية السعودية، مما خلق أوضاع جيوسياسية معقدة، نظرا لتصادم مصالح هذه الدول في المنطقة، جزاء التنافس على إنشاء القواعد العسكرية والاستثمارات الاقتصادية والنفوذ السياسي، ويعدّ الوجود التركي في الصومال أحد القوى البارزة في منطقة القرن الإفريقي التي تريد تحقيق أهداف جيوبوليتيكية من بوابة الاستثمارات وترسيخ النفوذ في الصومال، وفي الوقت نفسه يعدّ كذلك ردّة فعل على المنافسة الإقليمية في المنطقة الحيوية.

الفرع الخامس: إعادة التطبيع مع مصر وفرص كبيرة للتجارة والاستثمار

كانت العلاقات بين تركيا ومصر متوترة لعدة سنوات منذ 2013 بسبب مجموعة متنوعة من القضايا السياسية والإقليمية أهمها قضية الإخوان المسلمين والملف الليبي، لكن يلاحظ ان الأوضاع الدبلوماسية، قد عادت إلى الوضع الطبيعي بين أنقرة والقاهرة بعدما تصافح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في الدوحة في نهائيات كأس العالم لكرة القدم عام 2022، ليتبادلا البلدين السفراء بينهما لأول مرة منذ عشر سنوات لإعادة العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها.¹

يرى العديد من المختصين في الشأن "التركي-المصري" أن قضية الإخوان المسلمين كانت تشكل مركز الثقل في الخلافات التركية المصرية، لكنها تراجعت بشكل كبير بعد الجهود الدبلوماسية التي قامت بها تركيا والتفهم المصري، وبالرغم من أنها لم تحل تماما إلا أنها لم تعد لها قوة التأثير على العلاقات التركية المصرية مثلما كانت في السابق، حيث كان ملف الإخوان المسلمين نقطة خلاف جوهرية بين البلدين، إذ يعتبر الإخوان المسلمون في مصر ان الرئيس التركي أردوغان، حليف ومناصرا لهم، باعتباره يتبنى الأيديولوجية الإسلامية، التي ينطلق منها الإخوان المسلمين في مصر، لذلك اختار بعض السياسيين من الإخوان المسلمين المتابعين قضائيا في مصر، السفر إلى تركيا، لأنهم يدركون ان الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسها رجب طيب أردوغان، ستوفر لهم اللجوء، ولن تقوم بتسليمهم إلى السلطات المصرية، و كان ذلك بالفعل، بل اكثر من ذلك وقّرت لهم قنوات تلفزيونية معارضة للنظام المصري، يستهدفون بها إيصال أصواتهم إلى العالم العربي، وإلى الشارع المصري، وهذا ما زاد من تعقيدات الخلافات السياسية بين تركيا ومصر.

وجدير بالذكر ان مصر في الحقيقة كانت تريد تأخير عودة العلاقات بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية التركية لعام 2023، وذلك لأنها كانت تشك في احتمالية نجاح الرئيس أردوغان أمام منافسه كمال كيلجدار، إلا ان مصر فشلت في التنبؤ بمسالة عودة الرئيس أردوغان لعهدة أخرى

¹ - موقع مونت كارلو الدولية، "العلاقات المصرية - التركية بين قطع العلاقات والتطبيع منذ سنوات عدة: فما نقاط الاختلاف؟"، نشر بتاريخ 2023/07/04 على الرابط: <https://cutt.us/jYhmV> تاريخ تصفح الموقع 2023/10/11.

كرئيس لتركيا. وعندما خاب تقديرها ونجح أردوغان سارعت إلى تصحيح موقفها من خلال إرسال الرئيس السيسي برقية تهنئة عاجلة بعد إعلان فوز أردوغان مباشرة، ثم قام باتصال هاتفى معه في اليوم التالي والإفصاح عن رغبة الحكومة المصرية في عودة العلاقات الدبلوماسية.¹

وبطبيعة الحال لم يفوّت أردوغان فرصة الحصول على تنازلات من القاهرة، أو على الأقل محاولة الحد من سقف مطالبها، وهو يعلم أن قدرتها على الرفض تراجعت، بينما زادت قدرته على تطوير علاقاته الإقليمية مع قوى أخرى، بالرغم أن من تأخير القاهرة لعودة العلاقات بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات، الأمر الذي ترك حسرة لدى أردوغان،² حيث كان سيدعم موضوع عودة العلاقات التركية المصرية قبل الانتخابات حظوظ فوز أردوغان على منافسه كيلجدار، إلا أن الحكومة المصرية كانت ترغب أن تخدم منافس أردوغان بهذا الملف بطريقة غير مباشرة، وبالرغم من هذا استطاع أردوغان أن يتجاوز المصلحة الفردية في سبيل المصلحة العامة، ويقبل إعادة تطبيع العلاقات من جديد، لأنه رجل دولة عُرف بالبراغماتية.

لاسيما فيما يتعلق بقضية جماعة الإخوان المسلمين، الذين كانوا جد مرتاحين عقب فوز أردوغان،³ مما يؤكد أن استراتيجية الحكومة التركية في إعادة تطبيع العلاقات مع مصر، تعمل على تحييدهم، وعدم استعمالهم كورقة لخدمة مصالح تركيا في العلاقات المصرية التركية الجديدة، أي أن تركيا ستبقى تعمل على توفير رعاية شاملة لهم، ولن تسلمهم إلى الحكومة المصرية، مما سيسمح لهم بإعادة هيكلة أنفسهم من جديد من أجل الدخول إلى معترك السياسة بدماء جديدة.

كما يعد الملف الليبي أحد أهم القضايا التي أعادت التوتر بين تركيا ومصر، بعدما تمت استعادتها في عام 2019، لكن سرعان ما عاد التوتر في عام 2020، بسبب النزاع في ليبيا، حيث دعمت تركيا الحكومة الليبية المعترف بها دولياً، بينما دعمت مصر الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، وهو ما ساهم في تصعيد التوتر بين البلدين وتبادل الانتقادات فيما بينهما،⁴ إلا أنه مؤخراً بعدما عادت العلاقات من جديد وقاما الطرفين بتبادل السفراء، قد يشهد النزاع في ليبيا تغيراً هاماً نحو تحقيق أمن واستقرار، أو على الأقل تحسين الوضع الجيوسياسي إلى حد عدم عودة التصادم، ومن

¹ - موقع العرب الإخباري، "تسريع إعادة العلاقات المصرية-التركية بعد فوز أردوغان: تطبيع لأجل التطبيع"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/Skdyr> بتاريخ 2023/05/31، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/11

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - موقع مونت كارلو الدولية، (العلاقات المصرية...)، مرجع سابق.

الممكن أن يؤدي تطبيع العلاقات بين الطرفين إلى تخفيف التوترات والمساهمة في وضع سياسي أكثر استقرارًا في المسلح بين الأطراف المتصارعة في ليبيا.

وقد ظهرت بوادر تغيير الأوضاع الجيوسياسية في ليبيا، بعد تطبيع العلاقات التركية المصرية، من خلال ما تُرجم عمليا من خلال الزيارات التي جرت من غربي وشرقي ليبيا إلى القاهرة، التي يرى فيها العديد من الخبراء بان مصر تحاول دفع مسار الأزمة الليبية نحو الحل الذي يعرف الجميع بانه لن يتحقق إلا بإشراك دول الجوار الليبي والدول الفاعلة في هذا الملف.¹

كما ينطبق هذا كذلك على ملف شرق البحر المتوسط الذي يتعلق بالحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة، واستكشاف والغاز، التي تعد مسائل حساسة تهدد امن واستقرار شرق المتوسط، حيث يؤدي تطبيع العلاقات بين تركيا ومصر إلى مفاوضات واتفاقيات بشأن هذه المسائل مما يقلل من احتمالات نشوب النزاعات ويعزز التعاون، ويحد من التوترات بين دول شرق البحر الأبيض المتوسط. ويجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية في مشاريع الطاقة.

أما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، فإن مصر وتركيا يعتبران اقتصادين كبيرين في المنطقة، وتطبيع العلاقات بينهما من جديد يعد فرص كبيرة للتعاون بينهما في مجالات مثل التجارة والاستثمار والسياحة والطاقة، مما قد يساهم في تطوير اقتصاد البلدين، خاصة الاقتصاد المصري الذي يعاني أزمة خانقة، وتحديات خطيرة بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين.

ووفقاً لبيانات هيئة الإحصاء التركية، في عام 2019 بلغت صادرات تركيا إلى مصر 3 مليارات و316 مليون دولار، وتراجعت في 2020 إلى 2 مليار و949 مليون دولار،² بسبب تداعيات الملف الليبي الذي أعاد التوتر بين البلدين من جديد.

ومع تأثير الخطوات المتبادلة للبلدين، وتهدئة الأوضاع السياسية بينهما عام 2021، ارتفع حجم التجارة بنحو 37% ووصل إلى 4 مليارات و34 مليون دولار، وفي 2022 إلى 4 مليارات و54 مليون دولار، فيما بلغ ملياراتاً و169 مليوناً في الفترة ما بين شهري جانفي ، وماي من عام 2023، فيما بلغ حجم واردات تركيا من مصر عام 2019، مليارات و812 مليون دولار، وفي 2020، مليارات و635 مليون دولار، وارتفعت في 2021 إلى مليارات و87 مليون دولار، وفي 2022 إلى مليارات و331 مليون دولار، فيما حققت ملياراتاً و299 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023، ويترقب العديد من

¹ – المرجع نفسه.

² – موقع الأناضول، "صفحة جديدة في العلاقات التجارية بين تركيا ومصر"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/JlcwY> بتاريخ 2023/07/06، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/13.

السياسيين الاقتصاديين المزيد، حيث وضع رئيس مجلس الأعمال "التركي - المصري" في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي مصطفى دنيزر، لوكالة الأنباء التركية الأناضول ، انه من المنتظر القيام باستثمارات جديدة في الفترة المقبلة في قطاعات بيع التجزئة والطاقة والأجهزة المنزلية والنقل، ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمار في الفترة 2023-2024 إلى 500 مليون دولار، وواقون أنه سيزيد".¹

بعد ان أظهر البالدان عن رغبتهما في حل خلافتهما من خلال الوسائل السلمية والمفاوضات، استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة، بما في ذلك تبادل السفراء، حيث كان خطوة مهمة لعملية إعادة تطبيع العلاقات، فتمت إعادة فتح السفارات والقنصليات في بلدان بعضها البعض، مما أدى بهما زيادة التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي بينهما، وإلى التفكير في إيجاد أرضية مشتركة للعمل على حل النزاعات لمختلف النزاعات والقضايا الإقليمية مثل الملف الليبي و قضايا شرق البحر الأبيض المتوسط المتعلقة باستكشاف الغاز، مما قد يساعد في عملية إشراك الوسطاء أو المنظمات فوق الدولانية، مثل الأمم المتحدة، في تسهيل المناقشات وبناء الثقة بين كل الأطراف المتنازعة في المنطقة، ويساهم تحسين العلاقات في الحد من التوترات والنزاعات في شرق البحر الأبيض المتوسط، في الاستقرار الإقليمي، الذي يعد احد أهداف تركيا الجيوبوليتيكية.

مما يؤكد بأن المنطقة تشهد إعادة بناء توازن قوى إقليمية جديدة، وهو ما قد يسهم في ظهور تحالفات جديدة تبحث بها هذه الدول عن حل للأزمات العميقة التي تعاني منها، وخاصة الأزمات الاقتصادية والسياسية، وخصوصا تلك التي أعقبت الحرب في أوكرانيا، حيث بدأت ظهور ملامح ترجيح ميزان القوة لصالح تركيا.

وعليه ستصبح مصر غير متمسكة بما كانت تطالب به سابقا وستبدي مرونة كبيرة من أجل تجنب التصادم مع تركيا من جديد، في وقت تشهد فيه مصر تحديات داخلية وخارجية حرجة، حيث أصبح العديد من المصريين يخشون ان يستغل أردوغان الحالة الاقتصادية التي تعاني منها مصر، سياسيا واقتصاديا، ويحول ما يملكه من أوراق إلى مناورات بدلاً من الضغوط التي اعتاد ممارستها على مصر، ويساومها مستقبلا، بعد أن كان يفوضها في الماضي.²

¹ - المرجع نفسه.

² - موقع مونت كارلو الدولية، (العلاقات المصرية ...)، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الهيمنة على السوق الإقليمية للمياه

تعاين المنطقة قيد الدراسة العديد من الإشكالات المرتبطة بالمياه، منها إشكالات جيوسياسية بين الدول تتمحور حول دول المنبع والمصب، وكذلك إشكالات تسببت فيها الظواهر الطبيعية المتعلقة بالتغيرات المناخية، والاحتباس الحراري، والتصحر، والجفاف... الخ، الأمر الذي أدى إلى بروز مشكلات جديدة في العلاقات الدولية، متعلقة بالنزاعات المائية،¹ لتشكل تحدي آخر في العلاقات بين الدول، قد تتطور وتصبح معضلة أمنية تؤدي بحياة الشعوب، وتحدّ من مفهوم الدولة الحديثة. ويبرر هذا العديد من الدراسات والتنبؤات المستقبلية التي تنبأت بأن الحروب المستقبلية، ستكون من أجل السيطرة على موارد المياه.

تمتلك تركيا وفرة من المياه مقارنة بجيرانها، وتمر العديد من الأنهار الرئيسية عبر أراضيها، بما في ذلك نهري دجلة والفرات المشهورين، اللذان كانا أحد الأسباب الرئيسية في قيام أقدم الحضارات في العالم، وتعتمد العراق وسوريا بشكل كامل عليهما في معظم مواردهما المائية، فيما تعتبر تركيا المصدر الفعلي لهما، لمعظم مواردهما المائية، مما أصبح النهرين يشكلان مصدراً قلق كبير للعراق وسوريا.²

يبلغ متوسط موارد تركيا المائية حوالي 3150 مترًا مكعبًا للفرد سنويًا، فيما تبلغ الموارد المائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل حوالي 300 متر مكعب للفرد سنويًا، وفقًا لهذه المعطيات يجعل الباحث يصدر حكمًا على أن هاتاه المناطق المتجاورة ككل شحيحة، مقارنة مع مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية التي تبلغ مواردها المائية 10600 متر مكعب للفرد سنويًا، وعلى الرغم من أن تركيا لا تمتلك نفس الموارد المائية مثل بعض المناطق الأخرى، إلا أنها تمتلك موارد كبيرة مقارنة بجيرانها في الشرق الأوسط، تتيح لها إنشاء خطوط أنابيب المياه وتجارة المياه، وفرصة لتصدير مواردها المائية إلى دول المنطقة والشرق الأوسط، خاصة في المناطق الجافة أين تقع الأردن وفلسطين والكيان الإسرائيلي ولبنان.³

وإذا أخذنا بعين الاعتبار البعد الجيوسياسي للنزاع المائي في الشرق الأوسط، يلاحظ أن تركيا مقارنة بجيرانها، تمتلك ثروة مائية هائلة في المنطقة، تستخدمها كسلاح استراتيجي في أزماتها الإقليمية خصوصاً مع العراق وسوريا، حيث يرى الساسة الأتراك أن اقتسام المياه بين البلدان الثلاث يعني

¹ - كوزين مصطفى سعيد الحزينة، الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية العربية 2002-2011، رسالة ماجستير، (جامعة ال البيت العراق، 2011)، ص: 22.

² - Ruchir Shah, "The Geopolitics Of Water And Oil Inturkey", (Rice University And Ifri Energy Program, P: 02.

³ - Ibid, p02.

المساس بالسيادة القومية لتركيا، مبررين ذلك بمقاربة أحقية العرب في امتلاك النفط وأحقية تركيا في امتلاك المياه، وفي هذا الشأن يقول رئيس الوزراء السابق سليمان ديمريل "لا يمكن لكل من سوريا والعراق أن تدعي أحقيتهما في الأنهار التركية مثلما لا تستطيع أنقرة أن تدعي أنها لديها الحق في نفطهما، إنها مسألة سيادة، نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء بمنابع المياه التركية، مثلما هو الحال بالنسبة لمنابع النفط إليهما، نحن لا نزع أن لنا حصة في ثروتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية.¹

ومن هنا عمدت تركيا إلى إنشاء مشروع الغاب، والذي تم تدشينه سنة 1992، ويعتبر واحد من أكبر المشاريع المائية في العالم، إذ يتكون من 22 سداً و 19 محطة توليد كهربائية، وتهدف تركيا من خلاله إلى التحكم بالأمن المائي والغذائي في المنطقة، خاصة وأن هذا المشروع له قاعدة تخزينية عالية، ويغطي 19% من المساحات الزراعية التي تعتمد على الري، وكذلك تهدف به إلى مبادلة المياه بالنفط مع العراق، وقضايا أمنية أخرى مع سوريا، لاسيما وأن هذا المشروع انعكس سلباً على الدولتين، وتقلص حجم المياه المتدفقة إليهما من نهري دجلة والفرات، مما زاد من نسبة التصحر والجفاف وأضر بالمحاصيل الزراعية، وزاد من نسبة الملوحة، وأضفى أثراً سلبية على الأحواض المائية، وبالمقابل أسهم في بناء قوة اقتصادية لتركيا تدعم وجودها الإقليمي في المنطقة.²

بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أن تركيا سنة 1987 أدركت أن شح المياه في منطقة الشرق الأوسط، تعتبر أحد الأسباب التي تغذي الصراع العربي الإسرائيلي المستمر، فبادرت بفكرة استخدام مواردها المائية وإنشاء مشروع "خط أنابيب السلام"، كأحد الحلول لمعالجة نزاعات المنطقة، من خلال المياه المشتركة مقابل التدفق العكسي للغاز القطري، إلا أن المشروع في الأخير باء بالفشل، ورغم التخلي عنه يوضح لنا مشروع أنابيب السلام القيمة المحتملة للمشاركة في دبلوماسية المياه، حيث تتيح كل هذه المناطق التي تعاني من جفاف المياه فوائد اقتصادية كبيرة لتركيا، من خلال خلق سوق دولي لبيع المياه الفائضة، علاوة على ذلك، ستكتسب تركيا مكانة إستراتيجية مهمة في المنطقة بصفتها مورداً لمثل هذا المورد الثمين.³

وعليه، برزت إلى الوجود توترات جيوسياسية بين تركيا والعراق وسوريا من أجل المياه، خاصة عندما ارتبطت أزمة المياه بالأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في مناطق جوارها، إذ أعطت تركيا لنفسها الحق في التصرف بمياه النهرين من خلال إنشائها لمشاريع ضخمة كمشروع شرق الأناضول

¹ - عبد الأمير عباس عبد الحياي، وحيد أنعام الكاكائي، مرجع سابق، ص: 8.

² - صايل فلاح مقداد السرحان، مرجع سابق، ص: 227.

³ - Ruchir Shah, op.cit, Pp 02, 03.

الغاب ومن قبله مشروع سد كيان، لتظهر النوايا التركية لتفصح عن الرغبة الجيوبوليتيكية لتركيا في خلق سوق دولي للمياه، من خلال بيع المياه لدول الخليج العربي.

ترى تركيا بأن نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين، وتؤكد على انهما أنهار عابرة للحدود ينبعان من الأراضي التركية، وبذلك هما ليس نهريين دوليين، فالنهر الدولي حسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر، أما حالة نهري دجلة والفرات، تطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، ووجهة النظر التركية هذه، تتعارض مع مفهوم النهر وفقا للقانون الدولي، الذي يقر بحقوق الدول الشاطئية في الأنهار الدولية.¹ حيث يصب المجرى الأعلى والمجرى الأسفل للنهر في العراق، والمجرى الأوسط في سوريا، وبذلك وفقا للقانون الدولي تعد طبيعة نهر الفرات قد تغيرت، بعد ان كان نهرا وطنيا تحت تصرف كيان واحد يتمثل في الإمبراطورية العثمانية، واصبح بعد تفككها نهراً دولياً تستغل مياهه عدة دول، ويؤمن احتياجاتها المائية، وستضرر الدول المجاورة للنهر من أي استغلال فردي لدولة ما للمياه، لما يمثل نهر الفرات من أهمية جيوسياسية لدوله الثلاث العراق، وسوريا، وتركيا لاسيما منهم العراق، الذي تستعمله للري وإنتاج الطاقة الكهربائية.²

كما وقّعت تركيا اتفاقية مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج ليبيا في 27 نوفمبر 2019 تحدد مناطق السيادة البحرية الواقعة بين البلدين، وترسم الحدود البحرية مع ليبيا، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في الحوض الشرقي للمتوسط، وقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية في 6 ديسمبر 2019 ونُشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 ديسمبر 2019 ودخل بذلك حيز التنفيذ في القانون المحلي التركي والليبي، وتم إبلاغ الأمم المتحدة عن الاتفاق، وبهذا اكتسب الاتفاق الصفة الرسمية عالمياً، وجعل كلاً من ليبيا وتركيا جارتين بحريتين.³

أثارت هذه الخطوة التركية، غضب دولي واسع النطاق كبير، حيث أدانت دول عربية وأوروبية وأمريكية هذا السلوك التركي، خاصة منها دول الجوار الإقليمي مثل قبرص واليونان ومصر، والتي

¹ - فرح عبد الكريم محمد، "النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2014-2003)"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط عمان الأردن، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية 2014)، ص: 85.

² - احمد جاسم ابراهيم الشمري، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سورية-العراق)"، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، (العراق، المجلد 10، العدد 2، 2020)، ص: 36.

³ - جهاد ياججي، "تتائج اتفاق ترسيم حدود السيادة على المناطق البحرية الموقع بين تركيا وليبيا"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3rd4cTf> بتاريخ 2021/12/04، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/07.

اعتبرت نفسها الدول الأكثر تضررا من هذه الاتفاقية، وقد عبرت مصر صراحة عن ورفضها لهذه الخطوة التركية من خلال اتصال وزير الخارجية المصري سامح شكري مع المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة، واعتبرت أن الاتفاقيتين اللتين وقعتهما رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج مع تركيا فاقدة للشرعية، مبررة ذلك امتلاك فائز السراج للشرعية الكاملة في ليبيا، إضافة إلى ذلك اعتبرت جمهورية مصر ان هذه الاتفاقية ستدعم من تعميق الخلاف بين الليبيين، وتعطيل العملية السياسية، في وقت بدأ يتشكل توافق دولي حول كيفية مساعدة الليبيين على الخروج من أزمتهم،¹ فيما ترى تركيا ان الاتفاقية التي أبرمتها مع حكومة السراج تتوافق مع اتفاقية القانون الدولي للبحار التي تنص على ان لكل دولة الحق في منطقة اقتصادية خالصة وتمتد إلى مسافة 200 ميل بحري، تمارس عليها الدولة حقوقا خاصة في استغلال واستخدام مواردها البحرية.

ويعد تعاضم النفوذ التركي في الجغرافيا السياسية لشمال إفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط من، يتعلق بدرجة أولى من اجل ترسيم الحدود البحرية، واتي بدورها ستمكنها من التنقيب على موارد الطاقة والحصول الموارد الهيدروكربونية، وفي هذا السياق، ستمكن تركيا من تحقيق من مصالحها وأهدافها الجيوسياسية الأوسع في المنطقة.

وإذا قمنا بالبحث عن العلاقة بين استراتيجيات بناء السدود وترسيم الحدود البحرية، فإننا نجد ان تركيا تستخدم السدود لإدارة مواردها المائية، والتي تعتبر مشاريع بالغة الأهمية لمشاريع تركيا المتعلقة بالزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية، ويمكن ان تستخدم تركيا المناطق ذات الحدود البحرية المتنازع عليها في شرق المتوسط، في الوصول إلى موارد المياه العذبة اعتباراً استراتيجياً، ومن ثمة تشييد سدود أخرى تسيطر بها على مصدر المياه المرتبط بالمنطقة البحرية المتنازع عليها، يمكن استخدامها كورقة مساومة في المفاوضات بشأن الحدود البحرية مع الدول الأخرى المجاورة مثل مصر، واليونان، وقبرص الجنوبية. ولبنان.

واستطاعت تركيا ان تقوم بتشبيد 579 سداً منها سدود سطحية وأخرى جوفية، يتجاوز مخزونها 650 مليار متر مكعب من المياه، أكبرهم على التوالي سد أتاتورك، وسد كيان.² أما السدود الجوفية فقد أطلقت مشاريع ضخمة من اجل إنشاء سدود تحت الأرض في ولايات، مانيسا، إزمير، وقونيا، وتشانكيري، وبورصة، وأنطاليا، وإسكي شهر، وكوتاهيا، وينف شهر، وباليكسیر، وقيصري، بهدف

¹ محمد بالطيب، عبد الحميد الدبار، "اتفاقية السراج وإردوغان: تكريس للتدخل التركي في ليبيا"، جريدة المرصد، (نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية، 2019/11/21، العدد 92)، ص: 04.

² موقع سكاي نيوز عربية، "سدود تركيا بعد الزلزال: مسؤول يطمئن بسلامتها وخبراء يحذرون"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/HAQ25> بتاريخ 2023/02/12، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/23.

تفريغ مياه الأمطار تحت السطح لزيادة مستوى المياه الجوفية وحماية جودتها وكميتها. حتى تلبي احتياجات مياه الشرب والري للولايات المحيطة بها.¹

وفي السنوات الأخيرة، كنتيجة جزئية لسوء وضعف التخطيط في كل من سوريا والعراق، حيث عرفت العراق حرب دامية، جراء التدخل العسكري الأمريكي سنة 2003 في العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، وكذلك بالنسبة لسوريا والتي عرفت أزمة حادة منذ 2011 مازالت بواورها لم تحل إلى يومنا هذا، تحاول على إثرها عدة جهات وقوى عالمية وإقليمية الإطاحة بنظام بشار الأسد بما فيها تركيا.

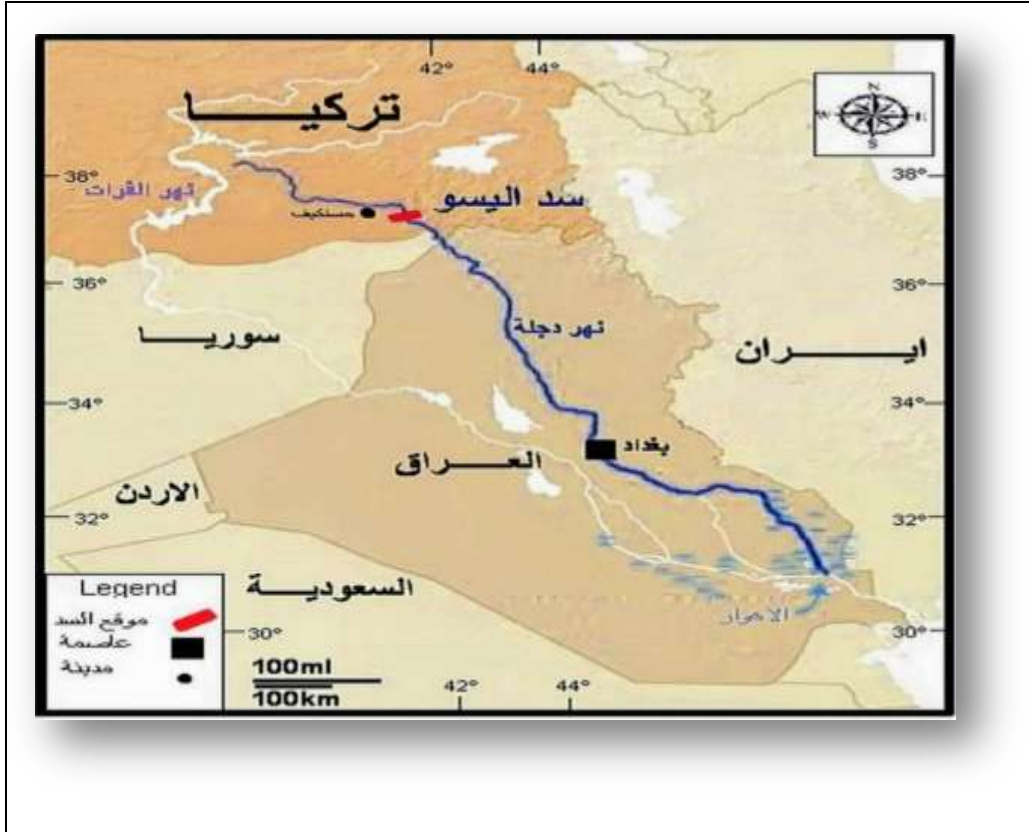
أصبحتا كل من الحكومة العراقية الجديدة، وحكومة سوريا تواجهان نقصاً مدمراً في المياه، جراء تضررها من السياسة المائية التي تعتمد عليها تركيا، من خلال إصرارها على بناء السدود من أجل تزويد المناطق التي تعتمد على الزراعة والفلاحة بالمياه والطاقة، حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية واستغلال نقص المياه في كل من سوريا والعراق، لتجعل منه فرصة لتصدير مواردها المائية إلى الدولتان، أو استعمال المياه كوسيلة ضغط للمساومة من أجل كسب بعض القضايا، التي تخدم في أهدافها الجيوسياسية في المنطقة العربية، من أجل توسيع دائرة نفوذها.

وفي هذا الصدد ترى دراستنا أن التوجه التركي، نحو ترسيم حدود البحار وبناء السدود ليس عبثياً، بل هو ترجمة لمصالح اقتصادية تغذيها أهداف جيوبوليتيكية واسعة، حيث تريد تركيا إنشاء سوق دولي للمياه، من أجل أن يحقق لها العديد من الأهداف الجيوبوليتيكية والفوائد الاقتصادية، حيث يمكن لسوق المياه الدولي أن يسهل من تخصيص موارد المياه عبر مناطق ودول مختلفة، من خلال السماح بشراء وبيع حقوق المياه، مما تشتد الحاجة إليها ويتم استخدامها بأكثر عقلانية، وبالتالي يمكن أن يساعد ذلك في معالجة قضايا ندرة المياه وتحسين ممارسات إدارة المياه على مستوى العالم، كما يمكن لسوق المياه الدولي أن يخلق فرصاً اقتصادية لتركيا كونها تمتلك وفرة من المياه مقارنة بجيرانها، مما يمكنها بخلق إيرادات عن طريق تصدير حقوق المياه أو الخدمات المتعلقة بها، وسيكون لمشاريع بناء السدود شأن كبير في العلاقات الدولية مستقبلاً، لاسيما فيما يتعلق بالخلافات التركية بشأن ترسيم الحدود البحرية، فعلى سبيل المثال، قد تقترح إحدى الدول المجاورة لتركيا بناء مشاريع مشتركة للبنى التحتية، مثل بناء السدود المشتركة، كجزء من تسوية أوسع.

¹ - موقع ترك نيوز، "تركيا تواصل بناء السدود الجوفية تحت الأرض لمواجهة الجفاف"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/AMxGn> بتاريخ 2021/10/13، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/23.

الخريطة رقم (17): موقع سد اليسو التركي على نهري دجلة والفرات



المصدر: حسين عبد المجيد حميد، "سد اليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق"، مجلة ديالى، جامعة ديالى العراق، العدد 68، 2015.

توضح الخريطة في الأعلى موقع سد اليسو التركي على نهري دجلة والفرات، والذي يؤثر بشكل كبير على نهري دجلة والفرات، اللذان يعتبران مصدران حيويان للمياه لتركيا وسوريا والعراق. مما قد من عملية تدفق المياه في اتجاه مجرى نهري دجلة والفرات، مما يؤثر على توافر المياه في سوريا والعراق، وبالتالي أدى الى نتائج كارثية خاصة فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة التصحر، ومن الناحية الأمنية أدى الى زيادة التوترات بين تركيا وجيرانها سوريا، والعراق، خاصة وان اقتصاد البلدين يعتمد بشكل كبير على مجرى النهرين.

ويهدف مشروع سد اليسو، الذي يعتبر جزء من مشاريع تركيا في بناء السدود إلى تعزيز الطاقة الكهرومائية والري ومشاريع التنمية الزراعية والفلاحية والصناعية في تركيا.

المبحث الثاني: إخضاع الجوار العربي لعثمانية جديدة

تسعى تركيا الى تحقيق نفوذ إقليمي في جوارها العربي، ترى دارستها في اعماق هذا السعي نحو النفوذ، طموح يغذيه الحنين الى الماضي، والعودة الى استرجاع امجاد الامبرطورية العثمانية، التي يشار اليها من طرف العديد من الاكاديميين والإعلاميين بـ "العثمانية الجديدة".

وتهدف استراتيجية إعادة احياء العثمانية الجديدة إلى توسيع نفوذ تركيا السياسي، والاقتصادي، والثقافي، على الأراضي التي كانت تحتلها الامبرطورية العثمانية السابقة، لاسيما منها المنطقة العربية، التي تسعى تركيا الى اخضاعها الى مفهوم العثمانية الجديدة، من خلال اتباع مفهوم أمني جديد يركز على مبدأ التعددية في السياسة الخارجية مع الغرب والشرق، والاستفادة من الروابط التاريخية، والجغرافيا السياسية المعاصرة، بينها وبين جوارها العربي.

وفي عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، يلاحظ ان تركيا قد اتبعت سياسة خارجية أكثر حزماً تجاه الدول العربية، حيث قامت بتدخلات عسكرية في سوريا وليبيا، وزادت في مشاركتها في النزاعات الإقليمية في المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه توصلت الى ابرام عدة اتفاقيات تمحورت حول التحالف العسكري والاستراتيجي مع قطر، والصومال، والسودان.

المطلب الأول: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في العراق والشام

قبل أن نعرض لهذه الأهداف الجيوبوليتيكية يُحسّن التطرق الى المفهوم الامني الجديد لتركيا الذي أوجدت عبره طريقاً نحو عثمانيتها الجديدة.

الفرع الأول: المفهوم الأمني الجديد لتركيا طريق نحو عثمانية ثانية

يرتكز المفهوم الأمني الجديد لتركيا على مبدأ التعددية في السياسة الخارجية، حيث عملت على تطوير طريقاً جديداً يهدف إلى تحسين علاقاتها إقليمياً وعالمياً، وتحاول حل هذه المشاكل مع الدول التي لديها مشاكل معها، ويتطلب هذا النهج أيضاً العمل على تنويع علاقات التحالف دون الاعتماد على قوة واحدة في مجال الأمن، أي الحفاظ على العلاقات المؤسسية مع التحالف الغربي، وفي نفس الوقت العمل على تعزيز التعاون مع الدول غير الغربية، من اجل صناعة استراتيجية اكثر وقائية تبدأ من خارج حدودها، تهدف إلى محاربة التنظيمات الإرهابية المتمركزة في سوريا، ومنع التطورات التي من شأنها ان تعرض أمن تركيا للخطر في سياق مخلفات دول الربيع العربي.

منذ وصول إردوغان إلى رئاسة الجمهورية التركية عمل على توسيع صلاحياته، وقد نال مبتغاه بعد ان قام بإجراء تعديلات دستورية، جعلته يتربع على كرسي الرئاسة إلى غاية 2029، الأمر الذي أبرز انفراده على الصعيد الداخلي والخارجي.

بات أردوغان يفكر كيف يجعل من تركيا قوة جيوسياسية في المنطقة، وهو ما يبدو جلياً من خلال تدخلاته في سوريا، واحتلاله جزءاً من أراضيها، وهجماته العسكرية على العراق، وتدخله المباشر في ليبيا، وتدخلاته غير المباشرة في دول شمال أفريقيا، وأيضاً محاولة فرض قوته في شرق المتوسط.¹ حيث يقول أردوغان في هذا الشأن " ان تركيا دائماً لاعب رئيس ولا يعجبها دورها كمشاهد فقط في أي أزمة أو مسألة".² لذلك فإن لتركيا مصلحة راسخة في "تعزيز الاستقرار والسلام" في المناطق المجاورة لها حسب مفهومها لأمن الجوار.

وفي هذا الإطار تنتظر تركيا إلى الاستقرار في المنطقة العربية على أنه مهم للأمن الإقليمي، وقد دعمت تركيا الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاعات والتوترات في المنطقة، لاسيما منها النزاعات المنبثقة عن الربيع العربي، التي أكدت فيها تركيا على هويتها، وهي ان تصبح المدافع الرئيسي عن الديمقراطية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهذا يذكرنا بمصطلح "العثمانية الجديدة" الذي يشير إلى إحياء أو عودة النفوذ العثماني في السياسة الخارجية التركية.

اكتسب مفهوم "العثمانية الجديدة" أهمية كبيرة في أوائل القرن الحادي والعشرين تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي يهدف إلى الوصول بتركيا إلى لعب دور إقليمي في النظام الدولي، مثلما كانت الإمبراطورية العثمانية قوة إقليمية مهيمنة، وهذا الدور يجعلها تظهر نفسها بأنها خليفة للإمبراطورية العثمانية، تستطيع ان تبرر مشاركتها في النزاعات الإقليمية، لاسيما منها في جوارها العربي، ومن ثمة تأكيد زعامتها على العالم الإسلامي مرة أخرى.

لذلك ترى دراستنا ان هذه السلوكيات التي تنتهجها تركيا، بزعامة حزب العدالة والتنمية ذو الايديولوجية الإسلامية، وبقيادة الرئيس رجب طيب اردوغان الذي تميزت فترات حكمه بالبراغماتية، تؤكد جهود تركيا المتواصلة لإعادة تشكيل ديناميكيات القوة في الشرق الأوسط، واسترجاع امجاد الإمبراطورية العثمانية، ومن ثمة ترسيخ تركيا كقوة مركزية.

وهكذا يتضح ان تركيا تسعى من خلال سياساتها الخارجية تجاه سوريا، والعراق، ولبنان، وفلسطين، وإسرائيل إلى تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وتأكيد دورها كقوة إقليمية لا يمكن للقوى العظمى التخلي عن خدماتها، حيث تدخلت تركيا عسكرياً في سوريا، لمواجهة الجماعات الكردية التي طالما صنفتهم ضمن التنظيمات الإرهابية،

¹ - موقع الميادين، "تركيا الجديدة والوطن الأزرق: إرهابيات حرب عالمية؟"، نشر بتاريخ 2020/09/02 على الرابط:

<http://bit.ly/40UJIBp> تاريخ تصفح الموقع: 2023/04/11

² - صايل فلاح مقداد السرحان، مرجع سابق، ص: 230.

واعتبرتهم تهديداً يهدّد وحدة الجمهورية التركية، كما ركّزت على مكافحة حزب العمال الكردستاني وتأمين حدودها الجنوبية في العراق، وفي لبنان ركزت على زيادة حضورها الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي من أجل كبح المد الإيراني، والسعودي، أما علاقاتها مع فلسطين وإسرائيل فهي عملية صعبة، يصعب فهمها لكثرة التناقض فيها، إلا أن تركيا استطاعت أن تواصل العمل في وسط هذا التناقض، من خلال تقديم نفسها كمُدافع عن الحقوق الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تحافظ على علاقة اقتصادية ودبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، من أجل تأمين مصالحها الوطنية، وتعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: منظور تركيا للاستقرار والأمن في العراق

ساهم التنوع العرقي في العراق المتكون من الأكراد والآشوريين والتركمان ومجموعات الأقليات الأخرى في تأجيج النزاعات الداخلية، الأمر الذي أدى إلى تفشي العنف الطائفي والذي تغذيه أطراف تتصارع من أجل الوصول إلى السلطة والتحكم في موارد الدولة.

ويعتبر الغزو الأمريكي للعراق أمراً حاسماً بالنسبة للعلاقة الاستراتيجية الأمريكية التركية، وعلى اثره تم إعادة ضبط العلاقات التركية الأمريكية في البيئتين الإقليمية، والدولية الديناميكية، اللتان انبثقتا عن حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت الحرب ضد العراق ضرورية بالنسبة للاستراتيجيين الأمريكيين لإعادة صياغة النظام الإقليمي والعالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومن ناحية أخرى، كانت مثل هذه الحرب مصدر مخاطر كبيرة لتركيا، وتبادرت في أذهان صناع السياسات الأتراك مخاوف عديدة بشأن أوضاع ما بعد الحرب في العراق بسبب غموض الخطط الأمريكية، كما أدى تصعيد وأنشطة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بعد الغزو العراقي إلى زيادة هذه المخاوف.¹

فكانت الفترة الممتدة بين 01 مارس 2003، و 5 نوفمبر 2007، فترة عملية بالنسبة لتركيا توصلت فيها إلى عدة استنتاجات، أولها وقبل كل شيء، تعتبر وحدة الأراضي العراقية والوحدة السياسية ضرورية للمصالحة الوطنية والإقليمية والعالمية لكلا الجانبين العراقي والتركي،² وأصبحت تركيا حالياً بقيادة حزب العدالة والتنمية أكثر حذراً بخصوص النزاعات المجاورة لها، وأكثر حذراً وفطنة كذلك بشأن الخطط التي تستهدف بها الولايات المتحدة الأمريكية المناطق المجاورة لتركيا، خاصة بعدما أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية عدم جدّيتها بخصوص قضية الأكراد، وبهذا أصبحت تركيا ترى

¹- Ahmet Davutoğlu, op.cit. p89.

²- Ibid. p89.

نفسها كدولة مسؤولة عن توفير الاستقرار والأمن للمنطقة، تعطي الأولوية للديمقراطية والحريات، بينما تتعامل بكفاءة مع المشكلات الأمنية في الداخل.

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، تولّد لتركيا مبدأ في سياستها الخارجية يهدف إلى التعايش الثقافي والتعددية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأنها تدرك جيدا انه تاريخياً، لم تكن أي من مدن الشرق الأوسط مكونة من نسيج عرقي وطائفي متجانس، لا البصرة ولا دمشق ولا إسطنبول ولا كركوك مدن متجانسة. لذلك كان من الضروري الحفاظ على هذا التكوين بطريقة أو بأخرى، من أجل إرساء نظام اقتصادي متكامل في الشرق الأوسط، لاسيما منه في دولة العراق، الذي تعطيه إيران كذلك قدر من الأهمية، بصفتها جهة فاعلة لا تقل أهمية عن تركيا، حيث تسعى هي الأخرى بأن يكون العراق غير مقسما وتحكمه سيطرة شيعية، كما تفضل تركيا أيضا أن يكون العراق غير مقسما ويحكمه غير الشيعة، من أجل الحفاظ على دوره المتوازن في النظام الإقليمي، وعدم الوقوع في الفوضى نتيجة موجات عدم الاستقرار المتتالية التي من شأنها أن تدمر الحدود التركية العراقية.¹

لذلك تغلغل النفوذ التركي الجديد إلى عمق العراق السنّي الذي كان يعاني من أوضاع اقتصادية هشة، وأراء وسياسية متضاربة، وأوضاع اجتماعية سيئة، جزاء الغزو الأمريكي للعراق، الذي شاركت فيه تركيا بصفات مختلفة.

نفذت تركيا عمليات عسكرية ضد الجماعات الكردية المسلحة في شمال العراق، لا سيما منها حزب العمال الكردستاني، وتضمنت هذه العمليات غارات جوية عبر الحدود، وتوغلات برية استهدفت قواعد حزب العمال الكردستاني والمقاتلين الذين يُعتقد أنهم يعملون في المنطقة، فعلى سبيل المثال في عام 2008 دخل حوالي 300 جندي تركي إلى العراق وقصفت الطائرات التركية القواعد الإرهابية في شمال العراق، كما قامت منظمة حلف شمال الأطلس بتدعيم تركيا لوجستياً، إلا أن الخوف من تصعيد النزاع أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقناع تركيا بالانسحاب وإنهاء عملياتها العسكرية، ومع ذلك وفي خريف عام 2011 أرسل رئيس وزراء تركيا آنذاك، ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان مرة أخرى قوات برية إلى العراق.²

وبذلك ورثت تركيا، والعراق، منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، وجراء التدخل التركي في الشأن العراقي ثلاثة مشكلات رئيسية وهي مشكلة حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية، ومشكلة تركمان العراق، ومشكلة مياه نهري دجلة والفرات، كادت أن تعيق مسيرة

¹ -Ibid. P:85.

² - Kinga Smoleń, "The Arab Spring In Syria Implications For Turkey's Regional Policy ", *Magazyn OI Pan*, (Polska, n 8, 2013), P: 148.

العلاقات بين البلدين،¹ إلا أنه وبالرغم من تضرر العراق من انتهاك تركيا لسيادته في العديد من المرات من خلال عمليات القصف الجوي لمعازل حزب العمال الكردستاني دون التنسيق مع الحكومة، قد تجاوز العراق هذه الخلافات وعمل على تعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول الجوار ومنها تركيا وإيران، على أمل تخفيف حدة الأزمة المالية التي يعاني منها العراق، وإشراك تركيا في مشاريع تطوير البنية التحتية في العراق، مثل بناء الطرق والجسور ومحطات الطاقة، شبكات النقل والسكك الحديدية والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.²

وبما ان تركيا عرفت بالبراغماتية، لم تفوت هي كذلك الفرصة ما دام العراق قد تجاوز هذه الخلافات، فعملت على تحقيق الاستقرار الإقليمي وعملت كوسيط في العديد من المحادثات الخاصة بالشأن العراقي، وشاركت، فيما يسمّى بمهمة تحقيق الاستقرار في العراق، وقامت تركيا بمرور الإمدادات للجيش الأمريكي عبر أراضيها، لدعم الجهود العسكرية الأمريكية لتحقيق استقرار العراق، كما أنها كانت البادئ بمبادرة جيران العراق، ثم قامت بتوسيع المبادرة لتصبح الاجتماع الوزاري الموسع لدول جوار العراق، وبعد الانتخابات الرئاسية العراقية التي تم إجرائها في مارس 2010 شاركت تركيا في المحادثات حول تشكيل حكومة ائتلافية في بغداد.³ وبذلك حافظت تركيا على العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق، التي اتسمت بمزيج من التوترات، والمبادرات الدبلوماسية، والعلاقات التجارية، والتعاون، في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

لتركيا مصالح اقتصادية كبيرة في العراق، حيث تمتلك تركيا قطاع مقاولات ضخم، إذ تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات، بنحو 1100 مشروع نفذته حتى سنة 2023 بقيمة 34 مليار دولار، ويعد العراق أحد أهم شركاء تركيا التجاريين، واحتل المرتبة الثالثة في صادرات تركيا بحجم بلغ 24.2 مليار دولار عام 2022،⁴ كما ان تحقيق امن واستقرار العراق يساعد على تأمين الطاقة لتركيا، لاسيما وان الشركات التركية شاركت في التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما ونقلهما في العراق، وهذا ما يساعد أيضا على ارتفاع دخل الفرد العراقي، وهذا ما يؤهل العراق بأن يكون أكبر شريك تجاري لأنقرة.

¹ - سطاتم حسين علوان، "توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق"، مجلة دراسات دولية، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 51)، ص: 72.

² - موقع أحوال تركية، "المصالح الاقتصادية تقفز على التوتر بين تركيا والعراق"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/4fEMMDM> بتاريخ 2021/09/30، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/29

³ - Kinga Smoleń, op.cit, p:149.

⁴ - سعيد عبد الرزاق، "تركيا تستهدف زيادة تجارتها والاستفادة من مشروعات الإعمار بالعراق"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/49f6eDQ> بتاريخ 2023/08/23، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/28

تهدف تركيا لتحقيق التكافل الاقتصادي في الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيق ذلك في الشرق الأوسط في ظل وجود جو من الاقتصادات المنعزلة خاصة في العراق وسوريا،¹ لذلك تسعى تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية ان تبني علاقات اقتصادية وثيقة مع العراق، حيث اهتمت بتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، واتخذت عديد من الأساليب والأفكار في مجالات مختلفة، على رأسها التعاون في مجالات الطاقة، والتجارة والاستثمار.

احتضنت بغداد، في صيف عام 2023 اجتماعات ثنائية بين الوفدين التجاريين التركي والعراقي، نظّمها اتحاد المصدرين الأتراك بتنسيق من وزارة التجارة التركية من اجل مناقشة فرص التعاون بين الجانبين، حضر الإجتماع كذلك السفير التركي في بغداد علي رضا غوناي، الذي بدوره شجع رجال الأعمال العراقيين على الاستثمار في تركيا، والاستفادة من الفئة الشبانية في العراق، التي تفوق عددها نسبة 50% من عدد سكان تركيا، فيما تمّت الإشارة من طرف المستثمرين العراقيين إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين بين عامي 2021 و 2023، وإلى المرتبة الثالثة التي احتلها رجال الأعمال العراقيون في شراء العقارات في تركيا²

وإضافة إلى ما تطرقنا إليه سابقا حول مشروع أنابيب الغاز الطبيعي "تاناب-تاب" (TANAP-TAP)، تبحث تركيا أيضا عن عقود بيع وشراء للغاز طويلة الأجل مع عدة موردين في جوارها العربي، ولها اتفاقية مع العراق تنص على تزويد تركيا بالغاز العراقي عبر خط أنابيب كركوك – جيهان، المعروف أيضا باسم خط أنابيب إبراهيم خليل – بانياس،³ ويبلغ طول خط الأنابيب أنابيب "كركوك-جيهان" حوالي 970 كيلومتراً (600 ميل) وتبلغ طاقته حوالي مليون برميل يوميا، وتبلغ سعته حوالي 10 مليار متر مكعب في السنة، وهناك خطط لتوسيع السعة إلى 20 مليار متر مكعب سنوياً لتلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي في تركيا والصادرات المحتملة إلى أوروبا،⁴ ويلعب خط أنابيب الغاز بين العراق وتركيا دوراً مهماً في نقل الغاز الطبيعي من العراق إلى تركيا وفي النهاية إلى الأسواق الدولية، ويعتبر رابط مهماً أيضا في العلاقات العراقية التركية، يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما، ويسمح للعراق بالوصول إلى السوق التركي والعالمي لصادراته من الغاز الطبيعي، ومن جانب آخر يزود تركيا بإمدادات الطاقة، مما يقلل من اعتمادها على مصدر واحد.

¹ - Ahmet Davutoğlu, op.cit, p85.

² - موقع الأناضول، "اجتماعات تجارية بين تركيا والعراق لبحث فرص تعاون جديدة"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3OqZniA> بتاريخ 2023/06/06، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/13.

³ - موقع الشرق، (جسر الطاقة...)، مرجع سابق.

⁴ - موقع الحرة، "بعد أشهر من الإيقاف وسنوات من الخلافات: ما هو خط النفط العراقي التركي؟"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3tVOg9C> بتاريخ 2023/10/02، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/29

إلا أنه مؤخراً في بدايات عام 2023، طلبت الحكومة التركية من نظيرتها العراقية توقيف الصادرات النفطية، على إثر خلافات بينهما، اتهمت فيها العراق بنظيرتها تركيا بانتهاك الاتفاقية المبرمة بينهما في مجال تصدير الغاز من العراق إلى تركيا،¹ وتمكنت العراق بكسب القضية على مستوى التحكيم الدولي ضد تركيا بشأن صادرات النفط،² فيما تتوقع العديد من الشركات التي تعمل في إقليم كردستان العراق أن هذا التوقيف سيكون مؤقت، وأن الأمور سترجع إلى مجراها الطبيعي قريباً.³

وفي هذا الإطار يمكننا القول أن تركيا تسعى إلى توسيع التجارة الثنائية وفرص الاستثمار مع العراق. من خلال العديد من السبل والوسائل المتمثلة في تعزيز التجارة عبر الحدود، وتشجيع المشاريع المشتركة، وتشجيع الشركات التركية على الاستثمار في مختلف القطاعات في العراق، مثل البناء والطاقة والبنية التحتية والتصنيع، إضافة إلى ذلك قدمت تركيا مساعدات إنسانية للعراق، تمثلت في الغذاء والإمدادات الطبية، واستضافت عدداً كبيراً من اللاجئين العراقيين، ووفرت لهم المأوى والدعم، في فترات النزاع والأزمات.

وعلى هذا الأساس اتضح، أن لتركيا رؤية تشترك فيها مع غيرها من الدول المجاورة والمنافسة لها في العراق، حيث ترى تركيا أنه لا توجد أطراف ستستفيد من تفكك العراق، بل سيجلب التفكك عواقب خطيرة على دولة تركيا والدول المجاورة الأخرى المستقرة سياسياً واقتصادياً، لذلك تحافظ تركيا على العلاقات مع العراق وتدعو إلى الحوار البناء بين العراق وجيرانه منذ عام 2003.⁴ من أجل تحقيق استقرار العراق وفق الرؤية التي تضمن مصالح تركيا الأساسية في العراق والتي تتكون من أربعة جوانب، يتمثل جانبها الأول في عرقلة جهود الأطراف التي تدعو إلى تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة، والثاني يمثل في حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسية في شمال العراق، أما الثالث فيتمثل في تصفية حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره تركيا حركة تركية كردية إرهابية متمردة لجأت إلى شمال العراق إثر هزيمتها عام 1999.⁵

¹ - موقع العربية، إغلاق خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا بطلب من حكومة أنقرة، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3pLqOKs> بتاريخ 2023/03/27، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/11.

² - موقع بي-بي-سي نيوز عربي BBC NWES، "العراق يكسب قضية تحكيم دولي ضد تركيا بشأن صادرات النفط من إقليم كردستان"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3DaExNK> بتاريخ 2023/03/25، تاريخ تصفح الموقع 2023/07/11.

³ - موقع العربية، (إغلاق خط...)، مرجع سابق.

⁴ - Ahmet Davutoglu, op.cit. P : 86.

⁵ - هنري ج. باركي، مرجع سابق، ص2.

ومن هذا المنطلق تهدف تركيا إلى تحقيق الأمن الجيوسياسي في العراق، بما يتوافق مع تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، من خلال الحفاظ على وحدة العراق، وعدم الاعتراف بأي كيانات أخرى تنشط على الأراضي العراقية أو تطالب بالاستقلال، لأن تقسيم العراق سوف يفتح أبواب لتقسيمات أخرى لا تستبعد تركيا منها نفسها ولا يخدم مصالحها الجيوسياسية.

الفرع الثالث: التصورات والأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في سوريا

تعتبر علاقة سوريا مع جيرانها محدداً جيوسياسياً مهماً، حيث لعبت تحالفاتها مع إيران وروسيا دوراً أساسياً في النزاع السوري المستمر، من خلال دعمهما العسكري والاقتصادي للحكومة السورية، في حين توترت علاقاتها مع تركيا وإسرائيل ودول الخليج بسبب الاختلافات الجيوسياسية والأيدولوجية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تدخل الولايات المتحدة كقوة عالمية، وتركيا كقوة إقليمية مما زادت تعقيدات النزاع وتداعياته الجيوسياسية.

شكلت الحرب الأهلية في سوريا تداعيات سلبية خطيرة على الاقتصاد التركي، فيما كان الأخطر هو تزعزع البنى السيادية التركية جراء الفوضى السورية وتدفق ملايين اللاجئين إليها، وهو الأمر الذي كاد أن يسقط الدولة التركية في المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة في صيف 2016، بالإضافة إلى ذلك تعرضت تركيا للعديد من الهجمات من "داعش" والأكراد، ولمحاولات إيرانية - روسية لتقليص دورها في سوريا، في حين تدعم الولايات المتحدة خصومها من الأكراد في سوريا¹، الأمر الذي زاد من تعقيد الحرب الأهلية في سوريا، فما كان لتركيا إلا أن تكثف من مجهوداتها داخل التراب السوري، بالاعتماد على عدة خطط تمثلت في دعم المعارضة، وتشبيد مناطق عازلة، بالإضافة إلى ذلك استضافة اللاجئين السوريين على أراضيها، وتقديم المساعدات للاجئين المتواجدين في المناطق العازلة التي أقامتها تركيا شمال سوريا.

لذلك لم تُخفِ أنقرة قلقها الشديد من تدرج كرة الثلج في الأزمة السورية، وكان هاجسها الأكبر ينبع من خوفها من احتمال تفكك دولة سوريا، وصعود القضية الكردية فيها، لذلك حرصت أنقرة على تدعيم فصائل المعارضة السورية، وحرصت على دعم التوافق بين قوات المعارضة مع المجلس الوطني الكردي، والذي يُمثّل عدّة أحزاب كردية مدعومة من إقليم كردستان العراق.²

¹ - أسامة أبو رشيد، التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأميركي، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016)، ص:2.

² - مركز سبق للدراسات والأبحاث، "التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات"، نشر بتاريخ 2016/009/02 على الرابط <https://2u.pw/PvmylIkq> تاريخ تصفح الموقع 2023/07/23.

احتضنت تركيا تقريبا كل جبهات المعارضة السورية على تنوعها وقامت بفتح أول مكتب رسمي للمجلس الوطني السوري المعارض في إسطنبول في أواخر سنة 2011، وكانت رؤية تركيا للحرب الأهلية السورية جد متفائلة، واعتبرتها فرصة لترجيح كفة موازين القوة في المنطقة لصالحها من خلال إسقاط نظام بشار الأسد الموالي لإيران في واستبداله بنظام آخر يستجيب لطموحاتها الجيوبوليتيكية في المنطقة، ويكون حليفا استراتيجيا لتحركاتها في المنطقة،¹ وقد نجحت المعارضة المدعومة بالطيران التركي في تحرير بعض المناطق في حلب الشمالي، حيث ساهمت المدفعية والطائرات الحربية التركية وبشكل كبير في هزيمة قوات سوريا الديمقراطية، والسيطرة على محيط مطار منغ وبلدة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، ثم لتتقدم سريعا في موازاة الضفة الغربية لنهر الفرات وباتجاه مدينة منبج، وجراء هذه الانتصارات المتتالية فكر صناع القرار الأتراك في إنشاء منطقة عازلة وآمنة شمال سوريا.²

كما أنشأت تركيا في شمال سوريا المنطقة الآمنة الممتدة من جرابلس إلى إعزاز بطول 90 كم وبعمق (30-40 كم)،³ وتعرف أيضا باسم المنطقة العازلة تمتد من نهر الفرات إلى الحدود العراقية، أنشأتها تركيا في سنة 2019 بحجة حماية اللاجئين السوريين، لكن في الواقع تريد تركيا معالجة مخاوفها الأمنية ومنع تشكيل منطقة متجاوزة يسيطر عليها الأكراد على طول حدودها،⁴ إلا أن تركيا تجادل بأن المنطقة العازلة ضرورية من أجل مواجهة الأخطار التي تلحق باللاجئين من خلال تحقيق لهم منطقة آمنة على الأراضي السورية، ليتسنى لتركيا ولأعضاء المجتمع الدولي تقديم المساعدة لهم، في ظروف آمنة، فيما ترى اطراف أخرى بأن عملية إنشاء المنطقة العازلة تعد درجة أخرى من التعتيد إلى الحرب الأهلية السورية، تسببت نزوح السكان الأكراد.

في أكتوبر 2015 كان أول تدخل عسكري تركي في سوريا بحجة ردع الانفصاليين الأكراد الذين حاولوا عبور نهر الفرات، حيث قامت الطائرات التركية بقصف زوارق تابعة للأكراد وهي تحاول عبور الفرات باتجاه مدينة جرابلس السورية، فكانت هذه العملية أول اختبار لرد فعل أنقرة تجاه آخر خطوطها الحمراء التي حددتها في سوريا، رغم معارضة كل من روسيا وحلف شمال الأطلسي على حد سواء للتدخل التركي، حيث قام حلف شمال الأطلسي بسحب منظومة صواريخ الباتريوت الدفاعية من تركيا،

¹ - إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، وآخرون، مرجع سابق.

² - مركز سبق للدراسات والأبحاث، (التدخل العسكري...)، مرجع سابق.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - عبد الحميد سعيد، سلوى بن جديد، "منظمة الهلال الأحمر التركي بين الطابع الإنساني والبعد السياسي في الأزمة السورية"، مجلة الأمن الإنساني، (جامعة بאתة، المجلد 7، العدد 2، 2022)، ص: 516.

كما قامت روسيا بوضع ستة طائرات في جالة طوارئ من طراز "ميق 31" (Meg-31) في مطار المزة العسكري قرب دمشق.¹

حينما انتشرت بيئة النزاع في سوريا، وتسارعت الأوضاع لتطول المنطقة بأسرها، تنبأت تركيا بأنها ستكون من أكثر الدول التي ستشعر بهذه الآثار، فكانت هناك مشاكل كبيرة في مجال أمن الحدود، ولم يكن تحقيق السيطرة الكاملة على حدود طويلة أمرا سهلا، حيث لجأ معظم الفارين من بيئة الحرب الأهلية من سوريا إلى تركيا، وأصبح العديد من اللاجئين ضيوفا على المدى الطويل في تركيا بسبب "سياسة الباب المفتوح" المتبعة من طرف تركيا، حيث سجلت لجوء 5.6 مليون سوري سنة 2011 إلى عدة بلدان تركية، تتكفل باحتياجاتهم منظمة الهلال الأحمر التركي، الأمر الذي كلفها ملايين الدولارات،² واستقر عدد اللاجئين السوريين في تركيا عند 3.5 مليون لاجئ سوري مسجل في تركيا إلى نهاية عام 2022 وفقا لبيانات المفوضية الوطنية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.³

وفي أوائل عام 2020 تم إنشاء منطقة عازلة في إدلب السورية، نتيجة لاتفاقية 17 سبتمبر 2018 بين روسيا وتركيا في سوتشي، ومن خلالها أنشأت تركيا اثني عشر مركز مراقبة تركية في إدلب السورية، التي تعتبرها تركية منطقة جيوسياسية مهمة بالنسبة لها بسبب تصوراتها عن التهديد الذي يحيط بها من سوريا والأكراد السوريين، ويضاف إلى ذلك تتماشى فكرة السيطرة على إدلب مع تطلعاتها بأن تصبح قوة إقليمية، ونتيجة لذلك أصبحت إدلب الملاذ الوحيد الآمن في سوريا لعدد لا يحصى من قوات المعارضة التي تقاوم نظام الأسد وحلفائه، والتي تم نقل الكثير منها إلى منطقة إدلب من أجزاء أخرى من سوريا بعد إعادة السيطرة على معظمها من طرف قوات نظام الأسد، حيث أرادت حكومة حزب العدالة والتنمية إبقاء مدينة إدلب على هذا الحال حتى يحين الوقت لحل سياسي للأزمة السورية، من أجل منع موجة أخرى من اللاجئين عبر الحدود إذا استمرت هجمات النظام السوري، لتفادي الضغوط المحلية، وكذلك من أجل أن يكون لها رأي في مستقبل سوريا، وطرفا في إعادة إعمارها، خاصة وأنها القوة الوحيدة التي تدعم المعارضة السورية.⁴

ويعد الموقف الذي اتخذته تركيا بتدعيم الفصائل ذات التوجه الإسلامي، والرهان عليهم في مختلف مشاهد الثورات العربية أثناء اندلاع تلك الثورات، قد كلفها الدخول في العديد من النزاعات مع

¹ - مركز سبق للدراسات والأبحاث، (التدخل العسكري ...)، مرجع سابق.

² - عبد الحميد سعيد، سلوى بن جديد، (منظمة الهلال ...)، مرجع سابق، ص 514.

³ - Semih Tumen, "the case of Syrian refugees in Türkiye: Successes, challenges, and lessons learned", Background paper to the World Development Report 2023, "Migrants, Refugees, and Societies", (April 2023), p: 02. Retrieved from: <https://2u.pw/O4KmjR6k>

⁴ - Meliha Benli Altunışık, "The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities", (fondation for european progressive studies, Brussels, Belgium, July 2020). P: 09.

دول الجوار بما في ذلك "سوريا والعراق وإيران"، كما كانت له تداعيات سلبية على الأمن التركي ذاته، بما دفع أنقرة إلى إعادة النظر لهذا الموقف، وتغييره، وذلك في محاولة منها لتجاوز الصعوبات التي باتت تواجه علاقاتها مع بعض الفاعلين الإقليميين من جراء الأزمة السورية، وما يلزمها من تطورات متلاحقة على المستوى الإقليمي،¹ وظهر ذلك جلياً من خلال التحول في التوجهات والتصريحات، فقد عبّر الرئيس رجب طيب إردوغان علناً، في نهاية نوفمبر 2022، عن رغبة بلاده في تطبيع العلاقات مع سوريا، وتابع تصريحه ذاك بعد أيام قليلة بأنه طرح على رئيس روسيا فلاديمير بوتين اقتراحاً بتولي روسيا تنظيم مسار ثلاثي للدفع بعملية تطبيع العلاقات التركية-السورية، وتوجت هذه الخطابات بانعقاد اجتماع ثلاثي في العاصمة الروسية موسكو، في 28 ديسمبر 2022، ضمّ وزراء دفاع روسيا وتركيا وسوريا، مما نستنتج أن لقاء وزراء دفاع وقادة استخبارات الدول الثلاث بموسكو كان أول الخطى في الأولى مسار تطبيع العلاقات التركية مع نظام بشار الأسد.² إلا أن الأوضاع الجيوسياسية في سوريا خاصة، وفي شرق المتوسط تخبرنا بأن إردوغان مازال يراهن على دعم فصائل المعارضة، بالرغم من تصريحاته التي توحى بأن تركيا تسعى إلى إعادة تطبيع العلاقات مع نظام بشار الأسد.

لعبت تركيا دوراً أساسياً في النزاع السوري، حيث أقحمت تركيا نفسها في النزاع منذ بدايته عام 2011، وعملت على تدعيم مجموعات متمردة عن النظام السوري الذي يقوده الرئيس بشار الأسد، بما في ذلك الجيش السوري الحر، الذي يعتبر أحد جماعات المعارضة المسلحة الرئيسية في النزاع السوري، وشمل هذا الدعم المساعدات العسكرية اللوجستية والتدريب، وإقامة مناطق آمنة وعازلة على طول حدودها مع سوريا لحماية المدنيين وتوفير قاعدة لقوات المعارضة المتمردة عن نظام بشار الأسد، فكانت هذه المناطق بمثابة حصن للنازحين السوريين، والجماعات المتمردة المدعومة من تركيا من خلال استخدامها كنقطة انطلاق للعمليات ضد الحكومة السورية والقوات الكردية.

بالإضافة إلى ذلك كانت تركيا ممولاً أساسياً للمساعدات الإنسانية للسوريين المتضررين من المعارك بين الأطراف المتنازعة داخل التراب السوري، كما استضافت على أراضيها ملايين اللاجئين السوريين واعتمدت وضع استراتيجية الحماية المؤقتة للاجئين السوريين، ووفرت لهم الإقامة والمأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم، بالرغم من هذه الاستراتيجية طُرحت تحديات أمام تركيا على مستوى التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل، وانجرت عنها الضغط على أنظمة الرعاية الصحية والتعليم، وتحديات أخرى تتعلق بالحوازر اللغوية والاختلافات الثقافية، مما جعل من تركيا تضاعف جهودها من أجل الحصول على دعم دولي للمساعدة في تحمل عبء استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين.

¹ - إبراهيم محمد البناء، زياد جمال القصاص، وآخرون، مرجع سابق.

² - مركز الجزيرة للدراسات، "لقاء المصالح بعد سنوات القطيعة: لماذا تسعى تركيا للتقارب مع النظام السوري؟"، نشر

على الرابط: <https://2u.pw/tlGEcxW> تاريخ تصفح الموقع 2023/07/24.

سعت تركيا إلى تحقيق امن واستقرار سوريا وفقا لرؤيتها، والتي تتبع من جهة من خوفها من صعود قضية الأكراد، ومن جهة أخرى تغذيها أطماعها في السيطرة على سوريا من خلال استبدال نظام الأسد الموالي لإيران روسيا، هاتان القوتان اللتان تتنافسان تركيا على المستوى الإقليمي والدولي، بنظام آخر يكون حليف لها تقوده فصائل إسلامية ذات توجه سني.

وبعد ان غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها تجاه الأكراد، وصرّحت بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهّمهما الوضع في سوريا بقدر ما يهّمها محاربة داعش في المنطقة، وان الأكراد لا يشكلون خطرا عليها، وأكثر من ذلك قد أصبحوا حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، بعد ان تصنيفهم كمنظمة إرهابية من طرف الدولة ذاتها، فهمت تركيا الدرس جيدا ولم يبق لها ان تجلس على الطاولة للتفاوض مع نظام بشار الأسد، وان تصلح ما يمكن إصلاحه مع النظام السوري، أو تسعى الى استبداله بنظام اخر تقوده الفصائل الإسلامية المعارضة لبشار الأسد في اقرب وقت.

لأن هذين الحليّن هما الوحيدين الذي يمكنهما ان يطمئنا تركيا من ناحية فصائل الأكراد السورية، لذلك فان تركيا تسعى إلى تحقيق امن واستقرار سوريا وفقا لرؤيتها وحماية مصالحها الجيوسياسية والأمنية في المنطقة، فيما يتطلب حل التحديات السياسية والاقتصادية في سوريا مفاوضات سلام شاملة، تكون بعيدة عن المواقف الراسخة لمختلف الجهات الفاعلة والتعقيدات الإقليمية والدولية المستمرة المؤثرة في النزاع، بما فيها تركيا.

الفرع الرابع: منظور تركيا لأمن واستقرار لبنان

أدت الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) إلى تعميق هذه الانقسامات في لبنان، وتركت أثرا دائما على الديناميكيات السياسية في البلاد، نظرا لخصوصيتها، والتي اتسمت بالعنف الطائفي والتنافس الجيوبوليتيكي، حيث أصبح لبنان مجال حيوي تتنافس عليه القوى الإقليمية، من خلال تدعيم الفصائل المختلفة المتناحرة في لبنان من طرف الدول المجاورة، مثل سوريا وإسرائيل وإيران والسعودية.

ورغم ان هذه الحرب انتهت الأهلية باتفاق الطائف عام 1989، الذي نصّ على تشكيل نظام سياسي تتوزّع فيه السلطة بين الطوائف الدينية، المسلمين السنيين، والمسلمين الشيعة، والمسيحيين،¹ إلا ان النزاع لم تتم معالجته بشكل جذري، من خلال قطع الأسباب الجذرية للتوترات الطائفية في لبنان والقضايا الهيكلية الأساسية، مما عقّد، وساهم في تعثر تطوير البنية التحتية والخدمات العامة والإصلاحات الاقتصادية في البلاد، بسبب إعطاء القادة السياسيين الأولوية لمصالحهم الطائفية

¹ - خالدة ابراهيم خليل الحبيطي، "الأزمة السورية - اللبنانية وأبعادها الإقليمية والدولية 2005-2006، مجلة دراسات إقليمية، (جامعة الموصل، العراق، السنة 3، العدد 6، جانفي 2007)، ص:4.

الضيقة على حساب المصلحة العامة للبلاد، وما زاد الطين بلة، وتعقيد الوضع الجيوسياسي في لبنان، الأدوار التي تقوم بها القوى الإقليمية في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية، وإسرائيل، وتركيا، حيث لعبت كل من السعودية وإسرائيل أدواراً سياسية متكافئة في لبنان، واتسمت بالحدة والتصادم، في حين كان دور تركيا محدوداً، واتسم دور تركيا في لبنان في كثير من الأحيان بمزيج من الدبلوماسية والمشاركة الاقتصادية ومبادرات القوة الناعمة.

كان اهتمام تركيا في البداية وفي استراتيجيتها في إعادة إحياء العلاقات التركية اللبنانية من جديد في عام 2010، بتركمان لبنان بعد إجراء دراسة معمقة عن الجالية التركمانية في لبنان من طرف مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، بطلب من الحكومة التركية، والتي بدورها توصلت إلى نتائج وتوصيات تفيد بأنه يجب على الحكومة التركية أن تعمل على إقامة مشاريع إنمائية في المناطق التي يعيشون فيها تركمان تركيا، بهدف بناء روابط قوية مع هذه الجماعة، التي من خلالها ستتوصل تركيا، إلى تعزيز نفوذها في لبنان، ومن ثمة يمكن أن تتغير الديناميكيات الجيوسياسية، لاسيما بعد تراجع النفوذ السعودي في لبنان، وعلى اثر ذلك اطلقت تركيا مبادرات اجتماعية وتربوية تهدف إلى تنمية المناطق التي يقطنها التركمان اللبنانيين، بهدف إيقاظ الوعي الاثني الجماعي لهذه الفئة، واستخدامها كأداة لصالح أهداف السياسة الخارجية التركية في لبنان.¹

قام وزير الخارجية التركية مولود جاويش برفقة نائب الرئيس التركي فؤاد أوقتاي، بزيارة بيروت في عامين متتاليين واكبت الزيارة الأولى تاريخ 8 أوت 2020، والزيارة الثانية تاريخ 16 ديسمبر من عام 2021،² الزيارة الأولى كانت بشأن تقديم التعازي وذلك عقب انفجار المرفأ، الذي خلف مئات القتلى وآلاف الجرحى، حيث تضامنت تركيا مع الشعب اللبناني، واكد الوافدان على ان تركيا جهودها المتمثلة في تقديم الدعم إلى لبنان، خاصة فيما يتعلق بإعادة إعمار مرفأ بيروت والأبنية المتضررة جراء الانفجار،³ وجاءت هذه الزيارة بعد يومين فقط من زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لبنان، مما يؤكد مدى تعاطف حدة التنافس بين تركيا من جهة، والقوى الأخرى لها في شرقي المتوسط، وعلى رأسها فرنسا، والسعودية، وإسرائيل، والإمارات من اجل بسط النفوذ الجيوسياسي في لبنان،⁴ أما الثانية فكانت بشأن تعزيز التعاون بين البلدين، حيث تطرق الوزير التركي خلال هذه الزيارة، وفي

¹ - غريس الياس، "الدور السياسي التركي في لبنان"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3QEpXpu>، بتاريخ 2022/06/15

تاريخ تصفح الموقع 2023/11/01

² - المرجع نفسه.

³ - يوسف حسين، "بالأعلام التركية: لبنانيون يستقبلون نائب أردوغان في بيروت"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/45RF8jj> بتاريخ 2020/08/09، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/02

⁴ - غريس الياس، مرجع سابق.

مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره اللبناني عبد الله بوحبيب إلى موضوع التحديات الاقتصادية التي تواجه لبنان، وأكد على ضرورة دعم الحكومة اللبنانية لتخطي هذه الأزمات.¹

وعلى إثر هذه الزيارات رفيعة المستوى بين لبنان وتركيا، ترى دراستنا ان تركيا تُسارع في تقديم نفسها كفاعل سياسي واقتصادي في لبنان، مستفيدة من تراجع الاهتمام السعودي بسبب العديد من التغيرات الجيوسياسية في لبنان منها، سيطرة حزب الله على الأوضاع السياسية في لبنان حيث لم تخف الحكومة السعودية عدم رضاها عن الأوضاع السياسية في لبنان، من قبل حادثة انفجار بيروت، وتوقفت عن تقديم أي دعم اقتصادي للبلاد، فضلا عن تقليص بعثتها الدبلوماسية في بيروت، وترى الحكومة السعودية على لسان كبار مسؤوليها أن الدولة اللبنانية صارت خاضعة كلياً لهيمنة حزب الله الشيعي، وهذا ما تعتبره عرضة لحضورها السياسي والاستثماري في لبنان، وكتب في هذا الكاتب السعودي خالد السليمان في مقال بصحيفة عكاظ قال فيه " ان السعودية هذه المرة لن تستمر في دفع فواتير حزب الله، وعلى اللبنانيين أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه بلادهم، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته تجاه عبث حزب الله داخليا وإقليميا"،² وهذا ما سيوسع من أدوار العوامل الخارجية في لبنان لصالح الأتراك الذين عرفوا بالبراغماتية، والعزف على كل الأوتار في عهد حزب العدالة والتنمية.

لم يكن الدور الجيوسياسي التركي بارزا في لبنان مثل باقي الفواعل الأخرى، واكتفت بالتركيز في تدخلاتها في النزاع في لبنان في المقام الأول على المساعدة الإنسانية والاقتصادية، حيث استثمرت تركيا في لبنان وطوّرت معها العلاقات التجارية، وشاركت الشركات التركية في مشاريع البنى التحتية المختلفة، وعملت على ان تكون السلع والخدمات التركية حاضرة بقوة في السوق اللبنانية، كما حافظت تركيا على العلاقات الدبلوماسية مع كل الطوائف اللبنانية الفاعلة في البلاد، بما في ذلك حزب الله الشيعي الذي تحالف معه الرئيس أردوغان، وهو ما يعكس عمق الرؤية التركية للمشهد السياسي المعقد والمستقطب في لبنان، والتي تهدف إلى خلق علاقات مبنية على التوازن بين الطوائف، وقد سمح هذا النهج لتركيا بالحفاظ على نفوذها وتعزيز الحوار بين مختلف الجهات اللبنانية الفاعلة، على عكس المملكة العربية السعودية وإسرائيل، الذين اتبعوا سياسات تشدّديه وتدخل في كثير من الأحيان في الشؤون الداخلية للبنان، واتخذوا موقفاً تصادميةً تجاه حزب الله الشيعي، وأكثر من ذلك

¹ - موقع الجزيرة، "وزير خارجية تركيا يأمل حل الأزمة بين لبنان ودول الخليج ويؤكد استعداد بلاده للمساعدة"، نشر

على الرابط: <https://bit.ly/3Mo9C5y> بتاريخ 2021/11/16، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/02

² - صحيفة العرب، "تركيا تريد انتزاع دور حماية سنة لبنان من السعودية"، صحيفة العرب، (السنة 34، العدد 11787، بيروت، بتاريخ 2020/08/12)، ص: 8.

انخرطت إسرائيل معه في صراعات عسكرية طويلة الأمد، وصنفته ضمن قائمة الأعداء التاريخيين لإسرائيل.

ومن هذا المنطلق ترى دراستنا انه يمكن لتركيا استغلال الفراغ الذي تركته السعودية التي تدعم الطائفة السنية، لتحل محلها في تقديم الدعم لها، كما يمكن ان تلعب دور الوسيط في حل الخلافات ، أو الإنقاص من حدتها بين حزب الله الشيعي الممول من طرف إيران، وبين الكيان الإسرائيلي، من اجل ان تكون لاعبا أساسيا في المشهد اللبناني، ومنطقة شرق المتوسط مستقبلا، لتعطي الأولوية للجهود الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والشراكات الإقليمية، لأنها تدرك أهمية استقرار لبنان بالنسبة لها، لاسيما في فيما يتعلق باتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، التي ستساعد في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية المتمثلة في التنقيب عن موارد الطاقة في شرق المتوسط.

الفرع الخامس: المحافظة على التطبيع مع إسرائيل مع مساعدة الفلسطينيين

تتبع تركيا نهجا متوازنا في التطبيع مع إسرائيل ودعم المقاومة الفلسطينية، الأول يخدم مصالحها الجيوسياسية فقط، والثاني يندرج ضمن استراتيجية لعب دور الوسيطة بين بين العالم الغربي والدول العربية، لاسيما وان القضية الفلسطينية كانت في الأول ترتبط بشكل أوسع بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث تعمل من جهة على إقامة علاقات مع إسرائيل في مجالات عدة مثل التجارة والتعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومن جهة أخرى تدافع عن القضية الفلسطينية من خلال النقد الخطابي لإسرائيل، والجهود الدبلوماسية وإرسال المساعدات الإنسانية أثناء الهجمات التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، لاسيما في قطاع غزة الذي طالته مرات عديدة جرائم إنسانية تجاوزت كل الخطوط الحمراء، ولم يسبق لها مثيل في الحضارات التي سبقت الحضارة الغربية التي نعشينا حاليا تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي طالما ادعت أنها أسمى حضارة توصل إليها الإنسان عبر التاريخ.

تاريخياً، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923، اعتبر هذا الأخير ان الإسلام هو المسؤول الأساسي عن تخلف تركيا، فيما اعتبر ان الهوية العلمانية الغربية هي سبيل تركيا الوحيد نحو التقدم، وهذا لن يتحقق حسبه إلا ببناء دولة تتكون من مزيج من المجموعات الإثنية، من خلال استخراج الذات التركية من المصادر التاريخية بالاعتماد على ماضي الحثيين والسومريين والبيزنطيين، مع تغييب مُنهج للإرث العثماني الذي كان يركز على الإسلام، الذي اعتبره أتاتورك مسؤول عن تخلف تركيا، لذلك ساعدت سياسة نزع الطابع العربي والإسلامي

عن المجتمع التركي بأن ان تكون جمهورية تركيا سنة 1949 أول دولة إسلامية تقيم علاقات مع إسرائيل.¹

مع ذلك، توترت علاقة تركيا بإسرائيل بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك عندما تم السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بتأسيس بعثة دبلوماسية في أنقرة سنة 1979، والتي على إثرها انقطعت العلاقات بين البلدين إلى غاية 1991،² كما أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 تخوف المؤسسة العسكرية التركية، والساسة الإسرائيليين على مستقبل العلاقات بين البلدين، الأمر الذي أدى بإسرائيل أن تستدعي سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين من جديد، وانتهى هذا القلق بتصريح الطرفين الذي عبرا فيه عن حسن نواياهما بشأن العلاقات بين البلدين، إلا أن بعض المواقف المتبادلة أعتبرت مؤشرا لتوتر العلاقات الثنائية من جديد، منها تصويت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة على عدم رضاها بمشروع بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية المحتلة الذي قامت به إسرائيل، واغتيال أحمد ياسين زعيم حركة حماس، الذي وصفته تركيا بالعمل الإرهابي، ونزاع غزة 2008-2009 وحادث أسطول غزة عام 2010، الذي أسفر على وجه الخصوص، عن مقتل ناشطين أتراك....الخ.³

إلا أنه يلاحظ من خلال تتبع خطابات السياسيين الأتراك، أن تركيا اكتفت بالنقد الخطابي لإسرائيل، خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية بما فيهم الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي انتقد في العديد من المرات سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، مثل انتقاد توسيع المستوطنات والعمليات العسكرية في غزة، كما انتقدت تركيا الإجراءات الإسرائيلية التي تعتبرها انتهاكاً للقانون الدولي، مثل التوسع الاستيطاني، وبناء الجدار العازل، والعمليات العسكرية في غزة، فيما دعت في الوقت نفسه الفلسطينيين إلى اللجوء إلى التفاوض والحوار من أجل إيجاد حلول مشتركة، دون أن تتورط في دعم طرف على حساب طرف آخر، وبذلك حافظت على علاقاتها في مجالات عدة مع إسرائيل مثل التجارة، والتعاون العسكري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

بالرغم أن تركيا حاولت دعمها للقضية الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل في إطار استراتيجيتها الأوسع لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في منطقة لشرق الأوسط. إلا أن هذه الاستراتيجية

¹ - حاقان ياوز، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 33، 1998)، ص: 2.

² - المرجع نفسه. ص: 3، 4.

³ - رمزي فخري علي الحموز، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، (معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس فلسطين، 2013)، ص: 49.

التي اتبعتها تركيا والتي تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقفها من الحقوق الفلسطينية مع مراعاة مصالحها الدبلوماسية والاستراتيجية مع إسرائيل، زادت من تعقيد علاقاتها مع كل من إسرائيل والمقاومة الفلسطينية.

يلاحظ من خلال سلوكيات القادة السياسيين الأتراك في عهد حزب العدالة والتنمية، لاسيما منهم الرئيس الحالي رجب إردوغان، انهم اكثر براغماتية مما سبقوهم في قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فبالرغم من القطيعة الدبلوماسية التي شهدتها البلدان في فترات متقطعة، إلا أن حجم التجارة بين البلدين في تزايد مستمر، حسب بيانات معهد الإحصاء التركي (TUIK)، فإن حجم التجارة بين البلدين بين الفترة 2016 و 2022 انتقل من ملياري دولار إلى سبعة مليارات دولار، مما يمكن اعتباره رقماً قياسياً في التجارة بين البلدين لاسيما وأن هذه الفترة شهدت توترات دبلوماسية بينهما، وأكثر ذلك تعد هذه الأرقام في صالح إسرائيل، مما طرحت العديد من البحوث تساؤلات حول عدم قطع تركيا لعلاقاتها التجارية إلى جانب قرارها بقطع العلاقات السياسية.¹

على مر التاريخ عملت تركيا على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأقامت علاقات وثيقة في العديد من المجالات، ودعّمت تركيا تقليدياً فكرة حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، مع الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، وقد كان هذا الحل مقبولا على نطاق واسع في المجتمع الدولي.

وذلك إيماناً منها بأن القضية الفلسطينية تتجاوز تركيا، لذلك فهي تتطلب حلاً مشتركاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم، ويحتاج هذا حسب الرؤية التركية لعب دور الوساطة، لأنها لا تستطيع أن تتورط من خلال التدخل في حرب أو أن تدعم طرفاً على حساب طرف، مبررة ذلك بوجوب إيجاد قوة رادعة تستمد شرعيتها من القانون الدولي، حتى تستطيع أن تتدخل وتنتهي هذا الصراع من جذوره، لذلك فهي تكتفي بالجهود الدبلوماسية وتحاول أن تتواصل مع الشرق والغرب لتحقيق هدف إنهاء هذا الصراع، بالرغم من أنها طالما اشتكت من صعوبة عملية الضغط على إسرائيل، على الأقل من أجل إقناعها بالتراجع عن أفعالها الإجرامية.²

وبذلك تهدف تركيا بأن تستفيد من موقفها وحلولها المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، من خلال تقديم نفسها في الجهود الدبلوماسية كضامن للفلسطينيين كما فعلت مع أترك قبرص، ليتسنى لها

¹ - تورغوت اوغلو، "العلاقات التركية - الإسرائيلية ومواقف أردوغان البراغمتية"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3SBhULD> بتاريخ 2022/01/27، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/07.

² - إبراهيم العلي، "الموقف التركي من طوفان الأقصى بين خيبة أمل الشارع ومبادرة نظام الضامنين"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/46WH63u> بتاريخ 2023/10/18، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/04.

الانخراط بشكل يناسبها كدولة تلعب دور الوسيط بين الشعوب المستعمرة، والقوى الغربية الإمبريالية، في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن ثمة تعزيز نفوذها الدبلوماسي في الشرق الأوسط والساحة الدولية الأوسع، لتعتبر نفسها أخيراً بأنها وسيطاً إقليمياً وصوتاً للقضية الفلسطينية، الأمر الذي مازالت تتدخّل به الشعوب العربية، ويحقق طموحات تركيا في وضع نفسها كدولة رائدة في العالم الإسلامي والعربي من خلال مناصرة القضية الفلسطينية.

لأن تركيا دولة تدعو إلى التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وشمال إفريقيا، وظهر ذلك من خلال دعمها المطلق لمشروع الربيع العربي، الذي كانت وراءه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يهدف إلى تحقيق تغييرات اقتصادية واجتماعية ودمقرطة المسلمين، حيث ظهرت تركيا من خلال تحركاتها الاستراتيجية ومواقفها من الأنظمة التي ثارت ضدها شعوبها في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، بأنها تعمل كوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية، والجبهات التي تتادي بالديمقراطية في معظم البلدان التي تأثرت بموجة الربيع العربي، وبضاف إلى ذلك دورها الإقليمي كوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وسوريا وإيران من جهة ثانية، و في هذا الإطار تسعى ان يكون لها دور مماثل في الصراع بين فلسطين وإسرائيل ، من اجل ان يكون لها مساهمتها الخاصة في انتصار الديمقراطية التي تقودها القوى الإمبريالية التوسعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يكن القول ان تركيا تسعى إلى تحقيق امن واستقرار المناطق التي تقع بجوارها، وفق رؤيتها الخاصة، التي تتدرج ضمن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط، ودمقرطة المسلمين، ليتسنى لها لعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى مسؤولة عن تطبيق رواسي النظام الدولي أحادي القطبية، وبين دول جوارها كدول متبنية للديمقراطية حديثاً.

وبذلك، يكون الوصول إلى الهدف الذي ينطلق من قاعدة " تفسير المشكلات مع الجيران"، التي بدورها رسمت علاقات جيدة بين تركيا وجميع دول الشرق الأوسط ، حيث لعبت تركيا دور الوسيط بشكل فعال في العديد من مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، ففي عام 2007 تمكّنت تركيا من التوسّط لإطلاق سراح دبلوماسيين إيرانيين تم اعتقالهما في العراق من قبل الولايات المتحدة، وبعد ذلك بعامين ، نسقت مع ايران لإطلاق سراح دبلوماسيين بريطانيين تم اعتقالهما في إيران سنة 2008، وبفضل وساطة الجمهورية التركية توصل الجانب الحاكم والمعارضة في لبنان إلى اتفاق، كما شاركت تركيا في الآلية ثلاثية الأقطاب لحل النزاعات بين العراق وسوريا، والتفاوض على إنشاء حركة مرور دون تأشيرة بين سوريا ولبنان والعراق سنة 2010، كما أن محادثات السلام بين فتح وحماس أوبين السنة والشيعية في العراق كانت ستنتهي بالفشل دون مشاركة تركيا.¹

¹ - Kinga Smoleń, op.cit, p 149

ومن ناحية أخرى كذلك لم تحظ جميع الحلول التي اقترحتها تركيا كلّها بالنجاح في منطقة جوارها العربي، فلم تتجح مشاركتها في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، كما توسّطت في المحادثات بين سوريا وإسرائيل سنة 2008 قبلت بالرفض، بالإضافة إلى ذلك رفضت إيران اقتراح الحكومة التركية في ديسمبر 2009 للوساطة مع الدول الغربية بشأن برنامجها النووي.¹

تولي تركيا أهمية كبيرة للتعاون الأمني مع الدول العربية لمواجهة التحديات المشتركة، مثل الإرهاب والتطرف والاستقرار الإقليمي، وتهدف تركيا من خلال تعاونها مع الدول العربية المجاورة إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية وتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري للحفاظ على الأمن الإقليمي، كما شاركت تركيا بنشاطات عديدة في الجهود المبذولة لدعم حل النزاعات وعمليات السلام في العالم العربي، فعلى سبيل المثال، شاركت تركيا في مبادرات دبلوماسية لإيجاد حل سياسي للحرب الأهلية السورية واستضافت محادثات سلام بين مجموعات المعارضة السورية المختلفة.

المطلب الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في ليبيا والسودان والصومال

تهدف تركيا إلى توسيع نفوذها وتأمين مصالحها في شمال وشرق أفريقيا، لذلك عملت على تدعيم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا، وعززت علاقاتها مع السودان والصومال، عسكريا، واقتصاديا، من خلال إبرام اتفاقيات حول الاستثمارات ومشاريع التنمية، إضافة إلى تشييد القواعد العسكرية، بهدف الوصول إلى البحر الأحمر الذي طالما اعتبرته تركيا موقع استراتيجي مهم بالنسبة لها، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة والوجود العسكري.

الفرع الأول: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في ليبيا

عارضت تركيا مشروع الانتفاضة الليبية في البداية، وازعة في الحسابان مصالحها الاقتصادية، واستثماراتها الضخمة مع نظام معمر القذافي، إلا أن الموقف التركي انتهى بالتغيير، عندما تحوّل الميزان العسكري لصالح معارضة نظام معمر القذافي.²

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي لعبت الجهات الفاعلة الدولية دورًا كبيرًا في المشهد الليبي، من خلال تدعيم الفصائل المتناحرة المختلفة، مما زاد من تعقيد النزاع وخلق تنافسات جيوسياسية داخل البلاد، حيث دعمت دول مثل تركيا وقطر حكومة الوفاق الوطني، بينما قدمت مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا الدعم للجيش الوطني الليبي، وما زاد الطين بلة انتقال الجهات الفاعلة الدولية من مبادرات التدعيم، إلى التدخلات العسكرية المباشرة، فأدت هذه التدخلات الدولية إلى تصعيد النزاع

¹ -Ibid. p149.

² - إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، وآخرون، مرجع سابق.

وتفانم الانقسامات داخل ليبيا، فيما تغلب الجانب الأناني على مختلف الدول الفاعلة، والتي سعت كل دولة على حدى لتعزير مصالحها الخاصة في ليبيا.

تدخلت تركيا في الحرب الأهلية في ليبيا منذ بدايتها من خلال دعمها إلى حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا من قبل هيئة الأمم المتحدة، لتكون بذلك جزء من الحرب ضد القوات المتحالفة مع ما يسمى بالجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر والمدعوم من الإمارات، والسعودية، وفرنسا، وازداد اهتمام تركيا بالحرب الأهلية الليبية مع بروز شرق البحر الأبيض المتوسط كمحور مهم للسياسة الخارجية والأمنية لتركيا، حيث اجتمعت سياسات الطاقة وحقوق السيادة البحرية مع المشاكل القديمة مثل قضية قبرص، لتجعل من منطقة شرق الأبيض المتوسط منطقة جيوسياسية ساخنة، الأمر الذي شكل انزعاج للحكومة التركية.¹

ترى الحكومة التركية ان تطورات الطاقة والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط تمثل تحدياً لحقوق تركيا والقبارصة الأتراك، فقررت تبني سياسة استباقية ضد هذه التطورات، بدلاً من سياسة رد الفعل كما اتبعت من قبل، وأفضت هذه السياسة الى توقيع حكومة حزب العدالة والتنمية مذكرة تفاهم بشأن ترسيم الحدود البحرية وتأكيد حقوقها في استكشاف واستغلال موارد الطاقة في البحر الأبيض المتوسط مع حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج في طرابلس، تبع ذلك اتفاق أمني أتاح إمكانية نشر أفراد الجيش التركي في ليبيا.²

توجّ الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الليبية بتغيير ميزان القوى في ليبيا وساعد حكومة الوفاق الوطني على صدّ تقدم قوات الجنرال حفتر، كما أعطى دافع معنوي لحكومة العدالة والتنمية، بأن تبدأ تركيا بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط بسفنها المكتسبة حديثاً، ممّا زاد من احتمالية حدوث تصعيد عسكري في المنطقة.³

كنّفت تركيا من نشاطاتها في النزاع المتواجد في ليبيا، من خلال تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، حيث قدّمت تركيا دعماً عسكرياً مباشراً لحكومة الوفاق الوطني من خلال إرسال معدّات شملت طائرات بدون طيار وعربات مدرعة ونشر أنظمة الدفاع الجوي، ومستشارين عسكريين أترك شاركوا في تقديم التوجيه الاستراتيجي والدعم الاستخباري، ممّا أفضى إلى تحويل ميزان القوى لصالح حكومة الوفاق الوطني، بالإضافة إلى ذلك أكدت تركيا على حقوق ليبيا في استكشاف واستغلال موارد الطاقة في المنطقة، من خلال توقيعها اتفاقيات مع حكومة

¹ - Meliha Benli Altunışık, op.cit, P: 8, 9.

² - Ibid ,8-9.

³ - Ibid, p 9.

الوفاق الوطني بخصوص ترسم الحدود البحرية. كما دعمت تركيا العملية السياسية في ليبيا، وأيدت حكومة الوفاق الوطني كحكومة شرعية، وشاركت في الجهود الدولية المتمثلة في المفاوضات والمناقشات بهدف تحقيق وقف إطلاق النار وإيجاد حل سلمي للصراع المتواجد في ليبيا ومن ثمة الوصول إلى تسوية سياسية ترضي الأطراف المتنازعة.

وفي إطار السياسة الخارجية التركية المتعددة الأطراف لتركيا، تسعى أيضًا إلى المصالحة مع الحكومة في شرق ليبيا، كمجال آخر للتعاون يضاف إلى التعاون الوثيق الآنف الذكر بين أنقرة وطرابلس، اذ يعد اجتماع أردوغان في شهر أوت 2022 الماضي مع عقيلة صالح رئيس مجلس النواب في طبرق وهو من داعمي حفتر، دليلًا على استعداد تركيا للانخراط مع المنطقة الشرقية في البلاد، لاسيما وان تركيا تملك العديد من مشاريع البناء غير المنتهية.¹

وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده أردوغان في أوت 2022، شاركت 38 شركة تركية و65 شخصية أعمال تركية بارزة في معرض تجاري تركي أقيم في بنغازي، وتمثل هذه المشاركة مؤشراً أولياً للجهود الرامية إلى الحفاظ على العلاقات وتوسيعها مع الحكومة التي يقع مقرها الرئيسي في طرابلس، بالرغم من أن هذا التقدم بدا صعباً في البداية، إلا أنه لا ينبغي الاستهانة به خاصة في ضوء محاولات المصالحة الأخيرة بين تركيا وكل من الإمارات العربية المتحدة ومصر، اللتين طالما قدّمتا الدعم للحكومة في بنغازي.²

تشكل هذه التطورات إمكانية التطبيع التام بين بنغازي وأنقرة، مما قد يشجع جماعات المعارضة داخل ليبيا على وضع استراتيجيات حديثة تهدف إلى تطبيع العلاقات مع أنقرة، من الخروج من المآزق السياسية السائدة، وحل النزاع وتسهيل إجراءات الانتخابات على الصعيد الوطني.³

تشمل الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في ليبيا بزعامة الرئيس أردوغان، تعزيز الحضور التركي في شمال أفريقيا، وصون المصالح الاقتصادية للدولة، وتوسيع نفوذها في البحر الابيض المتوسط، حيث وقّعت تركيا وليبيا عددًا من الاتفاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية في الأعوام الأخيرة ساهمت في توطيد العلاقات بين الطرفين في العديد من المجالات والجوانب، وفي جانبها الاقتصادي ساهمت ليبيا وبشكل كبير في استقرار الليرة التركية، بإيداعها عام 2020 لمبلغ من المال يقدر بحوالي 08 مليارات دولار أميركي في المصرف المركزي التركي، من دون فوائد لمدة أربع سنوات، وتمتد العلاقات

¹ - فرحات بولات، "واشنطن، العلاقات التركية-الليبية: تقييم مرحلة ما بعد الانتخابات"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/sflGh> بتاريخ 2023/07/13، تاريخ تصفح الموقع: 2023/07/27

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

الاقتصادية التركية-الليبية أيضاً إلى قطاع البناء والإنشاءات، الذي أصبح قطاعاً هشا جراء الحرب الأهلية الليبية، ووفقاً لتصريح مرتضى قرنفل رئيس مجلس الأعمال التركي-الليبي في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، فإن قيمة تجارة البناء التركية في ليبيا بلغت 29 مليار دولار أميركي في عام 2010، ثم بعد ذلك تراجعت كثيراً في السنوات اللاحقة، ثم عادت من جديد بعد أن منحت حكومة طرابلس عقود للشركات التركية في عام 2020، حيث شيدت شركات البناء التركية ثلاثة آلاف منزل جاهز في طرابلس في نفس السنة، وستعمل تركيا خلال ولاية الرئيس أردوغان الجديدة، الذي أعيد انتخابه لعهد رئاسية جديدة ابتداء من ماي 2023، على توسيع مشاريع البناء وتعزيز مصالحها الاقتصادية في ليبيا.

الفرع الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في السودان

وقّعت تركيا في عام 2019 مع نظام عمر البشير على اتفاقية عرفت باتفاقية سواكن، ونصّت هذه الاتفاقية على منح تسيير وإعادة تأهيل الجزيرة التي تقع في البحر الأحمر، إلى تركيا، الأمر الذي أوضح تطلعات تركيا بأن تصبح لاعباً أكثر تأثيراً في البحر الأحمر وخارجه، ورغبتها في تحقيق أهداف جيوبوليتيكية في المنطقة.

وكانت جزيرة سواكن مركزاً للتجارة والنقل لعدة قرون، تسيطر عليها الدولة العثمانية، ومؤخراً وفي سنة 2019 التزمت تركيا بزعامة الرئيس أردوغان باتفاق مع حكومة البشير السودانية حينها، لترميم جزيرة سواكن وتطويرها لتعزيز السياحة والحفاظ على التراث العثماني التاريخي، كون جزيرة سواكن ذات أهمية تاريخية وجيوسياسية بالنسبة لتركيا.

لكن الاتفاقية لم تُنفذ بسبب الإطاحة بحكم البشير في السودان، ورفض البرهان وحكومة التقدم في هذه الاتفاقية مع الجانب التركي،¹ واعتبر بعض المحللين السودانيين والنشطاء أن مسألة مراجعة الاتفاقية باتت لا بد منها لأن هذه الاتفاقية حسب رأيهم تعتبر نوع من الاستعمار الأجنبي لأرض سودانية، كما يرون بأن هذه الاتفاقية تأتي ضمن المخطط التوسعي للأطماع التركية وسط بلدان القارة الأفريقية، وتريد أن تضع قدم موطئ قدم لها في المنطقة، لتهديد الدول المجاورة، وتخطط لإنشاء قاعدة عسكرية عليها لتهديد الدول المجاورة، ومن ثمة التوسع والهيمنة على الموانئ البحرية من خلال بناء خط بحري يبدأ من تركيا مروراً بموانئ السودان وإريتريا والصومال وجيبوتي، لتصبح قوة تركية جديدة تضاف إلى تواجدها غرب القارة، في غينيا وساحل العاج وبوركينا فاسو، كما أن هذا الملف لا

1- المرجع نفسه.

يعترضه المحللين السياسيين والنشطاء في السودان، بل يواجه أيضا ضغوطات من العديد من الأطراف الخارجية، تضغط على الحكومة السودانية للمضي في اتجاه إلغاء الاتفاقية.¹

لذلك تسعى تركيا جاهدة للحفاظ على مصالحها في السودان ضمن النظام الجديد بعد ان خسرت حليفها السابق عمر البشير على إثر عزله من الحكم، الذي تمكنت في عهده من مدّ نفوذها في السودان، وذلك من خلال العمل على ربط علاقات مع الحكام الجدد في السودان لاسيما منهم القادة العسكريين وأولهم عبد الفتاح البرهان، وتوظيف الترسانة الدينية والأبعاد الثقافية، والتركيز على تقديم المساعدات الإنسانية لاسيما منها المساعدات الطبية والغذائية للطبقات الفقيرة، لأن تركيا لا تريد تركيا أن تخسر رهانات تحقيق ومصالحها الجيوبوليتيكية في السودان، خاصة فيما يتعلق بإعادة تفعيل اتفاقية سواكن التي تعني الكثير لتركيا سواء من الناحية التاريخية أو على مستوى طموحات تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

لاسيما وان الحكومة السودانية الانتقالية بزعامة البرهان اتخذت قرارات لمنع عودة أنصار البشير وبقياء التيار الإسلامي، مما بدا واضحا بالنسبة لتركيا ان استراتيجية الرهان على الفصائل الإسلامية والإخوان المسلمين لخدمة المشروع التركي في السودان أصبح لا يعول عليها، ونتائجها باتت واضحة لاسيما بعد القرارات التي اتخذتها إلى السلطة السودانية بفصل الدين عن السياسة والتأسيس لدولة المواطنة، مما يعني هذا ان الحكومة السودانية بزعامة عبد الفتاح البرهان تسعى إلى التخلص نهائيا من بقايا نظام البشير، الأمر الذي يعد ضربة قوية للمشروع التركي في السودان.²

في هذا الصدد تلقى عبد الفتاح البرهان في عام 2021 دعوة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، من اجل تعزيز العلاقات خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، وعلى إثر زيارة هذا الأخير استجابت تركيا لجميع مطالب البرهان، سواء منها تلك المطالب المرتبطة بالتدخل التركي كوسيط محايد بين الطرفين من اجل تحقيق امن واستقرار السودان، أو بتزويد الجيش السوداني بمسيرات بيرقدار التركية، التي بإمكانها قلب موازين النزاع في السودان وحسمها لصالح البرهان.³

¹ - محمد فرج، "استراتيجية سودانية جديدة تدفنا اتفاقية سواكن مع تركيا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Qm7XyF> بتاريخ 2021/03/17، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/03.

² - موقع أحوال تركية، "البرهان يُوقع لأردوغان على 6 اتفاقات"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Xjw8mG> بتاريخ 2021/08/13، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/20.

³ - صالحة علام، "هل ترسل تركيا قواتها إلى السودان انحيازا للبرهان؟"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/vXDV9zpe> بتاريخ 2023/09/28، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/21.

كما وقّعت تركيا والسودان ست اتفاقات في مجالات التعاون تشمل العديد من القطاعات، منها قطاع الطاقة المتجددة وعلى المستوى الدبلوماسي. وعلى المستوى الاقتصادي، وافتتح بنك الزراعة التركي فرعاً له في الخرطوم الذي يعدّ أول بنك حكومي تركي في القارة الإفريقييساهم في تسهيل التعاملات المالية والمصرفية المتبادلة، فيما أعلن في نفس العام نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي، على ان السودان خصصت مئة ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لاستخدامها من قبل مستثمرين أترك،¹ فيما امر رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، وزارة النقل السودانية، بإعادة استئناف إنجاز مشروع إنشاء مطار الخرطوم الجديد الذي أوكلت مهام إنجازه إلى شركة "سوما" التركية في عهدة عمر البشير بقيمة تجاوزت من المليار دولار، وتوقف المشروع بعد الأحداث التي أدت إلى عزله.²

أعادت الدبلوماسية التركية، وبراعماتية أردوغان لتركيا منافذ التغلغل من جديد في السودان بعد أن تلقت ضربة موجعة إثر عزل حليفها الوثيق الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019 بعد احتجاجات عارمة في السودان بالرغم من ان استجابة تركيا لمطالب عبد الفتاح البرهان قد أثارت قلق المجتمع الدولي، إلا أنّ حكومة أردوغان استفادت من دروس الأزمة الليبية، والأزمة السورية، واتبعت النهج الذي يحقق لها أهدافها الجيوبوليتيكية دون التدخل العسكري المباشر في السودان، واكتفت في سعيها لإنهاء الحرب الدائرة بين السودانين بالطرق الدبلوماسية والسياسية، وتوظيف نفوذها لدى الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف، لأنها لا تريد التضحية بأهدافها الجيوبوليتيكية في السودان .

تهدف تركيا إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي ووجودها في منطقة البحر الأحمر، مما يتيح لها بأن تضع موطئ قدم في موقع بحري رئيسي، يمكنها من توسيع دورها في طرق التجارة والنقل الإقليمية، علاوة على ذلك، فهو يتماشى والاستراتيجية التركية الأوسع في المتمثلة في تعزيز نفوذها في إفريقيا، التي تعبر عنها اتفاقية سواكن، التي تعتبر بمثابة دليل ملموس على أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في ان تصبح لاعباً أكثر تأثيراً في البحر الأحمر الذي تعطي له تركيا اهتماماً كبيراً، يجعل من دراستنا ترجح الطرح القائل بأن تركيا تسعى إلى إقامة قاعدة عسكرية فيه.

¹ - موقع أحوال تركية، (البرهان يُوقّع...)، مرجع سابق.

² - موقع أحوال تركية، "تركيا تسعى للحفاظ على مصالحها في السودان عبر بوابة الاعمار"، نشر على الرابط:

الفرع الثالث: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في الصومال

الصومال لا يعدّ من بلدان الجوار التركي ولا حتى من جوار الجوار، لكن كونه بلدا مسلما منتما للجامعة العربية ويحتل موقعا جيواستراتيجي فائق الأهمية جاء اهتمام تركيا به فكان التفاعل كبير بين البلدين في مجال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية وحتى الأمنية والعسكرية. إضافة الى ذلك، فبالرغم من ان تركيا والصومال ليستا متجاورتين جغرافياً، الا انهما دولتان متقاربتان جغرافياً، وهوياتياً، وتشتركان في وقوع البلدين على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر على التوالي، أي انه تقع تركيا على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، فيما تقع الصومال على الشواطئ الشرقية للبحر الأحمر، وتقع شبه الجزيرة العربية بينهما، وكان لهذا التقارب الجغرافي، والهويتي دورا كبيرا في تفاعلها في جوانب العلاقات، سواء الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية والعسكرية، يضاف الى ذلك ان الرؤية التركية للجوار تتجاوز مفهوم الحدود البرية والبحرية، ويمتد الى مناطق الإرث العثماني.

تقع الصومال على الساحل الشرقي لقارة أفريقيا في القرن الإفريقي، ويحدّها المحيط الهندي من الشرق، وتطل على بحر العرب، وتشترك في الحدود مع عدة دول مثل أثيوبيا، وكينيا، وجيبوتي¹. خلال الحرب الباردة، وقع الصومال في خضم التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقا، وتلقّت البلاد مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة من كلا الجانبين، ممّا ساهم في استقرارها الداخلي وسقوط نظام سياد بري عام 1991، ثم انهيار هياكل الدولة.² مما سمح للعامل الخارجي ان يكون له دور فعّال في تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للصومال، وساهم أيضا في التحديات والتعقيدات التي واجهتها البلاد على مر السنين، خاصة منها الدول الغربية التي كانت الراعية والممول الرئيس للانتقال السياسي الذي شهده الصومال من الفترة الانتقالية منذ تفكك الدولة سنة 1991 إلى فترات العهود الدائمة، منها دول تبحث عن مصالحها الاستراتيجية في الشأن الصومالي وحماية اتفاقياتها ومعاهداتها مع حكومة مقديشو، وأخرى تريد توسيع نفوذها الاقتصادي والتجاري من بوابة الصومال نحو دول شرق إفريقيا، فضلا عن دول غربية تريد ضخ استثماراتها في قطاع الذهب الأسود "النفط" في الصومال.³

¹ - موقع الجزيرة، "الصومال"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/7miVaL7> بتاريخ 2014/11/03، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/18.

² - زياد يوسف، "التنافس الأوربي في منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة"، المجلة السياسية والدولية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العراق، العدد 46، 2021)، ص ص 153، 154.

³ - الشافعي أبتدون، التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسيات الصومالية المقبلة، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 2020)، ص: 3.

كما تأثر الوضع الجيوسياسي في الصومال بالربيع العربي وكانت له تداعيات إقليمية على البلد، حيث كان للربيع العربي، الذي بدأ في أواخر عام 2010، آثار واسعة النطاق في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أدى إلى تغييرات سياسية كبيرة في العديد من البلدان. وفي حين أن الصومال لا يقع ضمن هذه المنطقة المحددة، إلا أن مشهدها الجيوسياسي لا يزال متأثراً بالديناميكيات الإقليمية الأوسع التي أطلقها الربيع العربي بشكل غير مباشر، حيث لا يزال الصومال يتصارع بالفعل مع تحديات داخلية مثل عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، والافتقار إلى الحكم الفعّال، التي شهد بعضها اضطرابات سياسية وتغييرات في القيادة، وعلى سبيل المثال، كان لسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا تداعيات على الصومال واستقرارها، جراء تهريب الأسلحة وتدفق اللاجئين عبر المنطقة.

أما الأوضاع الاقتصادية فقد واجه الصومال تحديات اقتصادية كبيرة بسبب عقود من النزاع وعدم الاستقرار السياسي وقد اتّسمت البلاد بحكومة مركزية ضعيفة، وحرب أهلية مستمرة، ووجود جماعات متطرفة مثل حركة الشباب، كلها عوامل ساهمت في عرقلة التنمية الاقتصادية في البلاد، فأصبحت تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية لدعم الخدمات الأساسية ومشاريع التنمية، كما كان التضخم مشكلة مستمرة، بسبب السيطرة المحدودة للبنك المركزي الصومالي على النظام النقدي البلاد.

يعتمد الاقتصاد الصومالي على النشاط الاقتصادي غير الرسمي، من خلال الاعتماد على الزراعة، والثروة الحيوانية، والشركات الصغيرة، إذ تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 8 ملايين هكتار، وثروة حيوانية تقدر بحوالي 40 مليون رأس من الإبل والبقر والغنم، إلا أن البنية التحتية تفتقر إلى التقنيات الحديثة للزراعة التي تعد القطاع الذي يعمل به جزء كبير من السكان باعتماد طرق بدائية.¹

وبالرغم من ذلك يساهم القطاعين بـ 40% من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك تعدّ التحويلات المالية الكبيرة التي يقوم بإرسالها المغتربون الصوماليون، تكون بمثابة شريان حياة للعديد من الصوماليين، الذين يرسلون سنوياً 1.3 حوالي مليار دولار على الأقل يستفيد منها نحو 40% من الأسر الصومالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أما القطاع الصناعي يسهم بـ 7.4% من إجمالي الناتج المحلي، حيث يوجد في الصومال نحو 104 صناعة من الصناعات الصغيرة،² الأمر الذي جعل من القطاع المالي يواجه صعوبات كبيرة، يضاف إليها

¹ - قاسم سهل، "اقتصاد الصومال الهش.. ما الثروات التي يتمتع بها؟"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/Xg1U8cv> بتاريخ 2021/05/10، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/30.

² - المرجع نفسه.

الافتقار إلى الرقابة التنظيمية، وتاريخ طويل من عدم الاستقرار المالي، يتطلب بذل الجهود لإنشاء المزيد من المؤسسات والأنظمة المالية الرسمية.

وبالرغم ان الصومال تتمتع الصومال بخط ساحلي طويل يوفر إمكانات لصيد الأسماك والتجارة البحرية، إلا أن القرصنة البحرية التي تعدّ ظاهرة مستفحلة قبالة السواحل في الصومال، كانت وراء إعاقة وعرقلة التجارة الدولية والاستثمار في قطاع صيد الأسماك، حيث يسهم قطاع الصيد بـ 2% فقط من إجمالي الناتج المحلي، في ظل معاناة الصيادين المحليين من استغلال سفن الصيد الأجنبية للسواحل الصومالية بطرق غير قانونية، وأكثر من ذلك تدمير قواربهم وشباكهم وتأخذ ما يصطادون بالقوة، لعدم وجود حرس قوي للساحل الصومالي يحمي الصيادين المحليين، الذين يعتمدون في صيدهم على قوارب وزوارق وآلات وشباك صيد تقليدية، مما يجعل مردودهم لا يكاد يغطي السوق المحلية في أفضل الأحوال، الأمر الذي أدى بالصيادين الصوماليين بالتحول إلى قرصنة لاستهداف واختطاف كل السفن الأجنبية التي كانت تمر بالمياه الصومالية.¹

كما واجهت الصومال العديد من المجاعات الشديدة طوال تاريخها، وكان لهذه الأزمات الإنسانية آثار مدمرة على سكانها. تتجم المجاعة عن تفاعل معقد بين العوامل بما في ذلك الجفاف، والنزاعات، وعدم القدرة على الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة، وسوء الإدارة، وعدم كفاية البنية التحتية، حيث حدثت إحدى أشهر المجاعات في الصومال في أوائل التسعينات، أثناء انهيار نظام سياد بري، وكذلك أدى الجفاف الشديد في الفترة بين 2010-2012، إلى جانب النزاع المستمر إلى مجاعة كبيرة أخرى في الصومال، لقي على إثرها عشرات الآلاف من الأشخاص حتفهم نتيجة لذلك، وتشرد الملايين.

كما أشار تقرير أصدرته وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الاتحادية ومنظمة الصحة العالمية واليونسف في مارس 2023، إلى أنه من الممكن أن يكون عام 2022 قد شهد حدوث ما يُقدَّر بنحو 43000 حالة وفاة إضافية في الصومال بسبب الجفاف المتزايد، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة، ويعتبر هذا العدد اعلى بكثير من أزمة الجفاف التي ضربت البلاد في عامي 2017 و2018.²

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حدوث المجاعة بين أبريل وجوان 2023 في أجزاء من الصومال، أما الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فتباً باحتمالية زيادة

¹ - المرجع نفسه.

² - تقرير منظمة الصحة العالمية، دراسة جديدة: 43000 "وفاة إضافية" ربما وقعت في الصومال في عام 2022 بسبب

الجفاف، نشر على الرابط: <https://2u.pw/6kfbh5fpl> بتاريخ 2023/03/20، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/30

المجاعة بنسبة 23% خلال السنوات القادمة إذا لم تقدم المساعدات اللازمة للنازحين، فيما يرى محمد مخير المدير الإقليمي لأفريقيا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ان النزوح بسبب النزاعات هو أحد العوامل الرئيسية الذي يتسبب في مجاعة الصوماليين ويضاف إلى ذلك زيادة الجفاف وزيادة أسعار المواد الغذائية، حيث أُجبر أكثر من مليون شخص على ترك منازلهم مع اشتداد أزمة الجوع ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد.¹

بدأت الحضور التركي في الصومال في عام 2011، عندما استجابت للمجاعة الشديدة التي كادت ان تدمر الصومال، التي تعتبر واحدة من أسوأ المجاعات في التاريخ الحديث، حيث أرسلت تركيا، في عهد رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، ورئيس الدولة حاليا، مساعدات إنسانية كبيرة، تمثلت في الغذاء، والإمدادات الطبية، والمساعدات المالية، وكان هذا جزءا من استراتيجية تركيا لوضع نفسها كلاعب رئيسي في الجهود الإنسانية في القارة الأفريقية، لاسيما منها مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقا.

على مرّ السنين، تعمق الحضور التركي في الصومال، وتجاوزت المساعدات الإنسانية لتشمل مشاريع التنمية والبنى التحتية مثل ترميم مطار مقديشو ومينائها البحري،² وأصبح الدور التركي في الصومال تدفعه الرغبة التركية في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في منطقة القرن الأفريقي.

في عام 2017، اتخذت تركيا خطوة مهمة بإنشاء قاعدة عسكرية في مقديشو "معسكر توركسوم"، بهدف تدريب قوات الجيش الوطني الصومالي على مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الداخلي، بالرغم من ان بعض القراءات، لاسيما منها المنسوبة لمحليلين سعوديين وإماراتيين، إلى أن تركيا تحمل أجندة وأطماعا ترمي لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة باب المندب الإستراتيجية، مما يشكل تهديدا أمنيا على دول بالمنطقة،³ وبالتالي يعكس هذا التحول من المساعدات الإغاثية إلى المشاركة العسكرية طموحات تركيا في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة، حيث استطاعت ان تمزج المساعدات الإنسانية بالوجود العسكري الاستراتيجي، ومن ثمة مواجهة المنافسين الإقليميين.

¹ - موقع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، احتمال المجاعة سيزداد بنحو 25 في المائة إذا لم يحصل النازحون على المساعدة التي يحتاجونها، نشر على الرابط: <https://2u.pw/EP8d8Sj> بتاريخ 2022/12/19، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/29.

² - موقع ترك براس، "شركة تركية تدير ميناء مقديشو الدولي 20 عاما"، نشر على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/1997> بتاريخ 2014/09/22، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/10.

³ - قاسم أحمد سهل، "قاعدة تركية بالصومال لإعادة بناء جيشه الوطني"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/4h7TIJJ>

بتاريخ 2017/10/11 تاريخ تصفح الموقع 2023/08/29

تعد القاعدة العسكرية التركية في الصومال ركيزة أساسية في استراتيجية تركيا التي تهدف الى تحقيق اهداف جيوبوليتيكية في القارة الافريقية، فهي تمثل جهداً لتعزيز الأمن الإقليمي، وتوطيد العلاقات الثنائية مع الصومال، وزيادة نفوذ تركيا الاستراتيجي في المنطقة، وقد أسهمت القاعدة بشكل كبير في رفع كفاءة القوات العسكرية الصومالية، مستفيدة من الموقع الاستراتيجي للصومال على المحيط الهندي وعلى طرق التجارة البحرية المهمة.

من خلال هذه القاعدة في مقديشو، اكتسبت تركيا موطئ قدم استراتيجياً بالقرب من خليج عدن والقرن الأفريقي، كما أن تدريب الجنود الصوماليين على استخدام المعدات والأنظمة التركية يفتح الباب أمام تطوير سوق للصناعات الدفاعية التركية، إلى جانب إبراز الخبرة العسكرية التركية.

علاوة على ذلك، تأتي القاعدة ضمن استراتيجية تركيا الأوسع لتعزيز قوتها الناعمة في أفريقيا، حيث تسعى لتطوير العلاقات مع مختلف الدول الأفريقية من خلال المساعدات الإنسانية، والاستثمارات الاقتصادية.

المبحث الثالث: أدوات وآليات العثمانية الثانية في الجوار العربي ومحيطه

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سعت تركيا للانفتاح على العالم العربي، بهدف استعادة المكانة ذات البعد الجيوبوليتيكي، والجيوسياسي، والجيوحضاري، التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية في المنطقة العربية، والتي تراجعت مع نهاية الحرب الباردة، لذلك خضعت السياسة الخارجية لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم إلى عدة تطورات، تستند إلى إنشاء استراتيجيات تتضمن أهداف جيوسياسية تتكيف مع معايير التغيير المستمر لما بعد الحرب الباردة، وتحدد أولويات جديدة للعمل السياسي الخارجي للبلد وأدوات تحقيقها، من بينها استراتيجية العمق الاستراتيجي لداوود احمد أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية.

تعتمد إستراتيجية العمق الاستراتيجي على الافتراض القائل بأن العمق الاستراتيجي لكل بلد يجب تحليله من خلال بعدين، تاريخي وجغرافي، حيث يرتبط "العمق التاريخي بالإرث التاريخي للدولة، وبضعه داوود احمد أوغلو في مركز الأحداث التاريخية الهامة لتأثيره على السياسة الخارجية للدولة، أما "العمق الجغرافي" فينشأ من الموقع الجيوسياسي لدولة ما، وهو ما يحد من تصرفاتها الدولية.¹

¹-Ibid, p: 141.

وعندما نقوم بإسقاط هذا على الدولة التركية نجد ان العمق التاريخي لجمهورية تركيا يشكله إرث الإمبراطورية العثمانية، بصفتها وريثتها، أما العمق الجغرافي فإن تركيا تعد مسؤولة عن استقرار وتطوير الأحداث في منطقة ما بعد الإمبراطورية العثمانية، والتي تمتد عبر المغرب العربي إلى القوقاز ومن البلقان حتى المحيط الهندي.

لذلك يرى العديد من الباحثين أنه إذا أرادت تركيا فعلا المشي قدما في هذه الاستراتيجية، يجب عليها أن تكثف من جهود التعاون مع البلدان الواقعة على هذه المساحة الشاسعة بالاستعانة بالثقافات المشتركة، لان مفهوم العمق الاستراتيجي يفترض استخدام الخصائص التاريخية والجغرافية من أجل تزعم سياسة عالمية وإقليمية، وبهذه الطريقة ستكون إمبراطورية إقليمية، أما الأداة التي ستمكن تركيا من تحقيق سياسة نشطة ضمن البعد الإقليمي وفق منظور العمق الاستراتيجي هي القوة الناعمة، باستبدال القوة المادية، بالحوار والاعتماد الاقتصادي المشترك.¹

بإسقاط ما سبق على الدولة التركية نجد في المصادر التاريخية ان لتركيا روابط تاريخية مع الدول العربية تتعلق أساسا بالإمبراطورية العثمانية، التي كان لها وجود مهم في العالم العربي، وهذا ما يفسر سعي الدولة التركية الحديثة إلى إعادة وإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية من خلال السياسة الخارجية لتركيا الموجهة إلى العالم العربي بالاعتماد على عدة عوامل مختلفة، بما في ذلك تقديم رؤية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية والنفوذ الإقليمي، ودعم القضايا الإسلامية في منطقة الجوار العربي وبأدوات ووسائل كذلك مختلفة، تتركز أساسا على تفعيل القوة الناعمة، من اجل تعزيز حضورها وتأثيرها في العالم العربي.

المطلب الأول: تشييد قواعد عسكرية في الجوار العربي ومحيطه

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، شهدت هذه الأخيرة تغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعد تطلعات تركيا للعب دور إقليمي في المنطقة من أبرز التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية، لاسيما وان المنطقة تشهد العديد من التوترات والنزاعات، تراها تركيا بانها تمثل مصدر تهديد لمصالحها الجيوسياسية في المنطقة، لذلك عملت تركيا على إقامة قواعد عسكرية في بعض الدول العربية، منها سوريا، والعراق، والصومال، وقطر كاستراتيجية استباقية لمعالجة الأمنية التي تشترك فيها المنطقة، والتي تهدد الأمن القومي التركي، وفي الوقت نفسه تعد هذه القواعد العسكرية أداة مهمة في يد تركيا تساعد على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها العربي، بحيث يمكن لتركيا نشر أسلحة جوية وبرية وبحرية كبيرة في مناطق

¹-Ibid، p:142.

تعتبرها مهمة لحماية مصالحها الاستراتيجية خارج حدودها وكذلك لمواجهة منافسيها الإقليميين وفي المقام الأول المملكة العربية السعودية، وإيران والإمارات العربية.

الفرع الأول: قواعد تركيا في سوريا والعراق

أقامت تركيا قواعد تركيا في سوريا والعراق، بهدف ردع الأكراد، خاصة منهم أكراد سوريا، والتصدي لأهدافهم الجيوسياسية المتمثلة في تحقيق الاستقلال عن الدول التي تنتمي إليها، "سوريا، العراق، تركيا" وإقامة حكم ذاتي، على خطى أكراد كردستان في العراق، وهذه الاستراتيجية التركية ليست وليدة الساعة، بل تعود إلى ولادة الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك منذ 1923، حيث انشغلت تركيا بالنزاع مع الأكراد داخل حدودها وخارجها، لاسيما بعد استقلال إقليم كردستان عن العراق بقيادة حزب العمال الكردستاني، والذي بدوره كثف من النشاطات العسكرية على الحدود الإقليمية لتركيا، مما أدى بتركيا ان تلجأ إلى التعاون الثنائي مع العراق من أجل فرض حصار بري وجوي على الإقليم.¹

جاءت فكرة إنشاء القواعد العسكرية التركية في العراق، إزاء تأثر تركيا بالأزمات التي عاشتها العراق محليا ودوليا منها الحرب العراقية الإيرانية، وحرب العراق والكويت، والحرب الأهلية في العراق بين نظام صدام حسين والأكراد، وكذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كلها عوامل ساهمت في خلق بيئة غير مستقرة بالنسبة لتركيا، أدت بها إلى تحمل أعباء اقتصادية، وأمنية نتجت عن هذا الوضع، فكان لزاما على كل من تركيا والعراق اللجوء إلى التعاون فيما بينهما لاسيما في المجال الأمني، وبما ان تركيا هي الطرف الأقوى توصل الطرفان إلى إنشاء قواعد عسكرية تركية على الأراضي التركية، تعمل على تطهير الأراضي من العناصر الإرهابية حسب الرؤية التركية، لأنها تصنف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية.

لذلك أنشأت تركيا أكثر من احدى عشرة قاعدة عسكرية في العراق، أبرزها القاعدة العسكرية الواقعة بعشيق الواقعة على حدود مدينة الموصل التي تبعد عن الحدود التركية العراقية بحوالي 140 كيلومتراً، وتضم القاعدة نحو ألفي جندي وعشرات الدبابات ومدافع بعيدة المدى، يقع بعض داخل إقليم كردستان العراق، وبحسب تقارير تريد تركيا إضافة قواعد أخرى رغم اعتراض الحكومة العراقية على ذلك، حيث صرح رئيس وزراء تركيا عام 2018 خلال مؤتمر صحفي رفقة رئيس الحكومة العراقية

¹ - موقع بي بي سي نيوز BBC NEWS، "القواعد العسكرية التركية في الخارج ومهامها"، نشر على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49376606> بتاريخ 2019/08/18، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/15

حيدر العبادي عن وجود 11 قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، وأضاف أن تركيا تتوي زيادة عدد قواتها المتمركزة في هذه القواعد.¹

الخريطة رقم (18): القواعد العسكرية التركية شمال العراق



المصدر: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ينظر الموقع <https://rawabetcenter.com/archives/14906>

توضح الخريطة في الأعلى القواعد العسكرية التركية شمال العراق، والتي انشأتها تركيا من اجل ردع الأكراد، والتصدي الى أهدافهم الجيوسياسية المتمثلة في الحصول على الاستقلال، وتضم هذه القواعد نحو الاف الجنود، وعشرات الدبابات والمدافع، التي يمكن ان تحقق اهداف بعيدة المدى، يقع بعضها داخل إقليم كردستان العراق.

أما في سوريا فقد أقامت تركيا 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة عازلة شمال سوريا، ثم بعد ذلك دعمت هذه النقاط إلى ان تحولت إلى قواعد عسكرية حقيقية، منها النقطة العسكرية الواقعة قرب بلدة مورك وسط سوريا وعلى بعد 88 كيلومترا عن الحدود التركية، بعد استهدافها الطيران التركي قبل ان تقيم عليها قاعدة

¹ - المرجع نفسه.

عسكرية، إضافة إلى القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس وإعزاز وعفرين، وهي مناطق واقعة على الحدود التركية السورية، التي تسيطر عليها تركيا وتديرها مع قوى المعارضة.¹

الخريطة رقم (19): القواعد العسكرية التركية في سوريا



المصدر: موقع جسور للدراسات، ينظر الموقع: <https://2u.pw/7I0m7oeR>

توضح الخريطة في الأعلى القواعد العسكرية التركية في سوريا، التي تقع كلها في مواقع استراتيجية، وعلى طول الحدود التركية السورية، بهدف حماية حدودها من جهة، ومكافحة التنظيمات الإرهابية من جهة ثانية، وتحقيق أهداف جيوبوليتيكية من الحرب الاهلية في سوريا، من خلال مجابهة

¹ - المرجع نفسه.

القوات الكردية التي تعتبرها تركيا امتداد الى حزب العمال الكردستاني، بالإضافة الى تأكيد دورها كلاعب إقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: القواعد العسكرية في قطر والصومال

في سنة 2014 وضعت قدمها في الخليج من بوابة قطر، وأصبحت تملك قاعدة عسكرية على الأراضي القطرية، وعزز هذا التواجد الحصار الدبلوماسي والاقتصادي الذي فرضته السعودية والإمارات على قطر سنة 2017،¹ والذي كان مستفزا لتركيا أيضا عندما اشترطت هذه الدول على قطر غلق القاعدة العسكرية التركية من اجل إعادة العلاقات من جديد، الأمر الذي جعل تركيا تضيف أعدادا كبيرة من الجنود الأتراك إلى قاعدتها العسكرية في قطر المعروفة باسم طارق بن زياد.

وقد أنفقت تركيا على هذه ما يقارب 39 مليون دولار، وهي قادرة على استقبال 3 آلاف جندي إضافة إلى الكم الهائل من المعدات العسكرية الخاصة بالقوات الجوية والقوات البحرية،² ومن المتوقع ان يزداد التعاون العسكري بين قطر وتركيا، في السنوات القادمة، في ظل وجود عداوة بين قطر وجيرانها السعودية، والإمارات، وتتافس إقليمي بين السعودية وتركيا، لان هذه الأخيرة تسعى إلى إقامة بنية أمنية قوية في المنطقة العربية، التي تعتبرها مجالها الحيوي، وإقامة القواعد العسكرية تجعل منها دولة تمتلك نفوذ سياسي وعسكري دائم في المنطقة.

¹ – المرجع نفسه.

² – المرجع نفسه.

الخريطة رقم (20): موقع تواجد القاعدة العسكرية التركية في قطر



المصدر: من انجاز الباحث بالاستعانة بخرائط غوغل.

توضح الخريطة في الأعلى موقع تواجد القاعدة العسكرية التركية في قطر، والتي تشكل نقطة استراتيجية مهمة في منطقة الخليج. مما يساعد تركيا على ممارسة نفوذها كقوة إقليمية في المنطقة، ويحد من تحركات القوى المحلية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية، طالما صرحتا الدولتين بأن القاعدة التركية في قطر تعتبر بالنسبة لهذه الدول بمثابة تهديد محتمل لنفوذهما وأمنهما في المنطقة. مما أدى إلى تفاقم التنافس الجيوسياسي في المنطقة بين قطر وتركيا من جهة والامارات والسعودية من جهة ثانية.

أما في الصومال فقد أجريت عملية افتتاح القاعدة العسكرية التركية في العاصمة مقديشيو في سبتمبر 2017، بمراسم رسمية، شارك فيها رئيس هيئة الأركان التركية خلوصي آكار، وبدأت في تدريب الجنود الصوماليين، وتقديم الاستشارات لوزارة الدفاع الصومالية، بهدف دعم جهود إعادة تأهيل القوات المسلحة في الصومال حسب ما صرح به هاكان دينجر"، قائد القاعد العسكرية التركية-الصومالية حيث صرح لوكالة الأنباء التركية الأناضول " تركيا مستعدة ان تقدّم خدمات التأهيل

والتحسين والدعم والمساعدة للجيش الصومالي في مجالات: التدريب، والتنظيم، والبنية التحتية العسكرية والأنظمة اللوجستية"، وأضاف قائلاً " لقوات المسلحة التركية تقف دوماً بجانب الجيش الصومالي الصديق والشقيق".¹ وقد بلغت نفقات إقامة القاعدة حوالي 50 مليون دولار، ويمكنها استقبال حوالي 1500 جندي، بالإضافة إلى المعدات العسكرية الخاصة بالقوات الجوية والقوات البحرية، وتبلغ مساحتها حوالي أربعة كيلومترات مربع.²

ومن هذا المنطلق ترى دراستنا ان تركيا تسعى إلى ترسيخ وجودها العسكري في القرن الأفريقي، من بوابة الصومال، مستغلة في ذلك ضعف الحكومة الصومالية في التصدي لجماعة الشباب الإسلامية المتطرفة، وتوظيف ارثها العثماني القديم في تنافسها مع الدول الفاعلة في المنطقة مثل السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإضافة إلى ذلك يمكن القول ان هذا التطلع الجيوبوليتيكي التركي يعتبر أحد الأسباب التي تقف من وراء إعادة تطبيع العلاقات التركية المصرية من الجانب التركي، لان الجانب المصري يتحكم بقناة السويس ويمكنه منع السفن والبواخر التركية من المرور عبر القناة في حالة عدم إصلاح العلاقات بين الطرفين.

¹ - باريش قيليج، "القاعدة التركية بمقديشو: دور كبير بتدريب الجيش الصومالي (تقرير)"، نشر على الرابط <https://cutt.us/KPLdf> بتاريخ 2022/08/06، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/18

² - موقع بي بي سي نيوز BBC NEWS، (القواعد العسكرية)، مرجع سابق.

الخريطة رقم (21): موقع تواجد القواعد العسكرية التركية في الصومال



المصدر: من انجاز الباحث بالاستعانة بخرائط غوغل

توضح الخريطة في الأعلى موقع تواجد القواعد العسكرية التركية في الصومال، حيث تسمح هذه القواعد لتركيا بحماية مصالحها الجيوبوليتيكية، من خلال تأمين تحركاتها التجارية والاستراتيجية عبر البحر الأحمر، وصولاً إلى إفريقيا، مما يسمح ويساعد تركيا على المنافسة الإقليمية في المنطقة الإفريقية.

الفرع الثالث: السعي إلى إقامة قاعدة عسكرية بجزيرة سواكن بالسودان

إضافة إلى امتلاك تركيا لقواعد عسكرية في كل من العربية، الصومال، وقطر، تعمل أيضاً على إقامة قاعدة بحرية في جزيرة سواكن السودانية، بالرغم من أنها فشلت في رهانات توسيع دائرة نفوذها الإقليمي، عقب الإطاحة بحليفها عمر البشير الرئيس السوداني السابق، بينما لعبت كل

الإمارات والسعودية دوراً أساسياً في رسم مسار الأحداث التي تلت الإطاحة بالبشير، ونجحتا في رهنهما على إبعاد القوى الإسلامية التي راهنت عليها تركيا من المشهد السياسي السوداني في المرحلة الانتقالية¹.

الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين الحكومة التركية، والحكومة السودانية الجديد، فطلبت هذه الأخيرة من تركيا توقيف العمل في جزيرة سواكن، التي جرى حولها اتفاق بين الطرفين من أجل ترميمها قبل الإطاحة بحكم عمر البشير، وأعلنت حينها الحكومة السودانية الجديدة التي يتزعمها الرئيس الحالي عبد الفتاح البرهان، أن السودان لن يسمح لتركيا بإقامة قاعدة عسكرية في بلاده، وتحديدًا على البحر الأحمر، إلا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي عرف بالبراغماتية، تمكن أن يعيد العلاقات التركية السودانية إلى مجراها الطبيعي، بعد أن استطاع أن يقنع الرجل الأول في السودان عبد الفتاح البرهان بالتراجع عن معاداة تركيا، فقام هذا الأخير بزيارة إلى تركيا في سنة 2023، و أبرم الطرفان العديد من اتفاقيات التعاون منها تزويد الجيش السوداني بمسيرات بيرقدار التركية، التي بإمكانها قلب موازين النزاع في السودان وحسمها لصالح البرهان، وهذا من دون شك ليس بالمجان لأن تركيا لا تتخلى عن أهدافها الجيوبوليتيكية في السودان، المتعلقة بإرثها التاريخي الذي يؤسس إلى المشروع العثماني الجديد في المنطقة العربية، خاصة وأن البرهان عارض الاتفاقيات التي أقامها عمر البشير مع رجب طيب أردوغان، لكنه لم يقم بإلغائها.

بالرغم من صناع القرار الأتراك، بما فيهم الرئيس رجب طيب أردوغان قد صرحوا في العديد من المرات، بأن مشاريع إنشاء قواعد عسكرية تركية في العديد من الدول العربية، جاءت في إطار معالجة المخاوف الأمنية في مناطق الجوار التركي، والعمل تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة، إلا أن دراستنا ترى أن فكرة إنشاء القواعد العسكرية التركية في العديد من الدول العربية مرتبطة بـ "المشروع العثماني جديد"، حيث بعد أن تمكنت تركيا من إبراز قوتها، وتوسيع نفوذها في المنطقة، بحجة مكافحة الإرهاب، ومعالجة المخاوف الأمنية، تزايدت أطماعها في المنطقة العربية، وأصبحت تنتظر إلى هذه القواعد على أنها أدوات لتأسيس أو تعزيز نفوذها في العالم العربي، مستغلة في ذلك الوجود التاريخي للإمبراطورية العثمانية في المنطقة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال السلوك التركي في إعادة ترميم جزيرة سواكن السودانية، حيث صرح القادة السياسيين الأتراك بأن عملية الترميم يراد بها إحياء التراث العثماني، إلا أن كل المعطيات تدل على أن تركيا تعمل على إقامة قاعدة عسكرية على أراضيها، وهو ما يمكن اعتباره محاولة تركية لاسترجاع الدور التاريخي الذي لعبته الإمبراطورية العثمانية من خلال سيطرتها على هاته المنطقة الجيوسياسية، في الحفاظ على النظام.

¹ - موقع بي بي سي نيوز BBC NEWS، (القواعد العسكرية التركية ..)، مرجع سابق.

الخريطة رقم (22): موقع جزيرة سواكن



المصدر: موقع الاناضول، ينظر الموقع: <https://2u.pw/Xec0G0c4>

توضح الخريطة في الأعلى موقع جزيرة سواكن التي تسعى تركيا إلى إنشاء قاعدة عسكرية على أراضيها، وهو موقع استراتيجي يطل على البحر الأحمر، قد يساعد تركيا على تحقيق العديد من الأهداف الجيوبوليتيكية المهمة، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز التواجد العسكري التركي في منطقة تعد من اهم المناطق الأساسية التي يمكن ان يتم استغلالها في التجارة البحرية العالمية، ومن ثمة تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية التركية، وتوسيع نفوذها الجيوبوليتيكي في شرق أفريقيا والشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الاستثمار في التحديات الأمنية للجوار العربي

استثمرت تركيا في العديد من التحديات الأمنية في جوارها العربي من مثل المنظمات الإرهابية الناشطة في المنطقة العربية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية، والجماعات الانفصالية الكردية في الجوار العربي التي تتهمها تركيا بالتحالف مع التنظيمات الكردية في تركيا التي نفذت هجمات داخل تركيا واستغلت الحدود المليئة بالثغرات وعدم الاستقرار الإقليمي لتسهيل أنشطتها، فأتخذت تركيا تدابير مختلفة لمعالجة هذه التحديات الأمنية، مثل العمليات العسكرية، وتعزيز أمن الحدود، والتعاون الدولي، كما حاولت أيضا معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، باعتبارها تمثل تحديا أمنيا معقدا، لا يمكن

للتدابير الأمنية الردعية معالجتها لوحدها، بل يتطلب أيضا جهود أخرى بما فيها الدبلوماسية، والحلول السياسية.

الفرع الأول: الإستثمار في ظاهرة الارهاب في الجوار العربي

تعد تركيا من أهم القوى الإقليمية التي شاركت في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وقد دعمت الجهود الدولية لمحاربة التنظيم المتطرف من خلال المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، واتخذت عدة إجراءات لمواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في المناطق العربية المجاورة من خلال شن العديد من الغارات الجوية داعش، واتخاذ خطوات وإجراءات صارمة في محاولة منها لتأمين حدودها ومنع تدفق المقاتلين الأجانب.

نشر موقع "بيزنس إنسايدر" (BUSINESSINSIDER)، خريطة توضح الهجمات الإرهابية في العالم خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2015، أشارت إلى احتلال تركيا المرتبة الأولى من حيث عدد الهجمات الإرهابية بين دول العالم، خاصة منها مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول في تركيا، التي شهدت حسب الخريطة هجومات إرهابية مكثفة، وهي المناطق التي تحدها كل من والعراق سوريا وإيران، وهي المناطق نفسها التي يسعى تنظيم حزب العمال الكردستاني الانفصالي لفصلها عن تركيا.¹ لذلك تشعر تركيا بالقلق إزاء التهديدات الأمنية الإقليمية، المتمثلة في الإرهاب وعدم الاستقرار في الدول المجاورة. وتسعى إلى التعاون مع الدول العربية لمواجهة هذه التحديات وتبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق الجهود لمكافحة هذه الجماعات المتطرفة، لاسيما بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

تمتد جذور تنظيم داعش في بلاد العراق والشام إلى عام 2003، عندما قام المدعو أبو مصعب الزرقاوي بتأسيس تنظيم عرف آنذاك " بتنظيم الجهاد والتوحيد"، ثم مر بعدة مراحل، ليتم الإعلان عن "دولة العراق الإسلامية" في عام 2006، وبعد ذلك الإعلان عن تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام في سوريا بقيادة المدعو أبو محمد الجولاني، إلى أن تم الإعلان عن إقامة "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، حيث ظهر أبو المدعو محمد العدناني المتحدث الرسمي للتنظيم، في تسجيل صوتي وأعلن عن قيام تنظيم سمي بالدولة الإسلامية و تم فيه مبايعة أبو بكر البغدادي لقيادة هذا التنظيم، وبعدها انضم إليه أغلب مقاتلي الفصائل الجهادية التي تنشط في منطقة الشام، منها ما عرف بتنظيم جبهة النصرة، جعلهما يتعارضان، فقام حيث طارد التنظيم داعش بمطاردة جميع الكتائب والفصائل

¹ - نديم شنز، "تركيا و 39 عاما من النضال الداخلي والخارجي ضد الإرهاب وحلفائه"، نشر على الرابط:

<https://cutt.us/n42Yk> بتاريخ 2023/08/29، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/24.

المعارضة له، وعلى رأسها النصر وأحكم سيطرته على كل المناطق الممتدة من الحدود السورية العراقية حتى اطراف مدينة حلب شمالي البلاد.¹

في الأول واجهت تركيا خيارات تم وصفها بالحرجة إزاء عملية التدخل العسكري العاجل في الجوار، استجابة إلى المطالب الدولية المتصاعدة، التي ناشدت تركيا بالتدخل المباشر لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في المناطق التي ينشط فيها التنظيم، لاسيما منها سوريا والعراق اللذان يقعان على الحدود التركية، فبقيت تركيا متحفظة تجاه انتشار تنظيم "داعش" وسيطرته على العديد من الأراضي العراقية والسورية، إلا ان عملية تحرير الرهائن الأتراك الذين اختطفوا في الموصل، غيرت من موقف تحفظ تركيا تجاه التنظيم، وأعلنت بعدها مباشرة وقوفها مع التحالف الذي تقوده أمريكا مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي، ومع أصحاب الأراضي التي ينشط فيها التنظيم بدلاً من الاعتماد على الضربات الجوية فقط، إذ يقول أردوغان "إن الإرهاب لا ينتهي .. ما لم نتعاون من أجل عملية برية"، بالإضافة إلى ذلك اشترطت تركيا على الولايات المتحدة ان تدعم عملية تغيير النظام في سوريا، قبل أن تشارك في القتال ضد "داعش"، إذ يقول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "نحتاج إلى إستراتيجية دولية؛ ليس لتدمير داعش فحسب، وإنما أيضا لإجبار الأسد على التنحي عن السلطة وإنهاء النزاع في سوريا، فالهدف الأول لا يمكن تحقيقه بنجاح بمعزل عن الثاني. وهذه الإستراتيجية يجب أن تتضمن تأسيس منطقة آمنة في سورية لإيواء المدنيين وقوات المعارضة، على أن تجري حمايتها بواسطة مناطق حظر الطيران، وهي الإستراتيجية التي طالما اعتقدنا أنها حيوية للنجاح في سورية والعراق".²

وبناء على هذه التوافقات السياسية إقليمية ودوليا، قررت تركيا التعاون الكامل وبأداء فعال مع التحالف الدولي الذي قاداته الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد تنظيم داعش، وشاركت في تنفيذ عدة عمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق. ومن أهم العمليات التي نفذتها تركيا ضد داعش ما يلي:

- عملية درع الفرات (2016): أطلقت تركيا هذه العملية في 24 أوت 2016 في شمال سوريا بهدف أساسي هو تطهير واستعادة مدينة جرابلس من تنظيم داعش ومنع توسع القوات الكردية، والتي تعد منطقة مهمة وحساسة لتركيا لوقوعها على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية،

¹ - موقع بي بي سي نيوز عربي، "كيف ظهر تنظيم داعش؟ ومن المستفيد من ذلك؟"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/gGtoP2> بتاريخ 01/01/2023، تاريخ تصفح الرابط 2023/10/24.

² - عماد قدورة، "تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (سلسلة تحليل سياسات، 2014)، ص: 1-4.

حيث قال وزير الدفاع التركي فكري إيشيق "إن الأولوية الإستراتيجية لتركيا من هذه العملية هي منع الأكراد من الربط بين صفتي نهر الفرات"، وقاد الجيش التركي بعملية درع الفرات رفقة قوى تابعة للتحالف الدولي، و أخرى من كتائب عسكرية تابعة لفصائل المعارضة السورية وخاصة الجيش السوري الحر، وقاموا بتنفيذ عمليات هجوم برية داخل مدينة جرابلس استهدفوا فيها تجمعات للتنظيم، مدعين بدبابات تركية وعشرات السيارات المزودة برشاشات، تلتها غارات جوية تركية بطائرات دون طيار، أسفرت عن مقتل أكثر من 650 من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في اليوم الأول من الهجوم، مما أدى إلى انسحاب مقاتلي التنظيم بشكل سريع من المدينة، فيما أكدت حينها الخارجية التركية أن العمليات المماثلة لعملية "درع الفرات" ستتواصل إلى غاية إزالة كل المخاطر التي يسببها تنظيم الدولة الإسلامية، والتي تهدد الأمن القومي التركي".¹

-عملية غصن الزيتون (2018) : في جانفي 2018، قاد الجيش التركي، إلى جانب فصائل المعارضة السورية المتحالفة معه، هجوما على الميليشيات الكردية وعناصر داعش في منطقة عفرين السورية، وجاء في البيان الذي أعلنت فيه تركيا عن هذه العملية " أنَّ تركيا تهدف عملية غصن الزيتون لإرساء الأمن والاستقرار على حدودها، وفي المنطقة، والقضاء على الإرهاب"، والمقصود بالإرهاب في هذا الخطاب حزب حماية الشعب الكردي، حزب العمال الكردستاني، وتنظيم داعش في عفرين.²

-عملية نبع السلام (2019): أطلقت تركيا عملية نبع السلام في أكتوبر 2019، بهدف تطهير قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد من منطقة حدودية وإنشاء "منطقة آمنة"،³ وتحتاجت بأن هذه العملية يراد منها تطهير المناطق المجاورة لها من دولة سوريا من احتمال عودة ظهور داعش في المنطقة.

وهو الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأثار غضب صانعي قرار السياسة الخارجية الأمريكية وأعضاء الكونغرس من اليمين واليسار، وجاء بعدها مباشرة في بيان عن الخارجية الأمريكية " ان تركيا قريبا ستمضي قدما في عملياتها العسكرية، التي خططت لها منذ فترة

¹ - موقع الجزيرة، "درع الفرات: عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3MiiedX> بتاريخ 2016/09/05، تاريخ تصفح الموقع: 2023/10/25.

² - احمد وليد، "العسكرية التركية في عفرين الأهداف-الدلالات والتداعيات"، تقرير صادر عن مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، 2018، متاح على الموقع: <https://bit.ly/46O90OQ>

³ - موقع الجزيرة، "بعد انطلاقها: تعرّف إلى أهداف عملية نبع السلام التركية بشمال سوريا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/499CsAA> بتاريخ 2019/10/19، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/27.

طويلة في شمال سوريا..لن تدعم القوات الأمريكية هاته العمليات ولن تشارك فيها، ولن تكون القوات الأمريكية، بعد أن هزمت تنظيم داعش¹، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر العملية التي سمتها تركيا بنبع السلام، هجوماً على القوات الكردية في شمال سوريا، وليس كما صرحت تركيا التي اعتبرت العملية بأنها محاولة لتطهير جوارها من عودة تنظيم داعش، الأمر الذي أدى إلى اختلافات بين تركيا وأمريكا، وهدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تركيا بفرض عقوبات اقتصادية عليها على إثر هذه هاته العملية.

-عملية المخلب -السيف (2019): نفذ الجيش التركي هذه العملية في شمال العراق، بهدف استهداف مقاتلي حزب العمال الكردستاني، الذين وجهت لهم الاتهامات بتفجير أسقط قتلى وجرحى في إسطنبول قبل أسبوع من انطلاق هذه العملية، لذلك كان حزب العمال الكردستاني المستهدف في المقام الأول من العملية، إلا أن عناصر داعش تأثروا أيضاً بهذه العمليات، حيث صرح وزير الدفاع التركي أشرف أكار بأنه تم تدمير عدة أوكار وملاجئ وأنفاق ومستودعات تعود للإرهابيين من خلال هاته العملية.²

عملت تركيا على تعزيز أمن حدودها لمنع دخول الأسلحة وعناصر داعش إلى سوريا والعراق، من خلال زيادة الدوريات الحدودية، وإقامة نقاط التفتيش، وتنفيذ تدابير رقابة أكثر صرامة لتعطيل تدفق الإمدادات والأفراد، بالإضافة إلى ذلك نفذت تركيا مع شركائها في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش العديد من العمليات العسكرية الخاصة ضد أهداف "داعش" في سوريا والعراق. حيث شنت غارات جوية وقصف مدفعي وعمليات برية لاستهداف عناصر داعش وتعطيل بنيتهم التحتية، كما كان تبادل المعلومات مع الدول الشريكة حول عناصر تنظيم الدولة الإسلامية المشتبه بهم وشبكاتهم وأنشطتهم المالية جانباً حاسماً في منع تدفق المقاتلين الأجانب، الأمر ساعد تركيا في مواجهة تنظيم داعش، واستطاعت أن تنفذ تدابير تمنع عبور وتسلل المقاتلين الأجانب عبر أراضيها، محققة في ذلك أهدافها الجيوسياسية الرئيسية من خلال هذه العمليات التي قوضت بها وجود داعش في الدول المجاورة لها، وغرزت من أمنها، إضافة إلى ذلك استطاعت أن تصل إلى معازل الأكراد في الجوار وتهدمها ، تحت غطاء محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

¹ - أنثوني زارتشر، "التوغل التركي في شمال سوريا: أسبوع من تخبط ترامب حول كيفية التعامل مع عملية نبغ السلام"، نشر على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-50030060> بتاريخ 2019/10/12، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/27.

² - موقع فرانس 24، "أنقرة تشن عملية المخلب-السيف العسكرية ضد المقاتلين الأكراد في العراق وسوريا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3t1jrF2> بتاريخ 2022/11/20، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/27

الفرع الثاني: الاستثمار في الاسلاموية في الجوار العربي

تتشارك تركيا في روابط تاريخية وثقافية ودينية مع الدول العربية، وتهدف إلى الاستفادة من هذه الروابط لتعزيز التبادل الثقافي الوثيق والتفاعل بين الشعوب وتعزيز الشعور بالتضامن بين الدول العربية التي يتكون معظم ساكنيها من مواطنين يعتقدون الديانة الإسلامية.

يعتبر الربيع العربي أحد أهم المحطات، والمنعطف الحقيقي الذي سمح لتركيا بالدخول إلى العالم العربي من البوابة العثمانية، من خلال الاستعانة بدولة قطر وشبكات تنظيم الإخوان المسلمين في كثير من الدول العربية التي شهدت عواصمها حراكا شعبيا سعى لإسقاط الأنظمة السائدة آنذاك، مثل سوريا، وليبيا ومصر، ولبنان، وفلسطين حيث عملت تركيا على إنشاء مؤسسات اقتصادية وتنموية وثقافية، واستفادت التنظيمات الإسلامية الموالية من قيادتها، وبهذا تصبح تركيا باستطاعتها احتواء ما يسمون أنفسهم بالثوار في كل من سوريا وليبيا من خلال ربط شبكات الإخوان بالشبكات الجهادية،¹

وبدأت تركيا هذا، في الوقت الذي توافق مع تطبيق إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على إستراتيجية الانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، الأمر الذي رأيته تركيا فرصة سانحة لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة مما أدى بها إلى السعي لملاءمة هذا الفراغ جراء التصعد الواضح في بنية النظام الإقليمي، حيث تبنت تركيا سياسة التوسع والقفز فوق الجغرافية، ولم تُعر اهتماماً للاتفاقيات الدولية القائمة بين الدول، مستغلةً المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط، جراء جُملة من السياسات الأمريكية التي أفضت إلى إحداث شرخ بين الدول، وغياب واضح لدور أممي ناظم لتلك التحولات الأساسية والجوهرية في المنطقة من سوريا إلى العراق وصولاً إلى ليبيا.²

يبدو واضحاً أن نمط التدخلات التركية في العديد من البلدان العربية، ينطلق من أبجديات العثمانية الجديدة.³ التي تعبر عن رغبة صناع القرار الأتراك في بناء دولة قومية قوية، يصنفها البعض بأنها تدخل في إطار النسق العقائدي والسياق التاريخي لهذه الدولة، والذي كشف عنه النائب في البرلمان التركي "ميتين غالونك" (METIN GALLONK) عن حزب العدالة والتنمية، حين دعا إلى إقامة "تركيا الكبرى" التي تضمّ، بحسب قوله، "معظم شمال اليونان وجزر بحر إيجه الشرقية، ونصف بلغاريا وقبرص، ومعظم أرمينيا، ومناطق واسعة من جورجيا والعراق وسوريا".⁴

¹ - حسن مرهج، مرجع سابق.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - موقع الميادين، (تركيا الجديدة ...)، مرجع سابق.

عند تتبع تحركات تركيا الاستراتيجية في الجوار العربي يُلاحظ أنها قد تعاملت بحذر شديد مع ما شاهدها معظم دول العالم العربي من حراك شعبي تظاهرت فيه شعوب الدول العربية على نطاق واسع وطالبت فيه بإسقاط النظم السياسية، حيث عملت تركيا على أن تكون فاعلا حقيقيا في تحريك الشعوب مستعملة في ذلك كل أنواع التخفي الاستراتيجي، وذلك عبر دعم الفصائل الإسلامية في سوريا ومصر وليبيا، خاصة وأن الحزب الحاكم في تركيا حزب العدالة والتنمية، يستعمل الأيديولوجية كإحدى أدوات القوة الناعمة لتوجهاته في المنطقة العربية، معتمداً على الإسلام السياسي من جهة والإخوان المسلمين من جهة ثانية، وعلى النموذج التركي من جهة ثالثة حيث سجلت تركيا مؤخراً منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، إعجاباً كبيراً لدى الشعوب العربية، على مستوى التقدم الديمقراطي والنمو الاقتصادي، الأمر الذي أعطى دافع كبير للشعوب العربية الثائرة على أنظمتها من أجل إسقاط النظم القديمة، وبناء نظم جديدة على خطى النموذج التركي.

سعت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية إلى تفعيل قوتها في المنطقة العربية من أجل حماية الإسلام السياسي وتعزيز مصالحها الاقتصادية على حد سواء، حيث قاربت صادرات تركيا في المنطقة سنة 2014 حوالي 14.5 مليار دولار أمريكي أو ما يقارب حوالي 10 في المئة من صادراتها العالمية، لذلك فإن تركيز تركيا على المنطقة العربية ودعمها القوي للفصائل الإسلامية قد أدخلها في صراع مع جهات فاعلة إقليمية أخرى بما فيها الولايات المتحدة ومصر، انجر عنه تهديداً وجودياً لاستقرار الدولة التركية الحديثة، أدى إلى اضطرابات داخلية انتهت بانقلاب عسكري فاشل في شهر جوان 2016.¹ جزاء السياسة الخارجية التوسعية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، الذي جعل من تركيا تتخبط في مختلف القضايا ذات الطابع الإسلامي في الوطن العربي منذ انطلاق موجة الربيع، والتي أوضحت أهداف السياسة الخارجية الأوسع لتركيا في محاولتها بسط نفوذها الجيوسياسي في المنطقة.

ففي سوريا حاولت تركيا في بادئ الأمر حينما اندلعت الثورة إلى استغلال حالة الارتباك التي يعيشها النظام السوري للدفع باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية يقودها التيار الإسلامي، من أجل ضمان النفوذ في الأراضي السورية باعتبار الإخوان المسلمين حلفاء لتركيا لتبني الطرفين نفس الأيديولوجية، لكن تلك المحاولة باءت بالفشل، الأمر الذي دفع بأنقرة إلى إشهار عداؤها للنظام السوري عبر احتضان معارضته السياسية.² من أجل أن تمهد الطريق لنفسها في ظل بيئة الفوضى التي حلت بسوريا، تدعم مختلف الجماعات المتمردة عن النظام السوري، وفي نفسه دعت إلى

¹ - كريستوفر س. تشيفيس، بينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، (مؤسسة RAND، 2017)، ص: 17.

² - إبراهيم محمد البنا، زياد جمال القصاص، وآخرون، مرجع سابق.

التوصل إلى حل سياسي توافقي، والتي انجرت عنها تداعيات ومشاكل كبيرة على الصعيد الوطني التركي، لاسيما منها الآثار السلبية على التجارة الخارجية والاقتصاد التركي، بالإضافة إلى المشاكل الأمنية حيث زادت التنظيمات الإرهابية من أنشطتها، من خلال الهجمات المتتالية على تركيا، كما أدى الانقلاب في مصر، والتوترات في العلاقات التركية الأوروبية، والولايات المتحدة إلى عزلة تركيا في سوريا.

وفي مصر قامت بمساندة تيار الإخوان المسلمين في سعيهم إلى استعادة السلطة في مصر والوصول إليها، حيث على أعقاب انقلاب 2013 في مصر الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي من السلطة، أدانت تركيا الانقلاب ووفرت اللجوء للعديد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت داعمة لمرسي، وظلت تركيا وحيدة بين القوى الغربية في دعم مرسي والإخوان المسلمين في مصر، والمملكة العربية السعودية التي قدمت مليارات الدولارات إلى الديكتاتورية العسكرية المصرية بعد الانقلاب.¹

كان دعم تركيا للإخوان المسلمين في مصر يحمل أهداف جيوبوليتيكية عديدة، لأن معظم دول المنطقة كانت تعارض الديمقراطية، وبالتالي فإن نجاح الديمقراطية في مصر كان سيشكل ضربة قوية للديكتاتورية في المنطقة، وكان سيساعد المشروع التركي على النجاح، بعد أن نصبت نفسها بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، كلاعب إقليمي يحمل رؤية لنشر أحد أشكال الإسلام السياسي الممزوج بالديمقراطية، الذي يتبناه أيضا الإخوان المسلمين في مصر، مما كان بذلك لمصر بوزنها الجيوسياسي في المنطقة أن تتحالف مع تركيا لدعم التحول الديمقراطي في المنطقة، لكن هاته الاستراتيجية التركية انتهت بسقوط الإخوان المسلمين، والإطاحة بمحمود مرسي في سنة 2013.

كما قامت تركيا بتدعيم قطر عندما واجهت حصاراً دبلوماسياً واقتصادياً من قبل العديد من الدول العربية في عام 2017، بتهمة بدعم الإرهاب وإقامة علاقات وثيقة مع إيران، وبرزت تركيا كداعم قوي لدولة قطر، وأفصحت على الفور عن تضامنها مع قطر وأدانت الحصار، وقدمت لها الدعم الدبلوماسي الغذائي، ودعت على حد كلام مسؤوليها في الأول إلى إيجاد حل سلمي للأزمة وحث الأطراف المعنية على الدخول في حوار، وعرضت على الأطراف المتنازعة التوسط بينهم للمساعدة في إيجاد حل للنزاع، إلا أن الدول الأربعة قدمت لقطر، في 23 جوان 2017، قائمة مطالب تتضمن 13 مطلباً، من أجل إنهاء الحصار عليها، و كان أحد هذه المطالب إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، الأمر الذي لم تتقبله تركيا واعتبرته تدخلاً في العلاقات الثنائية بين تركيا وقطر وسيادتهما،

¹ - Şener Aktürk, op.cit, p: 92.

لذلك زادت من وجودها العسكري في قطر، حيث أقر البرلمان التركي على اثر هذه المطالب تشريعاً يسمح بإضافة نشر قوات تركية في قطر.¹

فيما نظرت الدول التي فرضت الحصار الاقتصادي والدبلوماسي على قطر إلى هذا الوجود العسكري على أنه رادع ضد أي عدوان عسكري محتمل وعلامة على التزام تركيا بأمن قطر، وقد عبر عن هذا الدعم أمير قطر في خطابه الأول بعد الأزمة وقال "لا يفوتني أن أشيد بالدور الهام الذي لعبته تركيا في إقرارها السريع لاتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بيننا والمباشرة في تنفيذها وأشكرها على استجابتها الفورية لتلبية احتياجات السوق القطرية".²

وهذا ما يؤكد مرة أخرى رغبة تركيا في لعب دور أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع، من خلال دعم القضايا ذات الطابع الإسلامي، والذي تشترك فيه أيضاً مع قطر، حيث وجهت لأمير قطر العديد من الادعاءات بشأن العلاقة بينه وجماعة الإخوان المسلمين، وتقديم الدعم لهم من خلال وسائل الإعلام مثل قناة الجزيرة وتقديم المساعدة المالية للجماعات الإسلامية والحكومات في المنطقة.

وفي فلسطين، تدعم تركيا القضية الفلسطينية، بالرغم من ان لها علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل، إلا انه يلاحظ من خلال خطابات القادة السياسيين الأتراك بان تركيا تدعم القضية الفلسطينية، بما في ذلك الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، الذي عبر باستمرار عن دعم الدولة التركية لحقوق الشعب الفلسطيني وتدعو إلى حل الدولتين وتدين الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

خلال زيارة أردوغان للقدس عام 2005 أقنعت الحكومة التركية كلا من تل أبيب وواشنطن بضرورة إدماج حركة حماس في الحياة السياسية وهو ما أدى لمفاجأة غير متوقعة في الانتخابات النيابية، حيث تمكنت حركة حماس من تشكيل الحكومة منفردة، مما شكل معضلة حقيقية للاحتلال، وهو الأمر الذي مكن حركة حماس من إثبات شرعيتها للعالم،³

¹ - محمود سمير الرنتيسي، "الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3MFR40N> بتاريخ 2017/08/01، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/13

² - المرجع نفسه.

³ - معتز علي، "جهود أردوغان لدعم الأقليات المسلمة حول العالم"، نشر على الرابط: <https://cutt.us/tfun2> بتاريخ

2019/09/14، تاريخ تصفح الموقع 2023/11/13

كما اعتبر إردوغان مؤخرا خلال العمليات الإجرامية التي شنتها إسرائيل ضد غزة، بعد العمليات التي نفذتها حركة حماس ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، والتي عرفت بطوفان الأقصى في شهر أكتوبر 2023، ان حركة حماس حركة تحررية تنشط من اجل استرجاع أرضهم، وليست منظمة إرهابية كما تصنفها إسرائيل وحلفائها، فيما اعتبر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ان إسرائيل دولة إرهابية يجب مقاضاتها دوليا لارتكابها مجازر فظيعة بحق الشعب الفلسطيني طالت النساء والأطفال والمدارس والمستشفيات.¹

وتعكس لنا تصريحات إردوغان على إثر العمليات الإجرامية الإسرائيلية مؤخرا، ان الحكومة التركية تريد ان تحمل حكومة ننتياهو الإسرائيلية مسؤولية الجرائم التي شنّها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة، ومقاضاتها أمام المحكمة الدولية، ونزع الشرعية الدولية منها، لأن حكومة ننتياهو لم تقبل وساطة تركيا وضماناتها خلال هذه الحرب، مما وجدت تركيا نفسها بعيدة عن دورها الإقليمي، مكتفية بنقل المساعدات الإنسانية لأطفال غزة، وهذا ما لم يتقبله إردوغان وجعله يشن حرب إعلامية ضد حكومة ننتياهو من اجل إسقاطها.

وفي لبنان، تحاول تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية زيادة نفوذها في غرب آسيا، من اجل لتعويض إخفاقات الماضي، منها الإخفاقات التي كبدها خسائر كبيرة إثر تدخلها في سوريا،² فبرزت لبنان كخيار استراتيجي لتركيا لاسيما بعد تراجع النفوذ السعودي بسبب الخلافات مع حزب الله، الأمر الذي اعتبره الجانب التركي فرصة سانحة لاحتواء طائفة مسلمي السنّة، بعد الانسحاب التدريجي للسعودية من المشهد في لبنان، خاصة وان هذا النهج يتوافق وتطلعات حكومة حزب العدالة والتنمية الذي يتطلع إلى إعادة هيكلة العثمانية الجديدة.

فسارعت إلى تقديم الدعم الاقتصادي، والديبلوماسي إلى لبنان، واحتواء الطائفة السنية، واللبنانيين من الأصول التركية، الذين يعيشون في لبنان، ومنحت الجنسية التركية للعديد من هؤلاء، وتحصل أكثر من 50 ألف لبناني على الجنسية التركية، وتقديم المنح الدراسية لآخرين منهم،³ في إطار استراتيجية إعادة هيكلة العثمانية الجديدة من قبل لحكومة التركية، التي كشفت عنها سلوكيات

¹ - موقع آر تي RT، "إردوغان: أقولها وقلبي مرتاح إسرائيل دولة إرهابية لديها أسلحة نووية وننتياهو راحل لا محال"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3SK4k8y> بتاريخ: 2023/11/15، تاريخ تصفح الموقع: 2023/11/15

² - رامين ولي زادة، "نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان: الخلفيات والعواقب"، نشر على الرابط:

<https://www.bayancenter.org/2020/10/6367> بتاريخ 2020/10/07، تاريخ تصفح الموقع 2023/10/05

³ - المرجع نفسه.

الدولة في سعيها إلى خلق ولاء لدى اللبنانيين من خلال البرامج التحفيزية التي تقدمها الحكومة، وخطابات القادة السياسيين الأتراك التي تشجع على بسط نفوذ تركيا في لبنان.

تشارك تركيا بسياسة خارجية نشطة، في إطار الاستراتيجية الإقليمية، والترويج لإعادة هيكلة العثمانية الجديدة في جوارها العربي، لاسيما خلال انتفاضات الربيع العربي التي بدأت منذ عام 2010، ودعّمت تركيا مجموعات وحكومات مختلفة في أعقاب هذه الانتفاضات، واصطفت مع الحركات والأحزاب ذات الميول الإسلامية في معظم الحالات، خاصة منهم جماعة الإخوان المسلمين، هذا التنظيم الذي يتواجد ويمتد إلى معظم الدول العربية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى توترات مع الحكومات التي تنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين على أنها تهديد لأمن الدول بشكلها العلماني.

فيما تعتبر دراستنا انخراط تركيا في دعم القضايا ذات الميول الإسلامية ماهي إلا محاولة تركية لإظهار النفوذ وإحياء الروابط السياسية التي تمتد إلى العهد العثماني، ومن ثمة يتحقق الهدف الجيوبوليتيكي الذي تسعى إليه تركيا من خلال الاستثمار في الإسلام السياسي وهو السيطرة على الجغرافيا "المناطق العربية المجاورة لتركيا التي تشهد أنظمتها عدم الاستقرار"، والعبث بها عسكريا، وسياسيا، تحت غطاء الأيديولوجيا الإسلامية، وبهذا تكون تركيا قد مضت قدما نحو هدفها الأسمى المتمثل في العثمانية التركية الجديدة.

كما يمكن أن يُفهم السلوك التركي من خلال تحركاتها في المنطقة العربية، على أنها استراتيجيات تعمل من أجل التصدي إلى النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، حيث تدرك تركيا أنها إذا تخلّت عن الاهتمام بالمنطقة العربية، سوف تقوم إيران باستغلال هذا الفراغ لصالحها، لذلك تريد تركيا أن تكون سبّاقة في اتخاذ مواقف بشأن الأحداث في البلدان العربية، وعلى الأغلب تسعى في هاته المواقف إلى إيجاد حلول وسطية بين الأطراف المتنازعة مثل القضية الفلسطينية وأحداث أزمة قطر 2017... الخ، لأنها تحتاج إلى التعاون والتنسيق مع الدول العربية، لاسيما منها دول الخليج العربي إلى النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.

وفي هذا الإطار لم تُخف تركيا استيائها من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، عندما صرّح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطاب له في عام 2017، بأن إيران تعمل على زعزعة استقرار المنطقة العربية، مما أدى توتر العلاقات بين البلدين، وتم استدعاء السفير التركي لدى طهران من طرف الحكومة الإيرانية على إثر تصريحات أردوغان آنذاك،¹ إضافة إلى ذلك اتهمت الحكومة

¹ - محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق.

التركية في العديد من المرات إيران بأنها تريد تنفيذ عمليات ضد السواح الإسرائيليين على الأراضي التركية.¹

حيث تسعى إيران بدورها إلى ترسيخ نفوذها في المنطقة العربية، التي تعد جزء من تاريخها من بوابة الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، ثم على أعقاب ثورات الربيع العربي سنة 2010، من خلال احتواء الطوائف الشيعية الموجودة في العديد من الدول العربية مثل العراق، وسوريا، ولبنان، لكن هذه الاستراتيجيات الإيرانية اصطدمت بالطموح التركي الذي تمتد جذوره إلى الإمبراطورية العثمانية، حيث تبنت تركيا استراتيجية إعادة هيكلة المشروع العثماني من جديد، كاستراتيجية لترسيخ نفوذها في المنطقة العربية، وفي الوقت نفسه منع النفوذ الإيراني من التوسع، كما يمكن قراءتها أيضا على أنها استراتيجية بديلة ورائدة للعالم الغربي لرفضهم انضمام تركيا إلى كتلة الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: تصفية المسألة الكردية في الجوار العربي

تتعلق القضية الكردية في تركيا بالنزاعات والتوترات طويلة الأمد بين الحكومة التركية والسكان الأكراد، الذين يطالبون بحقوق ثقافية ولغوية وسياسية، وتطورت هذه المشكلة بمرور الوقت، خاصة بعدما تحصل أكراد العراق على حكم ذاتي، الأمر الذي زاد من مخاوف جمهورية تركيا وقلقها، لما له من أثر على أكراد تركيا، فاستخدمت الحكومات التركية المتعاقبة استراتيجيات وطرق مختلفة لحلها، والتي سببت لها العديد من المشاكل، والقلق، خاصة حزب وحدات حماية الشعب، وجناحها السياسي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، الذين تعتبرهم تركيا جماعات تمتد لحزب العمال الكردستاني، الذي شارك في تمرد طويل الأمد داخل تركيا، لذلك سعت أنقرة إلى منع إنشاء كيان كردي مجاور على طول حدودها الجنوبية وشنت عمليات عسكرية لمواجهة النفوذ الكردي في العديد من المرات.

شكلت الحركة الكردية المسلحة، بقيادة حزب العمال الكردستاني خطرا كبيرا على الدولة التركية بين عامي 1984 و1991، وبعد اختطاف زعيمه عبدالله أوجلان من طرف الدولة التركية بمساعدة الاستخبارات الأمريكية سنة 1999، تخلى حزب العمال الكردستاني عن أعمال العنف، لكنه لم يتخلى عن مطالبه السياسية، وعمل على تطويرها من خلال طروحات عبدالله أوجلان من سجنه، وانتقل من هدف إقامة دولة كردية مستقلة، إلى إقامة جمهورية تركية ديمقراطية تشاركية، يتشارك فيها الأكراد والأتراك، إلا أن النظام التركي اعتبر أن هذا التحول مناورة سياسية يقوم بها الحزب الكردستاني من

¹ - بندرالدوشي، "بعد مخطط إرهابي على أراضيها: تركيا مستاءة وتحذر إيران"، نشر على الرابط:

أجل تجاوز وإخفاء الشعور بالهزيمة العسكرية التي تعرّض لها من طرف الجيش التركي لفترةٍ ما، ثم يعود إلى النشاط المسلح.¹

تضم تركيا بداخلها مجموعة كبيرة من الأكراد تقدّر بـ 12 عشر مليون مواطن من أصل كردي، لذلك تخشى من تأثير الأكراد العراقيين المتمردين، خاصة وان لها تجارب سابقة مع سكانها الأكراد الذين تمردوا في مناسبات عدة منذ بدايات تشكيل الجمهورية التركية، وشكّلوا لها تحدّيات كبيرة، باستغلالهم للأوضاع في العراق التي مرّت بفترات عصيبة، بداية بالحرب العراقية الإيرانية، التي تبعتها حرب الخليج، وما زاد الطين بلة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، كل هاته الظروف قام باستغلالها حزب العمال الكردستاني احسن استغلال، فسيطر على أراضي الشمال في العراق واستخدمها كقاعدة لشن غاراته على تركيا وفي نفس الوقت كملاذ للهروب من هجمات تركيا المضادة له.² لذلك، تحرص تركيا دائما على التعاون مع العراق بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني، خوفا من تمرد الأكراد الساكنين بها، والتأثير عليهم من طرف حزب العمال الكردستاني.

تقيم المجموعة العرقية الكردية في أجزاء من تركيا والعراق وإيران، وتعمل من أجل إنشاء دولة مستقلة في كردستان، عن طريق حزب العمال الكردستاني، وبعد تصنيفه كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، لجأ العديد من أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى كردستان العراق، وهي منطقة شبه مستقلة في العراق تحتوي على جزء كبير من موارد الطاقة العراقية، وبذلك فان تركيا تفصل في علاقاتها الدبلوماسية بين العراق وإقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي.³ وتضغط الحكومة التركية باستمرار على نظرائها الأوروبيين لوقف الأنشطة الاجتماعية والسياسية التي يقوم بها اللوبي الكردي، خاصة بعد ان دعمت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حكومات الاتحاد الأوروبي حزب الاتحاد الديمقراطي السوري الكردي شمال سوريا في محاربة داعش، حيث ترى تركيا أن هذه الجماعات هي مجرد فرع من حزب العمال الكردستاني الاشتراكي الكردي،⁴ الذي أعلن حرب "ثورة الشعب" ضد تركيا في جويلية 2015 مما أدى إلى أغزر سلسلة قتال دموية، بين حزب العمال

¹ - وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006)، ص: 372.

² - هنري ج. باركي، "تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير صادر عن معهد السلام الأميركي، (واشنطن، عدد خاص، رقم 141، 2005)، ص: 3.

3 - Ruchir Shah, op.cit, p: 04.

4 - Eduard soler lecha, op.cit, p 14.

الكردستاني والقوات المسلحة التركية منذ التسعينيات،¹ بعد ان أبرمت معهم الحكومة التركية بزعامة رجب طيب أردوغان اتفاق سلام تاريخي في عام 2013 لكنه لم يصمد سوى عامين.

وبالتالي فإن حصول حزب الاتحاد الديمقراطي الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني على الدعم من الولايات المتحدة، والذي أصبح يُنظر إليه على أنه الوكيل الأساسي للولايات المتحدة، وفق للمنظور التركي يعني ان الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم إلى منظمة إرهابية، الأمر الذي أحدث أزمة في العلاقات الأمريكية التركية، وأعطت الولايات المتحدة الأمريكية الأسبقية لأمنها القومي على كل الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية لتركيا. ونتيجة لذلك، بدأت تركيا تقارباً مع روسيا كان له تداعيات فورية على النزاع في سوريا.

وغيّر أردوغان الرئيس التركي من استراتيجية العلاقة بين تركيا وأكرادها من مرحلة الصدام إلى مرحلة التعايش، ومنح حقوقاً ثقافية ولغوية للمكوّن الكردي كانت قبل عهده أشبه بحلم، وأعطى الحق لحزب "الشعب الديمقراطي" الكردي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، ليصبح بعده أول حزب سياسي كردي يدخل البرلمان التركي، ومع ذلك، فقد تفهقرت الاستراتيجية التي وضعها أردوغان في التعامل مع أكراد تركيا، بعد انهيار عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، وتزايد النزعة الانفصالية لأكراد سوريا، والتي أدت إلى إعادة النزعة الانفصالية لأكراد تركيا.²

تسعى تركيا إلى تحييد القضية الكردية على المستوى الدولي والإقليمي، بما في ذلك الأكراد في تركيا، والأكراد في دول الاتحاد الأوروبي، والأكراد في سوريا، ومن ثمة احتواءهم وتغيير مطالبهم الاستقلالية، من خلال دمجهم في عملية التنمية الاقتصادية لاسيما منها المتعلقة بالمشاريع المائية، خاصة وأنها فشلت في ردعهم بعد ان سبق لها وان شنت عمليات عسكرية لمواجهة النفوذ الكردي على حدودها الجنوبية، الأمر الذي أصبح مصدر قلق لتركيا ومن أحد معيقات خططها في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية.

خططت تركيا للعديد من المشاريع الطموحة لاستخدام خط الأنابيب لنقل النفط العراقي إلى أوروبا، وكذلك بواسطة ناقلات الخليج، إلى جميع أنحاء العالم، لكن لسوء الحظ، تم إحباط هذه المشاريع بسبب النشاطات الإرهابية في المنطقة، المتعلقة بالنزاعات السياسية التركية مع الأكراد، حيث تبنى حزب العمال الكردستاني مسؤولية الهجمات على الأنابيب في عدة مناسبات منفصلة. مما تخلق هذه الهجمات الإرهابية الانفجارات اقتصادية كبيرة لتركيا، وتقلل أيضا من إمكانات فوائد أمن الطاقة

1 - Şener Aktürk, "turkey's role in the arab spring and the syrian conflict", *turkish politics quarterly*, (volume 15 number 4, 2017), P16

² - محمود علوش، مرجع سابق.

التي يمكن أن توفرها خطوط الأنابيب،¹ وبالتالي يؤثر النزاع الكردي على الأهداف الجيوبوليتيكية التركية في مناطق الجوار من خلال مشاريع خطوط الأنابيب، التي تهدف من خلالها إلى الحفاظ على مصدر ثابت وآمن للطاقة، لذلك تسعى الدولة التركية إلى تحييد القضية الكردية، وإيجاد تسوية مناسبة لهذا النزاع، والا سيكون من الصعب جدا على تركيا توسيع نفوذها الإقليمي.

تعتمد تركيا مقاربات عديدة من أجل تحييد القضية الكردية، وتغيير مطالب أكراد تركيا، من ناحية تستخدم تركيا القوة العسكرية ضد الجماعات الكردية المسلحة في العراق وسوريا، من أجل ردعها وإضعافها وتعطيل شبكات التمويل والدعم لهذه الجماعات، ومن ناحية أخرى تستخدم العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لمعالجة القضية الكردية، مثل السماح بالتعليم والبلد باللغة الكردية، وتخفيف القيود على التعبير الثقافي الكردي، ومنح تمثيل سياسي محدود للأحزاب السياسية الكردية، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق ذات الغالبية الكردية لمعالجة المظالم الاجتماعية وتقليل الفوارق الإقليمية وإقامة العدالة الاجتماعية، من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع من خلال المفاوضات وتنفيذ الإصلاحات، لأن الأتراك على العموم لا يتفقون كثيرا بدوافع واشنطن ونواياها، بعجز الإدارة الأميركية أو عدم رغبتها في العمل على التخلص من فلول حزب العمال الكردستاني المتمرد الذي تم تصنيفه كمنظمة إرهابية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتدعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، الذي تعتبره تركيا أحد اتباع حزب العمال الكردستاني الذي يختبئ في شمال شرق العراق، مما أدى إلى تعزيز هذه الشكوك التركية في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية بعدم رغبتها في التخلص من الحزب الكردستاني.

المطلب الثالث: توظيفات استراتيجية لقوة ناعمة مميزة

تسعى تركيا إلى إبراز قوتها الناعمة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك الدبلوماسية الثقافية والتأثير الإعلامي والمساعدات الإنسانية، والتبادلات الثقافية والتعليمية التي تشمل المنح التعليمية والفعاليات الثقافية والترويج للغة والثقافة التركية، وتهدف بذلك إلى تلميع صورتها في الدول العربية.

الفرع الأول: إعلام في خدمة العثمانية الثانية

تستخدم تركيا عدة استراتيجيات من أجل التوصل إلى الهدف الأسمى والمتمثل في إعادة أمجاد الدولة العثمانية، ورسم معالم العثمانية الجديدة حسب رؤية العدالة والتنمية "الحزب الحاكم"، الذي يحتاج إلى التنويع في استخدام القوة الناعمة مثل الثقافة الشعبية والخطابات الشعبوية ذات الطبيعة الدينية والتي تحمل شعارات مشتركة من الشعب التركي والشعوب العربية، إضافة إلى البث التلفزيوني.

¹ - Ruchir Shah, Op. Cit, p:05.

يحلو للكثيرين إطلاق اسم السلطة الرابعة على وسائل الإعلام التي تعتبر نافذة المجتمعات نحو العالم، حيث أصبحت المجتمعات تتعرف وتفهم بعضها البعض، من خلال ما تتداوله وسائل الإعلام على الشاشة وتروج له، ومن هذا المنطلق عملت تركيا على إطلاق العديد من الإذاعات المرئية والصحف التي تقوم بتغطية فعالة خاصة بالعالم العربي.

إن قطاع الإعلام في تركيا في تطوّر مستمر، ويزداد قوة يوما بعد يوم، إذ توجد في تركيا أكثر من 1000 مؤسسة إذاعية وأكثر من 200 محطة تلفزيونية ذات البث الأرضي، فيما بلغ عدد المجلات والصحف الوطنية والمحلية أكثر من 7000 مجلة وصحيفة، لذلك فإن تركيا تملك قطاعا إعلاميا حيويا وديناميكيا جداً، بإمكانه ان يساعد في تطوير علاقات تركيا مع العالم العربية، لاسيما وان الدولة التركية تراهن على قطاع الإعلام في توطيد العلاقات التركية العربية، لذلك قامت بتأسيس قناة ناطقة باللغة العربية داخل هيكل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، كما أعطت وكالة الأناضول الرسمية للأنباء الأولية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الأولية، وافتتحت وكالة الأناضول 14 مكتبا في منطقة الشرق الأوسط.¹

صرّح عبد الحميد بيليسي من وكالة جيهان للأنباء بقوله: "الأمريكيون والأوروبيون والروس وحتى الصينيون لديهم قنواتهم موجهة نحو الشعو بالعربية، فلماذا لا يكون لدى الأتراك قنواتهم أيضا" إذ نجد أن تركيا تعتمد على مقارنة القوة الناعمة في التفاعل مع الجماهير العربية، خاصة ما تم ملاحظته في السنوات الأخيرة على غرار المسلسلات التركية الغزيرة التي تبث في العالم العربي مما ترسخ في ذهنية المجتمعات العربية بان تركيا هي العثمانية الجديدة. ونجد بوادر الاعتماد على هذه المقاربة في خطابات الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان عندما قام بتدشين حفل افتتاح باقة القنوات التركية "تي-آر-تي-7" (TRT-7) الذي حضره كذلك ولي عهد قطر، تميم بن أحمد آل ثاني حيث صرح في الخطاب الافتتاحي للحفل عندما كان رئيسا للوزراء آنذاك "أن الأتراك والعرب يشتركون في نفس التاريخ والثقافة والحضارة..إنهم مثل أصابع اليد، إنها قريبة من لحم وظفر الإصبع"، واکمل أيضا يقول أن "القناة تم إطلاقها لتصبح لغتنا المشتركة، أو الشاشة المشتركة، وشغفنا المشترك"، كما عرض أيضا إلى الروابط الثقافية من خلال تلاوة قصيدة عربية شهيرة وذكر أسماء لفنانين عرب مشهورين الذين أحبهم الأتراك، وكذلك في البرامج والحصص التي تقدم في القنوات التركية إذ يقول احد الصحفيين الأتراك ومقدم حصة تلفزيونية في هذا الشأن أن "القهوة التركية موجودة كل يوم وكل

¹ - بولند ارينج، "حركة التغيير في العالم العربي: نظرة من تركيا"، تقييم التطورات المنطقية من قبل اورسام، (مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، الرقم 5، جويلية 2014)، ص: 6.

صباح في كل حي عربي وزقاق ومنزل ومقهى .. القهوة التركية لا تحتاج ولا تنتظر قرارا سياسيا أو مرسوما رئاسيا أو ملكيا".¹

الفرع الثاني: جيوبوليتيك السينما عبر الدراما التركية

اكتسبت المسلسلات الدرامية التركية شعبية كبيرة في العديد من البلدان، وخاصة في الدول العربية، مما ساعد تركيا بالترويج لقيمها الثقافية والاجتماعية، والترويج للسياحة على نطاق واسع من مختلف الشعوب العربية، واستطاعت ان تصنع لنفسها صورة إيجابية في الخارج.

إذ تحتل تركيا المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الاستثمار في الأعمال الدرامية، إذ صدرت تركيا الأعمال الدرامية التركية إلى 142 دولة عام 2016، وحسب تقرير هيئة أبحاث الجمهور الفرنسية"، جاء فيه بأن تركيا قد عرضت 75مسلسلاً تركيا على الشاشات العربية عام 2016، بإجمالي إيرادات بلغت 600 مليون دولار، فيما احتلت المملكة السعودية العربية المرتبة الأولى من حيث المشاهدة، مما انعكس بالإيجاب على حجم صادرات تركيا، حيث تشير بيانات وزارة الجمارك والتجارة التركية إلى أن الدراما التركية ساهمت في رفع حجم صادرات تركيا من الأكسسوارات والحلى والملابس وفنون الموضة والديكور، واصبح لدى دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط شغفاً كبيراً بتركيا بسبب المسلسلات التركية.²

إضافة إلى ذلك، أصبح تصدير المسلسلات الدرامية التركية في السنوات الأخيرة مصدر دخل مهم، من خلال بيع شركات الإنتاج التركية حقوق الأعمال التلفزيونية الدرامية إلى بلدان مختلفة خاصة منها العربية، بفضل شعبيتها في الأسواق الدولية، والتي غالباً ما تعرض الأفلام التركية موضوعات تاريخية وثقافية لها صدى في العالم العربي، مثل الأعمال الدرامية التاريخية التي تصور التراث الثقافي المشترك أو القصص التي تؤكد على القيم المشتركة، كما أنها متوفرة باللغة العربية من خلال الترجمة، الأمر الذي يجعلها في متناول الجمهور عربي الكبير، ويساهم في انتشار السينما التركية وتأثيرها في العالم العربي، وبالتالي تساهم الدراما التركية في تعزيز الشعور بالارتباط بين تركيا والدول العربية، وفي الوقت نفسه حققت أرباحاً كبيرة ساهمت تنمية الإعلام التركي، ليصبح أحد أدوات القوة الناعمة في تركيا، يتم توظيفه لتعزيز نفوذ الدولة التركية في المناطق التي يتم فيها مشاهدة هذه الأعمال الدرامية.

¹ -Omar Al-Ghazzi. Marwan Kraidy.Op.Cit.

² - هبة طوال، "تأثير المسلسلات التركية المقدمة في الفضائيات العربية على تغيير نمط الأثاث في البيوت الجزائرية"، مجلة آفاق للعلوم، (جامعة زيان عاشور-الجلفة، العدد 17، المجلد 143، 2019)، ص 147.

تستخدم تركيا وسائل الإعلام لنشر وجهات نظرها وأخبارها ومحتواها الثقافي في المنطقة العربية، إذ توفر المؤسسات الإعلامية التركية، مثل "تي آر تي إرابيك" (Trt Arabic) ووكالة الأناضول، تغطية إخبارية وأفلام وثائقية وبرامج ثقافية لتعزيز التواصل والتفاهم، كما اكتسبت المسلسلات التلفزيونية التركية، المعروفة باسم "الدراما التركية"، شعبية كبيرة في العالم العربي، من خلال عرض الثقافة والقيم التركية إلى الجماهير العربية، وهكذا تروج تركيا لثقافتها وتاريخها وفنونها كوسيلة لبناء الجسور وتعزيز التبادل الثقافي، من أجل تعزيز الروابط الثقافية وتوليد النوايا الحسنة. ساعدت هذه الاستراتيجيات التي تعتبر وليدة فكر الحزب الحاكم "حزب العدالة والتنمية" على تقارب وتفاعل تركيا مع الجماهير العربية، من خلال الاعتماد على سياسات استعمال القوة الناعمة، فأصبحت يُنظر إليها من طرف الجماهير العربية على أنها عثمانية جديدة، على خلفية الشعبية الملحوظة للمسلسلات التلفزيونية التركية في العالم العربي.

مما لا شك فيه أن تركيا تعطي أهمية كبيرة لجوارها العربي، وتعتبره منطقة استراتيجية لمجالها حيوي وتسعى إلى تحقيق أهداف جيوبوليتيكية في هذه المنطقة، وترسيخ نفوذها من خلال تخطي الحدود من بوابة إقامة العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار العربي، زيادة حجم التجارة والاستثمارات بين العلاقات الاقتصادية، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وفق منظورها للأمن، الذي يركز على استراتيجيات دعم الديمقراطية الممزوجة بالإسلام السياسي، من خلال دعم القضايا الإسلامية التي تحمل شعارات الديمقراطية في الجوار العربي، وتعزيز العلاقات مع الحكومات الإسلامية في المنطقة، لأن هذه الرؤية تخدم المصالح الجيوسياسية التركية وتساعد على إحياء تراثها العثماني، الذي تعتبره تركيا عمقها الاستراتيجي، في إعادة صياغة المشروع العثماني من جديد في المنطقة العربية، كما يأخذ القيادة السياسيين الأتراك اتفاقية لوزان في الحسبان وهي اتفاقية أقيمت في عام 1923، وقعت على أثرها تركيا والقوى المتحالفة معاهدة في لوزان بسويسرا لتحديد حدود جمهورية تركيا المنشأة حديثاً بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية.

إذ عمل حزب العدالة والتنمية بهدوء وتأنٍ، على الوصول إلى مفاصل الحكم في تركيا، والسيطرة بالكامل على المؤسسات العسكرية والأمنية، من أجل الانفراد بقرارات السياسات الخارجية، لاسيما فيما يتعلق باسترجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، ويظهر ذلك من خلال تورط تركيا النزاع الأذربيجاني الأرمني حول ناغورنو كاراباخ، فضلا عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وتحالفاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة من جهة، وروسيا من جهة أخرى، مما يسمح لها بأن تكون فاعلا مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط، يساعد على المناورة من أجل المشي قدما في مشروعها العثماني في إطار التحالفات والشراكات، واللعب على أوتار خلافت القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن تركيا تدرك جيدا أن منطقة الأوسط تتميز بتنافس

جيوستاسي شرش من طرف القوى المشكلة للنظام الدولي الكبرى منها الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي.¹

ويلاحظ هذا بوضوح في تصريحات قادة حزب العدالة والتنمية، التي تتسجم مع المشروع العثماني، لاسيما العبارتين اللتين يرددهما الرئيس رجب طيب إردوغان في العديد من خطابه، منها الأولى "العام 2023" و التي ترمز إلى نهاية مئة عام على اتفاقية لوزان التي تم إبرامها في العام 1923 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، بين تركيا من جهة ودول الحلفاء والتي تم بموجبها إنهاء الوجود العثماني في كل من ليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام وقبرص، واعتبار مضيق البوسفور ممراً مائياً دولياً لا يحقّ فيه لتركيا تحصيل أية رسوم² والثانية عبارة "خير خلف لخير سلف"، التي تدل على متابعة الخلف "حزب العدالة والتنمية" لخطوات سلفهم من الآباء والأسياد "السلطين العثمانيين" في كافة الخصال السياسية التي عرفوا بها آنذاك.

يمكن القول ان السياسات التي يستخدمها حزب العدالة والتنمية، بزعامة الرئيس الحالي رجب طيب إردوغان، فيما يتعلق بدعم القضايا الإسلامية في العالم العربي، وانخراطها في نزاع ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا إضافة إلى دعم مصالح الأقليات مثل الأويغور في الصين والروهينجا في ميانمار، يتوافق مع الاستراتيجية الكبرى لداوود احمد أوغلو التي أكدت على الروابط التاريخية لتركيا بجوارها في البلقان، والقوقاز والشرق الأوسط، والإرث التاريخي المتعلق للإمبراطورية العثمانية في جوارها العربي.

تؤكد استراتيجية العمق الاستراتيجي أن تركيا تقع على اهم مناطق التأثير الجيوستاسية في العالم، يضاف إليه سيطرتها على مضيق البوسفور، وإرثها التاريخي كخليفة للإمبراطورية العثمانية، روابط تركيا بالبلقان والقوقاز والشرق الأوسط، الأمر الذي يؤهلها بان تكون الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية التي استطاعت ان توحد العالم الإسلامي ذات يوم.³ وبالتالي فإن قادة حزب العدالة والتنمية يرون في أنسهم بأنهم لديهم القدرة والإمكانات على أن يجعلوا من تركيا تصبح قوة عبر إقليمية مرة أخرى تساعد على توحيد العالم الإسلامي وقيادته.

لان تركيا حسب داوود احمد أوغلو ليست مجرد "دولة قومية عادية" نشأت في مرحلة معينة بسبب لعبة الظروف أو مخططات القوى الخارجية مثل العديد من الدول الجديدة في منطقة البلقان

¹ - حسن مرهج، مرجع سابق.

² - موقع الميادين، (تركيا الجديدة ...)، مرجع سابق.

³ - Joshua Walker, "Grand Strategy Strategic Depth andZero-Problemsin Context", in: **Türkiye Global Strategy**, edited by Nicholas Kitchen, (Centre L-S-E IDEAS, 2011), p. 9.

واسيا الوسطى وأوروبا الوسطى، أعقاب الحربين العالميتين، والحرب الباردة، فتركيا قوة إقليمية في حد ذاتها، ولها تقاليد قوية وراسخة ساهمت في قيام الدولة التركية، وتستوحي منها سياساتها الجيوبوليتيكية الواسعة، وبذلك فإن تركيا ليست دولة هامشية بالنسبة للاتحاد الأوروبي أو الناتو أو آسيا، لأن موقعها هو ذلك الموقع الجيوبوليتيكي الذي اهتم به كل منظري علم الجيوبوليتيك الغربيين المتمثل في مركز البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، الذي يشكل أوراسيا، ويقع في منتصف حزام الريملاند الذي يقطع البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهادئ، مما زادت هذه الرؤية الجيوبوليتيكية الغربية من ثقة القادة السياسيين لتركيا حديثا ، وجعلتهم يتبنون سياسة خارجية أكثر استباقية لاسيما فيما يطلقون عليه العثمانية الجديدة.¹

وهكذا يمكن القول في الأخير أن تركيا وظفت في علاقاتها بجوارها العربي مختلف أدوات القوة المتاحة لديها، القوة الصلبة حيناً والقوة الناعمة حيناً آخر من أجل أن تكون دولة فاعلة ومؤثرة إقليمياً فحولياً.

خلاصة الفصل

تهدف تركيا الى تحقيق عدة اهداف جيوبوليتيكية في جوارها العربي، من بينها كسب نفوذ إقليمي في جوارها العربي، من خلال عدة استراتيجيات هي كمايلي:

* تسعى تركيا بفعالية إلى إقامة شراكات اقتصادية مثل الاتفاقيات التجارية، وشراكات الاستثمار، ومشاريع البنية التحتية، مع جيرانها العرب، كجزء من أهداف سياستها الخارجية الأوسع، بهدف تعزيز نفوذها الإقليمي والاستفادة من نفوذها الاقتصادي لأغراض جيوبوليتيكية.

* يعد تخطيط تركيا لإنشاء سوق دولية لبيع المياه، بمثابة مشروع جريء يهدف إلى مواجهة تحديات الموارد المائية، مستغلة في ذلك موقعها الجغرافي الاستراتيجي، والظروف الجيوسياسية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، حيث تمتلك تركيا موارد مائية وفيرة مقارنة بجيرانها، لاسيما وأنها تسيطر على منابع أنهار دجلة والفرات، التي بإمكانها ان تساهم في تطوير البنية التحتية لصادرات المياه، مثل بناء السدود، لتصبح بذلك تركيا لا تسعى إلى تلبية احتياجاتها المائية فقط، بل تسعى أيضاً إلى الظهور كلاعب رئيسي في أسواق المياه العالمية.

* تعكس الجهود التي تبذلها تركيا في سبيل تعزيز مصالحها الاقتصادية مع جيرانها العرب ومحاولة ترسيخ نفسها كلاعب رئيسي في أسواق المياه الدولية، طموحاتها الجيوبوليتيكية لتأكيد نفسها كقوة إقليمية، ولاعباً مهماً على الساحة الدولية.

¹ -Ibid,p :09.

تهدف تركيا من الجهود التي تبذلها في مواجهة التحديات الأمنية المحيطة بها، خاصة في المنطقة العربية، الى تحقيق اهداف جيوبوليتيكية تتعلق بتحقيق وتعزيز الامن والاستقرار في دول الجوار العربي، وحماية مصالحها الأمنية من خلال مايلي:

* شاركت تركيا في الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، وكذلك على الصعيد المحلي، حيث ظلت تواجه حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له، على إثر تورط الحزب في أنشطة إرهابية حسب الحكومة التركية، اما على الصعيد الدولي، فقد شاركت تركيا في جهود مكافحة المنظمات الإرهابية مثل داعش "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" وتنظيم القاعدة، لا سيما في سوريا والعراق المجاورتين، ونفذت تركيا عمليات عسكرية، وشنت غارات جوية، وتعاونت مع شركائها الاوروبيين في مواجهة التهديدات الإرهابية في هذه المناطق، من اجل ترسيخ نفوذها في سوريا والعراق، والحد من النفوذ الروسي الإيراني في المنطقة.

* شاركت تركيا في الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات وتعزيز الاستقرار في دول مثل سوريا، وليبيا ولبنان، والعراق، والسودان. من خلال المبادرات الدبلوماسية وجهود الوساطة ودعم الحلول السياسية للصراعات المستمرة في هذه الدول، مما يؤكد على ان تركيا تولي أهمية كبيرة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وفق استراتيجيات تتوافق والرؤى التركية.

* قامت تركيا بتدخلات عسكرية في العديد من الدول العربية، أبرزها في سوريا والعراق وليبيا، وكان تدخلها العسكري في سوريا والعراق، يهدف الى مواجهة التهديد الذي تشكله الميليشيات الكردية على طول حدودها، وكذلك يهدف الى دعم الجماعات المعارضة للنظام السوري بزعامة بشار الأسد، اما في ليبيا، قدمت تركيا الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا ضد قوات الجنرال خليفة حفتر، مما يؤكد ان تركيا تسعى الى اسقاط نظام بشار الأسد، واضعاف قوات حفتر، لان سقوط نظام بشار الأسد يخدم الأهداف الجيوبوليتيكية التركية، وينطبق الامر كذلك على موقفها من اضعاف قوات حفتر، خاصة وان هذا الأخير لا يعترف باتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا التي ابرمها اردوغان مع حكومة الوفاق في ليبيا.

* قدمت تركيا مساعدات إنسانية للاجئين السوريين، والنازحين داخليا، المتضررين من النزاعات وعدم الاستقرار، من خلال استقبال عدد هائل منهم على الأراضي التركية، وتقديم لهم المساعدة، من اجل الضغط بهم على جيرانها الأوروبيين، وكذلك من اجل وضعهم ضمن الاجندات السياسية المستقبلية، خاصة وان تحقق الهدف الجيوسياسي التي ترغب به تركيا، المتمثل في اسقاط نظام بشار الأسد.

* اتبعت تركيا في جوارها العربي نهجا متعدد الأوجه، مزيجا من التدخلات العسكرية، وجهود مكافحة الإرهاب، والمبادرات الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية. من اجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، ومحاربة ظاهرة الإرهاب في جوارها العربي، ودعم الأمن والاستقرار فيه، بهدف حماية مصالحها الأمنية والمساهمة في السلام والازدهار الإقليميين.

يظهر أن تركيا تروج لاعادة هيكلة دولة عثمانية جديدة، من خلال مناصرة ودعم القضايا الإسلامية، وإنشاء قواعد عسكرية في مختلف الدول العربية، واستخدامها الاستراتيجي للسينما والإعلام. ومن خلال مايلي:

* تهدف تركيا من خلال إنشاء قواعد عسكرية في مختلف الدول العربية، الى تعزيز نفوذها بين سكان الدول العربية المجاورة، ذوي الأغلبية المسلمة، لتصبح بذلك لاعبا رئيسيا في الشؤون الإقليمية، والعربية. لاسيما وان استراتيجيات تشييد القواعد العسكرية تعزز من الوجود العسكري التركي وقدراته، مما يسمح لها بتأكيد نفسها كموفر للأمن، وحامي للشعوب العربية.

*تستفيد تركيا بشكل استراتيجي ودقيق، من السينما ووسائل الإعلام في نشر هويتها، ورواياتها التاريخية، مما ساعدها على التأثير على الرأي العام في الدول العربية، وتنمية القوة الناعمة التركية في الجوار العربي، وبالتالي توسيع نفوذها الثقافي وتشكيل التصورات الإيجابية عنها في العالم العربي، حيث يمكن لهذه الأساليب المتعددة الأوجه، بأن تعزز من مصالح، وأهداف تركيا الجيوبوليتيكية، في الجوار العربي.

الفصل الرابع: تحديات تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الأوروبي والعربي

سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى أهم التحديات التي تواجه تركيا في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، حيث تشمل هذه التحديات قضايا تتعلق بالداخل التركي، تتمثل أساساً في جغرافيتها الطبيعية ووقوعها على مفترق طرق ثلاث قارات، إضافة إلى تحديات اقتصادية وسياسية وإقليمية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالمسألة الكردية، والتنوع العرقي والثقافي، كلها كانت بمثابة عقبات كبيرة، جعلت الحكومة التركية تولي لها أهمية بالغة في إدارة هذه الديناميكيات الداخلية من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها بدرجة أولى من أجل الحفاظ على استقرار تركيا ونفوذها الجيوبوليتيكي.

وتحديات تتعلق بالعوامل الخارجية، تمثلت أساساً بتحديات مرفوعة باستراتيجيات التنافس بهدف لعب أدوار إقليمية، حيث أدى التنافس التركي مع العديد من القوى الإقليمية، على المناطق والدول التي بها نزاعات جيوسياسية مثل الأزمة السورية، ونزاع ناغورنو كاراباخ إلى تباين المصالح مع الدول المجاورة، وتعقيد العلاقات الدبلوماسية مع القوى العالمية مثل الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات البحرية واستكشاف الطاقة لازالت تشكل تحديات لأهداف تركيا الجيوبوليتيكية، مما أدى بالحكومة التركية إلى محاولة تحقيق التوازن بين السعي وراء مصالحها الوطنية والحفاظ على علاقات بناءة مع الجهات الفاعلة الإقليمية، وواصلت في رهانها على النجاح في اجتياز هذه الديناميكيات الداخلية والخارجية المعقدة، التي ستحدد قدرة تركيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في مشهد جيوسياسي دائم التطور.

فيما تعرضت العلاقات التركية الإسرائيلية، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى انتقادات كبيرة في جوارها العربي، خاصة وأن تركيا تسعى في استراتيجياتها الكبرى إلى استرجاع أمجاد الماضي، وإحياء التراث العثماني، من خلال الترويج لمشروع العثمانية الجديدة، حيث في هذا الإطار ظهرت الاستراتيجية التركية في حالة تناقض، فمن جهة تريد احتواء العالم العربي من خلال استراتيجية العثمانية الجديدة، وتبني سياسة خارجية أكثر استقلالية مثل شراء تركيا لنظام الدفاع الصاروخي الروسي "أس 400"، ومن جهة أخرى تحاول تركيا الارتقاء في أحضان الغرب من خلال بناء علاقات مع إسرائيل والحفاظ على عضوية الناتو.

والى هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم التحديات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والجيوبوليتيكية والإقليمية التي كانت لها تداعيات أثرت على قدرة تركيا على تنفيذ سياساتها الخارجية المستقلة، وتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية.

المبحث الأول: تحديات مرتبطة بالداخل التركي

تعرّضت تركيا لتقلبات حادة في سوق العملة، حيث شهدت الليرة التركية انخفاضاً كبيراً أثر سلباً على استقرار الاقتصاد الوطني. وقد تفاقمّت هذه التحديات بسبب العجز التجاري المرتفع والاعتماد الكبير على الواردات، خاصة في قطاع الطاقة. كل هذه العوامل أدّت إلى تفاقم الضغوط الناتجة عن التضخم، مما رفع تكاليف الإنتاج على الشركات وأثقل كاهل المستهلكين. كما أن الاعتماد المفرط على واردات الطاقة وضع عبئاً إضافياً على الاقتصاد، مما قلل من مرونته وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية. هذه التحديات المتشابهة تزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعافي النمو في المدى المتوسط.

كما كان للقضايا الحقوقية، والنزاعات الجيوبوليتيكية طويلة الأمد نصيب في خلق تحديات لأهداف تركيا الجيوبوليتيكية، حيث تم توجيه انتقادات لاذعة بشأن تآكل المؤسسات الديمقراطية وتركيز السلطة في الرئاسة تحت رئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان، وسجلت كل من القضية الكردية وقضية عدم الاعتراف بإبادة الأرمن قلق لدى المجتمع الدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والحكم الذاتي.

المطلب الأول: تحديات الجغرافيا السياسية لتركيا

لا يمكن لأي دولة أن تتجاهل جغرافيتها من حيث تواجدها على الخريطة العالمية، في صياغة أهدافها الإستراتيجية، ومن الواضح هنا أن كل الحكومات في أي نظام سياسي تسعى إلى جعل الجغرافيا في خدمة المصالح الوطنية على أفضل وجه من خلال الاستفادة من الفرص وتجنب التعرض للمخاطر.¹

وكما ذكرنا سابقاً بالنسبة لموقع تركيا، إذ نجده يشكل حلقة وصل بينها وبين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وهذا ما تعتمد عليه تركيا كمحدد جغرافي في رسم سياساتها الخارجية من أجل تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، إلا أنه يعود عليها بالسلب أيضاً، ويخلق لها تحديات وعوائق تتمثل في عدم وضوح انتمائها إلى قارة آسيا، أم إلى قارة أوروبا.

¹ - Jacob Korejba, "The Influence of Geography on Turkish Foreign Policy: Challenges and Opportunities", Turkish Asian Center for Strategic Studies published on 05/02/2023 at the link: <https://bit.ly/3AjIYrz> , Website browsing date 01/08/2024

ينبثق عن عدم وضوح انتمائها إلى قارة آسيا أم إلى قارة أوروبا، تحديين رئيسيين يقفان عائقاً أمام أحد أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في الجوار الأوروبي، أولهما أن تركيا التي يبلغ مساحتها 783,562 تمتلك 3% منها فقط في القارة الأوروبية، فيما يمتد الباقي في قارة آسيا، كما يسكن 92% من سكانها في القسم الآسيوي، مما يخلق حجج لمعارضين مشروع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما صرح به الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان (VALERY GISCARD D'ESTAING) بأن تركيا وضعها مختلف عن الوضع الأوروبي من حيث الثقافة ومن حيث طريقة العيش، عاصمتها ليست في أوروبا، وهي في الأصل أقرب إلى الانتماء لقارة آسيا، بقدر من تكون أوروبية، وبذلك يكون انضمامها للاتحاد الأوروبي بمثابة تقنين وشرعنة قبول دول أخرى من الشرق الأوسط وإفريقيا، وبذلك ستكون نهاية للاتحاد الأوروبي". أما التحدي الثاني يتمثل في الحدود البرية لتركيا، التي تشهد أوضاعاً متوترة، وبذلك يكون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مرافقاً لتداعيات أمنية خطيرة تهدد دول الاتحاد الأوروبي وتؤدي بهم إلى حالة عدم الاستقرار خاصة فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير شرعية.¹

يلاحظ مما سبق أن الجزء الصغير لموقع تركيا في القارة الأوروبية لم يشفع لها لتكون دولة مقبولة لدى المجتمع الأوروبي، لأن معظم الدول الأوروبية تنتظر لتركيا من حيث الجزء الكبير من مساحتها التي تقع في قارة آسيا، الذي طالما كان مصدراً للجدل فيما يتعلق بعملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أعربت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن مخاوفها بشأن ما قد تسببه الاختلافات الثقافية والتاريخية مع تركيا من تهديدات إلى المجتمع الأوروبي الذي يدين معظمه الديانة المسيحية، على عكس دولة تركيا التي يعتبر سكانها ذوي الأغلبية المسلمة، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول ما إذا كانت تركيا تنتمي إلى أوروبا بالمعنى الثقافي والسياسي، أم لا.

وبالرغم من استبعاد تركيا من القارة الأوروبية، إلا أن موقعها الجيوبوليتيكي كان موضوع اهتمام المنظرين الجيوبوليتيكيين القدماء مثل ماكيندر وسيكمان، ومؤخراً الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين واعترفوا بالأهمية الجغرافية لموقع تركيا، سواء لوقوعها في منطقة الهلال الداخلي أو الريميلاند، أو لجوارها بمنطقة أوراسيا التي أسالت كثيراً من الحبر، خاصة في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي مؤخراً، مما ساهم في تشكيل المسار الجيوبوليتيكي لتركيا بالرغم من عدم إدراجها في الإطار الجيوسياسي الأوروبي.

الفرع الأول: إحاطة تركيا بمنطقة أوراسيا

نظراً لوقوع تركيا على حافة أوراسيا، وعلى مفترق طرق عدد من المناطق النشطة جيوسياسياً والتي في كثير من الأحيان تُؤد لها المشاكل والأخطار، بدلاً من الحلول والمنافع، فإن تركيا مضطرة

¹ - فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق.

إلى مراعاة التأثير المحتمل لجغرافيتها على كل قرار سياسي تتخذه، وخاصة تلك القرارات الموجهة إلى دول الجيران فالخطوة التي يتم اتخاذها تجاه أحد جيرانها قد تؤثر على الآخرين جميعاً بشكل غير متوقع، لاسيما وأن منطقة الشرق الأوسط ومنطقتي جنوب القوقاز والبلقان كانوا لسنوات عديدة مصادراً تقليدية للنزاعات الجيوسياسية، وجلب المشاكل بشتى أنواعها للدول المستقرة المجاورة لها، وكان يبدو أن البحر الأسود هو المنطقة الأكثر استقراراً وسلاماً من بين جميع المناطق المحيطة بتركيا، إلا أنه بعد الاستيلاء على شبه جزيرة القرم عام 2014، والتدخل الروسي عسكرياً في أوكرانيا عام 2022، لم يعد هذا الاستقرار موجوداً.

وأصبحت تركيا تواجه حقيقة مفادها أن جميع المناطق المحيطة بها يمكن تعريفها بأنها خطيرة، ومصدر للمخاطر، وتهدد استقرار الدول، أو على الأقل يمكن وصفها بأنها مرشحة بأن تكون خطيرة في أي وقت. وفي مثل هذه البيئة نجد السياسة الخارجية لأي بلد تلعب دور دائم لإدارة للآزمات وحلّها، أي أنها مجبرة على إيجاد حلول تجنبها المزيد من التدهور بدلاً من البحث عن أي فرص تفيدها في تحقيق أهداف جيوبوليتيكية.¹

أولاً: منطقة قلب العالم: يرى هالفورد ماكيندر في نظرية "قلب العالم" (HEARTLAND) وهي مفهوم جيوسياسي قدّمه في بداية القرن العشرين، في عصر ما قبل شركات النفط الكبرى، وخطوط الأنابيب، والصواريخ الباليستية، يرى فيه أن مفتاح الهيمنة العالمية يكمن في السيطرة على "جزيرة العالم"، التي تضم أوراسيا،² وبصيغة أخرى المنطقة التي تتربع على أجزاء من شرق أوروبا ووسط وغرب آسيا، بما فيها البلطيق، والبحر الأسود.

هاته النظرية التي شغلت ماكيندر كثيراً، وبحث فيها ونشر حولها كثيراً من الأعمال طوال النصف الأول من القرن العشرين، وقد غير حدودها في العديد من المرات في أعمال مختلفة، سنة 1904، 1919، 1924، وكان لهذه النظرية تأثير واضح على الجيوبوليتيكا الألمانية، ودفعت القادة الألمان إلى محاولة إيجاد استراتيجيات وتبريرات لشرعة تنفيذ مبادئها لصالح ألمانيا خلال ذلك الوقت،³ مثلما أثرت نظرية ماكيندر بشكل كبير على الفكر الجيوبوليتيكي بشكل عام، ولعبت دوراً في تشكيل الاعتبارات الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، وأعطت مفاهيم جديدة للديناميكيات السلطوية العالمية، توصي بتعظيم القوة بشكل مخيف، لذلك تمّت مراجعة المفهوم من أجل تكييفه مع زمن العولمة وما تدعو إليه، ولكن نظرية قلب العالم تظلّ إسهاماً تاريخياً مهماً في الفكر الجيوبوليتيكي، لا

¹ - Ibid.

² - روبرت كابلان، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، **انتقام الجغرافيا**، (عالم المعرفة، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015)، ص ص، 90-97.

³ - محمد رياض، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014)، ص 61.

يمكن للباحث في الفكر الجيوبوليتيكي التخلي عنها في تفسير الأحداث الواقعة لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، واسيا الوسطى بمفهومنا الحالي.

انطلق ماكيندر في تفكيره من اعتقاده بأن الإنسان بطبعه يحب المبادرة، فيما تتحكم القوى الطبيعية في مبادراته وبشكل كبير، وتوصل في نظريته " قلب العالم " إلى استنتاجات يرى فيها أنه من يسيطر على قلب العالم، تصبح لديه القدرة على الهيمنة على جزيرة العالم، من ثمة السيطرة على العالم بأسره، وان أي قوة تحكم قلب العالم سواء كانت روسيا، أو ألمانيا، أو الصين، يمكن لها أن تتغلب على أي قوة أخرى، بما فيها الدول التي تملك قوة بحرية،¹ وذلك لأن منطقة قلب العالم التي تشمل أجزاء من شرق أوروبا ووسط آسيا وغرب آسيا تتميز بمساحة شاسعة وغنية بالموارد.

¹ - المرجع نفسه، ص 62

الخريطة رقم (23): منطقة قلب العالم والهلال الداخلي ومنطقة الريملاند



المصدر: ينظر الموقع: <https://2u.pw/Lhi0vJD>

توضح الخريطة في الأعلى منطقة قلب العالم والهلال الداخلي ومنطقة الريملاند، والتي تم تقسيم العالم فيها من طرف منظري علم الجيوبوليتيك أمثال، هالفورد ماكيندر، وسبيكمان، إلى عدة تقسيمات منها التقسيم الذي توضحه هذه الخريطة، إذ نجد قلب العالم يمثل الجزء المركزي من العالم (وسط وشرق أوروبا و آسيا)، والهلال الداخلي الذي يحيط بمنطقة القلب، (أوروبا الغربية والشرق الأوسط، وأجزاء من آسيا)، وكذلك منطقة الصحراء التي قلل منظري الجيوبوليتيك من أهميتها بسبب ظروفها البيئية القاسية، لذلك اطلقوا عليها اسم المنطقة الهامشية، أما الهلال الخارجي فانه يتكون من الأطراف الخارجية للعالم (أمريكا الشمالية والجنوبية، وأستراليا وباقي الجزر البريطانية).

ثانيا: أوراسيا دوغين: بالرغم من أن هالفورد ماكيندر وألكسندر دوغين هما مفكران جيوسياسيان مختلفان من فترات زمنية مختلفة ولهما وجهات نظر متميزة، ومثيرة للجدل حول العلاقات الدولية،

وكما ذكرنا سابقاً، يعد ماكيندر جغرافياً بريطانياً وأحد أبرز المفكرين في مجال الجغرافيا السياسية خلال أوائل القرن العشرين، عرف بنظريته المؤثرة المعروفة باسم "نظرية الهارتلاند"، التي تهتم بالمنطقة الأوراسية كجزء كبير من الهارتلاند.

يرى ألكسندر دوغين العالم السياسي الروسي والمنظر الجيوبوليتيكي المعاصر من خلال نظريته الموسومة بـ "النظرية السياسية الرابعة"، والتي تعالج العدي إشكاليات مختلفة، وتطرح من أفكار تسعى إلى إيجاد بديل عن الديمقراطية الليبرالية، والشيوعية والفاشية، وتؤكد على النظام العالمي متعدد الأقطاب، والتنوع الثقافي، ورفض الهيمنة العالمية، فيما يعتبر منطقة أوراسيا بمثابة المجال الحيوي لروسيا.

قدّم ألكسندر دوغين رؤية فلسفية من خلال أدبيات النظرية السياسية الرابعة، والتي أسست لمشروع الاتحاد الأوراسي كروية فلسفية، تحمل أهداف جيوبوليتيكية، تتمثل أساساً في إقامة مشروع إمبراطورية روسية قادرة على مواجهة التحدي الأمريكي، ويمكنها أن تملأ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفييتي سابقاً.

كما تعدّ رؤية دوغين الجيوبوليتيكية المتمثلة في إقامة اتحاد أوراسيا متّمة لمفهوم "التعددية الحضارية"، وهي التعددية التي تأسس عليها طرح دوغين الراض للنظام الدولي أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، داعياً إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، الأمر الذي جعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يهتم بالفكر الفلسفي والجيوبوليتيكي للمفكر دوغين، ويسعى إلى تنفيذ أفكاره الجيوبوليتيكية خاصة منها الأفكار الجيوبوليتيكية المتعلقة بالأوراسية، التي أصبح يعطي لها الرئيس بوتين أولوية قصوى في تنفيذ سياساته الاستراتيجية، والتي هي من دفعته لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وممارسة التدخل الفعلي على مساحات الاتحاد السوفييتي السابق، بدءاً من جورجيا، وانتهاءً بأوكرانيا، كما تتادي نظرية دوغين تماماً.¹

ومن هنا يؤكد دوغين أنّ روسيا لا تريد لنفسها بأن تكون القوة الثانية في نظام ثنائي القطبية، بل أحد الأقطاب القليلة في سياق نظام متعدد الأقطاب، تقف فيه روسيا مع الصين كقوتين صديقتين، يشكّان مع الكتلة الغربية، وأقطاب أخرى مكتفية ذاتياً في المستقبل، كالعالم الإسلامي، والهند، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، لنظام عالمي متعدد الأقطاب.

¹ - موقع ستراتيغيكس، ألكسندر دوغين والمنظومة "الأوراسية": الفلسفة والاستراتيجية، نشر على الرابط <https://bit.ly/3SfHjtl> بتاريخ 2022/09/08، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/11

من ناحية يظهر وبشكل واضح أن الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين متأثر، بمنظومة القيم المسيحية الأرثوذكسية وفلسفة الألماني مارتن هيدغر الوجودية التي طرحها في كتابه الموسوم بـ "الكينونة والزمان" (BEING AND TIME)، حيث اقترح دوغين دمج الأراضي الروسية إلى جانب الكتلة الأوراسية، وأوروبا الشرقية، ومنشوريا، والقطاع الأرثوذكسي في البلقان، وصولاً إلى شواطئ المحيط الهندي.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن النظام الدولي الأحادي، وحلف الناتو، والعالم الإسلامي، وأوكرانيا، والصين، وإسرائيل، وسوريا، وإيران، وغيرها، تعد عوامل مساهمة في صناعة سياسات استراتيجية ومواقف سياسية لروسيا الاتحادية تجاه العديد من القضايا، حيث يرى دوغين أن النظام الدولي الأحادي الذي تنفرد بزعامته الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من أزمت عميقة، تدفع بالبشرية جمعاء بأن يكونوا ثمناً لها، ومن بين هاته الأزمات، أزمة الحروب، فبالرغم من انتهاء حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق إلا أن النزاع مازال مستمر، بعد أن حلت الجغرافيا السياسية محل الأيديولوجيا في النزاع بين القطبين.¹

فيما يرى دوغين أيضاً أن استمرار حلف شمال الأطلسي "الناتو" بالرغم من انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي، الخطر الذي أنشئ لأجله، يؤكد مرة أخرى أن الحروب مازالت قائمة، لأن استمرار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة دون مبرر، يؤكد بأنه مجرد أداة رئيسية في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية في صراعها الجديد ضد روسيا، وطموحاتها الجيوبوليتيكية المتمثلة في إقامة الاتحاد الأوراسي، وفي خدمة العولمة التي تعد أحد أشكال الإمبريالية في ثوب جديد، خاصة بالنسبة لعالم الجنوب الذي يعاني التبعية في كل المجالات، أي أن الجيوبوليتيكا الأنجلوساكسونية بزعامة العالم الغربي تعمل على عدم السماح لروسيا التي تحتل موقعا جيوبوليتيكا استراتيجيا بتشكيل الإتحاد الأوراسي، وفي الوقت نفسه تكرر التبعية لعالم الجنوب بما فيه القارة الإفريقية، والعالم الإسلامي.

وللحالة الأوكرانية شأن كبير في مشروع دوغين الجيوبوليتيكي، حيث يرى في كتابه الموسوم بـ "أسس الجيوبوليتيكا" أن أوكرانيا كدولة ليس لها معنى جيوسياسي، لذلك يجب على روسيا احتوائها، من أجل إقامة المشروع الأوراسي، وبعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، دعا الشعب الأوكراني أن يتفهم أن هذه الخطوة التي قامت بها روسيا ليست حرباً على الشعب الأوكراني، بل هي حرباً ضد

¹ - المرجع نفسه.

القوى الغربية التي تحاول السيطرة على العالم، وعلى من وصفهم بالنازيين الجدد الذين انقلبوا على إرادة الشعب الأوكراني في 2014".¹

في مثل هذه الظروف، ليس من السهل ألا تكون مؤيداً لروسيا أو مؤيداً لأوكرانيا، لأن الوضع الجيوسياسي في المنطقة الأوراسية صعب للغاية، يجبر تركيا على أن تكون ببساطة مؤيدة لأهدافها الجيوبوليتيكية، وأن تفكر في أمنها القومي قبل أي اعتبارات أخرى، لأن الوضع الجيوبوليتيكي في محيطها خطير جداً، ويحتمل أن يتم التصعيد في أي لحظة، حيث تدرك تركيا أن توسع الحرب في أوكرانيا تؤدي إلى انتشارها في منطقة البحر الأسود ككل، مما تؤدي إلى مخاطر إضافية، وبالتالي تصبح البيئة المحيطة لا يمكن التنبؤ بها ومحفوفة بالمخاطر.

لذلك فإن هذا الوضع السيئ خلق لتركيا العديد من التحديات، تقف عرضة أمام تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في مناطق الجوار، أجبرها على التعامل مع الوضع بهدف الحفاظ على استقرار جوارها الشمالي قدر الإمكان في ظل الظروف الحالية، وبهذا تكون قد تصدّت إلى روسيا وأوكرانيا، بطريقة ذكية بعدم السماح لهما في تصعيد الأعمال العدوانية في البحر الأسود.

الفرع الثاني: وقوع تركيا في منطقة الهلال الداخلي "الريملاند"

وفقاً لنظرية الهارتلاند لهالفورد ماكيندر، فإن منطقة الهلال الداخلي أو الهلال الهامشي وهي منطقة تحيط بمنطقة قلب العالم "هارتلاند"، ويشمل هذا الهلال الأطراف الساحلية لأوراسيا، وتعتبر تركيا جزءاً من هذه المنطقة الجيوبوليتيكية، التي تشمل أيضاً فنلندا، وبولندا، وسوريا، والعراق وبلاد فارس والصين.²

أولاً: ماكيندر: في حين أن تركيا لا تقع داخل المنطقة التي أطلق عليها ماكيندر "قلب العالم"، والتي تشمل المناطق الداخلية الشاسعة من أوراسيا، إلا أنها تقع في الهلال الداخلي، على طول هوامش قلب العالم، ووفقاً لنظرية ماكيندر فإن منطقة الهلال الداخلي أو الهلال الهامشي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تسهيل أو عرقلة مهام القوة التي المهيمنة على قلب العالم "الهارتلاند".

يرى ماكيندر أن السيطرة على العالم، من خلال السيطرة على منطقة الهلال الداخلي، أو الحافة، تمنع القوة المسيطرة على منطقة القلب من السيطرة على الجزيرة العالمية.³

¹ - المرجع نفسه.

² - روبرت كابلان، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، مرجع سابق، ص 70-90.

³ - جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم، (دار تمكين للنشر والأبحاث، بيروت لبنان، 2013)، ص 86.

واعتبر ماكيندر أن الهلال الداخلي الذي يتكون من حواف السواحل والأراضي العربية الصحراوية في الشرق الأوسط والمناطق الموسمية في آسيا، مساحة جيوبوليتيكية جد مهمة، وتعتبر السيطرة أو التأثير عليها ذات أهمية استراتيجية في منظور ماكيندر الجيوبوليتيكي، وتأتي بعد منطقة قلب السويداء من حيث الأهمية، نظرا لأنها تتميز بالأنهار والبحار، وهي منطقة حضارة دائمة وكثيرة الحركة، بما يتفق والفرضية التي تقول إن الحضارة ظهرت لأول مرة على ضفاف الأنهار والبحار.

ثانيا: الريملاند لـ "نيكولاس سبيكمان"

كان سبيكمان عالماً جيوسياسياً هولندياً أمريكياً، وقد طور نظرياته الجيوبوليتيكية خلال منتصف القرن العشرين خلال الحرب الباردة، وكان عمله مؤثراً في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وفهم الجغرافيا السياسية العالمية.

تأثر نيكولاس سبيكمان تأثراً عميقاً بماكيندر في كل شيء حول منطقة الهلال الداخلي، وكان سبيكمان يخشى من سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية، من خلال السيطرة على الهرتلاند، ومن ثمة على العالم، ليصبح العالم تحت لسيطرة العالمية الجرمانية، لذلك اقترح في ذلك الوقت من خلال كتاباته أن يتم تحالف عسكري في المجال البحري بين الو المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، من اجل منع ألمانيا من تنفيذ مخططها الجيوبوليتيكي العالمي.¹

أطلق نيكولاس سبيكمان على المنطقة التي تضم حواف أوروبا الغربية البحرية، والشرق الأوسط، والهند وجنوب شرق آسيا، والصين اسم "الهلال الهامشي" أو "الريملاند" وهي نفس المنطقة تقريبا التي يسميها ماكيندر "الهلال الداخلي" والذي يحيط بالمنطقة التي أطلق عليها ماكيندر أيضا اسم "الهرتلاند" أو قلب العالم، ويرى سبيكمان أن "الريملاند" هي مفتاح السياسة العالمية، كونها تمتع بعدد كبير من السكان ومصادر كثيرة لاكتساب الثروة، بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط حركة أساسية للتجارة والحرب.²

لذلك فإن نظرية "الريملاند" لنيكولاس سبيكمان هي امتداد لنظرية "الهارتلاند" التي اقترحها هالفورد ماكيندر، والتي جادل فيها هذا الأخير بأن السيطرة على "قلب الأرض" الأوراسية، يعتبر أمر بالغ الأهمية للهيمنة العالمية، فيما أكد سبيكمان على أهمية الأطراف البحرية، أو "الريملاند"، باعتبارها المنطقة الإستراتيجية الجيوبوليتيكية الرئيسية، نظراً لوصولها إلى الطرق البحرية والبرية، مما يجعلها

¹ - محمد رياض، مرجع سابق، ص، 78.

² - المرجع نفسه، ص، 78.

منطقة حيوية لاستعراض القوة العالمية، ووصفها بـ"الهلال الهامشي" لأنها تشكل محيط أوراسيا، والسيطرة عليها ستسمح لأية دولة بالسيطرة على القارة الأوراسية.

كان لأفكار سبيكمان، وماكيندر تأثير كبير على السياسة العالمية، لا سيما منها السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، حيث كان تأثير النظريات الجيوبوليتيكية واضحاً، على استراتيجيات الاحتواء التي نفذتها الولايات المتحدة في منطقتي أوراسيا، والشرق الأوسط، التي كانت تهدف إلى منع انتشار الشيوعية، والتركيز على التحالفات والوجود العسكري في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار إنشاء حلف شمال الأطلسي في أوروبا الغربية، وتورط الولايات المتحدة في النزاعات في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، بمثابة تطبيقات عملية لفكر سبيكمان الجيوبوليتيكي.

إذن عند التأمل في أدبيات نظرية قلب العالم، ونظرية الهلال الداخلي، للمفكر الجيوبوليتيكي هالفورد ماكيندر، ونظرية الريملاند أو الحافة أو الهلال الهامشي لنيكولاس سبيكمان، والنظرية الأوراسية أو النظرية السياسية الرابعة للمفكر الجيوبوليتيكي الروسي الحديث الكسندر دوغين، الذين تم التطرق لهم باختصار، يتضح لنا أن المنطقة الأوراسية، والشرق الأوسط، هما منطقتان جيوليتيكيان، تسعى القوى العالمية بشتى أوزانها، بما فيها القوى العظمى، والقوى الإقليمية، إلى بسط نفوذها عليها، وتعد تركيا من بين أحد هاتين القوى التي تقع في منطقة "الهلال الداخلي" حسب ماكيندر، أو "الريملاند" أو "الحافة" حسب سبيكمان، والتي بفضلها تلعب تركيا أدواراً مهمة في الجيوبوليتيكا العالمية.

وفي نفس الوقت تُشكل "الريملاند" لتركيا العديد من التحديات، كون المنطقة منطقة تتنافس عليها الدول العظمى، لاسيما وإن منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط لم تَخْلُياً من النزاعات منذ زمن طويل، بل مازالت فيها النزاعات مستمرة في حاضرتنا، ومستقبلها غامض لا سيما فيما يتعلق بواقع ما بعد الحرب في سوريا، والنزاع المعقد بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ، والتوترات بين دول البلقان التي تفاقت بسبب العداوات التاريخية والتطلعات الوطنية المتنافسة، والوضع الجيوبوليتيكي المتوتر حول قبرص الذي طال أمده، فضلاً عن السياسة الغامضة التي تنتهجها اليونان في بحر إيجه، كلّها عوامل تجعل من تركيا في وضع صعب، وتحد من تحركاتها الجيوبوليتيكية في المنطقة، وتجعلها تواجه مجموعة معقدة من التحديات في سياستها الخارجية خاصة فيما يتعلق بالنزاع الروسي الأوكراني، وتداعياته المحتملة على منطقة البحر الأسود من حيث تجنب التصعيد.¹

¹ - Jacob Korejba, op.cit.

تعد كل من منطقة الشرق الأوسط، وجنوب القوقاز، ومنطقة البلقان، مصادر تقليدية للتحديات والنزاعات الجيوبوليتيكية، ويضاف إلى النزاعات التاريخية والدينية الصراعات الإقليمية على السلطة في الشرق الأوسط، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الدائم والمعقد، فيما تبقى منطقة جنوب القوقاز، تتكبد الخسائر على جميع الأصعدة والمستويات، جراء تداعيات نزاع ناغورنو كاراباخ الذي لم يتم حله، ومازالت المنافسة عليه متواصلة بين القوى الإقليمية، الأمر الذي يجعله نقطة اشتعال محتملة، كما لا تزال منطقة البلقان، التي مزقتها الحروب اليوغوسلافية في التسعينيات، تتصارع مع الانقسامات العرقية والسياسية، مع احتمال تجدد عدم الاستقرار.

أدرك الجغرافيون السياسيون مثل ماكيندر، وسبايكرمان الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة "الريملاند" أو "الهلال الداخلي" والتي تقع عليها تركيا حالياً، خاصة وأنها تقع على الخريطة العالمية بين مفترق الطرق، أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومع ذلك، وعلى الرغم من أهميتها الجيوبوليتيكية، إلا أن الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا، وضعها أمام مجموعة من التحديات، وعرضها لديناميكيات جيوسياسية معقدة، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، التي جلبت لتركيا تحديات تتمثل في العديد من المخاوف الأمنية، لا سيما منها ضغوط الهجرة واللجوء، لذلك فإن الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا بقدر ما هو موقع مرغوب فيه من طرف الدول لجلب الفوائد الاقتصادية وتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية، فإنه يتطلب في الوقت نفسه مناورات دبلوماسية، ووضع استراتيجيات بارعة من تركيا لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه الكامنة في موقعها المحوري.

يشكل استمرار النزاعات حول الحدود الإقليمية والحقوق البحرية، تحدياً أمام العلاقات بين تركيا وجيرانها، يلزمها بالتوازن الدقيق، وتبني رؤية إستراتيجية بناة، شاملة للمهارات الدبلوماسية، وسياسات التعاون الإقليمي، والعمل على إيجاد حلول وعلاج المشاكل الجذرية المسببة لعدم الاستقرار في المناطق المجاورة، بينها وبين جيرانها، من أجل حماية مصالحها، في نطاق مشهد جيوسياسي متغير، وسريع التطور تتداخل فيه مصالح القوى العالمية والإقليمية الكبرى.

الخريطة رقم (24): منطقة الهلال الداخلي



المصدر: <https://www.britannica.com/place/Fertile-Crescent>

توضح الخريطة في الأعلى منطقة الهلال الداخلي التي تمثل منطقة حساسة وجيواستراتيجية حسب الفكر الجيوبوليتيكي، وتشمل جزء من أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى (القوقاز). وتتميز بوفرة الموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي.

المطلب الثاني: تحديات اقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا حاسمًا في تشكيل أهداف السياسة الخارجية لأي بلد في العالم، وفي حالة تركيا، شجعت النقلة النوعية في نمو الاقتصاد التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، القادة السياسيين في تركيا على تصميم أهداف جيوبوليتيكية تمتد إلى خارج الحدود التركية، إلا أن التحديات الاقتصادية التي واجهت تركيا مؤخرًا أثرت على سياستها الخارجية، وعلى أهدافها الجيوبوليتيكية بطرق مختلفة، منها عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحديات التبعية للخارج في مجالي الطاقة ورأس المال، وكذلك الزلازل التي ضربت تركيا مؤخرًا.

وفيما يلي سنعرض إلى ثلاثة محاور، نتناول النقاط الرئيسية التي أثرت على الاقتصاد التركي، والذي بدوره شكّل تحدياً أمام أهداف تركيا الجيوبوليتيكية، وشتت انتباه الحكومة ومواردها إلى حد ما بعيداً عنها.

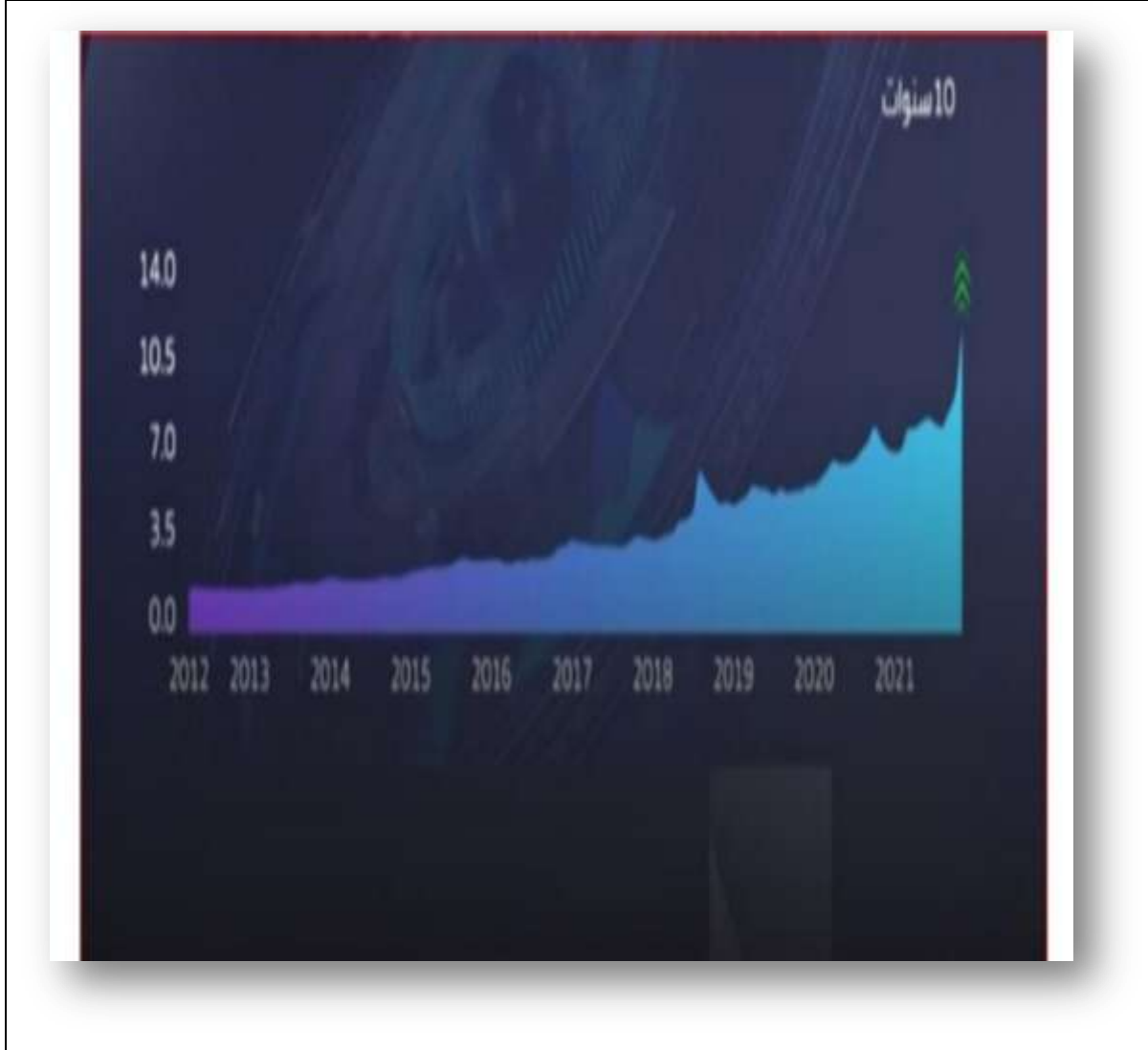
الفرع الأول: ارتفاع نسب التضخم

يمكن أن يكون للتضخم المرتفع في أي بلاد العديد من الآثار على سياساتها الخارجية، وعلى أهدافها الجيوبوليتيكية، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، لأن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، وعندما يكون مرتفعاً، يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على مكانة البلاد المعنية على المسرح العالمي، وهذا ما وقع مع تركيا خاصة منذ تفشي وباء كوفيد 19 في أواخر سنة 2019، بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية منذ سنة 2002، إلا أن فترة تفشي وباء كوفيد 19 أضعفت اقتصادات الدول بما فيها تركيا، حيث عرفت في السنوات الأخيرة انخفاض لقيمة الليرة التركية مقابل الدولار لأكثر من النصف، مما تسبب في غلاء أسعار المواد الغذائية، وارتفاع نسبة التضخم، والذي على إثره أعتمد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للحد من التضخم وارتفاع الأسعار، حتى يحد من زيادة تدهور الاقتصاد التركي.

تشير البيانات الرسمية في الشكل الموالي (رقم 03) إلى انهيار العملة التركية بنسب متفاوتة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما منها السنوات التي واكبت تفشي وباء كوفيد 19، وقفز دين الحكومة التركية إلى نحو 235 مليار دولار في شهر جوان 2021، وفي الوقت نفسه قفزت الديون المستحقة على المواطنين الأتراك لصالح البنوك إلى أعداد ضخمة، حيث كشف مركز المخاطر التابع لاتحاد البنوك التركية أن عدد المواطنين العاجزين عن تسديد ديون قروضهم الخاصة زاد بمقدار 475 ألف شخصاً خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2021 وشهر جوان من نفس السنة، كما تسبب التضخم منذ

تفشي وباء كوفيد19 في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في تركيا، حيث وصل معدل الفقر في عام 2020 إلى 12.2% حسب تقارير البنك الدولي، أما معدل البطالة فقد ارتفع إلى 12% بحلول شهر جويلية 2020 حسب معهد الإحصاء التركي.¹

الشكل رقم (03): تزايد انهيارات العملة التركية من سنة 2012 إلى 2021



المصدر: علي عماد محمد أزهر، إثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي، مجلة تادامسا، الأردن، المجلد الثاني العدد 1، جانفي 2022، ص: 149.

يوضح الشكل في الأعلى تزايد انهيار العملة التركية من سنة 2012 إلى 2021، ويلاحظ أن تركيا شهدت انخفاضاً كبيراً في قيمة الليرة التركية، مما خلق لها تحديات اقتصادية عميقة، منها تفاقم تكلفة الواردات، وتغذية التضخم، وزيادة أعباء الديون الخارجية.

¹ - علي عماد محمد أزهر، مرجع سابق، ص ص، 149-150.

وفي شهر جوان من سنة 2023 جاء في تقرير لصحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية، سجل التضخم 38.2% في جوان، بعد أن بلغ ذروته في أكتوبر من عام 2022 عند أكثر من 85%، مما أدى بالحكومة التركية الجديدة التي عينها الرئيس رجب طيب أردوغان بعد إعادة انتخابه لعهدة جديدة في شهر ماي 2023، إلى تكثيف الجهود لمحاربة التضخم وتشديد السياسة المالية، لتتخذ العديد من التدابير منها رفع ضريبة الاستهلاك الخاصة على البنزين وزيت الديزل، ورفع الضريبة على القروض المصرفية الشخصية.¹

وجاء هذا القرار بعد ادراك الحكومة التركية بأن استمرار ارتفاع التضخم سيؤدي بالضرورة إلى إضعاف القوة الاقتصادية لتركيا، الأمر الذي يمكن بدوره أن يحدّ من قدرتها على استخدام الحوافز الاقتصادية أو العقوبات كأدوات ضغط في خدمة سياساتها الخارجية، كما أن الاضطرابات الاقتصادية أيضا من الممكن أن تلحق الضرر بقوة تركيا الناعمة ونفوذها الإقليمي والدولي اللذان اكتسبتهما في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية، لا سيما وأن هذا النجاح الاقتصادي ارتبط بالحكم الرشيد والسياسات الفعّالة، وهو ما عزّز من سمعة تركيا وقدرتها على تشكيل الخطاب الدولي، من خلال ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ دبلوماسي.

ويلاحظ مما سبق أن الحكومة التركية قد غيّرت من استراتيجية مكافحة التضخم بعد الانتخابات الرئاسية 2023، لاسيما فيما يخص إعادة ضبط وتشديد السياسات المالية والنقدية من خلال رفع معدلات الفائدة والتخلي عن السياسة التي انتهجها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل الانتخابات، التي فرض فيها استراتيجية مبنية على فكرة مفادها بأن الفائدة هي سبب التضخم.

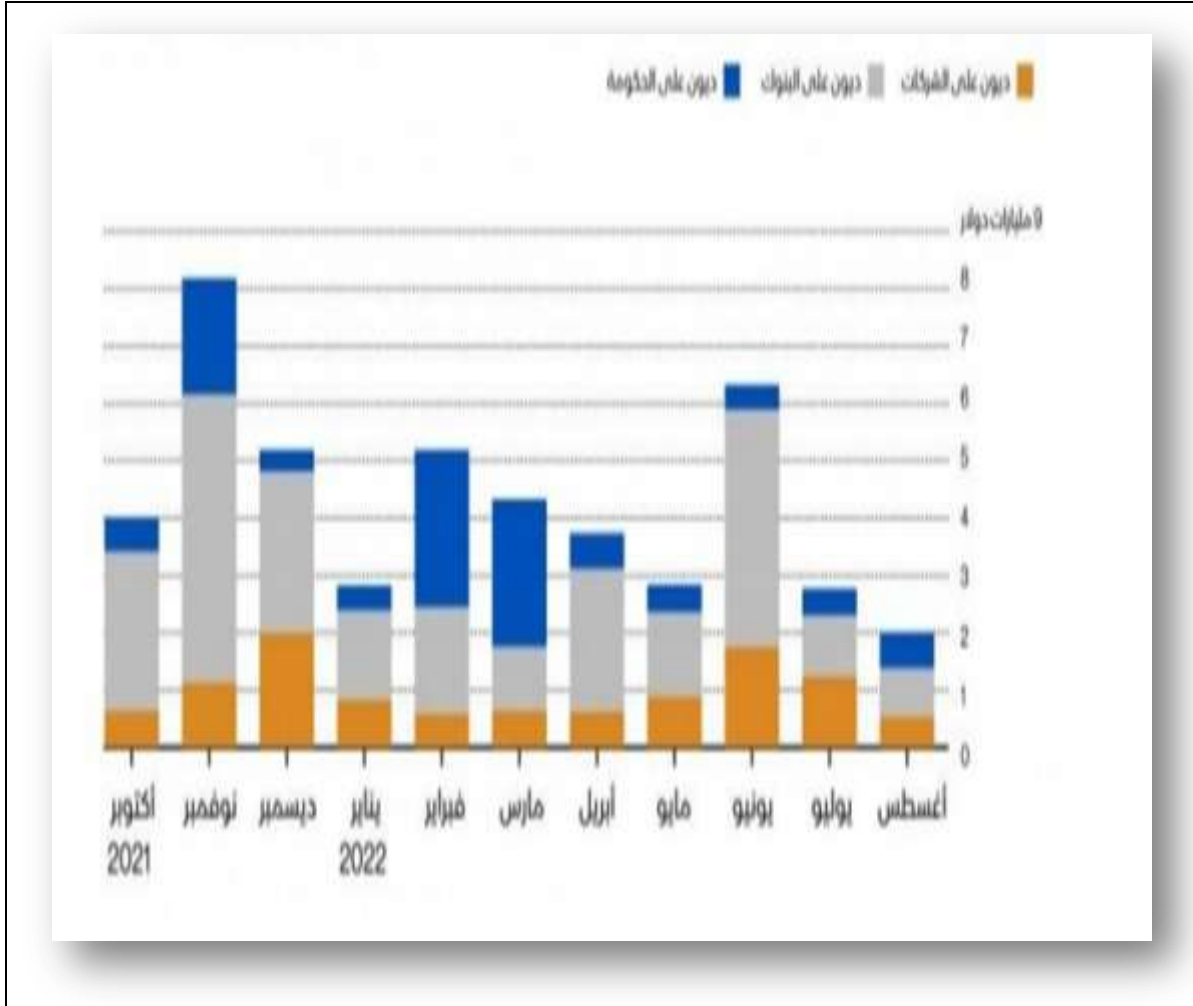
وخلاصة القول، يشكّل التضخم مشكلا أساسيا للاقتصاد في تركيا، والسبب الرئيسي في الزيادة في التضخم وارتفاع الأسعار هو أن قيمة السلع والخدمات التي تستوردها أكبر من صادراتها، لذلك تسعى تركيا إلى التسريع بتفعيل الصناعات المحلية، والتشجيع على استهلاك السلع المحلية من أجل التقليل من هذا العجز، لأن القوة الشرائية للمواطن التركي قد تآكلت، لذلك فهي تعمل من أجل ألا يؤدي ارتفاع التضخم بالمواطن التركي إلى مرحلة عدم اليقين وعدم الثقة، لأن مثل هذه المراحل تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي للدول، وتؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وتثبيط الاستثمار الأجنبي، حيث يؤدي التضخم إلى هروب رؤوس الأموال، لأن المستثمرين الدوليين لا يلتزمون مع الدول التي لديها مشاكل اقتصادية، لذلك غيرت الحكومة التركية من استراتيجيات محاربة التضخم، من استراتيجية "الفائدة هي سبب التضخم" التي تكون فيها الفائدة تساوي صفر، إلى استراتيجية

¹ - موقع سكاي نيوز، تركيا..خطوات "بطيئة وحذرة" للسيطرة على التضخم، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3Rz7oDx> بتاريخ 2023/08/01، تاريخ تصفح الموقع 2023/12/08

تشديد النقدي المالي، التي تعتمد على رفع أسعار الفائدة في كل المعاملات التجارية، من أجل معالجة التضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي الذي تعتبره تركيا بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية بشكل فعال، ومواصلة لعب الدور الإقليمي في الساحة الدولية.

الشكل رقم (04): تطور ديون تركيا خلال سنة 2021



المصدر: المرجع نفسه، ص:150.

يوضح الشكل في الأعلى تطور ديون تركيا خلال سنة 2021، حيث شهدت تركيا تطوراً كبيراً في مستويات ديونها، وخلق لها تحديات اقتصادية واسعة، جراء عدة عوامل منها تأثير جائحة كوفيد-19، في أواخر سنة 2019، وانخفاض قيمة العملة، والتضخم.

الفرع الثاني: تحديات التبعية للخارج في مجال الطاقة والرأسمال

يعد الجانب الدبلوماسي في الاقتصاد التركي الذي يركز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والانخراط في اتفاقيات التعاون الاقتصادي، والمشاركة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإبرام

الاتفاقيات لتشييد أنابيب النفط، جزءاً من استراتيجية السياسة الخارجية التركية التي تعتمد عليها في تحقيق عدة أهداف جيوبوليتيكية من خلال الاستفادة من العوامل الاقتصادية لتعزيز نفوذها العالمي.

تزايد الطلب في تركيا على الطاقة منذ سنة 2010، نتيجة لتصاعد وتيرة التصنيع ونمو الاقتصاد وزيادة نسبة عدد السكان، حيث كان الطلب على الطاقة في سنة 2000 ما يقارب حوالي 51.4 مليون طن من النفط في 2002، ووصل إلى 117.5 مليوناً في عام 2012، إلى أن بلغ 147 مليوناً في عام 2021، مما شكل ضغطاً كبيراً على الميزان التجاري للدولة التركية، وبلغ متوسط الإنفاق السنوي على استيراد الطاقة حوالي 54.6 مليار دولار في الفترة بين عامي 2007 و2017، جراء محدودية الطاقة المنتجة من الموارد المحلية.¹

فيما تعتمد تركيا على الاستثمار الأجنبي بشكل كبير، بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجل مؤخراً تراجعاً في جميع أنحاء العالم بعد جائحة كورونا، بما فيه تركيا التي انخفضت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 33% في النصف الأول من عام 2023، إلا أن هذا التراجع لم يؤثر كثيراً على استراتيجية جلب الاستثمار الأجنبي إلى تركيا، ومازالت العديد من الشركات الأجنبية التي تعود أصولها الأولى إلى كل من: الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والصين، واليابان، وهولندا والإمارات العربية المتحدة، تعمل في تركيا وتقوم بالعديد من الاستثمارات، وقد شهدت تركيا 93 مشروعاً استثمارياً جديداً في الأشهر التسعة الأولى من 2023، وجاء قطاع النقل والتخزين في المركز الأول بـ17 مشروعاً، يليه قطاع المعدات الصناعية بـ9 مشروعات.² وقد حلت الإمارات العربية بالمرتبة الأولى خليجياً وعربياً من حيث قيمة وتنوع الاستثمارات المباشرة في تركيا، وذلك نتيجة لنمو وتطور العلاقة التجارية بين البلدين، حيث نمت بانتظام خلال العقد الماضي لتصل إلى قرابة 8 مليارات دولار أمريكي.³

يشكل اعتماد تركيا على المصادر الأجنبية للطاقة ورأس المال تحدياً عميقاً أمام أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في الدول العربية، والأوروبية، خاصة وأن تركيا تعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة المستوردة، لا سيما منها الغاز الطبيعي والنفط، وهذا ما يجعل من تركيا عرضةً لانقطاع الإمدادات بسبب التوترات الجيوسياسية، والنزاعات في مناطق الموردين، والتغيرات في أسواق الطاقة العالمية،

¹ - زيد اسليم، موقع الجزيرة، قلصت اعتمادها الخارجي..هل تحقق تركيا استقلالية الطاقة؟ نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3TLDRbi> بتاريخ 2022/12/28، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/07

² -Hulya Omur Uylas, Anatolia website, Türkiye on radar of world giants in int'l investments, published on the link on 01/12/2023 at the link: <https://bit.ly/41MTFMM> Date of browsing the website 01/07/2024

³ - إلهام الحدابي، الاستثمارات الإماراتية في تركيا... نظرة تحليلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية،

نشر على الرابط: <https://bit.ly/3vsnfvy> بتاريخ 2023/02/21، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/07

والتي بدورها يمكن أن تؤثر على الاقتصاد المحلي في تركيا وأمن الطاقة، وعلى استقرار تركيا الاقتصادي واستقلالها الاستراتيجي ونفوذها في الشؤون الإقليمية والدولية. حيث تصبح واردات الطاقة تشكل جزءاً كبيراً من فاتورة الواردات التركية، مما يضغط على ميزانها التجاري واحتياجاتها من النقد الأجنبي، كما يمكن أن يتطور الوضع وتؤثر التقلبات في أسعار الطاقة على معدلات التضخم والاستقرار الاقتصادي العام، لتصبح عائقاً حقيقياً يتحدى قدرة تركيا على تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية، والجيوبوليتيكية.

يبدو أن تركيا أدركت أن اعتمادها على الطاقة ورأس المال من الخارج يؤثر على استقرارها الاقتصادي، واستقلالها الإستراتيجي، ونفوذها الإقليمي، لذلك بدأت تعمل على معالجة هذه التحديات من خلال التنويع والإصلاحات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية، من أجل إيجاد موقف جيوسياسي أكثر مرونة واستقلالية.

كان خطاب وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار، خلال مشاركته بمؤتمر حول الطاقة بجامعة "صبنجة" في مدينة إسطنبول التركية في ديسمبر 2023 قد أوضح بأن تركيا تخطط لإيجاد استراتيجية تحقق لها الاكتفاء الذاتي في الطاقة خلال الثلاثين عاما المقبلة، مستشهدة بالانخفاض الذي شهدته تركيا في سنة 2022، في الاعتماد على الخارج في مجال الطاقة الذي سجل 67.8%، بعد أن تجاوزت بنسبة 70% في أغلب السنوات التي قبلها.¹ مما يعني أن تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية تخطط إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية يمكن لها أن تجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزز النمو الاقتصادي المستدام، وتعزز الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة دون أن تؤثر على مرونة تركيا الاقتصادية، من بينها الانخراط في دبلوماسية الطاقة لتأمين صفقات طاقة مواتية وتنويع مصادرها، وإقامة علاقات متينة مع الدول الصديقة المصدرة للطاقة مثل أذربيجان، والجزائر، مع أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع كل دول الخليج العربي، وروسيا، وإيران في توريد الموارد الطاقة، وهذا سيؤدي ذلك إلى مزيج من التعاون والتنافس مع الدول الأخرى التي تسعى إلى الوصول إلى موارد الطاقة أو التحكم فيها.

بالرغم من أن الانخفاض الذي شهدته تركيا في السنوات الأخيرة، في الاعتماد على الخارج في مجال الطاقة، يعتبر انخفاض طفيف، إلا إنها تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة، والاستثمار في إنتاج الطاقة المحلية (المتجددة والتقليدية)، من أجل تعزيز أمن الطاقة والتخفيض من التعرض لانقطاع الإمدادات، لأنها تدرك أن الاعتماد على واردات الطاقة بشكل مفرط يمكن أن يحد من قدرتها الاستراتيجية على المناورة في السياسة الدولية، وقدرتها على ممارسة نفوذها في المناطق المجاورة لها.

¹ - زيد اسليم، مرجع سابق.

وقد تصبح تركيا مضطرة إلى مواعمة سياستها الخارجية مع موردي الطاقة لضمان إمدادات مستقرة، مما قد يُعرض سيادتها أو مصالحها للخطر في مواقف معينة، وقد تستغل الأطراف الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، من دول وشركات عابرة للقارات، مثل نقاط الضعف هذه، من أجل الحصول على تنازلات أو الحد من دور تركيا في النزاعات والديناميكيات الإقليمية.

أما بالنسبة للارتباط برأس المال الأجنبي، فإنه ينطبق عليه نفس الشيء، حيث يمكن للاعتماد على رأس المال الأجنبي للاستثمار، والنمو الاقتصادي أن يجعل من تركيا عُرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، قد يؤدي بها إلى الانكماش الاقتصادي وإضعاف مرونتها الاقتصادية. كما يمكن أن يجعل الاقتصاد التركي حساساً لتقلبات أسعار الصرف، ولتدفقات رأس المال المفاجئة إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملة، التي بدورها يمكن أن تؤثر على القوة الشرائية المحلية وزيادة التضخم.

يمكن القول إن الاعتماد التركي على الطاقة ورأس المال الأجنبي للاستثمار له العديد من التداعيات الجيوسياسية، يمكن لها أن تحد من قدرة تركيا على تحقيق أهدافها. لأن الحاجة إلى الحفاظ على إمدادات طاقة مستقرة وجذب الاستثمار الأجنبي قد تؤثر على قراراتها وتحالفاتها في السياسة الخارجية، وتجعل من استقلالها الاستراتيجي محدوداً نوعاً ما لا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات مع موردي الطاقة والمستثمرين الأجانب، وبالتالي قد يضعها اعتمادها المتزايد على الطاقة من الخارج، والاستثمار الأجنبي في موقف يضعف قدرتها على المساومة، وهذا ما يمكن أن يؤثر على قدرتها على تأمين شروط مواتية في الاتفاقيات التجارية وعقود الطاقة وصفقات الاستثمار.

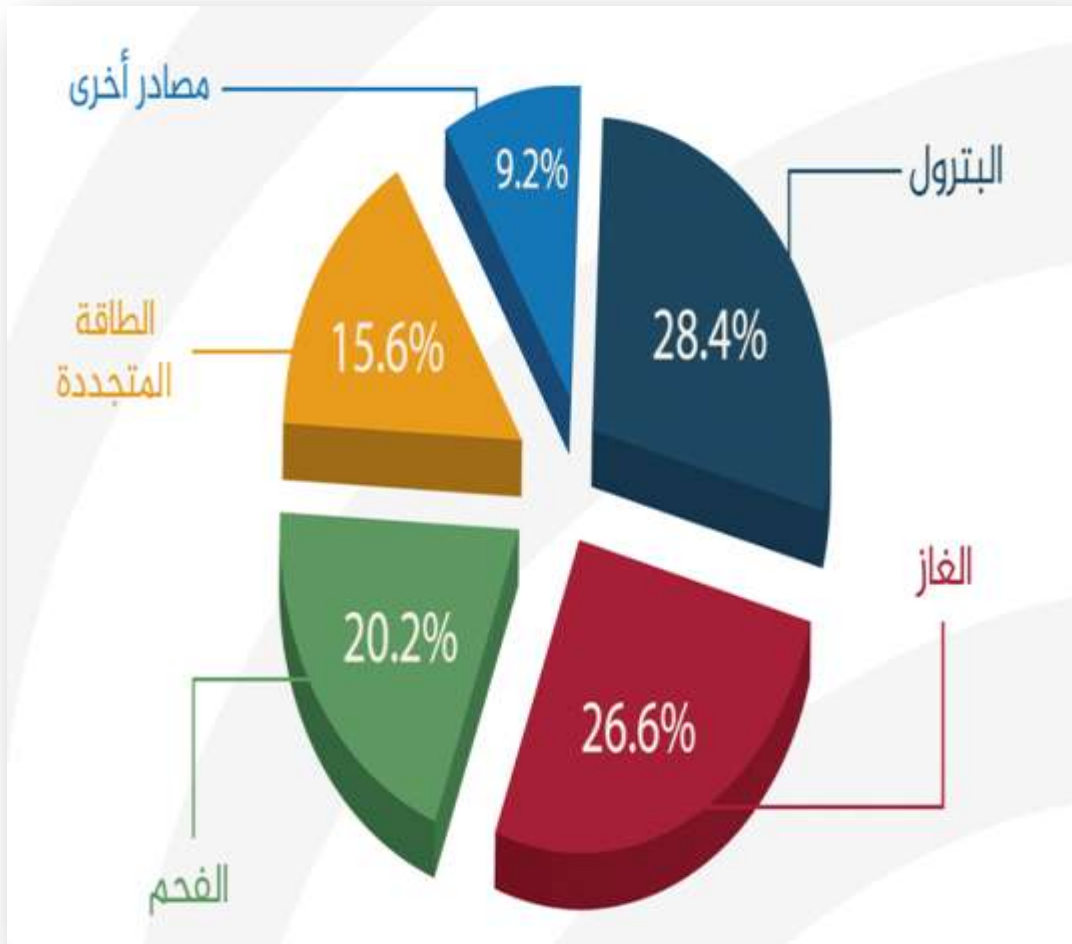
الشكل رقم (05): نسب موارد الطاقة المستهلكة في تركيا عام 2014



المصدر: حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات الطاقة في تركيا بين عامي 2015 - 2020، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3x9Pwb2> بتاريخ 2021/04/14، تاريخ تصفح الموقع 2023 /12/01.

يوضح الشكل في الأعلى نسب موارد الطاقة المستهلكة في تركيا عام 2014، حيث استهلكت تركيا ما يقارب 31.7% من الفحم، و30.6% من الغاز، و28.5% من البترول، و9.1% من الطاقة المتجددة.

الشكل رقم(06): نسب موارد الطاقة المستهلكة في تركيا عام 2019



المصدر: حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات الطاقة في تركيا بين عامي 2015 – 2020، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3x9Pwb2> بتاريخ 2021/04/14، تاريخ تصفح الموقع 2023 /12/01.

يوضح الشكل في الأعلى نسب موارد الطاقة المستهلكة في تركيا عام 2019، حيث يوضح هذا التوزيع اعتماد تركيا الكبير على مصادر الطاقة التقليدية مثل البترول والغاز والفحم، والتي تشكل مجتمعة 74% من إجمالي استهلاك الطاقة. في المقابل، لا تزال حصة الطاقة المتجددة والمصادر الأخرى محدودة نسبياً، مما يؤكد حاجة تركيا إلى تعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة لتحقيق تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستخدام.

الفرع الثالث: تأثيرات الزلازل

كان للزلازل التي ضربت تركيا في 06 فيفري 2023 تأثيرات واسعة النطاق على أهدافها الجيوبوليتيكية، واستقرارها الداخلي، حيث أدت هذه الزلازل الكبيرة إلى خسائر في الأرواح، وتشريد السكان، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، حيث أصبحت كلمة زلزال، تثير الرعب لدى الأتراك، بعد الدمار الهائل الذي أحدثه هذا الزلزال المخيف، والذي أسفر عن مقتل نحو 50 ألف شخص، وألحق دماراً كبيراً بإحدى عشرة ولاية تركية، وصفه الأتراك بكارثة القرن.¹

في مارس 2023 أعلنت وزارة البيئة والتمدن والتغير المناخي التركية، أنها انتهت من تقييم الأضرار في المدن الخمس الأكثر تضرراً من الزلازل، وأفصحت عن تدمير 651,416 وحدة سكنية متواجدة في 232,632 مبنى، وإذا تم افتراض أن متوسط تكلفة شقة الواحدة بمساحة 100 متر مربع هو 60 ألف دولار أمريكي، فهذا سيكلف الاقتصاد التركي أكثر من 39 مليار دولار أمريكي لاستبدال الوحدات السكنية التي دمرها الزلزال، ومن ناحية أخرى تعدّ المنطقة التي تعرضت للزلازل، منطقة زراعية، وبها مصانع لإنتاج المنسوجات والصلب وهي قطاعات يعتمد عليها الاقتصاد التركي بشكل قوي، حيث تنتج المنطقة نحو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي التركي، وهذه أعباء تضاف إلى كاهل الاقتصاد التركي الذي يعاني أصلاً من أزمة التضخم، ويمر بمرحلة صعبة، بلغ فيها معدل التضخم في سنوات 2020، و2021، و2022 أرقاماً كبيرة ومتفاوتة.²

استنزفت الزلازل الأخيرة الموارد المحلية، وعطلت الشركات الاستثمارية، وحولت نوعاً ما انتباه القادة السياسيين عن الأولويات الجيوبوليتيكية، وأجبرتهم على إيجاد حلول عاجلة من أجل إدارة هذه الأزمة. فزادت الأعباء والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والاقتصادية على نمو الاقتصاد التركي، وسببت له أضراراً كبيرة، مما أثر إلى حد ما على قدرة الحكومة التركية على التركيز على العلاقات الدولية والأهداف الخارجية.

لا سيما وإن تركيا عاشت هذه الكارثة الأليمة من قبل في سنة 1999، التي واكبت زلزال مرمرة، الذي أودى بحياة أكثر من 17 ألف شخص في منطقة مرمرة،³ والذي ساهم في فشل النخبة السياسية الحاكمة من حيث عدم إيجاد طريقة للتعامل مع هذا الزلزال المدمر، الأمر الذي استغلته المعارضة المتمثلة في الحزب الحاكم حالياً، فكان الزلزال مصيبة على الحكومة السابقة أدى سقوطها

¹ - عدنان عبد الرزاق، تجدد التحذيرات من زلزال إسطنبول المدمر، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Tp7Vt5>

بتاريخ 2023/08/08، تاريخ تصفح الموقع 2023/12/13

² - Selva Demiralp, The Economic Impact Of The Turkish Earthquakes And Policy Options, Istanbul Institute For Policy Research, Friedrich Ebert Foundation, 2023, P: 3-5.

³ - عدنان عبد الرزاق، مرجع سابق.

عن طريق الانتخابات، واستفاد منه حزب العدالة والتنمية باعتلائه سدة الحكم، وبالتالي كان زلزال مرمرة سنة 1999 أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في سقوط النخبة السياسية في تركيا عن طريق الانتخابات.

لذلك صرّح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد زلزال كهردان مرعش، وعلى الفور من حدوثه، عن استعداد الحكومة التركية للتعامل مع مخلفات هذا الزلزال المدمر، من خلال الإفصاح عن خطة لإعادة بناء ما يقارب 200 ألف مبنى، وإجلاء ما يقارب من نصف مليون إنسان من المنطقة التي مسها الزلزال، على امتداد 11 محافظة تركية يعيش فيها نحو 15% من سكان البلاد، ولذلك، أن كان لهذه الكارثة كبيرة الحجم أثر بالغ على مختلف المجالات، ومن ضمنها السياسة الخارجية التركية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوبوليتيكية، من خلال إعطاء الأولوية للشأن الداخلي لدى صانع القرار بشكل بارز، لاسيما وأن الزلزال الذي ضرب منطقة كهردان مرعش كان في نفس السنة التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية الأخيرة سنة 2023،¹ والتي فاز فيها الرئيس رجب طيب أردوغان بصعوبة، حيث عملت الحكومة التركية بشكل مثالي في التعامل مع الكارثة من خلال إغاثة وإيواء ملايين المواطنين، وإعادة الحياة والأمل للمحافظات المنكوبة، وتسيير التعليم والصحة وباقي الخدمات الأخرى، مثل إعادة الإعمار بشكل سريع، وذلك لارتباط الكارثة ارتباطا وثيقا بالانتخابات الرئاسية التي جرت في ماي 2023، وبرغبة حزب العدالة والتنمية في عدم تأثر هذه الكارثة على مجراها، فاحتاجت تركيا إلى تخصيص موارد كبيرة للإغاثة وتقديم المساعدة للمناطق المتضررة مما يحول تركيز الحكومة مؤقتاً بعيداً عن المخاوف الجيوبوليتيكية، وكذلك من جهة أخرى ترى الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية بأن الاستجابة الفعالة والمنظمة من شأنها أن تعزز من صورة تركيا العالمية وتثبت للعالم قدرتها على إدارة الأزمات، وبالتالي ينعكس هذا مستقبلا بالإيجاب على علاقاتها الإقليمية، وتكون عمليات تقديم المعونات والمساعدة في إطار مساعدة القوي إلى القوي.

وأخيرا يمكن القول أن الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية واجهت تحديات صعبة على إثر الزلازل التي تعرضت لها تركيا مؤخرا، والتي تعتبر أحداثا طبيعية مفاجئة يصعب التنبؤ بها، لذلك كانت تكلفتها الاقتصادية صادمة، من ناحية الدمار والضرر الذي خلفه الزلزال، ومن ناحية تكاليف إعادة الإعمار والإغاثة، ومن ناحية أخرى تتمثل في التأثير على القدرة الإنتاجية للاقتصاد التركي، خاصة وأن الحكومة التركية حاولت أن لا تؤثر هذه الزلازل على مجريات الانتخابات الرئاسية لسنة 2023 بدرجة أولى، وعملت على التسريع في عمليات الإغاثة وإيجاد خطط فعالة

¹ - سعيد الحاج، تأثير الزلزال على السياسة الخارجية التركية، نشر على الرابط: <https://bit.ly/41pStyL> بتاريخ

2023/02/27، تاريخ تصفح الموقع 2023/12/13

للتعامل مع الكارثة، وحرصت على تحسين صورتها الدولية، وأن لا تؤثر هذه الكارثة على علاقاتها الإقليمية، وعلى أهدافها الجيوبوليتيكية من جهة ثانية، من خلال عدم استنزاف الموارد بشكل مفرط، فكانت استراتيجيات الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية ناجحة إلى حد ما، في إيجاد طرق تدبير بها آثار الزلازل المدمرة، على الصعيدين المحلي والدولي، يمكن أن تنقذ من حدة العواقب والتحديات التي يمكن أن تؤثر على أهداف تركيا الجيوبوليتيكية.

الفرع الرابع: مسائل اللجوء والهجرة

تأثر الاقتصاد التركي بقضايا الهجرة واللاجئين، لا سيما بعد استضافتها لعدد كبير من اللاجئين السوريين، حيث انبثق عن النزاع السوري، منذ بداية عام 2011، تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى تركيا. مما كان لها تداعيات على الاقتصاد التركي، أدت إلى استنزاف الموارد والتأثير على قرارات السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي والتعاون مع الشركاء الدوليين.

تطرقنا في الفصل الثالث من الأطروحة، إلى الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين التي استقبلتها تركيا على أراضيها، حيث سجلت لجوء حوالي 5.6 مليون سوري سنة 2011 إلى عدة بلدان تركية، واستقر بعدها الرقم عند حوالي 3.4 ملايين لاجئ، وأوكلت مهمة التكفل باحتياجاتهم إلى منظمة الهلال الأحمر التركي، وكلفها ذلك ملايين الدولارات، وانعكس سلباً على اقتصادها الوطني، واستنزاف مواردها.

أضافت نسبة المهاجرين السوريين إلى السكان الأصليين أكثر من 3% في نهاية عام 2015، وزادت إلى نسبة 4.25% في نهاية العام 2022، وكان لموجات الهجرة السورية إلى تركيا تأثيرات متعددة الأوجه بما ذلك الجوانب الاقتصادية خاصة منها تلك الجوانب التي لها تأثيرات اجتماعية، مثل إيجار العقارات، وأسعار السلع والخدمات، والتأثير على سوق العمل بما فيه العمالة الرسمية وغير الرسمية، وارتفاع معدلات البطالة، ونقص فرص التوظيف في تركيا، حيث تسبب العمال السوريين ببطالة لفئة من العمال الأتراك نتيجة المنافسة، خاصة وأن العمال السوريين مرغمين على العمل لكسب قوتهم، لذلك فهم يقبلون بالعمل مقابل أسعار أقل ولساعات أطول مما يجعلهم مبدلين لدى أصحاب الأعمال.¹

بالرغم من أن حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم في تركيا دافع عن اللاجئين السوريين، واستقبلوهم، وعملوا على تحسين أوضاعهم وتوفير حياة كريمة لهم، ووصفوا أنفسهم على لسان الرئيس

¹ - مركز الحوار السوري، "الهجرة السورية إلى تركيا: تأثيرات اقتصادية وارتدادات مجتمعية"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/m4emrC> بتاريخ 2023/05/07، تاريخ تصفح الموقع: 2024/02/11.

رجب طيب أردوغان بالأُنصار، والسوريين بالمهاجرين،¹ إلا أن عبء استضافة ملايين اللاجئين السوريين جعل من تركيا، تطلب المساعدات المالية والدعم لجهودها الإنسانية في رعاية اللاجئين، فاستجاب الاتحاد الأوروبي لطلب تركيا، خوفاً من انزلاق الأوضاع الأمنية في تركيا، بسبب عدم تحكم الحكومة التركية على أوضاع اللاجئين والسيطرة عليها، وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية، من أجل تقديم المساعدة لتركيا على إدارة الجوانب الإنسانية للأزمة، وفي مقابل تلتزم تركيا بالتكفل باللاجئين واستعادة المهاجرين واللاجئين الذين عبروا الحدود التركية إلى اليونان بشكل غير قانوني.

في عام 2020 صرح الرئيس رجب طيب أردوغان في خطاب له ، بأن تركيا قد أنفقت حوالي 40 مليون دولار على احتياجات اللاجئين،² وفي نفس العام صرح مسؤول في الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي خصص 535 مليون يورو لمساعدة اللاجئين في تركيا، إلا أن تركيا أكدت أن الاتحاد الأوروبي لم يصرف إلى حسابات اللاجئين السوريين سوى 3,6 مليارات يورو للسوريين،³ ووجهت انتقادات شديدة إلى الاتحاد الأوروبي، على أنه لم يوف بوعده ولم يحترم الاتفاق الذي تم إبرامه مع تركيا حول إيقاف تدفق اللاجئين نحو دول الاتحاد الأوروبي، شريطة أن تقدم دول الاتحاد الأوروبي يد المساعدة إلى اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا.⁴

في صيف 2022 أكدت وكالة الأنباء التركية الأناضول أن الاتحاد الأوروبي قدم 50 مليون يورو لبرنامج المساعدات النقدية المخصصة لدعم السوريين في تركيا، وذكرت المفوضية الأوروبية أن هذه القيمة المالية من المساعدات هي جزء من حزمة المساعدات التي أعلنت عنها مفوضية الاتحاد الأوروبي سابقاً، لدعم اللاجئين في تركيا إلى غاية عام 2024.⁵

وتجدر الإشارة، إلى أن العديد من الدراسات نَسَبَتْ ارتفاع نسبة البطالة من سنة 2011 إلى غاية 2023، يرجع إلى سياسة استقبال اللاجئين السوريين، إلا أننا نرى في دراستنا هذه أن ارتفاع نسبة البطالة في تركيا تعود إلى تراجع الاقتصاد التركي، الذي لا يمكن حصر أسباب تراجعه في سبب

¹ - احمد درويش، ملف اللاجئين على الطاولة التركية.. الملامح والتداعيات (1)، نشر على الرابط: <https://2u.pw/rqUwAo3> بتاريخ 2023/09/24، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/11

² - عبد الحميد سعيد، سلوى بن جديد، (منظمة الهلال الأحمر التركي ...)، مرجع سابق، ص: 522.

³ - موقع يورو نيوز، خمسة أعوام على اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.. هل وصلت المحادثات إلى طريق مسدود؟، نشر على الرابط: <https://2u.pw/N2IMR57> بتاريخ: 2021/03/08، تاريخ تصفح الموقع: 2024/02/10.

⁴ - عبد الحميد سعيد، سلوى بن جديد، (منظمة الهلال الأحمر التركي ...)، مرجع سابق، ص: 522.

⁵ - موقع الأناضول، "الاتحاد الأوروبي يقدم 50 مليون يورو للسوريين في تركيا"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3uxpZHt> بتاريخ 2022/06/15، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/10.

واحد، وأن الذين روجوا لهذا الطرح كانت لديهم أهداف خفية، يريدون بها استخدام ملف اللاجئين السوريين في الانتخابات التركية، خاصة منهم الأحزاب السياسية الذين حاولوا من خلال التركيز على الأعداد الهائلة للاجئين، وارتفاع أعداد البطالة في تركيا، والربط بينهما في النتائج، في محاولة منهم لكسب أصوات الناخبين في الانتخابات البلدية أو البرلمانية والرئاسية، بالرغم من دراستنا تقرر بأن قضايا الهجرة واللاجئين تعد أحد الأسباب الثانوية لتدهور الاقتصاد التركي، إلا أنها ليست أسباب رئيسية، لأن الأسباب الرئيسية تكمن في التطورات والتغيرات التي شهدتها العالم مؤخراً، منها ظاهرة جائحة كوفيد19، وتأثيرات الحرب الروسية ضد أوكرانيا.

يلاحظ مما سبق أن أزمة اللاجئين في تركيا كانت أحد الأسباب الثانوية التي أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني التركي، وساهمت في تراجعها في السنوات التي تلت ظاهرة تدفق اللاجئين السوريين بسبب تردى الأوضاع، من خلال استنزاف الموارد، مثل الضغط وزيادة الأعباء على الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، والتأثير على فرص العمل للموظفين الأتراك، كما كانت للظاهرة أيضاً تأثيرات وتداعيات أعمق من التأثير على الاقتصاد الوطني، من خلال اختلاف وجهات النظر بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع الأزمة، وتوترت العلاقات السياسية فيما بينهما، بعد أن تبادل الطرفان الاتهامات فيما بينهما، فمن جهة اتهم تركيا الاتحاد الأوروبي، بأنه يتقاعس ولم يف بوعده بخصوص تقاسم الأعباء المالية، ومن جهة ثانية اتهم الاتحاد الأوروبي الحكومة التركية بالاستغلال السياسي لقضية اللاجئين.

وبالتالي، تأثرت الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار العربي والأوروبي بالعديد من التحديات ذات الطابع الاقتصادي، لأنه غالباً ما تتشابه الأهداف الجيوبوليتيكية مع الاعتبارات الاقتصادية، كما كانت للتوترات التركية مع الاتحاد الأوروبي آثار اقتصادية أثرت على التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي في المنطقة بسبب العديد من القضايا منها قضية اللاجئين السوريين، مما عقد من مهمة وقدرة تركيا على تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المنبثقة عن النزاع السوري.

المطلب الثالث: تحديات سياسية

واجهت السياسة الخارجية التركية التي ترمي إلى تحقيق أهداف جيوبوليتيكية في دول الجوار الأوروبي والعربي، العديد من التحديات من داخل البلاد ، تراوحت من الاستراتيجيات الجيوبوليتيكية إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية المحلية، حيث تبقى مهمة تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية، والاستقرار الإقليمي، والأولويات المحلية مهمة معقدة بالنسبة لصناع القرار الأتراك، ويلعب الرأي العام والمعارضة السياسية والمجتمع المدني أدواراً حاسمة في تشكيل وانتقاد قرارات السياسة الخارجية، مما يسלט الضوء على الطبيعة الديناميكية للتحديات الداخلية التي تواجهها تركيا في مجال الشؤون الخارجية.

الفرع الأول: تحديات الرفض الداخلي لسياسات الجوار المعتمدة من قبل تركيا

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002، وعدت قيادته بإدخال سياسات جديدة متماشية مع مبادئ النظام الدولي في مجالات مختلفة، بما في ذلك مجال السياسة الخارجية، لتتشكل رؤية السياسة الخارجية الجديدة للدولة التركية تدريجياً انطلاقاً من عقيدة العمق الاستراتيجي التي طرحها أحمد داود أوغلو، والتي تدعو إلى التوازن بين الأمن والحرية، والدبلوماسية المتعددة الأبعاد والمسارات، ومسار دبلوماسي نشط، والدبلوماسية الاستباقية، وصفر مشاكل مع الجيران، وكان مبدأ صفر مشاكل مع الجيران يشكل جوهر رؤية السياسة الخارجية التركية، إلا أن هذا المبدأ تم انتقاده على نطاق واسع، وتم اعتباره على أنه مجرد شعار.¹

تعرضت كتابات أحمد داود أوغلو للسخرية للغاية عندما وصف سوريا وجورجيا بأنهما "أبرز الأمثلة" على سياسة صفر مشاكل مع الجيران التي تنتهجها تركيا، علماً أن هذين البلدين لم ترق العلاقات السياسية بينهما وبين تركيا مستوى التوقعات التي توقعها أحمد أوغلو، حيث من جهة لم يكن بوسع تركيا أن تفعل شيئاً، سوى الوقوف متفرجةً عما تفعله القوات الروسية في جورجيا،² ومن جهة ثانية كانت تركيا تأمل في بناء شراكة إستراتيجية مع سوريا تساهم في استقرار المنطقة، لكن اندلاع الثورة السورية عام 2011 غير المشهد تماماً، خاصة وأن تركيا راهنت على تدعيم المعارضة السورية، ووقفت ضد النظام السوري، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما وقطعها لاحقاً، مما ساهم في تفاقم الخلافات بسبب التدخلات الإقليمية والدولية والتباين في الرؤى الإستراتيجية، مما جعل تحقيق التقارب بين البلدين أمراً صعباً وبعيدة عن التوقعات التي رسمها أوغلو سابقاً.

¹ - عبد الحميد سعيد، سلوى بن جديد، (استراتيجية تحقيق عقيدة الوطن الأزرق...)، مرجع سابق، ص: 931.

² - Gencer Özcan, Policy Of Zero Problems With The Neighbors, Mediterranean Yearbook, European Mediterranean Institute, See Website: <https://bit.ly/48nfxxl>, Date Viewed: 12/15/2023

في إطار تطبيق استراتيجية صفر مشاكل من الجيران، أعطت حكومات حزب العدالة والتنمية اهتماما خاصا لتعزيز العلاقات مع ايران، وتضمنت العلاقات مشاورات سياسية مكثفة حول القضايا الحساسة بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني، والحجم المتزايد للتجارة الثنائية وبناء خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، إلا أن هذا التقارب التركي الإيراني أدى إلى تعقيد علاقات تركيا مع حلفائها الغربيين،¹ مما جعل من المعارضة تستغل هذه الورقة، وتدافع عن الموقف الغربي من سياسات أردوغان، لا سيما فيما يتعلق بالخلافات مع اليونان حول الغاز في المتوسط، وتأييد أنديجان في الحرب مع أرمينيا، وتوزيع مصادر السلاح بين أميركا وروسيا وحرب أوكرانيا.² فأضافت المعارضة الداخلية لسياسات الجوار التركية تحديات أخرى، يمكن أن يكون لها العديد من التأثيرات على السياسة الخارجية والأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار، لاسيما وان هذه التحديات تنبع من انحراف الرأي العام للمعارضة السياسية، والمجتمع المدني، معترضين عن النهج الذي تتبعه الحكومة في التعامل مع العلاقات الإقليمية والدولية، وكما هو معلوم انه عندما تكون هناك معارضة داخلية كبيرة ضد السياسات التي تنتهجها الحكومة من الممكن أن يؤدي ذلك إلى الافتقار إلى الوحدة السياسية والإجماع بشأن قرارات السياسة الخارجية، وهذا الانقسام الداخلي قد يضعف قدرة تركيا على إظهار موقف متماسك وموحد في المفاوضات والتفاعلات الدولية.

تعرض تقييم استراتيجية صفر مشاكل مع الجيران من طرف المعارضة وفي تركيا، إلى العديد من الانتقادات، منها أن هذا المفهوم خلق أوهاما عديدة لدى المواطن التركي الذي أصبح يعتقد بأن استراتيجية صفر مشاكل مع الجيران لا يستطيع تنفيذها إلا حكومات حزب العدالة والتنمية، ولن يتمكن أي حزب آخر من القيام بها، فيما تجادل المعارضة أيضا بأن هذا الوهم دفع بالكثيرين في التغاضي عن الحقيقة التي مفادها أن الحكومات السابقة هي أيضا اتبعت سياسات مماثلة تحت أسماء مختلفة فقط.³

وهذا الوهم جاء نتاج لما يحمله الاسم من دلالات، حيث تشير تسمية صفر مشاكل مع الجيران، إلى درجة عليا من اليقين، حيث تركت كلمة صفر لدى المواطن التركي، ولدى دول الجوار انطباعاً مفاده بأن الحزب قد اخترع طريقة مثالية لحل المشاكل السياسية التي فشلت الحكومات الأخرى في إنتاجها. أي أن كلمة صفر تحمل دلالة أكثر دقة مفادها أن سياسة الحكومات المتشكّلة من قيادات

¹ - Ibid.

² - بشير البكر، لماذا فشلت المعارضة التركية في إطاحة أردوغان؟، موقع العربي الجديد، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3RhaXgk> بتاريخ 2023/05/23، تاريخ تصفح الموقع 2023/12/15

³-Gencer Özcan, op.cit.

حزب العدالة والتنمية تُعدُّ بنتيجة نهائية خالية من المشاكل السياسية، وتستحضر لنا صياغة مفهوم صفر من المشاكل عالمًا سماويًا، بحيث لا يوجد للمواطنين أي سبب للشكوى.¹

إضافة إلى ذلك فقد تركزت اهتمامات المعارضة الداخلية في تركيا بملف اللاجئين السوريين في تركيا، وتوصل الأمر إلى رفع دعوة قضائية ضد تانجو أوزجان، الذي ينتمي إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض، من الرابطة الرسمية لحقوق اللاجئين في تركيا بسبب خطاباته العنصرية ضد اللاجئين السوريين، حيث انتقد أوزجان وبشدة سياسة حزب العدالة والتنمية في استقبال اللاجئين السوريين، وتبنى مواقف عنصرية تجاه اللاجئين السوريين، خاصة أثناء حملته الانتخابية في 2019، حيث اتّسمت معظم خطاباته بالعداء لهم، وتوصّل إلى التحريض على طردهم من تركيا، قائلا "لا نريد رؤية السوريين في بلادنا"، وعند تولّيه رئاسة بلدية بولو عام 2019 ألغى قرار تقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين، كما نسبت عضوة المجلس التأسيسي إيلاي أكسوي لحزب "الجيد" المعارض، ظاهرة انخفاض مستوى التعليم في تركيا إلى اللاجئين السوريين، حيث حسب اعتقادها أن نسبة الأمية لدى اللاجئين أثرت سلبيا على مستوى التعليم في تركيا، وبالتالي وجدت مواقف الأحزاب المعارضة في تركيا تجاه سياسة استقبال اللاجئين زعيم المعارضة ورئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو ليتبنّاها، ووضعها في برنامجه الانتخابي لرئاسة الجمهورية، وتعهد بترحيل جميع اللاجئين السوريين من تركيا في مدة زمنية أقصاها سنتان في حال وصوله إلى الحكم في انتخابات 2023،² الأمر الذي أدى إلى انتقادات دولية وتقليص التعاون الدولي حول قضية اللاجئين، وهذا ما قد يؤثر على علاقات تركيا التجارية والاستثمارية والدبلوماسية، ويعيق قدرتها على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية.

ترى دراستنا هذه أن المعارضة الداخلية للحكومة في تركيا، وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري، تحاول إجبار الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية على تعديل نهج سياستها الخارجية، في العديد من القضايا من بينها قضية اللاجئين، وهذا قد يخلق تحديا للحكومة، لأن المعارضة لن تتوقف عند هذا الحد، بل تعمل إقامة تحولات في التحالفات، وتغيير استراتيجيات التفاوض أو تعديلها، لاسيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإقليمية والتأثير على عملية و كيفية استجابة تركيا للصراعات والأزمات الإقليمية بحجة معالجة اهتمامات المواطنين الأتراك، مما يصعب من مهام وأهداف الحكومة التركية لا سيما منها المتعلقة بدور تركيا الإقليمي، حيث تضغط أحزاب المعارضة على الحكومة لاتخاذ نهج أكثر انعزالية.

¹ - Ibid.

² - زاهر البيك، "خطاب تحريضي ضد السوريين في تركيا.. هل تتجح المعارضة في ترحيلهم؟"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3Si9msd> بتاريخ 2020/08/08، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/15

للتغلب على هذه التحديات، قد تحتاج الحكومة التركية إلى إيجاد توازن بين الاستجابة للمخاوف المحلية ومتابعة أهدافها الجيوبوليتيكية، ومن الممكن أن يساعدها الانخراط في حوار مفتوح وشفاف مع أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وعامة الناس في تشكيل سياسة خارجية أكثر شمولاً تأخذ في الاعتبار اهتمامات مختلف شرائح السكان، لاسيما بعد ما انتهت جولة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التركية لسنة 2023 بتنشيت حكم حزب العدالة والتنمية، وخسارة المعارضة فرصة الفوز بكرسي الرئاسة، لأن نجاح عملية إيجاد نهج جديد في صناعة السياسة الخارجية، بتنسيق جيد، ومدعوم على نطاق واسع من طرف المؤسسات المعنية بصناعة السياسة الخارجية، وإشراك الأحزاب السياسية، وأطراف مؤسسات المجتمع المدني، يعد أمر مهم بالنسبة لتركيا لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية بشكل فعال مع الحفاظ على الاستقرار والوحدة الداخليين.

الفرع الثاني: تحديات متعلقة بتركيز قادة تركيا على المسائل الوطنية

يرى العديد من الباحثين في الشأن التركي ومن بينهم باحثين أتراك، أن تركيز القادة السياسيين الأتراك على المسائل الوطنية والاقتصاد عليها يفتح الباب لتعميق التحديات التي تواجهها، لذلك فهي تحتاج إلى تطوير إستراتيجية كبرى على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، خاصة وأن النظام الدولي يشهد تغيرات عميقة، هي وحدها كفيلة بأن تدفع بتركيا إلى تغيير مكانتها وموقعها فيه، حيث يقول الرئيس رجب طيب أردوغان في هذا الشأن "لن نكرر الأخطاء التي ارتكبت بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. هذه المرة سننتهز الفرصة التي تطرق باب بلادنا"¹، وهذا يعني أن تركيا مستعدة بأن تتماشى، وتواكب التغيرات والتطورات التي يمكن أن تطرأ على النظام الدولي، من أجل انتهاز الفرص، والحصول على مكانة معتبرة فيه لا سيما وأنه مازال في مرحلة النشأة.

يؤكد العديد من الباحثين والمحللين المتخصصين في الشؤون التركية، أن التركيز السائد للقادة السياسيين الأتراك على القضايا الداخلية وميلهم إلى البقاء منعزلين في نهجهم قد ساهم بشكل كبير في تفاقم التحديات التي تعيق تحقيق البلاد لأهدافها الخارجية، حيث أعطت الحكومة التركية الأولوية للسياسة التنموية، ولم تتنازل عن سياسات أولوية التنمية في كل من مجال الصحة إلى النقل، ومن التعليم إلى العدالة، ومن الأمن إلى استثمارات الطاقة، ومن السياحة إلى الزراعة، ومن صناعة الدفاع إلى صناعة السيارات المحلية، في عناوين الأعمال والخدمات والاستثمارات، إضافة إلى حل المشاكل القائمة من خلال الإصلاحات المستمرة، لاسيما منها التي عرفتتها سياسة أردوغان من حل مشاكل محاولة الانقلاب سنة 2016، إلى تجديد شرعيته الاجتماعية من خلال الذهاب إلى الانتخابات، التي

¹ - مراد يشيلطاس، فرحات برينججي، "سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير"، مجلة رؤية تركية، (العدد 1، المجلد 11، 2022)، ص 10.

بدورها استخدمها إردوغان كأداة لإضفاء الشرعية، وحلّ العديد من القضايا التي تتطلب المصالحة الوطنية والإجتماعية.

كان لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في 15 جويلية 2016، تداعيات كبيرة على سياسات البلاد الداخلية والخارجية، ففي أعقاب الانقلاب، بذل القادة السياسيون الأتراك، بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية، جهوداً مكثفة لتحديد وملاحقة الأشخاص المشتبه فيهم، والمسؤولين عن الانقلاب من بينهم عسكريون ومدنيون، وأدانت المحاكم حتى صيف 2021 حوالي 4 آلاف و154 مشتبه فيهم، وأصدرت أحكاماً بالسجن مدى الحياة على أكثر من 2500 منهم، وواجه المدانون تهماً عديدة من بينها "خرق قواعد الدستور" و"استخدام الإكراه والعنف في محاولة للإطاحة بالبرلمان والحكومة التركية" و"محاولة اغتيال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان" و"التسبب في قتل مواطنين" و"محاولة قتل مواطنين من بينهم عناصر في جهاز الأمن".¹

كما اتهم معارضو أردوغان أصحاب التوجه العلماني، حزب العدالة والتنمية، بأنه منذ أن وصل للسلطة بدأ يستخدم عملية ناعمة لأسلمة المجتمع خاصة في الأحياء الشعبية والفقيرة، وتمسكوا بقضيتهم، والاتهامات التي وجهوها إلى مسؤولي حزب العدالة والتنمية، وخرجوا في مظاهرات ضد سياسات حكومة أردوغان آنذاك في عام 2013، عُرفت باحتجاجات بارك غيزي نسبة إلى حديقة غيزي التي كانوا يجتمعون فيها، والتي تم تحويلها من طرف الحكومة التركية إلى مركز تجاري بعد الاحتجاجات،²

في هذا السياق يمكن القول أن حكومة حزب العدالة والتنمية انشغلت كثيراً بحل الأزمات الداخلية، من أجل أن تظهر بأن قيادة أردوغان قيادة استثنائية في السياسة التركية من حيث النماذج الجديدة التي يجلبها إليها، فيما يؤكد هذا المنظور فكرة أن التركيز الحصري على الشؤون الداخلية قد يحدّ من قدرة البلاد على التنقل بفعالية في الديناميكيات المعقّدة للعلاقات الدولية، لذلك نجد المنتقدون لسياسات إردوغان في تركيا يقترحون اتباع نهج أكثر تطلّعاً إلى الخارج من أجل معالجة الشبكة المعقّدة من التحديات الجيوبوليتيكية والاقتصادية والدبلوماسية التي تواجهها.

ودعا أيضاً منتقدي سياسات أردوغان إلى توسيع منظور تركيا الاستراتيجي إلى تجاوز التركيز الحصري على الشؤون الداخلية، وتبني استراتيجية أكثر شمولاً في السياسة الخارجية، وتقييم التوجه

¹ - زاهر البيك، "بعد 5 سنوات من المحاولة الانقلابية في تركيا..ما مصير الانقلابيين؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/485Kc4Q> بتاريخ 2021/07/16، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/09

² - موقع الحرة، "خمس سنوات على احتجاجات غيزي..تركيا إلى أسوأ"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3UAylZr> بتاريخ 2018/06/01، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/09.

الاستراتيجي لتركيا، من خلال اكتشاف حلفائها ومنافسوها وخصومها المحتملون؟ أين يمكن ن تنشأ التحديات وكيف؟ وكيف يمكن لتركيا التعامل مع تلك التحديات؟، لأن خيار تطوير إستراتيجية كبرى هو أفضل طريقة لإعادة توطين تركيا بشكل استراتيجي وإعادة تحديد موقعها في النظام الدولي المتغير.¹

لذلك فانه من الممكن ان تعمل تركيا على تعزيز قدرتها على إدارة والتغلب على العقبات المتعددة الأوجه التي تواجهها وتطوير إستراتيجية كبرى شاملة للمستوى الوطني والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي، دون إهمال العلاقة البنيوية بينها وبين بيئتها الجيوبوليتيكية في عملية بناء تصوراتها للتهديدات والأولويات الإستراتيجية وموقعها الجيوسياسي في السياسة الإقليمية والدولية.² من اجل أن تكون دولة فاعلة ومؤثرة على الساحة العالمية بشكل فعال، لان اتباع نهج يكون أكثر توازنا، يأخذ في الاعتبار الاهتمامات الداخلية والخارجية، بإمكانه أن يكون أحد الحلول لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية بطريقة ناجحة وفعالة.

الفرع الثالث: تحديات النزاع الكردي لتركيا في أهدافها الجيوبوليتيكية

تنص معاهدة سيفر التي تسمى أيضا بمعاهدة الصلح، التي وافقت عليها الدولة العثمانية في 10 أوت 1920 على حصول كردستان على الاستقلال استنادا إلى البندين 62 و 63 من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان في حالة ما إذا استطاع الأكراد أن يثبتوا للقوى المتحالفة قدرتهم على قيام دولة، سوف يحكمون أنفسهم بأنفسهم.³

شجعت معاهدة سيفر الأكراد في تركيا، وسوريا، والعراق، وإيران على الانتفاضة والتمرد نحو تحقيق حلمهم الطويل في الاستقلال، وبدأ القادة الأكراد في العشائر المتواجدين في كل الدول المذكورة بالتنسيق من اجل تنظيم وتشكيل حكومة الأكراد، وتحقيق الحكم الذاتي وتقرير مصيرهم.

إلا أن معاهدة سيفر قد حلت محلها في نهاية المطاف معاهدة لوزان في عام 1923 الموقعة بين تركيا وقوى متحالفة، بينها بريطانيا وفرنسا، التي رفضها الأكراد لأنها لم تتضمن أحكاما تتعلق بدولة

¹ - مراد يشيلطاس، فرحات برينججي، مرجع سابق، ص 10.

² - المرجع نفسه، ص: 19.

³ - Muhammet Ali Asil, The impact of the Kurdish issue on Turkey's relations with its neighbors in the Middle East and the European Union between the years 2002-2012,) a thesis submitted to obtain a master's degree in modern Turkish studies, Graduate School of Social Sciences, Istanbul University, 2013), p. 45.

كردية مستقلة وأطاحت بحلمهم القومي،¹ ونتيجة لذلك، لم تتحقق آمال وطموح الأكراد في الاستقلال، ووجدوا أنفسهم منقسمين بين العديد من الدول القومية الحديثة، مثل سوريا، وتركيا، والعراق، وإيران.

لعبت معاهدة سيفر، الموقعة في عام 1920، دوراً مهماً في تشكيل تطلعات السكان الأكراد، لأنها تضمنت في البداية أحكاماً تتعلق بالاستقلال الكردي، وكان ينظر إليها من قبل بعض القادة الأكراد بأنها خطوة إيجابية في تحقيق الاستقلال الذاتي، إلا أن التخلي عن إطار سيفر في نهاية المطاف وتأسيس جمهورية تركيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك أدى إلى تغيير المشهد الجيوبوليتيكي، واستمرار التمرّد والمقاومة في أوساط المجتمعات الكردية، في تركيا، والعراق، وسوريا.

تضمن النزاع الكردي في تركيا، العديد من التوترات بين الحكومة التركية ومختلف الجماعات الكردية التي تسعى إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، مما كان له آثار كبيرة على الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الإقليمي، شمل جوانب مختلفة من شؤون تركيا الداخلية والدولية.

بعد اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011، انحازت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأكراد، الذين ظهروا كحلفاء لها نشيطين في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وخاصة منهم حزب وحدات حماية الشعب، الذي أقنع الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف معه، وتزويده بالأسلحة.

رغم تحذيرات تركيا من الانحياز الأمريكي تجاه الأكراد، والذي اعتبرته تركيا بأنه لا يخدم مصالح الطرفين، ويعرقل مسار العلاقات الأمريكية التركية، وحاولت إقناع الحليف الأمريكي بالتراجع عن الانحياز إلى الأكراد الذين تصنفهم تركيا كامتداد للحزب الكردي المحظور في تركيا، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في جانفي 2019، هدد بتدمير الاقتصاد التركي إذا حاولت تركيا ضرب الأكراد في منطقة شمال شرق الفرات بعد انسحاب القوات الأمريكية من هناك، مما أدى إلى توتر العلاقات بين الطرفين، لا سيما في جانبها الاقتصادي، إلا انها استمرت في التنسيق لعملية الانسحاب الأمريكي، ووضع ترتيبات لمنطقة آمنة في شمال سوريا تشرف عليها تركيا وتحظى بغطاء أمريكي.²

يشكل النزاع الكردي نوعاً من عدم الاستقرار الداخلي لتركيا، يهدد الوحدة الوطنية والاستقرار، ومن الممكن أن تؤدي الاشتباكات المتكررة، والعنف، والمخاوف الأمنية الناجمة عن النزاع إلى تعطيل التماسك للبلاد، وتحويل الموارد عن الأولويات الوطنية الأخرى، لأنه غالباً ما تعاني المناطق

¹ -وائل الغول، "معاهدة لوزان بعد مئة عام.. لماذا يرفضها الأكراد؟"، موقع الحرة، نشر على الرابط: <https://bit.ly/4bHHNR1> بتاريخ 2023/07/23، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/15.

² -محمد نورالدين، "التطورات المتناقضة في العلاقات الأمريكية التركية ثنائياً وإقليمياً"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 177، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3u9IKlj> بتاريخ 2019/03/16، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/02.

المتأثرة بالنزاع من التخلف الاقتصادي بسبب المخاوف الأمنية والاضطرابات، وبالتالي قد يتعين على الحكومة التركية تخصيص الموارد للإجراءات الأمنية بدلاً من الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وهذا ما قد يؤدي لعدم الاستقرار وإلى تقويض صورة تركيا كدولة مستقرة وأمنة، ويعيق قدرتها تركيا على إظهار القوة الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي، مما يؤثر على مكانتها ونفوذها الجيوبوليتيكي.

أثر النزاع الكردي على علاقات تركيا مع الدول المجاورة التي يقطن فيها أيضاً سكاناً أكراد، مثل سوريا، بالرغم من أن المشكلة الكردية لم تكن أبداً هي القضية الرئيسية بالنسبة لتوتر العلاقات بين تركيا وسوريا. ومع ذلك، استخدمت سوريا هذه القضية، في العلاقات الثنائية بين البلدين، لتصبح الهوية الكردية مصدر قلق في منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص الدول التي يسكنها الأكراد.¹

تاريخياً، استخدمت سوريا حزب العمال الكردستاني كورقة للضغط على تركيا لإجبارها على التسوية مع مواضيع معينة، فعلى سبيل المثال وفرت الحكومة السورية المأوى لحزب العمال الكردستاني عام 1990، وكذلك وفرت المأوى إلى جماعة خويبون الكردية المتمردة في عام 1920 بدمشق، الأمر الذي ساعد وشجّع أكراد تركيا على الانتفاضة والتمرد، في مقاطعة أرارات، شرق تركيا، والتي عرفت بتمرد آغري أو تمرد أرارات عام 1930 ضد الحكومة التركية،² بقيادة آغري إحسان نوري باشا الذي ينتمي إلى عشيرة جبران الكردية.

بعد تنفيذ تركيا للعديد من العمليات العسكرية في الأراضي السورية بين عامي 2016 و2020، وتنفيذ غارات جوية ضد المسلحين الأكراد في شمال العراق، نجحت تركيا في السيطرة على مناطق واسعة، وكانت هذه المناورة الاستراتيجية تهدف إلى تحييد التهديدات الصادرة عن حزب العمال الكردستاني المسلح الموجود جنوب حدود تركيا، وداخل سوريا والعراق. وعلى الرغم من هذه الأعمال العسكرية الواسعة النطاق التي نفذتها تركيا، إلا أن المنطقة لا تزال تشكل خطراً كبيراً على القوات التركية. فخلال أواخر عام 2023، أدت الهجمات المتكررة التي نظمها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إلى سقوط 21 جندياً تركياً، مما دفع تركيا إلى إنشاء عدة قواعد عسكرية من أجل مواصلة استمرار القتال ضد الجماعة الكردية داخل الأراضي العراقية، والسورية.³

وفي عام 2020، وبعد أن أظهرت تركيا دعمها للمعارضة السورية منذ اندلاع الثورة في سوريا، أصبحت إشارات التقارب بين تركيا والنظام السوري بعد فترة طويلة من القطيعة، حيث اتخذت أنقرة

¹ - Jülide Karakoç, "The Impact of the Kurdish Identity on Turkey's Foreign Policy from the 1980s to 2008", *Middle Eastern Studies*, vol 46, no 6, p: 921.

² - Muhammet Ali Asil, op.cit. p:45.

³ - فرانثيسكو سيكاردى، لماذا قد تكون سياسة تركيا تجاه سورية على وشك التغير، نشر على الرابط:

<https://n9.cl/83gz8> بتاريخ 2024/02/07، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/07

عدة خطوات إيجابية للتقارب مع دمشق، من بينها الاجتماع الثلاثي بين وزراء الدفاع الروسي والتركى والسوري الذي عُقد في العاصمة الروسية موسكو في 28 ديسمبر 2022، وكانت قبل هذا الاجتماع محادثات محدودة بين وزيرى الخارجية التركى والسوري على هامش اجتماع لإحياء الذكرى الستين لتأسيس حركة عدم الانحياز في بلغراد في أكتوبر 2021، وهذا يدل على بداية تحسن العلاقات بين تركيا وسوريا، لاسيما بعد إرسال رسائل من تركيا عبر تصريحات القادة السياسيين الأتراك بشأن الوجود العسكري التركى في سوريا، مفادها أن الوجود التركى ليس ضد نظام بشار الأسد، بل إن مستقبله يتوقف على مدى قدرة النظام السوري على توفير الأمن والاستقرار لمنطقة الحدود الشمالية، وإضعاف الأكراد.¹

وبطبيعة الحال، أثار أيضا وجود القواعد العسكرية التركية القلق بين القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران. وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة وقعت اتفاقاً مع تركيا وسوريا لمنع أنشطة حزب العمال الكردستاني على حدودهم، إلا أنها تظل حذرة بشأن اختراق تركيا للحدود العراقية والسورية، وينشأ هذا التخوف في المقام الأول بسبب التداعيات المحتملة على إيران منها زيادة النفوذ التركى في مناطق إنتاج النفط في شمال العراق أو حتى الاستيلاء عليها.²

وعليه ترى دراستنا أن القضية الكردية قد شكلت تحديات للسياسة الخارجية التركية، حيث استغلتها سوريا المجاورة تاريخياً كأداة دبلوماسية ضد تركيا، ودعمت الحكومة السورية بشكل متقطع الحركات الانفصالية الكردية خاصة حزب العمال الكردستاني لممارسة الضغط على تركيا. بالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع السوري الذي بدأ في عام 2011 إلى تعقيد الأمور، حيث تحالفت الولايات المتحدة استراتيجياً مع القوات الكردية، مثل وحدات حماية الشعب، في القتال ضد داعش.

وقد سمح هذا التحالف للولايات المتحدة باستخدام الورقة الكردية كوسيلة ضغط ضد تركيا، التي تعتبر حليفها في الناتو، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوترات بين واشنطن وأنقرة، وأظهر صعوبة التعقيدات والتحديات التي تواجهها تركيا في إدارة قضيتها الكردية المحلية، أثناء تحركاتها في المشهد الجيوبوليتيكي الإقليمي والدولي، وبالتالي فإن القضية الكردية هي ليست مصدر قلق داخلي بالنسبة لتركيا فحسب، بل هي أيضاً عاملاً حساساً يؤثر على علاقاتها مع الدول المجاورة والحلفاء.

لذلك، فإن السياسات العسكرية التي تنتهجها تركيا تجاه الجماعات الكردية في هذه البلدان المجاورة مثل سوريا والعراق، يمكن أن تعمق من التوترات بينهم، وتؤثر على تحالفاتها وتعاونها مع

¹ - صافيناز محمد أحمد، "الخاسرون المحتملون: ماذا بعد الاجتماع الثلاثي بشأن سوريا؟"، نشر على الرابط:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/17731.aspx> بتاريخ 2023/01/13، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/15

² - Muhammet Ali Asil, op.cit, p: 38.

الدول المجاورة الأخرى مثل إيران، وهذا بدوره يشكل تحدياً آخر يؤثر على أولويات تركيا الأمنية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، لذلك فإن مواجهة تركيا للجماعات الكردية، بهدف معالجة مخاوفها الأمنية الداخلية، له تداعيات كبيرة على أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها العربي.

المبحث الثاني: تحديات مرتبطة بالجوار التركي وتحالفاته

شاهد العالم مؤخراً تحولات في ديناميكيات القوة العالمية، حيث التحقت كل من الصين وروسيا إلى جانب الولايات المتحدة، ليصبحوا لاعبين بارزين في تشكيل التحالفات والتأثير على الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث أصبحت الصين لاعبا اقتصاديا رئيسيا في الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال مبادرة الحزام والطريق، كما شهدت الولايات المتحدة تحولات في أولويات سياستها الخارجية، مما أثر على مشاركتها في الشرق الأوسط، وبالرغم من ذلك تظل الولايات المتحدة الأمريكية لاعباً مؤثراً قادراً على المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا، لاسيما في حفاظها على وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وتدخلاتها العسكرية في النزاعات الموجودة في العراق وسوريا، إلى جانب روسيا التي أصبحت قوة عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط، تعمل بنشاط ، لاسيما في مبيعات الأسلحة واتفاقيات التعاون العسكري مع دول مختلفة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

سعت دول الشرق الأوسط وأفريقيا إلى تنويع شراكاتها الدولية، وبدلاً من الاعتماد فقط على الحلفاء الغربيين التقليديين، كان هناك اتجاه نحو التعامل مع قوى عالمية متعددة، بما في ذلك الصين وروسيا، لاسيما فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية، التي لعبت دوراً مهماً في تشكيل التحالفات، مما أثر على ديناميكيات النزاعات الإقليمية.

واجهت تركيا العديد من التحديات التي أثرت على أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي، لاسيما منها القضية الأرمنية التي كانت مصدراً للتوتر منذ فترة طويلة بين تركيا وبعض الدول الغربية، حول قضايا تاريخية أهمها عدم اعتراف الأتراك بالإبادة الجماعية للأرمن، كما لا يزال النزاع القبرصي طويل الأمد الذي يغذيه الانقسام بين جمهورية قبرص الجنوبية وجمهورية شمال قبرص التركية، والوجود العسكري التركي في شمال قبرص يشكل عائقاً لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وتسبب استحواذ تركيا على نظام الدفاع الصاروخي الروسي الصنع "أس 400"، والمشروع العثماني الجديد، في إثارة مخاوف حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وخاصة الولايات المتحدة. مما أثر على علاقات تركيا الاستراتيجية مع الدول الغربية.

كما واجهت تركيا أيضا مجموعة من التحديات أعاقَت أهدافها الجيوبوليتيكية في دول جوارها العربي، لا سيما منها مياه دجلة والفرات، حيث أثار بناء السدود ومشاريع البنية التحتية للمياه من قبل تركيا مخاوف بشأن ندرة المياه في مجرى النهر، وشكَّلت أيضا المسألة الكردية، تحديا معقداً لتركيا. لاسيما منهم الجماعات الكردية في المتواجدين في سوريا والعراق الذين شكَّلوا لتركيا تحدياً وأشعروها بالقلق إزاء احتمال إنشاء كيانات كردية تتمتع بالحكم الذاتي على طول حدودها الجنوبية، فأدى إلى تدخلات عسكرية تركية في كل من سوريا والعراق، بالإضافة إلى علاقات تركيا بإسرائيل واعترافها بالقدس كعاصمة لها، كلها عوامل وتصرفات كان لها تداعيات على علاقات تركيا مع الدول العربية، أثارت عدّة تساؤلات حول نهجها تجاه الاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: تحديات تحالف دول الجوار التركي مع القوى الكبرى

سعت العديد من الدول المجاورة لتركيا إلى صياغة سياسة خارجية تتضمن استراتيجيات تحالف مع القوى الكبرى لضمان أمنها وسيادتها دون إثارة النزاع مع الجيران المؤثرين مثل تركيا، لأنه غالباً ما وجدت الدول المجاورة أنفسها في موقف حساس، نظرا لأهمية المواقع الجيوبوليتيكية التي تقع عليها مثل منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز، ومنطقة البلقان، الذين طالما كانوا موضع اهتمام القوى الكبرى، التي بدورها تريد الحفاظ على مصالحها في هذه المناطق الجيوبوليتيكية، حيث اختارت بعض الدول إقامة تحالفات مع القوى الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأخرى مع روسيا، فيما فرضت الصين نفسها كقوة عالمية اقتصادية، أجبرت معظم دول العالم، إن لم تكن كلها على إبرام اتفاقيات اقتصادية معها، ومن هنا لعبت الروابط الاقتصادية، والتحالفات العسكرية في المناطق ذات التحديات الأمنية، دوراً حاسماً في استراتيجيات التحالف في المناطق المجاورة لتركيا، مُشكِّلة لها في نفس الوقت تحديات تدفع بها إلى التكثيف من جهودها من أجل تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة.

الفرع الأول: تحالف دول الجوار التركي مع القوى الغربية

تلعب التحالفات مع القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، دوراً حاسماً في تشكيل الديناميكيات الإقليمية، لذلك فإن دول الجوار التركي مثل مصر في منطقة الشرق الأوسط، والسعودية والإمارات في منطقة الخليج العربي، اختاروا التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي طالما كانت القوة المهيمنة في منطقة الخليج، من خلال تقديمها للدول العربية الدعم العسكري مقابل النفط، وبمعنى آخر الاستقرار مقابل النفط.

- **التوجه المصري نحو الولايات المتحدة الأمريكية:** فرضت التغيرات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي عدة تحالفات جديدة، في إطار تركيبة النظام الدولي الذي أرسيت معالمه بعد نهاية الحرب

الباردة، بوجود قوة عظمى تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وقوى كبرى أخرى تتمثل في الصين وروسيا، اللذان استطاعا أن ينفردا بقرارهما في العديد من المواقف، دفاعا عن مصالحهما القومية والوطنية، من خلال عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد لحريتهما، في فرض إرادتهما على الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما حدث بالفعل إزاء الثورات العربية، حيث برزت الصين في المشهد العربي وبقوة، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتجاري، والعلاقات الدبلوماسية، أما روسيا فقد بدأ دورها بشكل تصاعدي مع بداية الثورة في سوريا، وجاء هذا على اثر الانكفاء والانزواء الأمريكي الذي سمح ب بروز القوتين في المشهد العربي، من اجل تجنب التصادم مع الرأي العام العربي، خصوصا بعدما قامت معظم الشعوب العربية بتركية الأحزاب الإسلامية وأوصلتها إلى الحكم، فاكثفت بوجودها التقليدي في منطقة الخليج ومصر.¹

ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصر حليف استراتيجي يملك مفتاح الحرب، والسلام في منطقة المتوسط لا يمكن الاستغناء عنه، والضامن لأمن الكيان الإسرائيلي، بينما تمثل الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لمصر القوة العظمى الأولى التي يمكن التحالف معها من اجل مواجهة العديد من القضايا الشائكة، ولا يمكن الاستغناء عنها، نظرا لاعتماد مصر بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية في المجالين الاقتصادي والعسكري، لاسيما فيما يتعلق باتفاقية المعونة التي جعلت من مصر تعاني التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أصبح بمثابة ورقة ضغط في يد أمريكا تستعملها وقت الحاجة إليها، أي عندما تتعارض مصالح الطرفين تهدد الإدارات الأمريكية مصر بقطع تلك المساعدات.²

لذلك أرغمت وخضعت كل الأنظمة السياسية التي حكمت مصر على الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " علاقة القوي بالضعيف"، ما عدا فترة الرئيس المخلوع محمود مرسي التي عرفت توترات عديدة في العلاقات بين البلدين، وشهدت تلك الفترة أحداث غير سابقة في مصر من بينها مهاجمة الشعب المصري للسفارة الأمريكية، على حادثة الإساءة إلى الدين الإسلامي، وإقالة العديد من الشخصيات العسكرية التي أعلنت سابقا ولائها التام للولايات المتحدة الأمريكية مثل الطنطاوي، وإعادة تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية، الأمر الذي أقلق الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا، وأصبحت تشك في الاستراتيجيات التي يتبعها محمد مرسي، فقررت التخلي عنه.

¹ - محسن صالح، محمد جواد على، محمد السيد سليم، وليد عبد الحي... وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014)، د ص.

² - منى حسين عبيد، "العلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة 25 يناير 2011"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (المجلد 29، العدد 7، 2018)، ص 222-223.

ليعود الدفء للعلاقات الأمريكية مع مصر في عهد الرئيس السيسي، حيث شهدت تحسناً في العلاقات الثنائية بين البلدين، منذ الانقلاب العسكري في عام 2013، حيث رحّبت واشنطن بجهود مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي في تبني حزمة إصلاحات اقتصادية مهمة بدعم من صندوق النقد الدولي، وزيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لواشنطن، وتبادل البلدين الرؤى بشأن تطورات موقف ملف سد النهضة، وتطورات الملف الليبي.¹

- **تحالف دول الخليج مع القوى الغربية:** فيما تعد منطقة الخليج، إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموماً والأمريكية بوجه خاص، وذلك بسبب العديد من العوامل الجيوبوليتيكية والاقتصادية والأمنية، حيث تتميز منطقة الخليج بوفرة موارد الطاقة الرئيسية، إذ تتمتع باحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، وتُعد السعودية أكبر بلد منتج ومصدّر للنفط في المنطقة والعالم، إذ تحتل المركز الأول من الاحتياطيات بما يقارب حوالي 264.2 مليار برميل، وهو ما يشكل حوالي 25% من احتياطي النفط العالمي.²

وإضافة إلى ذلك تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها الغربيون مثل: فرنسا وبريطانيا بالعديد من القواعد والمنشآت العسكرية في منطقة الخليج العربي لدعم مصالحها الأمنية والاستراتيجية في المنطقة، وتلعب هذه القواعد دوراً حاسماً في العمليات العسكرية الأمريكية، وحماية ممرات الشحن الحيوية، والاستجابة للتحديات الأمنية الإقليمية.

وفيما يلي بعض القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية في الخليج العربي:

- **القاعدة الجوية في قطر:** تقع جنوب غرب الدوحة في قطر، وتعتبر واحدة من أكبر وأهم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وهي بمثابة قاعدة عمليات أمامية للقيادة المركزية الأمريكية، ويوجد بها مقر قيادة العمليات الجوية المشتركة ومقر قيادة القوات الخاصة، إضافة إلى الطائرات والأفراد ومرافق القيادة، تلعب قاعدة العديد دوراً حاسماً في دعم العمليات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.³

¹ - إسرائ أحمد فؤاد، "تطور للعلاقات المصرية الأمريكية في عهد السيسي"، نشر على الرابط <https://bit.ly/4747xDB> بتاريخ 2020/11/09، تاريخ تصفح الموقع 2023/12/16.

² - سليم كاطع علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)"، مجلة ساسةيات دولية، جامعة بغداد، (العدد الخامس والأربعون، 22010) ص 136-137.

³ - موقع سبوتنيك عربي، "ما هو حجم الوجود العسكري الأمريكي في قطر؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3U8YsGQ> بتاريخ 2021/07/07، تاريخ تصفح الموقع: 2024/01/19.

- قاعدة الدعم البحري في البحرين: يقع المقر الرئيسي للأسطول الخامس للبحرية الأمريكية في البحرين في العاصمة المنامة، وتعمل هذه المنشأة كقاعدة بحرية رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، مروراً بالمحيط الهندي وبحر العرب، وتلعب دوراً رئيسياً في ضمان الأمن البحري بما في ذلك حماية الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس.¹

معسكر عريفجان في الكويت: وبعد معسكر عريفجان، الواقع في الكويت، بمثابة قاعدة لوجستية ودعم للعمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة التي يعتبرها الغرب منطقة انطلاق رئيسية للقوات الأمريكية، وذلك لأنها توفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة لدعم المهام الإقليمية.²

معسكر بورينغ في الكويت: إن معسكر بورينغ (BUEHRING) الواقع أيضاً في الكويت، وهو عبارة عن قاعدة عمليات أمامية تستخدم للتدريب، ويدعم جاهزية القوات العسكرية الأمريكية العاملة في المنطقة، ويتواجد بالكويت عدد كبير من الجنود الأمريكيين في الخليج، يتجاوز عددهم 16 ألف جندي، يتمركزون في القاعدتين "عريفجان" و"بورينغ".³

قاعدة ثمرت الجوية (عمان): يستخدم الجيش الأمريكي قاعدة ثمرت الجوية في عمان لأغراض مختلفة، حيث تقدم عُمان للقوات الأمريكية تسهيلات عسكرية، بالسماح للجيش الأمريكي باستخدام المرافق والمطارات العمانية كمركز عبور ودعم للعمليات الجوية في المنطقة، حسب الاتفاقية التي أبرمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980،⁴ وعلى الرغم من أنها ليست بارزة مثل بعض القواعد الأخرى، إلا أنها لعبت دوراً في الأنشطة العسكرية الإقليمية.

وفيما يلي أهم قاعدتين عسكريتين تابعتين لفرنسا وبريطانيا:

-قاعدة معسكر السلام الفرنسية في الإمارات: يعد معسكر السلام القاعدة العسكرية الفرنسية البحرية الوحيدة في منطقة الخليج، تم تدشينها عام 2009 في ميناء زايد بأبوظبي، ويتواجد به نحو 700

¹ - موقع الجزيرة، " الأسطول الأميركي الخامس.. قوات ترافق حوالي 7 ملايين كيلومتر مربع"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3MPGIvb> بتاريخ: 2023/08/31، تاريخ تصفح الموقع 2023/09/16

² - محمد فهد، "القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3U7FPDc> بتاريخ

2018/04/15، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/19

³ - موقع القبس، "12 ألف جندي أميركي في بورينغ وعريفجان"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3XJGmfG> بتاريخ:

2023/03/04، تاريخ تصفح الموقع: 2023/09/16

⁴ - المرجع نفسه.

عسكري فرنسي في الإمارات موزعين بين معسكر السلام بميناء أبو ظبي، والقاعدة الجوية بالظفرة، على بعد نحو 32 كيلومترا جنوب غرب أبو ظبي.¹

-قاعدة إتش إم إس الجفير البريطانية في البحرين: أعادت بريطانيا في عام 2014 افتتاح قاعدة "إتش إم إس الجفير" (HMS JUFAIR) المتواجدة في البحرين، بعد أن استولت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعدما حصلت البحرين على استقلالها من الإمبراطورية البريطانية عام 1971، والتي تعد جزءاً من الوجود البحري للمملكة المتحدة في المنطقة منذ 1935،² وهذا الوجود له أهمية استراتيجية بالنسبة للمصالح البريطانية المتعددة الأوجه، والتي تشمل الاعتبارات الاقتصادية، والطاقة، والأمنية، والجيوبوليتيكية.

وتقع هذه القواعد في مواقع استراتيجية في منطقة الخليج، اختارتها الدول التي أنشأتها من أجل مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك التهديدات المحتملة من إيران، وعمليات مكافحة الإرهاب، وحماية البنى التحتية الحيوية، والحدود البحرية ومصادر الطاقة... الخ. ويعكس الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني والفرنسي في منطقة الخليج العربي، اهتمام الغرب بالمنطقة، وسعيه المتواصل إلى حماية مصالحه ونفوذه فيها، سواء كان ذلك بالوسائل الدبلوماسية أو بالوسائل العسكرية.

وهذا ما يشكل تحدياً بالنسبة لتركيا في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في منطقة جوارها العربي، حيث تعد مسألة ضمان أمن واستقرار الخليج أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول الغربية لحماية مصالحها في مجال الطاقة، والتبادل التجاري، وبهذا تكون تحركات تركيا في المنطقة مقيدة، بالرغم من أنها شريك وحليف استراتيجي للغرب منذ زمن طويل، إلا أن هذا الأخير لا يوافقها في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية الكبرى، لاسيما منها المتعلقة باسترجاع أمجاد الماضي في المنطقة العربية، لذلك فإن الولايات المتحدة وحلفائها يشكلون عائقاً لتركيا في المنطقة، عندما تريد الخروج عن الإطار المسموح لها باللعب فيه في المنطقة العربية ومنطقة الخليج بوجه خاص.

ومن هنا تستمد منطقة الخليج دورها كمركز تجاري رئيسي، وأهميتها الجيوبوليتيكية في سياق شؤون الشرق الأوسط. حيث تعد منطقة الخليج موطناً لأكبر احتياطي النفط والغاز في العالم، إذ تمتلك دول مثل المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، احتياطي نفطية كبيرة، مما يجعلهم لاعبين رئيسيين في أسواق الطاقة العالمية، ولهذا السبب تعتمد

¹ - المرجع نفسه.

² - موقع آر تي أونلاين (RT Online)، "البحرين.. افتتاح أول قاعدة عسكرية بريطانية بالخليج"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3tWApAb> بتاريخ 2018/04/05 ، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/19.

الاقتصادات الغربية بشكل كبير على دول المنطقة، لأن تدفق النفط فيها مستقر وغير منقطع، بإمكانه أن يلبي احتياجاتهم من الطاقة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وهذا لن يتوفر إلا بالسيطرة على كل التوترات، والنزاعات في المنطقة، لأن الانفلات الأمني في المنطقة له تداعيات كبيرة على إنتاج أو نقل النفط والغاز من الخليج على أسواق الطاقة العالمية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ونقص محتمل في الإمدادات للدول الغربية.

الفرع الثاني: تداعيات اقتناء تركيا لمنظومة "إس-400"

على إثر اقتناء تركيا لمنظومة صواريخ "إس-400" الروسية فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا عقوبات اقتصادية كبيرة، شكلت لها تحديات معقدة، وأصبحت تشكل عائق حقيقي لأهداف تركيا الجيوبوليتيكية.

تضمنت العقوبات الأمريكية على تركيا حظر جميع تراخيص التصدير الأمريكية، وقطاع التمويل، ووضع قيود على تأشيرات دخول المسؤولين الأتراك إلى الولايات المتحدة، لا سيما منهم المنتمين إلى المؤسسات المختصة في الصناعات الدفاعية التركية، وهذا يعني أن تركيا لن تستطيع شراء الأسلحة من الولايات المتحدة، أو حتى قطع الغيار الخاص بالصناعات الأمريكية التي اقتنتها منها سابقا، وكذلك منع تركيا من الاستفادة من قروض التمويل التي تفوق 10 ملايين دولار، يقدمها بنك الصادرات والواردات الأمريكي، ومنعها أيضا من الحصول على أي دعم من المؤسسات المالية التي تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية.¹

كما تم استبعاد تركيا من عملية شراء طائرة (F-35) الأمريكية بسبب صفقة "إس-400"، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن المنظومة الروسية المتمثلة في صواريخ "إس-400"، صُنعت خصيصا لجمع معلومات حول قدرات الطائرة (F-35)، وهذا ما اعتبرته يشكل خطرا أمنيا يهدد أمن التكنولوجيا الأمريكية، وصرح العديد من المسؤولين الأمريكيين أن طائرات (F-35) الأمريكية، ومنظومة صواريخ "إس-400" الروسية لا يمكن أن يتعايشا في بلد واحد.²

انعكست شراء صفقة منظومة سلاح صواريخ "إس-400" بين روسيا وتركيا بالسلب على علاقات تركيا بحلفائها الغربيين، لا سيما منهم الولايات المتحدة الأمريكية، ودول حلف شمال الأطلسي، حيث أدى قرار تركيا بشراء منظومة صواريخ "إس-400" إلى خلق توترات داخل الناتو، لأن منظومة صواريخ "إس-400" الروسية لا تتوافق مع أنظمة الدفاع التي يعتمد عليها حلف شمال الأطلسي، الأمر

¹ - إيمان أحمد عبد الحليم، "تداعيات اقتناء تركيا منظومة "إس-400" في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، (قطر، 2021/03/01)، ص 3.

² -Bdullah Kesfelioglu, Edebali Murat Aka and Others.... ,Turkey's of The S-400 System , (Trt World Research Centre, August 2019), P:12.

الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن دمج منظومة الصواريخ الروسية في بنية الدفاع الجوي والصاروخي لحلف الناتو، مما قد يعرض أمن التكنولوجيا والأفراد العسكريين الأميركيين للخطر، كما تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بأن صفقة "إس-400" عملية يمكنها أن تزيد من التعاون بين تركيا وروسيا في قطاع الدفاع، بالرغم أن هذا قد يوفر لتركيا درجة معينة من الاستقلال الاستراتيجي، إلا أنه أيضا يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العلاقات المستقبلية التركية-الروسية، خاصة في اعتماد تركيا على روسيا للحصول على القدرات الدفاعية الحيوية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تشجع حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي على إقامة مثل هذه العلاقات مع روسيا، لأنه في الأساس، تم إيجاد خلق منظمة شمال الأطلسي من أجل مواجهة امتداد أيديولوجية الاتحاد السوفياتي سابقا، لذلك عارضت الولايات المتحدة، حليفتها في الناتو بشدة بعد حصول تركيا على نظام "إس-400" وفرضت عليها العديد من العقوبات بموجب قانون مكافحة أعداء أمريكا.

وبالتالي خلقت عملية شراء منظومة صواريخ "إس-400" لتركيا مجموعة معقدة من التحديات الجيوبوليتيكية والأمنية والاقتصادية، حيث أدت هذه العملية إلى توتر العلاقات مع الحلفاء الرئيسيين، وأثار العديد من الإشكالات حول التزام تركيا بحلف شمال الأطلسي من عدمه، مما أثر على مكانة تركيا داخل الحلف وقدرتها على التعاون في مختلف المبادرات الأمنية والدفاعية، كما تسببت في خسارة تركيا في المشاركة في برنامج (F-35)، مما يعني خسارة الفرص الصناعية والاقتصادية للصناعات الدفاعية التركية، وهذا الوضع قد يفرض على تركيا عقبات أمام أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي، والمجتمع الدولي، بسبب العزلة الجيوسياسية التي تسببت فيها الصفقة التركية-الروسية.

وهذا لا يعني أن اقتناء تركيا منظومة صواريخ إس-400 الروسية قرار خاطئ، إنما يشكل لها تحديًا يضاف إلى التحديات الأخرى المتعلقة بموقعها الجيوبوليتيكي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال معارضة للصفقة على الرغم من محاولات تركيا المتكررة في إقناع حليفتها بأنها بحاجة ماسة إلى حماية مجالها الجوي من التهديدات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن يتسبب فيها جوارها غير المستقر.

الفرع الثالث: تعارض العثمانية الجديدة مع مصالح الغرب

يخبرنا التاريخ أن بريطانيا بذلت جهودا كبيرة في إنهاء الحكم العثماني، الذي طالما كان مصدر تهديد لمصالحها في المنطقة العربية، خاصة منها المصالح المتواجدة في منطقة الخليج العربي، والتي كانت أسواقاً مهمة للتجارة الدولية لا سيما منها التجارة البريطانية، كما تتمتع منطقة

الخليج العربي بموقع جيوسياسي يساعدها على التجارة، ويربط بريطانيا بمستعمراتها آنذاك مثل الهند،¹ وبذلك غطت الإمبراطورية البريطانية مناطق شاسعة من العالم ولعبت دوراً أساسياً في تشكيل النظام الغربي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث مهدت الإمبراطورية البريطانية الطريق لانتشار القيم والمؤسسات والأعراف الغربية، وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة مشتركة عالمية، وتركت الأنظمة القانونية البريطانية والهياكل البرلمانية والمؤسسات التعليمية آثاراً دائمة على العديد من المستعمرات السابقة، بفضل قوتها الصناعية والاقتصادية وعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك فانه عندما نتحدث تركيا عن استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، فهذا يثير مخاوف الدول الغربية، لأن هذا المشروع يهدد المصالح الغربية والقيم الديمقراطية، لا سيما وأن المشروع العثماني الجديد ارتبط بالسياسات الداخلية لحزب العدالة والتنمية، والتي واجهت انتقادات بسبب تأثيرها على المؤسسات في تركيا، وإثارتها للعديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

توجد فجوة كبيرة بين تعريف الحكومة التركية لنفسها، والصورة التي ترؤجها وسائل الإعلام التركية عنها، حيث ترى الحكومة التركية بأنها حكومة شرعية اختارها الشعب بإرادته وفق المعايير التي حددتها الديمقراطية، إلا أن الإعلام الغربي يرى أن النظام السياسي التركي محدد من تلقاء نفسه وصور لنفسه ديمقراطية خاصة به، والديمقراطيات الغربية لا تعترف بهذا المنظور، لذلك لم تتلق تركيا أي دعم من حلفائها الغربيين في مواجهة أهم تهديدين على مستوى الأمن الداخلي، وهما هجوم حزب العمال الكردستاني الذي بدأ في جويلية 2015، ومحاولة الانقلاب التي قامت بها جماعة غولن في جوان 2016،² لأن النظام السياسي التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية، يثير مخاوف الدول الغربية عندما يحاول أن يمزج بين الأيديولوجية الغربية، والإسلام السياسي، أو عندما يعمل على إحياء مشاريع تتعلق بأمجاد الماضي، ومثل هذه المخاوف يمكن أن تؤدي إلى توتر علاقات تركيا مع الدول الغربية التي بدورها تعطي الأولوية للقيم الغربية.

وفي هذا السياق صرح الرئيس الأميركي الرئيس جو بايدن أثناء حملته الانتخابية في عام 2020، بأنه سيسعى للتعاون مع المعارضة التركية من أجل إسقاط الرئيس التركي أردوغان، وهو ما تم تطبيقه بالفعل خلال الانتخابات الرئاسية التركية التي جرت في ماي 2023، عندما أعلن الرئيس جو بايدن صراحة أن على واشنطن أن تشجع المرشح كمال كيلجدار من أجل هزيمة أردوغان عبر صناديق الاقتراع، وجاء هذا بعد عدم الرضى الأمريكي على التغييرات التي طرأت على السياسة

¹ -عبد الله سليمان المغنى، "موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل، المتصالح (خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين)"، مجلة وقائع تاريخية، (مركز البحوث والدراسات التاريخية الشارقة، العدد 34، جانفي 2021)، ص: 450.

² -Şener Aktürk, op.cit, p94.

التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سُدّة الحكم في البلاد، والذي انتهج سياسة خارجية تعتمد نوعاً ما على مبدأ استقلالية القرار، وحريصة على تحقيق علاقات متوازنة مع مختلف القوى العالمية والإقليمية،¹ بما يحقق مصالح البلاد الإستراتيجية، ويحافظ على مكانتها كقوة إقليمية صاعدة تطمح لاسترجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية.

وحسب التقرير الاستخباراتي لعام 2020 الذي قدمته المخابرات العسكرية الإسرائيلية، تم إدراج تركيا ضمن الدول، والمنظمات التي تشكل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي. لكن التقديرات الاستخباراتية لم تتوقع أي احتمال لحدوث مواجهة مسلحة بين البلدين، وتزامن الكشف عن هذا التقرير مع تصاعد الخطاب الإسرائيلي ضد تركيا، بعد تنامي قوة تركيا في الشرق الأوسط، بما في ذلك تعزيز نفوذها في القدس وداخل الأراضي الفلسطينية، من خلال جمعيات التمويل وتعزيز التعاون مع الفلسطينيين. ومما يزيد من تأجيج هذه الادعاءات حقيقة أن تركيا قدمت الأرشيف العثماني الذي يحتوي على عشرات الآلاف من السجلات المتعلقة بتسجيل الأراضي داخل مملكة الإمبراطورية العثمانية السابقة، وهي وثائق تم تسليمها حصرياً إلى السلطة الفلسطينية.² الأمر الذي يتعارض مع مصالح الإسرائيليين والغرب على حد سواء، على ما يترتب عن هذه الوثائق من آثار محتملة لعرقلة المشروع الصهيوني الكبير على المدى الطويل. وقد يؤثر ذلك أيضاً على قدرة إسرائيل على الحفاظ على سيطرتها، وسلبها لممتلكات اللاجئين الفلسطينيين.

وبالرغم من أهمية تركيا في نظر الولايات المتحدة باعتبارها شريك استراتيجي لها، وعنصرًا مهمًا في الحسابات الأميركية والغربية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث استطاعت تركيا أن تعزز مكانتها لدى المنظومة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، بفضل الأدوار التي قامت بها خاصة عندما شاركت في التحالف ضد دولة العراق، من خلال السماح للولايات المتحدة الأميركية باستخدام أراضيها لتنفيذ عمليات عسكرية ضدها،³ إلا أن أهداف السياسة الخارجية التركية في ظل المشروع العثماني الجديد قد لا تتماشى دائماً مع أهداف الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، اتبعت تركيا مبادرات دبلوماسية وعسكرية تتعارض أحياناً مع مصالح الدول الغربية، خاصة في النزاعات الجيوبوليتيكية مثل الحرب الأهلية السورية والتوترات في شرق البحر

¹ - صالحة علام، "بعد دعمها "حماس" .. العلاقات التركية الأميركية في مهبّ الريح"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/42n5QAq> بتاريخ 2023/11/02، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/02

² - محمد محسن وتد، "لماذا أدرجت إسرائيل تركيا على لوائح التهديد لأمنها القومي؟"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3UpD2p4> بتاريخ 2020/01/17، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/01

³ - بكر البدور، "تركيا والولايات المتحدة بين التضاد والتعاون"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3SIZUyc> بتاريخ 2018/08/06، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/01

الأبيض المتوسط، إضافة إلى ذلك انتهجت تركيا في السنوات الأخيرة، سياسة خارجية أكثر استقلالية، وسعت إلى إقامة شراكات مع قوى غير غربية، مثل روسيا والصين.

ومن هذا المنطلق، يمكن التخمين بأن المشروع العثماني الجديد وتداعياته على علاقات تركيا مع الغرب يمكن أن يصبح مصدراً للخلاف والقلق، حيث يرى البعض أن هذا يمثل مسعى نحو سياسة خارجية مستقلة تمهد الطريق لدورها المهم كشريك فاعل على الساحة العالمية، فيما يعبر آخرون عن مخاوفهم بشأن النزاعات المحتملة والانحراف عن القيم الغربية وسط ديناميكيات جيوسياسية معقدة ومتطورة، خاصة وأن هذا المشروع العثماني الجديد ينبثق من القومية التركية التي يغذيها الوعي بالهوية التاريخية، مما قد يؤدي هذا الوضع إلى الاحتكاك مع الدول الغربية المتخوفة من عودة المشاعر القومية التي قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي.

الفرع الرابع: تحالف دول الجوار التركي مع روسيا:

عززت روسيا علاقاتها ووسعت نفوذها، مع دول الجوار العربي والفارسي لتركيا، ودول جوار الجوار، مثل إيران وسوريا، والجزائر، مقارنة بالقوى الغربية الكبرى الأخرى، من خلال الشراكات العسكرية والاقتصادية، مثلما حققت الصين نجاحات كبيرة من خلال مبادرة الحزام والطريق، حيث قامت تشييد العديد من الاستثمارات في البنى التحتية، وأبرمت العديد من صفقات الطاقة مع دول الخليج والشرق الأوسط، وتعكس هذه التحالفات بروز نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تسعى الجهات الفاعلة الإقليمية من خلال علاقاتها مع هذه القوى العظمى لتعظيم المصالح الاستراتيجية وسط تغيرات القوة العالمية.

- **التحالف الروسي السوري الإيراني:** يعد التحالف السوري الروسي الإيراني بمثابة تطور جيوسياسي مهم، يشكل تحدياً كبيراً أما العلاقات التركية السورية، وعلى أهداف تركيا الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن التحالف بين سوريا وروسيا تعمق على مرّ السنين، وتتميز بالتعاون العسكري والدعم الدبلوماسي والعلاقات الاقتصادية، والدعم الروسي للحكومة السورية بقيادة الرئيس بشار الأسد في النزاع السوري منذ سنة 2011.

وقد لعبت القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط في سوريا، دوراً حاسماً في هذا التحالف، وتعتبر القاعدة العسكرية طرطوس المنشأة البحرية الروسية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط، بعد أن سمح النظام السوري لروسيا باستخدام المنشأة البحرية

مجاناً لمدة 49 عاماً، ومنحها السيادة على القاعدة البحرية. عام 2017 وفقاً للاتفاق الذي أبرمه الطرفان في سنة 2017.¹

حيث قدمت روسيا مساعدات عسكرية للحكومة السورية، بما في ذلك الغارات الجوية والتدريب وتوريد الأسلحة، وكانت قاعدة طرطوس البحرية بمثابة مركز لجستي للعمليات العسكرية الروسية في المنطقة، حيث تتيح قاعدة طرطوس لروسيا الوصول إلى موانئ المياه الدافئة، ويسمح لها بإظهار القوة في المنطقة وحماية مصالحها، وبذلك يكون التحالف السوري الروسي قد عزز النفوذ الجيوبوليتيكي الروسي في الشرق الأوسط. وسمح لروسيا بتأكيد نفسها كلاعب رئيسي في النزاع السوري وتشكيل نتيجة التطورات السياسية في المنطقة.

فيما تشكلت قناة لدى صناع القرار الروس، بأن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي لن يفيداً في شيء، لذلك اتخذت روسيا قرار بتدعيم البرنامج النووي الإيراني، وإيجاد الحجة لهذا التدعيم أمام الرأي العالمي، وهو أن روسيا تحتاج بان إيران لا تسعى إلى استخدام النووي لأغراض عسكرية، بل هو موجه لبرامج ومشاريع متعلقة بالجانب المدني،² وبذلك تكون روسيا قد اتخذت موقفاً مخالفاً لمواقف القوى الغربية تجاه الملف النووي الإيراني، ومن خلال هذا الموقف تؤكد بأنها تسعى بأن تكون قوة عالمية منافسة في النظام الدولي، وتؤكد إيران بأنها تسعى إلى إثبات قوتها على أنها قوة إقليمية في المنطقة لا يستهان بها.

وبذلك كان للتحالف السوري الروسي الإيراني، من خلال التواجد العسكري الروسي في سوريا وتقديم دعم شامل لنظام بشار الأسد،³ ودعم روسيا للملف النووي الإيراني آثار كبيرة على العلاقات السورية التركية، وتداعيات عديدة على الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في سوريا، والمنطقة ككل، لأن هذا التحالف الاستراتيجي بين سوريا وروسيا وإيران في المنطقة، يتناقض مع مواقف تركيا بشأن مختلف القضايا الإقليمية، بما فيه النزاع السوري والبرنامج النووي الإيراني، خاصة وأن هذا التحالف لعب دوراً حاسماً في ديناميكيات النزاع السوري، وساهم في ترسيخ سيطرة النظام السوري لسنوات بعد الانتفاضة الشعبية منذ 2011، مما خلف لتركيا أزمة لاجئين كبيرة.

¹ - موقع العربية، "بعد حميميم.. روسيا تعزز قبضتها على قاعدة طرطوس"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3Hs3eYj>

بتاريخ 2021/05/13 ، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/20

² - الناصر دريد سعيد، لقمان حكيم رحيم، "دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة جامعة التنمية البشرية، (المجلد 2، العدد 4، 2016)، ص: 78.

³ - المرجع نفسه، ص: 84.

وكان من أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت تركيا تتورط في النزاع في سوريا، إدراكها أن التحالف الروسي الإيراني السوري يشكل خطراً على المصالح التركية خاصة منها تلك المصالح المتعلقة بموقعها الجيوبوليتيكي، مثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية.

- **التحالف الروسي الجزائري:** تحافظ الجزائر وروسيا على علاقات دبلوماسية تاريخية تعود إلى حقبة الاتحاد السوفياتي، الذي يعتبر أول دولة في العالم أقامت علاقات دبلوماسية مع الجزائر بعد الاستقلال، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اعترفت الجزائر بروسيا الاتحادية رسمياً في 26 ديسمبر 1991¹ واتسمت بعدها علاقة الجزائر بروسيا بالتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، حول مختلف القضايا الدولية، وكثيراً ما يتقاسم البلدان مواقف مشتركة بشأن مسائل عديدة، مثل التعددية القطبية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومعارضة الإجراءات الأحادية التي تنتهك القانون الدولي، وحق الشعوب في تقرير مصيرها...الخ.

يشمل التعاون بين الجزائر وروسيا عدة مجالات منها التعاون الاقتصادي، والتعاون العسكري، والتعاون في مجال الطاقة والتجارة، إذ تشارك روسيا في مشاريع النفط والغاز في الجزائر، ويجري البلدان مشاورات دبلوماسية حول مختلف القضايا، لاسيما في مجال الطاقة باعتبار البلدين لاعبين رئيسيين في سوق الطاقة العالمية، فالجزائر تتربع على احتياطاتها الكبيرة من الهيدروكربونات، في حين تعتبر روسيا إحدى الدول الرائدة في إنتاج الطاقة في العالم. حيث تساهم المناقشات حول مشاريع النفط والغاز والتنقيب والإنتاج، والحوار الدبلوماسي المنتظم في الحفاظ على العلاقات الثنائية وتعزيزها.²

وتعد الجزائر مشترياً مهماً للمعدات العسكرية الروسية، بما في ذلك الطائرات والدبابات وأنظمة الدفاع الأخرى، إذ اعتمد الجيش الجزائري تاريخياً على الأسلحة الروسية، وكان التعاون الدفاعي جانباً بارزاً في علاقتهما الثنائية، لا سيما وأن البلدين لديهما طموحات جيوسياسية متوافقة، فالجزائر تطمح إلى دور ريادي يجعل منها قوة إقليمية في إفريقيا، ويخرجها من دائرة الدول الصغيرة، فيما تطمح روسيا بدورها إلى ترسيخ وجودها في دولة إفريقية مستقرة من جهة، وتضمن لها مراقبة الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية.³

¹ - شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، مجلة مدارات سياسية، (المجلد 1، العدد 1، 2017)، ص: 119.

² - المرجع نفسه، ص ص 119-120.

³ - احمد قاسم، "العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية"، نشر على الرابط: <https://n9.cl/ep6b8> بتاريخ 2023/10/04، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/16

وعليه فإن طموح تركيا في أن تصبح شريكاً اقتصادياً للجزائر يواجه تحديات عديدة، خاصة في سياق العلاقات الاقتصادية التاريخية للجزائر مع روسيا، التي تعتبر إحدى العلاقات الاقتصادية الراسخة، والمتميزة على مرّ التاريخ.

ولعلّه من المفيد أن نؤكد أن السفير التركي بالجزائر محمد مجاهد كوجيك يلماز في سنة 2023، صرح بأن حجم التجارة الثنائية بين البلدين بلغ 5.3 مليار دولار في عام 2022، وتهدف تركيا إلى عمّا يزيد على 10 مليار دولار في المستقبل القريب، وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين.¹

وبالرغم من العلاقات التركية في تطور مستمر، إلا أنها تواجه تحديات تتطلب نهجا دبلوماسيا دقيقا من جانب تركيا، لا يركز على الفرص الاقتصادية فحسب، بل أيضا على التعاون الاستراتيجي والمنفعة المتبادلة. علاوة على ذلك، فإن فهم واحترام السياق التاريخي للعلاقات الاقتصادية الجزائرية مع روسيا أمر ضروري لتركيا لإقامة شراكة اقتصادية ذات مصداقية ودائمة مع الجزائر، لأن العلاقات الاقتصادية الروسية الجزائرية لها جذور تاريخية، وتشمل تعاونًا واسع النطاق في مختلف القطاعات، مثل الطاقة والدفاع، تستدعي من تركيا تقديم مزايا تنافسية تتماشى مع المصالح الاقتصادية للجزائر، خاصة فيما يتعلق بالمواقف في القضايا الدولية، مثل الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، والاعتراف بان حماس حركة تحررية وليست منظمة إرهابية...الخ.

الفرع الخامس: بروز الصين قوة اقتصادية وسياسية عالمية

تعمل الصين على توسيع نفوذها الاقتصادي على مستوى العالم، بما في ذلك المناطق الجيوبوليتيكية مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، ويشكل انخراط الصين الاقتصادي فيها جزءاً من استراتيجية سياستها الخارجية، خاصة في مجالات التبادل التجاري والاستثمار وتطوير البنى التحتية، وتعد مبادرة مشروع الحزام والطريق من اهم المشاريع التي سمحت لبيكين بتوسيع نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، لأنها تهتم بالبنى التحتية والتنمية الاقتصادية.

تطمح مبادرة الحزام والطريق إلى ربط الصين بمناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك دول آسيا ودول الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، ووضعهم على مسار جديد من النمو الأعلى والتنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال ربط البنية التحتية بشبكة من السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ، من اجل زيادة التجارة والاستثمار، وأصبحت دول الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز مشاركين رئيسيين في مبادرة الحزام والطريق، فأدى الانخراط في المشروع إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين،²

¹ - المرجع نفسه.

² - Peter Wolff, "china's 'Belt and Road' Initiative – Challenges and Opportunities", German Development Institute , (Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2016), p: 3-4.

قامت الصين باستثمارات كبيرة في الشرق الأوسط، منها مشاريع متعلقة بالبنية التحتية، وقطاعات أخرى مثل قطاع الطاقة، حيث أظهرت الصين اهتمامها الكبير بهذا القطاع الحيوي، وخاصة فيما يتعلق بصفقات النفط والغاز، والمشاركة في مشاريع الطاقة والشراكات مع مختلف البلدان في المنطقة، فأصبحت منطقة الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهمية بالنسبة لأمن الطاقة في الصين.

وفي الوقت نفسه رحّبت دول المنطقة بالاستثمارات الصينية، مما ساهم في التنمية الاقتصادية، وعلى نحو مماثل في البلقان والقوقاز شاركت الصين في مشاريع البنية التحتية التي تعمل على تعزيز الاتصال، مثل تطوير الموانئ والطرق السريعة والسكك الحديدية، وبالتالي أدت هذه المشاركات الاقتصادية إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية، وتعزيز العلاقات السياسية، خاصة وأن الصين تسعى في سياستها الخارجية إلى بناء شراكات اقتصادية قوية تتجنب التورط في النزاعات الإقليمية أو النزاعات السياسية.

وهكذا أصبح للوجود الاقتصادي الصيني القدرة على التأثير على الديناميكيات الإقليمية، بما في ذلك العلاقات بين الدول وتحالفاتها الجيوبوليتيكية، الأمر الذي جعلها تكثف من نشاطاتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وأصبحت ترى نفسها كصانع سلام في المنطقة، حيث سعت إلى توسط تاريخي بين المملكة العربية السعودية وإيران وأعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما، ورأت الصين أن الخصام طويل الأمد بين السعودية وإيران، لا يخدم مصلحتنا الطرفان لأنه يؤثر سلباً على المصالح التحاورية بين الأطراف المتخاصمة، فيما قد يتطور ويشكل خطر على أمنهما واستقرارهما.¹

ومن خلال هذا التأثير الصيني، أصبحت منطقة الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي منطقة نفوذ وتنافس جديدة بين عدة فواعل، مثل الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وتركيا... الخ، حيث أصبح كل قطب يسعى لتعزيز حضوره بالمنطقة وجذبها لصالحه، بالرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر حضوراً وتأثيراً في المنطقة، من حيث علاقاتها الأمنية والإستراتيجية مع بلدان المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالحضور العسكري الكثيف المتواجد في أكثر من دولة عربية في المنطقة، إلا أن الحضور الاقتصادي والاستثماري والتكنولوجي الصيني قد تجاوز في بعض الأحيان نظيره الأمريكي، حيث أصبحت الصين مؤخراً أكبر شريك تجاري لدول الخليج العربي، فعلى سبيل المثال وقّعت الصين عدداً من الاتفاقات الاقتصادية مع السعودية عام 2022 وصلت قيمتها إلى حوالي 50

¹ - موقع دويتش فيلا dw، "طموحات الصين كـ"صانع سلام" .. دور ممكن في الشرق الأوسط؟"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/4298U35> بتاريخ 2023/04/29، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/21

مليار دولار، وكذلك أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للإمارات بأكثر من 60 مليار دولار، وهناك توقعات أن يصل حجم التجارة الثنائية بين البلدين إلى حوالي 200 مليار دولار بحلول عام 2030.¹

فيما صرح أيضا الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال الاجتماع المنعقد في مدينة شيان الصينية، بين الصين ودول آسيا الوسطى، خلال شهر ماي 2023 "إن الصين مستعدة لمساعدة دول آسيا الوسطى على بناء قدراتها الدفاعية، وتعزيز اتفاقات الاستثمار مع دول آسيا الوسطى"، خاصة مع الدول التي شكلت فضاء الاتحاد السوفياتي سابقا مثل: كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، والتي وصل حجم تجارتها معهم في عام 2022 إلى 70 مليار دولار، ركزت فيها الصين على الاستثمار في مجال الطاقة، ومشاريع البنية التحتية الأخرى، مثل، خطوط سكك حديد تربط الصين بأوروبا، مروراً بآسيا الوسطى أو منطقة القوقاز.²

يتبين لنا أن للصين عدة حوافز تجعلها تسعى لحل النزاعات في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، ومنطقة القوقاز، حيث يمكنها الاستقرار في المنطقة من العديد من الفوائد خاصة في المجال الاقتصادي، خاصة وأن الصين لديها مصالح حيوية في الشرق الأوسط تتمثل في الحصول على الخامات الأولية والوصول إلى الأسواق، والتي تعتبرها خطوات ذات أولوية في استراتيجيات تحقيق مصالحها الجيوبوليتيكية الكبرى، حيث كانت الصين منذ فترة طويلة شريكا تجاريا رئيسيا لدول الشرق الأوسط، لا سيما في مجال توريد الطاقة، اشترت النفط واستثمرت أكثر من 273 مليار دولار في المنطقة بين عامي 2005 و2022، وتحقيقها لهدف التوصل لإيجاد طريقة للاتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية، يكشف لنا مدى طموح الصين في أن تصبح لاعبا أكثر أهمية في الشرق الأوسط،³

ووفق دراسة أجرتها جامعة بوسطن الأمريكية، فإن الصين قد روجت لنفسها منذ بدء مبادرة مشروع الحزام والطريق، كزعيم للعالم النامي، ومصدر حيوي للتمويل، حيث قدمت الصين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2021، ما يقارب 114 مليار دولار كتمويل لفائدة التنمية في القارة الإفريقية، وهو الأمر الذي دفع بالحكومات الأوروبية الى جانب الحكومة الأمريكية إلى توسيع نطاق التعاون مع بعض الدول النامية خاصة في إفريقيا، لمواجهة النفوذ الصيني.⁴

¹ - خليل العناني، "هل تصطدم أميركا مع الصين في الشرق الأوسط؟"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/enMvupe>

بتاريخ 2023/07/20، تاريخ تصفح الموقع 2023/01/23

² - موقع الجزيرة، "خلال قمة غير مسبوق.. الرئيس الصيني: بكين مستعدة لمساعدة دول آسيا الوسطى على بناء قدرات دفاعية"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/RiufhCx> بتاريخ 2023/05/19، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/23

³ - موقع دويتش فيلا dw، (طموحات الصين ك"صانع سلام....)، مرجع سابق.

⁴ - مركز إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية؟، ما مستقبل مبادرة الحزام والطريق الصينية؟، نشر على الرابط: <https://2u.pw/KcZ6rkg> بتاريخ 2023/10/24، تاريخ تصفح الموقع: 2024/01/23.

يمكن القول إن النفوذ الصيني المتنامي في العالم، وخاصة في كل من منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي، والبلقان والقوقاز، من خلال الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق، يعد عاملاً بارزاً في المساهمة في التنمية الاقتصادية في هذه المناطق، إلا أنه قد يخلق أيضاً منافسة مع القوى الغربية العظمى، والدول الحليفة لها مثل تركيا التي تسعى لكسب نفوذ إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي، والبلقان والقوقاز.

يؤثر النفوذ الصيني المتنامي على الدور التقليدي الذي تلعبه تركيا في المنطقة، من خلال التحدي الكبير التي ترفعه دولة الصين في الاستثمار الكثيف في مشاريع البنى التحتية، وصفقات الطاقة في المناطق المجاورة لتركيا من خلال مبادرة الحزام والطريق، مما يضعف من المصالح التركية الاقتصادية في المنطقة، ويقلل من نفوذ الدبلوماسية التركية في السياسات الإقليمية، وقد تجد تركيا أهدافها الجيوبوليتيكية تواجه تحدياً كبيراً لا يمكن مواجهته، بسبب النفوذ المتزايد للصين في العالم، وفي المناطق الجيوبوليتيكية سابقة الذكر.

وختاماً لهذا المطلب يمكن القول إن الدور التركي قد تأثر في المنطقة العربية إزاء انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار تركيا حليف استراتيجي للغرب تسعى لافتكاك دور إقليمي تحت غطاء المنظومة الليبرالية، وباعتبار المنطقة العربية حساسة بالنسبة لتركيا أجبرت على التدخل في المنطقة، فلم تجد طريقاً يضمن لها الدخول الآمن إلا عن طريق الإسلاميين (الأحزاب الإسلامية)، وذلك لاعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول هو تبني حزب العدالة والتنمية نفس الأيديولوجية التي تتبناها الأحزاب الإسلامية، خاصة منهم الإخوان المسلمين، أما الاعتبار الثاني فالحكومة التركية ترى نفسها بأنها دولة ديمقراطية تستمد شرعيتها من الشعب، لذلك ظهرت خطابات القادة السياسيين الأتراك، وتصرفاتهم وكأنها حامي للديمقراطية في العالم العربي، وكان اختيار تمويل الإسلاميين أثناء الثورات العربية ليس فقط لاعتبارهم يشتركون في نفس الأيديولوجية، بل يرجع هذا كذلك لإدراك ومعرفة الحكومة التركية بطبيعة الشعوب العربية بأنها شعوب ميالة ومتعطشة للجانب الديني.

لذلك كانت الحكومة التركية تراهن على نجاح الإسلاميين في الانتخابات ووصولهم للسلطة، وفعلاً نجح الرهان التركي في المنطقة العربية، إلا أن القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية أفسدت على تركيا استراتيجياتها المتعلقة بتمويل الإسلاميين والوصول بهم إلى السلطة، وأخلطت أوراقها لاسيما بتدعيم الولايات المتحدة للأنظمة التي لا تعترف بالحكومة التركية بشرعيتها، مثل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لنظام عبد الفتاح السيسي، وجماعة الأكراد في إقليم كردستان، حيث تماشت الولايات ضد مبادئ الديمقراطية، والحقوق العامة، لأن ذلك يتعارض مع مصالحها

الاستراتيجية في المنطقة، ويؤثر على الصراع العربي الإسرائيلي بترجيح الكفة إلى دولة فلسطين صاحبة الحق.

أدى سقوط وفشل الأنظمة الإسلامية فيما بعد الثورات العربية وظهور أنظمة أخرى شبيهة بالأنظمة الدكتاتورية السابقة التي ثارت ضدها الشعوب العربية، إلى فشل الإستراتيجية التركية في المنطقة العربية، وخلقت تركيا لنفسها عدوان جديد، لا سيما منها النظام السياسي في مصر، ونظام بشار الأسد في سوريا، اللذان اختارا التحالف مع دول كبرى أخرى، ونصبًا تركيا في موضع الدولة العدو، وهذا ما قد ينعكس سلبًا على التفكير الاستراتيجي التركي، فيما يتعلق بالأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار العربي، خاصة فيما يتعلق بإعادة استرجاع الأمجاد العثمانية، والتغيب عن الغاز في شرق المتوسط، فكلًا البلدان اصبحا لا يثقان في تركيا، وقد يتعاونان مع دول أخرى على حساب تركيا، فعلى سبيل المثال أبرمت مصر اتفاقية مع اليونان وإسرائيل بشأن ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، بالرغم من تركيا تحتاج إلى مثل النوع من الدعم والاتفاقيات من أجل تطبيق استراتيجية عقيدة الوطن الأزرق.

إضافة إلى ذلك أدت التحالفات الاستراتيجية التي تشكلت بين مختلف الدول العربية وروسيا، والأهمية الاقتصادية للصين في المنطقة العربية، إلى تقويض الدور التركي في المنطقة العربية، التي شهدت تحولات كبيرة منذ بداية الربيع العربي، ومشهد جيوسياسي ديناميكي، فرضت على تركيا تحديات عمقت من مسؤوليات دورها الإقليمي، خاصة وأن التعاون المتزايد بين الدول العربية وروسيا أدى إلى تعقيدات جديدة، أثرت على الوضع الدبلوماسي والجيوبوليتيكي لتركيا.

علاوة على ذلك، أدى صعود الصين كقوة اقتصادية كبرى إلى إعادة تشكيل الديناميكيات الإقليمية في المنطقة العربية، وفي الشرق الأوسط من جديد، حيث دفعت العلاقات الاقتصادية المتصاعدة بين الدول العربية والصين إلى إعادة تقييم علاقات تركيا الاقتصادية ونفوذها الإقليمي، وفي خضم هذه التطورات وجدت تركيا نفسها تعمل من أجل تغيير استراتيجياتها لتتخبط في الجهود الدبلوماسية للتكيف مع الديناميكيات الجيوبوليتيكية المتغيرة المدفوعة بالتحالفات مع روسيا، مثلما حصل مع الأزمة السورية.

المطلب الثاني: تحديات مرتبطة بمسائل خاصة بالجوار الأوروبي لتركيا

ساهمت العديد من القضايا على صعيد الجوار الأوروبي، في تعقيد علاقات تركيا مع الغرب والدول المجاورة، مما أدى إلى بروز تحديات فعلية تواجه تركيا في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية. فعندما تسعى تركيا إلى انتهاج سياسة خارجية تهدف إلى إعادة تشكيل عثمانية جديدة، فإنها بذلك تؤكد على دور أكثر حزمًا واستقلالاً في المنطقة، كما كان شراء تركيا لنظام الدفاع الجوي "أس 400" روسي الصنع نقطة خلاف رئيسية بين تركيا وحلفائها في الناتو، لأن مثل هذه السلوكيات تتعارض حتماً مع مصالح وسياسات الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتقبل هذه السلوكيات من حليفاتها تركيا، وتوترت العلاقات بينهما بشأن المخاوف الأمنية المحتملة في نظام الدفاع المتكامل لحلف شمال الأطلسي. ونتيجة لذلك، واجهت تركيا التهديد بالعقوبات والاستبعاد من بعض المشاريع الدفاعية.

يضاف إلى ذلك تحديات أخرى تتعلق بالاختلافات في المواقف حول القضايا التاريخية، التي أدت في كثير من الأحيان إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وجيرانها الأوروبيين، والتأثير على صورة تركيا على الساحة الدولية، حيث ظلت قضية قبرص التي تتمحور حول تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين في الجنوب والقبارصة الأتراك في الشمال مصدراً للتوتر بين تركيا واليونان ودول غربية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا... الخ، بسبب الوجود العسكري التركي في شمال قبرص، الذي كان من أبرز نقاط الخلاف في علاقات تركيا مع كل من الاتحاد الأوروبي وجمهورية قبرص، كما كان الاعتراف بالإبادة الجماعية الأرمنية وإحياء ذكراها من طرف العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، من المواضيع الحساسة في علاقات تركيا الخارجية، خاصة مع الدول التي تعترف رسمياً بالأحداث باعتبارها إبادة جماعية.

الفرع الأول: تداعيات المسألة القبرصية

تعد المسألة القبرصية واحدة من التحديات التي تواجه تصويب هدف تركيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال السياسة التي تنتهجها تركيا تجاه قبرص الجنوبية التي أصبحت واحدة من دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004، حيث أن هذه الأخيرة لا تعترف بها تركيا كدولة، مما جعل من القضية القبرصية بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي تنتقل من المستوى الذي بدأت منه إلى مستوى آخر، فبعد أن كانت تتعلق بالأتراك واليونانيين تطورت إلى قضية تتعلق بالأوروبيين والأتراك، وفي هذا الشأن أكد ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (1999 -

(2009) خافيير سولانا (JAVIER SOLANA) ويقول " لتصبح منتسبا أو عضوا لأسرة، يجب أن تعترف بجميع أفرادها".¹

هذا النزاع القبرصي الذي طال أمده، شكّل عقبة رئيسية أمام تركيا في انضمامها إلى المجتمع الأوروبي، كما أدى عدم اعتراف تركيا بجمهورية قبرص، ووجودها العسكري في شمال قبرص إلى توتر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، فكان لهذه القضية تأثير مباشر على تقدم تركيا في المفاوضات المتعلقة بانضمامها للاتحاد الأوروبي، وأدت إلى تعليق المفاوضات بينهما إلى غاية تنفيذ تركيا التزاماتها نحو جمهورية قبرص، وتعطلت طموحات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب القضية القبرصية، وأصبحت جمهورية قبرص دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

ويدور جوهر القضية حول تقسيم جزيرة قبرص بين جمهورية جنوب قبرص اليونانيين، المعترف بها دوليا، وشمال جمهورية قبرص الأتراك التي لا تعترف به سوى تركيا، فأدى بها عدم الاعتراف الدولي إلى العزلة الدولية، وبالتالي حدّت هذه العزلة من قدرة تركيا على تعزيز نفوذها الجيوسياسي حيث تأبى، وتردد معظم الدول والمنظمات الفاعلة في النظام الدولي في التعامل مع جمهورية شمال قبرص التركية بسبب النزاع الذي لم يتم حله.

وهذا الانقسام خلق شبكة معقدة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر على تطورات تركيا الإقليمية بطرق متعددة، حيث أدت القضية القبرصية إلى توتر علاقات تركيا مع اليونان، رغم أنهما عضوان في حلف شمال الأطلسي بما يفترض أنهما حليفين أو على أقل تقدير ليسا خصمين، إلا أن النزاع المستمر بينهما أدى إلى توترات وتصعيدات بين الحين والآخر بين البلدين، حيث تتناقض وتتصادم رؤية البلدين حول عدد من الملفات الخلافية في مقدمتها القضية القبرصية المعقدة، والتي تنبثق عنها العديد من القضايا الأخرى مثل قضية: جزر بحر إيجة بما يشمل مسألة تسليحها والمياه الإقليمية وتداخل المجال الجوي، والفيديو اليوناني على دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، وترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط، وبحر إيجة، وأضاف اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط إشعال نيران الخلافات بين البلدين من جديد في السنوات القليلة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لكل منهما في البحر المتوسط على وجه الخصوص، لارتباط الأمر بسعي كل دولة في الحصول على أكبر قدر من الثروات المتوقعة وخصوصاً الغاز الطبيعي.²

¹ - فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق.

² - سعيد الحاج، التوتر التركي-اليوناني: هل تتدلع الحرب هذه المرة؟، نشر على الرابط: <https://2u.pw/6ofYMfx>

بتاريخ 2022/09/13، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/28

وهذا ما زاد من المخاوف الأمنية لدى المجتمع الدولي، خاصة في ظل التواجد العسكري التركي في شمال قبرص، الذي طالما كان قضية خلافية لدى أطراف المجتمع الدولي، وتم في العديد من المرات وصفه على انه مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي، بالرغم من أن تركيا تبرر هذا الوجود كوسيلة لحماية السكان القبارصة الأتراك، إلا أن هذا الوجود العسكري قلل نوعا ما من قدرة تركيا على المناورة الدبلوماسية والاقتصادية، وأثر سلباً على صورة تركيا الإقليمية وقوتها الناعمة، وخلق تصور يفيد بأن تركيا قوة مزعزة للاستقرار في المنطقة بسبب مشاركتها في النزاع ، وقوض جهودها لكسب المصداقية والنفوذ بين الدول المجاورة.

الأمر الذي زاد من حدة التنافس الجيوسياسي في المنطقة، وشكل عدة تحديات لتركيا في قدرتها على بناء علاقات مستقرة في المنطقة، وتوتر علاقاتها الإقليمية، والحد من احتمالات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مما يقوض هدفها المتمثل في إظهار نفوذها كقوة إقليمية في المنطقة، وبالتالي كانت القضية القبرصية عاملاً حاسماً في إعاقة الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في المناطق المجاورة لعدة عقود.

الخريطة رقم (25): مثلث جزر متنازع عليها بين تركيا واليونان في بحر ايجه



المصدر: سعيد الحاج، "التوتر التركي-اليوناني: هل تتدلع الحرب هذه المرة؟"، نشر على الرابط: <https://2u.pw/6ofYMfx> بتاريخ 2022/09/13، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/28.

توضح الخريطة في الأعلى مثلث جزر متنازع عليها بين تركيا واليونان في الواقعة في بحر ايجه، والتي زادت من حدة النزاع الطويل الأمد حول قبرص بين تركيا واليونان، حيث أضافت هذه الجزر تعقيدا آخر يدور حول ترسيم حدود المياه الإقليمية، وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من الدولتين، مما زاد من حدة النزاع ومن قيمة المصالح الاستراتيجية بين الدولتين.

الفرع الثاني: تداعيات قضية الإبادة الجماعية للأرمن

عاش الأرمن داخل الإمبراطورية العثمانية عدة قرون، ويرى العديد من الباحثين أنهم لم يجدوا بيئة سلمية وخصبة لتكوين هويتهم العرقية إلا مع الدولة العثمانية التي منحتهم مكانة خاصة مع العديد من الامتيازات الضرورية لتكوينهم الثقافي،¹ لكن الحرب العالمية الأولى جلبت العديد من الأحداث المأساوية للشرق الأوسط، أحدها هو أن الأرمن والأتراك أصبحوا أعداء دمويين، ومازال هذا العداء مستمر منذ أكثر من قرن، وفي هذا يرى العديد من المؤرخين أن الأتراك العثمانيين ارتكبوا بالفعل إبادة جماعية ضد الأرمن بينما ينفون آخرون ذلك، فيما يرى آخرون أن الأرمن والأتراك تشاركوا فيما بينهم في مجازر متبادلة في العقد الأول من القرن العشرين، واقتتلوا فيما بينهم خلال قرن من الأحداث المأساوية، وأن القضية حالياً أصبحت مسيسة بشكل عميق.

لذلك فإنه عندما نتكلم عن القضية الأرمنية فإننا نتكلم عن التهم الموجهة لتركيا بالتهجير والقتل الجماعي للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، هذه القضية التي لا تعتبرها تركيا إبادة جماعية، وعلى الرغم من أنها فقدت أهميتها في الوقت الحالي لكنها قد تطفو على السطح مرة أخرى، خاصة وان الجماعات الأرمنية شاركت القضية بالعديد من المناقشات البرلمانية في الخارج، مطالبة بالاعتراف رسمياً بالأحداث على أنها إبادة جماعية، وتعتبر فرنسا وألمانيا أكبر الدول التي اكتسبت فيها هذه القضية أهمية كبيرة، وتم التصويت تقريبا بالإجماع في البوندستاغ في جوان 2016 للاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، مما دفع تركيا لاستدعاء سفيرها، ووصف أردوغان نواب من أصل تركي أيّدو التصويت بالخونة. وعلى الرغم من هذه الانتصارات السياسية للأرمن، لم يتمكن اللوبي الأرمني من تحويل الاعتراف إلى شرط أساسي لانضمام تركيا للأوروبي أو لتنفيذ تشريع يدين إنكار الإبادة الجماعية، مما جعل من القضية تفقد بعض الوضوح في المناقشات الوطنية والأوروبية ولكنها قد تطفو على السطح مرة أخرى.²

¹ - هاني السباعي، "إبادة الأرمن على أيدي العثمانيين.. الأكنوبة الكبرى"، نشر على الرابط:

<https://www.turkpress.co/node/7652> بتاريخ 2015/04/20، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/31

² - Eduard Soler i Lecha. Op.cit.p. 15

وناهيك عن ذلك، فإن المنظمات الأرمنية تقوم بنشاطات تتضمن حملات وإجراءات سياسية على مستوى برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للحصول على اعتراف قانوني ومؤسس يجرم "الإبادة الجماعية للأرمن"، وتجريم إنكار تركيا للمحرقة، وفي هذا الصدد أقر البرلمان الفرنسي قانوناً في 2001 يعترف رسمياً بهذه الإبادة الجماعية، وفي عام 2012 تم اعتماد قانون آخر يعاقب على إنكار هذه الإبادة الجماعية.¹ فيما وقّع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قرار في عام 2019 بتخصيص يوم 24 أبريل من كل عام لإحياء ذكرى قتل الأرمن، وجاء هذا القرار تنفيذا للوعد الذي وعد به ماكرون في حملته الانتخابية خلال عام 2017، ووافق أيضاً مجلس النواب الإيطالي أيضاً في سنة 2019 على إجراءات تعترف رسمياً بان قتل الأرمن من طرف العثمانيين الأتراك خلال الفترة التي واكبت الحرب العالمية الأولى بأنها إبادة جماعية.²

فيما تنفي تركيا بشدة هذا التوصيف وتعتبره إهانة لهويتها الوطنية، وبقيت على موقفها الرسمي ضد مزاعم الإبادة الجماعية، واعتبرت أن أحداث الماضي تحمل تجارب كانت مأساوية كبيرة، تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة، لكن غير منطقي أن يعتبر العالم هذه الحوادث على أنها إبادة جماعية، لأن إقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية كان في عام 1948، وقد دخلت حيز التنفيذ في عام 1951، ولا يوجد بها أي نص صريح يتعلق بالتطبيق بأثر رجعي، وإن ادّعاء الجانب الأرمني بأنه من الضروري تطبيق اتفاقية الإبادة الجماعية بأثر رجعي، يعتبر ادعاء باطل لأنه لا يوجد قانون التقادم لجرائم الإبادة الجماعية.³ وتجادل تركيا أيضاً بأن أعداد القتلى المصرح بهم من طرف الأرمن حالياً مبالغ فيها، وإن الأرمن الذين كانوا يعيشون في ظل الخلافة العثمانية قتلوا في اشتباكات مع القوات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، لذلك فهي تنفي بوجود قتل ممنهج من طرف الأتراك العثمانيين، أو أنه يرقى إلى حد الإبادة الجماعية.⁴

إن نجاح الإجراءات والحملات الأرمنية في التأثير على رأي الشخصيات الأوروبية المؤيدة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، يعيق أهداف تركيا الجيوبوليتيكية بسبب اختلال علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، لا سيما وأنه قد اعترفت رسمياً العديد من الدول والهيئات الدولية بما فيها البرلمان الأوروبي وفرنسا وإيطاليا بالأحداث التاريخية بين العثمانيين الأتراك والأرمن على أنها إبادة جماعية، وهذا ما يؤثر على صورة تركيا على الساحة العالمية، ويحد

¹ - سليم كسير، مرجع سابق، ص 261.

² - موقع رويترز، "تركيا تندد بقراري فرنسا وإيطاليا اعتبار قتل الأرمن إبادة جماعية"، نشر على الرابط:

<https://reut.rs/3YGKmia> بتاريخ: 2019/04/11، تاريخ تصفح الموقع 2024/01/31.

³ - Aybars Görgülü, **Urkey-Armenia Relations: A Vicious Circle**, (Tesev Publications, Turkish Economic And Social Studies Foundation, İstanbul, 2008), P: 19.

⁴ - موقع رويترز، ("تركيا تندد بقراري فرنسا وإيطاليا ...")، مرجع سابق.

من قدرتها في الانخراط بشكل بناء في المنطقة، حيث أصبح يُنظر إلى تركيا من قبل المجتمع الدولي على أنها دولة تفتقر إلى ثقافة الاعتراف بالأخطاء التاريخية، مما يقوّض من مصداقية تركيا في مجال حقوق الإنسان والمسائل التاريخية ويؤثر على استراتيجياتها المتعلقة باستخدام القوة الناعمة، واستراتيجية تبني سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار، مما يضعف قدرتها على حشد الدعم لأهدافها الجيوبوليتيكية في دول الجوار الأوروبي، خاصةً وان تركيا تسعى بأن تكون قوة إقليمية في المنطقة تتبنى قيماً غربية، مثل الديمقراطية وسيادة القانون إضافة إلى أنها تتنازل من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وهذا التأثير السلبي على أهداف تركيا الجيوبوليتيكية، جعلها في كثير من الأحيان تتصرف بشكل مستقل بشأن القضية الأرمنية، وتقف إلى جانب الدولة الأذربيجانية في حربها ضد أرمينيا، لتكون بهذا الموقف بمثابة العائق أمام جميع الجهود الدولية لحل أزمة كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، حيث باءت جميعها بالفشل، الأمر الذي أثر وبشكل سلبي على علاقات تركيا الإقليمية وأعاق من قدرتها على التعامل بشكل بناء مع الدول المجاورة.

أدى النزاع المستمر حول الاعتراف بالأحداث التاريخية بين العثمانيين الأتراك والأرمن على أنها إبادة جماعية ضد الأرمن، إلى توتر العلاقات الدبلوماسية، بين تركيا وأرمينيا في العديد من المرات وغلقت الحدود بينهما¹ وأعاق قدرة تركيا على بناء تحالفات قوية، حيث كان للقضية الأرمنية، التي يشار إليها غالباً باسم الإبادة الجماعية للأرمن آثاراً كبيرة على أهداف تركيا الجيوبوليتيكية وعلاقاتها الدولية، خاصةً وان قضية الإبادة الجماعية للأرمن مازالت موضوعاً مثيراً للجدل في الدبلوماسية الدولية، استغلّه الشتات الأرمني الذي يتكون من أحفاد الناجين من اشتباكات الأرمن مع القوات العثمانية سابقاً، في الدعوة إلى الاعتراف بالأحداث باعتبارها إبادة جماعية والسعي لتحقيق العدالة، ويمارس هذا الشتات نفوذه في بلدان مختلفة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الضغط السياسي على تلك البلدان للاعتراف رسمياً بالإبادة الجماعية ضد آبائهم وأجدادهم خلال الحرب العالمية الأولى، فيما أدت الجهود التي بذلتها تركيا لمواجهة هذا النفوذ في بعض الأحيان إلى توتر علاقاتها مع الدول التي تضم مجتمعات أرمنية كبيرة، مما شكل تحدياً دبلوماسياً لتركيا أعاق استراتيجياتها المتعلقة بأهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي في كثير من الأحيان.

¹ - Aybars Görgülü. op.cit. p :22.

المطلب الثالث: تحديات مرتبطة بمسائل خاصة بالجوار العربي لتركيا

تسعى تركيا إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة جوارها العربي وفق منظورها الاستراتيجي لأمن المنطقة، لذلك فهي تواصل تأسيس علاقاتها الخارجية على أساس هيكلي مع الدول العربية، مستعملة في ذلك كل أدوات القوة الناعمة، من أجل خلق وتطوير بيئة مزدهرة وتعزيز أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية، لأن التصور التركي لمفهوم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية يتجاوز المفهوم التقليدي للنظام الدولي الذي تحدده الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى بأن تكون فاعلا إقليميا في نظام دولي سواء كان أحادي القطب، أو ثنائي القطب، أو متعدد الأقطاب. تسعى فيه تركيا من أجل المساهمة في إرساء معالمه، والقيام بأدوار تخدم مصالحها الاستراتيجية في مواجهة التحديات التي تواجهها خاصة التي تكون مصادرها المنطقة العربية.

وقد ظهر هذا النهج الاستراتيجي بعد وصول رجب طيب أردوغان إلى السلطة، وبعد مسار لافيت في رئاسة الحزب والحكومة، نجح رئيس الحزب رجب طيب أردوغان في تحقيق النصر في الانتخابات الرئاسية التركية التي أجريت في 10 أوت 2014. وحسم الفوز من الجولة الأولى ليكون الرئيس الثاني عشر لتركيا الحديثة، حيث كان هذا بمثابة المثال الأول لاستخدام التصويت الشعبي المباشر في الانتخابات الرئاسية.

إلا أن هذا النهج الاستراتيجي الذي تنتهجه تركيا في جوارها العربي منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، تواجهه العديد من التحديات أهمها:

الفرع الأول: تداعيات الاتفاقية التركية-الليبية بشأن ترسيم الحدود البحرية

توصلت الحكومة التركية بزعامة رئيس الدولة رجب طيب أردوغان إلى إبرام اتفاقية مع نظيرتها الحكومة الليبية بزعامة فائز السراج، والتي هدفت إلى ترسيم الحدود والاختصاصات البحرية، والمناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين، والتي منحت تركيا فعلياً حقوق التنقيب والحفر في المنطقة.

إلا أن هذه الاتفاقية كانت لها تداعيات عديدة ومتنوعة، وأثارت جدلاً واسعاً، وقوبلت بانتقادات شديدة من عدة دول، خاصة دول الجوار مثل، اليونان وقبرص ومصر، حيث جادلت هذه الدول، بأن الاتفاقية التركية الليبية قد تجاهلت مطالبهم الخاصة بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بهم، وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد انتهكت القانون الدولي، بما فيه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، مما دفع بهم، إلى البحث عن تحالفات فيما بينهم، ومع دول أخرى، من أجل إيجاد تدابير مضادة لحماية مصالحهم في المنطقة. وبالتالي، أدت الاتفاقية إلى تصعيد التوترات في شرق

البحر الأبيض المتوسط، بسبب الخلافات حول الحدود البحرية والوصول إلى الموارد الهيدروكربون، مما أدى إلى تفاقم النزاعات والتنافسات القائمة في المنطقة.

قبل توقيع الاتفاقية التركية الليبية بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما، كانت تركيا قد واجهت تحديات كبيرة، على أثر موقفها المعارض لتدخل حلف شمال الأطلسي الناتو في ليبيا، بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث فسّرت تركيا التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا على أنه فرصة للدول الكبرى، وتحديدًا فرنسا، لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا، وبذلك ظهرت تركيا بوجه مخالف أظهر خشيتها من طموحات الغرب في ليبيا، وظهر أيضًا شعورها بأن هذا التدخل يهدد المصالح والدور التركي.¹

فسّرت تركيا التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي على أنه فرصة للدول الكبرى لتعزيز نفوذها في المنطقة، بالرغم من كونها عضوًا في الحلف، حيث رأت أن التدخل لم يكن يهدف فقط إلى حماية المدنيين، بل أيضًا لخدمة مصالح جيوبوليتيكية واقتصادية، خاصة في ظل الثروات النفطية والموقع الاستراتيجي لليبيا، كما شعرت أن بعض الدول الأعضاء، مثل فرنسا، تسعى لتعزيز نفوذها على حساب دول أخرى مثل: تركيا التي كانت تربطها علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع نظام القذافي.

زاد الاتفاق التركي الليبي بشأن الحدود البحرية، والذي تم توقيعه في نوفمبر 2019، من شدة التوترات والتنافس بين تركيا وفرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي يمتد إلى ما قبل هذا الاتفاق، حيث صرح في سنة 2009 وزير في الخارجية التركي في ذلك الوقت أحمد داود أوغلو، بوجود تنافس بين تركيا وفرنسا على مناطق النفوذ في إفريقيا حيث قال "إنه لدينا تراث موروث من الإمبراطورية العثمانية، ونحن هم العثمانيون الجدد. لذلك نحن ملزمون بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا والتي تمثل تاريخنا، لذلك نحن متفحّين على العالم كلّّه، بما ذلك شمال إفريقيا، حتى أصبحت الدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تبحث من وراءنا من أجل أن تستفسر لماذا نحن متفحّين على شمال إفريقيا، ومن أجل ذلك أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يتم فتح سفارات تركية عليها العلم التركي في كل أرجاء القارة الإفريقية، كي يجدها ساركوزي كلّما رفع رأسه في إفريقيا".²

¹ - مركز الإمارات للسياسات، تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات، (مركز الإمارات للسياسات، سلسلة تقدير موقف، أبو ظبي، 2016) ص. 02.

² - المرجع نفسه، ص. 02.

يلمح تصريح وزير الخارجية التركي إلى أنّ التنافس الجيوبوليتيكي بين تركيا وفرنسا على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية، ليس وليد الاتفاق التركي الليبي بشأن ترسيم الحدود البحرية، أو بشأن معارضة تركيا للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، بل هو نتاج لتعارض المصالح الأهداف الجيوبوليتيكية في هذه المناطق، ف كلا البلدين لديهما تاريخ طويل في الاستعمارات في القارة الإفريقية.

أما الاتفاقية التركية الليبية بشأن ترسيم الحدود فقد ساهمت في امتداد النزاع إلى ما هو أبعد من الجانب الدبلوماسي، حيث كاد أن يتحول التوتر في عام 2020 إلى تصادم عسكري خطير بين القوات البحرية للبلدين قبالة الشواطئ الليبية في شرق المتوسط،¹ عندما أرسلت تركيا سفن مسح ومرافقة عسكرية إلى المياه المتنازع عليها، بهدف التنقيب عن مصادر الطاقة، وكاد الوضع الأمني أن يتصاعد إلى صراع بحري بين القوات اليونانية والفرنسية، وزاد هذا من خطر التصعيد العسكري في المنطقة.

وعارضت اليونان وجمهورية قبرص الجنوبية الاتفاق التركي الليبي، وفسّرا الاتفاق على أنه يتجاهل حقوقهما الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط. وينتهك القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد قواعد ترسيم الحدود البحرية.

وبما أن فرنسا لها علاقات تاريخية مع اليونان وقبرص أضافت صوتها إلى صوت اليونان، وقبرص الجنوبية، واعتبرت أن شرق البحر الأبيض المتوسط يقع ضمن نطاق اليونان وقبرص الجنوبية. فأدت المواقف المتناقضة حول الاتفاق التركي الليبي إلى تفاقم التوترات بين تركيا وفرنسا في ظل وقوف هذه الأخيرة إلى جانب اليونان وقبرص وانتقدت تصرفات تركيا ووصفتها بأنها استفزازية، وانتهاك لحقوق دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وطالبت بإدانة الاتفاق.

إضافة إلى ذلك فإن فرنسا تعتبر البحر المتوسط ضمن مجالها الحيوي، وتعاملت مع النظم السياسية السابقة لأحداث الربيع العربي بأكثر براغماتية، فعلى سبيل المثال كانت فرنسا أول الدول التي استقبلت الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بعد رفع العقوبات الدولية عنه، كما كانت على رأس الدول التي دفعت بانهيار نظام معمر القذافي أثناء أحداث الربيع العربي، وبالرغم من هذه التناقضات في المواقف مازالت تسير على نفس النهج، وتدعم حاليا في العلن وفي الخفاء الجنرال حفتر،² مؤسس

¹ - حسن زينيد، موقع دي دبليو DW، "شرق المتوسط "ارتباك" باريس في مواجهة "استفزازات" أردوغان"، نشر على

الرابط: <https://bit.ly/42tD5Cd> بتاريخ 2020/07/08، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/08

² - المرجع نفسه.

الحكومة غير المعترف بها دوليا في ليبيا، وهي نفسها الحكومة المنافسة لحكومة الوفاق المعترف بها دوليًا، التي أبرمت الاتفاق مع تركيا بشأن ترسيم الحدود البحرية.

وضعت فرنسا نفسها إلى جانب روسيا، ومصر، والإمارات العربية، لدعم الجنرال حفتر، وتبرر موقفها هذا بأنها الدولة الغربية الوحيدة التي تقف ضد أطماع تركيا التوسعية في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.¹

بعد اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، شعرت هذه الدول سابقة الذكر بأن مصالحها في المنطقة في خطر، وقدمت الدعم السياسي والعسكري، والدعم المالي لقوات حفتر في صراعها ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. وبالتالي، أدى هذا الدعم الذي تحظى به قوات حفتر خاصة من فرنسا، إلى خلق مشهد سياسي منقسم في ليبيا، وسمح الفصائل المتعارضة بقيادة حفتر بأن تطعن في شرعية حكومة الوفاق الوطني، وفي قدرتها على الدخول في اتفاقيات دولية مثل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المبرمة مع تركيا.

ساهم الاتفاق التركي الليبي بشأن الحدود البحرية في إشعال المنافسة بين تركيا وفرنسا التي تسعى إلى حماية مصالح حلفائها في منطقة الشرق المتوسط، ومساعدتهم في الوصول إلى موارد الطاقة، من خلال عدم الاعتراف بالاتفاقية، ودعم قوات حفتر المعارضة لحكومة الوفاق الوطني، وبالتالي اشتد النزاع في ليبيا، وادى إلى انقسام المشهد السياسي، في ظل تنافس الحكومات والقوات العسكرية، الأمر الذي شكل تحدياً أمام تركيا في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة المجاورة لها، حيث صعب الانقسام السياسي في ليبيا على حكومة الوفاق الوطني فرض وتنفيذ الاتفاق التركي الليبي، خاصة وأن الدعم العسكري الأجنبي لقوات حفتر، زاد من التحديات التي تواجهها حكومة الوفاق الوطني في تأكيد سيطرتها على البلاد بأكملها، بما في ذلك المناطق التي يغطيها الاتفاق التركي الليبي، وزادت المواجهات العسكرية المستمرة والنزاعات الإقليمية من تعقيد تنفيذ الاتفاق البحري.

وتفاقت الخلافات القائمة حول الحقوق الإقليمية والوصول إلى موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأدى تدخل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى تصعيد التوترات، حيث أصبحت المواقف العسكرية والإدانات الدبلوماسية من السمات الرئيسية للتنافس المستمر، وتعكس هذه الخلافات، التنافس الجيوبوليتيكي على مناطق النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية خاصة بين فرنسا وتركيا، واليونان.

¹ -المرجع نفسه.

تاريخياً، كان لفرنسا نفوذ كبير في شمال أفريقيا، وهذا هو العامل الأساسي الذي يغذي معارضتها لنفوذ تركيا المتزايد في المنطقة، واصطفافها مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل روسيا، والإمارات، ومصر، بالرغم من أن هذا الموقف يتعارض مع مواقف الدول الغربية الأخرى، وخاصة منهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يميلون إلى التعامل مع حكومة الوفاق الوطني، عكس فرنسا التي اختارت تدعيم قوات حفتر، من أجل الحفاظ على مصالحها الجيوبوليتيكية، بما في ذلك السيطرة على الموارد، والمواقع الاستراتيجية والنفوذ التاريخي في شمال أفريقيا. وهكذا أصبح النزاع الليبي مسرحاً لمنافسات إقليمية ودولية.

الفرع الثاني: تحديات متعلقة بمياه نهري دجلة والفرات

تطرقنا سابقاً في الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى الاستراتيجية التركية التي اعتمدتها تركيا مؤخراً في بناء السدود، المائية، وربطت دراستنا بين مشاريع بناء السدود وإمكانية إنشاء تركيا لسوق دولية للمياه من خلال إدارة المياه وتوزيعها، إلا أن هذا المشروع المائي تواجهه تحديات كبيرة، خاصة مع جيران المصب مثل العراق، وسوريا الذين يعتمدون على نفس مصادر المياه، الأمر الذي كان مصدراً للقلق الدولي وتسبب في توترات دبلوماسية خاصة بين تركيا وسوريا والعراق.

يعد نهر دجلة والفرات أطول أنهار غرب آسيا، ويمتد طوله إلى حوالي 2800 كلم، وينبع من جبال طوروس في تركيا ويتدفق إلى سوريا، من مدينة جرابلس في ريف حلب الشمالي مروراً بمحافظة الرقة شمالاً ومنها إلى دير الزور شرقاً، وصولاً إلى العراق.

في عام 1987، وقّعت سوريا اتفاقية بشأن تقاسم مياه المجاري المائية لنهري دجلة والفرات مع تركيا، وتعهّدت بموجبه هذه الأخيرة أن تحافظ على مصالح سوريا المتعلقة بحقوقها في مياه النهر، وأن توفر لها معدلاً سنوياً يصل إلى 500 متر مكعب في الثانية، لكن تركيا لم توفّي بوعدها وتراجعت هذه الكمية، حيث انخفضت بأكثر من النصف خلال النصف الثاني من عام 2023، ووصلت في فترات معينة إلى 200 متر مكعب في الثانية، وبالتالي توجه السلطات السورية الاتهام إلى تركيا، بتعمّدها لمنع تدفق المياه، جرّاء احتجازها كميات أكبر من المعتاد في السدود التي أنشأتها على حافة المجاري المائية قبل أن يصل إلى سوريا.¹

أما العراق، فيعاني من انخفاض مثير للقلق في منسوب مياه نهري دجلة والفرات، ويتهم تركيا بتخفيض تدفق النهرين، من خلال استراتيجيات السدود المبنية عند المنبع، ويحتل العراق حسب إحصائيات هيئة الأمم المتحدة المرتبة الخامسة في ترتيب البلدان الأكثر تأثراً بالتغير المناخي في

¹ - وائل الغوري، أزمة مياه في تركيا.. "كارثة محتملة" تقاوم "المعاناة المائية" لسوريا والعراق، موقع الحرة، نشر على الرابط: <https://2u.pw/3aUlwP9> بتاريخ 2023/09/02، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/12

العالم، بسبب تراجع نسبة الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، لكن السلطات تحمّل جزءاً كبيراً من المسؤولية إلى السدود التي شيدتها الجارتان تركيا وإيران على منابع دجلة والفرات، والتي تسببت في انخفاض في منسوب المجاري المائية التي تُعبر العراق، لذلك ترى الحكومة العراقية بأن تركيا تحبس المياه عمداً عن العراق حتى تصل إلى أهدافها الجيوبوليتيكية، المتمثلة في مبادلة المياه بالطاقة مع العراق، وكذلك توسيع أراضيها الزراعية على حساب حقوق العراقيين في مياه دجلة والفرات.¹

إن بناء السدود في تركيا، وخاصة على نهر دجلة والفرات، الذي يعتبر مورد مائي دولي، تشترك فيه دول مجاورة مثل العراق وسوريا، مما خلف آثاراً كبيرة على العلاقات الإقليمية، خاصة بعد أن تعمّدت تركيا تنظيم عملية تدفق المياه إلى باقي أجزاء نهري دجلة والفرات في الأراضي السورية والعراقية، عن طريق السدود التركية، ممّا أثر على توافر المياه عند المصب، وأدى إلى مخاوف بشأن ندرة المياه وإدارة الموارد في سوريا والعراق، خاصة وأن نهري دجلة والفرات ضروريين للزراعة في العراق وسوريا، ويشكّلان أحد أهم المصادر التي يعتمد عليهما اقتصاد البلدين، وبالتالي توترت العلاقات بين تركيا وجيرانها في منطقة المصب، لأن تركيا باستراتيجية بناء السدود على حافة النهر تكون قد اخترقت قواعد القانون الدولي للأنهار والمجاري والمائية .

حسب اتفاقية فيينا لعام 1815م التي تحدد الأنهار الدولية، فإن النهر الدولي هو نهر يتدفق بشكل مستمر عبر أراضي دولتين أو أكثر، أي أنه يمر عبر أراضي أكثر من دولة أو يشكل حدود أكثر من دولة،² ولكل دولة لها الحق أن تمارس سيادتها على جزء النهر الذي يمر عبر أراضيها، شريطة ألا تتعارض مع حقوق الدول الأخرى التي تقع في إقليمها الأجزاء الأخرى للنهر.

أما النهر الوطني حسب الرأي العام في القانون الدولي هو النهر الذي يقع وجميع روافده من المنابع إلى المصب داخل أراضي دولة واحدة،³ حيث في هذه الحالة تكون سيطرة الدولة على هذا النوع من الأنهار سيطرة كاملة، ما لم تكن هذه المنطقة مقيدة بمعاهدات أو اتفاقيات دولية بشأن الملاحة الدولية، ما عدا ذلك فإنها تخضع لسيادتها المطلقة مثل أي جزء آخر من أراضيها.

ووفقاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية لا سيما منهم اتفاقية فيينا 1815، ومعاهدة برشلونة سنة 1921 التي استبدلت عبارة "النهر الدولي" بعبارة "المجاري المائية" وحافظت على فحوى النصوص، فإن

¹ - المرجع نفسه.

² - لهيب صبري الطائي، "الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير ملاحية"، (رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011، متاحة على الأنترنت)، ص 15.

³ - المرجع نفسه، ص: 14.

نهري دجلة والفرات هما نهران مصدرهما منبع واحد، يبدأ من تركيا ويتدفق إلى العراق ومن ثمة إلى سوريا، لذلك فإن النهران تتوفر فيهما شروط المجاري المائية الدولية.

وعلى هذا الأساس فإن تركيا عندما تسعى تركيا لإعادة ملئ خزانات سدودها خاصة بمنطقة جنوب الأناضول، سوف يؤدي ذلك لمزيد من التداعيات السلبية المباشرة على سوريا والعراق، فهي تخترق القانون والأعراف الدولية، لأنها تكون قد استخدمت حق ممارسة سيادتها على جزء النهر الذي يمر على أراضيها، دون أن تراعي حقوق الدول الأخرى المتمثلة في سوريا والعراق التي يمر على أراضيهم باقي أجزاء النهر.

إن اختراق تركيا للقوانين والمعاهدات الدولية، باستخدامها المفرط للجغرافيا السياسية للموارد المائية، من خلال تشييد السدود المائية، دون مراعاة مصالح الجيران، خاصة سوريا والعراق اللذان يعتمدان بشكل كبير على مياه نهري دجلة والفرات في الزراعة والفلاحة، يمكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح والأولويات بين الدول الثلاث، وقد تنشأ نزاعات إذا رأى أي طرف انتهاكاً لهذه الاتفاقيات.

لذلك فإنه من المهم، أن تستجيب تركيا لهذه التحديات المتعلقة بالحفاظ على مصالح دول الجوار وعدم التعرض لها، من خلال إيجاد حلول دبلوماسية، وإبرام الدول الثلاث لاتفاقيات أو معاهدات معمول بها فيما يتعلق بالاستخدام المشترك للموارد المائية، والالتزام بها من أجل الحفاظ على الاستقرار وحل النزاعات مع جيرانها.

الخريطة رقم (26): السدود الرئيسية المنجزة على نهري دجلة والفرات



المصدر: موقع بي بي سي، دجلة والفرات: ما هي خلفيات أزمة حصة العراق من مياه النهرين؟، نشر على الرابط: <https://bbc.in/3WYYbHk> بتاريخ 2023/01/11، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/12.

توضح الخريطة في الأعلى، السدود الرئيسية المنجزة على نهري دجلة والفرات، لاسيما منها السدود التركية مثل سد أتاتورك وإليسو و قره كايا الذين يعتبرون جزء من استراتيجية بناء السدود التركية، التي تهدف بها تركيا إلى تعزيز إدارة المياه، والطاقة الكهرومائية، والزراعة، والتي كان لها نتائج سلبية على جوارها في سوريا والعراق، أدت إلى انخفاض تدفق المياه في اتجاه مجرى نهري دجلة والفرات، مما تسبب هذا في تحديات بيئية وزراعية في البلدين.

الفرع الثالث: تحديات العلاقة مع إسرائيل والعضوية في الناتو

استفادت تركيا كثيرا من الروابط الثقافية التي تربطها بالعالم العربي، لكن عضويتها ضمن حلف الناتو وانخراطها في علاقات مع إسرائيل، جعلها من العالم العربي يعيها كدولة ذات أغلبية مسلمة هي الأولى التي تعترف بإسرائيل، إضافة إلى عضويتها في الناتو عام 1952.

وهذا ما سمح للولايات المتحدة باستخدام قواعد انقصر العسكرية للتدخل في الشرق الأوسط بدءًا بالحرب اللبنانية عام 1958، حيث سمحت تركيا للولايات المتحدة، ولحلف شمال الأطلسي باستخدام أراضيها للمركز ونقل الأسلحة والبضائع والأفراد، واستضافة تركيا لرادار الدفاع الصاروخي للإنذار المبكر التابع للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وتحويل وحدة القيادة الجوية التابعة لحلف شمال الأطلسي إلى إزمير في وقت تسابق من إلى قاعدة برية،¹ من أجل تعزيز مكانة تركيا لدى الحلف، على حساب الجماهير العربية، وفي الوقت نفسه كانت قرارات تركيا هذه، ذات قيمة بالنسبة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

وهكذا بدأت تتكشف العروض المسرحية التركية التي تقدمها للجماهير العربية، حيث بدأت الجماهير العربية تنقطن للحيل التركية، وبدأت تركيا تخسر تعاطفها شيئاً فشيئاً، خاصة بعد انخراطها في نزاعات ضد سوريا والعراق. وبالتالي فقدت تركيا العديد من مصالحها الاستراتيجية التي تريد أن تحققها بالاعتماد على استعطاف الجماهير العربية ودعمها لها.

- **تحديات علاقة تركيا بالكيان الإسرائيلي:** شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تحولات كبيرة على مر السنين، وتراوحت العلاقات بينهما منذ الاعتراف التركي بإسرائيل منذ سنة 1949، بين التعاون والازدهار، إلى التوتر أحياناً، وبالرغم من أن التراث التاريخي الإسلامي لتركيا، وهويتها الحالية كدولة ذات أغلبية مسلمة، يتعارضان مع طبيعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل، إلا أن الحكومات التركية المتتالية حافظت على هذه العلاقة، من أجل الحفاظ على مصالح تركيا الجيوبوليتيكية في المنطقة.

كان أحد أهداف الاتفاقية التركية الإسرائيلية هو الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مكافحة حرب العصابات، والتي اكتسبتها من مواجهاتها مع حزب الله في جنوب لبنان، واعتبرت تركيا أن هذه المعرفة مفيدة لتطوير وضرب القواعد العسكرية لحزب العمال الكردستاني الموجودة في جنوب شرق الأناضول وسوريا وشمال العراق، وكجزء من هذه الاتفاقية زودت إسرائيل تركيا بأحدث تقنيات الاستخبارات. وبالإضافة إلى ذلك قام خبراء إسرائيليون بتركيب أنظمة مراقبة متقدمة على الحدود العراقية التركية بما في ذلك محطات للتصنّت.² إلا أنه في الواقع، كل الأهداف التي تبررها تركيا لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل لا تدوم طويلاً وتتأثر سلباً بسبب الأزمات السياسية، ولم يبق سوى علاقاتهما الاقتصادية الثنائية، التي تستمر في الازدهار والتحسّن.

¹ - Jim Zanotti, "Turkey: Background and U.S. Relations", congressional research service, report prepared for member and committees of congress, 2015, p:15.

² - عارف ارحيل الكفارنة، عبد السلام النجادات، "ظاهرة الصراعات الإثنية في الشرق الأوسط" الصراع التركي - الكردي نموذج، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، (المجلد 6، العدد 01، جوان 2019)، ص ص: 28-29.

رغم الأزمات السياسية العديدة بين إسرائيل وتركيا، إلا أن العلاقات الاقتصادية الثنائية بينهما لم تتأثر، بل إنها تحسنت حتى في أوقات الأزمات، وزاد حجم التجارة ستة أضعاف خلال العشريين عام الماضية من حكم حزب العدالة والتنمية، حيث زاد حجم التجارة بين عامي 2002 و2022 من 1,4 مليار إلى 8,91 مليار دولار أمريكي، وأصبحت إسرائيل من بين أهم شركاء تركيا التجاريين، كما وصل عدد السواح الإسرائيليين الذين زاروا تركيا حوالي 700 ألف سائح عام 2022.¹ وبذلك استمرت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل على الرغم من التوترات السياسية، واستمرت العلاقات التجارية والسياحية والتجارية بدرجات متفاوتة، حتى خلال فترات العلاقات السياسية المتوترة.

إلا أن هذا التقدم والازدهار في العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية، لم يشفع لها عند الإسرائيليين أنفسهم، وتم رفض طلبها، عندما حاولت تركيا الوقوف إلى جانب غزة، وتقديم نفسها كوسيط بين حماس وإسرائيل خلال الحرب الأخيرة التي شنت فيها إسرائيل هجمات عنيفة على قطاع غزة، مما جعل العديد من النقاد ينتقدون الموقف التركي ويصفونه بأنه دور محدود لا يرتقي إلى الدور الذي يمكن أن يجد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.² معتبرين أن الدور التركي يقتصر على الخطاب الدبلوماسي ودعم رمزي دون أن يترجم إلى إجراءات ملموسة وفعالة يمكن أن تسهم في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما يلاحظ أن تركيا، على الرغم من انتقادها المستمر لإسرائيل، إلا أنها تحافظ على علاقات اقتصادية وتجارية معها، مما يضعف من مصداقية موقفها في نظر بعض المراقبين. بالإضافة إلى ذلك تفنقر تركيا إلى الأدوات الكافية أو التأثير الدولي المطلوب للضغط على الأطراف الدولية الفاعلة، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، لتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام، بالإضافة إلى ذلك تدرك إسرائيل جيدا أن تركيا بحاجة كبيرة إلى مصادر الطاقة، وتسعى إلى إجراء اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي من أجل التقيب المشترك في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وبالرغم من ذلك، يجادل الكثيرون من الكتاب الأتراك بأن استمرار العلاقات التركية الإسرائيلية وتوقيع اتفاقيات التعاون العسكري بين الطرفين لا ينبغي أن ينظر إليها العرب على أنها عداء لهم. ويبرهنون على أن مثل هذه العلاقات كانت مطلوبة من قبل المصالح الاستراتيجية لتركيا. لذلك، يجب أن يمتنع العالم العربي عن النظر إلى علاقة تركيا مع إسرائيل على أنها معارضة ضد العالم العربي.³

¹ - موقع دويتش فيلا D W، "صداقة بنكهة العداوة.. العلاقات التركية الإسرائيلية"، نشر على الرابط:

<https://bit.ly/3HNiVcC> بتاريخ 2023/11/14، تاريخ تصفح الموقع 2024/02/04

² - المرجع نفسه.

³ - جمال منصر، "العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين-تقاطعات القيم والمصالح-"، مجلة دفاتر المتوسط، (المجلد 1، العدد 1، 2014)، ص: 17.

ومن ناحية أخرى، فمن الواضح أن المجتمع الإسرائيلي يحمل أيضاً استياءً كبيراً تجاه تركيا. وذلك نسبة إلى تصويره بأن تركيا حليف لمنظمة تم تصنيفها على أنها إرهابية، خاصة وأن العديد من الدول مثل ألمانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ودول أخرى، تصنف حماس كمنظمة إرهابية.¹

وبذلك فإن التعاون التركي الإسرائيلي، تعاون استراتيجي، جيوسياسي، مدفوع بمخاوف أمنية متعددة، وضعت تركيا أمام العديد من التحديات، لاسيما فيما يتعلق بمواقفها المتناقضة، مع ماضيها التاريخي (خلافة إسلامية) وطبيعتها الراهنة كدولة يقودها حزب ذو إيديولوجية إسلامية، إضافة إلى السكان الذين يشكلون أغلبية مسلمة، والذين هم كذلك مثل الشعوب الإسلامية الأخرى، حساسون للقضايا التي تؤثر على العالم الإسلامي، بما في ذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، قد يكون موقف واحد من الحكومة التركية بشأن القضية الفلسطينية كفيل بأن يؤثر على المشاعر العامة ويؤثر على السياسة الداخلية، لذلك فإن المتتبع لمسار العلاقات التركية الإسرائيلية يلاحظ أنها متغيرة، وتختلف من حكومة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال كانت العلاقات التركية الإسرائيلية في الحكومات التي سبقت فترة حكم العدالة والتنمية، تتسم بالتعاون والتفاهم، على عكس فترة حكم حزب العدالة والتنمية، خاصة في فترات الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي تبني موقفاً أكثر انتقاداً لسياسات إسرائيل في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية، وقد يرجع هذا إلى الروابط الأيديولوجية بين حزب العدالة والتنمية وحماس.

وتتشعر النخبة الحاكمة في تركيا بالقلق من قاعدتها الشعبية التي قد تتقلب ضدها بسبب موقف من الحكومة تجاه القضية الفلسطينية. ويمتد هذا القلق أيضاً إلى الخوف من الضغوط المحتملة على الحكومة لتبني موقف مغاير ضد تصرفات إسرائيل في فلسطين، حيث يمكن أن تؤثر مثل هذه الديناميكيات على نهج تركيا تجاه إسرائيل، إلى جانب علاقاتها مع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين مثل إيران، ومن الجدير بالذكر أن تركيا تسعى باستمرار إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في مثل هذه العلاقات، وتعمل على أن يظل موقف تركيا تجاه إسرائيل متوازن وبدقة، من أجل تحقيق مصالحها الجيوبوليتيكية.

- **تحديات عضوية تركيا في الناتو:** تواجه تركيا، باعتبارها عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تحديات مختلفة يمكن أن يكون لها انعكاسات على استراتيجيات تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، خاصة منها تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة العربية.

¹ - موقع دويتش فيلا d w، (صداقة بنكهة العداوة...)، مرجع سابق.

تتمحور الإيديولوجية الأساسية لحلف شمال الأطلسي حول الدفاع الجماعي عن القيم الغربية، لذلك فإنه كان من المؤكد أن تكون هناك اختلافات في أهداف السياسة الخارجية، والمصالح الإقليمية، والتوجهات الإيديولوجية، بين الحلف والدولة التركية، لاسيما وأن الحزب الحاكم لهذه الأخيرة يتبنى إيديولوجية غير الإيديولوجية التي يتبناها حلف شمال الأطلسي ويدافع عنها.

مازالت محاولات حلف الأطلسي مستمرة في البحث عن الانتشار والتمدد، حيث استطاع أن يصل إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، لأن هذه المواقع تراها الولايات المتحدة الأمريكية بانها مواقع جيواستراتيجية، وتحتل مكانه خاصة في عقيدتها العسكرية، لاحتوائها على مصادر الطاقة، ولموقعها الاستراتيجي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أثناء عمليات توسع وانتشار الناتو أخفت هذه الأهداف، وتحاجت بمحاربة ظاهرة التطرف والإرهاب، والذي تعني به بصفة أو بأخرى "الإسلام"، وهذا ترك تأثيراً كبيراً في الأمن القومي العربي، وساهم في تهميش الدول العربية على الساحة الدولية.¹ مما أدى بالكثير من الدول في العالم العربي بأن تبني تصور حول حلف شمال الأطلسي على أنه تحالف عسكري مبني على أسس أيديولوجية غربية بحتة، وتم اعتباره كذلك على أنه متورط في تدخلات ضارة بالاستقرار الإقليمي، وهذا التصور أيضاً يشكل تحديات لأهداف تركيا الجيوبوليتيكية العالم العربي، خاصة منها التي تتوافق استراتيجياتها مع مبادرات الناتو، والتي يصعب على تركيا إيجاد لها مبرراً يحظى بالقبول في المنطقة العربية.

وقد كان هذا أيضاً نتاج لاستراتيجية الناتو وتوجهاته على الساحة الدولية، التي طالما عكست أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أصبح الحلف أداة مطيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدمه لبسط هيمنتها ونفوذها على الشؤون الإقليمية والعالمية، بعد أن نصبت نفسها والحلف بديلاً عن مؤسسات الشرعية الدولية.²

في عام 2007 أعطى حلف شمال الأطلسي فرصة لإسرائيل، للمشاركة في مناورات بحرية أجراها الناتو في البحر الأسود، وبعدها توصل أعضاء الناتو إلى اتفاق يتضمن إشراك إسرائيل في العملية البحرية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في البحر المتوسط، مما عزز العلاقة بين الناتو وإسرائيل، وأصبحت هذه الأخيرة تعمل على التأثير في أجندة الناتو وسياساته في هذه المنطقة.³

¹ - محمد حسون، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد 26، العدد 2، 2010)، ص: 331-332.

² - المرجع نفسه، ص: 332.

³ - المرجع نفسه، ص: 358.

وبعد أن أعطيت لإسرائيل الفرصة للتعرف على التكنولوجيات المتطورة، والأساليب العملية العسكرية التي يستخدمها الناتو من المشاركة في المناورات العسكرية مع الحلف، خرج في عام 2007 رئيس الوزراء الإسباني الأسبق "خوسيه ماريا أزنانر" (JOSE MARIA AZNAR) في مؤتمر هرتزليا السنوي، يدعوا بضرورة انضمام إسرائيل إلى حلف الناتو، من أجل محاربة "الأيدولوجية الإسلامية" ومنع إيران من التحول إلى دولة نووي، كي لا تبقى إسرائيل معزولة في الشرق الأوسط.¹

ومن هذا المنطلق، ترى دراستنا أن حلف شمال الأطلسي هو عبارة عن تحالف عسكري تمتد أيدولوجيته إلى القيم الغربية، والتي بدورها لا تتوافق والعقيدة العربية الإسلامية التي هي كذلك نابعة من عوامل تاريخية وثقافية لا يمكن طمسها بين ليلة وضحاها، لذلك فإن العالم العربي مهما اختلفت فيه وجهات النظر السياسية والثقافية والدينية، فإنه لا يمكن أن يتقبل الرؤية الغربية التي تهدف إلى طمس تاريخه وثقافته، بالاستعانة بمنظمات شبيهة بحلف الناتو، لذلك قد يكون التعامل مع هذه الاختلافات أمراً صعباً بالنسبة لتركيا، لأن الغرب قد يورطها في أي لحظة في النزاعات الإقليمية، مثل ضلوعها في حرب الأزمة السورية وعلاقاتها مع مختلف الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تناقضت الدولة التركية في كثير من الأحيان مع أهداف حلف شمال الأطلسي كمنظمة.

يركز حلف شمال الأطلسي في المقام الأول على الدفاع الجماعي والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية. أما السياسة الخارجية التركية فهي تركز على مصالح وأهداف جيوسياسية تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، خاصة في المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالرغم من أن تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ألا أنها في كثير من الأحيان تنتهج تركيا سياسات إقليمية تتماشى مع مصالحها المحددة، والتي تختلف أحياناً عن الإجماع داخل الناتو، وتتبع خيارات في سياستها الخارجية أكثر استقلالية عن الحلف، وقد تجلّى هذا الاستقلال الذاتي في موقفها في سوريا، وبعض القضايا الإقليمية في العالم العربي استلزمت اتباع أساليب دقيقة تتماشى مع أولويات تركيا الإقليمية، إضافة إلى سعيها إلى إقامة شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة خارج حلف شمال الأطلسي مثل اقتناءها لمنظومة صواريخ "أس 400" الروسية.

كانت علاقات تركيا مع إسرائيل إلى جانب عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) موضع انتقادات كبيرة داخل جوارها العربي، خاصة وأنها تسعى جاهدة بطموح نحو استعادة مجد الماضي من خلال إحياء الإرث العثماني وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تدعيم العثمانية الجديدة .

¹ - المرجع نفسه، ص: 359.

وفي ظل هذه الظروف تبدو استراتيجية تركيا متناقضة، فمن ناحية، تسعى إلى سياسة استرضاء العالم العربي من خلال السياسة العثمانية المطبقة حديثاً إلى جانب اعتماد سياسات خارجية أكثر استقلالية بما في ذلك الاستحواذ على نظام الدفاع الصاروخي الروسي "أس 400"، بينما تهدف في الوقت نفسه إلى تعزيز علاقات أوثق مع القوى الغربية من خلال الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول حلف الناتو، وإسرائيل.

لذلك فانه، إذا كانت تركيا ترغب فعلاً في الشروع في علاقات دبلوماسية عامة وإقليمية جديدة مع الجماهير العربية، يتعين عليها أن تأخذ بمشاعر الجماهير العربية بعين الاعتبار وتعيد توجيه سياستها نحو صفر مشاكل حقيقية مع جيرانها العرب، لأنه لا يمكن للعروض المسرحية التي تقدمها تركيا في المنتديات الدولية أن تحل محل هذه الخطوة، يجب أن تدرك تركيا أن عضويتها ضمن حلف شمال الأطلسي وعلاقاتها مع إسرائيل، على الرغم من ضرورتهما في السياسة الخارجية التركية، يشتغلان ضد مصالح الشعوب العربية، ويفقد تركيا شعبيتها العربية وبالتالي يصعب على تركيا تحقيق مصالحها الإقليمية في المنطقة العربية باستراتيجيات تحمل مضامين تتعارض تماماً مع الشعوب العربية.¹

الفرع الرابع: رفض الجوار العربي لعثمانية جديدة

سعى حزب العدالة والتنمية إلى تطبيق نظرية "العمق الاستراتيجي" (DOCTRINE DEPTH) STRATEGIC التي طرحها أحمد داود أوغلو، حيث دعا إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية بهدف تحويل تركيا إلى دولة محورية ذات تأثير عالمي، واعتبر أوغلو أن الساحة الدولية تشبه رقعة شطرنج تضم مجموعة من اللاعبين، مشدداً على ضرورة أن تكون تركيا أحد هؤلاء اللاعبين المؤثرين. وأوضح أن مكانة الدولة التركية على هذه الرقعة تعتمد على عمقها الاستراتيجي، أي قدرتها على التفاعل والتأثير خارج حدودها، وأشار إلى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب بدايةً تحقيق توازن بين الحرية والأمن، حيث يجب على الدولة أن تعمل على ضمان حرية مواطنيها، مع الحفاظ على الأمن على المستوى الوطني والمجتمعي. ومع ذلك، أكد أوغلو على أهمية ألا يتغلب هدف تحقيق الأمن على الحرية، والعكس صحيح، لضمان رسم ملامح دور خارجي فعال ومستدام.²

انتهجت تركيا، تحت قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، سياسة خارجية صارمة، وهادفة، في دول الجوار العربي، دول جوار الجوار العربي، وأظهرت نيتها في إنشاء عثمانية ثانية جديدة في العالم

¹ - Ibrahim G. Aoudé, op.cit. p103.

² - داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد"، (المجلد السادس عشر - العدد الخامس عشر - يوليو 2022)، ص. 267-296.

العربي، من خلال استخدام نفوذ تراوح ما بين القوة الصلبة القوة الناعمة، حيث استعملت أساليب الترغيب والترهيب، شجعت الإسلام السياسي، وشيدت الاستثمارات الاقتصادية في العديد من الدول العربية، إضافة إلى التدخلات العسكرية في سوريا والعراق.

تميزت هذه الاستراتيجية بدعم تركيا للعلاقات الاقتصادية والعسكرية في العربي، والتدخل في بعض الصراعات الإقليمية، مثل ليبيا وسوريا، بالإضافة إلى تعزيز الروابط الثقافية والدينية مع بعض دول العالم العربي. إلا أن الاستراتيجية التركية أثارت مخاوف لدى العديد من الدول العربية، التي رأت في هذه الخطوات محاولة لإنشاء ما يُشبه "عثمانية جديدة"، أي إحياء للنموذج التركي فواجهت هذه الاستراتيجية رفضاً واضحاً من قبل بعض الدول العربية، التي اعتبرت محاولة للهيمنة على المنطقة وتدخلاً في شؤونها الداخلية، مما أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا وبعض حلفائها التقليديين في العالم العربي.

قوبل هذا الطموح بالرفض، وبمقاومة شديدة من طرف العديد من الدول العربية، واعتبروه انتهاكاً لسيادة الدول العربية، وإلى مفهوم الدولة، لان هذه الاستراتيجية تهدد استقرار الدول، والاستقرار الإقليمي، والنظام الدولي، فعارضت كل السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، وسوريا، والعراق هذا المشروع بشكل صريح، وعملت كل من المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، على منافسة تركيا في الأدوار التي تسعى لها في النظام الدولي، من خلال إقامة التحالفات الاستراتيجية والدبلوماسية، مع القوى العظمى، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبح المشروع التركي الذي يهدف إلى إنشاء عثمانية جديدة، يعاني من تحديات تتعلق برفض الجوار العربي لاسترجاع أمجاد ارث الإمبراطورية العثمانية.

خلاصة الفصل

تعرض العديد من التحديات طريق تركيا، في سعيها نحو تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، منها تحديات تتعلق بقضايا اقتصادية وسياسية وإقليمية هي كمايلي:

-واجهت تركيا تحديات تتعلق بالداخل التركي، مرفوعة بالجغرافيا السياسية، وموقع تركيا الذي طالما كان نعمة عليها بقدر ما هو نقمة كذلك، إضافة إلى التحديات الاقتصادية التي أنهكتها خاصة في الفترة التي اشتد فيها وباء كوفيد 19، حيث تعرضت إلى تقلبات كبيرة في العملة أدت إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني بشكل كبير نتيجة لانخفاض الليرة التركية، علاوة على ذلك، أدى العجز التجاري الهائل إلى فرض صعوبات كبيرة، خاصة في ضوء اعتمادها على الواردات للحصول على الطاقة والسلع الأساسية الأخرى.

-كما كانت علاقات تركيا مع إسرائيل إلى جانب عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) موضع انتقادات كبيرة داخل جوارها العربي، خاصة وأنها تسعى جاهدة بطموح نحو استعادة مجد الماضي من خلال إحياء الإرث العثماني بتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تعزيز العثمانية الجديدة .

وفي ظل هذه الظروف تبدو استراتيجية تركيا متناقضة، فمن ناحية، تسعى إلى سياسة استرضاء العالم العربي من خلال السياسة العثمانية المطبقة حديثاً إلى جانب اعتماد سياسات خارجية أكثر استقلالية بما في ذلك الاستحواذ على نظام الدفاع الصاروخي الروسي "أس 400"، بينما تهدف في نفس الوقت إلى تعزيز علاقات أوثق مع القوى الغربية من خلال الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول حلف الناتو، وإسرائيل.

-أضافت القضايا الحقوقية في الداخل التركي، والنزاعات الجيوبوليتيكية في جوارها الإقليمي، تحديات أخرى لأهداف تركيا الجيوبوليتيكية، منها من القضية الكردية، وقضية عدم الاعتراف بإبادة الأرمن، والنزاع الجيوبوليتيكي القبرصي، تم على إثرها توجيه انتقادات لاذعة بشأن تآكل المؤسسات الديمقراطية وتركيز السلطة في الرئاسة تحت رئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان، إضافة إلى تداعيات الاتفاقية الليبية-التركية حول ترسيم الحدود البحرية، التي دفعت بدول الجوار مثل مصر واليونان ولبنان إلى البحث عن تحالفات فيما بينهم، يقف ضد المشروع التركي الليبي، وكذلك والتحديات المتعلقة بالاستغلال المفرط لمياه نهري دجلة والفرات، التي خفضت من منسوب المياه في العراق وسوريا.

-كما كان للظواهر الطبيعية أيضا نصيب في التأثير على أهداف تركيا الجيوبوليتيكية، حيث أدت زلازل 06 فيفري 2023 الكبيرة إلى خسائر كبيرة في الأرواح، وتشريد السكان، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، مما جعل الحكومة التركية تعطي اهتمام الى الوضع الداخلي على حساب تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في الجوار.

-أثرت سياسة التحالفات التي انتهجتها الدول المجاورة مع تركيا، مع القوى الكبرى، مثل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأخرى مع روسيا، والصين على المشروع التركي المتمثل في إنشاء عثمانية جديدة.

- يثير موضوع استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، مخاوف الدول الغربية، لأن المشروع يهدّد المصالح الغربية والقيم الديمقراطية، خاصة وأن المشروع العثماني الجديد ارتبط بالسياسات الداخلية لحزب العدالة والتنمية، والتي واجهت انتقادات بسبب تأثيرها على المؤسسات في تركيا، وإثارته للعديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ممّا شكل تحدياً لتركيا في الوصول لدفعها الأسمى المتمثل في استرجاع أمجاد الماضي.

- فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا عقوبات اقتصادية كبيرة، إثر اقتناء تركيا لمنظومة صواريخ "إس-400" الروسية مما شكل لها تحديات معقدة، خاصة وأن العقوبات الأمريكية كانت قاسية تضمنت مجالات عدة، اقتصادية وأمنية وعسكرية... الخ.

خاتمة:

نشير في الأخير الى أن فرضيات البحث جميعها تأكدت بتوظيف المقاربات النظرية والمنهجية المعتمدة، حيث اتضح أن:

- 1 - قدرة تركيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي، تتوقف على مدى إيجاد توازن دقيق بين الظروف الخارجية والقدرات التركية الخاصة.
 - 2 - سعي الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية إلى الاستفادة من الروابط التاريخية والدينية، إنما هو بالأساس من أجل تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإظهار تركيا نفسها كقائد للعالم الإسلامي.
 - 3 - زيادة الأهمية الاستراتيجية للبحار المجاورة لتركيا، تتداعى في كل مرة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وبتورط قوى دولية عديدة.. بما فيها تركيا.
 - 4 - تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا، بما فيها استرجاع أمجاد الدولة العثمانية، مرهون إلى حد بعيد بمدى قدرة أردوغان، والحكومة التركية على مواجهة التحديات الإقليمية، هذا من جهة، ومرتببط باستجابات القوى الكبرى من جهة ثانية.
- كما يمكن أن نخرج في خاتمة البحث بالملاحظات والاستنتاجات التالية:

أولاً: الملاحظات

- إن تمتع تركيا بموقع استراتيجي يقع على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا، جعلها تاريخياً جسراً رابطاً بين الحضارات والثقافات المختلفة، ساهم في إثراء تراثها الثقافي والحضاري.
- إن سيطرة تركيا على الطرق البحرية الرئيسية، وخاصة مضيق البوسفور، الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، يعد عامل مساعد لتركيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، وسيظل كذلك في المستقبل.
- إن الأهمية الجغرافية لتركيا تساهم في دورها المحوري الذي تقوم به على المستويين الإقليمي والعالمي، وتساعد على تحقيق التوازن في علاقاتها مع القوى الغربية والشرقية، وتجعل منها لاعبا مهما في النزاعات الإقليمية، وفي عمليات تشكيل الاستقرار الإقليمي، حيث تجعلها قريبة من مناطق النزاعات في الشرق الأوسط ومنطقة جنوب القوقاز، وتؤثر على قرارات سياساتها الخارجية، وعلاقاتها الاقتصادية.

ثانياً: الاستنتاجات

في دراستنا هذه التي حاولت ان تحدد الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الأوروبي والعربي، وتكشف عن الإمكانيات المتاحة لتركيا والآليات المعتمدة من قبلها لتحقيق هذه الأهداف، توصلنا إلى تجميع النتائج والاستنتاجات التالية التي تعالج الإشكالية المطروحة وترد على السؤال المركزي:

➤ إن قدرة تركيا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في جوارها الأوروبي والعربي تقتضي وجود توازن وتفاعل بين الظروف الخارجية والقدرات الداخلية، فعلى الصعيد الداخلي يمكن ان تلعب قوة تركيا الاقتصادية وقدراتها العسكرية ومرونة دبلوماسيتها دوراً مهماً في الانعكاس الإيجابي في رسم سياسة خارجية ناجعة. وعلى الصعيد الخارجي، فإنه كلما كانت تركيا حاضرة في الديناميكيات الإقليمية، وقادرة على المنافسة الجيوبوليتيكية، كلما كانت تحولات القوى العالمية في صفها.

➤ كما أن قدرة تركيا على تحقيق التوازن بين أهداف سياساتها الخارجية، وقدرتها على التعامل المرن مع التعقيدات الإقليمية، وقدرتها على الاستفادة من قوتها الناعمة والصلبة، كلها عوامل ستحدد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في كل من المجالين الأوروبي والعربي، وسيتوقف النجاح في تحقيق هذه الأهداف على إدارة حكومة حزب العدالة والتنمية للعديد من العوامل المختلفة بالشكل الذي يخدم المصالح التركية، مع مراعاة مصالح دول الجوار مثل: إدارة عوامل الصراع السوري، والتوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز علاقات الاقتصادي مع حلفائها الأوروبيين، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى روسيا والصين كقوتين عالميتين يسعيان إلى تغيير موازين القوى العالمية.

➤ إن وصف الجيوبوليتيك التركي على أنها مزيج من الإستراتيجية الدينية والسياسة العملية لاستمالة المجتمعات العربية، وصف يتمشى مع التحركات الاستراتيجية لتركيا في المنطقة، حيث أظهرت تركيا، في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، نهجاً يربط بين الهوية الإسلامية والمناورات السياسية، مما يجعل من تركيا دولة رائدة في الإسلام السياسي في العالم العربي، وفي الوقت نفسه، تسعى تركيا لتحقيق مصالح استراتيجية وإقامة تحالفات وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المجتمعات العربية. وعليه سمحت هذه الإزدواجية في المعايير التي اعتمدتها تركيا في التعامل مع جيرانها العرب باكتساب نفوذ داخل المجتمعات العربية يعزز

من طموحات تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية، ويعكس الاستخدام البراغماتي للدين في السياسة الخارجية التركية.

➤ إن الافتراض القائل بأن الجهود التركية من أجل السيطرة على البحار المجاورة يمكن أن تؤدي إلى إشعال حرب عالمية هي فكرة تفقر إلى أساس متين، بالرغم من أن الأهمية الجيوبوليتيكية للبحار المحيطة بتركيا لا يمكن إنكارها، إلا أن تفسير التحركات الجيوستراتيجية التركية فيها على أنها مقدمة لصراع عالمي، أمر مبالغ فيه، لأن سعي تركيا لتحقيق النفوذ البحري نابع في المقام الأول من المخاوف الأمنية الإقليمية، وتحقيق المصالح الاقتصادية، والرغبة في تأكيد نفسها كلاعب رئيسي في شرق البحر الأبيض المتوسط، لذلك فإنه من المتوقع أن تتخطى تركيا في مفاوضات مع القوى العالمية، والإقليمية، التي لها مصالح في هذه البحار، بدلاً من التصعيد إلى حرب واسعة النطاق.

➤ استفادت تركيا كثيراً من الروابط الثقافية التي تربطها بالعالم العربي، لكن عضويتها ضمن حلف الناتو وانخراطها في علاقات مع إسرائيل، كشفت عن العروض المسرحية التركية التي تقدمها للجماهير العربية، حيث بدأت الجماهير العربية تنقطن للحيل التركية، وبدأت تركيا تخسر تعاطف الجماهير العربية شيئاً فشيئاً، خاصة بعد انخراطها في نزاعات ضد سوريا والعراق. وبالتالي فقدت تركيا العديد من مصالحها الاستراتيجية التي تريد أن تحققها بالاعتماد على استعطاف الجماهير العربية ودعمها لها، وبالتالي فإنه من غير المرجح أن ينجح الرئيس رجب طيب أردوغان في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية بمفهومها الأصلي ولا حتى الشكلي، بالرغم من أن أردوغان أظهر رغبة كبيرة في خطابه في استرجاع الإرث التاريخي العثماني، إلا أن فكرة إحياء عثمانية تواجهها العديد من التحديات المحلية والدولية، وساهمت في زيادة التوترات مع الدول المجاورة وتوتر العلاقات مع الحلفاء التقليديين، تجعل من العثمانية الجديدة هدفاً جيوسياسياً غير واقعي في السياق العالمي الحالي.

➤ شهد الاقتصاد التركي مرحلة انتعاش تميزت بالنمو والتطور الكبير بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، إلا أنه في الآونة الأخيرة، واجه الاقتصاد التركي تحديات كبيرة أدت إلى به الانكماش، وأضافت جائحة كوفيد-19، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية مستوى آخر من التعقيد، أدى إلى الزيادة في التضخم، وتقلبات في سعر العملة التركية، مما أثر

على حركة التجارة، والاقتصاد التركي، وأهداف تركيا الجيوبوليتيكية. بالإضافة إلى ذلك، أدت أزمة اللاجئين المستمرة، ولاسيما التدفق الكبير للاجئين السوريين، إلى تكثيف الضغوط الاجتماعية والسياسية المحلية، مما يؤثر على الاستقرار العام للبلاد وقدرتها على إظهار القوة الاقتصادية في الساحة السياسية الإقليمية والدولية.

➤ يعكس القرار الذي اتخذته تركيا بإعادة فتح المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن الانضمام إليه، التزام تركيا ورغبتها في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، ويظهر استعدادها لمعالجة التحديات المختلفة المتعلقة بإصلاحات سياسية تتواءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.

➤ تؤكد جهود تركيا لتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي التزامها الاستراتيجي بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية المهمة والحفاظ على مسار حظوظها من خلال إبقاء الباب مفتوحاً أمام المفاوضات المستقبلية بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إيماناً منها بأن الشراكة الاقتصادية القوية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على العلاقات السياسية والدبلوماسية الأوسع بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

➤ إن سعي تركيا إلى انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والظفر بمكانة ضمن الاتحاد الأوروبي أمر طبيعي، لكن ترى دراستنا أنه سوف يحجم من تحركاتها في المنطقة، وينقص من الفوائد التي يكون موقعها الجغرافي سببها، وإن تحقيق هذا الهدف الذي تراه دراستنا بعيد المنال، ستكون له انعكاسات سلبية على الهدف الجيوبوليتيكي الآخر لتركيا الذي تسعى إلى تحقيقه والتمثل في استقلاليتها عن الغرب وتحصيل قوة إقليمية كبيرة في المنطقة.

➤ إن سعي تركيا النشط إلى إقامة علاقات اقتصادية ثنائية مع كافة دول البلقان يسلط الضوء على جهودها الإستراتيجية لتعزيز نفوذها في المنطقة، ويظهر وعيها بالأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة البلقان، لذلك تهدف تركيا إلى بناء علاقات بناءة مع دول البلقان، وتعزيز المصالح المتبادلة وترسيخ دورها كلاعب رئيسي في المنطقة

➤ إن الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه تركيا للألبان في كوسوفو، وللمسلمين في البوسنة والهرسك، ولدولة شمال قبرص في نزاعها مع جمهورية جنوب قبرص، يتماشى مع أولويات

- تركيا الجيوبوليتيكية، ويسلط الضوء على سعي تركيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتأمين نفوذها في منطقة البلقان، والحفاظ على وجودها في شرق البحر الأبيض المتوسط.
- إن الجهود الاستباقية التي تبذلها تركيا لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول جنوب القوقاز، مثل أذربيجان وجورجيا، ومحاولات تركيا رسم نهجاً استراتيجياً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، التي تعتبرها منطقة حيوية، تجعلها غير مكثفة بأذربيجان وجورجيا، بل تدفعها الى محاولة تعامل تركيا اقتصاديا ودبلوماسيا مع أرمينيا أيضا، خاصة في تأمين موارد الطاقة، بالرغم من العداء التاريخي بينهما.
- لقد سعت تركيا استراتيجياً إلى تحقيق توازن دقيق بين العلاقات التعاونية والمنافسة الجيوبوليتيكية مع روسيا من خلال اتباعها نهجا يتمحور حول التعاون الأمني والدفاعي في إطار عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناطو)، من اجل ضمان أمنها، والمساهمة في امن واستقرار المنطقة، وتعزيز التحالفات داخل الناطو من أجل الأمن الجماعي، وفي الوقت نفسه، تسعى تركيا إلى إقامة علاقة عملية مع روسيا، من اجل تأمين مصالحها الوطنية والمساهمة في إيجاد بيئة متوازنة وأمنة مع روسيا، ومنع النزاعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي، خاصة وان روسيا هي أيضا لها أهداف جيوبوليتيكية في مناطق القوقاز، والبلقان، والبحر الأسود، تتقاطع مع أهداف تركيا في المناطق نفسها، لذلك تدرك تركيا أهمية الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وبالتالي تتخبط تركيا بحيوية في جهود تعاون مع روسيا إيمانا منها بان التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، يمكن ان يخفف من حدة المعضلة الأمنية.
- تدرك تركيا جيدا ان العمل مع التحالف الغربي فقط غير موثوق به، وأن العمل مع روسيا فقط يجلب المخاطر أيضا، لذلك عملت على تغيير سياستها الأمنية باللعب على كل الأوتار، بهدف تقليل المخاطر الناتجة عن الصراعات المتواجدة في المناطق المجاورة، وفي الوقت نفسه تنظر كل من الدولتين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى تركيا بأنها دولة لها تقاليد وتاريخ حضاري، بصفتها الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية، يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في حل العديد من المسائل الدولية، وتشكيل التحالفات الدولية، لذلك فإن كل من الدولتين تسعيان إلى جذبها.

➤ إن الجهود الاستراتيجية التي تبذلها تركيا لتعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز المصالح الاقتصادية مع مختلف الدول العربية، مثل: الصومال، والجزائر، ولبنان، وليبيا، والسودان وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر، تعكس الاهتمام التركي بتعزيز النفوذ في مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية وملاحقة أهدافها الجيوبوليتيكية، من خلال الانخراط النشط مع الدول العربية، بهدف إقامة شراكات استراتيجية تمتد إلى ما هو أبعد من المجالات السياسية والاقتصادية، وتتطلع إلى إعادة بناء هيكله الإمبراطورية العثمانية الجديدة في مناطق النفوذ السابقة.

➤ تطمح تركيا إلى إنشاء سوق دولية للمياه، ويتطلب هذا الطموح استخراج المياه وتنقيتها وتحلية المياه، وهذا بدوره يتطلب كميات كبيرة من الطاقة، ونظراً للندرة المتزايدة للطاقة والمياه في المستقبل، فمن المحتمل أن تتمكن دول مثل تركيا من اكتساب نفوذ كبير بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية. وبالتالي، يمكن لتركيا الاستفادة من دبلوماسية خطوط الأنابيب وتوسيع مشاريع خطوط الأنابيب المتعددة للسلع الأولية بسبب موقعها الجغرافي. ومن خلال إضافة خطوط المياه إلى خطوط أنابيب الطاقة، يمكن أن تكتسب تركيا ليس فقط نفوذاً سياسياً واقتصادياً، بل تكتسب أيضاً مساهمة بشكل كبير في تحقيق التكامل والاستقرار الإقليميين.

➤ تقف الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الأوروبي والعربي، وراء التطوير من استراتيجيتها الدفاعية، لاسيما فيما يتعلق بالصناعات الدفاعية المحلية مثل صناعة الطائرات المسيرة "بيرقدار" والغواصات الحربية... الخ، كما ان التصور الأمني التركي للتهديدات الخارجية، والمتمثل أساساً في جوارها الأوروبي والعربي الذي يتسم بالتغير المستمر، جعل من تركيا ترسم استراتيجيات تحمل في طياتها أهداف جيوبوليتيكية توسعية، تسعى من خلالها إلى لعب أدوار حاسمة في النزاعات الدولية المجاورة لها، من خلال التحكم والسيطرة على الأوضاع الجيوبوليتيكية في مناطق جوارها.

➤ بعد الأحداث الإقليمية التي شهدتها العالم، وخاصة في العالم العربي، غيرت تركيا من استراتيجيتها وأصبحت دولة لا تريد البقاء على الحياد، وقد تجلّى ذلك في تبني مشروع العثمانية الجديدة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ويهدف هذا المشروع إلى عودة تركيا إلى العالم العربي.

- إن تورط تركيا في النزاعات الإقليمية، كما هو الحال في سوريا، جعل منها لاعبا رئيسيا في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، أدت السياسة الخارجية الصارمة التي تنتهجها تركيا، وخاصة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، في بعض الأحيان إلى إثارة توترات مع الحلفاء الغربيين التقليديين، مما أدى إلى التأثير على المشهد الجيوبوليتيكي للعلاقات التركية مع العالم الغربي، وأصبحت تركيا تسعى إلى تحقيق التوازن بين تطلعاتها الأوروبية والشراكات الإقليمية في الشرق الأوسط، والمنطقة العربية، من خلال التفاعل المتوازن مع الغرب دون إغفال عواملها التاريخية والثقافية والاستراتيجية.
- إن انخراط تركيا في الحرب ضد داعش في جوارها غير المستقر يخدم هدفاً جيوسياسياً مزدوجاً، فبينما تكافح تركيا ظاهرياً التهديد المشترك المتمثل في محاربة داعش، إلا أنها في الحقيقة قد استخدمت مشاركتها في الحرب على داعش، لمعالجة مخاوفها الخاصة المتعلقة بالجماعات الكردية، وتصفيتهم في شمال سوريا والعراق.
- إن مشاركة تركيا في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في سوريا، والعراق، ولبنان وليبيا، والسودان، تؤكد سعيها إلى تحقيق رؤية إقليمية للسلام تتماشى مع مصالحها الوطنية، حيث توصلت دراستنا إلى أن نتيجة مفادها أن كل المبادرات التركية ذات الطابع الدبلوماسي والعسكري، كانت مدفوعة بالرغبة في تشكيل المشهد الجيوبوليتيكي بطريقة تعزز نفوذها وأمنها، تحت غطاء شعارات حل النزاعات، وتحقيق الأمن والاستقرار، ومكافحة داعش... الخ، وتمثل القواعد العسكرية التي أنشأتها تركيا في السودان وسوريا والعراق، تعبيراً ملموساً عن التزام تركيا بهدف حماية مصالحها، والتأثير على المشهد الجيوبوليتيكي بطريقة تتوافق مع رؤيتها للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- لقد استخدمت تركيا القوة الناعمة مع الدول العربية، خاصة من خلال وسائل الإعلام والدراما، كوسيلة لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية، حيث اكتسبت المسلسلات التلفزيونية التركية، المعروفة باسم "الدراما التركية" شعبية هائلة في جميع أنحاء العالم العربي، والتي غالباً ما تصور هذه الأعمال الدرامية قصصاً ذات صدى ثقافي تختص بالتاريخ التركي، والقيم المشتركة مع الشعوب العربية والروابط التاريخية، وتستهدف بها إيجاد صدى لدى الجماهير العربية، وبالتالي استطاعت تركيا أن تعطي صورة إيجابية عن نفسها لدى المجتمعات العربية، وتوثر على المنطقة العربية، حيث ساهمت تصورات الجماهير

العربية تجاه تركيا في إيجاد بيئة مواتية للتعاون العربي - التركي في المجال الدبلوماسي والاقتصادي والتجاري.

➤ تواجه استراتيجيات تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا عدة تحديات شكلتها مجموعة من العوامل الداخلية. وعلى الرغم من أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي مفيد تاريخياً، إلا أنه يعرضها أيضاً للعديد من التحديات، تتعلق بعدم استقرار الجوار، مثل النزاعات المتواجدة في شرق البحر المتوسط، والقوقاز، والبلقان، إضافة إلى تحديات تعود إلى التاريخ العثماني، أبرزها القضية الكردية، وعدم الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، حيث مثّلت المسألة الكردية تحدياً داخلياً طويل الأمد انجرت عنه توترات تاريخية ومطالب بالاعتراف الثقافي والسياسي، أما إنكار تركيا للإبادة الجماعية الأرمنية، وعدم الاعتراف بها، فكانت من القضايا المثيرة للجدل، التي أدت إلى وضع عقبات دبلوماسية وإثارة توتر في علاقات تركيا مع العديد من البلدان الأوروبية المتضامنة مع الأرمن.

➤ واجهت الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا تحديات بسبب معارضتها للقيم الغربية، ولا سيما في تحولها الاستراتيجي نحو استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، واقتناء نظام الصواريخ إس-400، حيث أدى هذا الخروج عن الأعراف الغربية إلى توتر علاقات تركيا مع حلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي، الذين اعتبروا السعي التركي في انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية، بمثابة تطلعات نحو استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، التي لا يتوافقون معها إيديولوجياً.

التوصيات:

✓ من الواضح أن النظام العالمي يتعرض لتدهور واضح، والمؤسسات الدولية تضعف، والتحالفات التاريخية في خطر، وتبدو الولايات المتحدة مترددة، وغير راغبة في الحفاظ على النظام العالمي الذي حاولت إنشائه، وأبدت تخوفها بسبب التراجع الديمقراطي، وعودة النزعة القومية، في وقت يواجه فيه الاتحاد الأوروبي باستمرار أزماته الوجودية، في حين أصبحت القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا قوى بارزة في تشكيل النظام العالمي الحالي، إضافة إلى قوى أخرى ناشئة، مثل تركيا بقيادة الرئيس أردوغان، وبنظامها الرئاسي الذي يراه حزب العدالة والتنمية بأنه نظام "ديمقراطي"، بالرغم من أنه في الواقع يبدو أنه يفتقر إلى المبادئ الأساسية للديمقراطية، مثل: سيادة القانون والحقوق، والحريات الأساسية، ومع ذلك، نعتقد أن

هذا الوضع لا ينتقص من موقفنا في هذه الدراسة من قوة النظام السياسي التركي، نظراً، لأن تركيا أصبحت دولة قوية لها صوت قوي داخل النظام الدولي لذلك توصي دراستنا بإقامة شراكات اقتصادية مع تركيا مصحوبة بتعزيز الجهود للاستفادة المتبادلة من التجارب التركية.

✓ تشهد تركيا صراع بين الهوية التركية الغربية، والهوية القومية، والهوية الإسلامية، لكن هذا التنافس لن يدوم طويلاً، لأن الهوية التركية الغربية هي الراجح دائماً، لأنها هي المرجعية التي بنى عليها كمال أتاتورك سياسة تركيا العلمانية الحديثة، لذلك يجب على صناع القرار اخذ هذا العامل بعين الاعتبار عند التعامل مع القادة السياسيين الأتراك.

✓ لا أحد من الدول الأوروبية يرغب برؤية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لذلك فإن محاولاتها للانضمام إليه مجرد أوهام.

✓ تركيا، بوصفها عضواً في حلف شمال الأطلسي، لن تكون في صف العرب، لأن انتماءها الاستراتيجي وتحالفاتها الدولية مع الغرب تضعها في موقع مختلف عن القضايا العربية.

✓ تركز السياسة الخارجية التركية على التأقلم مع الغرب والانخراط في سياساته ومشاريعه حتى مع تلك المشاريع الضارة بمحيطها العربي بما فيها أزمة مياه نهري دجلة والفرات، والاعتراف بإسرائيل، وعدم الاعتراف بقضية الصحراء الغربية الخ.

✓ في إطار سعي الدول الأوروبية للتقليل من الغاز الروسي، الدولة التي يعتبرها الغرب عدو أيديولوجي، لن يجد الغرب صديق وحليف استراتيجي وتاريخي أفضل من تركيا، لذلك فانه لا يوجد مشروع أفضل من أنابيب الغاز بالنسبة لتركيا لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في دول الجوار الأوروبي، من خلال لعب دور الوسيط، وحلقة وصل بين الموردين والمستهلكين.

✓ لا تريد تركيا أن تكتفي بهدف أن تصبح منطقة عبور للمواد الخام للطاقة وقوة ناقلة لها من منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بل تريد أيضاً أن تصبح دولة جزءا لا يتجزأ من نظام الطاقة في أوروبا من حيث الأبعاد التنظيمية والبنية التحتية والعمل على تشكيل علاقات الطاقة.

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	جدول خاص بالاسر البيزنطية الحاكمة	370
2	كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في تاريخ تركيا الحديثة	372
3	جدول حول مقومات الاسطول العثماني.	373
4	شكل للبنية المؤسسية والتنظيمية للاتحاد الأوروبي	375
5	شكل حول كيفية صياغة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.	376

الملحق رقم (1): جدول خاص بالاسر البيزنطية الحاكمة

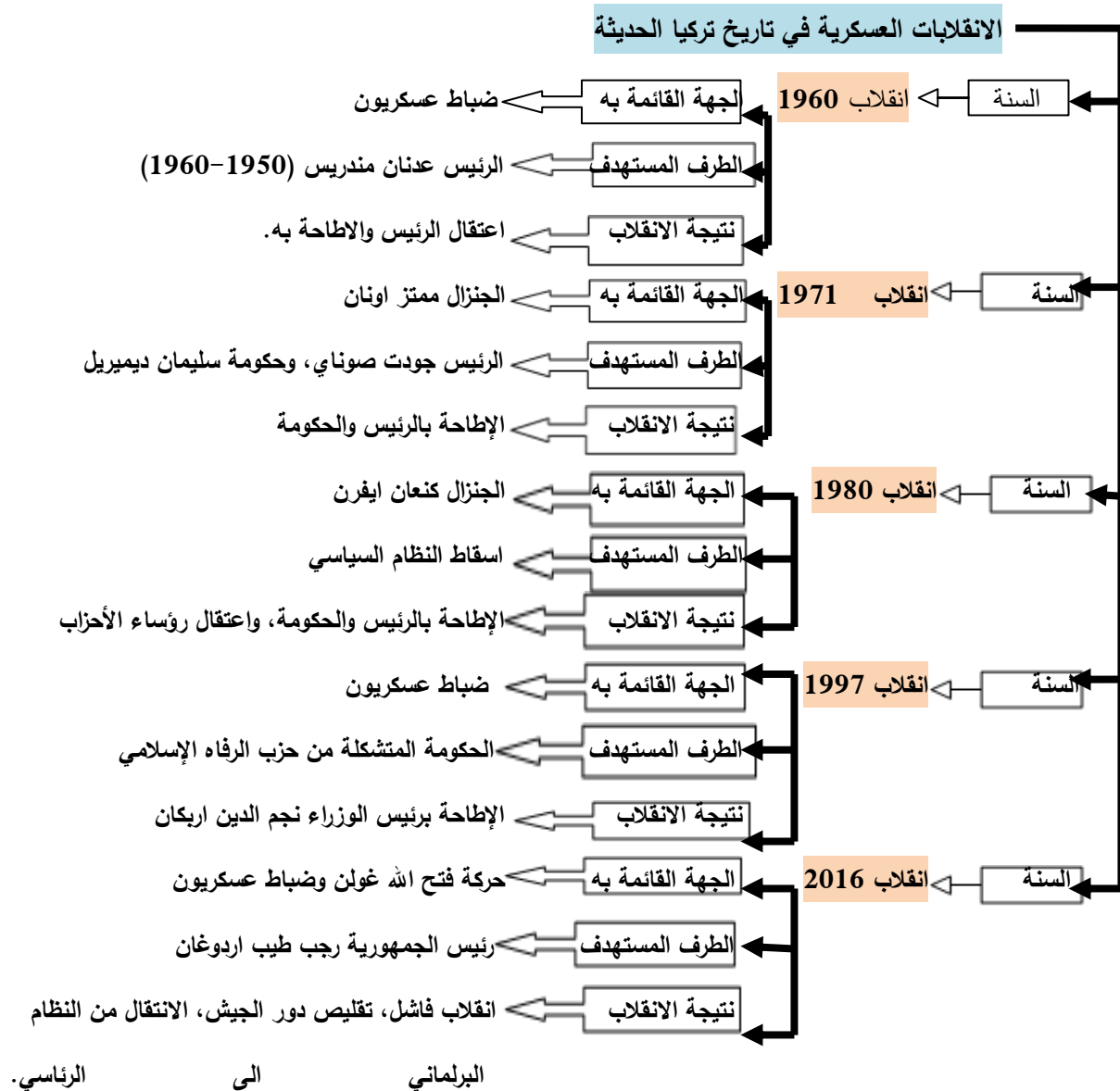
اسم الاسرة الحاكمة	فترة الحكم	معطيات تاريخية هامة عن الأسرة الحاكمة
الأسرة القسطنطينية - قسطنطين الكبير	(306-363)	يعد قسطنطين الكبير أول إمبراطور روماني يعتنق المسيحية ومؤسس الإمبراطورية، فكان عهده بمثابة بداية الإمبراطورية البيزنطية، وشملت فترة حكم الاسرة القسطنطينية السلالة قسطنطين، جوليان، شوفبان، واستمروا في الحكم، الى غاية ظهور اسرة ثيودوسيوس على عرش الإمبراطورية.
أسرة ثيودوسيوس	(379-457)	-أقرت الاسرة المسيحية دين الدولة في الإمبراطورية الرومانية وبجهوده للحفاظ على وحدة الإمبراطورية. - حكم نسل الاسرة الأجزاء الشرقية والغربية من الإمبراطورية الرومانية حتى سقوط الإمبراطورية الغربية.
اسرة جستنيان	(518-610)	- كان جستنيان الإمبراطور البيزنطي الأكثر شهرة، والمعروف بجهوده الطموحة في إعادة احتلال الأراضي الرومانية السابقة، وتكوين القانون الروماني (Corpus Juris Civilis)، وبناء آيا صوفيا... الخ. - شهد عهده فترة ازدهار ثقافي ومعماري.
الأسرة الهرقلية	(610-711)	عملت هذه الاسرة اثناء فترة حكمها على إصلاح الهياكل العسكرية والإدارية للإمبراطورية وحاربوا الإمبراطورية الفارسية، أدخل اليونانية كلغة رسمية للإمبراطورية، لتحل محل اللاتينية. - شهدت هذه الاسرة خسائر كبيرة في حروب الإمبراطورية مع جيش الخلافة الإسلامية.
الأسرة الإيساورية	(717-802)	-حكم لاوون الثالث في الفترة الممتدة من 717 إلى، وعُرفت فترة حكمه بدفاعه الناجح عن القسطنطينية ضد الحصار الذي فرضه عليه الأمويين. - عرفت فترة حكمه بعدائه الى المعتقدات الدينية، والتي بسببها نشأ صراع داخلي كبير وانقسامات داخل الإمبراطورية.
الأسرة المقدونية	(867-1057)	باسيل الأول** (حكم من 867 إلى 886): مؤسس السلالة، ثم حكم الامبراطور ليو السادس في الفترة (886-912)، وقد شهدت الإمبراطورية اثناء فترة حكم الاسرة المقدونية، فترة ازدهار عرفت باسم النهضة المقدونية، تميزت بإحياء الفن والثقافة والنجاح العسكري. -ضمت الاسرة العديد من الأباطرة البارزين من بعد ليو السادس،

وقسطنطين السابع، وباسل الثاني، وصلت الإمبراطورية في عهدهم إلى أقصى اتساع لها.		
-قدمت الاسرة العديد من الحكام مثل يوحنا الثاني ومانويل الأول، وكذلك ألكسيوس الأول كومنينوس الذي حكم في الفترة الممتدة من (1081 إلى 1118)، وهي فترة عرفت انتعاش عسكري واقتصادي، في أعقاب معركة ملاذكرد الكارثية عام 1071.	(1057- 1185)	اسرة آل كومنين
-حكمت الإمبراطورية البيزنطية من عام 1185 إلى 1204، حيث كانت فترة حكمهم مليئة بالاضطرابات الداخلية والخارجية، أدت سياساتهم الداخلية والخارجية الفاشلة إلى إضعاف الإمبراطورية بشكل كبير، ممّا مهد الطريق لسقوطها.	(1185- 1204)	اسرة انجيلوس
يرجع اسم الاسرة الى مؤسسها ميخائيل الثامن باليوغوس الذي (حكم من 1259 إلى 1282)، الذي أعاد الحكم البيزنطي إلى القسطنطينية عام 1261 بعد الاحتلال اللاتيني. - حكمت الاسرة حتى سقوط القسطنطينية على أيدي الأتراك العثمانيين عام 1453، وهو ما يمثل نهاية الإمبراطورية البيزنطية.	(1261- 1453)	سلالة باليوغوس

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: أسامة أبو طالب، الدولة البيزنطية، (دار البداية ناشرون وموزعون،

المملكة الأردنية الهاشمية، 2014)، ص. 10 - 98، 135 - 138.

الملحق رقم (2): كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في تاريخ تركيا الحديثة



المصدر: بتصرف الباحث عن: حامد محمد طه السويدي، "محاولة الانقلاب العسكري في تركيا 15 تموز 2016 النتائج والأسباب"، مركز الدراسات الإقليمية، (العراق، العدد 12، المجلد 36، 2018)، ص ص: 169-172. & موقع بي بي سي نيوز عربي BBC NEWS، "إنقلاب تركيا الفاشل: كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية؟"، منشور على الموقع: <http://bit.ly/3JWCi4T> بتاريخ 2021/07/10، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/02/09 & موقع يورو نيوز، "تفاصيل ليلة الانقلاب الفاشل في تركيا عام 2016"، منشور على الرابط: <http://bit.ly/3IcNs4D> بتاريخ: 2021/07/15، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/02/09. & إزغي باصران، "انقلاب تركيا: من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟"، موقع الجزيرة، منشور على الرابط: <http://bit.ly/3JXyalE> بتاريخ 2016/07/17، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/02/02.

الملحق رقم (3): جدول حول مقومات الاسطول العثماني.

السفينة	حجمها	نوعها	استخداماتها
اوجورما (OKORMA)	صغيرة	حربية	تستخدم في الحرب نظرا لسرعتها وخفتها.
قرة مرسل (KARA MURSEL)	صغيرة	تجارية	تستعمل في التجارة، تعمل بين إسطنبول وسواحل مرمرة.
اقتارما (atarma)	صغيرة	حربية	مجموعة منها ترافق الاسطول اثناء الحرب
اوستي اجيق (Usti Ajiq)	صغيرة	حربية	تستخدم في النقل
جثة قاييغي (CETKAYEGI'YE)	صغيرة	حربية	تستخدم في نقل المدافع
برولك (brolik)	صغيرة	حربية	تستخدم في نقل المقاتلين، تبحر في المياه غير العميقة.
جليية celiyye	صغيرة	حربية-تجارية	تستخدم في النقل على الانهار
قارب الحصان (AT KAYIGI)	صغيرة	حربية	تستخدم في نقل الخيالة بين جردق CARDAK وغاليبولي.
جامليجا (CAMLICA)	صغيرة	حربية-تجارية	تستخدم في النقل على الانهار
كوتوك Kotok	متوسط	حربية-تجارية	تستخدم في نقل البضائع والجنود، تبحر في المياه غير العميقة
قنجة باش Ganja bash		حربية	استطلاع السواحل
شيفة (sayka)	كبيرة	حربية،	تستخدم لحماية الشواطئ
اسكامبرية ISKAMPAVYE	صغيرة	حربية،	تعمل بنهر الطونة.
شاهتور (shatour)	صغيرة	حربية.	تستخدم في نقل امتعة خاصة بالجنود اثناء المعارك عبر نهر الفرات في العراق.
قير لانغج KIRLANGIC	صغيرة	حربية،	سفينة خاصة بالشرطة
فريقته (frikate)	صغيرة	حربية،	تسير في البحر والنهر، تهمل في نهر الطونة.
قاليتا (kalite)	صغيرة	حربية	تستخدم في تعقب سفن العدو، في مقدمتها مدفع.
المونا MAVNA	كبيرة	تجارية	تستخدم في الاغراض التجارية
غراب GHIRAB	كبيرة	حربية-تجارية	استخدمتها الدولة العثمانية لأغراض تجارية ما بين البصرة وخليج عمان، وكذلك في السواحل الهندية

قادرغة (kadirga)	كبيرة	حربية - تجارية	تستخدم في الحرب والتجارة، وشكلت أساس الاسطول العثماني في فترة ما.
باشتارده (bastarde)	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب
اتس كميسي ATES GEMESI	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب لغرض حرق اسطول العدو.
صالابة (salape)	صغيرة	حربية	تستخدم في الحرب
اغريبار AGRIBAR	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، تحمل 13 مدفع شايكا (SAYKA)، و 16 مدفع صغير، و 6 مدافع كبيرة، و 4 قاذفات.
كورفت (korvet)	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، مكونة من طابقين، وتحمل ما بين 20 الى 30 مدفع.
بادجا (barca)	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، وتحمل حوالي 83 مدفع مابين الحجم الصغير والكبير.
قاليون (kalyon)	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، وتحمل على سطحها ما بين 60 الى 100 مدفع.
اوج انبارلي (uk anbarli)	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، بها مدافع في المخازن وعلى السطح، يتراوح عددهم ما بين 110 و 120 مدفع.
كابك وكايك KAPAK VEYA LAYPAK	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، بها صنفان من المدافع في الجزء العلوي والسفلي، يتراوح عددهم ما بين 100 و 110 مدفع.
فرقطين FERKATEYNE	كبيرة	حربية	تستخدم في الحرب، بها مدافع في المخازن وعلى السطح، يتراوح عددهم حوالي 89 مدفع.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: نبيل عبد الحي رضوان، "تطور الاسطول العثماني في ظل أبرز الحضارات البحرية للبحر الأبيض المتوسط"، مجلة المؤرخ المصري، (جامعة القاهرة، العدد 20، جويلية 1998)، ص 238- 246.

الملحق رقم (4): شكل للبنية المؤسسية والتنظيمية للاتحاد الأوروبي

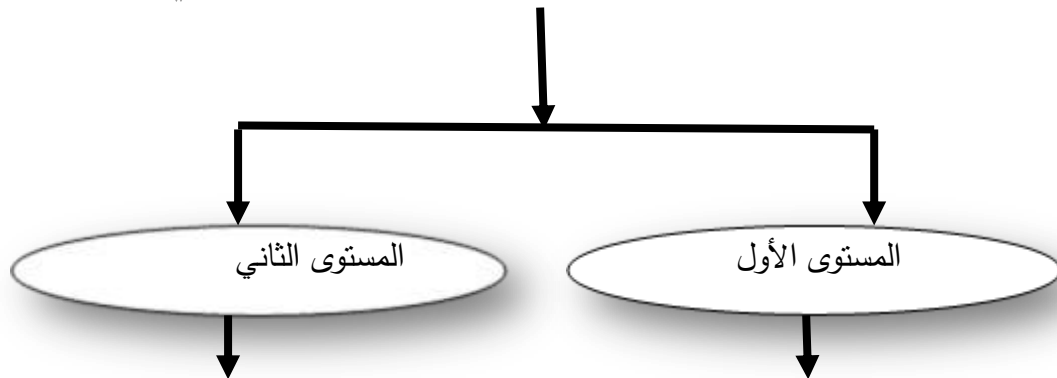
البنية المؤسسية والتطبيقية للاتحاد الأوروبي

المجلس الأوروبي	المفوضية الأوروبية	البرلمان الأوروبي
يتداول على رئاسة المجلس رؤساء الدول الأعضاء ووزراءهم، بشكل دوري لكل دورة 06 أشهر في بروكسل وفقا لمعاهدة "تيس"، التي نصت على ضرورة انعقاد جميع اجتماعات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، ومؤخرا أدخلت معاهدة لشبونة، إصلاحات داخل الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، من بين نقاطها الرئيسية إنشاء منصب رئيس المجلس الأوروبي والممثل الأعلى لشؤون الاتحاد الخارجية والسياسة والأمنية.	بموجب اتفاقية الدمج عام 1965 تم توحيد الأجهزة الثلاثة في الجماعات الثلاث "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، الجماعة الاقتصادية الأوروبية" في جهاز واحد سمي بما يعرف حاليا بالمفوضية الأوروبية، وهي إحدى المؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، وتلعب دورا مركزيا في عملية صنع القرار وصياغة السياسات وتنفيذها في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها مسؤولة عن مجالات مختلفة، مثل اقتراح التشريعات، وتطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي، وإدارة ميزانيته، وتمثيله على المسرح الدولي، وتتكون المفوضية الأوروبية من مفوض واحد من كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ويكون كل مفوض مسؤولاً عن مجال أو حقبة سياسية محددة، فيما يتم انتخاب رئيس المفوضية من قبل البرلمان الأوروبي.	يعد البرلمان الأوروبي أحد المؤسسات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، ويلعب دورا حاسما في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. حيث يعمل على تمثيل مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يتشارك في صياغة تشريعات وسياسات وأنشطة الاتحاد الأوروبي والإشراف عليها، ويتكون البرلمان الأوروبي من أعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل مواطني دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، ويتم احتساب عدد أعضاء البرلمان الأوروبي من كل دولة بالاعتماد على نسبة سكان تلك الدولة،

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: صباح ياسين رمضان، "مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (العراق، العدد الأول مارس 2016)، ص: 11. & Derek E Mix. The European Union: Foreign and Security Policy. (Congressional Research Service, August 15, 2011), p : 2

الملحق رقم (5): شكل حول كيفية صياغة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

صياغة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:



السياسات الخارجية المتعلقة بالتجارة والمساعدات الخارجية وتوسيع الاتحاد الأوروبي: يتم صياغتها وتنفيذها من طرف جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية الثلاثة، مع أن المفوضية الأوروبية هي الجهة المسؤولة أولاً، لكن لا يمنعها من التنسيق مع المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء، والبرلمان الأوروبي، وهذا ما يطلق عليه بعملية صنع القرار في الإطار فوق الوطني "المجتمعي".

السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: يجتمع رؤساء "المجلس الأوروبي" أو وزراء "مجلس الوزراء" أعضاء دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 27 دولة ويعملون على الاتفاق فيما بينهم بالإجماع على سياسات أمنية ودفاعية مشتركة.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على Derek E. Mix. *The European Union: Foreign and Security Policy*. (Congressional Research Service. August 15, 2011), p : 2

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب

1. أبو رمان محمد سليمان، ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، عمان، مؤسسة فريدريش ايبرت بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019.
2. احمد امل، قراءة أولية للاتفاق السياسي الإطاري في السودان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2022.
3. احمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية لدار العلوم ناشرون، ط 2، 2011.
4. أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني، الأزمة الليبية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ع 13، مارس 2017.
5. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، زهران للنشر، الأردن، 2011.
6. أروى القحطاني، امل الغيث، حنان الزهراني، عزيزة الشهري، منيرة السبيعي، سوسن ضاحي، تركيا بين العثمانية والعلمانية. د، دن، د ط، دس.
7. أسامة أبو رشيد، التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأميركي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.
8. الأميرال بيبير سيليرييه، ترجمة احمد عبد الكريم، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، دمشق، الأهالي للنشر والتوزيع، 1988.
9. إيمان أحمد عبد الحليم، تداعيات اقتناء تركيا منظومة "إس-400" في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة: تحليل سياسات. د س.
10. بولند ارينج، حركة التغيير في العالم العربي... نظرة من تركيا، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، جويلية 2014.
11. جاسم سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم، دار تمكين للنشر والأبحاث، بيروت لبنان، 2013.
12. جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015.

13. حامد محمد طه السويدي، محاولة الانقلاب العسكري في تركيا 15 تموز 2016 النتائج والأسباب، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، 2018.
14. حسن الشاغل، تأثير البعد التجاري وموارد الطاقة على العلاقات التركية الأذربيجانية، إدراك للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2020.
15. رمزي فخري علي الحموز، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة القدس فلسطين، 2013.
16. روبرت كابلان، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، انتقام الجغرافيا، عالم المعرفة سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.
17. سعيد عبد الحميد، "الإنقسام الفلسطيني وانعكاساته على المشروع الوطني"، في: القضية الفلسطينية بين الانقسامات الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية، كتاب جماعي، تحرير عبد القادر دندن، بانتة، الجزائر، مخبر الأمن الإنساني جامعة بانتة، 2022.
18. الشافعي أبتدون، التدخل الأجنبي وتأثيره في مسار ومصير الرئاسة الصومالية المقبلة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2020.
19. عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2011.
20. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد، دون دار نشر، 2010.
21. عماد الدين بادي، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ديكاف، سويسرا، 2020.
22. عماد قدورة، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، 2014.
23. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: "علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، 2015.
24. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، إصدارات إي - كتب، لندن، 2016.
25. كريستوفر س. تشيفيس، بينجامين فيشمان، ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة راند RAND، 2017.

26. محسن صالح، محمد جواد على، محمد السيد سليم، وليد عبد الحي... وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
27. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للنشر، 2017.
28. محمد رياض، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
29. محمد زاهد جول، **الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (صراع حضارات أم حروب صليبية)**، بيروت، لبنان، دار ابن حزم للنشر، 2016.
30. محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، صنعاء، اليمن، دار الكتب، 2019.
31. محمد عبد السلام، **الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول**، مصر، دار الكتب، 2019.
32. محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الأبعاد والتداعيات**، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل 2016.
33. مركز الإمارات للسياسات، **تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات**، سلسلة تقدير موقف، أبو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، 2016.
34. مصطفى إبراهيم، **التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002**، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات 2017.
35. معمر فيصل خولي، **العلاقات الروسية التركية من ارث الماضي إلى أفاق المستقبل**، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
36. مهند الكاطع، **أكراد سورية التاريخ-الديموغرافيا-السياسة**، العراق بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع، 2020.
37. مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016**، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية، 2017.
38. وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية**، بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

2- المقالات العلمية

1. إبراهيم يوسف عبيد، "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على دراسة الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والحرب الروسية على أوكرانيا 2022"، مجلة دراسات إقليمية، ع 17، م 57، 2023.
2. أحمد جاسم إبراهيم الشمري، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي، سورية-العراق"، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، م 10، ع 2، (2020).
3. أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية... والصراع التركي - اليوناني في ظل الموقف الدولي (1960-1994) دراسة تاريخية"، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العراق، م 6، ع 1، دس.
4. أحمد محمد عبد الرحمن العايدي، "تأثير النظرية السياسية الرابعة على السلوك السياسي الروسي تجاه جمهورية مصر العربية بعد ثورة 30 يونيو 2013"، المجلة العلمية كلية التجارة أسيوط، ع 74، 2022.
5. إسماعيل نوري حميدي، المشاكل المائية بين تركيا وبلغاريا واليونان 1954-2015 (نهر مريج أنموذجا)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، م 27، ع 4، 2020.
6. أنعام الكاكائي وحيد، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، ع 59، م 14، 2017.
7. أوتاراشفيلي مايا، "سكة باكو - تبليسي - كارس.. طريق الحرير الجديد"، جريدة بانوراما الصحافة، ع 7903، السنة 22، الاثنين 2017/11/20.
8. بوخرص عبد الحفيظ، زواق الحواس، "دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد: 05، دس.
9. جلال خشيب، "إقليم ناغورنو كاراباخ... بين الإرث التاريخي القوقازي والحسابات الإقليمية التركية-الإيرانية"، مجلة رؤية تركية، جامعة مرمره تركيا، م 5، ع 2، 2016.
10. جمال منصر، "العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين-تقاطعات القيم والمصالح"، مجلة دفاتر المتوسط، م 1، ع 1، 2014.
11. جهاد عبد المالك عودة، سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م 31، ع 3، د، س).
12. حاقان ياوز، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 9، ع 33، 1998.

13. حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشاركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 26، ع 1، 2010.
14. حنان دريسي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، م 5، ع 2، 2021.
15. خالدة ابراهيم خليل الحبيطي، "الأزمة السورية - اللبنانية وأبعادها الإقليمية والدولية 2005-2006"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، م 3، ع 6، جانفي 2007.
16. خميس مهدي لبنى، كرار عباس متعب فرج، "الأهمية الاستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، م 13، ع 4، 2015.
17. داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، م 16 - ع 15 - جويلية 2022.
18. دريد سعيد الناصر، لقمان حكيم رحيم، "دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية"، مجلة جامعة التنمية البشرية، م 2، ع 4، 2016.
19. زلاقي حبيبة، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 17، 2018.
20. زياد يوسف، "التنافس الأوربي في منطقة القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة"، المجلة السياسية والدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العراق، ع 46، 2021.
21. سطاتم حسين علوان، "توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق"، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 51، 2012.
22. سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، "منظمة الهلال الأحمر التركي بين الطابع الإنساني والبعد السياسي في الأزمة السورية"، مجلة الأمن الإنساني، جامعة بانتة، م 7، ع 2، 2022.
23. سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، "استراتيجية تحقيق عقيدة الوطن الأزرق" دراسة في المضمون والأهداف والوسائل"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م 7، ع 2، 2023.
24. سليم كاطع علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)"، مركز ساسيات دولية، جامعة بغداد، ع 45، 2010.
25. سليم كسير، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا"، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية السنة 11، ع 21، ديسمبر 2016.
26. سليمان المغنى عبد الله، "موقف بريطانيا من النفوذ العثماني في إمارات الساحل"، المتصالح (خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين)، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية الشارقة، ع 34، جانفي 2021.

27. سمية رمدم، العلاقات الجزائرية - التركية (2002-2020)، مجلة رؤية تركية، م10، ع1، 2021.
28. شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، مجلة مدارات سياسية، م1، ع1، 2017.
29. صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية 2002-2011"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، م6، ع2، 2013.
30. صباح ياسين رمضان، "مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العراق، ع1، مارس 2016.
31. صحيفة العرب، "تركيا تريد انتزاع دور حماية سنة لبنان من السعودية"، صحيفة العرب، السنة 34، ع11، بيروت، بتاريخ 2020/08/12.
32. طوال هيبية، تأثير المسلسلات التركية المقدمة في الفضائيات العربية على تغيير نمط الأثاث في البيوت الجزائرية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور-الجلفة، ع4، م4، 2019.
33. عارف ارحيل الكفارنة، "عبد السلام النجادات، ظاهرة الصراعات الإثنية في الشرق الأوسط "الصراع التركي - الكردي نموذج"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م6، ع01، جوان 2019.
34. عباسي عادل، "النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ دراسة جيوسياسية وقانونية على ضوء التطورات الراهنة"، مجلة مدارات سياسية، م6، ع1، 2022.
35. عبد الأمير عباس عبد الحياي، وحيد أنعام الكاكائي، "الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط، دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، م4، ع2، (2015).
36. علي عماد محمد أزهر، "إثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي"، مجلة تادامسا، الأردن، م2، ع1، جانفي 2022.
37. فاضل عباس فضلي نادية، "التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، مجلة دراسات دولية، ع47، 2011.
38. محمد بالطيب، عبد الحميد الدبار، اتفاقية السراج وإردوغان... تكريس للتدخل التركي في ليبيا، جريدة المركز، نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية، ع92، 2019/11/21.
39. محمد حسون، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م26، ع2، 2010.

40. محمد طي، "الجيوبوليتيك منذ القرن التاسع عشر حتى الآن"، دراسات وتقارير، (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ع 19، 2019).
41. محمد فوزي حسن، "التنافس الاستراتيجي الدولي في منطقة القوقاز"، مجلة آفاق آسيوية، ع 7، 2021.
42. محمد نور الدين، "التطورات المتناقضة في العلاقات الأمريكية التركية ثنائيا وإقليميا"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، ع 177، 2019.
43. مراد يشيلطاس، فرحات برينجي، شلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير، مجلة رؤية تركية، ع 1، م 11، 2022.
44. مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير"، المجلة العلمية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية مصر، م 6، ع 11، 2021.
45. مروة محمد عبد المنعم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، م 23، ع 2، أبريل 2022.
46. منى حسين عبيد، "العلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة 25 يناير 2011"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، م 29، ع 7، 2018.
47. ميادة علي حيدر، حيدر عبد الله، "أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011"، المجلة السياسية والدولية، العراق، ع 41، 2019.
48. نزار إسماعيل عبد اللطيف، "التنافس الروسي-التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 37، 2008.
49. نوار عبلة جي، "تحديات العلاقات النفطية الروسية الأوروبية"، مجلة المعهد المصري، ع 27، م 07، جويلية 2022.
50. ياسمين أحمد صالح، "النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة"، المجلة الجنائية القومية، م 63، ع 3، نوفمبر 2020.

3-التقارير الرسمية

1. تقرير البنك الدولي، الأزمة في لبنان: "إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمد"، في: <https://bit.ly/442FN0r>
2. تقرير منظمة الصحة العالمية، "دراسة جديدة: 43000 وفاة إضافية" ربما وقعت في الصومال في عام 2022 بسبب الجفاف"، في: <https://bit.ly/3KzooFz>

3. تقرير هيئة الأمم المتحدة، "الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا موجز تنفيذي، صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)"، بيروت، 2020.
4. تقرير، الموقع الرسمي البنك الدولي، "ليبيا: الآفاق الاقتصادية — سبتمبر 2022"، في: <https://bit.ly/3DUmjk9>
5. مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان"، الجلسة 9326، نيويورك. (ماي 2023).
6. معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية، تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، "انفجار في خضم الأزمات: أثر انفجار مرفأ بيروت على مؤسسات المدينة"، 2021.
7. هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار، تقرير صادر عن معهد السلام الأميركي، عدد خاص رقم 141، واشنطن، 2005.
8. تقرير صندوق النقد الدولي، "أسئلة أساسية عن اتفاق مصر"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/41xoqHF> بتاريخ 16/12/2022، تاريخ تصفح الموقع 2023/08/11

4- الرسائل الأكاديمية

1. فرح عبد الكريم محمد، "النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2014-2003)"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
2. كوزين مصطفى سعيد الحزينة، "الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية العربية 2002-2011"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت العراق، 2011.
3. لهيب صبري الطائي، "الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير ملاحية"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011.
4. معن عبد العزيز الرئيس، "الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
5. يزيد سامي سليمان الساعي، "الجغرافيا السياسية لمنطقة القوقاز وأثرها على العلاقات الروسية الأمريكية"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن 2018.

5-مواقع الانترنت

1. إبراهيم العلي، السويد على أعتاب الناتو بضوء أخضر تركي.. ما مكاسب أنقرة؟، في: <https://bit.ly/3rASjXR>
2. إبراهيم العلي، الموقف التركي من "طوفان الأقصى" بين خيبة أمل الشارع ومبادرة "نظام الضامنين"، في: <https://bit.ly/46WH63u>
3. إبراهيم العلي، تركيا تدشن مصنع إنتاج سياراتها "توغ"... كيف بدأت القصة ومتى يمكن الشراء؟، في: <https://bit.ly/3S31IAu>
4. إبراهيم محمد البناء، زياد جمال القصاص، براهيم محمد البناء، زياد جمال القصاص، عبدالحليم أحمد إبراهيم، عبدالله أحمد السيد، عبدالله عصام الجندي، عصام عبدالمنعم البدر، محمد أحمد حسين، "الأزمة السورية: (2011_2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة - دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع"، في: <https://bit.ly/3Do976D>
5. أحمد بدر، "ماذا تعرف عن خط أنابيب ترك ستريم؟.. بوابة تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا"، في: <https://cutt.us/m3Lhn>
6. احمد درويش، "ملف اللاجئين على الطاولة التركية.. الملامح والتداعيات (1)"، في: <https://2u.pw/rqUwAo3>
7. احمد ذكر الله، "نهضة القطاع الصحي التركي"، في: <http://bit.ly/407ZB1x>
8. احمد قاسم، "العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية"، في: <https://n9.cl/ep6b8>
9. احمد وليد، "العسكرية التركية في عفرين الأهداف-الدلالات والتداعيات"، تقرير صادر عن مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، 2018، في: <https://bit.ly/46O90OQ>
10. إزغي باصران، موقع الجزيرة، "انقلاب تركيا": من كان يقف وراء محاولة الانقلاب العسكري؟"، في: <http://bit.ly/3JXyalE>
11. إسراء أحمد فؤاد، "موقع اليوم السابع، تطور للعلاقات المصرية الأمريكية في عهد السيسي"، في: <https://bit.ly/4747xDB>
12. أسماء سعد الدين، "بحث حول شبه جزيرة البلقان"، في: <https://www.almrsal.com/post/385647>
13. إلهام الحدابي، "الاستثمارات الإماراتية في تركيا... نظرة تحليلية"، في: <https://bit.ly/3vsnfvy>
14. إلهام الحدابي، "قراءة في المشروع التركي... آفاق الممكّنات وتحديات التأثير"، في: <https://2u.pw/G1hDG5>

15. أميرة مصطفى، "اقترب صنع القرار في السياسة الخارجية"، في: https://democraticac.de/?p=61480#_ftn4
16. أمينة مصطفى دلة، "الحتمية الجيوبوليتيكية التركية الجغرافية وسؤال الهوية"، في: <https://2h.ae/rkWU>
17. أنثوني زارتشر، "التوغل التركي في شمال سوريا: أسبوع من تخطب ترامب حول كيفية التعامل مع عملية نبع السلام"، في: <https://www.bbc.com/arabic/world-50030060>
18. إنغو مانتوفيل، طارق أنكاي، "طرفا النزاع في أوسيتيا الجنوبية تعلمتا من بعضهما البعض دون استيعاب الدرس"، في: <http://bit.ly/3K7jBeS>
19. إيمان زواري، "تغيير خرائط الوطن...تركيا والعودة إلى الوطن الأزرق"، في: <https://bit.ly/3o45NJs>
20. باريش قيليج، "القاعدة التركية بمقديشو.. دور كبير بتدريب الجيش الصومالي (تقرير)"، في: <https://cutt.us/KPLdf>
21. بشار نرش ، "فيروس كورونا ومستقبل الاتحاد الأوروبي"، في: <https://bit.ly/44lebnw>
22. بشير البكر، "ماذا فشلت المعارضة التركية في إطاحة أردوغان؟"، في: <https://bit.ly/3RhaXgk>
23. بكر البدور، "تركيا والولايات المتحدة بين التضاد والتعاون"، في: <https://bit.ly/3SIZUyc>
24. بلال المصري، "جمهورية شمال قبرص التركية في نظرية الأمن القومي التركية واقتراح بتغيير ما في موقف مصر من القضية القبرصية"، في: https://democraticac.de/?p=90245#google_vignette
25. بندر الدوشي، "بعد مخطط إرهابي على أراضيها.. تركيا مستاءة وتحذر إيران"، في: <https://cutt.us/1Fx11>
26. تورغوت أوغلو، "العلاقات التركية -الإسرائيلية ومواقف أردوغان البراغماتية"، في: <https://bit.ly/3SBhULD>
27. توم بيري، "أبو الفتوح: سياسة القمع في مصر تنكي التطرف وتمثل خطرا على الخارج"، في: <https://bit.ly/4fkbSGP>
28. جان قصاب أوغلو، "في 3 أسئلة... الطائرات التركية المسلحة من دون طيار"، في: <http://bit.ly/40KQCUy>
29. جلال الورغي، "العلاقات التركية-الجزائرية من منظور استراتيجي"، في: <https://bit.ly/3Rqazhj>
30. جمال خالد محمد الفاضي، "بنية النظام السياسي التركي"، في: <https://bit.ly/3wUIQtK>

31. جهاد ياجي، نتائج اتفاق ترسيم حدود السيادة على المناطق البحرية الموقع بين تركي وليبيا، في: <https://bit.ly/3rd4cTf>
32. جو حمورة ، تطور أنظمة التعليم التركية: أدلة التعليم والإملاءات الغربية وحقوق المرأة، في: <http://bit.ly/401jIhL>
33. حسن الشاغل، "كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات | الطاقة في تركيا بين عامي 2015 - 2020"، في: <https://bit.ly/3x9Pwb2>
34. حسن زينند، "ارتباك باريس في مواجهة استفزازات أردوغان"، في: <https://bit.ly/42tD5Cd>
35. حسن مرهج، "أطماع تركيا التوسعية والقفز فوق الجغرافية السياسية"، في: <https://bit.ly/3S9RjBS>
36. حنان الحديد، مثلى الشديفات، "الدولة البيزنطية"، في: <http://bit.ly/3LJHWJ2>
37. خطاب الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي سنة 2018 بمناسبة عيد الاستقلال، في: <https://www.youtube.com/watch?v=llH4vGfzSe8>
38. خطار أبودياب، "فرنسا واللعبة الجيوسياسية فائقة المخاطر في السودان"، في: <https://cutt.us/Yuzo8>
39. خليل العناني، "هل تصطدم أميركا مع الصين في الشرق الأوسط"، في: <https://2u.pw/enMvupe>
40. دوشان يانيتش، ترجمة: عاطف موشينوفيتش، "منطقة البلقان... التحديات المشتركة"، في: <https://bit.ly/3L22LPe>
41. رامي القليوبي، "15 عاماً على اجتياح جورجيا: لماذا تعجز روسيا عن الحسم بأوكرانيا؟"، في: <https://bit.ly/3Rjo5Dq>
42. رامين ولي زادة، "نفوذ تركيا المتصاعد في لبنان.. الخلفيات والعواقب"، في: <https://www.bayancenter.org/2020/10/6367>
43. رويتز، تركيا.. سفينة تتسبب بتعليق الملاحة في مضيق البوسفور، في: <https://arbne.ws/3YABiLt>
44. زاهر البيك، "بعد 5 سنوات من المحاولة الانقلابية في تركيا.. ما مصير الانقلابيين؟"، في: <https://bit.ly/485Kc4Q>
45. زاهر البيك، "خطاب تحريضي ضد السوريين في تركيا.. هل تتجح المعارضة في ترحيلهم؟"، في: <https://bit.ly/3Si9msd>
46. زاهر البيك، "ربع قرن على اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي... لماذا تصر أنقرة على تحديثها؟"، في: <https://bit.ly/3IDxT64>

47. الزبير خلف الله، "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة"، نشر على الرابط: في: <https://www.turkpress.co/node/1706>
48. زيد اسليم، "قلصت اعتمادها الخارجي.. هل تحقق تركيا استقلالية الطاقة؟" في: <https://bit.ly/3TLDRbi>
49. سامر إلياس، "أوسيتيا الجنوبية... من الانفصال عن جورجيا لمحاولة الانضمام إلى روسيا"، في: <https://bit.ly/45Wj4oi>
50. سعيد الحاج، "التوتر التركي-اليوناني: هل تتدلع الحرب هذه المرة؟"، <https://2u.pw/6ofYMfx>
51. سعيد الحاج، تأثير الزلزال على السياسة الخارجية التركية، في: <https://bit.ly/41pStyL>
52. سعيد عبدالرزاق، "تركيا تستهدف زيادة تجارتها والاستفادة من مشروعات الإعمار بالعراق"، في: <https://bit.ly/49f6eDQ>
53. شيرين صبحي، "أذربيجان... ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي في أول 10 أشهر من 2021"، في: <https://bit.ly/43m3wcy>
54. صافيناز محمد أحمد، "الخاسرون المحتملون: ماذا بعد الاجتماع الثلاثي بشأن سوريا؟"، في: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17731.aspx>
55. صالحة علام، "بعد دعمها "حماس".. العلاقات التركية الأميركية في مهبّ الريح"، في: <https://bit.ly/42n5QAq>
56. صالحة علام، "هل ترسل تركيا قواتها إلى السودان انحيازاً للبرهان؟"، في: <https://2u.pw/vXDv9zpe>
57. صندوق النقد الدولي، "أسئلة أساسية عن اتفاق مصر"، في: <https://www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas>
58. صهيب محمود، "الانتخابات الصومالية 2022: قراءة في نتائجها وتحديات الحكومة الجديدة"، في: <https://bit.ly/45ghr5H>
59. طغرل تشام، "بسبب التوترات مع روسيا.. الناتو يعزز وجوده شرقي أوروبا (تقرير)"، في: <https://bit.ly/465OIQF>
60. عاطف معتمد عبدالحميد، التنافس الروسي الأميركي في جورجيا... إعادة رسم الخريطة، في: <http://bit.ly/3nhKofz>
61. عبد الناصر القادري، "دعم عسكري ومشاريع تنموية وتجنيس.. لماذا تهتم تركيا بلبنان"، في: <https://cutt.us/MvIYF>

62. عدنان عبد الرزاق، "تجدد التحذيرات من زلزال إسطنبول المدمر"، في: <https://bit.ly/3Tp7Vt5>
63. عدنان عبد الرزاق، "تركيا تستعد لتدشين أول مفاعل طاقة نووية بالشراكة مع روسيا"، في: <https://cutt.us/9Gnww>
64. عمران عبدالله، "كنيسة الحسن الكبير وروائع شوشه وألبان القوقاز... عمارة قره باغ وتاريخ التنوع والثراء في مواجهة الحرب"، في: <http://bit.ly/3K6Y3OI>
65. غريس إلياس، "الدور السياسي التركي في لبنان"، في: <https://bit.ly/3QEpXpu>
66. فرانثيسكو سيكارد، لماذا قد تكون سياسة تركيا تجاه سورية على وشك التغير، في: <https://n9.cl/83gz8>
67. فرحات بولات، "العلاقات التركية-الليبية: تقييم مرحلة ما بعد الانتخابات"، في: <https://cutt.us/sflGh>
68. فيصل براء متين المرعشي، "قراءة في المحددات السياسية لإنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي"، المركز الديمقراطي العربي، في: <https://arbne.ws/3fQti4M>
69. فيكتوريا كريغ، "السياحة في تركيا: هل تخفف من ضغوط التضخم على المواطن التركي؟"، في: <http://bit.ly/3EagFuM>
70. قاسم أحمد سهل، "قاعدة تركية بالصومال لإعادة بناء جيشه الوطني"، في: <https://bit.ly/4h7TIJJ>
71. قاسم سهل، اقتصاد الصومال الهش.. ما الثروات التي يتمتع بها؟، في: <https://2u.pw/Xg1U8c>
72. كلثوم اينجه قايا، "اتفاق قره باغ.. ممر ناختشيفان همزة وصل بين أنقرة والعالم التركي"، في: <https://bit.ly/45SpXHo>
73. كوكسل يلدرم، "تركيا 2022.. عام الصناعات الدفاعية بامتياز (تقرير)"، في: <http://bit.ly/3YQX36R>
74. ليديا أسود، "الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه"، في: <https://bit.ly/49HKTDJ>
75. محمد الأرناؤوط، "مقدونيا واليونان.. من يوقف دوامات الصراع؟"، في: <https://2u.pw/El5fKIIH>
76. محمد شربي، "ما الذي يوجب الصراع المستمر بين كوسوفو وصربيا؟"، في: <http://bit.ly/43sSDG7>
77. محمد شربي، إلى أين يتجه التوتر في شمال كوسوفو؟، في: <https://bit.ly/3r8yLtf>
78. محمد شطب، اللغات القوقازية (2)، في: <http://bit.ly/3nHJbyv>

79. محمد صلاح الجوهري، دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي في أنريجان، في: <http://bit.ly/40APQcd>
80. محمد فرج، "استراتيجية سودانية جديدة تدفن اتفاقية سواكن مع تركيا"، في: <https://bit.ly/3Qm7XyF>
81. محمد فهد، "القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج"، في: <https://bit.ly/3U7FPDc>
82. محمد محسن وتد، "لماذا أدرجت إسرائيل تركيا على لوائح التهديد لأمنها القومي؟"، في: <https://bit.ly/3UpD2p4>
83. محمود سمير الرنتيسي، "الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، في: <https://bit.ly/3MFR40N>
84. محمود علوش، "تركيا تختبر حدود قوة أردوغان"، في: <https://bit.ly/3PxfQAY>
85. مراد دمرجي، اتفاق مصر وقبرص الرومية لنقل الغاز غير مشروع، في: <https://cutt.us/sPSzH>
86. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "رئيس مقدونيا الشمالية: تركيا تتبع نهجاً متوازناً تجاه جميع دول منطقة البلقان"، في: https://www.ecssr.ae/global_news/243750
87. مركز الجزيرة للدراسات، "لقاء المصالح بعد سنوات القطيعة... لماذا تسعى تركيا للتقارب مع النظام السوري؟"، في: <https://2u.pw/tlGEcxW>
88. مركز الحوار السوري، الهجرة السورية إلى تركيا: تأثيرات اقتصادية وارتدادات مجتمعية، في: <https://2u.pw/m4emrC>
89. مركز إنترجونا للتحليلات الاستراتيجية، "ما مستقبل مبادرة الحزام والطريق الصينية؟"، في: <https://2u.pw/KcZ6rkq>
90. مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة، "أفاق العلاقات التركية - الجزائرية"، في: <https://2u.pw/VTtyNyMe>
91. مركز سبق للدراسات والأبحاث، "التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات"، في: <https://2u.pw/PvmyIkq>
92. مصطفى عبد العزيز مرسي، "تداعيات حكم الإخوان المسلمين على توجهات مصر الخارجية"، في: <https://2u.pw/cJN4jxr>
93. معتز علي، "جهود أردوغان لدعم الأقليات المسلمة حول العالم"، في: <https://cutt.us/tfun2>
94. معمر فيصل خولي، "من ديميريل إلى أردوغان ... هل بدأت مرحلة تصدع علمانية أتاتورك؟" في: <https://bit.ly/3qzkCkc>

95. منتديات شبكة الأسهم القطرية، "جمهورية تركيا"، في: <https://bit.ly/3RlCwpJ>.
96. منية غانمي، "اتحاد الشغل يدعم مراجعة الاتفاقية مع تركيا: أضرت بتونس"، في: <https://bit.ly/3DL5LhD>.
97. موسوعة أر تي RT، الإسلام والمسلمون في روسيا عبر العصور، في: <http://bit.ly/4337bfK>.
98. موقع Bibahtari، "خط أنابيب الغاز عبر البحر الأسود على الخريطة، خط أنابيب الغاز التيار الأزرق"، في: <https://bit.ly/3IZIJDo>.
99. موقع بي بي سي نيوز عربي BBC News، "معلومات عن أرمينيا"، في: <http://bit.ly/3ZpABkX>.
100. موقع Egypt Online، "نظام التعليم في تركيا (تقرير مفصل)"، في: <http://bit.ly/3lGyKub>.
101. موقع yenisafak، "الإنهاء من صناعة الغواصات التركية عام 2020"، في: <http://bit.ly/3YR5Cyw>.
102. موقع yeniSafak، "ما حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا؟"، في: <http://bit.ly/3YrQCay>.
103. موقع أحوال تركية، "أطماع تركية جنوب القوقاز تبدأ بالثروات الطبيعية وتنتهي بالصراعات"، في: <https://bit.ly/3OX9Vqh>.
104. موقع أحوال تركية، "البرهان يُوقع لأردوغان على 6 اتفاقات"، في: <https://bit.ly/3Xjw8mG>.
105. موقع أحوال تركية، "المصالح الاقتصادية تقفز على التوتر بين تركيا والعراق"، في: <https://bit.ly/4fEMMDM>.
106. موقع أحوال تركية، "تركيا تسعى للحفاظ على مصالحها في السودان عبر بوابة الأعمار"، في: <https://bit.ly/4djrOJ1>.
107. موقع أر تي RT، "أردوغان: أقولها وقلبي مرتاح.. إسرائيل دولة إرهابية لديها أسلحة نووية وننتيا هو راحل لا محال"، في: <https://bit.ly/3SK4k8y>.
108. موقع أر تي أونلاين، "البحرين.. افتتاح أول قاعدة عسكرية بريطانية بالخليج"، في: <https://bit.ly/3tWApAb>.
109. موقع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، احتمال المجاعة سيزداد بنحو 25 في المائة إذا لم يحصل النازحون على المساعدة التي يحتاجونها، في: <https://2u.pw/EP8d8Sj>.
110. موقع الأخبار، "جورجيا: تحويل نظام الحكم من رئاسي إلى برلماني"، في: <https://bit.ly/3LUWAX8>.

111. موقع الأناضول، "33 سدا شيدتهم تركيا في منطقة البحر الأسود خلال 16 عاما"، في: <https://bit.ly/43MPEZA>.
112. موقع الأناضول، "اجتماعات تجارية بين تركيا والعراق لبحث فرص تعاون جديدة"، في: <https://bit.ly/3OqZniA>.
113. موقع الأناضول، "أذربيجان: لدينا احتياطي من الغاز الطبيعي يكفي جيراننا وأوروبا"، في: <http://bit.ly/3K7QK9k>.
114. موقع الأناضول، "الاتحاد الأوروبي يقدم 50 مليون يورو للسوريين في تركيا"، في: <https://bit.ly/3uxpZHT>.
115. موقع الأناضول، "الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي. التحديث ضرورة (تقرير)"، في: <https://cutt.us/RQY4X>.
116. موقع الأناضول، "التبادل التجاري التركي اليوناني يتجاهل التوترات السياسية"، في: <https://bit.ly/3NATU8c>.
117. موقع الأناضول، "التبادل التجاري التركي اليوناني يتجاهل التوترات السياسية"، في: <https://bit.ly/3NATU8c>.
118. موقع الأناضول، "بلغاريا..منتدى أعمال يجمع 200 شركة محلية وتركية"، في: <https://bit.ly/3CB07uH>.
119. موقع الأناضول، "تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي لصالح تركيا وأوروبا (مقابلة) بيرنا كوزباشي"، في: <https://bit.ly/3WDf8Fw>.
120. موقع الأناضول، "تركيا وصربيا توقعان 7 اتفاقيات تعاون بمجالات مختلفة"، في: <https://bit.ly/3CjxNN4>.
121. موقع الأناضول، "سفيرة تركيا بجورجيا: التعاون بين البلدين حقق زخما ملموسا (مقابلة)"، في: <https://bit.ly/45FLRxZ>.
122. موقع الأناضول، "صفحة جديدة في العلاقات التجارية بين تركيا ومصر"، في: <https://cutt.us/JlcwY>.
123. موقع الأناضول، "قصة دولتين.. كيف تحولت إيطاليا وإسبانيا لبؤرة كورونا؟"، في: <https://bit.ly/45IjtdZ>.
124. موقع الأناضول، "نائب أردوغان يؤكد مواصلة دعم المشاريع في قبرص التركية"، في: <https://cutt.us/oWKmY>.
125. موقع البنك المركزي المصري، "إحصائيات"، في: <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics>.

126. موقع الجزيرة، " الأسطول الأميركي الخامس.. قوات ترافق حوالي 7 ملايين كيلومتر مربع"، في: <https://bit.ly/3MPGIvb>
127. موقع الجزيرة، "أردوغان: مساواة القبارصة الأتراك في السيادة مفتاح حل الأزمة القبرصية"، في: <https://bit.ly/46oSy7e>
128. موقع الجزيرة، "ألبانيا"، في: <https://bit.ly/3KDwkVH>
129. موقع الجزيرة، "البوسنة والهرسك"، في: <https://bit.ly/3GLSx2S>
130. موقع الجزيرة، "الصراع على القوقاز"، في: <https://bit.ly/3zM7a2J>
131. موقع الجزيرة، "الصومال"، في: <https://2u.pw/7miVaL7>
132. موقع الجزيرة، "اليونان"، في: <https://bit.ly/3KFOcPN>
133. موقع الجزيرة، "بعد انطلاقها.. تعرّف إلى أهداف عملية "نبع السلام" التركية بشمال سوريا"، في: <https://bit.ly/499CsAA>
134. موقع الجزيرة، "بلغاريا"، في: <https://bit.ly/3GOn7J7>
135. موقع الجزيرة، "تركيا ترفض انتقادات مجلس الأمن لموقفها بشأن قبرص"، في: <https://cutt.us/KcNnb>
136. موقع الجزيرة، "تشغيل خط "تاب" لنقل غاز أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا"، في: <https://bit.ly/3JfS1LN>
137. موقع الجزيرة، "تكتل سياسي تركي يضم 6 أحزاب معارضة -تحالف "الطاوله السداسية"...تأسيسه وأبرز محطاته"، في: <http://bit.ly/3Y3v1VM>
138. موقع الجزيرة، "حرب كوسوفو..من التوتر إلى الاستقلال"، في: <http://bit.ly/407phu4>
139. موقع الجزيرة، "حزب العدالة والتنمية التركي"، في: <https://bit.ly/3yys2ex>
140. موقع الجزيرة، "خلال قمة غير مسبوقه..الرئيس الصيني: بكين مستعدة لمساعدة دول آسيا الوسطى على بناء قدرات دفاعية"، في: <https://2u.pw/RiufhCx>
141. موقع الجزيرة، "دايتون..اتفاق أنهى الحرب وقسم البوسنة"، في: <https://bit.ly/3mzWOQ1>
142. موقع الجزيرة، "درع الفرات..عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات"، في: <https://bit.ly/3MiiedX>
143. موقع الجزيرة، "صربيا تعدّ كوسوفو جزءاً من أراضيها والناو يعلن استعدادة للتدخل"، في: <http://bit.ly/3zUpRAQ>
144. موقع الجزيرة، "طائرة بيرقدار التركية.. كشف حجم الإنتاج الشهري وطلبات الدول المتراكمة لسنوات"، في: <http://bit.ly/3If5KSM>

145. موقع الجزيرة، "طريق ترابي يشعل أزمة بين قبرص التركية والأمم المتحدة"، في: <https://cutt.us/MmKh1>
146. موقع الجزيرة، "في ظل رئاسة العدالة والتنمية.. إنجازات اقتصادية تركية تقابلها تحديات عديدة"، في: <https://bit.ly/3jSgyNq>
147. موقع الجزيرة، "كوسوفو أصغر دولة من دول البلقان"، في: <http://bit.ly/3GBuF1C>
148. موقع الجزيرة، "مدن ومناطق (البلقان)"، في: <https://bit.ly/3fDikjc>
149. موقع الجزيرة، "مع استمرار التوترات.. تركيا تعتزم إرسال قوات إضافية إلى كوسوفو استجابة لطلب الناتو"، في: <https://bit.ly/439f41X>
150. موقع الجزيرة، "وزير خارجية تركيا يأمل حل الأزمة بين لبنان ودول الخليج ويؤكد استعداد بلاده للمساعدة" في: <https://bit.ly/3Mo9C5y>
151. موقع الحرية، "بعد أشهر من الإيقاف وسنوات من الخلافات.. ما هو خط النفط العراقي التركي؟"، في: <https://bit.ly/3tVOg9C>
152. موقع الحرية، "تاريخ يعيد نفسه... قصة اعتراف موسكو بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا"، في: <https://bit.ly/3IYP16n>
153. موقع الحرية، "خمس سنوات على احتجاجات غيزي.. تركيا إلى أسوأ"، في: <https://bit.ly/3UAylZr>
154. موقع الحرية، "ذكرى احتجاجات "تشرين" العراقية.. بين تراجع الزخم وآمال "إحياء الثورة"، في: <https://bit.ly/3qrqBw9>
155. موقع الدبلوماسية الفرنسية، "الحرب في أوكرانيا وموقف فرنسا"، في: <https://bit.ly/42qIIzd>
156. الموقع الرسمي لسفارة دولة قطر في أثينا-اليونان، "النظام السياسي"، في: <https://cutt.us/9k1ow>
157. موقع الشرق، "جسر الطاقة.. منفذ اليونان وبلغاريا للهروب من الغاز الروسي"، في: <https://bit.ly/3dsjHjK>
158. موقع العرب الإخباري، "تسريع إعادة العلاقات المصرية -التركية بعد فوز أردوغان: تطبيع لأجل التطبيع"، في: <https://cutt.us/Skdyr>
159. موقع العربية، "إغلاق خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا بطلب من حكومة أنقرة"، في: <https://bit.ly/3pLqOKs>
160. موقع العربية، "بعد حميميم.. روسيا تعزز قبضتها على قاعدة طرطوس"، في: <https://bit.ly/3Hs3eYj>
161. موقع القبس، "12 ألف جندي أميركي في بورينغ وعريفجان"، في: <https://bit.ly/3XJGmfG>

162. موقع الميادين، "تركيا الجديدة والوطن الأزرق...إرهاصات حرب عالمية؟"، في: <http://bit.ly/40UJlBp>
163. موقع بي بي سي عربي *bbc news*، "دجلة والفرات: ما هي خلفيات أزمة حصة العراق من مياه النهرين؟"، في: <https://bbc.in/3WYYbHk>
164. موقع بي بي سي نيوز *bbc news* عربي، "آيا صوفيا: ما هي قصة الكنيسة/المسجد التي أثارت ردودا عالمية واسعة؟"، في: <https://bbc.in/42k6T3A>
165. موقع بي بي سي نيوز *bbc news* عربي، العراق يكسب قضية تحكيم دولي ضد تركيا بشأن صادرات النفط من إقليم كردستان، في: <https://bit.ly/3DaExNK>
166. موقع بي بي سي نيوز *bbc news*، القواعد العسكرية التركية في الخارج ومهامها، في: <https://bbc.in/3WJuCbq>
167. موقع بي بي سي نيوز عربي *bbc news*، مصر: ماذا تحقق بعد 10 سنوات على أحداث 30 يونيو؟، في: <https://bbc.in/3WDFXK9>
168. موقع بي بي سي نيوز عربي *bbc news*، "إنقلاب تركيا الفاشل: كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية؟"، في: <http://bit.ly/3JWCiT4>
169. موقع بي بي سي نيوز عربي *bbc news*، "كيف ظهر تنظيم داعش؟ ومن المستفيد من ذلك؟"، في: <https://2u.pw/gGtoP2>
170. موقع ترك برس، "شركة تركية تدير ميناء مقديشو الدولي 20 عاما"، في: <https://www.turkpress.co/node/1997>
171. موقع ترك برس، "اتفاقيات التجارة الحرة ترفع من حجم التجارة التركية الخارجية خلال العقد الماضي"، في: <https://bit.ly/45NQbv8>
172. موقع ترك برس، "القاعدة المتقدمة بقبرص..نفوذ مهم لتركيا في التوازن العسكري لشرق المتوسط"، في: <https://www.turkpress.co/node/39436>
173. موقع ترك برس، "المقاتلة التركية المسيرة "بيرقدار"... قدراتها وميزاتها مقارنة بـ "F35" الأمريكية و "SU-57" الروسية؟"، في: <https://bit.ly/3xcNVgX>
174. موقع ترك برس، "صاروخ "أطمجة"..آخر خطوات تركيا لتعزيز أسطولها والتخلص من الصواريخ الأمريكية"، في: <https://bit.ly/3xhwnQY>
175. موقع ترك برس، "مسيرة تركيا خلال 12 عام: الحلقة الثانية عشرة: معجزة النهضة الاقتصادية"، في: <https://bit.ly/3Y1R1B0>
176. موقع ترك برس، "موقع عسكري متخصص يكشف تصنيف تركيا عسكرياً في الشرق الأوسط والعالم"، في: <https://bit.ly/3rxUckz>

177. موقع ترك برس، "جورجيا وتركيا يفتتحان محطة توليد طاقة بكلفة 220 مليون دولار"، في: <https://bit.ly/42fM2qC>
178. موقع ترك نيوز، "تركيا تواصل بناء السدود الجوفية تحت الأرض لمواجهة الجفاف"، في: <https://cutt.us/AMxGn>
179. موقع تي آر تي عربي TRT، "مليارات الدولارات و 1400 شركة.. تعرّف حجم الاستثمارات التركية في الجزائر"، في: <https://cutt.us/QYHBt>
180. موقع تي آر تي TRT عربي، "الأولى أوروبياً بعائدات مليارته... ماذا تعرف عن ثروة تركيا الزراعية؟"، في: <http://bit.ly/3Iop2Fz>
181. موقع تي آر تي TRT عربي، "19 مايو.. يوم أشعل ألتاتورك فتيل حرب الاستقلال التركية ودحر الاحتلال الغربي"، في: <http://bit.ly/3JFGk1V>
182. موقع جورنال عربي journal، "تركيا...بين تدهور الاقتصاد والسعي إلى الإصلاح"، في: <https://bit.ly/3lsd0lr>
183. موقع دويتش فيلا dw، "طموحات الصين ك: صانع سلام.. دور ممكن في الشرق الأوسط؟"، في: <https://bit.ly/4298U35>
184. موقع دويتش فيلا dw، "من جديد..أردوغان يأمر بتحويل كنيسة سابقة بإسطنبول إلى مسجد"، في: <http://bit.ly/3ZWr1Ht>
185. موقع دويتش فيلا dw، "صداقة بنكهة العداوة..العلاقات التركية الإسرائيلية"، في: <https://bit.ly/3HNIvCc>
186. موقع رويترز Reuters، "البرلمان المصري يوافق على تعديلات دستورية تتيح تمديد حكم السيسي، في: <https://reut.rs/46FarzS>
187. موقع رويترز Reuters، "تركيا تتدد بقراري فرنسا وإيطاليا اعتبار قتل الأرمن إبادة جماعية"، في: <https://reut.rs/3YGKmia>
188. موقع رويترز Reuters، "محاربان: تركيا تنشر مقاتلين سوريين لدعم أذربيجان"، في: <https://bit.ly/425TJpy>
189. موقع رئاسة الجمهورية التركية، "تركيا تعتبر جورجيا مفتاحا للتعاون الإقليمي في المنطقة"، في: <https://bit.ly/4ehybxl>
190. موقع سبوتنيك عربي Sputnik Arabi، "ما هو حجم الوجود العسكري الأمريكي في قطر؟"، في: <https://bit.ly/3U8YsGQ>
191. موقع سبوتنيك عربي Sputnik Arabic، "غازيرومتستأنف إمدادات الغاز إلى تركيا عبر السيل الأزرق"، في: <https://bit.ly/42hF7na>

192. موقع ستراتيجيكس، "ألكسندر دوغين والمنظومة الأوراسية: الفلسفة والاستراتيجية"، في: <https://bit.ly/3SfHjtI>
193. موقع سعورس، "إشكاليات نظرية في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي 1 من 2"، في: <https://www.sauress.com/alhayat/30973499>
194. موقع سكاى نيوز sky news، "تركيا.. خطوات بطيئة وحذرة للسيطرة على التضخم"، في <https://bit.ly/3Rz7oDx>
195. موقع سكاى نيوز sky news، "أردوغان: عقوبات واشنطن لن تردع صناعاتنا الدفاعية"، في: <http://bit.ly/3lwwjtZ>
196. موقع سكاى نيوز عربية sky news، "سدود تركيا بعد الزلزال..مسؤول يطمئن بسلامتها وخبراء يحذرون"، في: <https://cutt.us/HAQ25>
197. موقع سكاى نيوز عربية sky news، "أبوظبي، إقليم الدم.. لماذا استعرت الحرب مجدداً في ناغورني كاراباخ"، في: <http://bit.ly/3FWrcdP>
198. موقع عربي بوست، "الحرب في أوكرانيا تحيي مناطق النزاع المجدد..ما هي أوسيتيا الجنوبية التي تريد الانضمام إلى روسيا؟"، في: <https://bit.ly/4879zV8>
199. موقع عربي بوست، "بينها إحياء اتفاقية سواكن وفتح خط بحري.. مصادر تكشف ما عرضه البرهان على تركيا مقابل دعم عسكري وسياسي"، في: <https://bit.ly/40qt9sc>
200. موقع عربي بوست، "تركيا تلوح للصرب بجزرة الاقتصاد وعصا البيرقدار، فهل تتجح في حل أزمة البوسنة بعدما فشل الأوروبيون؟"، في: <https://bit.ly/44PSagI>
201. موقع غلوبال فاير باور، "تقرير ترتيب القوة العسكرية لسنة 2022"، في: <https://bit.ly/3rxUckz>
202. موقع فرانس 24، "البرهان يحل الحكومة الانتقالية ومظاهرات احتجاج توقع قتلى وعصيان مدني لموظفي البنك المركزي"، في: <https://cutt.us/eTln0>
203. موقع فرانس 24، "الدول المطلة على قزوين توقع اتفاقا تاريخيا حول الوضع القانوني للبحر"، في: <https://bit.ly/3XUwIoV>
204. موقع فرانس 24، "بريطانيا تستعد للانضمام إلى أول شراكة تجارية كبرى بعد بريكست"، في: <https://cutt.us/8kwcM>
205. موقع فرانس 24، "الاتحاد الأوروبي يبدي استعداده لـ"إعادة التواصل مع تركيا" ويضع شروطا، في: <https://bit.ly/3LLqGSY>
206. موقع فرانس 24، "أنقرة تشن عملية "المخلب -السيف" العسكرية ضد المقاتلين الأكراد في العراق وسوريا"، في: <https://bit.ly/3tIjrF2>

207. موقع فرانس24، "تجدد الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان غداة يوم دام قتل فيه عشرات الجنود"، في: <https://bit.ly/3FZhYxt>
208. موقع موضوع كوم، "عدد سكان تركيا"، في: <http://bit.ly/3K9nVe9>
209. موقع مونت كارلو الدولية، "العلاقات المصرية - التركية بين قطع العلاقات والتطبيع منذ سنوات عدة: فما نقاط الاختلاف؟"، في: <https://cutt.us/jYhmV>
210. موقع وزارة الخارجية التركية، "رئيس الجمهورية غل يزور جورجيا"، في: https://www.mfa.gov.tr/president-gul-in-georgia_ar.ar.mfa
211. موقع وزارة الخارجية التركية، العلاقات السياسية بين تركيا ولبنان، في: https://www.mfa.gov.tr/turkiye-lubnan-siyasi_iliskileri.ar.mfa
212. موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، الدبلوماسية الفرنسية، "التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا؟"، في: <https://cutt.us/lcM2m>
213. موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، الدبلوماسية الفرنسية، "هل هزم تنظيم داعش؟"، في: <https://bit.ly/47pxYVC>
214. موقع وكالة الأنباء القبرصية، "الخارجية القبرصية تعرب عن قلقها من تشويه تركيا للحقيقة بشأن غزو عام 1974"، في: <http://bit.ly/40VPop4>
215. موقع يورو نيوز، "بايكار التركية للتصنيع العسكري تعترض زيادة إنتاجها من الطائرات المسيّرة بمعدلات عالية"، في: <http://bit.ly/3RPF2mW>
216. موقع يورو نيوز، "تفاصيل ليلة الانقلاب الفاشل في تركيا عام 2016"، في: <http://bit.ly/3IcNs4D>
217. موقع يورو نيوز، "خمسة أعوام على اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.. هل وصلت المحادثات إلى طريق مسدود؟"، في: <https://2u.pw/N2IMR57>
218. موقع يورو نيوز، "سربيرينيتسا.. محنة البوسنة التي شارك في صنعها ملاديتش واستمرت ثلاثة أعوام"، في: <https://bit.ly/3UF3LvH>
219. موقع يورو نيوز، "ماهي التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر بعد أول انتخابات تشريعية في عهد الرئيس تبون؟"، في: <https://bit.ly/3x1JBot>
220. نديم شنز، "تركيا و39 عاما من النضال الداخلي والخارجي ضد الإرهاب وحلفائه"، في: <https://cutt.us/n42Yk>
221. نعيم برجايوي، "لبنان وتركيا.. 30 اتفاقية تعاون في 7 عقود من الأخوة"، في: <https://cutt.us/Ts6jo>
222. نفيسة الطاهر، الطيب صديق، "برنامج لتوفير دخل أساسي للسودانيين لتخفيف وطأة المعاناة الاقتصادية"، في: <https://reut.rs/4dDRIHf>

223. نور خيرى، "تركيا هي كلمة السر.. لماذا تعيد أذربيجان بناء جيشها؟"، في: <https://bit.ly/3Ro96Yz>
224. نيك آشدون، "قضية أرغينكون انتهت، لكن الملاحقات مستمرة في تركيا"، في: <https://bit.ly/3ExflxH>
225. هاني السباعي، "إبادة الأرمن على أيدي العثمانيين.. الأكاذوبة الكبرى"، في: <https://www.turkpress.co/node/7652>
226. هاني صلاح، "دول البلقان.. معلومات أساسية؟"، في: <http://bit.ly/3KLSbMb>
227. هويدا سعيد، "آسيا الوسطى والقوقاز... تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية"، في: <https://bit.ly/3A3enek>
228. وائل الغوري، "أزمة مياه في تركيا.. كارثة محتملة تفاقم "المعاناة المائية" لسوريا والعراق"، في: <https://2u.pw/3aUlwP9> .
229. وائل الغول، "معاهدة لوزان بعد مئة عام.. لماذا يرفضها الأكراد؟"، في: <https://bit.ly/4bHHNR1>
230. وحدة أبحاث الطاقة، "قائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط في 2021 (إنفوغرافيك)"، في: <https://bit.ly/3Ys2z0C>
231. وكالة الأنباء الجزائرية، "الجيش الشعبي الوطني يسعى لإدماج المؤسسات الخاصة والعمومية في الصناعات الميكانيكية العسكرية"، في: <https://bit.ly/3VCVXMU>
232. وكالة أنباء تركيا، تركيا والصومال.. علاقات تاريخية تلامس القلوب وتتطلع لمثلها الشعوب (تقرير)، في: <https://bit.ly/3RiaGdV>
233. ياسين أقطاي، "الخلفية التاريخية للتوتر في كوسوفو ودور تركيا"، في: <https://bit.ly/42fy2nb>
234. يوسف حسين، "بالأعلام التركية.. لبنانيون يستقبلون نائب أردوغان في بيروت"، في: <https://bit.ly/45RF8jj>

المراجع باللغة الإنجليزية

1- الكتب

1. Andreas Stergiou, Zenonas Tziarras, *the New Geopolitics of The Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security*, P R I O Cyprus Centre, 2019
2. Angers, Maurice. *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*. Québec: Les Editions CEC Inc. ,1996

3. Aybars Görgülü, **Turkey-Armenia Relations: A Vicious Circle**, Teves Publications, Turkish Economic and Social Studies Foundation, İstanbul, 2008.
4. Bernhard Bartsch, Christian-P et al..., **Antagonisms in the EU's neighborhood Geopolitical Ambitions in the Black Sea and Caspian Region**, Bertelsmann Stiftung, Germany .
5. Cory Welt, Andrew S. Bowen, **Azerbaijan and Armenia: The NagornoKarabakh Conflict**, Congressional Research Service, 2021
6. Davut Han Aslan, Hasan Eren, **Economic Relations of Turkey with Balkans: Greece, Bulgaria, Serbia and Romania**, Academia Finansow I Biznesu Vistula – Warszawa, 2018.
7. Dieter Boden, **The Russian-Abkhaz Treaty New Tensions in The South Caucasus**, Friedrich Ebert Stiftung, December 2014.
8. Dorothee Schmid, Thomas Straubhaar, **Nathalie Tocci, Europe, Turkey and the Mediterranean**, Fostering Cooperation and Strengthening Relations, bertle Mann Stiftung, 2012.
9. Eduard Soler i Lecha, **EU–Turkey relations: mapping landmines and exploring alternative pathways**. foundation for European progressive studies. 2019
10. Eleonora Tafuri Ambrosetti, **A New Regional Order in The Making: Of the South Caucasus**, Italian Institute for International Political Studies, 2022.
11. Emre Iseri & Ahmet Çagri Bartan, **"Turkey's Geostrategic Vision and Energy Concerns in The Eastern Mediterranean Security Architecture: A View from Ankara"**, Part of A Book **the New Geopoliticsof the Eastern Mediterranean Trilateral Partnershipsand Regional Security**, Peace Research Institute Oslo, 2019.
12. Engin Yüksel, **Turkey's Interventions in Its near Abroad: The Case of Northern Cyprus**, Netherlands Institute of International Relations, May 2022
13. Joshua W. Walker, **Grand Strategy - 'Strategic Depth' And 'Zero-Problems' In Context**, Part of A Collective Book Entitled: **Türkiyeglobal Strategy**, Nicholas Kitchen, Centrelse Ideas, 2011.
14. Karol bieniek, **thirty years of relations between the republic of turkey and the republic of serbia: d changing political and international dynamics**, rocznik instytutu europy środkowo-wschodniej, 2021.
15. Matthew Nimetz, **The Macedonian "Name" Dispute: The Macedonian Question—Resolved?** Association for the Study of Nationalities, 2020.

- 16.Meliha Benli Altunışık, *vc*, fondation for european progressive studies, Brussels, Belgium, July 2020 .
- 17.Merve Özer Yilmaz Et Al..., **Interconnected Business Series: Türkiye-Kosovo**, Turkey-Kosovo Business Council 29 June 2021.
- 18.Peter Wolff, *china's 'Belt and Road' Initiative – Challenges and Opportunities*, German Development Institute , Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2016.
- 19.Selva Demiralp, **The Economic Impact of The Turkish Earthquakes and Policy Options**, Istanbul Institute for Policy Research, Friedrich Ebert Foundation, 2023.
- 20.Sinem Adar and Günter Seufert. **Turkey's Presidential System after Two and a Half Years**. German Institute for International and Security Affairs. April 2021, Berlin.

2 – المقالات العلمية

1. Ahmet Davutoğlu, " Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment Of 2007", *Insight Turkey* Vol. 10, no. 1. 2008.
2. Andrei Areshev, "Turkey's Policies in The Southern Caucasus and Regional Security Mechanisms", *Review of Armenian Studies*, no. 32, 2015.
3. Bduallah Kesfelioglu, " Edebali Murat Aka... And Others, Turkey's of The S-400 System" , Trt World Research Centre, August 2019.
4. Derek E. Mix. "The European Union: Foreign and Security Policy". *Congressional Research Service*. August 15, 2011.
5. Efe çaman. Ali akyurt. "Caucasus and central asia in turkish foreign policy: the time has come for a new regional policy". *Alternatives turkish journal of international relations*. Vol. 10, no. 2-3, 2011.
6. George Economou, "The Geopolitical Problems Facing Greece, Eastern Mediterranean Policy Note, Cyprus Center for European and International Affairs", *University of Nicosia*, No 45, December 2019.
7. george petrakos, "economic crisis in greece. European and domestic market and policy failures", *region and development magazine*, n° 39, 2014.
8. Ibrahim g. Aoude, " turkey and its immediate arab neighbors in the twenty-first century", *published by pluto journals*, vol. 42, no. 1-2, 2020.

9. Jülide Karakoç, "The Impact of the Kurdish Identity on Turkey's Foreign Policy from the 1980s to 2008", Middle Eastern Studies, vol 46, no 6.
10. Kemal kirisci, *Ilke toygür.* "Turkey's new presidential system and a changing west: implications for turkish foreign policy and turkey-west relations". Turkey project policy paper, n15. 2019 .
11. Kinga Smolen, *The Arab Spring in Syria Implications for Turkey's Regional Policy*, teka kom. Politol. Stos. Miedzynar. – Ol Pan, no 8, 2013.
12. Kristina Kausch. *Geopolitics and Democracy in the Middle East. Published by the Fride Foundation.* Spain. 2015.
13. Marilyn Domas White and Emily E. Marsh. "Content Analysis: A Flexible Methodology". Article in Library Trends. Vol 55, No. 1, Summer. 2006.
14. Nicoletta varani, "Azerbaijan frameworks: geopolitical and socio-economic considerations, geopolitical", social security and freedom journal, volume 1 issue 2, 2018.
15. ole gunnar austvik and gulmira rzayeva, "Turkey in the geopolitics of natural gas.havard kennidy school", M-rcbg associate working paper series, no, 66.
16. Omar Al-Ghazzi. "Marwan Kraidy. Turkish Nation Branding and Arabic Language Transnational Broadcasting". University of Pennsylvania. International Journal of Communication, 7.(2013)
17. Perparim Xhaferi, "The Post-Ottoman Era: A Fresh Start for Bilateral Relations between Albania and Turkey"?, Australia and New Zealand Journal of European Studies, 2017.
18. Ruben Elamiryan, "The Us, Strategic Environment In The South Caucasus And Armenia: A Sight On The future", journal of political science, bulletin of yerevan - university, vol. 1 (3), december 2022.
19. Ruchir Shah, "The Geopolitics of Water and Oil Inturkey", Rice University and Ifri Energy Program, n.d, n.p.
20. Sanja Arežina, "Turkish Foreign Policy Towards Balkans and Serbia Under Davutoglu Administration", Marmara University Journal of Political Science, Volume 6, Issue 2, September 2018.
21. Şener Aktürk, "turkey's role in the Arab spring and the Syrian conflict", turkish politics quarterly, volume 15 number 4, 2017.
22. Shabnam Dadparvar, Saeed Azizi, "Exploring Turkey's Strategic Goals in Caucasus Region During The 2020 Nagorno-Karabakh Crisis", Journal of International Relations and Diplomacy, Vol 8, No 11.

23. shabnam mammadova. "Offensive vs defensive realism: russia's foreign policy towards south Caucasus". International forum of the caucasus studies scholars, april 2017, number 1 .
24. Stefan Meister, Strategic Sovereignty in the EU's Southeastern Neighbourhood: The Black Sea as Part of a Larger Geopolitical Region, Heinrich Boll Foundation, 2021.
25. Sylvie Gangloff, The Relations Between Turkey and Macedonia: The Incoherencies of a Political Partnership, Turkish Review of Balkan Studies, N°6, 2001.
26. Tolga demiryol, the geopolitics of energy cooperation between turkey and the european union, centre international de formation europeenne, french, 2013.
27. Tracey German, Abkhazia and South Ossetia: Collision of Georgian and Russian Interests, ifri Center for research on major international political and economic issues, 2006.
28. Tuncay Babali, Implications of The Baku-Tbilisi-Ceyhan Main Oilpipeline Project, Perceptions Magazine, 2005.
29. Ulviyye Aydin, Barriers and Solutions to Economic Integration of Caspian Sea Countries, Adbi Working Paper Series, adbi institute, Tokyo, Asian Development Bank Institute, 2020.

3 – التقارير الرسمية

1. Report Issued by The Council of Europe, "The Functioning of Democratic Institutions in Armenia", 2021.
2. Semih Tumen, "the case of Syrian refugees in Türkiye: Successes, challenges, and lessons learned, Background paper to the World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies", April 2023.

4 – الرسائل الأكاديمية

1. Ahmet Deniz Yilmaz, "The Role of Türkiye on Kosovo's Independence and The Turkish Foreign Policy Towards Kosovo", Graduation Thesis, Department of Political Science, Hasan Kalyoncu University, Türkiye, 2022.
2. Muhammet Ali Asil, the impact of the Kurdish issue on Turkey's relations with its neighbors in the Middle East and the European Union between the years 2002-2012, a thesis submitted to obtain a master's degree in modern Turkish studies, Graduate School of Social Sciences, Istanbul University, 2013

5- مواقع الأنترنت

1. Bibahtari website, "Trans-Black Sea Gas Pipeline on the Map. Blue Stream Gas Pipeline", at: <https://bit.ly/3IZIJDo>
2. Encyclopedia Britannica, Daniel H Deudney, Geopolitics Article, at: <https://www.britannica.com/topic/geopolitics>
3. Gencer Özcan, "Policy of Zero Problems with the Neighbours, Mediterranean Yearbook", European Mediterranean Institute, at: <https://bit.ly/48nfxxl>
4. Hulya Omur Uylas, "Anatolia website, Türkiye on radar of world giants in int'l investments", at: <https://bit.ly/41MTFMM>
5. Jacob Korejba, "The Influence of Geography on Turkish Foreign Policy: Challenges and Opportunities", Turkish Asian Center for Strategic Studies, at: <https://bit.ly/3AjIYrz>
6. Jim Zanotti, Turkey: Background and U.S. Relations, congressional research service, report prepared for member and committees of congress, 2015, at: www.crs.gov
7. Lloyds Bank website, "Armenia: Economic and Political Overview", at: <http://bit.ly/3zysFmR>
8. Magnus Bjarnason, "The War and War-Games in Bosnia and Herzegovina from 1992 To 1995", Published By author2001.available at: <https://2u.pw/7kE3NnKA>
9. Nato's Official Website, "Speech by Nato Secretary General Jens Stoltenberg at The Kultaranta Talks in Finland", at: <https://bit.ly/3ojby1q>
10. Paul Taylor, Politico Website, "Eu Must Seize the Geopolitical Moment in The Balkans", at: <http://bit.ly/3ZzsgLG>
11. Sophie Zviadadze. BRILL website. Religion in the South Caucasus Tradition, Ambiguity, and Transformation, Journal of Religion in Europe, Online Publication Date: 20/12/2021 on the Link: <http://bit.ly/3nEXbsS> The date of browsing the site is 03/04/2023

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

أولاً: فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	سلطات الجمهورية التركية وفقاً لدستور 1982	42
02	واردات تركيا من الغاز الطبيعي من سنة 2015 إلى 2019	145
03	تزايد انهيارات العملة التركية من سنة 2012 إلى 2021	297
04	تطور ديون تركيا خلال سنة 2021	299
05	نسب موارد الطاقة المستهلكة في تركيا عام 2014	303
06	نسب موارد الطاقة المستهلكة في تركيا عام 2019	304

ثانياً: فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الحدود السياسية لتركيا مع جوارها الأوروبي والآسيوي	30
02	الوجود البيزنطي في حوض المتوسط في عهد جستنيان 550 م	34
03	منطق سيطرة ونفوذ الدولة العثمانية	35
04	دول الجوار القوقازي لتركيا	60
05	موقع جزيرة قبرص بالنسبة لتركيا	73
06	دول البلقان الجوار لتركيا	78
07	دول جوار الجوار البلقاني لتركيا	84
08	دول جوار الجوار العربي لتركيا	104
09	موقع بحر إيجه	146
10	موقع بحر قزوين	150
11	موقع البحر الأسود	155
12	إقليم ناغورنو كاراباخ، والمناطق المحتلة من قبل الجيش الأرمني	161
13	موقع منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المتنازع عليهما	167
14	موقع إقليم كوسوفو	173

15	موقع البوسنة والهرسك	177
16	جزيرة قبرص المقسمة إلى جمهوريتين مستقلتين	184
17	موقع سد اليسو التركي على نهري دجلة والفرات	222
18	القواعد العسكرية التركية شمال العراق.	254
19	القواعد العسكرية التركية في سوريا.	255
20	موقع تواجد القواعد العسكرية التركية في قطر.	257
21	موقع تواجد القواعد العسكرية التركية في الصومال	259
22	موقع جزيرة سواكن	261
23	منطقة قلب العالم والهلال الداخلي ومنطقة الريملاند	288
24	منطقة الهلال الداخلي	295
25	مثلث جزر متنازع عليها بين تركيا واليونان في بحر ايجيه	339
26	السدود الرئيسية المنجزة على نهري دجلة والفرات.	350

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الأطروحة	
خطة البحث	
مقدمة	1
الفصل الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لتركيا ولجوارها الأوروبي والعربي	28
المبحث الأول: المحددات الجيوبوليتيكية لتركيا	28
المطلب الأول: الجغرافيا والتاريخ الحضاري والموروث الثقافي لتركيا	28
الفرع الأول: الجغرافيا الطبيعية والحدود السياسية لتركيا	28
الفرع الثاني: المعطى الثقافي والماضي الحضاري لتركيا	32
المطلب الثاني: المحددات السياسية لتركيا	37
الفرع الأول: الجمهورية التركية العلمانية ومؤسسها.. أتاتورك	38
الفرع الثاني: الحزب الحاكم والحكومة	39
الفرع الثالث: طبيعة النظام السياسي لتركيا أثناء حكم حزب ..	41
الفرع الرابع: المعارضة في عهد حكم أردوغان	45
المطلب الثالث: القدرات الدفاعية لتركيا	46
المطلب الرابع: الديموغرافيا والاقتصاد	50
الفرع الأول: السكان	51
الفرع الثاني: الإقتصاد	54
المبحث الثاني: المحددات الجيوبوليتيكية لجوار تركيا الأوروبي	59
المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لدول الجوار القوقازي لتركيا	59
الفرع الأول: الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي لدولة أرمينيا	63
الفرع الثاني: الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي لدولة أذربيجان	64
الفرع الثالث: الصراع الجيوسياسي حول إقليم ناغورنو كاراباخ	66
الفرع الرابع: الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي لدولة جورجيا	68
المطلب الثاني: المعطى الثقافي والحضاري لمنطقة جنوب القوقاز	70
المطلب الثالث: المعطيات الجيوسياسية لقبرص ولدول البلقان الجوار لتركيا	72
الفرع الأول: النزاع الجيوسياسي التركي اليوناني حول قبرص	72
الفرع الثاني: المعطيات الجيوسياسية لدول البلقان الجوار لتركيا	75

78	الفرع الثالث: النزاع المائي بين تركيا وبلغاريا واليونان
81	الفرع الرابع: النزاع الهوياتي اليوناني المقدوني
85	الفرع الخامس: النزاع الجيوسياسي بين ألبان كوسوفو والصرب
87	المبحث الثالث: المحددات الجيوبوليتيكية لجوار تركيا العربي
87	المطلب الأول: المعطيات الجيوسياسية لدول منطقة بلاد الشام والعراق
88	الفرع الأول: النزاع في سوريا
90	الفرع الثاني: الصراعات الطائفية في لبنان
93	الفرع الثالث: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي
95	الفرع الرابع: الأزمة السياسية في العراق
97	المطلب الثاني: الأوضاع الجيوسياسية لدول الجوار العربي البحري لتركيا
98	الفرع الأول: النزاع في ليبيا
101	الفرع الثاني: الأوضاع الجيوسياسية في مصر
103	الفرع الثالث: أوضاع متميزة في دول جوار الجوار العربي لتركيا
109	المطلب الثالث: الماضي السياسي والموروث العثماني في العالم العربي
112	خلاصة الفصل
114	الفصل الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في دول الجوار الأوروبي 2014 - 2023
115	المبحث الأول: التطلع إلى تعزيز الحضور التنافسي في الأسواق الأوروبية
115	المطلب الأول: إقامة علاقات للتعاون الثنائي وجلب الإستثمارات الأجنبية
115	الفرع الأول: علاقات التعاون الثنائي مع دول جنوب القوقاز
115	أولا: العلاقات التركية الأذربيجانية
118	ثانيا: العلاقات التركية الجورجية
120	الفرع الثاني: علاقات التعاون الثنائي مع دول الجوار في البلقان
120	أولا: العلاقات التركية الألبانية
121	ثانيا: العلاقات التركية الصربية
124	ثالثا: علاقات تركيا بمقدونيا الشمالية
125	رابعا: العلاقات التركية البلغارية
126	خامسا: العلاقات التركية اليونان
128	المطلب الثاني: إعادة تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي
133	المطلب الثالث: إعادة التفاوض للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي
137	المبحث الثاني: تأمين وتنويع مصادر الطاقة
138	المطلب الأول: البحث عن عقود غاز طويلة الأجل ومتعددة الموردين
138	* خط أنابيب باكو-تبليسي-أرضروم (B-T-E)
139	* خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان (B-T-C)

139	* خط أنابيب التيار الأزرق
139	* خطي ترك ستريم
140	* خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول تاناب (TANAP)
140	* خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي تاب (TAP)
143	المطلب الثاني: السعي إلى السيطرة على البحار المجاورة
144	الفرع الأول: بحر إيجه
144	* الأهمية الجيوسياسية
144	* النزاعات الإقليمية
145	* الفوائد الاقتصادية
147	الفرع الثاني: بحر قزوين
151	الفرع الثالث: البحر الأسود
155	المبحث الثالث: احتواء وانحياز في النزاعات الجيوسياسية المجاورة
156	المطلب الأول: دعم أذربيجان في نزاع إقليم ناغورنو كاراباخ
162	المطلب الثاني: دعم جورجيا في نزاعات منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية
168	المطلب الثالث: دعم استقلال كوسوفو ومسلمي البوسنة والهرسك.
169	الفرع الأول: دعم ألبان كوسوفو
173	الفرع الثاني: دعم مسلمي البوسنة والهرسك
179	المطلب الرابع: دعم قبرص الشمالية في نزاعها مع قبرص الجنوبية
185	المبحث الرابع: دعم الاستقرار والأمن الإقليميين في الجوار الأوروبي
186	المطلب الأول: إيجاد توازن بين التعاون والتنافس الجيوبوليتيكي مع روسيا
191	المطلب الثاني: التعاون الأمني والدفاعي في إطار حلف شمال الأطلسي
196	خلاصة الفصل

198	الفصل الثالث: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها العربي ومحيطه 2014 - 2023
199	المبحث الأول: الاستثمار في الفرص الاقتصادية المتاحة والممكنة
199	المطلب الأول: تعزيز المصالح الاقتصادية
200	الفرع الأول: تجارة واستثمارات وتعاون اقتصادي مع لبنان
203	الفرع الثاني: شراكة اقتصادية استراتيجية مع الجزائر
207	الفرع الثالث: علاقات متناقضة مع تونس
210	الفرع الرابع: استثمارات ومساعدات تركية للصومال
213	الفرع الخامس: إعادة التطبيع مع مصر وفرص كبيرة للتجارة والاستثمار
217	المطلب الثاني: الهيمنة على السوق الإقليمية للمياه
223	المبحث الثاني: إخضاع الجوار العربي لعثمانية جديدة
223	المطلب الأول: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في العراق والشام
223	الفرع الأول: المفهوم الأمني الجديد لتركيا طريق نحو عثمانية ثانية
225	الفرع الثاني: منظور تركيا للاستقرار والأمن في العراق
230	الفرع الثالث: التصورات والأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في سوريا
234	الفرع الرابع: منظور تركيا لأمن واستقرار لبنان
237	الفرع الخامس: المحافظة على التطبيع مع إسرائيل مع مساعدة الفلسطينيين
241	المطلب الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في ليبيا والسودان والصومال
241	الفرع الأول: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في ليبيا
244	الفرع الثاني: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في السودان
247	الفرع الثالث: الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في الصومال
251	المبحث الثالث: أدوات وآليات العثمانية الثانية في الجوار العربي ومحيطه
252	المطلب الأول: تشييد قواعد عسكرية في الجوار العربي ومحيطه
253	الفرع الأول: قواعد تركيا في سوريا والعراق
256	الفرع الثاني: القواعد العسكرية في قطر والصومال
259	الفرع الثالث: السعي إلى إقامة قاعدة عسكرية بجزيرة سواكن بالسودان
261	المطلب الثاني: الاستثمار في التحديات الأمنية للجوار العربي
262	الفرع الأول: الاستثمار في ظاهرة الارهاب في الجوار العربي
266	الفرع الثاني: الاستثمار في الاسلاموية في الجوار العربي
272	الفرع الثالث: تصفية المسألة الكردية في الجوار العربي
275	المطلب الثالث: توظيفات استراتيجية لقوة ناعمة مميزة
275	الفرع الأول: إعلام في خدمة العثمانية الثانية
277	الفرع الثاني: جيوبوليتيك السينما عبر الدراما التركية
280	خلاصة الفصل

283	الفصل الرابع: تحديات تحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية لتركيا في جوارها الأوروبي والعربي
284	المبحث الأول: تحديات مرتبطة بالداخل التركي
284	المطلب الأول: تحديات الجغرافيا السياسية لتركيا
285	الفرع الأول: إحاطة تركيا بمنطقة أوراسيا
286	أولا: منطقة قلب العالم
288	ثانيا: أوراسيا دوغين
291	الفرع الثاني: وقوع تركيا في منطقة الهلال الداخلي "الريملاند"
291	أولا: ماكيندر
292	ثانيا: الريملاند لـ "تيكولاس سبيكمان"
296	المطلب الثاني: تحديات اقتصادية
296	الفرع الأول: ارتفاع نسب التضخم
299	الفرع الثاني: تحديات التبعية للخارج في مجال الطاقة والرأسمال
305	الفرع الثالث: تأثيرات الزلازل
307	الفرع الرابع: مسائل اللجوء والهجرة
310	المطلب الثالث: تحديات سياسية
310	الفرع الأول: تحديات الرفض الداخلي لسياسات الجوار المعتمدة من قبل تركيا
313	الفرع الثاني: تحديات متعلقة بتركيز القادة الأتراك على المسائل الوطنية
315	الفرع الثالث: تحديات النزاع الكردي لتركيا في أهدافها الجيوسياسية
319	المبحث الثاني: تحديات مرتبطة بالجوار التركي وتحالفاته
320	المطلب الأول: تحديات تحالف دول الجوار التركي مع القوى الكبرى
320	الفرع الأول: تحالف دول الجوار التركي مع القوى الغربية
320	* التوجه المصري نحو الولايات المتحدة الأمريكية
322	* تحالف دول الخليج مع القوى الغربية
325	الفرع الثاني: تداعيات اقتناء تركيا لمنظومة "إس - 400"
326	الفرع الثالث: تعارض العثمانية الجديدة مع مصالح الغرب
329	الفرع الرابع: تحالف دول الجوار التركي مع روسيا
329	* التحالف الروسي السوري الإيراني
331	* التحالف الروسي الجزائري
332	الفرع الخامس: بروز الصين قوة اقتصادية وسياسية عالمية
337	المطلب الثاني: تحديات مرتبطة بمسائل خاصة بالجوار الأوروبي لتركيا

337	الفرع الأول: تداعيات المسألة القبرصية
340	الفرع الثاني: تداعيات قضية الإبادة الجماعية للأرمن
343	المطلب الثالث: تحديات مرتبطة بمسائل خاصة بالجوار العربي لتركيا
343	الفرع الأول: تداعيات الاتفاقية التركية-الليبية بشأن ترسيم الحدود البحرية
347	الفرع الثاني: تحديات متعلقة بمياه نهري دجلة والفرات
350	الفرع الثالث: تحديات العلاقة مع إسرائيل والعضوية في الناتو
351	* تحديات علاقة تركيا بالكيان الإسرائيلي
353	* تحديات عضوية تركيا في الناتو
356	الفرع الرابع: رفض الجوار العربي لعثمانية جديدة
357	خلاصة الفصل
360	خاتمة
369	ملاحق
377	قائمة المصادر والمراجع
405	فهرس الجداول والأشكال والخرائط
407	فهرس الموضوعات
	Abstract



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Badji Mokhtar University – Annaba

Faculty of Law and Political Science

Department of Political Science



Turkey's Geopolitical Goals in Neighboring European and Arab Countries: 2014-2023

*A Dissertation Submitted for the Fulfillment of the Third Cycle Doctorate Degree in Political
Science: Specialization in International Relations*

Prepared by the Student:

Said Abdlhamid

Supervised by Professor:

Salloua Bendjedid

Members of the Defense Committee

<i>Toufik Hakimi</i>	<i>Professor</i>	<i>University of Badji Mokhtar Annaba</i>	<i>Chairperson</i>
<i>Salloua Bendjedid</i>	<i>Professor</i>	<i>University of Badji Mokhtar Annaba</i>	<i>Supervisor and Rapporteur</i>
<i>Riad Hamadouche</i>	<i>Professor</i>	<i>University Of Constantine3 Salah Boubnider</i>	<i>Examining Member</i>
<i>Toufik Boukaada</i>	<i>Professor</i>	<i>University of Algiers 03</i>	<i>Examining Member</i>
<i>Abdessalem krika</i>	<i>Doctor</i>	<i>University of Badji Mokhtar Annaba</i>	<i>Examining Member</i>
<i>Chahmat Mourad</i>	<i>Doctor</i>	<i>University of Badji Mokhtar Annaba</i>	<i>Examining Member</i>

Academic Year: 2023 – 2024

Abstract:

The thesis, titled "Turkey's Geopolitical Objectives in the European and Arab Neighborhoods 2014-2023," aims to engage with the field of geopolitics and its theories to understand and explain the behaviors of conflicting states and groups in Turkey's neighboring regions, including the Arab region, the Middle East, the South Caucasus, and the Balkans. The focus is on expanding influence and controlling areas where states' visions of vital space conflict. This comes after the decline of geopolitical relevance and the diminished role of geopolitics in shaping international policies in the post-Cold War era, which was dominated by liberal propositions and the emergence of interdependence that compressed time and space.

Current numerous conflicts and the intense competition between international and regional powers for control over resource-rich areas, especially energy resources, urge a renewed interest in this science. In this context, the research aims to deepen the understanding of Turkey as one of the aforementioned powers, striving for control over both land and maritime areas adjacent to it, embodying the "Second Ottoman Empire" project here and activating the "Blue Homeland" doctrine there. This is done through formulating a foreign policy with geopolitical objectives that differ from one neighboring state to another, depending on the interests and available resources.

Within this framework, the thesis aims to explore the motives behind Turkey's geostrategic movements in its European and Arab neighborhoods. It hypothesizes that the historical dispute between Turkey and Greece has gained greater significance after the discovery of vast energy resources in the Eastern Mediterranean. Turkey considers this a right that has been deprived of it through international agreements it did not sign and insists on reclaiming this right (the usurped rights), even if all of Europe sides with Greece.

Thus, the research delves into the theoretical frameworks and strategic justifications that Turkey uses to explain its behavior towards its European neighbor, how it justifies attempts to activate the Blue Homeland doctrine, and its stated objectives regarding the Libyan-Turkish maritime border delineation agreement and security cooperation. It also investigates Turkey's position on its military interventions in Syria and the justification for its stance on energy resource competition, particularly in the exploration and exploitation of the Eastern Mediterranean.

Additionally, the thesis explores Turkey's geostrategic movements towards Arab neighboring countries and its geopolitical objectives. It aims to understand the significance of the Arab region to Turkey, its regional role within it, and its ability to implement strategic plans. The thesis also examines the growing role Turkey plays in Arab issues, its efforts to win over certain elites from Arab populations, and how it leverages these elites to achieve Turkey's state objectives.

Keywords: *Turkey, Geopolitics, European Neighborhood, Arab Neighborhood.*